شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ
ابن عصفور الإشبيليّ
المتوفّى سنة ٦٦٩هـ

قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه
فوّاز الشّعّار

إشراف
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الأوّل

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2263-0

90000>

9782745122636

http://www.al-ilmiyah.com.lb/

e-mail : baydoun@dm.net.lb

القسم الأوّل
ترجمة الزجّاجي وابن عصفور

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ ترجمة الزجّاجي (صاحب الجُمل):

هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النهاونديّ، من أهالي الصيمرة، وهي بلدة في خوزستان. انتقل إلى بغداد، ولزم أبا إسحاق الزجاج، وقرأ عليه النحو، فلُقِّب بالزجّاجيّ. ثمّ انتقل إلى الشام، فأقام مدّة في حلب، ثمّ أقام بدمشق، وصنّف بها، وأملى وحدّث عن الزجّاج ونفطويه وابن دريد وأبي بكر بن الأنباري والأخفش الصغير وغيرهم. وخرج مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيديّة، فمات بطبريّة في شهر رمضان سنة ٣٣٧ هـ، وقيل في رجب سنة ٣٣٩ هـ، وقيل في رمضان سنة ٣٤٠ هـ بدمشق. كان إماماً في النحو. روى عنه أحمد بن شرام النحويّ وغيره.

٢ ـ مؤلّفات الزجّاجيّ:

ـ الإبدال والمعاقبة والنظائر[١].

ـ الإيضاح في علل النحو[٢].

ـ الجزولية[٣]، وهي حواش على كتاب «الجمل» التالي.

ـ الجمل[٤].

ـ الزاهر[٥] في اللغة.

---

(١) الأعلام ٣/ ٢٩٩.

(٢) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩.

(٣) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٢.

(٤) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٢؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩.

(٥) الأعلام ٣/ ٢٩٩.

- شرح خطبة أدب الكاتب[١].
- شرح كتاب الألف واللام للمازني في النحو[٢].
- الكافي في النحو[٣].
- اللامات[٤].
- مجالس العلماء[٥].
- المخترع في القوافي[٦].

وله أمالٍ حسنة جامعة لفنون الأدب من النحو واللغة والأشعار والأخبار[٧].

ومـؤلف في النحو أوّله: «باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره» كُتب سنة ٤٣٢ هـ بخطّ أندلسيّ، وعليه قراءة سنة ٤٩٠ هـ، وهو في ١٩٢ ص في خزانة الحسين بن محمد الإصريفيّ ببلدته إصريف في السوس»[٨].

٣ ـ مصادر ترجمة الزجاجيّ ومراجعها[٩]:

- الأعلام ٣/ ٢٩٩.
- إنباه الرواة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١.
- البداية والنهاية ١١/ ٢٣٩.
- بغية الوعاة ٢/ ٧٧.
- روضات الجنات ص ٤٢٠.
- شذرات الذهب ٢/ ٣٥٧
- كشف الظنون ص ٤٨، ٢١٠، ٦٠٣، ٩٤٧، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٤٢٢، ١٥٣٥، ١٦٢٥.
- المختصر في أخبار البشر ٢/ ١٠٥.
- مرآة الجنان ٢/ ٣٣٢.
- معجم المؤلفين ٥/ ١٢٤.
- المعجم المفصل في النحو ١/ ٣٧٤.
- الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٢ ـ ١١٣.
- وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦.

(١) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩.
(٢) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩.
(٣) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.
(٤) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.
(٥) الأعلام ٣/ ٢٩٩.
(٦) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩.
(٧) الوافي بالوفيات ١٨/ ١١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩.
(٨) الأعلام ٣/ ٢٩٩.
(٩) وقد رتبناها ترتيباً ألفبائيا.

٤ ـ ترجمة ابن عصفور:

هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرميّ الإشبيليّ. ولد في إشبيلية سنة ٥٩٧ هـ، وقيل سنة ٥٧٧ هـ.

تلقّى علوم العربيّة على أشهر علماء عصره، وعلى رأسهم أبو علي الشلوبين الذي لازمه ابن عصفور عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه. وكان أصبر الناس على المطالعة. ثمّ كان بينه وبين شيخه أبي علي الشلوبين منافرة ومقاطعة، فجال بالأندلس، فأقرأ بإشبيلية وشريش ومالقة ولورقة ومارسية حاملاً لواء العربيّة.

وبالرغم من علوّ قدْر ابن عصفور ومكانته في العلم، لم يكن ذي وَرَع، وذُكر أنّه جلس في مجلس شراب، فلم يزلْ يُرجم بالنارنج حتى مات. واختلف الرواة في تحديد سنة وفاته، فقيل سنة ٦٦٣ هـ، وأغلب المصادر على أنه توفي سنة ٦٦٩ هـ.

وقد رثاه القاضي ناصر الدين بن المنيّر بقوله [من الرمل]:

أَسْنَدَ النحوَ إلينا الدُّؤَلي ... عنْ أميرِ المؤمنينَ البطلِ
بدأ النحوَ عليٌّ وكذا ... قُلْ بِحَقٍّ خَتَمَ النحوَ علي[(١)]

ومن شعره [من البسيط]:

لمّا تدنَّسْتُ بالتفريطِ في كِبري ... وصرتُ مُغْرًى بشرْبِ الراحِ واللعَسِ
رأيتُ أنَّ خضابَ الشَّيبِ أَسْتَرُ لي ... إنَّ البياضَ قليلُ الحملِ للدَّنسِ[(٢)]

٥ ـ مؤلّفات ابن عصفور:

لابن عصفور كتب كثيرة في اللغة والنحو والصرف والعروض، وهي بحسب ترتيبها الألفبائيّ:

- الأزهار[(٣)].
- إنارة الدياجي[(٤)].
- إيضاح المشكل، وهو شرح كتاب «المغرب» للمطرزي[(٥)].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.
(٢) الوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧؛ وفوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠.
(٣) فوات الوفيات ٣/ ٢١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.
(٤) فوات الوفيات ٣/ ٢١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.
(٥) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٦٦.

- البديع، وهو شرح للجزوليّة[١].
- السالف والعذار، أو مفاخرة السالف والعذار[٢].
- سرقات الشعراء[٣].
- السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان[٤]
- شرح أبيات الإيضاح[٥]
- شرح الأشعار الستّة[٦]، ولم يكمله.
- شرح الإيضاح[٧].
- شرح مقدمة الجزولية[٨].
- شرح الجمل[٩].
- شرح الحماسة[١٠]، ولم يكمله.
- شرح كتاب سيبويه[١١].
- شرح المتنبّي[١٢].
- شرح المقرب[١٣]، ولم يتمّه.
- الضرائر[١٤].
- مختصر الغُرّة[١٥].

---

(١) فوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧؛ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣١؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.

(٢) فوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.

(٣) فوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧.

(٤) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٦٦.

(٥) عنوان الدراية ص ١٨٩.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠؛ وفوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧؛ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣١؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.

(٧) عنوان الدراية ص ١٨٩.

(٨) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.

(٩) وقيل: له ثلاثة شروح عليه. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٠؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.

(١٠) فوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧.

(١١) الذيل والتكملة ص٤١٣.

(١٢) فوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوفي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.

(١٣) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠؛ وفوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٧؛ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣١.

(١٤) صدر بتحقيق إبراهيم محمد عن دار الأندلس ببيروت.

(١٥) فوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦.

- مختصر المحتسب[١].
- المفتاح[٢].
- مقدّمة في النحو وشرحها[٣].
- المقرب[٤].
- المقنع[٥].
- الممتع في التصريف[٦].
- منظومة في النحو[٧].
- الهلال[٨].

٦ ـ مصادر ترجمة ابن عصفور ومراجعها[٩]:

- الأعلام ٥/ ٢٧.
- إيضاح المكنون ١/ ٥٢٧.
- البداية والنهاية ١١/ ٢٣٩.
- بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.
- تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧.
- روضات الجنات ص ٤٩٣
- شذرات الذهب ٥/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.
- عنوان الدراية ص ١٨٨ ـ ١٩٠.
- فوات الوفيات ٣/ ١٠٩ ـ ١١٠.
- كشف الظنون ص ٥٢٧، ٦٠٣، ١٠٤١، ١٦١٢، ١٨٠١، ١٨٠٥، ١٨٢٢.
- معجم المؤلفين ٧/ ٢٥١
- المعجم المفصل في اللغويين العرب ١/ ٤٧٣.

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠؛ وفوات الوفيات ٣/ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦.
(٢) فوات الوفيات ٣/ ٢١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.
(٣) هدية العارفين ص ٧١٢.
(٤) صدر في بغداد سنة ١٩٧١ م بتحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.
(٥) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٦٦.
(٦) صدر بتحقيق فخر الدين قباوة سنة ١٩٧٠ م عن دار الآفاق الجديدة ببيروت.
(٧) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٦٧.
(٨) فوات الوفيات ٣/ ٢١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٦؛ وهدية العارفين ص ٧١٢.
(٩) وقد رتبناها ترتيباً ألفبائيّاً.

- مفتاح السعادة ١/ ١١٨.
- الوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٥ - ٢٦٧.
- هدية العارفين ص ٧١٢.

٧ - كتاب الجمل:

حظي كتاب الجمل بشهرة قلّما حظي بها كتاب نحويّ آخر، إذ أقبل عليه طلّاب النحو في مختلف الأقطار العربيّة حتّى صار كتاباً للمصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام(١). وأقبل عليه العلماء يضعون عليه الشروحات والتعليقات، أو يشرحون شواهده، حتى وُضع له في المغرب مئة وعشرون شرحاً(٢).

ويعود سبب اهتمام العلماء به إلى كونه كتاباً مختصراً يشمل أبواب النحو والصرف كافّة خالياً من التعليلات الفلسفيّة، ومرتَّب الأبواب. كذلك قيل عنه: إنّه كتاب مبارك فيه، لم يشتغل به أحد إلاّ انتفع به، فقد كتبه الزجاجيّ عندما كان مجاورًا بمكة، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع به قارئه(٣).

ومن الذين شرحوه(٤):

- أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) سمّاه «إصلاح الخلل الواقع في الجمل».
- طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ النحوي (٤٥٤ هـ) وعلى هذا الشرح ردّ لابن الخشاب عبد الله بن أحمد البغدادي (٥٦٧ هـ).
- أبو علي الحسين بن عبد العزيز الفهري البلنسي (٦٧٩ هـ).
- أبو بكر محمد بن عبد الله العبقريّ القرطبي (٥٦٧ هـ).
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١ هـ).
- أبو القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف (٣٩٠ هـ).
- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي (٧١٠ هـ).
- أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (٤٧٦ هـ)، وله شرح أبياته أيضاً.

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦١.
(٢) شذرات الذهب ٢/ ٣٥٧.
(٣) كشف الظنون ص ٦٠٣؛ والوافي بالوفيات ١٨/ ١١٢؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦.
(٤) كشف الظنون ص ٦٠٣ - ٦٠٤.

- أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي (٤٣١ هـ).
- محمد بن علي الشامي الغرناطي (٧١٥ هـ).
- علي بن قاسم بن الدقاق الإشبيلي (٦٠٥ هـ).
- أبو الحسن علي بن أحمد بن باذش الغرناطي (٥٢٨ هـ).
- علي بن محمد بن الضائع الكناني (٦٨٠ هـ).
- قاسم بن محمد الواسطيّ.
- أبو عبد الله محمد بن علي بن حميدة الحلبي (٥٥٠ هـ).
- خلف بن فتح القيسي (٤٣٤ هـ)، وهو شرح مشكله.
- علي بن عبد الله الوهراني (٦١٥ هـ).
- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرِّي (٤٤٩ هـ)، وقد شرح شواهده، وسمّاه «عون الجمل».
- أبو العبّاس أحمد بن عبد الجليل التدمري (٥٥٥ هـ)، وقد شرح أبياته.
- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي (٧٦٢ هـ)، وقد شرح شواهده.

ومن الحواشي عليه تعليقة أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (٦٧٧ هـ).

٨ ـ كتاب «شرح الجمل»:

يُعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب شروح الجمل إنْ لم نقلْ أشهرها، وهو في الوقت نفسه من أشهر كتب ابن عصفور إن لم يكن أشهرها أيضاً.

سار ابن عصفور في شرحه وفْق المنهج الذي اختطّه الزجّاجي لنفسه في كتابه «الجمل». وهذا أمر بديهيّ بالنسبة لكتاب وُضع شرحاً لكتاب آخر. وقد قَسَّم الزجّاجي كتابه إلى مجاميع أو طوائف نحويّة وصرفيّة ولغويّة، مبتدئاً بالأبواب النحويّة التي يتّضح فيها دور العامل ومنتهياً بمسائل تدور حول الإدغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها.

وليس هناك بين «الجمل» و«شرحه» لابن عصفور أيّ اختلاف من ناحية التقديم والتأخير؛ وكلّ ما نلحظه من فروقات بين الكتابين يعود إلى أنّ ابن عصفور زاد بعض المسائل، وحذف بعضها الآخر، ووحّد بعض الأبواب.

فمن حيث الزيادة زاد ابن عصفور باب عطف البيان، وباب الاخبار. أمّا من ناحية الحذف، فقد أهمل أبواب أبنية المصادر، واشتقاق اسم المصدر، واسم المكان، وأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال، والتصريف، والإدغام، والحروف المهموسة، والحروف

المجهورة. وقد أفرد لهذه الأبواب كتاباً خاصّاً سمّاه «الممتع في التصريف».

وقد وحّد ابن عصفور أبواب جمع التكسير تحت عنوان واحد، وهي في كتاب الزجاجي ثمانية أبواب، وتناول موضوع الموصولات جملة واحدةً في حين أنّ الزجّاجي عَرَضَ لها في موضعين من كتابه.

وكذلك قَسَّم ابن عصفور أبواب «الجمل» إلى فصول أو أقسام كلّما رأى ضرورة في ذلك، فقد قَسَّم التثنية ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى، وتثنية في اللفظ لا في المعنى، وتثنية في المعنى لا في اللفظ، كذلك قسَّم المثنَّى إلى قسمين: منقوص وغير منقوص، والجمع إلى أربعة أقسام: جمع سلامة، وجمع تكسير، واسم جنس، واسم جمع. وكان ابن عصفور ذا قدرة كبيرة في التقسيم والتبويب والعرض والاستنتاج، وقد شهد له النقّاد بهذه القدرة التنظيميّة[١].

ولا بدّ من الإشارة أخيراً إلى أنّ ابن عصفور لم يحرص في شرحه، كما هي عادة شرّاح المتون، على إيراد المتن (متن الجمل) ثمّ يعرض له بالشرح، بل إنه ـ فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى ـ أهمل نصّ الزجّاجيّ إهمالاً يكاد أن يكون تاماً، فلا يورد من عبارته شيئاً إلاّ في معرض مخالفته له في رأي أو مسألة، حتى يكاد القارىء يحسب أنه لا يقرأ شرحاً لكتاب الجمل، بل مصنّفاً مبتكراً من مصنّفات النحو، وخاصةً أنّ ابن عصفور خالف الزجّاجيّ في الكثير من الآراء النحويّة والصرفيّة واللغويّة[٢].

---

(١) عنوان الدراية ص ١٩٠.

(٢) انظر: منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف. ص ٩٣ ـ ٩٥.

القسم الثاني
كتاب شرح الجمل

بسم الله الرحمن الرحيم
[باب أقسام الكلام]
اللهم يسر يا كريم

[١ ـ أقسام الكلام]:

قولُ أبي القاسم[(١)]: أقسامُ الكلام ثلاثةٌ. . .

مضافٌ ومضافٌ إليه، ولا يُعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يُعلم ما أُضيف إليه، فكان ينبغي أن يُبيّن ما أراد بالكلام، وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه، لأنَّ الكلام، بالنظر إلى اللغة، لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة، منها المعاني التي في النفس، دليل ذلك قول الأخطل [من الكامل]:

١ ـ إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤادِ وَإنَّما جُعِلَ اللِسَانُ عَلى الفُؤادِ دَلِيلا

(١) هو الزجاجي نفسه.

١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في شرح شذور الذهب ص ٣٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٢١.

اللغة: الفؤاد: القلب، وقيل: وسطه، وقيل: غشاؤه.

المعنى: الكلام الحقيقي هو الكلام الصادر عن القلب فعلاً، وما اللسان إلاّ رسول للناس بما يصدر عن القلب.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **الكلام**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. **لفي**: «اللام»: هي اللام المزحلقة، وحذف الخبر بعدها، «في»: حرف جر. **الفؤاد**: اسم مجرور بفي، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، بتقدير (إن الكلام لموجود في الفؤاد). **وإنما**: «الواو»: استئنافية، «إنما»: كافّة ومكفوفة. **جعل**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **اللسان**: نائب فاعل مرفوع بالضمة. **على الفؤاد**: جار ومجرور متعلقان بـ (دليلا). **دليلاً**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «إن الكلام. . .»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جعل»: استئنافية لا محلّ لها.

وقد ذكر البيت هنا للاستشهاد على معاني النفس، أو على أن الكلام قد لا يكون ظاهراً مسموعاً.

ومنها ما يُفهم من حال الشيء، ودليله قوله [من الرجز]:

٢ - يَـا لَيْتَنِـي أُوتيـتُ عِلـمَ الحُكْـلِ ... عِلـمَ سُليمـانَ كـلامَ النَّمـلِ

لأنّه يقال: إنَّ سليمانَ عليه السلام كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطَبُ من الكلام. ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير [من الطويل]:

٣ - أَمِـنْ أُمِّ أَوفَـى دِمنَـةٌ لـم تَكَلَّـمِ ... [بِحَـوْمَـانَـةِ الـدَّرّاجِ فَـالْمُتَثَلَّـمِ]

---

٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٣١؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٢ (حكل)، ٥٢٧ (فطحل)؛ وتهذيب اللغة ٤/ ١٠١؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٢؛ ومجمل اللغة ٢/ ٩٤؛ وتاج العروس (حكل)، (فطحل)؛ وبلا نسبة في المخصص ٢/ ١٢٢؛ وديوان الأدب ١/ ١٥٨؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٩١.

اللغة: الحكل: كلّ ما لا يظهر صوتاً مفهوماً، والحكلة كالعجمة: ما لا تفهمه من الأصوات. سليمان: هو النبي سليمان الحكيم.

المعنى: يتمنّى لو أنه تعلّم كيف يفهم أصوات الطيور والحيوانات، كما كان النبي سليمان يفهم من الطير والنمل وغيرها.

الإعراب: **يا ليتني**: «يا»: حرف نداء وتنبيه، «ليت»: من أخوات (إنّ)، «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (ليت). **أوتيت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **علم**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **الحكل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **علم**: بدل من (علم) منصوب بالفتحة. **سليمان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **كلام**: مفعول به منصوب للمصدر (علم). **النمل**: مضاف إليه مجرور بالكسرةوالبيت كلّه جملة ابتدائية لا محلّ لها وجملة «أوتيت» في محل رفع خبر (ليت).

وجاء بالبيت شاهداً على أن الكلام قد يفهم من حال الشيء، لا من صوته.

٣ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٤؛ ولسان العرب ٢/ ٢٧٠ (درج)، ١٢/ ٧٩ (ثلم)، ١٣/ ١٢٨ (حمن)؛ وتهذيب اللغة ٥/ ١٢١، ٢٧٨؛ وجمهرة اللغة ص ٤٤٧، ١٣١٣؛ وتاج العروس ٥/ ٥٥٥ (درج)، (ثلم)، (حمن).

اللغة: أمّ أوفى: كنية امرأة الشاعر. الدمنة: ما اسودّ من بعر ورماد. الحومانة: الأرض الغليظة، أو القطعة من الرمل. حومانة الدراج: اسم مكان، وكذلك المتثلّم.

المعنى: أتراها تتكلّم آثار منازل حلوتي أمّ أوفى في موضعي حومانة الدراج والمتثلّم؟! وقد امّحت هذه الآثار فلم تعد تحدّث بشيء.

الإعراب: **أمن**: «الهمزة»: حرف استفهام، «من»: حرف جر. **أمّ**: اسم مجرور بمن، والجار والمجرور متعلّقان بخبر محذوف، بتقدير (أموجودة من أمّ أوفى دمنة). **أوفى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **دمنة**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **لم تكلم**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «تكلم»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسر لضرورة القافية، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بحومانة**: جار =

أي: ليس لها أثر يُستبان لقدم عهدها بالنزول، ولو كان لها أثر يستبان لكان ما تبيَّن من أثرها كلاماً لها.

ومما يدلّ على أنَّ المعنى القائم في النفس وما يُفهم من حال الشيء يسمى كلاماً، تسميتهم إيّاهما قولاً. قال الله تعالى: ﴿ويقولون في أنْفُسِهِمْ لولا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾(١). فجعل المعاني التي في النفس قولاً. وقال النابغة [من البسيط]:

٤ ـ قَـالَـتْ لَـهُ النَّفْسُ إنِّـي لا أرَى طَمعَـاً ... [وإنَّ مَـوْلاَكَ لـم يَسْلَـمْ وَلَـمْ يَصِـدِ]

فأضاف القول إلى النفس. وقال تعالى: ﴿يَومَ نقولُ لجهنَّمَ هل امتلأتِ وتقولُ هل مِنْ

= ومجرور متعلّقان بصفة ثانية لـ (دمنة) أو بحال من فاعل (تكلم). **الدراج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فالمتثلم**: «الفاء»: للعطف، «المتثلم»: اسم معطوف على (الدراج) مجرور بالكسرة.

وجملة «أموجودة دمنة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم تكلّم»: في محل رفع صفة لـ (دمنة).

وجاء بالبيت شاهداً على ما يفهم من حال الشيء، فزهير بن أبي سلمى أوضح أنّ الآثار قد زالت فلم يبق منها ما «يتكلّم».

(١) المجادلة: ٨.

٤ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٧٦.

المعنى: همس في نفسه لا أرى لك مطمعاً فيما تقاتل من أجله، وصاحبك لم يقدر على الصيد، ولم يسلم، فالفرار أولى لك. يتحدّث زياد بن عمرو (النابغة الذبياني) عن قتال الكلاب مع الثور.

الإعراب: **قالت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **له**: جار ومجرور متعلقان بـ (قالت). **النفس**: فاعل مرفوع بالضمة. **إني**: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». **لا أرى**: «لا»: حرف نفي، «أرى»: فعل مضارع مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **طمعاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وإنّ**: «الواو»: للعطف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. **مولاك**: اسم «إن»: منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **لم يسلم**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يسلم»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ولم يصد**: «الواو»: للعطف، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب، «يصد»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «قالت له النفس»: جواب شرط غير جازم، لا محلّ لها. (فعل الشرط في البيت السابق). وجملة «إني لا أرى»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «لا أرى»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «وإن مولاك...»: معطوفة على جملة «إني لا أرى» في محلّ نصب. وجملة «لم يسلم»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «لم يصد»: معطوفة على سابقتها في محلّ رفع.

وجاء بالبيت شاهداً على أن نجوى النفس وهي لا تسمع تدعى قولاً.

مَزِيدٍ﴾[1]. فأضاف القول إلى جهنّم مجازاً. وقال الشاعر [من الرجز]:

٥ - امتلأَ الحَوضُ وقالَ: قَطْنِي [مهلاً رُوَيْداً قد ملأْتَ بطني]

فأضاف القول إلى الحوض.

ومنها الإشارة، وعليه قوله [من الطويل]:

٦ - إذا كلَّمَتْنِي بالعُيونِ الفَواتِرِ رَدَدْتُ عَليها بالدُّموعِ البَوادِرِ

---

(١) ق: ٣٠.

٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٥٧، ٣٤؛ وأمالي المرتضى ٢/٣٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ١١١؛ وجواهر الأدب ص ١٥١؛ والخصائص ١/٢٣؛ ورصف المباني ص ٣٦٢؛ وسمط اللآلي ص ٤٧٥؛ وشرح الأشموني ١/٥٧؛ وشرح المفصل ١/٨٢، ٢/١٣١، ٣/١٢٥؛ وكتاب اللامات ص ١٤٠؛ ولسان العرب ٧/٣٨٢ (قطط)، ١٣/٣٤٤ (قطن)؛ ومجالس ثعلب ص ١٨٩؛ والمقاصد النحوية ١/٣٦١.

اللغة: قطني: اسم فعل بمعنى يكفي، أو اسم بمعنى حَسْبي. رويداً: مهلاً.

المعنى: امتلأ الحوض تماماً حتى كأنه تكلم فقال: كفاني ما صببت في جوفي، فتمهل فقد ملأت بطني.

الإعراب: «امتلأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الحوض»: فاعل مرفوع بالضمّة. «وقال»: «الواو»: حرف عطف، «قال»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «قطني»: اسم فعل مضارع مبني على السكون، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (تمهّل). «رويداً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (أرود). «قد»: حرف تحقيق. «ملأت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «بطني»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة.

وجملة «امتلأ الحوض»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة: «قال»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «قطني»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة: «تمهل مهلاً» استئنافية لا محل لها. وجملة: «أرود رويداً»: كالسابقة. وجملة «قد ملأت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وقال: قطني» حيث أضاف القول إلى «الحوض» مجازاً.

٦ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: العين الفاترة: ضعيفة الجفن، أو غير الحادّة النظر. البوادر: جمع بادرة وهي المسرعة، يقال: بادر مبادرة وبدر إليه: عاجله.

المعنى: إذا أشارت إليّ بعيونها الناعسة، فهمتُ أنها مسافرة، فأجبتها بدموعي المنحدرة بسرعة. =

فجعل الإشارة بالعين كلاماً.

ومنه الخطُّ، ودليله تسمية المكتوب بين دفّتَي المصحف كلام الله تعالى. وتقول: «رأيتُ كلاماً»، وإن كنت إنّما رأيت خطاً منبئاً عن كلام.

ومنها اللفظ المركب غير المفيد، يقال: «تكلَّمَ»، وإن لم يفد، ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع، يقال: «تكلّم ساهِياً ونائماً»، ومعلوم أنَّ الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة ولا قصداها.

ومنها اللفظ المركَّب المفيد بالوضع، وهذا الأخير هو الذي أراد أبو القاسم بالكلام، لأنَّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاماً. ألا ترى أنَّ النحويّين إنما يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولا يتكلمون في أحكام الإشارة، ولا غير ذلك مما يُسمّى كلاماً والعذر له، في أنْ لم يُبيّن ما أراد بالكلام الإحالة على العرف بالكلام، إذ الكلام عرفاً، إنّما هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يأتلف منها الكلام، وذلك تسامح منه، لأنَّ الأقسام إنّما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم، واسمُ المقسوم هنا وهو الكلام، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف.

* * *

ويترتب على قوله: أقسام الكلامِ ثلاثةٌ أسئلةٌ:

الأول: ما الدليل على أنَّ هذه الثلاثة خاصة؟ بل لعلّها أزيد.

الثاني: كيف قال: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فأفرد. وإنّما أقسام الكلام: الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ كلُّها؟

الثالث: لِمَ خصَّ بـ«مجيئه لمعنى» الحرفَ، والاسمُ والفعلُ قد جاءا لمعنى؟

= **الإعراب**: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط متعلق بالفعل (رَدَدْت). **كلّمتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بالعيون**: جار ومجرور متعلقان بـ(كلمتني). **الفواتر**: صفة (العيون) مجرورة بالكسرة. **رددت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **عليها**: جار ومجرور متعلقان بـ(رددت). **بالدموع**: جار ومجرور متعلقان بـ(رددت). **البوادر**: صفة (الدموع) مجرورة بالكسرة.

وجملة «كلمتني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «رددت»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم). وجملة «إذا كلمتني... رَدَدت» ابتدائية لا محل لها.

وجاء بالبيت شاهداً على أن الإشارة من أجناس الكلام أيضاً.

والجواب عن الأول أن تقول: اللفظ الذي يكون جزءَ كلام لا يخلو من أن يدلَّ على معنى أو لا يدلّ، وباطل ألاّ يدلّ على معنى أصلاً فإنّ ذلك عبث. فإن دلَّ؛ فإما أن يدلَّ على معنى في نفسه أو في غيره، فإن دلَّ على معنى في غيره فهو حرف، وإن دلَّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرَّض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرَّض، فإن تعرَّض فهو الفعل وإن لم يتعرَّض فهو الاسم.

والجواب عن الثاني: إنّه أراد بالاسم معقوله، وبالفعل معقوله، وكذلك الحرف، ومعقول كلّ واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً، ونظير ذلك قول العرب: «رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ»، تريد: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، ولم تُرِدْ رجلاً واحداً بعينه بل كأنّك قلت: هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه من وضع المفرد موضع الجمع، نحو قوله [من الرجز]:

٧ - [لا تُنكِروا القَتْلَ وقد سُبينا] فـي حَلقِكُـمْ عَظـمٌ وقـد شَجينـا

---

٧ - **التخريج**: الرجز لطفيل في جمهرة اللغة ص ١٠٤١؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ وللمسيب بن زيد مناة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٢٣ (شجا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٩، ٥٦٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٣٢؛ والكتاب ١/ ٢٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر)، ٨/ ١٦٤ (سمع)، ١٢/ ٢٦ (أمم)، ٤١١ (عظم)، ١٥/ ٢٧٠ (مأى)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢.

اللغة: سبينا: أُسرنا. في حلقكم: أراد في حلوقكم. شجينا: اعترض العظم في حلوقنا.

المعنى: ها هم قد أسرونا فكيف تنكرون حصول القتال، إنها غصّة ولا شك في حلوقكم وحلوقنا كالعظم المعترض يجرح مع كلّ حركة.

الإعراب: **لا تنكروا**: «لا»: ناهية جازمة، «تنكروا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **القتل**: مفعول به منصوب بالفتحة. وقد: «الواو»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. سبينا: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **في حلقكم**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدّم، بتقدير (موجود في حلوقكم عظم)، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **عظم**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة. وقد: «الواو»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. **شجينا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «لا تنكروا»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «سبينا»: في محلّ نصب حال. وجملة «عظم موجود في حلوقكم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «قد شجينا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «في حلقكم» حيث أراد (في حلوقكم) فوضع المفرد موضع الجمع.

يريد: في حلوقكم، فإنَّ ذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة.

الجواب عن الثالث: إنَّه احترز بقوله: وحرفٌ جاء لمعنى، من الحرف الذي لم يجىء لمعنى وهو حرف التهجي، نحو الزاي من «زيد».

ولا يسوغ قول من قال: إنَّ «جاء لمعنى» حدّ الحرف، وزعم أنَّ الذي جاءَ لمعنى إنّما هو الحرف؛ فأمّا الاسمُ والفعل فكلّ واحد منهما جاء لمعانٍ، ألا ترى أنَّ الاسم يدلّ على مسماه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلى غير ذلك من المعاني التي تَعتَوِرُ الاسمَ؟ وكذلك الفعل يدلّ على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومُستَفهماً عنه، إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعال، وأمّا الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره، فإنْ دلَّ الحرف على معنيين فصاعداً نحو: «مِن» التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولاستغراق الجنس، وماأشبهها من الحروف، فإنمّا ذلك في أوقات مختلفة، ألا ترى أنَّ الكلام الذي تكون فيه «مِنْ» مُبَعِّضَةً، لا تكون فيه لابتداء الغاية، والاسم يدلّ في حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية، مثلاً، وعلى التصغير وغيره، وكذلك الفعل يدلّ في حين واحد على الحدث والزمان والخبر والأمر والنهي، إلى غير ذلك من المعاني. وإنّما قلنا إنَّ ذلك فاسد، لأنَّ الاسم يَشرَكُ الحرفَ في ذلك، ألا ترى أنَّ الاسم إنّما يدل على معنى مفرد وهو المسمى، فلذلك حَدَّهُ أبو بكر بن السراج فقال: الاسم ما دلَّ على معنى مفرد غير مقترن بزمانٍ مُحصّلٍ. وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من المعاني، فإنّما هي مفهومة من أمور تلحق الاسم كالإعراب لا من الاسم بعينه.

وأيضاً فلو كان أبو القاسم، رحمه الله، قصد هذا لصرَّح بذلك، فقال: حرفٌ جاءَ لمعنى مفرد.

وأيضاً فإنّه قد حدَّ الحرفَ بعد ذلك بأَنَّ معناه في غيره لا بأنّه يدلّ على معنى مفرد.

وكذلك أيضاً لا يسوغ قول من قال: إنّه أراد: وحرفٌ جاءَ لمعنى في غيره، فحذف «في غيره» لأنّه معلوم. فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه لمعنى لأنّه إذا عُلِم أن معناه في غيره، فقد عُلِم أنّه جاء لمعنى، وأيضاً فإنّه قد حَدَّ الحرف بعد ذلك بأنَّ معناه في غيره فيكون ذلك، على هذا، تكراراً لا فائدة فيه.

* * *

قوله: فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر، بيّنٌ قصده بذلك أن يَحُدَّ الاسم، لأنَّ الاسم أمر مفرد والمفرد لا يعرف إلاّ بالحدّ، وهذا الحدّ الذي حدَّ به الاسم فاسد، لأنّه ليس بجامع، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذّ منها شيء، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود، والدليل على أنّه ليس بجامع أن «ايمُن» التي [هي] في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجرّ ولا تكون فاعلة ولا مفعولة.

ولا مطعن في هذا الحد بأكثر من «ايمُن»، فأما من رأى أنه يخرج عن هذا الحد الأسماءُ المختصة بالنداء، نحو: «هَناه» و «لَكاعِ» و «فَساقِ» وأخواتها، والأسماء التي التُزِم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرَّف نحو: «سُبحان اللَّهِ»، و «معاذَ اللَّه»، و «سَحَرَ» و «بُعَيْداتِ بَيْنٍ»، و «أينَ»، و «مَتَى»، والأسماء التي للشرط والاستفهام، و «لعَمْر اللَّهِ»، و «عَوْض» و «جَيْرِ»، فما ذهب إليه فاسد.

أما أسماء الشرط والاستفهام فإنّه امتنع فيها أن تكون فاعلة، لكون الاستفهام والشرط أخذا صدر الكلام، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائغٌ فيها، وحدُّ أبي القاسم لا يقتضي أنّه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة، لأنه أتى فيها بلفظ «أو».

وأما المنادى فمفعول بإضمار فعل لا يجوز إظهاره في مذهبنا، فهو داخل تحت الحد. وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها، لأنَّ المصدر يسمّى مفعولاً مطلقاً، أعني: يقال فيه مفعول ولا يقيّد بشيء، وكذلك الظرف يسمى مفعولاً فيه، وأبو القاسم إنّما حدّ الاسم بأنّه ما جاز أن يكون مفعولاً على الإطلاق. أيَّ مفعول كان.

وأمّا «لَعَمْرُ اللَّهِ»، فالعَمْرُ هو البقاء، وهو يجوز أن يكون فاعلاً ومفعولاً، وأن يدخل عليه حرف من حروف الجرّ. تقول: «سرَّني عَمْرُكَ»، و «أحببتُ عَمْرَكَ»، و «انتفعتُ بِعَمْرِكَ»، وإنّما لزم الابتداء ولم يتصرّف في القَسَم، والمستعمل في القَسَم هو المستعمل في غيره.

وكذلك عَوْضُ هو منصرف في غير القسم، نحو قوله [من الهزج]:

٨ - ولـــولا نَبْــلُ عَــوْضٍ فــي حُظُبّــايَ وَأَوْصَــالِــي

وأما «جَيرِ» فمبنيّ، وجائز أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل، نحو: «يَمينُ اللَّهِ»، وأما «ايمُن» الذي هو اسم مفرد من اليمين، فلم يستعمل إلا في القسم، ولم يستعمل مع ذلك إلاّ مبتدأ، فلذلك لم يدخل تحت الحد، لأنَّ هذا الحدّ إنّما وضعه أبو القاسم على التسامح، وقد بين ذلك في الإيضاح له فزاد في الحد وما كان في حيّز ذلك فيدخل بهذه الزيادة، تحت الحدّ جميع الأسماء، ألا ترى أنَّ «ايمُنُ» في حيّز ما يجوز أن يكون فاعلاً لأنَّ المبتدأ مخبر عنه كالفاعل، فهذا الحدّ منتقد من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه تسمّح فيه، والتسامح لا يجوز في الحدود.

والآخر: أنه أتى في الحدّ بـ «ما» وهي للإبهام و «أو» وهي للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدّ لأنَّ الحَدَّ موضوعٍ لتحديد اللفظ ونَصّ على المعنى.

والثالث: أنّه حَدَّ الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً قبل أن يُبيّن ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم.

ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع، فيقال: الفعل أيضاً قد يكون فاعلاً في مثل

---

٨ - **التخريج**: البيت للفند الزماني في خزانة الأدب ٧/١١٦، ١١٩؛ والدرر ٣/ ١٣٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٨؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٣ (خطب)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٣.

اللغة: النبل: السّهام، جمع لا واحد له من لفظه، واحده سهم ونُشّابة. عوض: الدهر، الزمان. الحظبّى: صلب الرجل، ظهره. الأوصال: المفاصل.

المعنى: ولولا سهام الزمان في ظهري ومفاصلي.. لكان لي معكم شأن آخر.

الإعراب: **ولولا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لولا»: حرف امتناع لوجود. **نبل**: مبتدأ مرفوع بالضمة، خبره محذوف تقديره (كائن، موجود). **عوض**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **في خطباي**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر المبتدأ. **وأوصالي**: «الواو»: للعطف، «أوصالي»: معطوف على المجرور مجرور مثله بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «لولا نبل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نبل عوض كائن» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة جواب الشرط غير الجازم في بيت تال.

والشاهد فيه قوله: «نبل عوضٍ» حيث صرف (عوض) جرًّا بالإضافة كما رأيت في الإعراب.

قوله: ﴿ثُمَّ بدا لهم من بعد ما رأَوا الآياتِ لَيَسجُنُنّهُ حتّى حينٍ﴾[١]. فإنَّ ذلك مؤول، وفاعل «بدا» ضمير المصدر الذي يدل عليه «بدا» كأنّه قال: بدا لهم بداءٌ. وكذلك ما جاء من هذا.

* * *

[٢ ـ تعريف الاسم]:

وقد أكثر الناس في حَدّ الاسم فأوضح، ما حُدّ به الاسم أَن تقول: الاسم كلمة أو ما قوّته قوة كلمة تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرّض ببنيتها للزمان. فقولنا: كلمة، جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولنا: أَو ما قوّته قوة كلمة، يحترز من «تأبّط شرّاً» وأمثاله، لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة، فقوّته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو. وقولي: تدل على معنى في نفسها، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في غيره. ولا يعترض على ذلك بالموصولات، فيقال: هي أسماء ولا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها، أَلا ترى أَنّه لا يقال: «جاءني الذي»، ويسكت بل لا بدّ من الإتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك [من الرجز]:

٩ ـ مِنَ اللّواتي والتي واللاتي يَزْعُمْنَ أَنّي كَبِرَتْ لِداتي

---

(١) يوسف: ٣٥.

٩ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٨٠، ١٥٤، ١٥٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٣٩ (لتا).

اللغة: اللدات: جمع لِدَة وهو التِّرب أي الصاحب المماثل في العمر.

المعنى: من النسوة اللاتي قلن كذباً: لقد كبرتْ صاحباتي، أي لقد كبرتُ.

الإعراب: **من اللواتي**: حرف جر، واسم موصول مبني على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بما قبل هذا الرجز، أو نقدّر مبتدأ وخبراً محذوفين ونعلّقهما بالخبر. **والتي**: «الواو»: حرف عطف، «التي»: اسم موصول معطوف على «اللواتي»، وكذلك إعراب «واللاتي». **يزعمن**: فعل مضارع مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **أني**: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (أنّ). **كبرت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **لداتي**: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها تسدّ مسد مفعولي (يزعم).

وجملة «يزعمن»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «كبرت»: في محلّ رفع خبر «أنّ».

والشاهد فيه قوله: «من اللواتي والتي واللاتي يزعمن» حيث جاء باسمين موصولين (اللواتي) و (التي) ولا صلة ظاهرة لهما، تفسرها صلة (واللاتي).

فصلة «اللواتي» و «التي» محذوفة لدلالة «يزعمن» عليها.

وإنما كان الاعتراض بذَلك فاسداً لأن الموصول يدل على معنى في نفسه لكن مع غيره، والدليل على ذلك أن الموصول لا يغيِّر معنى ما يدخل عليه، تقول: زيد أبوه قائم، فيكون المفهوم من الجملة التي هي: أبوه قائم بعد الذي ما كان مفهوماً منها قبل دخول «الذي» عليها، والحرف يغيِّر معنى ما يدخل عليه، تقول: «قبضْتُ الدراهم»، فتكون الدراهم تعطي معنى العموم، فإذا قلت: «قبضتُ من الدراهم»، خرجت «الدراهم» من العموم بالنص، وكان المقبوض بعضها.

ولا يعترض على ذلك بأسماء الشرط، فيقال: هي أسماء وقد دلت على معنى في غيرها، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد كان قبل دخولها ليس كذلك؟ لأن حد الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه، لا يقتضي أنه لا يدل مع ذلك على معنى في غيره، بل قد يشترك مع الحرف في الدلالة على معنى في غيره، ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه، وأسماء الشرط وإن دلت على معنى في غيرها فلها معانٍ في أنفسها. ألا ترى أنك إذا قلت: «من يقم أقم»، أحدثت «مَنْ» في الفعل الشرط، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل. وقولي: «ولا تتعرض ببنيتها للزمان» يحترز من الفعل، ولا يعترض على ذلك بأمس وغد ولا بالصبوح والغبوق وأمثال ذلك فيقال: هي أسماء وقد تعرضت لزمَان، ألا ترى أن «أمس» يعطي اليوم الذي قبل يومك، و «غداً» يعطي اليوم الذي بعد يومك، و «الصبوح» يدل على «الصباح» و «الغبوق» يدل على «العشي»؟ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت إلى اعتراض الفارسي على هذا الحد بعدم المنع، واستدل على ذلك بأن يفعل لا يتعرض ببنيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال لأنَّ «يفعل» قد تعرض ببنيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً، فهذا حدٌّ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الإتيان بـ «أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود.

وإن شئت قلت في حدّ الاسم، حتى تسلم من الاعتراض: الاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه.

فقولي: «لفظ»، جنس للاسم والفعل والحرف، ويدخل تحت ذلك تأبّط شرّاً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلَّ وكثر. وقولي: «يدلّ على معنى في نفسه»، يحترز من الحرف كما تقدم، وقولي: «ولا يتعرض ببنيته للزمان»، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً. وقولي: «ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه»، يحترز من الجملة مثل «زيدٌ قائمٌ»، فإنها بأسرها تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان، ألا ترى أن الجزء منه وهو

«زيد» أو «قائم» يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فـ «قائم» يدل على الخبر و «زيد» يدلّ على المخبر عنه، والجملة تدل على مجموعهما، والاسم يدل على مسماه، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمّى، ألا ترى أن الزاي من «زيد» لا يدل على عضو من أعضائه، ولا على معنى من معانيه؟

* * *

[٣ ـ تعريف الفعل]:

قول أبي القاسم: والفعل ما دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل.

قصده بذلك أن يحدَّ الفعل. فقوله: «ما دلَّ على حدث وزمان»، يحترز بذلك عمّا يدلَّ على حدث دون زمان وهو المصدر نحو: «قيام»، أو على زمان دون حدث نحو «أمس» و «غد». وقوله: «ماضٍ أو مستقبل»، يحترز بذلك أيضاً ممّا يدل على حدث وزمان ولا يعطي أنَّ الزمان ماضٍ ولا مستقبل، نحو الصبوح والغَبوق، ألا ترى أن الصبوح يدل على الشرب وهو حدث، وعلى الصباح وهو زمان، وكذلك الغبوق يدل على الشُرب وهو حدث، وعلى العَشيّ وهو زمان، إلا أنهما لا يعطيان أن الزمان ماضٍ ولا مستقبل.

وهذا الحدُّ أيضاً فاسد من وجهين:

أحدهما: أنَّه أورد في الحد لفظ «ما» و «أو» وقد تقدَّم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود. والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين: من جهة أنَّه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنَّه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصُّه على إثباته في باب الأفعال.

ومن جهة أنَّه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث كـ «كان» الناقصة وأخواتها، و «نعمَ»، و «بئس»، و «حبّذا»، و «عسى»، وفعل التعجب.

ولا يلتفت إلى قول من قال: إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازاً لمَّا كانت تشبه الأفعال، لأنَّ ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون، بل لو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف بينهم في هذه الأفعال وجه إذ لا تثريب في الاصطلاحات، فإذا ذهب ذاهب من النحويين إلى تسمية حرف من الحروف فعلاً لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة فعلاً، لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك. والخلاف محفوظ عنهم في «ليس» وفعل التعجب[١].

---

(١) ذهب الكوفيّون إلى أنّ «أفعَل» في التعجّب، نحو: «ما أحسن زيداً» اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل =

ولا يلتفت أيضاً إلى قول من قال: إنه قصد أن يحد الفعل المطلق. أعني الذي يقال فيه: فعل، دون تقييد، وما اعترضوه لا يقال فيه فعل إلا بتقييد. ألا ترى أنَّ «كان» وأخواتها تسمى أفعالاً ناقصة و «نِعْم» و «بئس» يسمّيان فعلي مدح وذمّ، و «أَفْعل» في التعجب يسمّى فعل تعجب، و «عسى» يسمّى فعل مقاربة، لأنَّه إنمَّا قصد حدّ الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام، فينبغي أن يأتي بحدّ يعمُّ مطلق الأفعال ومقيدَها.

والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ما قوّته قوّة كلمة، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان.

فقولي: «كلمة»، جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولي: «أو ما قوّته قوّة كلمة»، يحترز من «حبذا» في مذهب من يرى أن «حبذا» كله فعل وعليه الأكثر. وقولي: «تدل على معنى في نفسها»، يحترز من الحرف، وقولي: «وتتعرض ببنيتها للزمان» يحترز من الاسم.

وإن شئت: الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه.

فقولي: «لفظ»، جنس عام للاسم والفعل والحرف. وقولي: «ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه» يحترز من مثل: «قمت»، فإنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان، لأنه إذا تعرض الفعل الذي هو «قام» للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزَّل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي: قمت، بأنها تعرّضت ببنيتها للزمان. فيتخلص من ذلك بأن تقول: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، كما فعلت ذلك في حد الاسم.

* * *

قوله: والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه. لما كان قد أخذ في حد الفعل أنَّه: ما دل على حدث، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف، لأنه في العرف: المعنى الصادر عن الفاعل، وفي اصطلاح النحويين: اللفظ الصادر عن الفاعل، خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج إلى تبيينه، فبيَّن أن الحدث إنما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل.

الفصل ظاهره متناقض، لأنه من حيث جعل المصدر اسماً للفعل مشتقاً يلزمه أن

= ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة من الكوفيين.
انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٢٦ ـ ١٤٨.

يكون الفعل قبل المصدر، لأن المسمى قبل الاسم، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل، لأن المشتق منه قبل المشتق. وفي الانفصال عن ذلك طريقان:

أحدهما: أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل، كأنه قال: والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل، وأراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين، كأنه قال: والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده.

والطريق الثاني: أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني، وهو اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام، ويكون معنى قوله: اسم الفعل، الاسم الذي أُخذ منه، كما تقول: هذا تراب الآنية الذي صيغت منه، فلا يكون الفعل على أنه مسمى للمصدر وهو أولى، بدليل قوله في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية: «واعلم أن أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر لأنه اسمه»، يريد لأن المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه.

* * *

[٤ ـ الأصل في الاشتقاق]:

وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة[(١)].

فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل واستدلوا على ذلك بأن الفعل عامل في المصدر، لأنه به انتصب، والعامل قبل المعمول، والبعدي مأخوذ من القبلي.

ولا حجة في ذلك لأن العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله. وعمله إنما هو النصب، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر، وأيضاً فإن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب، ونحن إنمّا ندّعي أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب.

واستدلوا أيضاً بأنَّ المصدر مؤكّد للفعل والفعل مؤكد، بدليل أنك قلت: «قمت قياماً»، لم يكن في «قيام» زيادة فائدة والمؤكّد قبل المؤكِّد.

وذلك أيضاً فاسد، لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب، وهذه الأفعال إنما اشتقت منها

---

(١) انظر المسألة الثامنة والعشرين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في **الإنصاف في مسائل الخلاف** ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥.

قبل ذلك. وأيضاً فإن المصادر لا يلزمها أن تكون مؤكّدة بل إنما يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها.

واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته نحو: «قيام» اعتلت فقلبت واوه ياء والأصل: «قوام»، كما اعتل «قام»، وصح «اجتوار» لصحة «اجتور»، والفروع أبداً هي المحمولة على الأصول.

ولا حجة في ذلك، لأنَّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل، ألا ترى أنّ الأسماء تُحمل على الحروف فتُبنَى وإن كانت الأسماء قبلها، لأنَّ البناء أصل في الحروف فكذلك المصادر حملت على الأفعال وإن كان المصدر قبله، لأنَّ الاعتلال أصل في الفعل.

واستدلّوا أيضاً بأنّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها، نحو فعل التعجب و «نِعْم» و «بئسَ»، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر، لوجب أن لا يوجد فعل إلاّ وله مصدر. وهذا لا حجة لهم فيه، لأن العرب قد وجدناها ترفض الأصول وتستعمل الفروع، نحو: «كاد زيد يقوم»، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خبراً لكاد إلاّ في موضع الضرورة. ومثل ذلك كثير.

ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد من المصادر ولم يستعمل له فعل، نحو: الرجولة والأبوّة والأمومة، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل على زعمهم للزم أن لا يوجد مصدر إلاّ وله فعل مستعمل.

وأيضاً فإنهم راموا إثبات كون المصدر بعد الفعل، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من إبطال أن يكون الفعل مشتقاً منه، وبقي عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل، إذ لا يلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقًا منه، بل لعلّه أصل في نفسه غير مشتق.

وذهب أهل البصرة إلى أنَّ الفعل مشتقّ من المصدر. واستدلوا على ذلك بأنَّ الفعل خاص بالزمان، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص، فالمصدر قبل الفعل والبَعدِي مأخوذ من القَبْليّ، فالفعل مأخوذ من المصدر.

واستدلوا أيضاً بأنَّ المصدر مبهمُ الأبنية كثيرها، فلو كان مشتقًا من الفعل لكان يجري على أوزان محصورة لا يتعداها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين من الفعل، فلما كثرت أبنيته وانتشرت، دلّ ذلك على أنّه اسم أوّل وأنّ الفعل هو الذي اشتُق منه.

واستدلّوا أيضاً بأنّ المصدر من جنس الأسماء، والأسماء قبل الأفعال، فالمصدر قبل

الفعل والبعْديّ مأخوذ من القَبْلِي، فالفعل مأخوذ من المصدر.

والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أنّ الفعل مشتق من المصدر إذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصلٌ بنفسه، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل، لم يلزم أن يكون الفعل مشتقًا من المصدر. لكن الدليل القاطع أن يقال: استقرئت المشتقّات، فوُجدت تدل على ما اشتُقّت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق، نحو: أحمر، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص، وكذلك «ضارب» و «مضروب» يدلان على الضرب مع زيادة الشخص، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان، فدل ذلك على أنّها مشتقة منه.

* * *

[٥ ـ تعريف الحرف]:

قوله: «والحرف ما دل على معنى في غيره»، ليس بحدٍ صحيح للحرف، لأنّه ليس بمانع، لأن الأسماء قد تدلّ على معنى في غيرها، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قبضتُ بعضَ الدراهمِ»، أدت «بعض» من المعنى في «الدراهم» ما تؤدّيه «مِنْ» إذا قلت: من الدراهم، فلا بد أَن يقول في حد الحرف: كلمة تَدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذ لا تدخل عليه الأسماء، لأن الأسماء وإن دلّت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالّة على معنى في نفسها، ويسلم الحدّ أيضاً من إدخال «ما» فيه.

باب الإعراب

[١ ـ تعريف الإعراب]:

قوله: إعراب الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ... الفصل. الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى، يقال؛ أَعربَ الرجلُ عن حاجتِهِ إذا أَبان عنها، ومنه قوله ﷺ: «والثيّب تُعرب عَن نفسها»، أي: تُبينُ. ويكون أيضاً بمعنى التغيير، يقال: «عَرِبَتْ مَعدِةُ الرجُلِ»، إذا تغيّرتْ، وقريبٌ من هذا المعنى «أَعرَبَت الدابّةُ في مرعاها»، إذا لم تستقر في جهةٍ منه. ويكون أيضاً بمعنى التحسين، ومنه قوله تعالى: ﴿عُرُباً أَتراباً﴾[١]. أي: حِساناً.

وأما في اصطلاح النحويين فهو تغيّرُ آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

فقلت: «تغيير أواخر الكَلِمِ» لأتَحرز بذلك عن تغيّر ما ليس بآخر، كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير، والتكسير، نحو: «زُيَيْد»، و «زيود»، و «أُسْدٍ».

وقلت: «لاختلاف العوامل» لأحترز بذلك مما تغيّر آخره لغير اختلاف عوامل العوامل، كتغيير آخر أفعى في الوقف، فإنه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو والألف. وقلت: «الداخلة عليها» لأتحرز بذلك مما يُغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر، وذلك في الاسم المحكيّ بـ «مَنْ»، نحو قولك: مَنْ زيدٌ؟ لمن قال: «جاءني زيدٌ»، و «مَنْ زيداً»؟ لمن قال: «رأيتُ زيداً»، و «مَنْ زيدٍ»؟ لمن قال: «مررتُ بزيدٍ»، فالآخر من «زيد» قد تغير لاختلاف العوامل في كلام المستثبت.

وهذا التغيّر يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكن ما قبلها إذا لم

(١) الواقعة: ٣٧.

يضف إلى ياء المتكلم، ويكون تقديراً فيما كان آخره ألفاً في الأحوال الثلاثة، أعني الرفع والنصب والجرّ، وفيما آخره واو مضموم ما قبلها في الرفع خاصة، وفي ما آخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والخفض.

فإن قلت: ينبغي ألا يكون في الحدّ حشو، وأنت لو قلت: «تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها»، لكان كافياً ولم تحتج إلى قصر التغيير على الآخر، فالجواب إنّه لو لم تَزِد في الحدّ اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغيّر الراء من «امرىء» والنون من «ابنم» ألا ترى أنّ تغييرهما إنمّا هو إتباع للإعراب يعني الراء والنون والإعراب بسبب العوامل يمكن أن يقال: إن هذا التغيير بالعامل وإن كان بواسطة الإعراب.

وقد اعترض بعض الناس هذا الحدّ بـ «سبحان» و «سَحَرَ» وأمثالها من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الإعراب بعدم تغيير آخره.

وهذا الاعتراض فاسد، لأنّي لم أُرد، بالتغيير أحوال الآخر من رفع إلى نصب أو إلى خفض، بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة أو من الحركة إلى السكون أو الحذف في الجزم، ألا ترى أنَّ الإعراب إنما دخل في الاسم بسبب العامل، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب؟ وكذلك الفعل، ألا ترى أنَّ أسماء العدد مثل: واحد، اثنان، ثلاثة إذا لم ترد الإخبار عنها بل مجرد العدد ولم تعطف بعضها على بعض، بل أردت بها مجرد العدد كانت موقوفة؟ وكلّ معرب إذن بتغيير الآخر من الوقف. فإن قيل: يلزم من اشتراط كون التغيّر في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون كلّ معرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل، و «سبحانَ»، لا تختلف عليهِ العوامل، ألا ترى أَنّه أَبداً منصوب بإضمار فعل كأنك قلت: «سَبّحتُ الله سُبحاناً»، أي: نزهتُهُ تنزيهاً؟ فالجواب: إن الذي أردت بقولي: لاختلاف العوامل، أَن الإعراب لم يدخل في الكلم كلها لعامل واحد، بل لعوامل مختلفة، فكأني قلت: تغيّر أواخر الكلم لعوامل مختلفة.

ويمكن أن يكون النحويّون سمَّوا هذا النوع من التغيير إعراباً إمّا لمجرد كونه تغيراً أو لما يقع به من تبين المعاني، ألا ترى أن هذا التغيير هو الفاصل بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني أو لما يقع به من التحسين: لأنّ زوال اللبس عن الكلم تحسين لها، إذ الإعراب لغةً يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه، فيكون منقولاً من واحد منها.

فإن قلت: فقول أبي القاسم: إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ ولا جزمَ فيها... الفصل. بيّن أنَّ الإعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح النحويين لا على ما ذكرته من التغيير، فالجواب: إنّه يريد بقوله: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ المصادر لا أسماءَ الحركات، كأنّه قال: رفعُك أيها المتكلم ونصبُك وخفضُكَ، وهو التغيير الذي ذكرنا. والدليل على أنَّ مراده ذلك أنَّ الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمّى واحد منهما رفعة، وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون ولا يُسمّى شيء من ذلك نصبة، ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب والخفض والجزم ألقاباً للإعراب، أعني لكون المراد بها التغيير لا أسماء الحركات، وكذلك الجزم لأنَّ المراد به القطع لأن المجزوم يُقتطع، عند إعرابه، حركةٌ أو حرفٌ من آخره. وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والكسر لأنّها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنّه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير.

* * *

[٢ ـ الأسماء المعربة والأسماء المبنْية]:

وقوله: إعرابُ الأسماء وإعرابُ الأفعال يعني بذلك الأسماء المعربة والأفعالَ المعربة، فحذف الصفة لفهم المعنى، إذ لا يكون الإعراب إلا في معرب وحذفُ الصفة، إذا فهم المعنى، جائز. قال الله تعالى: ﴿إنَّهُ ليسَ مِن أَهلِكَ﴾[١]، ﴿الآن جئتَ بالحقِ﴾[٢]. والمعنى: من أَهلِكَ الناجينَ، وبالحقِ البيّنِ، ألا ترى أَنَّ ابنَ نوح من أهله وأنَّ موسى عليه السلام لم يجيء آخراً إلا بما جاء به أولاً من تبليغ الأمر بذبح البقرة؟ فيجب لذلك أن يُبيّن المعرب من الأسماء والأفعال.

أما الأسماء فمعربة كلّها إلا ما أشبه الحرف، كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فإنّها كلّها أَشبهت الحرف في الافتقار، لأنَّ المضمر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلات، وأسماء الإشارة تفتقر إلى حاضر.

أو تضَمّنَ معناه كأسماء الشرط فإنّها تضمّنت معنى «إن» الشرطية، وأسماء الاستفهام فإنّها تضمّنت معنى همزة الاستفهام.

---

(١) هود: ٤٦.
(٢) البقرة: ٧١.

أو وقع موقع المبنيّ، كالمناديات فإنّها وقعت موقع ضمير الخطاب. ألا ترى أنّك إذا قلت: «يا زيدُ» فإنّك ناديت مخاطباً، والخطاب إنّما ينبغي أن يكون بالضمائر الموضوعة له. وأسماءَ الأفعال، نحو: «نَزَالِ» و «شَتّانَ» فإنّها وقعت موقع الفعل المبنيّ. أو ضارعَ ما وقَعَ مَوقعَ المبنيّ، وهو كلّ اسم معدول لمؤنّث على وزن «فَعالِ»، نحو: «فجارِ» في المصدر و «حَذامِ»، اسمِ امرأةٍ، والصفةُ الغالبة من هذا تجري مجرى العلم، نحو: «حَلاقِ»، للمنيّةِ.

أو أُضيف إلى مبنيّ، نحو قوله تعالى: ﴿مِن خزيِ يومئذٍ﴾[1] في قراءة من فتح الميم. ونحو قول الشاعر [من البسيط]:

١٠ ـ لمْ يَمنعِ الشَّرب منها غيرَ أنْ نطقتْ حمَـامَـةٌ فـي غصـونٍ ذات أوقـالِ

ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف إلى الجملة، فإنّه لا يُبْنى في مذهبنا حَتى تكون

(١) هود: ٦٦.

١٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق)، ١١/ ٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: الشرب: جماعة الشاربين. الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنى: لم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

الإعراب: «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يمنع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرّك بالكسر منعاً لالتقاء ساكنين. «الشرب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يمنع). «**غير**»: اسم مبني على الفتح في محلّ رفع فاعل. «**أن**»: حرف مصدري. «**نطقت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. «**حمامة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل جر بالإضافة. «**في غصون**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ (حمامة). «**ذات**»: صفة (غصون) مجرورة بالكسرة. «**أوقال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لم يمنع...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نطقت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «غير» حيث جاء بها مبنيّة على الفتح في محلّ رفع فاعل.

الجملة صدرَها فعل ماضٍ، خلافاً لأهل الكوفة نحو قوله [من الطويل]:

١١ ـ على حِينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصّبا [وقلتُ ألَمّا تَصحُ والشيبُ وازعُ]

أو خرج عن نظائره، نحو بناء «أيّ» في مذهب سيبويه، فإنّها خرجت عن نظائرها من الموصولات بجواز حذف أحد جزأي الجملة الاسمية إذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف. قال اللّهُ تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيعَةٍ أيّهم أشدُّ على الرّحمنِ عِتِيًّا﴾(١).

فهذه جملة المبنيات، وما بقي من الأسماء فمعرب.

ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا يبنَى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه

---

١١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ والكتاب ٢/ ٣٣٠؛ ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٥٧١؛ والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦؛ والمنصف ١/ ٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة والمعنى: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. تصحو: تفيق الوازع: الرادع.

يقول: لمّا حلّ المشيب وارتحل الصِّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

الإعراب: **على حين**: على: حرف جر، حين: اسم مبني على الفتح في محل جر والجار والمجرور متعلقان بـ «كفكفت» في بيت سابق. **عاتبت**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **المشيب**: مفعول به منصوب. **على الصبا**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاتبت». **وقلت**: الواو: حرف عطف، قلت: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: فاعل. **ألمّا**: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، لمّا: حرف جزم ونفي وقلب. **تصحُ**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: «أنت». **والشيب**: الواو: حالية، الشيب: مبتدأ مرفوع. **وازع**: خبر مرفوع.

وجملة (عاتبت. . .) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (قلت. . .) معطوفة على الجملة السابقة. وجملة (ألمّا أصح) الفعليّة في محل نصب مفعول به. وجملة (الشيب وازع) الاسميّة في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «على حين»، حيث أضيف اسم الزمان إلى جملة صدرها فعل ماض، فبني.

(١) مريم: ٦٩.

خاصة، وسنبيّن بطلان ذلك في باب المعرب والمبنيّ من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأما الأفعال فمبنيّة كلها إلا ما في أوّله إحدى الزوائد الأربع: الهمزة التي تعطي المتكلم وحده، نحو: «أقوم»، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره، «نَقومُ»، أو المعظّم نَفسَهُ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو: «أنتَ تقومُ» و «هيَ تقومُ»، والياء التي تعطي الغيبة، نحو: «هو يقومُ»، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة، نحو: «هل يقومَنْ زيدٌ»؟ و «هل يخرُجَنَّ عمرو»؟ ومن نون جماعة المؤنّث، نحو: «هُنَّ يَفْعلْنَ». وما بقي من الأفعال فهو مبنيّ إلاّ الأمر بغير اللام، فإن فيه خلافاً[1] والصحيح أنّه مبنيّ وسنبيّن ذلك كلّه في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما الحروف فمبنيّةٌ كلها.

* * *

[٣ ـ اختصاص الأسماء بالخفض والتنوين، وأنواع التنوين]:

قوله: تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين... الفصل.

إنما ذكر جملة ممّا تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره، إذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل الإعراب؛ لأنّه خاف أن يتعذر اعتبار الاسم بالحدّ الذي ذكره، وحد به من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً في بعض المواضع فيتوصّل إلى معرفته بوجود واحد من هذه الأشياء فيه أو لتَعرفَ الاسم من جهات أو ليكونَ في ذلك تأنُّساً بانفراده بالخفض.

وينبغي أن يبين أوّلاً ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم بالخفض والفعل بالجزم، فإن ذلك مشكل جدّاً، إذ لا ينبغي أن يعتذر إلا عمّا كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد، وإذا كان كذلك فالفعل لا ينبغي أن يعتذر عنه.

فأمّا الخفض فلا يكون إلاّ في الأسماء كما زعم. وأما التنوين فيكون للتمكّن، وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنَى، ولم يشبه الفعل فيعرب إعراب ما لا ينصرف. وتنوين التنكير وهو الذي يلحق الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو:

---

(١) سيأتي الكلام عليها في باب المعرب والمبنيّ.

«سِيبَوَيْهِ آخَرَ»، و «إِيهٍ»، إذا استزدت من حديث معيّن، كأنّك قلت: «حَدِّثْ حَديثَكَ»، و «إِيهٍ»، إذا استزدت حديثاً مبهماً، كأنّك قلت: «حَدِّثْ حديثاً».

وتنوين المقابلة وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم، نحو: هندات وزينبات، وسُمِّي تنوين مقابلة لأنّه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم، كما أنَّ الكسرة منه في مقابلة الياء. والدليل على أنه جرى مجرى النون، أنّك إذا سمّيتَ حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدين إذا سمَّيتَ به وحكيته، قال الله تعالى: ﴿فإذا أَفَضْتُمْ مِن عَرفاتٍ﴾(١) فلولا أنّه نزَّله منزلة النون لكان غير منصرف؛ للتأنيث والتعريف ولذهب التنوين.

وتنوين العوض: وهو الذي يلحق «إذْ» عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها «إذْ» قبل الحذف. قال الله تعالى: ﴿ويومَئذٍ يَفرحُ المؤمنونَ﴾(٢). أي: ويوم إذ غَلبتِ الرومُ. وقال الله تعالى: ﴿وأنتم حينئذٍ تَنظُرونَ﴾(٣). أي: حينَ إذ تبلغُ الروحُ الحُلقومَ، فحذف الجملة وعوّض منها التنوين، ولذلك لا يجتمعان. فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام: ويومئذٍ غَلبتِ الرومُ يَفرحُ المؤمنونَ، فتُثبت التنوين.

ومن تنوين العوض أيضاً التنوين اللاحق لكلّ اسمٍ معتلّ اللام على مثال «مفاعِل»، الذي لا ينصرف، في حال الرفع والخفض، نحو: «غَواشٍ» و «جوارٍ». تقول: «هذه جَوارٍ» و «مررتُ بجَوارٍ»، وذلك أنّه لما اجتمع فيه ثلاثة أثقال: ثِقَلُ الكسرة أو الضمة، وثقل حرف العلّة، وثقل البناء، حذفت الياء بحركتها وعوّض منها التنوين.

ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنّه لا يجوز حذف الياء إلاّ حيث يمكن دخول التنوين. فلذلك لا تحذف الياء في «الجواري» ولا في «جواريك»، لأنّه لا يجوز دخول التنوين فيهما، لأجل الألف واللام أو الإضافة. وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء.

وتنوين الترنُّم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من

(١) البقرة: ١٩٨.
(٢) الروم: ٤.
(٣) الواقعة: ٨٤.

حروف الإطلاق. وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف. فمثال كونه في الاسم قول الشاعر [من الرجز]:

١٢ - يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ   مِن طَلَلٍ كالأتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

يريد أنهج أي: خَلُقَ. وقال الآخر [من الوافر]:

١٣ - أقلّي اللومَ عاذِلَ والعتابَنْ   وقولي إنْ أصبت لقد أصابَنْ

---

١٢ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/١٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧؛ والخصائص ١/١٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٣؛ وشرح المفصل ١/٦٤؛ والكتاب ٤/٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ١/٢٦؛ ولرؤبة في معاهد التنصيص ١/١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤؛ ولسان العرب ٨/٢٧ (بيع).

اللغة: هاج: حرّك. الذُّرَّفن: الذُّرَّف أي الهاطلات المنسكبات. الطلل: آثار الديار. الأتحميّ: نوع من الملابس المخطّطة. أنهجن: أنهـج أي بلي واهترأ.

المعنى: يتساءل لماذا تحرّك دمع عيونه وهطل، عندما رأى آثار ديار صارت كملابس بالية مهترئة.

الإعراب: يا صاح: «يا»: حرف نداء، «صاح»: منادى مرخم مبني على الضم المقدر على الياء المحذوفة في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، وكسرة الحاء دلالة عليها. ما: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. هاج: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **الدموع**: مفعول به منصوب بالفتحة. الذرفن: صفة (الدموع) منصوبة بالفتحة، و«النون»: للترنم. **من طلل**: جار ومجرور متعلقان بـ (هاج). **كالأتحميّ**: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (هاج). **أنهجن**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و«النون»: للترنم.

وجملة «هاج»: خبر المبتدأ (ما) محلها الرفع. وجملة «أنهج»: في محلّ نصب حال من (الأتحمي). وجملة «يا صاح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما هاج»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «الذرفن» و«أنهجن» حيث جاء التنوين (النون) بدلاً من ألف الإطلاق وهذه النون تعرف بتنوين الترنّم.

١٣ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/٦٩، ٣٣٨، ٣/١٥١؛ والخصائص ٢/٩٦؛ والدرر ٥/١٧٦، ٦/٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح الأشموني ١/١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٢؛ وشرح المفصل ٩/٢٩؛ والكتاب ٤/٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/٩١؛ وهمع الهوامع ٢/٨٠، ٢١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥؛ وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/٤٣٢، ١١/٣٧٤؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨؛ وشرح المفصل ٤/١٥، ١٤٥، ٧/٩؛ ولسان العرب ١٤/٢٤٤ (خنا)؛ والمنصف ١/٢٢٤، ٢/٧٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٧.

شرح المفردات: أقلّي: خفّفي، أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللائمة. أصبت: أي كنت مصيباً فيما أقول أو أفعل.

=

ومثال كونه في الحرف قول النابغة [من الكامل]:

١٤ - أفِـدَ التـرحُّـلُ غيـر أن رِكَـابَنـا لَمَّـا تَـزُلْ بـرحـالِنـا وكـأَن قَـدِنْ

= **المعنى**: يقول: خفّفي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيباً.

الإعراب: «**أقلي**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**اللوم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عاذل**»: منادى مرخّم مبنيّ على ضمّ على الحرف المحذوف للترخيم في محلّ نصب. «**والعتابن**»: الواو حرف عطف، و«**العتابا**» معطوف على «**اللوم**» منصوب بالفتحة. و«النون» للترنم. «**وقولي**»: الواو حرف عطف. و«**قولي**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**أصبت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، وهو في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن أصبت فقولي...». «**لقد**»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف تقديره «والله...»، و«**قد**»: حرف تحقيق. «**أصابن**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «**أقلّي**» الفعليّة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. «**قولي**» الفعليّة معطوفة على جملة «أقلّي» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن أصبت فقولي» الشرطية اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**قولي**» المحذوفة في محل جزم جواب الشرط. وجملة القسم المحذوف وجوابه في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصابن» الفعلية جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد قوله: «العتابن» و«أصابن» حيث أدخل على اللفظتين تنوين الترنّم، واللفظة الأولى اسم، والثانية فعل، فدلّ بذلك على أنّه ليس مختصاً بالاسم.

١٤ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/٨؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٧، ١٩٨، ١٠/٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/٢٠٢، ٥/١٧٨؛ وشرح التصريح ١/٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ وشرح المفصّل ٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢؛ ولسان العرب ٣/٣٤٦ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ١/٨٠، ٢/٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦، ٣٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٩/٨، ١١/٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ وشرح المفصل ١٠/١١٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٢؛ والمقتضب ١/٤٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣، ٢/٨٠.

اللغة: **شرح المفردات**: أفد: دنا. الترحّل: الرحيل. الركاب: المطايا. لمّا تزل: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

المعنى: يقول: قرب الترحّل ومفارقة الديار، ولكن الإبل لم تزل فيها وكأنّها قد فارقتها لقرب وقت الارتحال.

الإعراب: **أفد**: فعل ماضٍ. **الترحّل**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **غير**: مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **أنّ**: حرف مشبّه بالفعل. ركابنا: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير =

انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدلّ على أَنَّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته، والفعل ليس بأصل فلا يدخله تنوين تمكين.

وانفردت بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير، وانفردت بتنوين المقابلة لأنّه يلحق جمع المؤنث السالم، والأفعال لا يكون فيها جمع، فلا يكون فيها تنوين مقابلة. وانفردت بتنوين العوض لأنّه عوض من المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف، والأفعال لا تضاف ولا يحذف منها حرف العلّة فلا يكون فيها تنوين عوض.

والألف واللام تكون **لتعريف العهد** في شخص أو في جنس، نحو: «جاءني الرجلُ الذي جاءكَ»، إذا دخلت على معهود، والرجلُ خيرٌ من المرأة، يريد: هذا الجنسُ خيرٌ من هذا الجنسِ.

ولتعريف الحضور: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار إليه نحو: «هذا الرجلُ»، وعلى الاسم المنادى نحو: «يا أيُّهَا الرجلُ»، وعلى الاسم الواقع بعد «إذا» التي للمفاجأة نحو: «خَرجتُ فإِذا الأسدُ»، أي: ففاجأ الأسدُ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين.

وللمح الصفة: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل، نحو: «الحارث» و «العبّاس»، لأنك تقول: «رجلٌ حارثٌ»، و «رجلٌ عبّاسٌ»، وهذه الألف واللام لا تلزم، تقول: الحارث، وحارث، والعبّاس، وعبّاس.

= متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **لمّا**: حرف جزم. **تزل**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». **برحالنا**: الباء حرف جرّ، و «رحالنا» اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و «نا» ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تزل». **وكأن**: الواو حرف عطف، «كأن» حرف مشبّه بالفعل مخفّف من «كأنّ»، واسمه ضمير شأن محذوف. **قدن**: «قد»: حرف تحقيق مبنيّ على السكون، وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، و «النون»: للترنم.

وجملة «أفد الترحّل» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنّ ركابنا...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لمّا تزل برحالنا» في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «كأن قد» معطوفة على جملة «لمّا تزل». والجملة المحذوفة في محلّ رفع خبر «كأن».

الشاهد فيه قوله: «قدن» حيث أدخل تنوين الترنم على الحرف.

وللغلبة: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغلِب بعد ذلك عليه، نحو: «النَّجم»، للثُريّا. وهذه الألف واللام تلزم فلا يجوز أن تقول: «نجم»، وأنتَ تعني الثُّريّا.

وتكون أيضاً **زائدة**: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس بصفة في الأصل، ولا يوجد إلاّ في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

١٥ ـ أَمـا ودمـاءٍ لا تـزالُ مُـراقَـةً على قُنَّةِ العُـزَّى وبـالنَّسـرِ عَنْـدَمـا

فأدخل الألف واللام على «نَسْرٍ» وهو علم.

وهذه الأضرب الأربعة لا توجد إلا في الأسماء خاصة.

وبمعنى **الذي**: وهي الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، نحو:

---

١٥ ـ **التخريج**: البيت الأول لعمرو بن عبد الجنّ في خزانة الأدب ٧/ ٢١٤، ٢١٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦ (أبل)؛ وله أو لرجل جاهليّ في المقاصد ١/ ٥٠٠؛ ولعبد الحق (؟) في لسان العرب ٥/ ٢٠٦ (نسر)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٧٨ (غرز)، ١٢/ ٤٣٠ (عندم)، ١٣/ ٣٤٩ (قنن)، ١٥/ ٢٦٨ (لوى)؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

اللغة: القنة: أعلى الجبل. العزى: صنم جاهلي، وكذلك نسر. العندم: صبغ أحمر كالدم.

المعنى: يقسم بدماء القرابين التي تمور وقد غطّت رؤوس الأصنام وكأنها صبغ العندم.

الإعراب: **«أما»**: حرف استفتاح. **«ودماء»**: **«الواو»**: واو القسم حرف جر، «دماء»: اسم مجرور بالكسرة. **«لا تزال»**: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسم «لا تزال»: ضمير مستتر تقديره: هي. **«مراقة»**: خبر «لا تزال» منصوب بالفتحة. **«على قنة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مراقة». **«العزى»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. **«وبالنسر»**: **«الواو»**: للعطف، **«بالنسر»**؛ جار ومجرور متعلقان بـ «مراقة». **«عندمًا»**: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة: **«أقسم ودماء»** ابتدائية لا محل لها. وجملة **«لا تزال مراقة»**: في محلّ جرٍّ صفة.

والشاهد فيه قوله: «بالنسر» حيث أضاف «ال» إلى العلم «نسر» وهذا نادر، والدليل على أن الاسم الأصلي بدون «ال» هو ذكرها في القرآن الكريم مع أسماء أصنام قوم نوح بدونها، قال تعالى: ﴿ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾ [سورة نوح: ٢٣].

«الضارب» و«المضروب»، وقد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر، نحو قوله [من البسيط]:

١٦- ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ

يريد: الذي تُرضى حكومته.

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله [من الوافر]:

١٧ - مِنَ القومِ الرسولُ اللّهِ مِنهُمْ لهم دانَت رِقاب بني مَعدّ

يريد: الذين رسولُ اللّهِ منهم.

---

١٦ - **التخريج**: البيت للفرزدق في الإنصاف ٢/ ٥٢١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢؛ والدرر ١/ ٢٧٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢؛ ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس)، ١٢/ ٥٦٥ (لوم)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١١١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٤؛ والجنى الداني ص ٢٠٢؛ ورصف المباني ص ٧٥، ١٤٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩؛ والمقرب ١/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة والمعنى: الحكم: الذي يفصل بين المتخاصمين. الترضى: أي الذي تُرضى. حكومته: أي حكْمه. الأصيل: شريف الحسب والنسب. الجدل: مغالبة الخصم ومقارعته. يهجو الشاعر ذلك الرجل الذي فضّل جريراً عليه وعلى الأخطل في حضرة الخليفة عبد الملك بن مروان، وينعته بأنّه ليس أهلاً لأن يحكّم الناس فيما بينهم، لأنه لا أصل له، ولا فصل، وليس له رأي راجح وحجّة مقنعة.

الإعراب: ما: حرف نفي أو من أخوات «ليس»... **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، أو اسم «ما». **بالحكم**: الباء حرف جرّ زائد. **الحكم**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه خبر المبتدأ، أو اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ما». **الترضى**: «أل»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ نعت «الحكم»، **ترضى**: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة المقدّرة. **حكومته**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **ولا**: الواو حرف عطف، **لا**: حرف لتأكيد النفي. **الأصيل**: اسم معطوف على «الحكم». **ولا**: الواو حرف عطف، **لا**: حرف لتأكيد النفي. **ذي**: اسم معطوف على «الحكم» مجرور بالياء، وهو مضاف. **الرأي**: مضاف إليه مجرور. **والجدل**: الواو: حرف عطف، **الجدل**: معطوف على الرأي مجرور.

وجملة (ما أنت...) اسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. و(ترضى حكومته) فعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «الترضى» حيث أدخل الموصول الاسميّ «أل» على الفعل المضارع، وهذا ضرورة.

١٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٠١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٩؛ والدرر ١/ ٢٧٦؛ ورصف المباني ص ٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١؛ واللامات =

وانفردت الأسماء بالنعت لأنّه خبر في المعنى، والفعل لا يكون مخبراً عنه، فلا يكون منعوتاً. وانفردت بالتصغير لأنّه نعت في المعنى، ألا ترى أنَّ قولك: «رُجَيْلٌ»، يغني عن وصفه بالحقارة والصِغَر، فكأنّك إذا قلت: «رُجَيل». قلت: رجلٌ حقيرٌ. واعلم أنَّ التصغير لا يكون في فعلٍ من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين: شبه عامٌّ وشبهٌ خاصٌّ. فالشبه العام أنّه لا مصدرَ له، وأنّه لا يتصرف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أنَّ الاسم كذلك.

والشبه الخاص أنّه لا يُبنى إلاّ ممّا يُبنى منه أَفعل التفضيل، وأنّه للمبالغة كما أنَّ «أفعل» كذلك، لأنّ التعجُّب مبالغة في وصف المُتعجَّب منه. والتفضيل مبالغة في صفة الفاضل. ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

١٨ ـ يا ما أُميلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنا مِن هؤلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمَرِ

= ص ٥٤؛ ومغني اللبيب ١/٤٩؛ والمقاصد النحوية ١/١٥، ٤٧٧؛ وهمع الهوامع ١/٨٥.

اللغة: دانت: خضعت، ذلّت.

الإعراب: «من القوم»: جار ومجرور متعلّقان بما سبق. «الرسول»: «أل» بمعنى «الذين» اسم موصول في محلّ جرّ نعت «القوم»، «رسول»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور. «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «لهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«دانت». «دانت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «رقاب»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «معدّ»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «رسول الله...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «دانت لهم رقاب...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الرسول الله منهم» حيث وصل «أل» بالجملة الاسميّة، وهذا ضرورة.

١٨ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/٤١٦، ٣/٦٤٣؛ وصدره لعليّ بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/٢٣٥ (شدن)؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/٩٨؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٥/٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/١٣٥؛ ومغني اللبيب ٢/٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١/٧٦، ٢/١٩١.

اللغة: أميلح: تصغير تحبّب، ومَلُح: حَسُن. شدنّ: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهنّ. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات.

=

وانفردت بالنداء، لأنَّ المنادى مفعول بإضمار فعل، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى، وإن وجد حرف النداء قد دخل على ما لا يصحُّ نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين في ذلك قولان:

منهم من ذهب إلى أنَّ المنادى محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الحرف للتنبيه لا للنداء، وهو الأحسن، لأنّه لو حُمل على حذف المنادى لأدّى ذلك إلى إخلالٍ كثير، لأنَّ المنادى قد كان حُذِفَ العامل فيه، فلو حُذِفَ لكانت الجملة قد حُذِفت ولم يبقَ منها سوى حرف النداء. فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر [من الطويل]:

١٩ ـ ألا يـا اسقيـانِـي قبـلَ غـارةِ سِنْجَـالِ [وقبـل منـايـا عـاديـاتٍ وآجـالِ]

= **المعنى**: يتعجب من حسن النسوة الصغار مشبِّهاً إيّاهنّ بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمّهاتها بأكل الضال والسمر.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ما»: نكرة تامة بمعنى شيء مبنية في محلّ رفع مبتدأ. «**أميلح**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هنّ). «**غزلاناً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**شدنّ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر على النون الأولى، و«النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لنا**»: «اللام»: حرف جر، «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بحرف الجر، متعلّقان بـ«شدنّ». «**من هؤليائكنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«غزلاناً»، و«كن»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**الضال**»: صفة مجرور بالكسرة. «**والسمر**»: «الواو»: حرف عطف، «السمر»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «**يا ما أميلح**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «شدنّ»: في محلّ نصب صفة لـ«غزلاناً».

والشاهد فيه قوله: «أميلح»: حيث صغر «أملح» وهو فعل التعجب وصغّر (هؤلاء) فقال (هؤليّاء).

١٩ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٦٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦؛ وشرح المفصل ٨/١١٥؛ والكتاب ٤/٢٢٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٦٠؛ وتاج العروس (سيخل)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٦.

اللغة: الغارة: اسم للإغارة وهي الهجوم على العدو. سنجال: قرية من قرى ارمينية. منايا: ج منية وهي الموت. العاديات: مؤنث العادي وهو الباغي والمتجاوز الحد. آجال: جمع أجل، وهو انقضاء مدة العمر.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه، ويقول: اسقياني قبل هذه الوقعة وقبل هذه المنايا المقدرة، فرضاً منه أنه ربما قتل فيها هو أو أحد أقربائه.

الإعراب: **ألا يا**: «ألا»: حرف استفتاح، «يا»: حرف نداء تقوم مقام الفعل أدعو، والمنادى محذوف =

ومثال دخوله على الحرف قوله [من مجزوء الكامل]:

٢٠ ـ يـــا ليـــتَ زوجَـــكِ قـــد غَـــدا مُتقلِّـــداً سيفـــاً ورُمحـــا

* * *

[٤ ـ اختصاص الأفعال بالجزم والتصرف]:

قوله: وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف بيّن. التصرف في الأفعال اختلاف أبنيتها لاختلاف أَزمنتها، نحو: ضَربَ يَضرِبُ اضربْ.

* * *

= تقديره: يا هذان. **اسقياني**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة و «الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **قبل**: ظرف زمان متعلق بالفعل اسقياني. **غارة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **سنجال**: مضاف إليه مجرور. **وقبل**: «الواو»: حرف عطف، «قبل»: ظرف زمان في محل جر معطوف على سابقه. **منايا**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة. **عاديات**: صفة للمنايا مجرورة مثلها. **وآجال**: «الواو»: حرف عطف، «آجال»: اسم معطوف على منايا مجرور مثله.

وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اسقياني...»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا اسقياني» حيث دخل النداء على الفعل، وقد اختلف في «يا» فقيل هي حرف تنبيه، وقيل هي للنداء، والمنادى محذوف ويؤيده أن «ألا» حرف تنبيه واستفتاح و «يا» حرف تنبيه ومن القواعد المقررة؛ أنه لا يأتي حرفان بمعنى واحد لغير التوكيد.

٢٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٠٨، ٦/٢٣٨؛ وأمالي المرتضى ١/٥٤؛ وخزانة الأدب ٢/٢٣١، ٣/١٤٢، ٩/١٤٢؛ والخصائص ٢/٤٣١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٢؛ وشرح المفصل ٢/٥٠؛ ولسان العرب ١/٤٢٢ (رغب)، ٢/٢٨٧ (زجج)، ٥٩٣ (مسح)، ٣/٣٦٧ (قلد)، ٨/٤٢ (جدع)، ٥٧ (جمع)، ١٥/٣٥٩ (هدى)؛ والمقتضب ٢/٥١.

المعنى: يا ليت زوجك قد غدا في الحرب حاملاً رمحه، ومعدّاً سيفه.

الإعراب: «يا ليت»: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف مشبه بالفعل. «**زوجك**»: اسم ليت منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق، «**غدا**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر: هو. «**متقلداً**»: خبر «غدا» منصوب بالفتحة. «**سيفاً**»: مفعول به لاسم الفاعل «متقلداً» منصوب بالفتحة. «**ورمحا**»: «الواو»: عاطفة بين مفردات أو جمل، «رمحا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، أو مفعول به لمحذوف.

وجملة «يا ليت زوجك في الوغىٰ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد غدا...» في محل رفع خبر «ليت».

والشاهد فيه قوله: «يا ليت» حيث دخل النداء على الحرف.

قوله: وإنّما لم تُجزَمْ الأسماء. . . .

يعني التي لا تنصرف، وقد كان ينبغي أَن تُجزم حملاً للخفض فيها على الجزم لشبهها بالمضارع، لأنّها متمكنة في الأَصل يلزمها حركة وتنوين، لأنَّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من المعاني، والتنوين يدلّ على أَنَّ الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصالته، فلو جُزمت لذهب منها الحركة للجزم، وقد كان ذهب منها التنوين للشبه، فكانت تختل بحذف التنوين والحركة.

وكذلك المنصرفة لو جزمت، لذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة.

وقوله: «لا تملك شيئاً ولا تستحقه». الهاء من «تستحقه» عائدة على «شيءٍ»، والمعنى: لا تملك شيئاً كما يملكه الاسم في: «غلام زيد»، ولا تستحق شيئاً كما تستحقهُ الأسماء أيضاً في نحو: «حَصِيرُ المَسجِدِ».

باب معرفة علامات الإعراب

قَصْدُ أبي القاسم في هذا الباب أن يبيّن علاماتِ الإعرابِ وعدَدَهَا وعدَّتَهَا ومواقِعَها من الأسماء والأفعال.

* * *

[١ ـ علامات الرفع]:

قوله: للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون.

اعلم أنَّ هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام: قسم تنفرد به الأسماء، وقسم تنفرد به الأفعال، وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال. فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو، فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة، نحو: «جاءني رَجُلان وغلامانِ». والواو تكون للرفع في الأسماء الستة، وهي: أبوكَ، وأخوكَ، وحمُوكَ، وفُوكَ، وذو مالٍ، وهَنُوها، وفي جمع المذكر السالم، نحو: «جاءني الزيدونَ والعَمْرونَ». والسالم هو ما سلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة.

والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون. والنون تكون علامة للرفع في كلِّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما وهو الألف، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى «هم»، نحو قوله تعالى: ﴿وكلٌّ في فلك يَسَبحُون﴾[١]. أو ضمير الواحدة المخاطبة في المؤنَّث وهو التاء، نحو: «أنتِ تقومينَ يا امرأةُ».

(١) يس: ٤٠.

فضمير الاثنين، نحو: «الزيدانِ يقومانِ»، وعلاماتهما، نحو: «يقومانِ الزيدانِ»[1]، وضمير جماعة المذكرين، نحو: «الزيدونَ يقومونَ»، وعلاماتهم، نحو: «يقومونَ الزيدونَ».

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة. والضمة تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة. فتَرفعُ الاسمَ إذا كان فاعلاً، أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله، ومبتدأ، أو خبر مبتدأ، أو اسم «كان» وأخواتها، أو اسم «ما» وأختيها: لا ولاتَ، أو خبر «إنَّ» وأخواتها، أو تابعاً لمرفوع نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً.

وترفع الفعل إذا لم يدخله ناصب ولا جازم.

وفي الألف والواو خلاف، وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

* * *

[٢ ـ علامات النصب]:

قوله: وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

اعلمْ أنَّ هذه العلامات أيضاً تنقسمُ ثلاثة أقسام: قسم تنفرد به الأسماء، وقسم تنفرد به الأفعال، وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال.

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة. فالألف تكون علامة للنصب في الأسماء الستة، وهي: «رأيت أخاكَ وأباكَ وحَماكَ وفاكَ وذا مالٍ وهَناها».

والياء تكون علامة للنصب في التثنية وجمع المذكر السالم، نحو: «رأيت الزَيدَيْنِ والزَيدينَ»، والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنّث السالم. ونعني بالسالم أيضاً ما سلم فيه بناء الواحدة، نحو: «رأيتُ الهنداتِ»، و «أكرمتُ الزينباتِ»، والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو حذف النون. وحذف النون يكون علامة النصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون، نحو: «لَنْ تَفعلا»، و «لن تفعلِي» و «لن تفعلُوا».

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة. والفتحة تكون علامة النصب فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة. فتنصب الاسم إذا كان مفعولاً به، أو مفعولاً فيه، أو مفعولاً معه، أو من أجله، أو مفعولاً مطلقاً، أو تمييزاً، أو حالاً، أو استثناء، أو خبر «كان»

---

(١) وذلك على لغة «أكلوني البراغيث».

وأخواتها، أو خبر «ما» وأختيها، أو اسم إنّ وأخواتها، أو منادى، أو تابعاً لمنصوب: نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً.

وتنصب الفعل إذا دخل عليه ناصب، أو عطف على منصوب، أو كان بدلاً من منصوب، وقد اجتمع ذلك في قول الشاعر [من الخفيف]:

٢١ ـ إنّ عَلَيَّ اللَّهَ أن تُبايِعا تؤخذ كرهاً أوَ تجِيءَ طَائِعا

وفي الألف والياء خلاف، وسنبيِّن ذلك إن شاء الله تعالى.

* * *

[٣ ـ علامات الخفض]:

قوله: وللخفض ثلاث علامات: الفتحة والياء والكسرة.

هذه العلامات تنفرد بها الأسماء. فالفتحة تكون علامة الخفض في كلّ اسم وجدت فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو علّة تقوم مقام علّتين. والعلل التسع: العدل، والتعريف، والصفة، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ووزن الفعل، وزيادة الألف والنون.

---

٢١ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢٠٣، ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤٤٠؛ وشرح التصريح ١/١٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩١؛ والكتاب ١/١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/١٩٩؛ والمقتضب ٢/٦٣.

اللغة: عليّ الله: أي عليّ والله فحذف واو القسم ونصب «الله» بنزع الخافض. تبايع: من البيعة.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «عليّ»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر «إنّ». «الله»: لفظ الجلالة، اسم منصوب بنزع الخافض. «أن»: حرف نصب ومصدرية. «تبايعا»: فعل مضارع منصوب. والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». المصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب اسم «إنّ». «تؤخذ»: فعل مضارع للمجهول، منصوب لأنّه بدل من «تبايع»، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «كرهاً»: حال أو، مفعول مطلق لفعل محذوف، أو نعت لمفعول مطلق محذوف. «أو»: حرف عطف. «تجيء»: فعل مضارع منصوب، لأنّه معطوف على «تؤخذ»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «طائعاً»: حال منصوبة.

وجملة: «إن علي...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تبايع» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تؤخذ» بدل من «تبايع». وجملة «تجيء» معطوفة على سابقتها.

الشاهد: قوله: «أن تبايعا تؤخذ... أو تجيء» حيث في البيت فعل مضارع منصوب بحرف نصب وبدل من المنصوب ومعطوف عليه.

والعلة التي تقوم مقام علّتين: التأنيث اللازم، وهو التأنيث بالهمزة في «حمراء»، وبالألف نحو: «حبلى»، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو ما كان على وزن «مفاعِل» أو «مفاعيل»، نحو: «دراهِم» و «دنانير».

والياءَ تكون علامة للخفض في الأسماء الستة، نحو: «أخيكَ وأبيكَ وحَمِيكَ وفِيكَ وَذِي مالٍ وهَنِيها». وفي التثنية وجمع المذكر السالم، نحو: «الزَيدَيْنِ والزَيدِينَ».

والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من معربات الأسماء، فتخفض الاسم إذا دخل عليه خافض أو أضيف إليه اسم، أو كان تابعاً لمخفوض نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً. وفي الياء خلاف، وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى. قوله: وللجزم علامتان: السكون والحذف.

هاتان العلامتان تنفرد بهما الأفعال. فالحذف يكون علامة للجزم فيما آخره حرف علة: ياء أو واو أو ألف، نحو: «يقضي ويغزو ويخشى»، تقول: «لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخشَ»، وفيما رفع بالنون، نحو: «لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي».

* * *

[٤ ـ **علامة الجزم**]:

والسكون: علامة للجزم فيما رفع بالضمة الظاهرة، نحو: «يقومُ ويقعدُ»، تقول: «لم يَقُمْ ولم يَقْعُد»، فتجزم الفعل إذا دخل عليه جازم، أو عُطِف على مجزوم، أو كان مبدلاً من مجزوم، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَفعَلْ ذلكَ يَلقَ آثاماً يُضاعَفْ لَهُ العذابُ يومَ القيامةِ ويَخلُدْ فيه مُهاناً﴾[١].

فجميع علامات الإعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة، وتسع دون تكرار، وتكرر منها علامات النصب كلها، فالألف استعملت في الرفع والنصب، وحذف النون في النصب والجزم، وفيما بقي استعمل في النصب والخفض.

* * *

(١) الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

[٥ ـ المعرب بالحروف]:

والخلاف الذي في حروف العلة هو: هل هي من علامات الإعراب أم لا؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم. فأول ما أذكر الأسماء الستة.

اعلم أنَّ الناس فيها على ستة مذاهب، منهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحروف(١)، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع(٢)، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف(٣)، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف معاً(٤)، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات المقدَّرة في الحروف(٥). ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالتغيير والانقلاب(٦).

فأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحروف فمذهبه فاسد، لأن الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء: فوك وذو مال، فيؤدي ذلك إلى بقائهما على حرف واحدٍ، واسمٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ لا يوجد في كلام العرب. وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر، لأنّ نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعرب بالحركات.

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، فمذهبه فاسد، لأنَّ الإشباع زائد على الكلمة فيؤدّي ذلك إلى بقاء: فِيكَ وذي مالٍ، على حرفٍ واحد، وأيضاً فإنَّ الإشباع لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر، فإشباع الواو [من البسيط]:

٢٢ ـ اللَّـــه يعلـــمُ أنّـــا فـــي تَلَفّتِنـــا ... يــومَ الفــراقِ إلــى أحبـابِنــا صُــورُ
وأننــي حيثمــا يثنــي الهــوى بَصَــري ... مِــن حَيثُمــا سلكــوا أدنــو فــأنظــورُ

(١) هذا رأي قطرب والفرّاء والزياديّ. انظر: أسرار العربية ص ٥٢.

(٢) هذا رأي المازني. انظر المسألة الثانية من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ١٧.

(٣) ذهب إلى ذلك الربعيّ في الرفع والجر، وقال: إن الحركة في النصب أصلية ليست منقولة. انظر المسألة الثانية من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف.

(٤) هذا رأي الكوفيين. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثانية. ص ١٧.

(٥) ذهب إلى ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه. انظر المسألة الثانية من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ١٧.

(٦) هذا رأي أبو عمر الجرميّ. انظر: أسرار العربية ص ٥٢.

٢٢ ـ **التخريج**: البيتان أو الأول منهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ والجنى الداني ص ١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ١٣/ ٤٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٢٨، ٢/ ٦٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ =

وقال في إشباع الألف [من الرجز]:

٢٣ ـ أعـــوذُ بـــاللّـــهِ مـــن العَقـــرابِ الشـــائـــلاتِ عُقَـــدَ الأذنـــابِ

=(شري)، ١٥/٤٢٩ (الألف)، ١٥/٤٨٨ (وا)؛ والمحتسب ١/٢٥٩؛ ومغني اللبيب ٢/٣٦٨؛ والممتع في التصريف ١/١٥٦؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٦.

اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظور: أنظر.

المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحبّته.

الإعراب: «الله»: «لفظ الجلالة» مبتدأ مرفوع. «يعلم»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يعود على «الله»). «أنّا»: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا» ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «في تلفّتنا»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الضمير «نا» في «تلفتنا»، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالمصدر «تلفّتنا». «الفراق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلى أحبابنا»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «صور». «صور»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمة. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها سدّ مفعولي «يعلم» «وأنني»: الواو: للعطف، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم «أنّ». «حيثما»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بالفعل «أدنو». «يثني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء. «الهوى»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. «بصري»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «من»: حرف جر. «حيثما»: ظرف مكان مبني على الضمّ في محل جرٍّ بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أدنو» «سلكوا»: فعل ماض مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. «أدنو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها «أنني أدنو» معطوف على المصدر المؤول السابق، فهو مثله في محل نصب. «فأنظور»: «الفاء»: عاطفة، «أنظور»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة «الله يعلم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يعلم» في محل رفع خبر للفظ الجلالة المبتدأ. وجملة «يثني الهوى»: في محل جر بالإضافة. وجملة: «سلكوا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أدنو»: في محل رفع خبر «أنّ». وجملة «أنظر»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها في محل رفع.

الشاهد فيه قوله: «أنظور» الأصل: «أنظر»، فأشبع ضمّة «الظاء» لضرورة القافية، فنشأت «الواو».

٢٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٥؛ ولسان العرب ١/٤٦٠ (سبسب).

اللغة: أعوذ: أستجير وأستغيث. العقراب: يريد العقرب، وهي من الزواحف ذات السموم يطلق على الذكر والأنثى. الشائلات: الرافعات.

المعنى: أستجير وأستغيث بالله من شرّ الحيوان المسمى عقرباً الحامل في ذنبه عقداً مملوءة سماً.

الإعراب: **أعوذ**: فعل مضارع مرفوع، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. **بالله**: «الباء»: حرف جر، «الله»: لفظ الجلالة، اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أعوذ». **من العقراب**: جار =

وفي إشباع الياء [من الطويل]:

٢٤ ـ يُحِبُّكِ قَلبِي ما حَيِيتُ فإنْ أمُتْ   يُحِبّكَ عَظْمٌ في التُّرابِ تَرِيبُ

وإنّما يقال: عظمٌ تَرِبٌ، أي: لاصِقٌ بالتراب.

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد، لأنَّ النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن في الوقف، كقول الشاعر [من الرجز]:

٢٥ ـ أنا ابنُ ماويةَ إذ جدَّ النَّقُرْ   [وجاءَتِ الخيلُ أثافيَّ زُمَرْ]

= ومجرور متعلقان بالفعل «أعوذ». **الشائلات**: صفة للعقراب مجرورة مثلها بالكسرة. **عقد**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «شائل». **الأذناب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أعوذ بالله...»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «العقراب» حيث وصلت فيه ألف الإشباع الناتجة عن مد فتحة الراء قبلها، وذلك للضرورة.

٢٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في رصف المباني ص ١٣، ٤٤٦.

اللغة: التريب والتُّراب واحد؛ وتَرِبَ: لزق بالتراب.

المعنى: إني أحبك حبًّا أبدياً، وإن متُّ فإن عظامي اللاصقة بالتراب سوف تظلّ تحبّك.

الإعراب: **يحبك**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **قلبي**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ما حييت**: «ما»: مصدرية، ظرفية. «حييت»: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من (ما) والفعل، مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل (يحبك). **فإن**: «الفاء» حرف استئناف، «إن»: حرف شرط جازم. **أمت**: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط)، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **يحبك**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **عظم**: فاعل مرفوع بالضمة. **في التراب**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (عظم). **تريب**: صفة لـ (عظم) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «يحبّك قلبي»: لا محلّ لها (ابتدائية). وجملة «ما حييت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أمت»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «يحبّك عظم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها، وجملة «إن أمت يحبك» استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تريب» حيث أشبع كسرة الراء في (ترب) فنشأت الياء.

٢٥ ـ **التخريج**: الرجز لعبيد بن ماويّة في لسان العرب ٥/ ٢٣١؛ وله أو لبعض السعديِّين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠؛ وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السَّعديِّين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩؛ ولبعض السَّعديّين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/ ١٧٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٤١٤؛ والإنصاف ٢/ ٧٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤١؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٣ (حلق)؛ =

أراد: جَدَّ النَقْرُ، وهذا بالعكس لأنّه إلى متحرك في الوصل.

وأمّا من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف فمذهب فاسد، لأنّ العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد، وأيضاً فإنّه يؤدّي إلى بقاء «فيك» و«ذي مال» على حرف واحد، لأنَّ الإعراب زائد على الكلمة كما تقدّم.

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالتغيير والانقلاب فمذهبه فاسد، لأن هذه الأسماء من جملة المفردات كـ «غلام زيدٍ» و «صاحب عمروٍ»، وسائر المفردات إنّما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ إلاّ أنها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة.

فإن قيل: لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة، للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض، لأنّها معتلّة اللام على وزن «فَعَلٌ»، وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفاً، فالجواب أنّه لولا ما أتبعَ فيه ما قبل الآخر تنبيهاً على أنَّ العين قد كانت محلاًّ للإعراب في حال الانفراد لكان كذلك. ونظير ذلك «ابنُمُنْ»، لأنّهم يقولون: «جاءني ابنُمُنْ» و «رأيتُ ابنَمَنْ»، و «مررتُ بابنِمِنْ»، فيتبعون حركةَ النونِ حركة الميمِ تنبيهاً على أنَّ النون قد كانت محلاًّ للإعراب قبل زيادة الميم فيقولون: «جاءني ابنٌ»، و «رأيتُ ابناً»، و «مررتُ بابنٍ» لأنَّ معنى «ابن» و «ابنِمنْ» واحد. فإن قيل: إنّما يطرد الإتباع في

= ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧، ٢٠٨.

شرح المفردات: النقر: صوت يسكّن به الفرس عند اضطرابه. الأثافي: هنا بمعنى: الجماعات. زمر: جماعات.

المعنى: يقول: أنا ابن ماويّة الشجاع البطل إذا حمي وطيس الحرب، وجاءت الخيل جماعات.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«ماويّة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. **«إذ»**: ظرف زمان مبنيّ، متعلّق بمحذوف حال من «ابن ماويّة». **«جدّ»**: فعل ماضٍ. **«النقر»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وسكّن للضرورة الشعريّة. **«وجاءت»**: الواو حرف عطف، «جاءت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«الخيل»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«أثافي»**: حال منصوبة. «زمر»: حال ثانية لـ «الخيل».

وجملة: «أنا ابن ماويّة» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «جدّ النقر» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «جاءت» معطوفة على جملة «جدّ النقر».

الشاهد فيه قوله: «النقُر»، والأصل «النقْرُ» فنقل الشاعر حركة الراء إلى القاف في الوقف، وهذا على لغة بعض العرب.

«أخيكَ»، و «أبيكَ»، و «حميكَ» و «هنيكَ» ولا يطّرد في «فيك» ولا في «ذي مال»، لأنّه لا يجوز إفرادهما، فالجواب أنّهما حُملا على سائر أخواتهما في الإتبَاعِ.

ولما أتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر قالوا في الرفع: «جاءني أخوُكَ»، ثم حذفوا الضمة من الواو استثقالاً فقالوا: «جاءني أخُوكَ»، وقالوا في النصب: «رأيتُ أخَوَكَ»، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفاً، فقالوا: «رأيتُ أخاكَ». وقالوا في الخفض: «مررتُ بأخِوِكَ»، ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقالاً، فبقيت ساكنة وقبلها كسرة، فقلبت ياء فقالوا: «مررت بأخِيكَ»، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء.

* * *

[٦ - المثنى والجمع]:

وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب:

منهم من ذهب إلى أنّهما معربان بالحروف[١]. ومنهم من ذهب إلى أنّهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف[٢]. ومنهم من ذهب إلى أنّهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع[٣].

فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف، فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه: الأول: أنّ الإعراب زائد على الكلمة، وإذا قدّر إسقاطه لم يخلّ بالكلمة، ولو قدّرنا إسقاط هذه الحروف لاختلّ معنى التثنية والجمع.

والوجه الآخر: أنّ هذه الحروف تدلّ على التثنية والجمع، فلو كانت علامات للإعراب لأدّى ذلك إلى أنْ كلٌّ واحد منهما على معنيين في حال واحد، والحرف لا يدلّ في حين واحد على أكثر من معنى واحد.

والوجه الثالث: أنّ الإعراب يحدثه العامل، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لأنهم قالوا: «زيدان» و «زيدونَ»، كما قالوا: «اثنان وثلاثون» قبل التركيب فدلّ ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع، وإذا ثبت ذلك حُمِلَ النصب والخفض عليه

---

(١) هذا مذهب قطرب والكوفيين. انظر المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٣٣.
(٢) هذا مذهب البصريين. انظر المسألة الثالثة في الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٣٣.
(٣) هذا مذهب أبي عمر الجرميّ. انظر المسألة الثالثة في الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٣٣

في أنَّ الإعراب ليس بالحروف، إذ لا يتصور أن يكون الاسم معرباً في الرفع بما لا يكون به معرباً في حال النصب والخفض.

وأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدّرة في الحروف فمذهبه فاسد، لأنه يجب أن يُحرك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستثقل فتقول: «رأيت الزَيدينَ». ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها، فتقول: «رأيت الزيدانِ»، و «مررت بالزيدانِ».

والصحيح أنَّهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أنَّ الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع أن يكون بالواو، نحو: «زَيدانِ وزيدونَ»، ونظير ذلك «اثنان وثلاثون». وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً، وكان ترك العلامة لهما علامة. وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء وكان ذلك علامة النصب والخفض. وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير، لأنّه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع.

* * *

[٧ ـ الأصل في علامات الإعراب]:

واعلم أنَّه إنّما ينبغي أن يكون الرفع بالضمة، فإن تعذَّر فبما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة، فإن تعذَّر فبما يجانسها وهو الألف، والخفض بالكسرة فإن تعذّر فبما يجانسها وهو الياء والجزم بحذف علامات الإعراب لأنَّ الجزم هو القطع. فينبغي إذن أن يُسأَل لِمَ رُفعَ بالألف والنون وليسا من جنس الضمة؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذفِ النون وليست من جنس الكسرة؟ وكان يجب على هذا أن يقال في رفع التثنية والجمع: قام الزَيدُونَ وفي التثنية: قام الزَيدَوْنِ، وفي النصب: رأيت الزيدانَ، في الجمع، وفي التثنية: الزَيدانِ، وفي الخفض: مررتُ بالزيدِينَ، في الجمع، ومررتُ بالزيدَيْنِ، في التثنية، فيفرق بين تثنية المرفوع وجمع المذكر السالم بضمّ ما قبل الواو وفتح ما بعده في الجمع وبفتح ما قبل الواو وكسر ما بعده في التثنية، ويفرق بين تثنية المخفوض وجمع المذكر السالم بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها في الجمع، وبفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها في التثنية. ويفرق بين تثنية المنصوب وجمع المذكر السالم بفتح ما بعد الألف في الجمع وكسره في التثنية، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإذا أضفتَ أو وقفتَ وقع الفرق في المنصوب بشيء واحد، فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور في التثنية

والجمع لشبهه به في الضمير، لأنك تقول: «رأيتُه»، و «مررتُ بِهِ»، و «رأيتُكَ»، و «مررت بكَ»، ولأنَّ الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو، لأنَّ الألف من الحَلْق والياءَ من وَسط اللسان والواو من الشفتين.

ورفع بالألف لأنَّ التثنية لو كانت مرفوعة بالواو، نحو: «جاءني الزَيدَوْنِ»، لالتبست بجمع المنقوص في مثل مُصطَفَوْن، فقلبت لذلك الواو في التثنية ألفاً حملاً على «يأجَل» لأنَّ أصله «يَوْجَل».

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملاً على نظيره وهو جمع المذكر السالم، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنّث نظير الجمع بالواو النون في المذكر في أن كل واحد منهما جمع سلامة، وكما حُمِل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمِلَ منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة، وأيضاً فإن المذكر أصل في المؤنّث والمؤنّث فرع عنه، والفروع كثيراً ما تُحمل على الأصول.

ورُفِعت الأمثلة الخمسة بالنون لمّا تعذّر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم وفي أن في الواو ليناً وفي النون غُنّة، والغُنّة شبيهة باللين الذي في الواو، ومما يبيّن شبه الواو بالنون إدغامهم لها في: «من والٍ»، ولا يدغم إلا المثلان والمتقاربان. ونصبت هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب فيها على الجزم، وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء، وذلك أن «يفعلانِ» و «يفعلونَ» و «تَفعلِينَ» نظير «الزيدان» و «الزيدونَ» و «الزيدينَ» في لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض في الأسماء نظير الجزم في الأفعال في أن هذا يختص بالأسماء وهذا يختصّ بالأفعال، فلمّا حُمِلَ منصوب الاسم المثنى والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت به الأسماء فنصب بالياء، حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في الجزم الذي انفردت به الأفعال، فنُصِبَ بحذف النون.

وخُفِضت الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة لأنّها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ لها بحكمها فلم تُنون ولم تخفض كالأفعال، حُمِلَ فيها الخفض على النصب، كما أنّه لما تعذّر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما.

باب الأفعال

[١ ـ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان]:

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال. فأمّا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنّه لا خلاف في زمنهما. فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه.

فحجّة من أنكر زمانه أن قال: أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم لم يقع فإن وقع فهو ماضٍ وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث.

فالجواب: إنَّ زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبار عنه لأنّه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل. فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذّر الإخبار عنه بمنزلة من قال: أخبرونا عن العقل مثلاً هل هو طويل أو قصير أو منحنٍ أو مستقيم؟ والعقل لا يُتصوَّر الإخبار عنه بشيءٍ من ذلك، لأنه ليس بصفة له. وكذلك زمن الحال لا يتصور الإخبار عنه بالمضيّ ولا بالاستقبال لأنهما ليسا بصفتين له.

فإن قال قائل: فما الدليل على وجود زمن الحال؟ فالجواب أن يقال: إنَّ الموجود في حال وجوده لا بدّ له من زمان، والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان، وموجود في حال وجوده في زمن معلوم لا يتصوَّر، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال.

ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتجّ بأن قال: لو كان ثَمَّ فعل حال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل، لأنَّ كلَّ موجود لا بدّ له من بنية تخصه. وهذا غير لازم لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كلّ رائحة ولا تخصّ

رائحة دون رائحة. ولا يرِدُ عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق، كجَوْن وأمثاله لأنه لم يُنكر أن يُجعل للشيء لفظ مشترك، وإنّما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبّر به عنه إلاّ ذلك اللفظ المشترك، نحو: رائحة، لأنه لا يعبّر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنّه وإن وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض، والأسود يخصه أسود، فإن قيل: إن الرائحة تتخصَّص، فيقال: رائحة المسك ورائحة العنبر، فالجواب إن «يَفْعَل» أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصّص، فيقال: يَفعل الآن ويفعل غداً.

واحتج أيضاً بأن قال: زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبار عنه، فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنّه بِقَدْرِ ما يلفظ به عاد الزمان ماضياً.

فالجواب: إنه لم يُرَدْ بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنّما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع، وذلك يتسع للإخبار عن الفعل فيه.

فإن قال قائل: فما الدليل على إثبات فعل الحال؟ فالجواب: أنْ يقال: إنهم يقولون: يفعل الآنَ، ولا يقولون: إفعل الآنَ، ولا: فَعَلَ الآنَ، إلاّ قليلاً على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال.

فصلاحية «الآن» مع «يَفْعَل» دليل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال، ودليل ثانٍ هو أن قول زهير [من الطويل]:

٢٦ - وَأعلَمُ مَا فِي اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ... وَلكنّني عَن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

---

٢٦ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٩٦ (عمى)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ٢٤٥.

المعنى: أعرف علم الماضي والحاضر، أمّا علم المستقبل فإنني لا أعرف عنه شيئاً.

الإعراب: **وأعلم**: «الواو»: حرف استئناف. «أعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **ما**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. **في اليوم**: جار ومجرور متعلّقان بفعل جملة الصلة المحذوفة، والتقدير: «ما استقرّ». **والأمس**: «الواو»: للعطف، «الأمس»: اسم معطوف على (اليوم) مجرور بالكسرة. **قبله**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بحال من «الأمس»، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه متعلّق بحال من (الأمس). **ولكنني**: «الواو»: استئنافية، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (لكنّ). **عن علم**: جار ومجرور متعلقان بـ (عمي). **ما**: اسم موصول في محلّ جرّ مضاف إليه. **في غد**: جار ومجرور متعلقان بفعل جملة الصلة المحذوفة. **عم**: خبر (لكنّ) مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة «أعلم»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «لكنني عمٍ عن علم...»: استئنافية لا محلّ لها. =

ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ «اليوم» و «الأمس» و «غد» لا تخلو أن تؤخذ على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة، فإن أُخِذَت على حقائقها اختلّ معنى البيت، لأنّه لا يَعَلَم من علم اليوم إلاّ ما هو فيه ولا فائدة في اقتصاره على الأمس وغد، لأنّه يعلم علمَ ما قبل الأمس ويجهل علمَ ما بعدَ غدٍ، فإذا بطل أن تؤخذ على حقائقها، ثبت أنّها كنايات عن الأزمنة. فكنّى باليوم عمّا هو فيه، وكنّى بالأمس عمّا مضى، وكنّى بغدٍ عمّا يستقبل.

والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن. فينبغي اذن أن تكون ثلاثة: ماضٍ ومستقبل ومضارع.

فالماضي: ما وقع وانقطع وحسُنَ معه «أمسِ»، وكان مبنيّاً على الفتح ما لم يمنع من فتحه مانع.

والمستقبل: ما لم يقع وحسُنَ معه «غدٌ»، وكان مبنيّاً على السكون ما لم يمنع من سكونه مانع.

والمضارع: ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه «الآن» و «غدٌ»، وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة التي تعطي المتكلِّم وحده، نحو: «أقوم أنا»، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره، نحو: «نحن نقوم»، أو الواحد المعظِّم نفسَه. قال الله تعالى: ﴿إنّا نحن نزلنا الذِكْرَ﴾[1]، والتاء تعطي التأنيث والخطاب، نحو: «أنت تقوم»، و «هندٌ تقوم»، والياء التي تعطي الغيبة، نحو: «زيدٌ يقوم».

وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءَه، وقد تقدم، ومرفوع إذا عرِيَ من النواصب والجوازم.

* * *

واختلف النحويون في الرافع له، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم بدليل أنّه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها. ألا ترى أنك لا تقول في مثل: «لن يَقومَ

= والشاهد فيه: استخدامه «اليوم»، و «الأمس»، و «غد» كنايات عن الأزمنة، فكنّى بـ «اليوم» عمّا هو فيه، وكنّى بـ «الأمس» عمّا مضى، وكنّى بـ «غدٍ» عمّا يستقبل.

(١) الحجر: ٩.

زيدٌ»، و «لم يَقُمْ زيدٌ»: «لم قائِمٌ» ولا «لن قائمٌ»، ويسوغ ذلك دونها، نحو: «يقوم زيدٌ». لأنك تقول: «قائمٌ زيدٌ»، فيحلّ الاسم محلّه، وكذلك أيضاً: زيدٌ يقوم، لأنّك تقول: «زيدٌ قائمٌ»، فيحلّ الاسم محله.

فإن قيل: لا يسوغ ذلك في باب «كاد» لأنك لا تقول في «كاد زيدٌ يقوم»: «كاد زيدٌ قائماً»، وقد ارتفع الفعل. فالجواب: إنّه واقع موقعه، وإنّما لم يجز الإتيان به فيقال: «كادَ زيدٌ قائماً»، لِعلّة ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى. وممّا يدلُّ على أنّه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٧ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً   وكَمْ مِثلِها فارقْتُهَا وهي تَصْفُرُ

فقال: «وما كِدتُ آيباً»، وما قال: «وما كدت أؤوب».

---

٢٧ ـ التخريج: البيت لتأبّط شرّاً في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١/ ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣٩١؛ والدرر ٢/ ١٥٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وشرح المفصّل ٧/ ١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

شرح المفردات: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.

المعنى: يقول: عدت إلى قومي بعد أن عزّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكم مثلها فارقتها وهي تتأسّف.

الإعراب: «فأبت»: الفاء بحسب ما قبلها، «أبت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «إلى فهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أبت». «وما»: الواو حالية، «ما» حرف نفي. «كدت»: فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة، والتاء ضمير متّصل مَبْنيّ في محل رفع رفع اسم «كاد». «آئباً»: خبر «كاد» منصوب. «وكم»: الواو حرف استئناف، «كم» خبريّة في محلّ رفع مبتدأ وهو مضاف. «مثلها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها» ضمير متّصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «فارقتها»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «وهي»: الواو حاليّة، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «تصفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي».

وجملة: «أبت...» بحسب ما قبلها. وجملة «وما كدت آئباً» في محلّ نصب حال. وجملة: «كم مثلها فارقتها...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فارقتها» في محل رفع خبر المبتدأ «كم». وجملة «وهي تصفر» في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «كدت آيبا» حيث دلّ أن الفعل الذي هو خبر «كاد» واقع موقع الاسم بدليل رجوعهم إلى الاسم في الضرورة.

وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل، وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإن دخل عليه ناصب نصبه، وإن دخل عليه جازم جزمه.

* * *

[٢ ـ أقسام النواصب]:

والناصب ينقسم قسمين: ناصب بنفسه وناصب بإضمار «أَنْ» بعده. فالناصب بنفسه: «أَنْ» و «لن»، و «إِذَنْ»، و «كي» في لغة من قال: لكي. والناصب بإضمار «أَنْ» بعده ما بقي، وينقسم قسمين: ناصب بإضمار «أَنْ» بعده ويجوز إظهارها، وهي لام «كي» إذا لم يكن بعدها «لا» وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به، نحو قوله [من الوافر]:

٢٨ ـ للبس عباءةٍ وتقرَّ عَيني أَحَبُّ إليَّ من لُبسِ الشفوفِ

٢٨ ـ **التخريج**: البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤/٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣/٤٠٨ (مَسن)؛ والمحتسب ١/٣٢٦؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/١٩٢؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨/٥٢٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ وشرح المفصل ٧/٢٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٣/٤٥؛ والمقتضب ٢/٢٧.

اللغة والمعنى: العباءة: الرداء الواسع. تقرّ عيني: تطمئنّ، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

تقول: إنّ لبس العباءة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضّرات، وفي قلبها فراغ.

الإعراب: للبس: **اللام**: لام الابتداء، لبس: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **عباءة**: مضاف إليه مجرور. **وتقرّ**: **الواو**: حرف عطف، تقرّ: فعل مضارع منصوب بـ «أن مضمرة». والمصدر المؤوّل من «أن تقرّ» معطوف على «لبس» في محل رفع. **عيني**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **أحبّ**: خبر المبتدأ مرفوع. **إليّ**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحب». **من لبس**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحبّ»، وهو مضاف. **الشفوف**: مضاف إليه.

وجملة (لبس عباءة. . . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية.

والشاهد فيه قولها: «وتقرّ» حيث نُصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

وقول الآخر [من الطويل]:

٢٩ ـ ولـــولا رجـــالٌ مـــن رزامٍ أعـــزَّةٌ   وآلُ سُبيـــعٍ أو أَســـوءَكَ علقَمَـــا

فإن كان بعدها «لا» لزم إظهارها هروباً من اجتماع المثلين، نحو: «جئت لئلا يقوم زيدٌ»، لأنّك لو لم تُظهرها لقلت: «للا يقوم زيدٌ».

وناصب بإضمار «أن» بعده ولا يجوز إظهارها وهو لام الجحود، و «حتى»، و «كي»، في لغة من قال: كيمه، فحذف الألف، والجواب بالفاء، والواو، وأو، ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي و «كان» أو ما يصرف منها.

فهذه الأماكن التي تضمر فيها «أنْ»، وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإضمار «أنْ» إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام، قال الشاعر [من الطويل]:

٣٠ ـ ألاَ أيُّهَـذا الـزاجـري أَحضُـرَ الـوغـى   وأَنْ أَشهدَ اللذّاتِ هل أنت مخلدي

---

٢٩ ـ **التخريج**: البيت للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/ ٣٢٤؛ والدرر ٤/ ٧٨؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١١؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٢؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠، ١٧.

الإعراب: **ولولا**: الواو بحسب ما قبلها، «لولا»: حرف امتناع لوجود. **رجال**: مبتدأ مرفوع خبره محذوف وجوباً. **من رزام**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. **أعزّة**: نعت «رجال» مرفوع. **وآل**: الواو حرف عطف «آل» معطوف على «رجال» مرفوع، وهو مضاف. **سبيع**: مضاف إليه مجرور. **أو**: عاطفة، ناصبة بـ «أن» مضمرة. **أسوءك**: فعل مضارع منصوب، والكاف ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا»، والمصدر المؤول من «أن» والفعل معطوف على «آل سبيع» مرفوع. **علقما**: منادى مرخّم مبنيّ في محلّ نصب.

وجملةِ «لولا رجال موجودون» بحسب الواو. وجملة جواب الشرط محذوفة. وجملة «أسوءك»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أو أسوءك» حيث عطف الفعل بـ «أو» على الاسم فنصب الفعل بإضمار «أن» ويجوز هنا أن تظهر «أن» والتقدير: أو أن أسوءَك.

٣٠ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩؛ والدرر ١/ ٧٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٢ (أنن)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٢؛ =

يريد: أَنْ أحضُرَ الوغى. وقال الآخر [من الطويل]:

٣١ ـ فلم أَرَ مِثلها خُباسةَ واجدٍ ونَهْنَهت نفسي بعدما كدت أفعَلَهْ

يريد: أَنْ أَفعَلَهُ. وحُكِيَ من كلامهم: مُرْه يحفرَها. ولا بُد من تَتْبَعَها، يريد أَنْ يحفِرَها ولا بدّ من أن تَتْبَعَهَا.

* * *

= والمقتضب ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥؛ والدرر ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٣، ٦٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

اللغة والمعنى: الزاجري: المانعي. الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالداً.

يقول: أيّها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالداً إذا امتنعت عنها؟

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **أيهذا**: **أي**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء، **وها**: للتنبيه، **ذا**: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نعت «أي». **الزاجري**: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، الياء: في محلّ جر بالإضافة، أو في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل «الزاجر». **أحضر**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدريّة المحذوفة، والفاعل: أنا. وتروى بالرفع. **الوغى**: مفعول به منصوب. **وأن**: **الواو**: حرف عطف، **أن**: حرف مصدري ناصب. **أشهد**: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنا. **اللذات**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. **هل**: حرف استفهام. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **مخلدي**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (ألا أيهذا...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، تقديرها: «أنادي». وجملة (احضر) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤوّل من «أنْ» والفعل «أشهد» معطوف على المصدر الأوّل تقديره: «ألا أيهذا الزاجري حضور الوغى وشهود اللذات». وجملة (هل أنت مخلدي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «أحضرَ» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» المضمرة ضرورة.

٣١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١؛ وله أو لعمرو (لعله تحريف عامر) ابن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ (خبس)؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ص ٩٣١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨. =

[٣ ـ أقسام الجوازم]:

والجازم ينقسم قسمين: جازم فعل واحد وجازم فعلين، فالجازم لفعل واحد «لَمْ»، و «لَمّا»، و «أَلَمْ»، و «أَلَمّا»، ولام الأمر و «لا» في النهي، والجازم لفعلين ما بقي. وينقسم قسمين: حرف واسم، فالحرف: «إنْ» و «إذْمـا» في مذهب سيبويه، والاسم ما بقي، وينقسم قسمين: ظرف وغير ظرف. فغير الظرف: «مَنْ» و «ما»، و «مهما»، و «أيّ»، و «كيف» في مذهب قطرب ومن أخذ بمذهبه، والظرف ما بقي.

وينقسم قسمين: ظرف زمان وظرف مكان، فظرف الزمان: «متى»، و «أيّانَ» و «أيَّ حين»، و «إذا» في الشعر، وظرف المكان: «أنّى»، و «أيْنَ»، و «أيَّ مكانٍ»، و «حيثُ».

واعلم أنَّ جملة الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر و «حسبُكَ» إذا ضُمن كلٌّ واحدٍ منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط.

= **اللغة**: الخُبَاسة: الغنيمة. نهنهت نفسي: كففتها وزجرتها.

المعنى: لم أر مثلها غنيمة محب وقد زجرت نفسي ومنعتها بعد ما كدت أن أقع فيه.

الإعراب: **«فلم»**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. **«أر»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **«مثلها»**: مفعول به منصوب. **«خباسة»**: **مفعول به ثان منصوب بالفتحة**. **«واجد»**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **«ونهنهت»**: الواو استئنافية، «نهنهت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل. **«نفسي»**: مفعول به منصوب وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. **«بعد»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل نهنهت. **«ما كدت»**: «ما»: مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر في محل جر بالإضافة، «كدت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسمها. **«أفعله»**: فعل مضارع منصوب بأن (المحذوفة)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر (كاد).

وجملة «لم أر»: بحسب ما قبلها. وجملة **«نهنهت نفسي»**: جملة فعلية لا محل لها من الإعراب استئنافية. وجملة **«كدت أفعله»**: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة **«أفعله»**: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ما كدت أفعله» نصب أفعلَه بأن المحذوفة للضرورة.

فمثال جملة الأمر: «أطعِ اللّهَ يَغفِرْ لَكَ»، ومثال جملة النهي «لا تَضْرِبْ زيداً يُكْرِمْكَ»، ومثال جملة الاستفهام: «أين بيتُكَ أَزُرْكَ»؟ ومثال جملة التمنّي: «ليت لي مالاً أُنفِقْ منه»، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر: «اتقى اللّهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليهِ»، أي: لِيتّقِ اللّهَ امرؤٌ يَفعلْ خيراً يُثَبْ عليه. ومثال الجزم بـ«حسبك»: «حَسبُكَ يَنَم الناسُ»، أي: اكفف عما أنت فيه ينَمِ الناسُ. ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر: «نَزالِ أُكْرِمْكَ». قال الشاعر [من الوافر]:

٣٢ ـ وقــولــي كلّمــا جَشــأَتْ وجــاشَــتْ مكــانَــكِ تُحْمــدي أَو تستــريحــي

فجزم «تحمدي» على جواب: «مكانكَ»، أي: إنْ تلزمي مكانك تُحمَدي. والجازم لفعلين ينقسم قسمين: قسم تلحقه «ما» وقسم لا تلحقه، فالقسم الذي تلحقه ينقسم قسمين: قسم تلحقه وتلزمه، وهو: «إذْ»، و«حيثُ»، وقسم تلحقه ولا تلزمه، وهو: «متى»، و«أنّى»، و«كيف»، و«أين»، و«إذا»، و«أيّ»، وما عدا ذلك لا تلحقه أصلاً.

واعلم أنَّ ما كان من الجوازم حرفاً فلا موضع له من الإعراب، وما كان اسماً فلا يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكانٍ أو اسم مصدر أو غير ذلك.

فإن كان اسم زمان أو مكان، فهو في موضع نصب على الظرفية؛ وإن كان اسم مصدر فهو في موضع نصب على المصدرية. واسم المصدر هو أيّ المضافة إلى مصدر، نحو قولك: «أيَّ ضَربٍ تضْرِبْ أضرِبْ».

وإن كان غير ذلك، فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها، نحو: «بِمَنْ تَمرزْ أمرزْ بِهِ»، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ.

---

٣٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن الإطنابة في إنباة الرواة ٣/ ٢٨١؛ وحماسة البحتري ص ٩؛ والحيوان ٦/ ٤٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨؛ والدرر ٤/ ٨٤؛ وديوان المعاني ١/ ١١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦؛ ومجالس ثعلب ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٩؛ والخصائص ٣/ ٣٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ١١٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٤؛ ولسان العرب ١/ ٤٨ (جشأ)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٣؛ والمقرب ١/ ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

اللغة والمعنى: جشأت: غلت واضطربت. مكانكِ: اثبتي ولا تثوري.

يتحدَّث الشاعر عن عفته وبلائه في الحروب، والثبات في المكاره والسيطرة على ثورة النفس، =

فإن كان غير متعدٍّ فهو في موضع رفع بالابتداء، نحو: «من يَقُمْ أَقُمْ مَعَه»، و «من يَقُمْ زيدٌ إليه أَقُمْ معه»، وإن كان متعدّياً، فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون. فإن كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفع بالابتداء، نحو: «من يُكرِمْ زيداً أُكرِمْه»، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لا يعود على اسم الشرط، نحو: «مَنْ يَضرِبْ زيدٌ أضرِبْه»، و «مَنْ تَضرِبْ أَضرِبْه»، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصب به، نحو: «مَنْ تَضرِبْ أَضرِبْهُ»، و «مَنْ يَضرِبْ زيدٌ أضرِبْه»؛ وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان: الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل، نحو: «مَنْ تَضرِبْهُ أَضرِبْهُ»، و «مَنْ يَضرِبْه زيدٌ أَضرِبْهُ».

= وتحصين العِرض عن كلّ ما يشينه.

الإعراب: **وقولي**: **الواو**: حرف عطف. **قولي**: معطوف على «أخذي» في بيت سابق، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **كلّما**: ظرف متعلّق بـ «جشأت». **جشأت**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. **وجاشت**: **الواو**: حرف عطف، **جاشت**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. **مكانك**: اسم فعل أمر بمعنى «قفي»، والفاعل: أنتِ. **تحمدي**: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة. والياء: نائب فاعل. **أو**: حرف عطف. **تستريحي**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. والياء: فاعل.

وجملة (جشأت) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (جاشت) الفعليّة معطوفة على «جشأت». وجملة «مكانك» في محلّ نصب مقول القول. وجملة «تحمدي» جواب الأمر، وجملة «تستريحي» معطوفة على جملة «تحمدي».

والشاهد فيه قوله: «تحمدي» حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً في جواب الأمر، والأمر هنا باسم الفعل «مكانك».

باب التثنية والجمع

[١ ـ تعريف التثنية]:

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً.

فقولنا: «ضم اسم» تحرّز من ضمّ الفعل والحرف لأنّهما لا يُثنيان.

وقولنا: «إلى مثله»، تحرّز من الجمع لأنّه ضمّ شيء إلى أكثر منه.

وقولنا: «بشرط اتّفاق اللفظين»، تحرّز من اختلافهما، نحو: «زيد وعمرو».

وقولنا: والمعنيين، تحرّز من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، نحو: «عين وعين»، إذا أردت بإحداهما البصر وبالأخرى الماء، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية.

ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية: رَجُلٌ ورَجُلٌ، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجوليّة. وكذلك «مبدآن». في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلاً وهو النقطة، فقد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأولية، لأنَّ أول الحائط أساسه وأول الخط النقطة.

فعلى هذا لا يخلو أن يتّفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا، فإن اختلفا فالعطف ولا يجوز التثنية إلا فيما غلّب فيه أحد الاسمين على الآخر، وذلك موقوف على السماع، نحو:

«العُمَرَيْنِ»، في أبي بكر وعمر، قال الشاعر [من البسيط]:

٣٣ ـ ما كانَ يَرْضَى رَسولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا والعُمَرانِ أبو بَكْرٍ وَلا عُمَرُ

و «القمرين» في الشمس والقمر، قال الشاعر [من الطويل]:

٣٤ ـ أخذنا بآفاقِ السماء عليكمُ لنا قمراها والنجومُ الطّوالِعُ

---

٣٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٠١ (طبعة صادر)؛ والكامل ص ١٨٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٧٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٥ (لا).

المعنى: لم يرضَ عن فعلهما الرسول ﷺ وخليفتاه: أبو بكر الصدّيق وعمر الفاروق، رضي الله عنهما.

الإعراب: **ما كان**: «ما»: حرف نفي، «كان» فعل ماض ناقص. **يرضى**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف. **رسول**: فاعل للفعل (يرضى) أو اسم لـ (كان) على ما يعرف بالتنازع. الله: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فعلهما**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **والعمران**: «الواو»: للعطف، «العمران»: معطوف على (رسول) مرفوع بالألف لأنه مثنّى، والنون بدل التنوين في الاسم المفرد. **أبو**: بدل بعض من كل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة. **بكر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **عمر**: معطوف على (أبو) مرفوع بالضمّة.

وجملة «ما كان يرضى رسول»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يرضى»: خبر (كان) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «والعمران» حيث غلّب اسم (عمر) على اسم (أبي بكر) فثنّى قائلاً (العمران).

٣٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٠٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٩١، ٩/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣، ٢/ ٩٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٧٣ (شرق)، ١١/ ٥٣٩ (قبل)؛ والمقتضب ٤/ ٣٢٦.

اللغة: آفاق السماء: جهاتها. قمراها: الشمس والقمر.

المعنى: لقد ملكنا السماء بمجدنا، وخضع لنا ما فيها من شمس وقمر.

الإعراب: **أخذنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «نا» الدالة على الفاعلين و «نا» ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بآفاق**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخذنا، و «أطراف»: مضاف. **السماء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **عليكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخذنا و «الميم»: للجماعة. **لنا**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **قمراها**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والنجوم**: «الواو»: عاطفة، و «النجوم»: اسم معطوف على «قمراها» مرفوع بالضمة الظاهرة. **الطوالع**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «أخذنا بآفاق السماء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لنا قمراها»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «قمراها» وهما الشمس والقمر فغلب القمر وثناهما، وقيل: هما إبراهيم الخليل =

و «العجّاجين» في رؤبة بن العجاج وأبيه.

وغُلّب «عمر» على «أبي بكر» لخفّته، لأنّ «عمر» مفرد و «أبا بكر» مضاف، وغُلّب «القمر» على «الشمس» لأنّه مذكّر والشمس مؤنثة، وغُلِّبَ العَجاج على رؤبة لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤبة تاء التأنيث.

وإن اتفقا في اللفظ فلا يخلو أن يتّفقا في المعنى أو يختلفا، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز التثنية، نحو: عين وعين، وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية، نحو: الأحمرين، في اللحم والخمر، والأصفرين: في الذهب والزعفران، والأبيضين في الشحم والشباب[1].

وإن اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقيين على عَلَمِيتهما أو لا يكونا فإن كانا علمين باقيين على عَلَمِيتهما فالعطف ولا تجوز التثنية. لأنَّ الاسم لا يثنى إلا بعد تنكيره. قال الفرزدق [من الكامل]:

٣٥ ـ إنَّ الـــرَّزِيّـــةَ لاَ رَزِيّـــةَ بَعْـــدَهـــا فقـــدانُ مثـــلِ مُحمّـــدٍ ومُحَمّـــدِ

= والنبي محمد عليهما الصلاة والسلام وقيل: إنما أراد بهما عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما، والنجوم هم الصحابة.

(١) انظر باب التغليب في إصلاح المنطق ص ٤٠٠ ـ ٤٠٢.

٣٥ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ١/ ١٦١؛ والدرر ٦/ ٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ والمقرب ٢/ ٤٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١.

اللغة: الرزية: المصيبة العظيمة وأصلها الرزيئة.

المعنى: إن المصيبة العظيمة التي لا مصيبة بعدها، هي هلاك محمد بن الحجاج وهلاك محمد أخي الحجاج في يوم واحد.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **الرزية**: اسم إن منصوب بالفتحة. **لا رزية**: «لا»: نافية للجنس تعمل عمل إن «رزية»: اسم لا مبني على الفتح. **بعدها**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب، متعلق بخبر «لا» المحذوف. و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **فقدان**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. **مثل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **محمد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ومحمد**: «الواو»: حرف عطف، «محمد»: اسم معطوف على سابقه مجرور مثله. =

يريد مُحَمَّدَ بن الحجّاج ومَحمداً أخاه. ومنه قول الحجّاج لما بلغه موتهما: «إنا للَّهِ محمّدٌ ومحمَّدٌ في يومٍ».

وإن لم يكونا علمين باقيين على عَلَمِيتهما فالتثنية، ولا يجوز العطف إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الرجز]:

٣٦ ـ لَيـثٌ ولَيـثٌ فـي مَحـلٍّ ضَنْـكِ

وقول الآخر [من الرجز]:

٣٧ ـ كـأنَّ بَيْـنَ فَكِّهـا وَالفَـكِّ فَـأرَةَ مِسْـكٍ ذُبِحَـتْ فـي سُـكِّ

* * *

= وجملة «لا رزية بعدها»: خبر أول لـ (إن) محلها الرفع. وجملة «هي فقدان» خبر ثانٍ.

والشاهد فيه قوله: «مثل محمد ومحمد» حيث عطف بالواو ولم يثنّ لأن الاسمين علمان ولا يجوز تثنية الاسم إلاّ بعد تنكيره.

٣٦ ـ **التخريج**: الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب ٧/ ٤٦١، ٤٦٤؛ والدرر ١/ ١٢٨؛ ولجحدر في لسان العرب ١٠/ ٤٢٠ (درك)؛ وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٣.

اللغة: الليث: الأسد. محلّ ضنك: مكان ضيق.

الإعراب: **ليث**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **وليث**: «الواو»: للعطف، «ليث»: اسم معطوف على (ليث) مرفوع بالضمّة. **في محلّ**: جار ومجرور متعلقان بخبر (الليث) المحذوف. **ضنك**: صفة (محلّ) مجرور بالكسرة.

وجملة «ليث وليث في محل ضنك»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ليث وليث» حيث عطف علمين لم يبقيا على علميتهما، وكان عليه القول (ليثان)، فعطف ضرورة.

٣٧ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وأسرار العربية ص ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١.

اللغة: فأرة المسك: نافجته (وِعاؤه)، وهو ليس بالفأرة، لكنّه بالخشف أشبه. السك: طيب يُتّخذ من الرامك مع المسك المسحوق.

المعنى: إن رائحة فمها جميلة جدًا كما لو أنها تحمل بين فكّيها وعاءً فيه مسك مخلوط بالطِّيب.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبّه بالفعل. بين: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر (كأنّ). **فكِّها**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **والفك**: «الواو»: للعطف، «**الفك**»: معطوف على مجرور مجرور مثله بالكسرة. «**فأرة**»: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة. **مسك**: =

[٢ ـ أقسام التثنية]:

والتثنية تنقسم ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى، نحو: الزيدين والعمرين، وتثنية في اللفظ لا في المعنى، نحو: مِقَصَّيْنِ وجَلَمَيْنِ[(١)]، وتثنية في المعنى لا في اللفظ، نحو: «قَطَعتُ رؤوسَ الكَبشَيْنِ»، ألا ترى أن اللفظ لفظ الجمع والمعنى على التثنية؟

والذي نتكلم به في هذا الباب إنّما هو التثنية في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ لا في المعنى.

وجميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة وهي: كلّ، وبعض، وأجمع، وجمعاء، وأفعل مِن، والأسماء المتوغّلة في البناء وهي التي لم تكن معربة قطّ، نحو: مَنْ، وكَمْ، والأسماء المحكية، نحو: تأبط شرًّا، وبَرِقَ نَحره، والأسماء المختصة بالنفيِ، نحو: أحَد وعَريب، وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً، واسم الجنس، نحو: ضَرب وقَتل، والتثنية وجمع المذكر السالم، وكذا اسم الجمع أيضاً، نحو: قوم ورهط وجمع التكسير لا يُثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام. قال الشاعر في تثنية اسم الجمع [من الطويل]:

٣٨ ـ وكُـلُّ رَفيقَـيْ كُـلِّ رَحْـلٍ وإن هُمـا تعـاطـى القَنـا قَـوْمـاهُمـا أخـوانِ

= مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ذبحت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **في سك**: جار ومجرور متعلقان بـ (ذبحت).

وجملة «كأن فأرة مسك...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ذبحت»: في محلّ نصب صفة لـ (فأرة).

والشاهد فيه قوله: «بين فكّها والفك» حيث عطف اسمين غير علمين باقيين على علميتهما للضرورة الشعرية، وكان الأولى أن يقول: بين فكّيها.

(١) الجلمان والجلم: الآلة التي يُجَزّ بها الصوف ونحوه.

٣٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩؛ والدرر ٥/ ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦؛ ولسان العرب ٥/ ٤٢٤ (يدي).

اللغة: الرحل: أداة توضع فوق البعير، وتشدّ بأحزمة، ليجلس الراكب عليها. القنا: الرماح، وأراد بها الحرب.

المعنى: إن رفيقي الطريق أخوان حقيقيان، حتى لو كانت قبيلتاهما متحاربتين.

الإعراب: **وكلّ**: «الواو»: للاستئناف، «كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **رفيقي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. **كلّ**: زائدة. **رحل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وإن**: «الواو»: حالية، «إن»: حرف شرط =

وقال الآخر في تثنية جمع التكسير [من الرجز]:

٣٩ ـ تَبَقَّلَتْ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ بينَ رِماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ

وحُكِي من كلامهم: لِقاحانِ سوداوان. وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته.

فلم يُثَنَّ كلّ وبعض لأنّهما لا يعطيان بعد التثنية إلاّ ما يُعطيان قبلها من الكلّيّة والبعضيّة. ولم يُثَن أجمع وجمعاء لأنّه استغني عن تثنيتهما بكلا وكلتا، ولم يثنّ «أفعل مِنْ» لتضمّنها معنى الفعل والمصدر، وكلاهما لا يُثنّى، لأن معنى قولك: «زيدٌ أفضل من عمرو»: زيدٌ يزيد فضله على عمرو.

= جازم. **هما**: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف، بتقدير (وإن **تعاطيا**). **تعاطى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **القنا**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **قوماهما**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أخوان**: خبر (كلّ) مرفوع بالألف لأنه مثنى.

وجملة «كلّ رفيقي... أخوان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هما» مع فاعله المحذوف جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «تعاطىٰ قوماهما»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «إن اتفق قوماهما مع جواب الشرط المحذوف»: حالية محلها النصب، وعطف عليها (إن هما تعاطى القنا)، ويمكن أن تكون الواو في (وإن) حالية، و (إن) وَصلية زائدة.

والشاهد فيه قوله: «قوماهما» حيث ثنّى اسم الجمع «قوم» للضرورة.

٣٩ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٠؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٤، ٧/ ٥٨٠، ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص ٥٨١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢، ٣١٣؛ والطرائف الأدبية ص ٥٧.

اللغة: تبقّلت: رعت البقل، أو خرجت تطلبه؛ والبقل: كلُّ ما نبت في بزره لا جذور ثابتة له. مالك ونهشل: قبيلتان عربيّتان كانتا متنازعتين.

المعنى: لقد طلبت الكلأ ورعته في وقته بين رماح القبيلتين المتحاربتين دون خوف لكرم وقوّة ومكانة أصحابها.

الإعراب: **تبقّلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **في زمن**: جار ومجرور متعلقان بـ (تبقّلت). **التبقل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بين**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (تبقلت). **رماحي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنّى، وحذفت النون للإضافة. **مالك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ونهشل**: «الواو»: للعطف، «نهشل»: معطوف على (مالك) مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «بين رماحي مالك ونهشل» حيث ثنّى جمع تكسير (رماح)، للضرورة.

ولم تُثَنّ الأسماء المتوغلّة في البناء لأنّها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء، والحروف لا تثنّى فكذلك ما أشبهها. ولم تثنَّ الأسماء المحكية لأنَّ التثنية تبطل الحكاية. ولم تثنَّ الأسماء المختصة بالنفي لأنها وضعت للعموم، والتثنية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُثَنَّ أسماء العدد لأنَّ بعضها يُغني عن تثنية بعض، ألا ترى أنَّ قولك: «ستة»، تعني ثلاثتان؟ وكذلك سائر أسماء العدد.

ولم يُثَنَّ اسم الجنس لأنَّه ليس له ما يُضمّ إليه، فإن ثُـنِّ فبعد الذهاب مذهب النوع. ولم تُثَنَّ التثنية ولا جمع المذكر السالم لأن تثنيتهما تؤدّي إلى جمع علامتي إعراب في كلمة واحدة، ألا ترى أنَّ زيدان وزيدونَ مرفوعان ولو ثنيتهما لكانت علامة التثنية فيهما تعطي الإعرابَ؟

ولم يُثَنَّ اسم الجمع وجمع التكسير لأنَّهما لا يعطيان بعد التثنية إلاّ ما يُعطيان قبلها، ألا ترى أن «قَوماً» يقع على ما يقع عليه «قومان»، وكذا «رجال» يقع على ما يقع عليه «رجالان».

* * *

[٣ ـ قسما الاسم المثنى]:

والاسم المثنّى ينقسم قسمين: منقوص وغير منقوص، فالمنقوص هو ما نقص حرف من آخره، أي حذف. وينقسم قسمين: مقيس: وغير مقيس. والمقيس ما قُدِّر إعرابه في الحرف المحذوف، نحو: «جاءني قاضٍ»، و «مررت بقاضٍ»، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدَّرة في الياء المحذوفة. وغير المقيس ما لم يُقدَّر إعرابه بل ظهر فيما ولي المحذوف، نحو: «جاءني أخٌ وأبٌ»، لأنَّ الأصلَ فيهما: أخوٌ وأبَوٌ.

فإذا ثَنّيتَ المقيس رددتَ المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين، نحو: «جاءني قاضيان»، و «رأيت قاضَيَيْنِ»، و «مررتُ بقاضيين».

وإذا ثَنَّيتَ غير المقيس، ألحقت العلامتين من غير أن تردَّ المحذوف، نحو: «يَديْنِ» في تثنية «يَد»، و «دَمَين» في تثنية «دَمٍ»، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة شعر، فإنَّك تردُّ المحذوف.

قال [من الكامل]:

٤٠ - يَـدَيـانِ بَيضـاوانِ عنـد مُحَلَّـمٍ   قـد يَمنعـانِـكَ أن تُضَـامَ وتُضهَـدا

وقال آخر [من الوافر]:

٤١ - فلـو أنّـا علـى حَجَـر ذُبِحنـا   جَـرَى الـدَميـان بـالخَبَـرِ اليَقيـن

---

٤٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٣، ٦/ ٥، ١٠/ ٥٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ والمقرب ٢/ ٤٢؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨.

اللغة: اليد: هنا بمعنى النعمة والأعطية. تُضام وتُضهد: تُظلم وتُذلُّ.

المعنى: إن نعمه وعطاياه السنيّة توفّر لقاصده العزّ والكرامة فلا يرى ظلماً أو ذلاً.

الإعراب: «يَدَيان»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هما»، مرفوع بالألف لأنّه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**بيضاوان**»: صفة مرفوعة بالألف لأنها مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين.... «**عند**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بصفة محذوفة. «**محلم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قد**»: حرف توقّع. «**يمنعانك**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل، و «الكاف» ضمير متصل، في محل نصب مفعول به. «**أن**»: حرف مصدرية ونصب. «**تضام**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة الظاهرة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره: «أنت». والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل نصب مفعول به ثان لـ «يمنع»، أو في محل جر بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بـ «يمنع». «**وتضهدا**»: «الواو»: حرف عطف «**تضهدا**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة «هما يديان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يمنعانك»: في محل رفع صفة لـ «يدان».

والشاهد فيه قوله: «يديان» حيث جعلهما مثنى «يد»، فردّ الحرف المحذوف من «يد» للضرورة، والقياس: يدان.

٤١ - **التخريج**: البيت للمثقب العبديّ في ملحق ديوانه ص ٢٨٣؛ والأزهية ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٩٢؛ ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٢؛ وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٧/ ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٦، ١٣٠٧؛ ورصف المباني ص ٢٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥١، ١٥٢، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١ (أخا)، ٢٦٨ (دمى)؛ والمقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨.

المعنى: كانت العرب تعتقد أن دماء العدوّين تسيل كلّ في جهة حتى لو ذبحا على حجر واحد، وهو هنا يشير إلى هذا الاعتقاد. لو أننا ذبحنا على حجر لسار دمي بعيداً عن دمك مخبراً عن عداوتنا.

الإعراب: «**فلو**»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**أنا**»: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، «**نا**»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «**على حجر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (ذبحنا). =

والأربعة الأسماء هي: أخٌ وأبٌ وحَمٌ وهَنٌ. تقول في تثنيتهما: أخوانِ وأبوانِ وحَمَوانِ وهَنَوانِ، فترد المحذوف.

وغير المنقوص لا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتلّه أو مهموزه، فإن كان صحيح الآخر، ألحقت العلامتين من غير تغيير إلاَ ما شذَّ من قولهم: «أليان» و«خُصيْان» في تثنية «أليةٍ» و«خُصيْةٍ». قال [من الرجز]:

٤٢ ـ تَــرْتَــجُّ أليــاهُ ارْتجــاجَ الــوَطْــبِ

وقال الآخر [من الرجز]:

٤٣ ـ كــأنَّ خُصْيَيْــهِ مـــن التَّـــدَلْـــدُلِ ظَــرْفُ عجــوزٍ فيــه ثِنْتــا حَنْظَــلِ

= «ذبحنا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. «جرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «الدميان»: فاعل (جرى) مرفوع بالألف لأنه مثنى. «بالخبر»: جار ومجرور متعلّقان بـ(جرى). «اليقين»: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «لو أنا»: بحسب ما قبلها. وجملة «ذبحنا»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «جرى الدميان»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الدميان» حيث جعلهما مثنى «دم»، فردّ الحرف المحذوف من «دم» للضرورة، والقياس: الدمان.

٤٢ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٧، ٩٩١؛ وخزانة الأدب ٧/٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠٤؛ ولسان العرب ١٤/٤٣ (إلا)، ٢٣٠ (خصا)؛ والمقتضب ٣/٤١؛ والمقرب ٢/٤٥؛ والمنصف ٢/١٣١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٠.

اللغة: ترتجّ: تهتزّ. ألياه: مثنى ألية وهي العجيزة. الوطب: سقاء اللبن، والثدي العظيم.

المعنى: تهتز عجيزته كما يهتزّ ثديان كبيران أثناء المسير، أو كما يهتزّ سقاء اللبن المعلّق على رحل ناقة.

الإعراب: ترتجّ: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. ألياه: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. ارتجاج: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. الوطب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ترتجّ»: في محلّ نصب حال (صاحب الحال في ما تقدّم من الرجز).

والشاهد فيه قوله: «ألياه» حيث جاء مثنى (ألية)، والقياس «أليتان»، وهو مسموع.

٤٣ ـ التخريج: الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/٤٠٠، ٤٠٤؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤/٤٨٥؛ ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الدرر ٤/٣٨؛ ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/٢٧٠؛ وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١؛ وبلا نسبة في إصلاح

كان القياس أن يقول: أليتان وخُصيْتان. وقد جاء ذلك فيهما على القياس[1]. وإن كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلاً بالواو أو بالألف أو بالياء. فإن كان معتلاً بالياء أو بالواو، نحو: «ظَبْيٍ» و «غَزْوٍ» ألحقته العلامتين من غير تغيير، فتقول: ظَبيانِ وغَزْوانِ، في الرفع، وظَبْيَيْنِ وغَزْوَينِ في النصب والخفض.

وإن كان معتلاً فلا يخلو أن يكون ثلاثيًا أو رباعيًا أو غير ذلك فإن كان ثلاثيًا، قلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء، وإن كان أصلها واواً قلبتها واواً، وألحقت العلامتين، فتقول: رَحيَانِ وعَصَوانِ في الرفع، ورَحَيَينِ وعَصَوَيْنِ، في النصب والخفض، في تثنية رَحى وعصا، لأنّك تقول: رَحَيت بالرحى وعَصَوْتُ بالعَصا، أي: ضربتُ بها. فإن جهل أصل الألف فلا يخلو أن تمال الألف، نحو؛ «بَلَى»، إذا سمّيت بها، أو تقلب ياءً في حال من الأحوال، نحو: لدَى وعلَى وإلى، إذا سميت بها أيضاً، لأنك تقول: لدَيه وعلَيه وإليه، أو لا تُمال ولا تقلب. فإن كانت قد أُميلت أو قلبت فتقلبها ياء، نحو: بَلَيَانِ ولَدَيانِ وعَلَيان، وفي «إلى»: إليان في الرفعِ، وبلَيَيْنِ ولَدَيَيْنِ وعَلَيَيْنِ وإلَيَيْنِ في النصب والجر. وإن كانت لم تَمْل ولم تقلَب ياء في حال، نحو: إلى، إذا سمّيتَ بها فتقلبها واواً.

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيًا على وزن «فَعَلٍ» فالأمر

= المنطق ص ١٨٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧؛ وشرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨؛ والكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤؛ ولسان العرب ١١/ ٢٤٩ (دلل)، ٦٩٢ (هدل)، ١٤/ ١١٧ (ثنى)، ٢٣٠ (خصى).

اللغة: التدلدل: التهدّل. ظرف العجوز: مزودها الذي تخزن فيه متاعها. الحنظل: الشجر المرّ المعروف.

المعنى: كأن خصيتيه وعاء عجوز مهترىء فيه ثمرتا حنظل تتحرّكان متدليتين.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبّه بالفعل. **خصييه**: اسم (كأن) منصوب بالياء لأنه مثنى، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من التدلدل**: جار ومجرور متعلقان بالحرف (كأن) لما فيه من معنى التشبيه. **ظرف**: خبر (كأن) مرفوع بالضمة. **عجوز**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فيه**: جار ومجرور متعلقان بخبر (ثنتا) المحذوف. **ثنتا**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنّى، وحذفت النون للإضافة. **حنظل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن خصييه ظرف عجوز» ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «ثنتا حنظل موجودتان فيه»: في محلّ رفع صفة لـ (ظرف).

والشاهد فيه قوله: «خصييه» حيث ثنّى (خصية) شذوذاً على «خُصْيَيْن»، والقياس «خصيتان».

(١) انظر الشواهد في لسان العرب (خصي).

على ما وصفتم، وأما إن كان على وزن «فُعَلٍ» أو «فِعَلٍ»، نحو: هُدَى وغِنى، فيقلبون الألف واواً إلاّ لفظتين شذَّتا فبُنيتا بالياء والواو، فقالوا: حمَيانِ وحَموانِ وربَوانِ ورَبيانِ، في تثنية «حِمَى» و «ربا».

وإن كان رباعيًّا قلبت الألف ياء بالاتفاق وألحقت العلامتين، فتقول: مَلهيَانِ ومُوسَيانِ في الرفع، وموسَيَيْنِ ومَلْهَيَيْنِ في النصب والخفض، في تثنية مُوسى ومَلْهى.

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبتَ الألف ياء في مذهب أهل البصرة كالرباعيّ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين، فتقول في تثنية «حُبَارى» و «جُمادَى» على مذهب البصريين: حُبارَيانِ وجُمادَيانِ، وعلى مذهب الكوفيين: حُباراِن وجُماداِن. والصحيح في القياس ما ذهب إليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله[من الرجز]:

٤٤ ـ أصبحَ زيدٌ خَفِشَ العَيْنَيْنَهْ — فِعلَتُهُ لا تنقَضِي شهْرَيْنَهْ

شَهَرَيْ ربيعِ وجُمَادَيَيْنَهْ

فقال: جُمادَيَيْنِ.

وإن كانَ مهموز الآخر، فلا يخلو ما قبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً، نحو: نَبَأ وأجَأ، ألحقتَ العلامتين من غير تغيير، فتقول: نَبَآنِ وأجَآنِ، في الرفع ونَبَأيْنِ وأجأَيْنِ، في النصب والخفض وإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً، فإن كان حرفاً صحيحاً، نحو: عِبْءٍ ودِفْءٍ، جاز فيه وجهان: إلحاقُ العلامتين من غير تغيير، فتقول: عِبْئانِ ودِفْئانِ، في الرفع، وعِبأيْنِ ودِفْأينِ في النصب والخفض، ونقلُ حركة الهمزَة إلى الساكن وحذفها، فتقول: عِبانِ ودِفانِ، في الرفع، وعِبَيْنِ ودِفَيْنِ، في النصبِ والخفض.

---

(١) الحبارى: نوع من الطيور.

٤٤ ـ **التخريج**: الرجز لامرأة من فقعس في خزانة الأدب ٧/٤٥٦ ـ ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٩؛ وشرح المفصل ٤/١٤٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١١؛ والمقرب ٢/٤٥، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٢/٦٠٩.

الإعراب: ... «**شَهْرَيْ**»: بدل من «شهرينه» منصوب وحذفت النون للإضافة. «**ربيع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وجُمَادَيَيْنَهْ**»: معطوف على شهري ربيع، منصوب بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والهاء للسكت.

والشاهد فيه قوله: «جماديينه» فيجوز سقوط الألف في تثنية الاسم الذي كثرت حروفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء، وهنا لم تحذف بل قلبت ياءً، وبقاء الألف هنا لا يرد على الكوفيين رأيهم، لأنهم قالوا بجواز الحذف لا بوجوبه.

وإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً؛ فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائداً، فإن كان غير زائد، نحو: شَيءٍ وضَوْءٍ، فحكمه حكم الصحيح، فتقول في تثنية «شيءٍ» و «ضوءٍ»: شَيئانِ وضَوءانِ. وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان: إلحاق العلامتين من غير تغيير، تقول: نبيء[1] ووُضُوء، تقول في تثنيتهما: نَبيئان وَوُضُوءانِ ونَبِيئَيْنِ ووُضُوءَيْنِ، وإن شئتَ قلبت الهمزة مع الياء ياءً أو مع الواو واواً، وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو، وألحقت العلامتين، فتقول: نَبِيّان وَوُضُوّانِ، في الرفع، ونَبِيّيْنِ ووُضُويّنِ في النصب والخفض.

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للإلحاق وإمّا للتأنيث. فإن كانت أصلاً، نحو: قَرّاء لأنّه من قرأ يقرأ، ألحقتَ العلامتين من غير تغيير، فتقول: قَرّاءانِ، في الرفع وقَرّاءَيْنِ، في النصب والخفضِ، وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً، فيقال: قَرّاوانِ وقَرّاوَيْنِ. وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين، نحو: حمراء، فتقول: حَمراوانِ في الرفع وحمراوَيْنِ في النصب والخفضِ. وقد يجوز إقرارها، فتقول: حمراءانِ وحمراءَين، وذلك شاذّ.

وإن كانت بدلاً من أصل، نحو: كِساء، أو زائدة للإلحاق، نحو: عِلباء[2]، جاز فيها وجهان: إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً، نحو: كِساءَين وكِساوَيْنِ، وعِلباءَيْنِ وعِلباوَيْنِ. والأحسن في «علباء» وبابه القلب، والأحسن في «كساء» وبابه الإقرار، وبعض بني فزارة يقلبون الهمزة فيها ياء، فيقولون: كِسايان وعِلبايانِ.

وإذا اجتمع مذكَّر ومؤنّث فلا يخلو أن يَتّفقا في اللفظ أو يختلفا، فإن اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غُلّب فيه أحد الاسمين على الآخر، وذلك موقوف على السماع، نحو: أبٌ وأمٌ، قالوا فيهما: أبوانِ. وأما مثل شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تثنيتهما، فلا تقول: شَيخانِ ولا رجلانِ إلا على لغة من قال: شيخ وشيخة، فيكون في باب ما اتفق فيه اللفظان، قال الشاعر في شيخة [من الطويل]:

٤٥ ـ وتَضحكُ مِنّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَم تَرَى قَبلِيْ أسيراً يَمانيا

(١) النبيء: لغة في النبيّ.

(٢) العلباء: عصب العنق.

٤٥ ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/٢٥٨؛ وخزانة الأدب ٢/١٩٦، ٢٠٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٧٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٥؛ ولسان العرب ٣/٥١٧ (هذذ)، ٥/٧٥ (قدر)، ٦/١١٥ =

وقال آخر في رَجُلَة [من المديد]:

٤٦ - خَــــرَّقـــوا جَيْــــبَ فَتَـــاتِهـــمُ   لـــم يُبَـــالـــوا حُـــرْمَـــةَ الـــرَّجُلَـــهْ

= (شمس)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٥؛ وشرح الأشموني ١/٤٦؛ وشرح المفصل ٥/٩٧، ١٠/١٠٧؛ والمحتسب ١/٦٩.

اللغة: شيخة: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل عبد شمس. يمانياً: نسبة إلى اليمن.

المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأنني الأسير الأول من اليمن في قومها.

الإعراب: **وتضحك**: «الواو»: حسب ما قبلها، و«تضحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **مني**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تضحك و«النون»: للوقاية. **شيخة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **عبشمية**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **كأن**: حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه محذوف. **لم**: حرف نفي وقلب وجزم. **ترى**: فعل مضارع مجزوم، وأُثْبِتَتْ ألفه للضرورة الشعريّة. و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **قبلي**: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، متعلق بالفعل «تر» و«الياء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **أسيراً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **يمانياً**: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة.

وجملة «وتضحك شيخة» ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأن لم تر...»: حالية محلها النصب. وجملة «لم تر أسيراً»: في محل رفع خبر كأن.

والشاهد فيه قوله: «شيخة» حيث استعمل مؤنث «شيخ» فقال: «شيخة».

٤٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٦؛ وشرح المفصل ٥/٩٨؛ ولسان العرب ١١/٢٦٦ (رجل).

اللغة: الجيب: القلب والصدر، وجيب الأرض: مدخلها، وهذا ما أراده. الحرمة: كلّ ما عليك حمايته والدفاع عنه. الرجلة: جمع الرجل (بسكون الجيم)، ومؤنّث الرجل (بضمّها).

المعنى: اغتصب «بنو جبلة» فتاة جيرانهم، ولم يهتمّوا لقومها ومكانتها.

الإعراب: **خرقوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **جيب**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فتاتهم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **لم يبالوا**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يبالوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون من آخره لأنّه من الأفعال الخمسة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **حرمة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **الرجلة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «خرقوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم يبالوا»: في محلّ نصب حال من فاعل (خرّقوا).

والشاهد فيه قوله: «الرجلة» في تأنيث «الرجل»، وهذا نادر.

وإن اتّفقا في اللفظ غُلّبِ لفظ المذكر على المؤنث، نحو: قائم وقائمة، تقول في تثنيتهما: قائِمان، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلاّ في «ضَبُع» للمؤنث وضِبْعان للمذكّر فإنّك تقول فيهما: ضَبُعانِ، فتغلّب لفظ المؤنّث على المذكر لأنّه أخفّ منه لقلّة حروفه، وقد جاؤوا به على الأصل فقالوا: ضبعانان، بتغليب المذكر على المؤنث.

* * *

[٤ ـ تعريف الجمع]:

والجمع: ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً.

فقولنا: «ضم اسم»، تحرّز من الفعل والحرف لأنّهما لا يجمعان، وقولنا: «إلى أكثر منه» تحرّز من التثنية لأنّها ضم اسم إلى مثله. وقولنا: «بشرط اتفاق الألفاظ» تحرّز من اختلافها. وقولنا: «والمعاني»، تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، نحو: عين وعين وعين، إن أردت بإحداها العضو المبصر، وبالأخرى عين السحاب، وبالأخرى عين الماء. وقولنا: أو يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية، فإنَّ ذلك يجوز جمعه، نحو: الأحامِرة، في اللحم والخمر والزعفران.

فعلى هذا لا تخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف، فإن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلاّ فيما غُلّب فيه أحد الأسماء على سائرها، وذلك موقوف على السماع، نحو: المهالبة في المَهَلّب وبنيه، والحُوص في الأحوص وإخوته.

وإن اتفقت فلا تخلو المعاني أن تَتفق أو تختلف؛ فإن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من أن يكون واحداً أو لا يكون، فإن كان واحداً فالجمع نحو: الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران، قال الشاعر [من الكامل]:

٤٧ ـ إنَّ الأحـامِـرَةَ الثّـلاثَـةَ أتْلَفَـتْ ... مـالـي وكُنْـتُ بِهِـنَّ قِـدْمـاً مُـولَعَـا

الـرَّاحَ واللحْـمَ السَّميـنَ وأَطّلِـي ... بـالـزَّعْفَـرانِ فَـلا أزالُ مُـولَّعـا

---

٤٧ ـ **التخريج**: البيتان للأعشى في لسان العرب ٤/ ٢٠٩ (حمر)؛ وتاج العروس ١١/ ٧٤ (حمر)؛ =

وإن اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف، ولا يجوز الجمع، نحو: عين وعين وعين، يعني بذلك عين السحاب وعين الماء والعضو المبصر.

وإن اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على علميتها أو لا تكون؛ فإن كانت أعلاماً باقية على علَميتها فالعطف ولا يجوز الجمع، لأنَّ الاسم لا يجمع إلاّ بعد تنكيره، وإن لم تكن باقية على عَلَميّتها فالجمع ولا يجوز العطف إلاّ في ضرورة الشعر، قال الشاعر [من الطويل]:

٤٨ ـ أقمنا بها يَوماً ويَوماً وثالثاً ويَوماً له يَومُ التَرحلِ خامِسُ

= وأساس البلاغة (حمر) (البيت الأول)؛ ومقاييس اللغة ٢/ ١٠١ (البيت الأول)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/ ٩٥؛ والمخصص ١٣/ ٢٢٤.

اللغة: الأحامرة: جمع الأحمر. مولع به: مشغول ومُغرًى به. مولّع: أبرص.

المعنى: لقد أتلفت أموالي الأحامرة الثلاثة، الخمرة واللحم والطِّيب، وكنت أحبّها منذ زمن قديم، وما أزال أحبّها (مولّع هنا لا مكان لها إلاّ إن كانت بمعنى مولع، بدون تشديد اللام) فآكل اللحم السمين، وأشرب الخمرة، وأتدهّن بالطِّيب.

الإعراب: **إنّ الأحامرة**: حرف مشبّه بالفعل واسمها منصوب بالفتحة. **الثلاثة**: صفة (الأحامرة) منصوبة بالفتحة. **أتلفت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **مالي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **وكنت**: «الواو»: حاليّة، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **بهنّ**: جار ومجرور متعلّقان بـ (مولعا). **قدماً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. **مولعا**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **الراح**: بدل من اسم «إن» منصوب. **واللحم**: «الواو»: للعطف، «اللحم»: معطوف على (الراح) منصوب بالفتحة. **السمين**: صفة (اللحم) منصوبة بالفتحة. **وأطّلي**: «الواو» للعطف، «أطّلي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وعلامة نصبه الفتحة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على «الراح» في محل نصب. و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **بالزعفران**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أطّلي). **فلا**: «الفاء»: استئنافية «لا»: نافية. **أزال**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **مولعا**: خبر (أزال) منصوب بالفتحة.

وجملة «إنّ الأحامرة...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أتلفت»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «كنت بهنّ مولعاً»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيهما قوله: «الأحامرة» حيث اتفقت الأسماء الثلاثة (اللحم، والخمر، والزعفران) باللون الأحمر فيها، فجمعها.

٤٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في ديوانه ٢/ ٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢؛ والدرر ٦/ ٧٧؛ وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤٩.

المعنى: لقد أقمنا في هذا المكان ثمانية أيام. =

فعطف وكان القياس أن يقال: أقمنا بها أياماً أربعة فجمع، لولا ضرورة الوزن.

* * *

[٥ ـ أقسام الجمع]:

والجمع ينقسم أربعة أقسام: جمع سلامة، وجمع تكسير، واسم جنس، واسم جمع. فجمع السلامة: ما سلم فيه بناء الواحد، نحو: الزيدين والهِندداتِ. وجمع التكسير: ما تغيَّر فيه بناء الواحد، نحو: زيود وهنود. واسم الجمع: هو ما ليس له واحد من لفظه، نحو: «قوم»، لأن واحدهُ، رَجُل، ونحو: إبِل، فإنَّ واحده ناقة أو جمل. واسم الجنس: هو الذي بينه وبين واحده حذف التاء، نحو: شجرة وشجر، وثمرة وثمر. والذي نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة.

وينقسم قسمين: جمع بالواو والنون، وجمع بالألف والتاء.

فالاسم المجموع بالواو والنون لايخلو من أن يكون صفة أو غير صفة. فإن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية، والعَلَميّة، والعقل، وخلوه من تاء التأنيث، نحو: زيد وعمرو، فإن نقص منه العلمية، كرجل، أو العقل كضَمْران وواشِق[١]، أو الذكورية كهند، أو الخلو من تاء التأنيث كطلحة، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد في هذا الشرط الأخير، فإنهم لا يشترطون الخلوّ من تاء التأنيث، ويجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض فيقولون: طلحون وحمزون، وذلك لا يجوز عند البصريين[٢]، لأنّه إذا جمع بالواو والنون لم يخلُ من أن تثبت الياء أو تحذف، فإن أُثبتت فقيل: حمزتون وطلحتون، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التأنيث والواو التي تعطي التذكير، وإن حذفت لم يكن في الجمع ما

= **الإعراب**: **أقمنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الفاعلين و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقمنا». **يوماً**: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «أقمنا». **ويوماً**: «الواو»: الواو حرف عطف، «يوماً»: اسم معطوف على سابقه منصوب مثله. **وثالثاً**: «الواو»: حرف عطف، «ثالثاً»: منصوبة صفة لموصوف محذوف، والتقدير: «يوماً ثالثاً». **ويوماً**: «الواو»: حرف عطف، «يوماً»: اسم معطوف على سابقه منصوب مثله. **له**: جار ومجرور متعلقان بخامس الآتي. **يوم**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **الترحل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **خامس**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

وجملة «يوم الترحل خامس»: في محل نصب صفة (يوماً). وجملة «أقمنا»: ابتدائية لا محل لها.

والتمثيل به في: عطف الأيام على بعضها، وحقها أن تجمع.

(١) ضَمْران وواشِق: اسمان لكلبين.

(٢) انظر المسألة الرابعة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٠.

يكون عوضاً منها، فلذلك لم يجمعوه إلاّ بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التأنيث.

واستدلّ الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدّى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض، نحو قوله [من الرجز]:

٤٩ - وعُقبةُ الأعقابِ في الشَهرِ الأصمّ

فجمع «عقبة» على «أعقاب»، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه. وإن كان صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكوريّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، نحو: عالم ومهندس، تقول في جمعه: عالمون ومهندسون.

فإن نقص الخلو من تاء التأنيث، نحو: رَبعْةٍ، أو العقل، نحو: شاحج، والشحيج صوت البغل، أو الذكوريّة، نحو: حائض، لم يجمع بالواو والنون. وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنّثه من الجمع بالألف والتاء نحو: أحمر وسكران وصبُور وشَكُور.

وذلك أنَّ أفعَلَ فَعْلاء وفَعْلان فَعْلى وكلّ صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء، لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذّاً أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره، وذلك موقوف على السماع. فممّا جاء من ذلك قوله ﷺ: «ليسَ في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ». وقول الكميت [من الوافر]:

٥٠ - فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائلَ أسودينَ وأحمرينا

---

٤٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٠، ١٢؛ والدرر ١/ ١٣١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

اللغة: عقبة القوم: آخر من بقي منهم. الشهر الأصم: هو شهر رجب سمّي كذلك لعدم سماع صوت السلاح فيه، ولا حركة قتال.

المعنى: لعلّه يريد أن آخر من بقي من أواخرهم قد عاش بسبب دخولهم في شهر رجب، والله أعلم.

الإعراب: «وعقبة»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «عقبة»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**الأعقاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في الشهر**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المقدّر (موجود). «**الأصم**»: صفة مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الوزن.

الشاهد فيه قوله: «الأعقاب» حيث جمع «عقبة» على «الأعقاب» لا على «العقبات»، فأسقط «التاء» وجمعه جمع تكسير مثله.

٥٠ - التخريج: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦؛ والمقرب ٢/ ٥٠؛ وللحكيم الأعور بن

فجمع «خضراء» و «أسود» و «أحمر» جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف.

* * *

[٦ ـ المجموع بالألف والتاء]:

وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث، نحو: هند أو كلّ اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا «فَعْلَى فَعْلَان»، و «فَعْلَاء أفعَل» وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل، نحو: دُرَيهمات ودُنينيرات.

وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع، نحو: حَمّامات وسُرادقات واصْطَبَلات وسِجِلّات، وَلذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله [من الطويل]:

٥١ ـ إذا كان بعضُ النّاسِ سَيفاً لِدَوْلَةٍ ... فَفي النّاسِ بُوقاتٌ لها وَطُبولُ

فجمع بوقاً على بوقات وليس ذلك بابه.

* * *

= عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

اللغة: نزار: قبيلة. الحلائل: ج الحليل، وهو الزوج.

الإعراب: **فما**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، و «ما»: نافية. **وجدت**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح و «التاء»: للتأنيث. **نساءُ**: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **بني**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **نزار**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حلائل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أسودين**: نعت «حلائل» منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. **وأحمرينا**: «الواو»: حرف عطف، «أحمرين»: معطوف على «أسودين» منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم والألف للإطلاق.

وجملة «ما وجدت...»: بحسب ما قبلها.

الشاهد: قوله: «أسودين وأحمرين» حيث جمعهما جمع مذكر سالم مع كون مؤنثهما على وزن «فعلاء» إذ يجب أن يقال: «سود» و «حمر». وهذا شاذ عند جمهرة النحاة.

٥١ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٢٢٩؛ والدرر ١/ ٨٥؛ والمحتسب ١/ ٢٩٥؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٥٣؛ والمقرب ١/ ٨١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

اللغة: بوقات: جمع بوق.

المعنى: إذا كنت في الدولة سيفاً يدافع عنها، ويهاجم أعداءها، فإن الآخرين طبول وأبواق لا تقوم مقام السيف.

[٧ ـ المجموع بالواو والنون]:

والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف. فإن كان منقوصاً ألحقتَ العلامتين له من غير أنْ تردّ المحذوف منه، وضممتَ ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء، فتقول في «قاضٍ»: قاضُونَ، في الرفع و «قاضِينَ» في النصب والخفض.

فإن كان في آخره ألف حذفتها وألحقت العلامتين، ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدلّ الفتحة على الألف المحذوفة، فتقول في جمع «موسى»: موسَوْنَ في الرفع و «موسَين» في النصب والخفض. قال الله تعالى: ﴿وأنتُمُ الأعَلوْنَ﴾[1]. وقال: ﴿وإنّهم عندنا لمنَ المُصطَفَيْنَ﴾[2].

وأجاز أهل الكوفة مع هذا الوجه وجهاً آخر وهو ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملاً على غيره من جمع السلامة، فتقول: «موسُون» في الرفع و «موسِينَ» في النصب، وذلك غير مسموح ولا جائز قياساً. لأنّك إذا ضممت ما قبل الواو وكسرتَ ما قبل الياء لم يبقَ ما يدلّ على الألف المحذوفة.

* * *

= **الإعراب**: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط متعلق بخبر المبتدأ في جملة جواب الشرط. **كان**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **بعض**: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. **الناس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **سيفاً**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **لدولة**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «سيفاً» محذوفة. **ففي الناس**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «في الناس»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف بتقدير (فموجود في الناس بوقات). **بوقات**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **لها**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (بوقات). **وطبول**: «الواو»: للعطف، «طبول»: معطوف على (بوقات) مرفوع بالضمة.

وجملة «كان بعض...»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «بوقات موجودة في الناس»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا كان بعض... ففي الناس بوقات»: ابتدائية لا محل لها.

وجاء بالبيت: معتبراً أن المتنبي قد لحن بقوله (بوقات) جمعاً لـ (بوق)، وقال ابن جنّي: وقد عاب على أبي الطيب من لا مخبرة له بكلام العرب جمع بوق، والقياس يعضده، إذ له نظائر كثيرة: مثل حمام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثير في كلام العرب في جميع ما لا يعقل من المذكّر.

(١) آل عمران: ١٣٩.
(٢) ص: ٤٧.

ونون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين، ونون الجمع مفتوحة أبداً فُتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف، فإنَّ الكسرة مع الياء والواو مستثقلة، وقد حُكي فتح نون الاثنين مع الياء وهذا مما يقوّي ما ذكرنا من أنّ نون الجمع فتحت طلباً للتخفيف. فمن ذلك قوله [من الرجز]:

٥٢ ـ يا ربَّ خالٍ لَكَ من عُرَيْنَهْ   حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوينهْ
فعلتُهُ لا تنقضي شهرَينَهْ   شَهَري رَبيعٍ وجُمادَيْنَهْ

وأجاز بعضهم فتحها مع الألف، واستدل على ذلك بقوله [من الرجز]:

٥٣ ـ أعرفُ منها الجيدَ والعينانا   ومِنخَرينِ أشبَها ظبيانا

وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله.

* * *

ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في

---

٥٢ ـ التخريج: تقدم بالرقم ٤٤.

٥٣ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤبة أو رجل من ضبّة في الدرر ١/ ١٣٩؛ والمقاصد ١/ ١٨٤؛ ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٩، ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٩؛ وشرح التصريح ١/ ٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٢٩، ٤/ ٦٤، ٦٧، ١٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

شرح المفردات: الجيد: العنق. المنخر: ثقب الأنف. ظبيان: قيل اسم رجل، وقيل: مثنّى «ظبي»، وهو الغزال، وهنا لا معنى له. والمرجّح أن يكون اسم علم.

المعنى: يقول إنّه عرف لها عنقاً ضخماً، وعينين غريبتين، ومنخرين يشبهان ظبيانَ.

الإعراب: **«أعرف»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». **«منها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أعرف». **الجيد**: مفعول به منصوب. **«والعينانا»**: الواو: حرف عطف، «العينانا» معطوف على «الجيد» منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق. **«ومنخرين»**: الواو حرف عطف، «منخرين»: معطوف على «الجيد» منصوب بالياء لأنّه مثنّى. **«أشبها»**: فعل ماضٍ والألف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«ظبيانا»**: مفعول به.

وجملة: «أعرف...» الفعلية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أشبها ظبيانا» الفعليّة في محل نصب نعت «منخرين».

الشاهد: قوله: «والعينانا» حيث فتح نون المثنّى، ونصبه بفتحة مقدّرة على الألف، وذلك على لغة بعض العرب.

لغة لِخثْعَم وهي فَخِذ من طيِّء. قال الشاعر [من الرجز]:

٥٤ ـ إنَّ أبــاهــا وأبــا أبــاهــا قــد بلغــا فــي المجــدِ غــايتــاهــا

فغايتاها في موضع نصب وهو بالألف.

* * *

[٨ ـ حكم الاسم المجموع بالألف والتاء]:

والاسم المِجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن فيه تاء التأنيث، ولم يكن على وزن فَعْلٍ أو فُعْلةٍ أو فُعْلٍ أو فَعْلة، فإن كانت فيه تاء التأنيث حذفتها وألحقت الألف والتاء: تقول في «فاطمة»: فاطمات وفي «عائشة»: عائشات. وإن كان وزن فِعْلٍ أو فِعْلَة أو فُعلٍ أو فُعْلَةٍ فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام،

---

٥٤ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٤٦؛ والإنصاف ص ١٨؛ وأوضح المسالك ١/ ٤٦؛ وتخليص الشواهد ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥، ٧/ ١٤٥٣؛ ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٣؛ وشرح المفصّل ١/ ٥٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

اللغة والمعنى: المجد: الرفعة والشرف. غايتاها: أي منتهاها. والمقصود بالغايتين: الحسب والنسب.

يقول الشاعر: إنّ أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا في المجد الذروة.

الإعراب: **إن**: حرف مشبّه بالفعل. **أباها**: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **وأبا**: الواو حرف عطف، أبا: معطوف على «أباها» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **أباها**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **قد**: حرف تحقيق. **بلغا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: ضمير فاعل. **في**: حرف جرّ. **المجد**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «بلغا». **غايتاها**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (إنّ أباها...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (بلغا...) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «قد بلغا في المجد غايتاها» حيث ألزم المثنى الألف في جملة النصب، والأشهر النصب بالياء.

فإن كان صحيحاً جاز فيه ثلاثة أوجه: بقاء العين على سكونها، نحو: هِنْدٍ وهِنْدات، وجُمْلٍ اسم امرأة وجُمْلات، وفتحها طلباً للتخفيف، فتقول: هِنَدات وجُمَلات، واتباعها للفاء فتقول: هِنِدات وجُمُلات.

وإن كان معتلّ العين، نحو: دِيمَةٍ ودُولَةٍ(١) فالإسكان ليس إلاّ، فتقول في جمعه: ديمات ودُولات.

وإن كان معتل اللام فحكمه حكم الصحيح ما لم تكن اللام ياء، فإن كانت ياء فإنّها لا يجوز فيها الإتباع، نحو: مِرْيَة(٢) تقول في جمعه: مِرْياتٌ، ومِرَيَاتٌ، ولا يجوز «مِرِيات» بإتباع حركة العين للفاء.

وإن كان على وزن «فَعْلٍ» جاز في عينه الفتح والإسكان نحو: دَعْدٍ، تقول في جمعه: دَعْدات ودَعَدات.

وإن كان على وزن «فَعْلَة» فلا يخلو من أَن يكون صحيح العين أو معتله؛ فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة؛ فإن كان اسماً ففتح العين ليس إلاّ، نحو: جَفْنَةٍ وجَفَنات، ولا يجوز الإسكان إلاّ في ضرورة نحو قوله [من الرجز]:

٥٥ ـ [عَلَّ صروفَ الدهرِ أو دولاتِها تُدلُنَنا اللمَّةَ منْ لمّاتِها]
أو تَستَريحَ النفسُ من زَفْراتِها

---

(١) الديمة: السحابة الممطرة. والدولة: المال المتداوَل بين الناس.

(٢) المرية: الشك.

٥٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧٠، ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ ولسان العرب ٤/٣٢٥ (زفر)، ١١/٤٧٣ (علل)، ١٢/٥٥٠ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٩٦.

اللغة: صروف الدهر: نوائبه وأحداثه. الدولات: التحوّلات من حال إلى حال. تدلننا: تغيرنا، تنقلنا من حال إلى حال. اللمة: الشيء القليل.

المعنى: أرجو من الزمن ومقاديره أن تغيّر حالنا من الانكسار إلى الانتصار وتنيلنا شيئاً قليلاً يجعل نفوسنا ترتاح، وأفئدتنا تهدأ.

الإعراب: **علّ**: حرف مشبّه بالفعل. **صروف**: اسم (علّ) منصوب بالفتحة. **الدهر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أو دولاتها**: «أو»: للعطف، «دولات»: معطوف على (صروف) منصوب مثلها بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **تدلننا**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و«النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب =

وإن كان صفة فالإسكان ليس إلاّ، نحو: ضَخْمَةٍ وضَخْمَاتٍ، إلاّ لفظتان شذّتا وهما: رَبْعَةٌ ولَجْبَةٌ، قالوا في جمعهما: رَبعات ولَجَبات، بفتح العين.

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين، نحو: جَوْزَةٍ وجَوْزَاتٍ وَبَيْضَةٍ وبَيْضَاتٍ إلا في لغة بني هذيل، فإنّهم يجرونه مجرى صحيح العين في الفتح فيقولون: جَوَزات وبَيَضات.

* * *

[٩ ـ اختلاف النحاة في نون المثنى والجمع]:

واختلف الناس في نون الاثنين والجمع، فمنهم من ذهب إلى أنّها عوض من التنوين فقط، ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة، ومنهم من ذهب إلى أنّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف. ألا ترى أنّك إذا قلت: «رأيت زيدا»، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون. ثم حمل المنصوب في التثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون. وكذلك حمل الجمع على التثنية في لحاق النون وهو مذهب الفرّاء. ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع. فإذا قلت: زيدان: فالنون عوض من التنوين في «زيدٌ وزيدٌ»، وإذا قلت: زيدون، فالنون عوض من التنوينات في زيود، وهو مذهب ابن يحيى من الكوفيين.

ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، وليست بعوض، وهو الصحيح وإليه ذهب سيبويه.

= مفعول به. **اللمّة**: اسم منصوب بنزع الخافض، بتقدير (تدلننا على اللمةِ). **من لماتها**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ (اللمة)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أو تستريح**: «أو»: حرف عطف. «تستريح»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد (أو)، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، ومن الفعل (تستريح) معطوف على مصدر منتزع مما تقدم. **النفس**: فاعل مرفوع بالضمّة. **من زفراتها**: جار ومجرور متعلقان بـ (تستريح)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «علّ صروف تدلننا...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تدلننا»: في محلّ رفع خبر (علّ). وجملة «فتستريح»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «زَفْراتها» حيث سكّن الفاء ضرورةً.

فأما من ذهب إلى أنّها عوض من التنوين فمذهبه فاسد، لثباتها مع الألف واللام. وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد، لسقوطها في الإضافة. وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة والتنوين فمذهبه فاسد، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض، لأنه يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام.

وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة فمذهبه فاسد، لأنّ الاسم لا ينون في حال إضافته ولا حال تعريفه، وأما من ذهب إلى أنّها عوض مَن تنوينين فصاعداً، فمذهبه فاسد، لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنّه لا نظير له في كلامهم.

وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه. وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي أن يلتفت إليه، وأيضاً فإنّه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها للإضافة.

فإذا بطلت هذه المذاهب، لم يبقَ إلاّ أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارةً وحكم التنوين أخرى، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه، لحلوله محل التنوين.

* * *

فإن سأل سائل: هل العقود نحو «عشرين» و «ثلاثين» من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع، نحو: قوم وإبِل، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال؟ فالجواب: إنّها من أسماء الجموع. فإن قيل: وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع، وياء ونون في النصب والخفض؟ فالجواب: إن الذي منع من ذلك شيئان: أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة، ألا ترى أنّها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا اسماً علماً ولا صفة؟ والآخر: أن ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحده ثلاثاً أو ثلاثة، وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون. وأيضاً فإنّه لو كان جمع «ثلاث» لكان أقل ما يطلق عليه تسعون أو تسعة، لأن أقل ما يطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان «ثلاثون» جمع «ثلاث» لأعطي ثلاثاً ثلاثَ مرات فإن عنى بالثلاث آحاداً كانت تسعة وإن عنى بالثلاث عشرات كانت تسعين.

فقد بانَ أن هذه العقود ليست جموع سلامة، ولو كان عشرون جمعاً لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لا يتغيّر فيه الواحد.

فإن قيل: وما المانع أن تكون جموع تكسير؟ فالجواب: إن جمع التكسير هو الذي له واحد من لفظه بُني الجمع عليه، وقد تبيّن أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها لامتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث، وكذلك سائر هذه العقود على حد «ثلاثين» في ذلك، في أنه لا يتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود، فثبت أنها من قبيل أسماء الجموع. فالواحد من عشرين رجلاً أو امرأة على حسب ما يراد به من المعدودات كما أنّ الواحد من قومٍ «رجلٌ» ومن إبلٍ «جَمَلٌ».

فإن قيل: ما وجه كونه بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة؟ فالجواب: أنّه جاء على حدّ ما عليه «سنون» و «أرضون»، ألا ترى أنّ «سنين» ليس بجمع سلامة، لتَغيّر لفظ «سنة»، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هَنَةٍ[(١)] وشَفَةٍ ألا ترى أنهما لا يجمعان بالواو والنون. فهو وإن كان له واحد من لفظه اسم جمع كـ «رَكْب» في مذهبنا، ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده راكباً لكونه لم يَطّرد، أعني فاعِل على فَعْلٍ.

فإذا ثبت أن أسماء الجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك.

فإن قيل: فإنّما يكون ذلك في المنقوص، نحو: سَنَةٍ وعِضَةٍ[(٢)] وثُـبةٍ[(٣)]، فالجواب: إنه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة عوضاً من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل، إذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة، ألا ترى أنّهم قد فعلوا ذلك في «أرضٍ»، فقالوا: أرَضُونَ، ليكون ذلك عوضاً من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل، فكذلك هذه العقود جاءت بالواو والنون، والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أخواتها، لأن أسماء العدد كلّها مؤنثة، فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال. فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة «أرَضِينَ».

---

(١) الهنة: خصلة الشرّ.

(٢) لعضة: الكذب، والجزء، والفرقة.

(٣) الثُّبَة: الجماعة من الفرسان أو الناس، ووسط الحوض.

باب الفاعل والمفعول به

[١ ـ تعريف الفاعل]:

الفاعل: هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسنِد إليه فعل أو ما جرى مجراه وقُدِمَ عليه على طريقة فَعَل أو فاعِلٍ.

فأما الاسم فقد تقدم حدُّه، وأما «ما هو في تقديره» فهو أنَّ وأنْ وما وكي المصدرّيات وسميت مصدريات لأنّها مع ما بعدها في تأويل المصدر إلا أنَّ كي لا تكون فاعلة.

فالفاعل إذن لا يكون إلاّ اسماً وأنَّ وأنْ وما مع ما بعدهنّ، خلافاً لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلاً، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين﴾[١] وهذا لا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون فاعل «بدا» ضمير المصدر الدالّ عليه وهو البَداءُ، كأنه قال: ثم بدا لهم هو أي البَداءُ، ونظير ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٥٦ ـ إذا اكْتَحَلَتْ عَيْنِي بِعَيْنِكِ مَسَّها   بِخَيرٍ وجَلَّى غَمْرَةً مِن فُؤادِيا

---

(١) يوسف: ٣٥.

٥٦ ـ التخريج: البيت لجرير في النقائض ص ١٧٤؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: اكتحلت: استخدمت الكحل، وأراد: رأتها قليلاً. جلّى: أذهب. غمرة الشيء: شدّته.

المعنى: إنّ رؤيتك العابرة السريعة تكفي لتجلب الخير لعينيّ، وتُذهب عن فؤادي شدّة ما يعانيه ويكابده.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (مَسَّها). **اكتحلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **عيني**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **بعينك**: جار ومجرور متعلقان بـ (اكتحلت)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **مسّها**: فعل ماضٍ مبني =

يريد: مسّها هو، أي الاكتحال، وتكون اللام من قوله: «لَيَسجُنُنَّه» إما جواباً لقسم محذوف تقديره: واللّهِ لَيَسجُنُنَّهُ، وإما جواباً لِـ «بدا» لهم، لأنَّ «بدا» من أفعال القلوب، وأفعال القلوب قد تجري مجرى القسم فتحتاج إلى جواب، بدليل قول الشاعر [من الكامل]:

٥٧ ـ وَلَقَــدْ عَلِمْــتُ لتــأتيــنَّ مَنِيتِــي ... إنَّ المَنيــةَ لا تَطيــشُ سِهــامُهَــا

فجعل «لَتأتِينَّ» جواباً لِـ «علمت».

والفعل أيضاً قد تقدم حدُّه، وأما ما جرى مجراه فهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وغير المشبهة، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل،

= على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بخير**: جار ومجرور متعلقان بـ (مسها). **وجلّى**: «الواو»: للعطف، «جلّى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **غمرة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **من فؤاديا**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، متعلقان بـ (جلّى)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «اكتحلت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «مسّها»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم). وجملة «جلّى»: معطوفة على جملة (مسها) لا محل لها. وجملة «إذا اكتحلت عيني... مَسَّها»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مسها» حيث جاء الفاعل مستتراً عائداً على مصدر فعل سبق وهو (الاكتحال) من (اكتحلت).

٥٧ ـ التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١؛ والدرر ٢/ ٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦١؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

اللغة والمعنى: المنيّة: الموت. تطيش: تخطىء.

يقول: لقد عرفت أنّ الموت لا مفرّ منه، وأنّ سهامه لا تخطىء أحداً من الناس عاجلاً أم آجلاً.

الإعراب: **ولقد**: **الواو**: بحسب ما قبلها، **لقد**: **اللام**: موطئة للقسم، **قد**: حرف تحقيق. **علمت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. **لتأتينّ**: **اللام**: واقعة في جواب القسم، **تأتين**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، **والنون**: للتوكيد. **منيّتي**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف. **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **المنيّة**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. **لا**: حرف نفي. **تطيش**: فعل مضارع مرفوع. **سهامها**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها» في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (قد علمت...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (تأتينّ =

والمصدر المقدَّر بـ «أنْ» والفعل، والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر، نحو: «ضَرباً زيداً»، أي: اضرِبْ زيداً، و «أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ»، أي: أَتقومُ وقد قَعَدَ الناسُ؟ وأسماء الأفعال نحو: «نَزالِ أُكرِمْكَ»، أي: إنْ تَنزِلْ أُكْرِمْكَ، والظروف والمجرورات إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً، نحو: «جاء زيدٌ وعليه ثوبُهُ»، أي كائناً عليه ثوبه، أو صفات نحو: «مررتُ برجلٍ عليه ثوبُهُ»، أي: كائنٌ عليه ثوبُه، أو أخباراً، نحو: «زيدٌ عليه ثوبُهُ وأمامَكَ أبوهُ»، أي: كائنٌ عليه ثوبُهُ وكائنٌ أمامَكَ أبوهُ، أو موضع ما هو خبر في الأصل، وذلك في المفعول الثاني في باب «ظننت»، والثالث في باب «أعلمت»، نحو: «ظننت زيداً عليه ثوبه» و «أمامك أبوهُ»، أي: كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامَك أبوه، وكذلك: «أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبُهُ»، أي: ثابتاً عليه ثوبُه، أو موضع الفعل في باب الإغراء نحو: «عليكَ زيداً»، أي: إلزَمْ زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش فيُجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق، قويت فيها جَنَبَة الفعلية أو لم تَقْوَ، نحو قولك: «في الدارِ زيدٌ وعندَكَ عمروٌ»، فيجيز في «زيد» و «عمرو» أن يكون «زيد» فاعلاً بالظرف والمجرور تَارة وأن يكون مبتدأ أخرى.

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلاً، وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة، بدليل تأثير «إنَّ» وأخواتها فيه في مثل: «إنَّ في الدارِ زيداً»، و «إنَّ عِندكَ عمراً»، لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة. فإن قيل: فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلاً أخرى؟

فالجواب: إنَّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه، وأما الفاعلية فتحتاج إلى دليل على إثباتها.

فإن قيل: وإذا ثبت أنّهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي يمنع من حمل غيرها عليها في مثل: «في الدارِ زيدٌ» و «عندكَ عمروٌ»؟ فالجواب: إنَّ الظروف

= منيّتي) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة (إنّ المنية. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (لا تطيش سهامها) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «علمتُ لتأتينَّ منيَّتي» حيث اعتبر المؤلف أن «لتأتين» جواب لـ «علمت».

والمجرورات لا تقوى فيها جَنَبَةُ الفعلية هنا على ما قويت فيها هنالك.

وقولنا: وقُدِّم عليه، تحرّز ممّا أُخر عنه ما أُسند إليه، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، نحو: «زيدٌ قامَ»، تقديره: قامَ زيدٌ ويستدلون على ذلك بقول الزبّاء [منَ الرجز]:

٥٨ ـ ما للجمالِ مَشيُها وئيدا أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حديدا

قالوا: معناه: وئيداً مشيُها؛ وبقول امرىء القيس [من الطويل]:

٥٩ ـ فَظَلَّ لنا يَوْمٌ لَذيذٌ بنِعْمَةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتَغيِّبِ

---

٥٨ ـ **التخريج**: الرجز للزبّاء في أدب الكاتب ص ٢٠٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤٢، ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٥؛ والدرر ٢/ ٢٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٣ (وأد)؛ ومغنى اللبيب ٢/ ٥٨١؛ وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٥٩.

شرح المفردات: السير الوئيد: السير على مهل. الجندل: الصخر.

الإعراب: «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «للجمال»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «مشيها»: فاعل مقدّم لـ «وئيداً» على مذهب الكوفيين، ومبتدأ مرفوع على مذهب البصريين، وخبره محذوف، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وئيدا»: حال منصوبة. «أجندلاً»: الهمزة للاستفهام، «جندلاً»: مفعول به مقدّم. «يحملن»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل، «أم»: حرف عطف. «حديدا»: مفعول به منصوب.

وجملة «ما للجمال» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مشيها» مع الخبر: حالية. وجملة «يحملن» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «مشيها وئيداً» حيث قدَّم الفاعل، وهو قوله: «مشيها» على عامله، وهو الصفة المشبَّهة «وئيداً». وهذا ما قاله الكوفيّون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله، أمّا البصريّون فخرّجوا البيت على أنَّ «مشيها» مبتدأ، و «وئيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيداً، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو على أنّ «مشيها» بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهما قوله: «للجمال»، ويروى البيت بنصب «مشيها» وجرّها، وفي هاتين الروايتين ينتفي الشاهد.

٥٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٤ (غيب)، ١٠/ ١٤٨ (زهق)؛ وتاج العروس ٣/ ٥٠١ (غيب).

اللغة: قل: فعل أمر من قال يقيل إذا ارتاح وقت اشتداد الحر؛ والمقيل اسم مكان من القيلولة وهي وقت اشتداد الحر عند انتصاف النهار. متغيّب: غائب.

=

قالوا: معناه مُتغيّبٍ نحسُه؛ وبقول النابغة [من الطويل]:

٦٠ ـ ولا بُـدَّ مـن عَـوْجـاءَ تَهْـوِي بـراكـبٍ إلى ابنِ الجَلاحِ سيْرُها الليلَ قاصدِ

قالوا: معناه: قاصدٍ سيرُها، إذْ لو لم يكن كذلك، لقال: قاصدُهُ.

= **المعنى**: عشنا يوماً لذيذاً ننعم بصحبة الأحبّة، فإذا ما أردت الرّاحة أو القيلولة، فاطلبها في يوم يغيب فيه النحس ويكون السعد.

الإعراب: **فظلّ**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ظلّ»: فعل ماضٍ ناقص. **لنا**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ظلّ) المحذوف. **يوم**: اسم (ظلّ) مرفوع بالضمّة. **لذيذ**: صفة (يوم) مرفوع بالضمّة. **بنعمة**: جار ومجرور متعلّقان بـ(لذيذ) أو بصفة من (يوم). **فقل**: «الفاء» للاستئناف، «قل»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **في مقيل**: جار ومجرور متعلقان بـ (قل). **نحسه**: فاعل مقدّم لاسم الفاعل (متغيب) مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **متغيب**: صفة (مقيل) مجرورة بالكسرة.

وجملة «ظل...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «قل...»: استئنافيّة لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «نحسُه متغيب» حيث أراد «مقيل متغيبٍ نحسه» فـقدّم فاعل اسم الفاعل على رأي، وعلى رأي ثانٍ أنه فاعل لـ (مقيل) وهو مصدر وُضع موضع اسم الفاعل.

٦٠ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤٠.

اللغة: العوجاء: الناقة التي حناها هزالها. تهوي: تسرع، كأنها ساقطة من علٍ. ابن الجلاح: ممدوح الشاعر. قاصد إليه: متّجه نحوه.

المعنى: لا بد لي من ناقة أركبها متّجهاً إلى ابن الجلاح، حتى لو أهزلها سير الليل كله، فصارت منحنية بسبب الهزال.

الإعراب: **ولا بد**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية تعمل عمل إنّ (نافية للجنس)، «بدّ»: اسم (لا) منصوب بالفتحة. **من عوجاء**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بخبر محذوف. **تهوي**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **براكب**: جار ومجرور متعلقان بـ(تهوي). **إلى ابن**: جار ومجرور متعلقان بـ(قاصد). **الجلاح**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **سيرها**: فاعل مقدّم على اسم الفاعل (قاصد)، مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **الليل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر (سير). **قاصد**: صفة (راكب) مجرورة بالكسرة.

وجملة «لا بدّ من عوجاء»: ابتدائية لا محلّ لها، أو بحسب ما قبلها. وجملة «تهوي»: في محلّ جرّ صفة لـ (عوجاء).

والشاهد فيه قوله: «سيرها الليل قاصد» حيث أراد: (قاصدٍ سيرُها الليل)، فتقدّم فاعل اسم الفاعل.

أما قول الزباء: مشيُها وئيداً، فمشيها بدل من الضمير الذي في «الجمال» لأنه موضع خبر المبتدأ الذي هو «ما».

وأما قول امرىء القيس: فقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ متغيّب. فـ «نحسه» مرفوع بـ «مقيل» و «مقيل» مصدر وضع موضع اسم الفاعل، كأنه قال: قائل نَحسُه، ويكون معناه ومعنى «متغيب» واحد. وأما قول النابغة سيرُها الليل قاصد، فـ «قاصد»، صفة «عوجاء» وحذفت منه التاء كما قالوا: «ناقة ضامر»، وأيضاً فإنّه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر، والدليل على ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٦١ ـ صَـدَدْتَ فـأَطْـوَلْـتَ الصـدودَ وقلّمـا وصـالٌ علـى طـول الصُـدودِ يَـدُومُ

أراد: وقلّ ما يدومُ وصالٌ، فقدَّم الفاعل على الفعل، لأن «قلّما» من الحروف التي لا تليها إلاّ الأفعال ظاهرة.

* * *

٦١ـ **التخريج**: البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧؛ ومغني اللبيب ١/٣٠٧، ٢/ ٥٨٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥؛ والخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/ ٣٢١؛ وشرح المفصل ٧/١١٦، ٨/ ١٣٢، ١٠/ ٧٦؛ والكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/ ٩٦؛ والمقتضب ١/ ٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢؛ والمنصف ١/ ١٩١، ٢/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودّة.

المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلّما يدوم الوداد ويستمرّ الحبّ إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: «صددت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«فأطولت»**: «الفاء»: للعطف، «أطولت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«الصدود»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وقلما»**: «الواو»: استئنافية، «قلّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مكفوف عن العمل، و «ما»: حرف كافّ. **«وصال»**: فاعل مقدّم للفعل «يدوم» مرفوع بالضمّة. **«على طول»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يدوم». **«الصدود»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يدوم»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة.

وجملة «صددت»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أطولت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «قلما وصال»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «يدوم»: في محل رفع صفة لـ (وصال).

والشاهد فيه قوله: «قلما وصال يدوم» حيث قدّم الفاعل «وصال» على فعله وهو يريد: قلّما يدوم وصال.

[٢ ـ تعريف المفعول به]:

وثمرة الخلاف أنّهم يجيزون في فصيح الكلام: «الزيدونَ قامَ»، على تقدير: «قامَ الزيدون»، ونحن لا نجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر.

وقولنا: «على طريقة فَعَل» نَعني إسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ما هو كالفاعل، نحو: قامَ زيدٌ، وتحرّزتُ بطريقة فَعَلَ، من طريقة فُعِلَ، وهي إسناد الفعل إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في المعنى، نحو: ضُرِبَ زَيدٌ.

وقولنا: «على طريقة فاعِلٍ»، نعني به إسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى، نحو: «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ وحسنٍ وجهُهُ»، وتحرّزت بها من طريقة «مَفْعول» وهي إسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى، نحو: «مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوهُ»، لأنَّ «أبوهُ» مفعول ما لم يُسمَّ فاعله.

* * *

[٢ ـ تعريف المفعول به]:

وأما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاًّ للفعل خاصة، نحو: «ضربَ زيدٌ عمراً»، لأنّ الفضلة ممّا يُسْتَغْنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها، ألا ترى أنك تقول: «ضرب زيد»، ولا تذكر «عمْراً» فيتمّ الكلام دونه، ولا تقول: «ضَرَبَ عمراً»، دون «زيد»، لأنَّ الفاعل لا يتم الكلام دونه. فقولنا: «كلّ فَضلةٍ انتصبت بعد تمام الكلام»، يدخل تحته جميع الفضلات.

وقولنا: «يكون محلاًّ»، يخصّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنّهما محلاّن وما سواهما ليس بمحلّ.

وقولنا: «الفعل خاصة»، يخصّ المفعول به دون ظرفي الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول، وذلك نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً أمامَك يومَ الجُمعةِ»، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما، ومحلاّن للضارب والمضروب من حيث كانا فيهما، والمفعول إنّما هو محل من حيث وقع الضرب به لا فيه.

* * *

[٣ ـ رفع الفاعل ونصب المفعول به]:

وإنَّما رُفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما.

فإن قيل: فهلاّ كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنَّ الفعل لمّا كان يطلب جملة من المفعولين أقلّها خمسة، وهي المفعول المطلق، والمفعول معه، وظرف الزمانِ، وظرف المكانِ، والمفعول من أجله، نحو قولك: «قامَ زيدٌ وعمراً قياماً يومَ الجمعة أمامَكَ خوفاً مِن كذا»، وأكثرها ثمانية، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول: «أعلمتُ وعمراً بكراً زيداً منطلقاً إعلاماً يومَ الجُمعةِ أمامك خوفاً مِنه»، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحداً، نُصِبَتْ طلباً للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض لئلاّ يتوالى به الثقل.

فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض، فكان الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض ثانياً عنهُ، لأنَّ الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف، ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدَّم على المفعول، فأُعطي الأول للأوَّل مناسبة.

فإنْ قيل: فما الدليل على تقدّم مرتبة الفاعل؟ فالجواب: إنَّ الدليل على ذلك كون الفعل مع الفاعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع، وليس هو كذلك مع المفعول.

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل، مثل: يَفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلانِ وتَفعلُونَ وتفعلينَ، ألا ترى أنَّ إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل، لكونه قد تنزَّل مع الفعل كالشيء الواحد وذلك، نحو: «الزيدانِ يقومانِ»، و «الزيدُونَ يقومونَ»؟

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل «ضَرَبْتُ»، دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة، ألا ترى أنّهم إنما فعلوا ذلك كراهة توالي أربعة أحرف متوالية التحريك، وذلك لا يُكره إلاّ في كلمة واحدة. فلولا أنّهما قد جعلا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالي الحركات فيسكنون.

* * *

[٤ ـ تقدم المفعول به على الفاعل]:

وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبيِّن، نحو: «ضَرَبَ زيداً عمرٌ»، أو معنى مُبين، نحو: «أكلَ كُمثرى موسى»، أو تابع مبيِّن، نحو: «ضَرَبَ موسى الكريمَ عيسى العاقلُ»، أو لفظٌ مبيِّن، نحو: «ضَرَبَتْ موسى سلمى»، لأنَّ التاء علامة لتأنيث الفاعل. فإن لم يكن في الكلام شيء من ذلك، فالفاعل هو المقدَّم والمفعول هو المؤخّر.

والمفعول بعد ذلك ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام:

قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفعل ظاهراً، نحو: «ضَرَبني زيدٌ». أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدَّر بـ «أنْ» والفعل أو اسم الفاعل، نحو: «يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ»، و «هذا ضارب زيدٍ أبوهُ»، أي: ضاربٌ زيداً أبوه. أو يكون الفاعل مقروناً بـ «إلاّ» نحو: «ما ضَرَبَ زيداً إلاّ عمرو»؛ أو في معنى المقرون بـ «إلاّ» نحو: «إنّما ضَرَبَ زيداً عمروٌ»، يريد: ما ضَرَبَ زيداً إلاّ عمرٌو؛ أو متّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، نحو: «ضَرَبَ زيداً غلامُه» أو في ضرورة شعر، نحو قوله [من الطويل]:

٦٢ ـ وكانَتْ لهُمْ رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السَّماءِ القبائلُ

---

٦٢ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١١٩؛ ولسان العرب ٧/ ١٤٤ (خضض)، ٨/ ١٠٦ (ربع)؛ جمهرة اللغة ص ١١٢٨؛ وتاج العروس ٢١/ ٥٦ (ربع).

اللغة: الربعيّة: غزوة تتمّ في فصل الربيع، وميرة القوم أوّل الشتاء (ما يأتون به لطعامهم). خضخضت: حرّكت.

المعنى: لقد كانت لهم غزوة يخشونها في الربيع (أو كانت لديهم مؤونة الشتاء يخافون عليها) عندما تحرّك القبائل ماء السماء المتجمّع لتروي دوابَّها.

الإعراب: **وكانت**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كانت»: فعل ماض ناقص، و «التاء»: للتأنيث. **لهم**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (كان) المحذوف. ربعية: اسم (كانت) مرفوع بالضمّة. **يحذرونها**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. إذا: ظرف زمان بمعنى حين متعلق بـ (يحذرونها). **خضخضت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. ماء: مفعول به منصوب بالفتحة. **السماء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **القبائل**: فاعل مرفوع بالضمّة.

=

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل، وذلك إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، **نحو**: «ضَربتُ زيداً»؛ أو مضافاً إليه المصدر المقدَّر بـ «أنْ» والفعل، نحو: «يعجبني ضربُ **زيدٍ** عَمْراً»؛ أو مقروناً بـ «إلاّ»، نحو: «ما ضربَ زيدٌ إلاّ عُمراً»؛ أو في معنى المقرون **بـ** «إلاّ» نحو: «إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمراً»، أي: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً. أو لا يكون في الكلام **ما يُبيِّن** الفاعل من المفعول؛ أو في ضرورة شعر.

وقسم أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ذلك.

* * *

[٥ ـ تقديم المفعول به على عامله وتأخيره عنه]:

وينقسم أيضاً المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام:

قسم **يلزم فيه تقديمه** على العامل، وذلك إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً، نحو: **﴿إياكَ نعبُدُ﴾**(١)؛ أو اسم شرط، نحو: «مَنْ تضربْ أضربْه»؛ أو اسم استفهام، نحو: «أيَّ رجلٍ تضربُ؟» أو «كم» الخبرية، نحو: «كم غلامٍ ملكتَ»! أي: كثيراً من الغلمان ملكتَ؛ **أو** في ضرورة شعر.

وقسم يلزم فيه **تأخير** المفعول عن العامل، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً، **نحو**: «ضربني زيد»، أو كان العامل غير متصرّف، وغير المتصرّف من العوامل الفعلية **الواصلة** إلى منصوب، هو: ليس وعسى وفعل التعجب، فإنّه لا ينصب فعل من الأفعال غير **المتصرفة** مفعولاً إلاّ هذه الأفعال. وتصرف الفعل أن يكون منه ماضٍ ومستقبل وحال. وغير **المتصرف** من العوامل الاسمية ما عدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل **والأمثلة** التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضعَ الفعل، نحو: «ضرباً زيداً».

وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل.

ويلزم أيضاً تأخيره إذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر، وهي: «ما»

= وجملة «كانت ربعية موجودة لهم»: حسب ما قبلها. وجملة «يحذرونها»: في محلّ رفع صفة لـ (ربعية). وجملة «خضخضت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «خضخضت ماءَ السماء القبائل» حيث تقدّم المفعول به (ماء السماء) على الفاعل (القبائل) للضرورة الشعريّة.

(١) الفاتحة: ٥.

النافية، نحو: «ما ضَرَبَ زيدٌ عمراً»، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام التأكيد، نحو: «لأضرِبَنَّ زيداً»، لا تقول: «زيداً لأضرِبَنَّ»، وأدوات التحضيض، وهي: هلاّ ولولا ولوما وألا، إذا كانت بمعنى «هلاّ»؛ أو يقع العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول، فإنّه لا يجوز تقديم المفعول إذ ذاك على الموصول ولا على الموصوف، نحو: «يُعجبني الذي ضربَ زيداً»، و «يُعجبني رجلٌ ضربَ زيداً»، أي: ضاربٌ زيداً، لا يجوز أن تقول: «يعجبني زيداً الذي ضَرَبَ»، ولا: «يعجبني زيداً رجلٌ ضاربٌ».

وما عدا ذلكَ أنت فيه بالخيار، إن شئت قدّمت المفعول على العامل، وإن شئت أخّرته عنه.

* * *

[٦ ـ الرافع للفاعل]:

واختلف الناس في الرافع للفاعل، فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ وذلك أنّه مخبر عنه بفعله، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر. وذلك فاسد لأنَّ الشبه معنى، والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء.

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى، نحو: «قامَ زيدٌ». وهذا فاسد بدليل قولهم: «ماتَ زيدٌ»، و «ما قامَ زيدٌ».

ومنهم من قال: ارتفع بإسناد الفعل إليه مقدَّماً عليه. وذلك فاسد، لأنَّ الإسناد هو الإضافة في المعنى، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول، فلو كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً.

ومنهم من قال: ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له، أي: مفتقراً، وذلك أنَّ الفعل أبداً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل، وإذا أخذ الفاعل استقلَّ به ولم يفتقر إلى المفعول، فمن أخذ الإسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً، إلاّ أنه يخرج الإسناد عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة.

* * *

[٧ ـ الناصب للمفعول به]:

وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب إلى أنّه انتصب بالفاعل بدليل

أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع، نحو: «ضُرِبَ زيد». وذلك فاسد فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه، لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها، نحو: «عندي عشرون رجلاً»، لا يجوز أن تقول: «عندي رجُلاً عشرون»، فكان ينبغي إذن أن لا يجوز: «ضرب عمراً زيدٌ»، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب.

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل، وذلك فاسد، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدّم على العامل أو يتأخر عنه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه. وهو الصحيح. بدليل أنه يكون على حسب عامله، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: «زيداً ضربَ عمروٌ». وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه، نحو: «ما أحسنَ زيداً»، لا يجوز أن يقال: «زيداً ما أحسنَ».

* * *

[٨ ـ حكم الفعل إذا تأخر عن الاسم]:

واعلم أن الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من إفراد وتثنية وجمع وتأنيث، وسبب ذلك أنّ الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لا بد له من فاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع. وإذا تقدم على الاسم كان موحداً أبداً لأن الاسم حينئذ فاعل، فلا يكون في الفعل ضمير.

وبعض العرب يُلحقُ الفعلَ علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه، وهي لغة ضعيفة. فمن ذلك قول الشاعر [من المتقارب]:

٦٣ ـ يلـومُـونَنـي فـي اشتـراءِ النخيـ ـــلِ أهلـي فكلهُـمُ يعـذِلُ

---

٦٣ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٧، ٧/ ٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

الإعراب: «**يلومونني**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجمع، والنون الثانية للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**في اشتراء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلوم»، وهو مضاف. «**النخيل**»: مضاف إليه مجرور. «**أهلي**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فكلّهم**»: الفاء حرف استئناف، «كل» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**يعذل**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر: هو. =

ولو جاء على الفصيح لقال: يلومُني. وكذلك قوله [من السريع]:

٦٤ - أُلْفِيَتَا عيناكَ عِندَ القفا أولى فأولى لكَ ذا واقِيَهْ

ولو جاءَ على الفصيح لقال: أُلفِيَتْ.

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب:

منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم.

ومنهم من يجعله ضميراً فاعلاً وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر.

ومنهم من جعل ما بعده بدلاً منه.

والصحيح أنَّ اللاحق علامة، إذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع العرب، فإن قيل: قلّ المجيء بعلامة التثنية والجمع، وهلا كان ذلك بمنزلة علامة التأنيث؟ فالجواب: إنّ التأنيث لما كان لازماً الفاعل، لزمت علامته، والتثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل؛ إذ قد يفرد، لم تلزم علامتهما.

= وجملة «يلومونني» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «كلهم يعذل» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعذل» في محل رفع خبر المبتدأ «كلهم».

الشاهد في قوله: «يلومونني... أهلي» حيث ألحق واو الجماعة بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر على لغة بني الحارث بن كعب. والقياس «يلومني أهلي».

٦٤ - **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧١٨؛ وشرح المفصّل ٣/ ٨٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧١.

شرح المفردات: ألفى الشيء: وجده. القفا: مؤخّرة العنق. أولى لك: دعاء بالشرّ والتهديد.

المعنى: يقول هاجياً رجلاً جباناً: لقد وُجدت عيناك وكأنّهما على قفاك لكثرة تلفّتك إلى الوراء، فكن حذراً، فالوقاية خير ملاذ وخير وسيلة للنجاة.

الإعراب: «**ألفيتا**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء للتأنيث، والألف حرف للمثنّى. «**عيناك**»: نائب فاعل مرفوع بالألف، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «**عند**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ «ألفيتا»، وهو مضاف. «**القفا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «**أولى**»: خبر مقدم مرفوع. «**فأولى**»: الفاء حرف عطف، «أولى»: معطوف على «أولى» السابقة. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أولى» وقيل: «أولى» اسم فعل بمعنى «قارب» أي المكروه. «**ذا**»: حال من الكاف في «عيناك» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**واقية**»: مضاف إليه مجرور. =

نوع منه آخر

يعني[1] نوعاً من باب الفاعل والمفعول به، وذلك أنّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة، وفي هذا الباب إما أن يكونا ناقصين، نحو قولك: «أعجَبَ من في الدار ما في القَصْرِ»، وإما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً. وفي الباب المتقدم يظهر الإعراب فيهما، وفي هذا الباب ليس كذلك. وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولاً والمفعول فاعلاً وليس كذلك في هذا الباب، لأنَّ فيه مسائل لا يكون الفاعل فيها مفعولاً ولا المفعول فاعلاً، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على ما نُبيِّن بعد إن شاء الله تعالى.

فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبيِّن معانيها، فإنَّ مَدار مسائل الباب على ذلك، فأقول:

[٩ ـ الموصولات]:

الموصولات تنقسم قسمين: حرف واسم، فالحرف «أنْ» و «ما»، و «أنَّ» و «كي» المصدريات، والاسمُ: «مَنْ»، و «ما»، و «الذي»، و «التي»، و «أيّ» بمعناهما، والألف واللام بمعناهما أيضاً، أعني: الذي والتي، و «ذو» و «ذات» في لغة طيِّىء، واللائي بمعنى الذين، و «ذا» إذا كانت مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين وأُريد بها معنى الذي والتي.

وأجاز الكوفيون في أسماءِ الإشارة كلّها أن تستعمل موصولات[2]، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وما تِلكَ بِيَمينِكَ يا موسَى﴾[3] فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر [من الطويل]:

٦٥ ـ عَـدَسْ مـا لِعبَّـاد عَليـكِ إمـارةٌ نَجَـوْتِ وهـذا تحملِيـنَ طليـقُ

= وجملة «ألفينا عيناك» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أولى...» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ألفيتا عيناك» حيث اتّصلت ألف الاثنين بالفعل المسند إلىٰ فاعل الاسم الظاهر، وذلك على لغة بلحارث بن كعب وهي لغة: «أكلوني البراغيث».

(١) أي: الزجاجي.

(٢) انظر المسألة الثالثة بعد المئة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧١٧ ـ ٧٢٢.

(٣) طه: ١٧.

٦٥ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والإنصاف =

فقالوا: تحملين من صلة «هذا»، والتقدير عندهم: فالذي تحملين طليقٌ. وهذا كله لا حجة فيه لأن «بيمينك» يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك المشار إليها، أو يكون حالاً من المشار إليه. ويحتمل أن يكون «تحملين» خبراً ثانياً لهذا، لأنّ المبتدأ قد يكون له خبران، كقولهم: هذا حُلوٌ حامضٌ، أي: مُزٌّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٦٦ - ينامُ بإحدى مُقلَتَيْهِ ويَتَّقي بأُخْرى المنايا فَهُوَ يقظانُ هاجِعُ

= ٢/٧١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٩؛ وشرح المفصل ٤/٧٩؛ والشعر والشعراء ١/٣٧١؛ ولسان العرب ٦/٤٧ (حدس)، ٦/١٣٣ (عدس)؛ والمقاصد النحويّة ١/٤٤٢، ٣/٢١٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/٣٣٣، ٦/٣٨٨؛ وشرح الأشموني ١/٧٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٦؛ وشرح المفصل ٢/١٦، ٤/٢٣؛ ولسان العرب ١٥/٤٦٠ (ذوا)؛ والمحتسب ٢/٩٤؛ ومغني اللبيب ٢/٤٦٢؛ وهمع الهوامع ١/٨٤.

اللغة والمعنى: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية. يقول مخاطباً بغلته: إنّ عبّادًا لم يعد له سلطة عليك وأنت تحملين رجلاً طليقاً بعد أن أفرج عنه.

الإعراب: **عدس**: اسم صوت مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، أو منادى إذا كان المقصود «البغلة». **ما**: حرف نفي. **لعباد**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **عليك**: جار ومجرور متعلّقان بـ «إمارة». **إمارة**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **نجوت**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، **والتاء**: فاعل. **وهذا**: **الواو**: حاليّة. **هذا**: ها: للتنبيه، وذا: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. **تحملين**. فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، **والياء**: فاعل. **طليق**: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة (ما لعباد...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (نجوت) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (هذا تحملين...) الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة (تحملين...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «وهذا تحملين طليق»، فإنَّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليّته، كما لم يمنعهم عدم تقدّم «ما» أو «من» الاستفهاميّتين من التزام موصوليّته، وعندهم أنّ التقدير: والذي تحملينه طليق.

٦٦ - **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٠٥؛ وأمالي المرتضى ٢/٢١٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٢؛ والشعر والشعراء ١/٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ١/٥٦٢؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢١٤؛ وشرح الأشموني ١/١٠٦.

اللغة: المقلة: العين. المنايا: ج المنيّة، وهي الموت. هاجع: نائم.

=

فـ «يقظان» و «هاجع» خبران لـ «هو».

وكذلك أجازوا في الأسماء الجامدة المعرّفة بالألف واللام أن تكون موصولة[(١)]، نحو قولك: «جاءني الرجلُ قامَ أبوهُ»، أي: جاءني الرجلُ الذي قامَ أبوه. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر [من الطويل]:

٦٧ - لَعَمـرِي لأنـتَ البيـتُ أُكـرِمُ أهلَـهُ وأقْعُـدُ فـي أفنـائِـهِ بـالأصـائـلِ

فـ «أكرم» عندهم من صلة البيت، كأنّه قال: الذي أكرم. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لِـ «أنت»، ويكون قوله: «أنت البيت»، تعظيماً له، أي: أنت البيت المعظّم بمنزلة قوله: أنتَ الرجلُ، أي: الرجلُ العظيمُ.

* * *

= **الإعراب**: «ينام»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**بإحدى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ينام»، وهو مضاف. «**مقلتيه**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ويتّقي**»: الواو حرف عطف، «يتّقي» فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**بأخرى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يتّقي». «**المنايا**»: مفعول به منصوب. «**فهو**»: الفاء حرف استئناف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**يقظان**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**هاجع**»: خبر ثانٍ للمبتدأ «هو» مرفوع.

وجملة: «ينام» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يتّقي» معطوفة على الجملة الأولى. وجملة: «هو يقظان» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «فهو يقظان هاجع» حيث وقع خبران لمبتدأ واحد من غير عطف.

(١) انظر المسألة الرابعة بعد المئة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٢٢ - ٧٢٦.

٦٧ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧؛ والدرر ١/ ٢٧٣؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ١٦ (أصل)؛ وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٦؛ ولسان العرب ١/ ١٢٤ (فيأ)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الأفناء: جمع فناء وهو صحن الدار. الأصائل: جمع أصيل، وهي الوقت الذي قبل غروب الشمس.

المعنى: أقسم لعمري أنك البيت الجامع لكلّ الصفات المحببة في البيوت، فأنا أكرم أهله وأحبّ الجلوس قربه عند الغروب.

الإعراب: «لعمري»: «اللام»: حرف ابتداء، «عمري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره قسمي. «**لأنت**»: اللام واقعة في جواب القسم، «أنت»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**البيت**»: خبر مرفوع بالضمة. «**أكرم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «**أهله**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**وأقعد**»: «الواو»: عاطفة، «أقعد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «**في أفنائه**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل =

[١٠ ـ لغات «الذي» و «التي»]:

وفي «الذي» و «التي» لغات: «الذيْ»، بتسكين الياء ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل. و «الذيّ»، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الإعراب أو كسرها على كلّ حال نحو قوله [من الوافر]:

٦٨ ـ وليس المالُ فاعلَمْهُ بِمَالٍ وإنْ أنفَقْتَهُ إلاّ الذيِّ
تنالُ بِهِ العلاءَ وتَصطفِيهِ لأقربِ أقربيكَ ولِلصَفِيِّ

= أقعد، والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «بالأصائل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أقعد.

وجملة «لعمري وخبرها المحذوف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لأنت البيت»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أكرم أهله»: في محل نصب صفة لـ «البيت» باعتبار «أل» التعريف الداخلة عليه جنسية. وجملة «أقعد»: معطوفة على سابقتها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «لأنت البيت أكرم أهله»: فإن الكوفيين يزعمون أنّ: «لأنت» مبتدأ، و «البيت» خبره و «أكرم» صلة الخبر الذي هو البيت، وهذا كثير في استعمالهم.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه، وليس كالذي؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة تُوَضِّحه؛ لأنه مبهم، وإذا لم يكن في معناه فلا يجوز أن يُقام مُقَامه.

٦٨ ـ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٤، ٥٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٥؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن)، ١٥/ ٢٤٥ (لذا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢.

اللغة: القصيّ: البعيد.

المعنى: ليس المال على وجه الحقيقة بمملوك لأحد من الناس إلا لرجل يريد أن يبلغ به أعلى درجات الرفعة وعلو القدر ويختاره ليعطي منه القريب والبعيد من غير تفرقة.

الإعراب: «وليس»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**المال**»: اسمها مرفوع بالضمة. «**فاعلمه**»: «الفاء»: اعتراضية، «اعلمه»: فعل أمر مبني على السكون الظاهر. والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت. والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. «**بمال**»: «الباء»: حرف جر زائد، «مال»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس. «**وإن**»: الواو: واو الحال. «إن»: حرف شرط جازم. «**أنفقت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء. والتاء: ضمير متصل في محل الفاعل. والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وهو في محل جزم فعل الشرط. والجواب محذوف. «**إلا**»: أداة حصر. «**الذي**»: اسم موصول مبني على الكسر في محل جر صفة لـ «مال». «**تنال**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يريد». «**العلاء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وتصطفيه**»: «الواو»: عاطفة، «تصطفيه»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. =

و «الذِ»، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها، نحو قوله [من الرجز]:

٦٩ ـ والَّـذِ لـو شـاءَ لكنـتُ صخـرا أو جبـلاً أشَـمَّ مُشْمَخِـرّا

و «الَّذْ»، بتسكين الذال، وعليه قوله [من الرجز]:

٧٠ ـ فكنـتُ والأمـرَ الـذي قـد كيـدا كـالَّـذْ تـزبـى زُبيـةً فـاصطيـدا

= والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. «لأقرب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تصطفيه». «أقربيك»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، وحذفت النون للإضافة. والضمير: متصل مبني على الكسر في محل جر بالإضافة. «وللقصي»: «الواو»: عاطفة. والجار والمجرور معطوفان على «لأقرب».

وجملة «ليس المال بمال»: بحسب ما قبلها. وجملة «اعلمه»: جملة فعلية معترضة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنال»: جملة فعلية صلة الموصول الاسمي لا محل له من الإعراب. وجملة «تصطفيه»: معطوفة على السابقة.

والشاهد فيه قوله: «الذيِّ» حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة، وكسر هذه الياء كسرة بناء وليست الكسرة التي تقتضيها اللام في الاسم المعرب، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً، وتشديد الياء في «الذي» لغة من لغات العرب.

٦٩ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٨؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢.

اللغة: المُشْمَخِر: البالغ الغاية في الارتفاع، أو الراسخ.

المعنى: يقسم الشاعر بالله ـ عزّ وجلّ ـ الذي لو أراد أن يجعله صخراً أصمّ أو جبلاً عالياً لفعل جلّت قدرته.

الإعراب: «والذِ»: «الواو»: حرف قسم وجر، «الذ»: اسم موصول مبني على السكون على الياء المحذوفة (أو مبني على الكسر) في محل جر بحرف الجر. «لو»: حرف شرط غير جازم. «شاء»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «لكنت»: واقعة في جواب الشرط «كنت»: فعل ماض ناقص، و «التاء» ضمير متصل، في محل رفع اسم «كان». «صخراً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «جبلاً»: اسم معطوف على «صخراً» منصوب. «أشمَّ»: صفة «جبلاً»: منصوبة بالفتحة. «مشمخرّاً»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة.

وجملة القسم: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لو شاء لكنت»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «كنت صخراً»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة جواب القسم في بيت لاحق.

والشاهد فيه قوله: «الذِ» وردت الرواية بكسر الذال مع حذف الياء، ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه.

٧٠ ـ التخريج: الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢١؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١؛ =

وهذه اللغات كلها جائزة في «التي».

* * *

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع إلا «الذي» و «التي»، فتقول في تثنية «الذي»: اللذان، في الرفع، و «اللذين» في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت «اللذانّ» و «اللذَين»، وقد قُرِىء: ﴿واللذانِّ يأتيانها منكم﴾[1]. بتشديد النون.

وإن شئت حذفت النون تخفيفاً، فقلت: «اللذا» و «اللذي»، وعليه قوله [من الكامل]:

٧١ ـ أبنـي كُلَيـبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللـذا ... قَتـلا الملـوكَ وفَكَّكـا الأغـلالا

=. وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٣/٦، ٤، ٥؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٥٣ (زبي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣.

اللغة: تزَبّى: اتخذ زُبْية وهي حفرة بعيدة الغور تصطنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها. كِيدَ: فعل ماضٍ مبني للمجهول من الكيد.

المعنى: لقد كنت في ذلك الأمر الذي دبِّر كمن حفر حفرة ليصطاد بها فإذا هو واقع فيها.

الإعراب: «فكنت»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. «والأمرَ»: «الواو»: للمعية، «الأمر»: مفعول معه منصوب بالفتحة. «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب صفة. «قد»: حرف تحقيق. «كيدا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره والألف للإطلاق. «كاللذ»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «تزبى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو». «زبية»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «فاصطيدا»: «الفاء»: عاطفة، «اصطيدا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره. ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، والألف للإطلاق.

وجملة «كنت والأمر» بحسب ما قبلها. وجملة قد «كيدا»: جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزبىٰ»: جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصطيدا»: جملة فعلية معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «كاللذْ تَزَبَّىٰ»: حيث وردت كلمة «اللذ» في هذا الموضع محذوفة الياء ساكنة الذال.

(١) النساء: ١٦.

٧١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧؛ والأزهية ص ٢٩٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ٦/٦؛ والدرر ١/ ١٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ =

ومثل ذلك في تثنية «التي»: تقول في الرفع: اللتان وفي النصبِ والخفض اللتينِ، وتقول في جمع «الذي»: الـذينَ، رفعاً ونصباً وخَفضاً وهو أشهرها وأفصحها. وإن شئت حذفت النون فقلت «الذي»، وعليه قوله [من الطويل]:

٧٢ ـ فـإنَّ الـذي حـانَـتْ بفَلْـجٍ دِمـاؤهُـمْ ... هُـمُ القَـوْمُ كـلُّ القَـومِ يـا أُمَّ خـالـدِ

= وشرح المفصّل ٣/ ١٥٤، ١٥٥؛ والكتاب ١/ ١٨٦؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٤/ ٢٣٣ (حظا)، ١٥/ ٢٤٥ (لذي)؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ والمنصف ١/ ٦٧.

شرح المفردات: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمّيّ: مثنّى «عمّ» وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن الفدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد.

المعنى: يقول مفتخراً على جرير بأنّ عمّيه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحرّرا الأسرى، وحطّما القيود.

الإعراب: «**أبني**»: الهمزة حرف نداء، «بني» منادى منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «كليب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**عمّيّ**»: اسم «إنّ» منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والياء الثانية في محلّ جرّ بالإضافة. «**اللذا**»: خبر «إنّ» مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. «**قتلا**»: فعل ماضٍ، والألف في محلّ رفع فاعل. «**الملوك**»: مفعول به. «**وفكّكا**»: الواو حرف عطف، «فكّكا»: فعل ماضٍ، والألف في محلّ رفع فاعل. «**الأغلالا**»: مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة النداء: «أبني كليب» ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّ عمّيّ...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قتلا الملوك» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «فكّكا الأغلالا» معطوفة على جملة: «قتلا الملوك».

الشاهد فيه قوله: «اللذا» يريد «اللذان» فحذف النون على لغة بلحرث بن كعب وبعض ربيعة.

٧٢ ـ **التخريج**: البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧؛ والكتاب ١/ ١٨٧؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وللأشهب أو لحريث بن محفض في الدرر ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠؛ والدرر ٥/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٥٥.

اللغة: فلج: موضع قرب مكّة. حانت دماؤهم: ذهبت هدراً.

المعنى: إن الذين ذهبت دماؤهم هدراً في فلج، ليسوا قلّة، بل هم القوم جميعاً.

الإعراب: **فإنّ**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **الذي**: اسم موصول في محلّ نصب اسم (إن) وأصله (الذين) وحذفت (النون) تخفيفاً. **حانت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: =

وقوله الآخر [من الرجز]:

٧٣ - يـا رَبَّ عَبْـسٍ لا تُبـارِكْ فـي أَحَـدْ فـي قـائـمٍ منهُـمْ ولا فيمَـنْ قَعَـدْ

إلاّ الـذي قـامـوا بـأطـرافِ المَسَـدْ

= للتأنيث. **بفلج**: جار ومجرور متعلقان بـ (حانت). **دماؤهم**: فاعل (حانت) مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. هم: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. **القوم**: خبر مرفوع بالضمّة. **كلّ**: صفة (القوم) مرفوعة بالضمّة. **القوم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. يا أم: «يا»: حرف نداء، «أم»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. خالد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فإن الذي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «حانت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «هم القوم»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «النداء»: استئنافية لا محلّ لها، وحقّها الابتداء.

والشاهد فيه قوله: «إن الذي» حيث حذف النون من (الذين) للتخفيف، والكلام واضح على جمع.

٧٣ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ ورصف المباني ص ٢٧٠؛ وسمط اللآلي ص ٣٥؛ ولسان العرب ١٥/٤٥٦ (ذا).

اللغة: المسد: حبل الدلو.

المعنى: يطلب من ربه ألاّ يبارك أحداً من قبيلة عبس، لا القاعدين، ولا القائمين، ثم يستثني من تعاهدوا على التوحّد، أو من شدُّوا صلات القربى وحافظوا عليها.

الإعراب: يا ربَّ: «يا»: حرف نداء، «ربّ»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **عبس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا تبارك**: «لا»: ناهية، «تبارك»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **في أحد**: جار ومجرور متعلقان بـ (تبارك)، وسكّن «أحد» لضرورة القافية. **في قائم**: جار ومجرور بدل من قوله (في أحد). **منهم**: جار ومجرور متعلقان بصفة من (قائم). **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية. **في من**: جار ومجرور معطوفان على (في قائم). **قعد**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسكّن لضرورة القافية، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **إلا**: حرف حصر. **الذي**: اسم موصول في محل جر بحرف جر محذوف والتقدير: إلا في الذي. **قاموا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **بأطراف**: جار ومجرور متعلّقان بـ (قاموا). **المسد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا تبارك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قعد»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «قاموا»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الذي قاموا» حيث حذف نون (الذين) فصارت (الذي).

ومنهم من يقول: «الّذون»، رفعاً، و «الذين» نصباً وجرّاً، وعليه قوله [من الكامل]:

٧٤ ـ وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ الّذونَ كأنَّهُمْ مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ منَ الخِزّانِ

وإن شئت حذفت النون، فقلت: «الّذو» و «الذي». وبنو هذيل يقولون: «اللائين» في الرفع والنصب والجر. وإن شئت خذفت النون، وعليه قراءة ابن مسعود ﴿اللائي آلوا من نسائهم﴾(١). ومنهم من يقول: «اللاؤون»، رفعاً واللائين، نصباً وجرًّا، وعليه قوله [من الوافر]:

٧٥ ـ هُمُ اللاؤونَ فكُّوا الغِلَّ عَنّي بِمَرْوِ الشّاهِجانِ وَهُمْ جناحي

---

٧٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٨.

اللغة: بنو ناجية: قبيلة عربية، وقد صغّرها الشاعر تحقيراً لها. المعط: جمع الأمعط وهو من لا شعر على جسده. المخدّمة والمخدّم: موضع الخلخال أو القيد. الخزان: جمع الخُزَز وهو ذكر الأرانب.

المعنى: إن بني ناجية نساء لا شعور على أجسادهنّ، ولهنّ خلاخل في أرجلهن، وهم كذكور الأرانب خائفون مذعورون.

الإعراب: وبنو: «الواو»: بحسب ما قبلها، «بنو»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **نويجية**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. الـذون: اسم موصول مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، خبر المبتدأ (بنو). **كأنّهم**: حرف مشبّه بالفعل، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (كأنّ). **معط**: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. **مخدمة**: خبر ثان مرفوع بالضمة. **من الخزان**: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ (مخدمة).

وجملة «بنو نويجية اللذون...»: بحسب ما قبلها. وجملة «كأنّهم معط»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الـذون» حيث رفع الاسم الموصول بالواو، إلحاقاً بجمع المذكّر السالم، لا على البناء برأي الجمهور.

٧٥ ـ **التخريج**: البيت للهذلي في الأزهية ص ٣٠٠؛ وبلا نسبة في الدرر ١/ ٢٦٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٤ (تصغير ذا وتا وجمعهما)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٣.

اللغة: الغل: القيد والحقد. مرو الشاهجان: مدينة في خراسان. الجناح: اليد، والعضد، والجانب.

المعنى: إنهم قومي المقرّبون إلي، والذين أعتمد عليهم، وهم فكّوا أسري من أعدائي في مرو الشاهجان.

الإعراب: **هم**: ضمير متصل في محلّ رفع مبتدأ. **اللاؤون**: اسم موصول مرفوع بالواو إلحاقاً بجمع =

وإن شئتَ حذفت النون، وتقول في جمع «التي»: اللائي واللاتي واللواتي، وإن شئت حذفت الياء في جميع ذلك. و «اللاتِ» بتاء مكسورة، و «اللاتْ» بتسكينها.

* * *

[١١ ـ ما]:

فأما «ما» فإنّها تقع على ما لا يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات، فمثال وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى: ﴿ما عندكم يَنفَدُ وما عند الله باقٍ﴾(١). ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طابَ لكم من النساء﴾(٢) أي: من أنواع النساء، أي: انكحوا الأبكارَ والثيّبات أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الإماء.

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿والسماء وما بناها والأرضِ وما طَحاها ونفسٍ وما سَوّاها﴾(٣). فقال: الذي طحا الأرضَ وبنى السماءَ وسوى النفس هو اللَّهُ تعالى. وكذلك استدلَّ بقوله تعالى: ﴿ولا أنتم عابِدونَ ما أعبد﴾(٤)، فقال: الذي يَعبدُ النبيُّ ﷺ إنما هو الله سبحانه وتعالى، وهو من أُولي العلم. واستدل أيضاً بما جاء من قولهم: «سبحانَ ما سبّحَ الرعدُ بحَمدِهِ وسبحانَ ما سخّركُن لنا».

وهذا كله لا حجة فيه، لاحتمال أن تكون «ما» مصدرية في قوله: ﴿والسماء وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سوّاها﴾. كأنه قال: وبنائها وطحوها وتسويتها. فإن قيل: إنَّ حَمْل هذه الآيات على ما ذكرت لا يجوز لأنَّ «طحا» و «بنى» و «سوى» مُضمر

= المذكّر السالم، خبر (هم). فكّوا: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. الغلّ: مفعول به منصوب بالفتحة. عني: جار ومجرور متعلّقان بـ (فكّوا). بمرو: جار ومجرور متعلقان بـ (فكّوا). الشاهجان: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وهم: «الواو»: حرف عطف، «هم»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. جناحي: خبر مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «هم اللاؤون»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «فكّوا»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «وهم جناحي»: معطوفة على جملة «هم اللاؤون» لا محلّ لها.

والشاهد فيه قولهُ: «هم اللاؤون» حيث رفع الاسم الموصول بالواو والنون إلحاقاً لـه بجمع المذكّر السالم.

(١) النحل: ٩٦.
(٢) النساء: ٣.
(٣) الشمس: ٥ ـ ٧.
(٤) سورة الكافرين: ٣.

فاعلها وليس للضمير ما يعود عليه إلاّ «ما»، وإذا كانت كذلك تبيّن أنّها ليست بمصدرية، لأنَّ المصدرية حرف، والضمير إنما يعود على الاسم. فالجواب: إنَّ الضمير يعود على اسم الله تعالى وإن لم يتقدم ذكره، لأنه قد علم أنَّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوّي النفس إنما هو الله، فيكون من قبيل الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام. وكذلك أيضاً «ما» من قوله تعالى: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾(١)، أي عبادتي.

وأما قولهم: «سبحان ما سبّحَ الرعدُ بِحَمدِهِ وسبحانَ ما سَخّرَكُنَّ لنا»، فإنها ظرفية، مصدرية وهي التي تقدر بالظرف والمصدر، والتقدير: سبحانَ اللّهِ مدَّةَ تسبيحِ الرعدِ بحَمدِهِ ومدَّةَ تسخيرِكُنَّ لنا، ثم حذف المضاف إليه وهو اسم الله تعالى، وبقي «سبحَان» غير مصروف، لأنه جُعل عَلَماً، مثل قوله [من السريع]:

٧٦ ـ أَقُولُ لَمّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

---

(١) سورة الكافرين: ٣.

٧٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛ وأساس البلاغة ص ٢٠٠ (سبح)؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٢٧٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ والدرر ٣/ ٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ٣٧، ١٢٠؛ والكتاب ١/ ٣٢٤؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦؛ والخصائص ٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣؛ والدرر ٥/ ٤٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١؛ والمقتضب ٣/ ٢١٨؛ والمقرب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢.

اللغة: علقمة: هو علقمة بن علاثة. الفاخر: المفتخر، المتباهي.

المعنى: عندما بلغني أنّه يفخر ويتباهى بما ليس فيه قلت: سبحان الله ممّا يفعل، أو أتبرّأ من علقمة وفخره.

الإعراب: **أقول**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **لما**: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (أقول). **جاءني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **فخره**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **سبحان**: مفعول مطلق لفعل محذوف مبني على الفتح في محلّ نصب. **من علقمة**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (سبحان) أو بفعلها المحذوف. **الفاخر**: صفة (علقمة) مجرورة بالكسرة.

وجملة «أقول»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جاءني»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «سبحان. . .»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «سبحان من علقمة» حيث استخدم كلمة «سبحان» عَلَماً ومن دون إضافة إلى اسم الجلالة، بمعنى (أتبرّأ براءة).

أي براءة، وكثيراً ما تستعمل «ما» ظرفية مصدرية في كلامهم، قال الشاعر [من الوافر]:

٧٧ ـ أطوّفُ مَا أطَوفُ ثم آوي إلى بَيْتٍ قَعيدتُه لَكاعِ

أي: أطوف مدة تطويفي.

* * *

[١٢ ـ مَنْ]:

وأما «مَنْ» فإنَّها تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فُصِّل بـ «مَنْ»، وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقل من المذكرين والمؤنثات.

فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة

---

٧٧ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح المفصّل ٤/ ٥٧؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ (لكع)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٥؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢، ١٧٨.

اللغة والمعنى: أطوّف: أتنقّل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي امرأته. لكاع: لئيمة أو حمقاء.

يقول: يتنقّل كثيراً من أجل اكتساب الرزق، ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللئيمة الحمقاء.

الإعراب: **أطوّف**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. ما: مصدريّة ظرفيّة. **أطوّف**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب ظرف زمان. **ثم**: حرف عطف. **آوي**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **إلى بيت**: جار ومجرور متعلّقان بـ «آوي». **قعيدته**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء في محلّ جرّ بالإضافة. **لكاع**: خبر المبتدأ مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.

وجملة (أطوّف ما أطوّف) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (أطوّف) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (آوي) الفعليّة معطوفة على جملة «أطوّف» الأولى. وجملة (قعيدته لكاع) الاسميّة في محل نعت لـ «بيت».

والشاهد فيه قوله: «إطوّف ما أطوّف» حيث استعمل «ما» هنا ظرفيةً مصدريةً والتقدير: أطوّف مدّة تطويفي.

أعمى﴾(١). ومثال وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصلَ بـ «مَنْ» قوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ يمشي على أربع﴾(٢). فوقعت على ذوات الأربع وإن كانت من جنس ما لا يعقل، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى: ﴿كلَّ دابّةٍ من ماءٍ﴾(٣). ألا ترى أنَّ الدابّة تقع على كل ما يدبّ من عاقل وغيره. فعومل الجميع معاملة من يعقل، ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل.

ومثال وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه «مَنْ»: ﴿ومنهم مَنْ يمشي على رجلينِ﴾(٤). ألا ترى أنَّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالإنسان وغير عاقل كالطائر.

ومثال وقوعها على ما لا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله [من الطويل]:

٧٨ ـ [ألا عِمْ صَباحاً أيها الطللُ البالي] وهَل يَنْعَمَنْ مَنْ كانَ في العُصر الخالي

فأوقع «مَنْ» على الطلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه.

---

(١) الإسراء: ٧٢.
(٢) النور: ٤٥.
(٣) النور: ٤٥.
(٤) النور: ٤٥.

٧٨ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢، ٢/ ٣٧١، ١٠/ ٤٤؛ والدرر ٥/ ١٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠؛ والكتاب ٤/ ٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٩، ٢/ ٢٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣.

شرح المفردات: عم: أنعم. الطلل: ما بقي شاخصاً من آثار الدار. الخالي: الماضي.

المعنى: يحيّي الشاعر أهل الطلل عبر إلقاء التحيّة على الطلل الذي امحت آثاره، وتفرّق أهله، ويتساءل عمّا إذا نعموا عند هذا التغيير، ولعلّه يعني نفسه التي أضناها ألم الفراق.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«عم»**: فعل أمر، والفاعل... وجوباً **«أنت»**. **«صباحاً»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «عم». **«أيها»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب، و «ها» للتنبيه. **«الطلل»**: عطف بيان على **«أيّ»**، أو نعت **«أيّ»** مرفوع. **«البالي»**: نعت **«الطلل»** مرفوع. **«وهل»**: الواو حرف استئناف، و **«هل»**: حرف استفهام. **«ينعمَنْ»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد. **«من»**: اسم موصول مبنيّ في محل رفع فاعل. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: **«هو»**. **«في العصر»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». **«الخالي»**: نعت **«العصر»** مجرور.

وجملة: «عم صباحاً»، ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يعمن...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان في العصر» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ينعمَنْ من...» حيث استعمل «من» لغير العاقل عندما عامله معاملة العاقل.

وزعم بعض النحويين أنها تقع على ما لا يعقل عموماً. واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أفمَن يَخلقُ كمن لا يخلق﴾(١). قال: يعني بذلك الأوثان والأصنام وهي لا تعقل. ولا حجة في هذا، لاحتمال أن يكون أَجْرى ما عُبد من دونه مجرى العاقل، لاعتقاد من اعتقد فيها أنها عاقلة فعّالة، ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على ما لا يعقل، لأنّه قد عُبد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون.

* * *

وأما «الذي» فإنّها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين. وكذلك تثنيته. وأما جمعه فلا يقع إلاّ على من يعقل خاصة، نحو قولك: «رأيت الذي رأيتَ» تعني رجلاً أو حماراً.

وأما «التي» فإنها تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل من المؤنّثات، نحو قولك: «رأيتُ التي رأيتَ»، تعني امرأة أو أتاناً، وكذلك تثنيتها وجمعها.

والألف واللام بمعنى «الذي» و «التي»، تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات، نحو: الضارب والضاربان والضاربون، أي: الذي ضرب، واللذان ضربا، والذين ضربوا؛ والضاربة والضاربتان والضاربات، أي: التي ضربتْ، واللتان ضربتا، واللواتي واللاتي ضَرَبْن.

وأما «أيّ» بمعنى «الذي» و «التي» فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات. وبعض العرب إذا أراد التأنيث قال: «أية»، نحو قولك: «جاءتني أَيّتُهُنَّ في الدارِ»، تعني امرأةً، وأتاناً، و «ضربت أيتهما في الدار» و «لأضربن أيتهُنَّ في الدارِ».

وأما «ذو» في لغة طيّىء فإنها تقع على مَن يعقل وعلى ما لا يعقل من المذكّرين، وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث، واستدل على ذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

٧٩ ـ فـإنَّ المـاءَ مـاءُ أبـي وجَـدِّي ... وبِئْـري ذو حَفَـرْتُ وذو طَـوَيْـتُ

---

(١) النحل: ١٧.

٧٩ ـ **التخريج**: البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، ٣٥؛ والدرر ١/ ٢٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥؛ وأوضح المسالك ١/ ١٥٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة وشرح المفردات: ذو حفرت: أي التي حفرتها. ذو طويت: أي التي طويتُها، أي بنيتُها بالحجارة. =

فقال: معناه: بئري التي حفرتها والتي طويتها. وهذا لا حجة فيه لأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكَّر على معنى «قَلِيب»، كأنه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته. ومثال ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٨٠ - يـــا بِئْـــرُ يـــا بئـــرَ بَنـــي عَـــديِّ   لأنْـــزَحَـــنْ قَعْـــرَكِ بـــالـــدُّلِـــيِّ

حتّـــى تعـــودي أقطـــعَ الـــولـــيِّ

فقال: أقطع، فذكَّر حملاً على معنى «قَلِيب»، ولو أنَّث لقال: قطعاء.

و «ذات» الطائية تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات، ومن كلامهم:

= **المعنى**: يقول: إنّ هذا الماء كان يرده أبي وجدّي، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها بالحجارة، إذن لا يحقّ لكم ورودها.

الإعراب: **فإنّ**: الفاء بحسب ما قبلها، «إنّ» حرف مشبّه بالفعل. **الماء**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة الظاهرة، ماء: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. **أبي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء لانشغال المحلّ بالحركة المناسبة. وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **وجدّي**: الواو حرف عطف، «جدي»: معطوف على «أبي» ويعرب إعرابه. **وبئري**: الواو: حرف عطف، «بئري»: معطوف على «الماء» منصوب بالفتحة منع من ظهورها انشغال المحلّ بالحركة المناسبة، أو مبتدأ مرفوع... وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **ذو**: اسم موصول معطوف على «ماء» أو خبر المبتدأ مبنيّ في محلّ رفع. **حفرت**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **وذو طويت**: معطوف على «ذو حفرت»، وتعرف إعرابها.

وجملة «إن الماء...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «بئري ذو حفرت» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حفرت» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «ذو طويت» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسماً موصولاً بمعنى «التي»، وأجراه على غير العاقل، وقد استعملها مع «البئر» وهي مؤنّثة.

٨٠ ـ **التخريج**: الرجز لرجل من بني عديّ في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٦٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٧؛ ولسان العرب ٧/ ٢٣١ (مخض)، ١٥/ ١٩ (طوي)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٩.

اللغة: أنزحن: يقال: نزحت البئر أنزحها نزحاً: إذا استقيت ماءها حتى ينفد أو يقل. قعر البئر: أقصاه وعمقه ونهاية أسفله. الدُّلِيُّ: جمع دلو. الوَلِيّ: المطر ينزل بعد المطر، وهنا: الماء.

الإعراب: **«يا بئر»**: «يا»: حرف نداء، «بئر»: منادى نكرة مقصوده مبني على الضم في محل نصب على النداء. **«يا»**: حرف نداء، **«بئر»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«بني»**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون للإضافة. **«عدي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

«بالفضلِ ذو فضَّلكمِ اللَّه بِهِ والكرامةِ ذات أكرمكم الله بِها» أي: التي أكرمكم الله بها.

وقولنا: و «الألى» بمعنى «الذين» تحرّز منها بمعنى «أصحاب»، نحو قوله [من الطويل]:

٨١ ـ لقــد علِمــتْ أُولــى المُغيــرةِ أَنَّنــي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكِلْ عنِ الضَّرْبِ مَسْمَعا

معناه: أصحاب المغيرة.

وأما «ذا» إذا كانت مع «مَنْ» الاستفهاميّة، وأريد بها معنى «الذي»، و «التي» تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات، نحو قولكُ: مَنْ ذا عِنَدكَ؟ أي: من الذي عندك أو التي

= **«لأنزحن»**: اللام واقعة في جواب القسم، **«أنزحن»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا. **«قعرك»**: مفعول به منصوب بالفتحة والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«بالدلي»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أنزح». **«حتى»**: حرف جر وغاية. **«تعودي»**: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون، و «الياء» في محل رفع فاعل والمصدر المؤول من أن المضمرة وما بعدها في محل جر بحتى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أنزح». **«أقطع»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«الولي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا بئر»: الأولى ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا بئر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنزحن»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعودي»: صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حتى تعودي أقطع الولي» كان الأصل أن يقول «قطعاء الولي» لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكره حملاً على المعنى، فكأنه قال: حتى تعودي قليباً أَقْطَعَ الولي، والقليب الأغلب عليه التذكير، وصف البئر التي ذكرها في كلامه بالمذكر باعتبار أنها قليب، فحمل صفتها على المعنى.

٨١ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠؛ والكتاب ١/ ١٩٣؛ وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ وشرح المفصل ٦/ ٦٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٠١؛ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩؛ والدرر ٥/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٢؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/ ١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: أولى: أصحاب. المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنكص، أرجع من الخوف مسمع: هو مسمع بن شيبان.

المعنى: يقول: لقد علم أصحاب المغيرة أنّي هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أنكل عن ضربه بالسيف.

الإعراب: **«لقد»**: اللام رابطة جواب القسم المحذوف، **«قد»**: حرف تحقيق. **«علمت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«أولى»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«المغيرة»**: مضاف إليه. **«أنّني»**: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». **«لحقت»**: فعل ماض، والتاء ضمير في محلّ رفع =

عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿من ذا الذي يُقرِضُ اللَّهَ قرضاً حَسَناً﴾[1].

وإذا كانت مع «ما» وأريد بها معنى «الذي» و «التي» وقعت على ما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات، نحو: «ماذا عِندكَ»؟ تريد: ما الذي عِندكَ؟ أو ما التي عندك؟ وقولنا: أريد بها معنى «الذي» و «التي» تحرز منها إذا جعلت معها بمنزلة اسم واحد، فتكون «ماذا» و «من ذا» حينئذ بمنزلة «مَنْ» وحدهما.

* * *

[١٣ ـ ألْ]:

واختلف النحويون في الألف واللام بمعنى «الذي» و «التي»، هل هي اسم أم حرف؟ فمذهب جمهور النحويين أنّها اسم، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها في مثل قول العرب: «مررتُ بالقائمِ أبوهما»، والضمائر لا تعود إلاّ على الأسماء. وذهب المازني ومن أخذ بمذهبه أنها حرف، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف؛ لأنَّ معنى قولك: «بالقائم أبوهما»، بالرجلين القائم أبوهما.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد. بدليل أنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلاّ إذا كانت الصفة خاصة، نحو: «مررت بمهندس»، أي: برجل مهندس، لأنّ الهندسة من صفة من يعقل. أو يتقدّم ما يدل على الموصوف من نعته، نحو قولهم: «ألا ماء ولو بارداً»، يريد: ولو ماءً بارداً، فحذف للدلالة.

ولو كان الأمر على ما زعم، لوجب أن لا يجوز: «مررت بالقائم أبوهما» وأشباهه، لأنها صفة غير خاصة، ولا تقدَّم ما يدلّ على الموصوف.

= فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «علم». «فلم»: الفاء حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «أنكل»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «عن الضرب»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أنكل». «مسمعا»: مفعول به للمصدر «الضرب».

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم» ابتدائية لا محل لها. وجملة: «لقد علمت...» جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لحقت» في محلّ خبر «أنّ». وجملة: «لم أنكل» معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «أولى المغيرة» حيث يريد بها «أصحاب المغيرة».

(١) البقرة: ٢٤٥؛ والحديد: ١١.

واستدلّ على أنها حرف بأنّها لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت بالقائم»، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها.

فالجواب: إنّ الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في «الذي» وأخواته لكون الصلة فيها اسماً مفرداً، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب.

* * *

[١٤ ـ صلة الموصول]:

وهذه الموصولات لا بد لها من صلات، ولا توصل إلاّ بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى «الذي» و «التي»، فإنها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول، نحو: «جاءني الضارب»، واسم المفعول، نحو: المضروب، ولا توصل بالجمل إلا في ضرورة شعر، نحو قوله [من الوافر]:

مِنَ القومِ الرسولُ اللَّهِ منهم ... لهم دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ[(١)]

ونحو قول الآخر [من البسيط]:

ما أنت بالحكم التُرضَى حكومَتُه ... [ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ][(٢)]

ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصول بها فائدة، نحو: «جاءني الذي في الدار والذي عندك»، ألا ترى أنك لو قلت: «جاءني الذي اليومَ أو جاءني الذي لكَ»، لم تستفد بها فائدة.

ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب، عَريّة من معنى التعجب، فلا يجوز: «جاءني الذي ما أَحسَنُه»، ولا: «الذي هَلْ ضَرَبتَهُ»، ولا «الذي لا تضْرِبْهُ»، لأنَّ معنى الجملة لا يحتمل الصدقَ والكذبَ. فأما قوله [من الطويل]:

٨٢ ـ وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ التي ... لَعَلّي وإنْ شطَّتْ نواها أزورُها

---

(١) تقدّم بالرقم ١٧.

(٢) تقدم بالرقم ١٦.

٨٢ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤؛ والدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون «أزورها» صلة «التي» وفصل بينها وبين «التي» بـ «لعلّي وإن شطت نواها» على جهة الاعتراض، فيكون خبر «لعلّي» محذوفاً تقديره: لعلّي أبلغ ذلك، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز. قال الشاعر [من الكامل]:

٨٣ ـ ذاك الذي، وأبيكَ، يعرفُ مالكاً والحقُ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

ففصل بين الصلة والموصول بالقسم.

والآخر: أن يكون على إضمار القول، كأنَّه قال: أقول: لعلّي وإن شطّت نواها

اللغة: شطت: بعدت. النوى: البعد والفراق.

المعنى: سأرسل نظرة الوداع إلى الحبيبة رغم التباعد راجياً لقاءها رغم التفرق بيننا.

الإعراب: «الواو»: بحسب ما قبلها. **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لرام**: «اللام»: مزحلقة، «رام»: خبرها مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. **نظرة**: مفعول به لاسم الفاعل «رام» منصوب بالفتحة الظاهرة. **قبل**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق باسم الفاعل «رام» وهو مضاف. **التي**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **لعلّي**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **وإن**: «الواو»: اعتراضية، «إن»: حرف شرط جازم. **شطت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، و«التاء» للتأنيث. **نواها**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أزورها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

وجملة «إني لرام نظرة»: بحسب الواو. وجملة «إن شطت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أزورها»: في محل رفع خبر لعلّي. وجملة جواب الشرط دل عليها سياق الكلام. وجملة «شطت نواها» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «التي لعلّي أزورها» حيث جاء بعد الاسم الموصول «التي» جملة إنشائية، وشرط جملة الصلة أن تكون خبريّة. فخرّج البيت على أحد وجهين: إمّا أن تكون جملة «أزورها» هي جملة الصلة وعندها يكون خبر «لعلّي» محذوفاً وإمّا على إضمار القول والتقدير: التي أقول: لعلّي أزورها.

٨٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٨٠؛ والدرر ١/ ٢٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٨٠ (تره)؛ والمقرب ١/ ٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ٢٤٧.

اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: إن الذي حمىٰ النساء من السبي، والمال من السلب هو الذي تعرفه قبيلة مالك بشجاعته =

أزورها، والقول كثيراً ما يضمر، قال الله تعالى: ﴿والملائكةُ يدخلونَ عليهم من كلِّ بابٍ، سلامٌ عليكم﴾[1]. وكذلك قوله تعالى: ﴿فأمّا الذين اسودّت وجوهُهم أكفرتم بعد إيمانكم﴾[2]. تقديره؛ فيقال لهم: أكفرتم؟

* * *

وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلاّ في الحرف الموصول، لأنَّ «أنّ» و «أن» الخفيفة لا توصلان إلاّ بما هو جملة اسمية في الأصل، و «أن» الناصبة للفعل و «كي» لا توصلان إلا بالفعل. وأما «ما» المصدرية فمذهب سيبويه أنَّها لا توصل إلا بالفعل، نحو: «يعجبني ما صنعت»، تريد: صنيعك. ومذهب طائفة من النحويين منهم الأعلم أنها توصل بالجملة الاسمية، وجعل من ذلك قوله [من الكامل]:

٨٤ ـ أَعَــلاقــةً أُمَّ الــوُلَيِّــد بعــدَمــا أفنــانُ رأسِــكَ كــالثّغــامِ المخلــسِ

= وصفاته العربية الكريمة، من نجدة الملهوف، وإغاثة الضعيف، والحق يدحض الباطل.

الإعراب: **ذاك**: «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و «الكاف»: للخطاب. **الذي**: اسم موصول في محل رفع خبر. **وأبيك**: «الواو»: حرف قسم وجر، «أبيك»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. **يعرف**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **مالكاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **والحق**: «الواو»: استئنافية، «الحق»: مبتدأ مرفوع. **يدفع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **ترهات**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف. **الباطل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ذاك الذي» ابتدائية لا محل لها. وجملة «وأبيك»: مع الفعل المحذوف اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «الحق يدفع»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يدفع ترهات الباطل»: في محل رفع خبر. وجملة «يعرف»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ـ وأبيك ـ» فقد اعترضت جملة القسم بين الموصول وصلته.

(١) الرعد: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) آل عمران: ١٠٦.

٨٤ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٢؛ والكتاب ١/١١٦، ٢/١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/٢٦٢ (علق)، ١٢/٧٨ (ثغم)، ١٣/٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة في =

و «ما» عندنا ليست مصدرية بل هي كافّة لِـ «بعد» عن العمل، ومهيِّئة لها للدخول على الجمل.

وإنّما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجّب لأن التعجب خفيّ السبب والصلة مبيّنة للموصول، ولا يجوز تبيين شيء بما هو خفيّ في نفسه.

ولم يجز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة في نفسها فكيف يتبيّن بها غيرها.

* * *

[١٥ ـ الضمير العائد على الموصول]:

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على الموصول، وقد يُغني عنه ظاهر هو الموصول في المعنى إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلاّ حيث سُمِعَ. والذي سُمِعَ من ذلك: «أبو سعيدٍ الذي رويتُ عَن الخُدري»، و «الحجاجُ الذي رأيتُ ابنُ يوسفَ»، أي: الذي رأيته، ورويتُ عنهُ، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٨٥ ـ فيارَبَّ لَيْلَى أَنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ   وأَنْتَ الذي في رَحْمَةِ اللّهِ أَطْمَعُ

= الأضداد ص ٩٧؛ ورصف المباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤؛ والمقرب ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفنن: الغصن، وهنا ذؤابة الشعر. الثغام: نبات إذا يبس ابيض لونه. المخلس: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: **أعلاقة**: «الهمزة»: حرف استفهام، و «علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **أم الوليد**: «أم»: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف، «الوليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **بعدما**: ظرف زمان مكفوف بما. **أفنان**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **رأسك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **كالثغام**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **المخلس**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أفنان رأسك كالثغام» حالية محلها النصب. وجملة «علاقة أمَّ الوليد» مع العامل: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بعدما» حيث جاءت «ما» هنا حرفية كافّة لـ «بعد» عن العمل ومهيّئة لها للدخول على الجملة الاسمية.

٨٥ ـ التخريج: البيت للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٧.

=

أي: الذي في رحمته أطمع.

وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول، وكذلك أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز أن تقول: «جاءني الذي أُقسِمُ باللَّهِ لقد قامَ أبوه»، ولا «جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه». وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً.

أمّا القياس فإنّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أنَّ كلَّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى، فاكتُفِي فيهما بضمير واحد كما يُكتَفَى به في الجملة الواحدة. وأما السماع فقوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنّهم ربُّكَ أعمالَهم﴾(١).

فـ «ما» موصولة في موضع خبر «إنّ»، واللام الداخلة عليها لام «إنّ» و «ليوفينهم» جواب القسم المحذوف، والقسم بجوابه في صلة «ما».

فإن قيل: فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة. فالجواب: إن ذلك يؤدّي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنّك قلت: «لَلَيُوَفِيَنّهم»، وذلك لا يجوز.

* * *

[١٦ ـ أنواع الضمير العائد على الموصول]:

ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً،

= **الإعراب**: **فيا**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. **رب**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **ليلى**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف، عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **في كل**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **موطن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وأنت**: «الواو»: للعطف، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع خبر. **في رحمة**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أطمع). **الله**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أطمع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا).

وجملة «فيا رب ليلى»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنت في كل موطن»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «وأنت الذي»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها. وجملة «أطمع»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وأنت الذي في رحمة الله أطمع» حيث ذكر اسماً ظاهراً بدل ذكر الضمير في الصلة، والشائع القول: «وأنت الذي في رحمته أطمع».

(١) هود: ١١١.

فإن كان مرفوعاً؛ فإمّا أن يكون مبتدأ أو غيره، فإن كان غيره لم يجز حذفه؛ وإن كان مبتدأ فلا يخلو إذ ذاك أن يكون في صلة «أيّ» أو في صلة غيرها.

فإن كان في صلة «أيّ» جاز حذفه على كل حال، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ثُم لَنَنْزِعَن من كلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيًا﴾[1]. تقديره: أيُّهم هو أشدُّ. وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون؛ فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر، نحو قولك: «جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يومَ الجُمعةِ»، تقول فيه؛ «جاءني الذي ضاربٌ زيداً». ومن كلامهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سوءاً»، أي: بالذي هو قائل لك سوءاً.

وإن لم يكن في الصلة طول، نحو قولك: «جاءني الذي هو قائم»، لم يجز حذفه إلا حيث سمع، كقراءة من قرأ: ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾[2]، برفع «أَحسن». و: ﴿مَثلاً ما بعوضةٌ﴾[3]، بالرفع. تقديرهما: على الذي هو أحسنُ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها.

وإن كان الضمير منصوباً؛ فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا قليلاً كـ «جاءني الضاربُهُ زيدٌ»، لا يجوز «الضاربُ زيدٌ»، إلاّ قليلاً وكذلك «جاءني الذي إنهُ قائمٌ»، ولا يجوز «الذي إن قائمٌ» إلاّ قليلاً.

وإنْ كان فعلاً، فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره أو لا يكون؛ فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه، لما يؤدي ذلك إليه من اللبس، وذلك نحو قولك: «جاءني الذي ضربتُهُ في دارِه»، ألا ترى أنك لو قلت: «جاءني الذي ضربتُ في داره»، لم يعلم: هل أردت أنّكَ ضربتَه في داره أو ضربتَ غيرَه في دارِه.

فإن لم يكن في الصلة غيره، فلا يخلو أن يكون متّصلاً أو منفصلاً، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه، وذلك نحو قولك: «الذي ظنّني إيّاه زيدٌ قائمٌ»، لا يجوز أن تقول: «الذي ظنني زيدٌ قائمٌ».

وإن كان متّصلاً فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة غيرها. فإن كان في صلتها، لم يجز حذفه وذلك نحو قولك: «جاءني الضاربُهُ زيدٌ»، لا يجوز أن تقول فيه: «جاءني الضاربُ زيدٌ»، فإن جاء من ذلك شيء، فيحفظ ولا يقاس عليه. وإن كان في

(١) مريم: ٦٩.
(٢) الأنعام: ١٥٤.
(٣) البقرة: ٢٦.

غير صلة الألف واللام جاز فيه الإثبات والحذف، نحو قولك: «جاءني الذي ضربتُهُ». وإن شئت قلت: «جاءني الذي ضربتُ».

وإنْ كان الضمير مخفوضاً، فلا يخلو أن يكون مخفوضاً بإضافة اسم له، أو بحرف جرّ؛ فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له، لم يجز حذفه، نحو قولك: «جاءني الذي قام غلامُهُ». وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، إلاّ أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه. قال الشاعر [من السريع]:

٨٦ ـ أَعــوذُ بــاللَّــهِ وَآيــاتِــهِ مِــنْ بــابِ مَــن يُغْلِــقُ مِــنْ خــارِجِ

تقديره: مِن باب مَـنْ يُغلِقُ بابَهُ مِنْ خارجٍ، فحذف بابه بجملته. وإن كان مخفوضاً بحرف فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضميرٌ غيرُه أو لا يكون، فإن كان فيها ضميرٌ غيرُه، لم يجز حذفه لما يؤدي إليه ذلك من اللبس، وذلك نحو قولك: «الذي أَحسنَ إليه غلامُهُ عمرٌو»، لأنك لو حذفت «إليه»، فقلت: «الذي أحسنَ غلامُهُ»، لم يجز، لأنّه لا يعلم: هل أردت أنّ إحسان الغلام وقع لسيّده أو لغيره.

فإنْ لم يكن في الصلة غيره، فلا يخلو الموصول من أن يدخل عليه حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أو لا يدخل، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلاً.

---

٨٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ١/٢٩٨؛ وهمع الهوامع ١/٩٠.

اللغة: أعوذ بالله: ألجأ إليه، وأحتمي به.

المعنى: أحتمي بالله ـ جلّ وعلا ـ وببراهينه وآياته البيّنات، وأنا أجلس أسيراً في السجن الذي يغلق السجّان بابه من الخارج.

الإعراب: **أعوذ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **بالله**: جار ومجرور متعلقان بـ(أعوذ). وآياته: «الواو»: للعطف، «آيات»: معطوف على لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. من باب: جار ومجرور متعلقان بـ(أعوذ). من: اسم موصول في محلّ جرّ مضاف إليه. يغلق: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). من خارج: جار ومجرور متعلقان بـ(يغلق).

وجملة «أعوذ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يغلق»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «من يغلق من خارج» حيث حذف العائد المجرور بإضافة غير الوصف، والتقدير: من باب مَنْ يغلق بابه، وهذا على مذهب الكسائيّ، ومنع ذلك الجمهور، وتأوّل بعضهم هذا البيت على أنّ التقدير: من يغلق بابه، فحذف «باب»، وأقام الضمير مقامه، فصار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل.

فإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك نحو قولك: «جاءني الذي مررتُ بِهِ» لا يجوز أن تقول: «جاءني الذي مررتُ»، وتحذف المجرور.

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه، نحو قولك: «امرُرْ بالذي نمرُّ بِهِ». قال الشاعر [من الوافر]:

٨٧ ـ نُصلِّي للذي صَلَّتْ قُريشٌ وَنَعْبُدُهُ وإن جَحَدَ العُمُومُ

يريد: الذي صلّتْ قريشٌ له.

وإنْ تعلّق المعنى لم يجز حذفه، نحو: «مَررتُ بالذي مَرَرْتُ بِهِ»، لا يجوز «الذي مَررت»، إلاّ في ضرورة شعر، نحو [من الخفيف]:

٨٨ ـ أَبلِغا خالدَ بنَ نَضْلَةَ

* * *

٨٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في المقرب ١/ ٦٢.

اللغة وشرح المفردات: جحد: أنكر. العموم: الجميع.

المعنى: يقول: إنّنا نصلّي للإله الذي تصلّي إليه قريش وتعبده وإن كفر به جميع الناس.

الإعراب: **نصلّي**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». **للذي**: اللام حرف جرّ، «الذي»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نصلي». **صلّت**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء للتأنيث. **قريش**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **ونعبده**: الواو حرف عطف، «نعبد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «نحن». **وإن**: الواو: واو الحال، «إن»: حرف وصل. **جحد**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة. **العموم**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «نصلّي...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صلّت قريش» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نعبده» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن جحد العموم» في محلّ نصب على الحال.

الشاهد فيه قوله: «للذي صلّت قريش» حيث حذف الضمير العائد إلى الاسم الموصول «الذي»، والتقدير: للذي صلت له قريشٌ، وهو في محلّ جر بحرف الجرّ.

٨٨ ـ **التخريج**: لم أقع على تتمته فيما عدت إليه من مصادر، ولا على قائله.

الإعراب: «**أبلغا**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بألف الاثنين، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**خالد**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ابنَ**»: نعت منصوب بالفتحة، وهو مضاف. =

[١٧ ـ عدم إتباع الموصول بتابع]:

واعلمْ أنّه لا يجوز أن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة، ولا يستثنى منه إلا بعد استيفائه صلته. فأما قول الأعشى [من الكامل]:

٨٩ ـ لَسْنا كمَنْ جَعَلَتْ إيادِ دارَها   تكْريتَ تمنَعُ حبَّها أن يُحَصدا

فضرورة ولا يلتفت إليها. وأيضاً فيحتمل أن صلة «مَنْ»: «جَعَلَتْ» ليس إلاّ، ثُم أَبدل «إياد» من «مَنْ» بعد كمالها بـ «جَعَلْت» ويكون «دارها» منصوباً بإضمار فعل يدُل عليه ما تقدم، كأنه قال: جَعَلْت دارَها تكريت.

* * *

= «نضلة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة عوضاً من الفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

وجملة «أبلغا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

٨٩ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨١؛ ولسان العرب ١٣/٤١٩ (منن)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٢، ٤٠٣، ٣/٢٥٦؛ ولسان العرب ٢/٧٨ (كرت).

اللغة: إياد: حي من معد. تكريت: بلدة على اسم بنت وائل.

المعنى: لسنا بخلاء كقبيلة إياد التكريتية، لا تحصد زرعها خوف الأكل منه، فيضيع هباءً.

الإعراب: لسنا: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع نا و «نا»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **كمن**: «الكاف»: حرف جر و «من»: اسم موصول في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **جعلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **إياد**: بدل من الاسم المجرور (مَنْ)، مجرور مثله بالكسرة الظاهرة. **دارها**: مفعول به منصوب لفعل محذوف وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **تكريت**: مفعول به ثانٍ للفعل المحذوف منصوب بالفتحة الظاهرة. **تمنع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **حبها**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أن يحصدا**: «أن»: حرف ناصب، «يحصدا»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «لسنا كمن جعلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جعلت»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «جعلت»: المحذوفة بدل لا محل لها. وجملة «تمنع»: في محل نصب صفة لـ **تكريت**. والمصدر المؤول من (أن تحصدا) في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل تمنع. وجملة «تحصد»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كمن جعلت إيادٍ» حيث أبدل «إيادٍ» من الاسم الموصول «مَنْ» بعد أن استوفى صلته.

[١٨ ـ الفصل بين الصلة والموصول]:

واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، أعني بما ليس من الصلة إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وهي ما كان فيه ـ من الجمل ـ تأكيد أو تبيين للصلة. فمثال التأكيد قول الشاعر [من الكامل]:

ذاكَ الـذي، وأَبيـك، تعـرِفُ مـالكـاً والحـق يـدفَـعُ تُـرّهـاتِ البـاطـلِ(١)

ففصل القسم الذي هو «وأبيك»، بين «الذي» وصلته، لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال: ذاك ـ الذي تَعرِفُ ـ مالكاً حقاً.

ومثال التبيين قوله تعالى: ﴿والذين كسبوا السّيئاتِ جزاءُ سَيّئةٍ بمِثلِها وترهَقهم ذلّةٌ﴾(٢). فقوله: «وترهقهم ذلةٌ»، من كمال الصلة، لأنه معطوف على «كسبوا»، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: «جزاء سيئةٍ بمثلها»، وهو جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى: ﴿وتَرهَقُهم ذلّةٌ﴾، ألا ترى أن جزاء السيِّئة بمثلها من رهوق الذلّة لهم؟ وأما قوله [من المتقارب]:

٩٠ ـ كـذلـك تِلـكَ وكـالنّـاظِـراتِ صَـواحِبُهَـا مـا يَـرَى المِسْحَـلُ

(١) تقدم بالرقم ٨٣.
(٢) يونس: ٢٧.

٩٠ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ٣٥؛ والخصائص ٢/ ٤٠٤، ٣/ ٢٥٧.

اللغة: المسحل: حمار الوحش، وهو صفة غالبة عليه؛ وسحيله: أشدّ نهيقه.

المعنى: ناقتي كذلك، وهي تشبه أتن الوحش التي ترى صاحباتها تنظرن إلى ما يراه حمار الوحش.

الإعراب: **كذلك**: «الكاف»: حرف تشبيه وجرّ، «ذا»: اسم إشارة في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف، و «اللام»: للبعد، و «الكاف»: للخطاب. **تلك**: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ، و «اللام»: للبعد، و «الكاف»: للخطاب. **وكالناظرات**: «الواو»: للعطف، «كالناظرات»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. **صواحبها**: فاعل اسم الفاعل مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ما**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به للفعل (يرى). **يرى**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **المسحل**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «**تلك كذلك**»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «يرى»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وكالناظرات صواحبها ما يرى المسحل» أي و «كالناظرات ما يرى المسحل صواحبها» وقد فصل بالموصول بين الصلة وتتمتها للضرورة الشعرية. وقد خُرِّج البيت على أنّ قوله: «ما يرى المسحل» منصوب بإضمار فعل يدلّ عليه «الناظرات»، كأنه قال: ينظرْن ما يرى المسحل.

فضرورة. وقد يُخرج على أن يكون: «ما يرى المسحل» منصوباً بإضمار فعل يدل عليه «الناظرات»، كأنه قال: يَنظُرْنَ ما يَرى المِسحَلُ.

* * *

واعلمْ أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، فإنْ جاء ما ظاهره ذلك فهو مُؤوَّل، نحو قوله تعالى: ﴿وكانوا فِيه مِنَ الزاهدين﴾[1]. وقول الشاعر [من الرجز]:

٩١ - رَبَّيْتُـــــهُ حتَّـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا كــانَ جَـزائـي بــالعَصــا أَنْ أُجْلَــدا

فظاهر «فيه» من قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدينَ﴾، أنّه من صلة «الزاهدين»، كأنه قال: من الزاهدين فيه. وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر: «كان جزائي بالعصا أن أُجلدا» أنه

---

(١) يوسف: ٢٠.

٩١ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديونه ٢/ ٢٨١؛ وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢؛ والدرر ١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠؛ والمحتسب ٢/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ٥٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٦؛ وشرح المفصل ٩/ ١٥١؛ واللامات ص ٥٩؛ والمنصف ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ١١٢، ٢/ ٣.

اللغة: تمعدد: غلظ واشتدّ.

المعنى: لقد أنشأته وأشرفت على تربيته، حتى كبر واشتد عوده، عندئذ ردّ لي الجميل ضرباً بالعصا.

الإعراب: ربيته: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **حتى**: حرف غاية وابتداء. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، يتضمّن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (كان). **تمعددا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «الألف»: للإطلاق. **كان**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **جزائي**: اسم (كان) مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **بالعصا**: جار ومجرور متعلّقان بـ(أجلدا). **أن أجلدا**: «أن»: حرف مصدريّة ونصب. «أجلدا»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة والألف للإطلاق، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «الألف»: للإطلاق، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أجلد) خبر (كان).

وجملة «ربيته»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إذا وفعليها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تمعدد»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «كان جزائي...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «أجلدا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بالعصا أن أجلدا» حيث ظاهره أنّه قدّم الجار والمجرور وهما من صلة (أن أجلدا). وقيل: ينبغي أن يُخَرَّج على إضمار فعل، كأنه قال: وأعني بالعصا.

من صلة «أنْ»، كأنه قال: «أن أُجلَد بالعَصا». لكن ينبغي أن يحمل ذلك على إضمار فعلٍ، كأنّه قال: أعني فيهِ، وأعني بالعصا.

* * *

[١٩ ـ حذف صلة الموصول]:

واعلمْ أنه لا يجوز حذف صلة الموصول إلاّ إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، نحو قول الشاعر [من الرجز]:

مِـنَ اللَّـواتـي والتـي والـلاتـي يَـزْعُمْـنَ أَنّـي كبِـرَتْ لِـداتـي[٢]

يريد: من اللواتي يَزعُمْنَ والتي زَعَمت، فحذف ذلك لدلالة يَزْعُمْنَ عليه. ونحو قول عَبيد [من مجزوء الكامل]:

٩٢ ـ نحـنُ الأُلـى فـاجْمَـعْ جُمُـو عَـكَ ثُـمَّ وَجِّهْهُـم إلينـا

يريد: نحن الذين تطلبُ أو تريدُ، فحذف الصلة لفهم المعنى.

واعلمْ أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحملُ

(١) تقدم بالرقم ٩.

٩٢ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٤٢؛ وخزانة الأدب ٢/٢٨٩؛ والدرر ١/٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٥٨؛ ولسان العرب ١٥/٤٣٧ (أولى وألاء)؛ والمقاصد النحوية ١/٤٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٥٤٢؛ وشرح الأشموني ١/٧٤، ٨٢؛ وشرح التصريح ١/١٤٢؛ وهمع الهوامع ١/٨٩.

اللغة: الألى: الذين. جموعك: مقاتلوك، جيشك.

المعنى: نحن الذين عرفوا بالبأس والقوّة، فاجمع جيشك ومقاتليك وتعال بهم إلينا، فلن نخافكم.

الإعراب: **نحن**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الألى**: اسم موصول في محلّ رفع خبر للمبتدأ (نحن). **فاجمع**: «الفاء»: للاستئناف، «اجمع»: فعل أمر مبني على السكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **جموعك**: مفعول به منصوب بالفتحة، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ثم وجههم**: «ثم»: حرف عطف، «وجّه»: فعل أمر مبني على السكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، و«هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. إلينا: جار ومجرور متعلّقان بـ(وجّهم).

وجملة «نحن الألـى»: ابتدائية لا محلّ لها، وصلة الموصول محذوفة بتقدير (نحن الألـى عرفوا). وجملة «فاجمع»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «وجههم»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «نحن الألـى» حيث حذف صلة الموصول (الألـى) لدلالة الكلام عليها.

على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد، وعلى المعنى فيُثنّى أو يُجمع. فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ يَستمعُ إليكَ﴾[1]. فجعل الضمير العائد على «مَنْ يستمع» مفرداً، وإن كانت في المعنى واقعة على جمع. وقال في موضع آخر: ﴿ومنهم مَنْ يستمعونَ إليكَ﴾[2]. فجمع على المعنى.

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر [من الطويل]:

٩٣ ـ تعالَ فإنْ عاهَدتني لا تَخونُني   نكُنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

فأعاد الضمير من «يصطحبان» على «مَنْ» مثنى حملاً على المعنى.

---

(١) الأنعام: ٢٥.

(٢) يونس: ٤٢.

٩٣ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٣٢٩؛ وتخليص الشواهد ص١٤٣؛ والدرر ١/٢٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٣٦؛ والكتاب ٢/٤١٦؛ والمقاصد النحوية ١/٤٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٩؛ وشرح المفصل ٢/١٣٢، ٤/١٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٣؛ ولسان العرب ١٣/٤١٩ (منن)؛ والمحتسب ١/٢١٩؛ والمقتضب ٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣.

المعنى: أقبل إلي أيها الذئب، فإن واثقتني على عدم الغدر، نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه.

الإعراب: **تَعالَ**: اسم فعل أمر مبني على الفتح، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **فإن**: «الفاء»: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **عاهدتني**: فعل ماضٍ مبني على السكون و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **لا تخونني**: «لا»: نافية، «تخون»: فعل مضارع مرفوع، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره أنت. **نكن**: فعل مضارع ناقص، مجزوم، و«اسمها»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **مثل**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف. **من**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **يا ذئب**: «يا»: حرف نداء، «ذئب»: منادىً نكرة مقصودة مبني على الضمة في محل نصب. **يصطحبان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و«الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «فإن عاهدتني نكن مثل...»: استئنافية. وجملة «لا تخونني»: في محل نصب حال. وجملة «نكن»: جواب جازم شرط لا محل لها لعدم الاقتران بالفاء أو إذا، وجملة «عاهدتني» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مثل من يصطحبان» حيث أعاد الضمير على «مَن» مثنى حملاً على المعنى.

وكذلك، يجوز أيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أنْ يُحمل إذا وقع على المؤنث على لفظه فيُذكّر أو على معناه فيؤنّث، نحو: «يُعجِبُني من قامَ ومن قامَتْ»، وأنت تعني المؤنّث. قال الله تعالى: ﴿ومن يَقنُت مِنكنَّ لِلَّهِ ورسولِهِ﴾(١) بالياء حملاً على لفظه. ﴿وتَعمَلْ صالحاً﴾(٢)، حملاً على معناها.

وكذلك يجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده، أعني ضمير غيبة، وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب، لأن الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم، أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب، فتقول: «أنا الذي قام»، على لفظ «الذي»، و «أنا الذي قمتُ»، على معنى «الذي» لأن «الذي» في المعنى هو أنتَ. فمن الحمل على المعنى قوله [من الرجز]:

٩٤ ـ أنــا الــذي فَــرَرْتُ يَــومَ الحَــرَّهْ والشَّيْـــخُ لا يَفِـــرُّ إلاّ مَـــرَّهْ

---

(١) الأحزاب: ٣١.

(٢) الأحزاب: ٣١.

٩٤ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن مطيع بن الأسود العدويّ في العقد الفريد ١/١٤٩؛ وكان فرَّ يوم الحرَّة من جيش مسلم بن عقبة، فلمّا كان أيام حصار الحجّاج بمكّة لعبد الله بن الزبير جعل يقاتل أهل الشام، ويقول هذا الرجز، وبعده:

فـــاليـــوم أجـــزي فِـــرّةً بكـــرَّه لا بـــأسَ بـــالكـــرَّةِ بعـــد الفـــرَّهْ

اللغة: الحرّة: اسم الموضع الذي جرت فيه المعركة.

المعنى: لقد هربت من تلك المعركة، وهذا يكفي، فالرجل الكبير يهرب مرّة واحدة، ثم يواجه مصيره بشجاعته.

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع خبر. **فررت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **يوم**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (فرَرْتُ). **الحرة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية. **والشيخ**: «الواو»: للاستئناف، «الشيخ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **لا يفر**: «لا»: نافية، «يفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **إلا**: حرف حصر. **مرّة**: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «أنا الذي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فررت»: صلة الموصول لا محلّ له. وجملة «الشيخ لا يفرّ»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لا يفرّ»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «أنا الذي فررت» حيث جاء بالفعل (فررت) صلة للموصول على معناه.

وكذلك قوله [من الرجز]:

٩٥ - أنـــا الـــذي سَمَّتْنِـــي أُمِّـــي حَيْـــدَرَهْ

ولو حُمل على اللفظ لقال: أنا الذي فَرَّ، وأنا الذي سَمّته أُمُّهُ.

ومن الحمل على اللفظ قوله [من الكامل]:

٩٦ - وأنـــا الـــذي عَـــرَفَـــتْ مَعَـــدٌّ فَضْلَـــهُ [وَنُشِـــدْتُ عَـــنْ حَجَـــرِ بْـــنِ أُمِّ قطـــامِ]

---

٩٥ - التخريج: الرجز لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٧ - ٧٨؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٤ (حدر)، ٣٨٢ (سندر)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٠٤؛ وتهذيب اللغة ٤/ ٤١٠، ١٣/ ١٤٩؛ وتاج العروس ١٠/ ٥٥٧ (حدر)، ١٢/ ٩٠ (سندر)، ١٣/ ٤١٢ (قسر)؛ ومجمل اللغة ٢/ ٣٣؛ وأساس البلاغة (قسر)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢/ ٤٤؛ وأساس البلاغة (كيل).

اللغة: حيدرة: من أسماء الأسد.

المعنى: لقد أطلقت عليّ أميّ اسم الأسد لأنّها تنبّأت بشجاعتي في قتال الكفار، وضرابهم بالسيف البتار.

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع خبر. **سمّتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أمي**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **حيدرة**: مفعول به منصوب بالفتحة وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «أنا الذي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «سمّتني»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أنا الذي سمتني» حيث جاء بالفعل (سمّت) صلة للموصول على معناه، كما في الشاهد السابق.

٩٦ - التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٨.

اللغة: معدّ: أحد أجداد العرب. نُشد: سُئل. حجر: اسم والد الشاعر. أمّ قطام: جدّته لأبيه.

المعنى: لقد عرفت كل القبائل العربيّة المتحدّرة من نسل معدّ من أكون أنا، وسئلت عن دم أبي (حجر بن أم قطام)، فها أنا قادم لآخذ بثأره.

الإعراب: **وأنا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع خبر. **عرفت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **معدّ**: فاعل مرفوع بالضمّة. **فضله**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ونشدت**: «الواو»: عاطفة، «نشدت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **عن حجر**: جار ومجرور متعلّقان بـ (نشدت). **بن**: صفة (حجر) مجرورة بالكسرة. **أمّ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قطام**: اسم مبني على الكسر في محلّ جرٍّ بالإضافة. =

فإذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد، فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ، ثم تحمل بعد ذلك على المعنى، نحو: ﴿ومن يَقنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ ورسولِهِ وتعْمَلْ صالحاً﴾(١). وقد يجوز أن يتقدّم الحَمْل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة، فإنّهم لا يجيزون ذلك. والدليل على جوازه قوله [من الطويل]:

٩٧ - أأنتَ الهِلاليُّ الذي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعنا بِهِ والأَرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ

فقوله: «كنت»، على معنى «الذي» لأن الذي في المعنى: «أنت»، وقوله: «سمعنا به»، على لفظه. فأما قوله تعالى: ﴿ومن يؤمن باللَّهِ ويَعْمَلْ صالحاً يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ تَجرِي من تحتِها الأنهارُ خالدِينَ فيها أبداً قد أحسنَ اللَّهُ له رِزقاً﴾(١).

= وجملة «أنا الذي»: حسب ما قبلها. وجملة «عرفت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «نشدت»: معطوفة على جملة (عرفت).

والشاهد فيه قوله: «أنا الذي عرفت» حيث جاء بالفعل (عرفت) صلة للموصول على اللفظ لا على المعنى.

(١) الأحزاب: ٣١.

٩٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٣؛ ورصف المباني ص ٢٦؛ والمقرب ١/ ٦٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٧.

اللغة: الهلالي: نسبة إلى هلال وهو جدُّ حيٍّ من هوازن. الأرحبيّ: نسبة إلى أرحب وهو جدُّ بطن من همدان، أو فحل تنسب إليه النجائب الأرحبيّة.

المعنى: أتراك الفارس الذي سمعنا به مرّة من بني هلال؟! والغالب دائماً من بني همدان (أو: وهذا بعيرك النجيب من نسل أرحب الذي غلب على غيره من الفحول).

الإعراب: **أأنت**: «الهمزة»: حرف استفهام، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الهلالي**: خبر مرفوع بالضمة. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع صفة لـ (الهلالي). **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). مرة: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **سمعنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. به: جار ومجرور متعلّقان بـ (سمعنا). **والأرحبي**: «الواو»: للعطف، «الأرحبي»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا) مرفوع بالضمة. **المغلب**: صفة (الأرحبيّ) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أنت الهلالي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كنت سمعنا به»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «سمعنا»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة «هذا الأرحبي»: معطوفة على جملة «أنت الهلالي» لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الذي كنت مرّة سمعنا به» فجاء بالفعل (كنت) صلة للموصول على المعنى، ثم جاء بـ «سمعنا به» على اللفظ، فجاز بهذا أن يتقدم الحمل على المعنى.

(١) الطلاق: ١١.

فلا ينبغي أن يُحتجَّ به فيقال: قد قال خالدين، بالجمع على معنى «مَنْ»، ثم قال بعده: قد أحسنَ اللَّهُ له رِزقاً، بالإفراد على لفظها، لأنَّ «خالدينَ» حالٌ نم الضمير في يُدخِله على معناه، لأنّه في المعنى جمع، والضمير في «له» عائد على «مَنْ» على لفظه. وإنما كان يكون فيه حُجّة لو كان «خالدين» حالاً من نفس «مَنْ».

وكذلك أيضاً يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ ومعنًى موصولاً كان أو غير موصول.

* * *

واعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب وهو النون والياء، ومن الموصول اسماً ظاهراً في معناه على حسب ما تقدم في معاني الموصولات. فإن صحّت المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلاّ فهي فاسدة.

فإن قيل: هل يجوز: «أعجَبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمروٌ»؟ فالجواب: أن تقول: إن أوقعتَ «ما» على ما لا يعقل لم يجز، لأنَّ تقدير المسألة إذ ذاك: أعجبَ الحِمَارَ، وذلك فاسد. وإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جازت المسألة، لأنّ التقدير إذ ذاك أعجبَ النساءَ والرجالَ.

فإن قيل: هل يجوز «أعجبَ زيدٌ مَنْ كرِه عمرو»؟ فالجواب إنّك إنْ أوقعتَ «مَنْ» على مَنْ يعقل جازت المسألة، لأنَّ تقدير المسألة إذ ذاك: أعجبَ زيداً، وإنْ أوقعت «مَنْ» على ما لا يعقل المختلطة بمَنْ يعقل لم تجز المسألة، لأنَّ تقديرها إذ ذاك: أعجبَ زيدا والحمارَ، مثلاً، وذلك غير جائز.

فعلى هذا تمشي مسائل هذا الباب.

* * *

قوله: ومثل ذلك: ما دعا زيداً إلى الخروج... إلى آخر الباب.

يعني أنه مثل ما تقدَّم في أنَّ الإعراب لا يظهر في «ما» وإن لم تكن موصولة. وفي أنها تقع على ما تقع عليه الموصولة، وفي أنه يجوز لك أن تعتبرها بما اعتبرتَ به الموصولة من إبدالكَ من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع، وإن كان منصوبا ضمير المتكلم المنصوب. وتبدل منها اسماً في معناها.

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصّة بالأسماء، وليس كذلك، لأنّها تنقسم قسمين: قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد، نحو: «جاءني زيدٌ العاقلُ»، و «جاءني زيدٌ نفسُهُ»، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو العطف والبدل.

ومثالهما من الأسماء: «قامَ زيدٌ وعمرٌو»، و «قام زيدٌ أخوكَ»، ومثالهما من الأفعال قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَفعلْ ذلك يلقَ أَثاماً يُضاعَفْ لَه العذابُ يومَ القيامَةِ وَيخْلُدْ فيه مهانا﴾[1]، وقال الشاعر [من الرجز]:

إنَّ علـــيَّ اللَّـــه أنْ تُبـــايعـــا　　　تُـؤخـذ كـرهـاً أو تجـيء طـائِعـا[2]

---

(١) الفرقان: ٦٩.

(٢) تقدم بالرقم ٢١.

باب النعت

[١ ـ تعريف النعت]:

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحم أو تأكيد، مما يدلّ على حِلْيَتِهِ أو نسبِه أو فعلِه أو خاصّةٍ من خواصّهِ.

فقولنا: «عبارة عن اسم أو ما هو في تقديره»: أما الاسم فقد تقدَّمَ حدّه. وأما ما هو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل، وذلك: «مررتُ برجلٍ عندكَ»، أَو «برجُلٍ في الدارِ»، أَو «برجُلٍ قامَ أَبوهُ».

ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة، أي: في وصف الموصوف بها فائدة وإلاّ فلا يجوز الوصف بها، نحو: «مررت برجُلٍ اليومَ وبرجُلٍ لكَ»، ألا ترى أَنْ ذلك غير مفيد.

ويشترط في الجمل أن تكون محتملة للصدق والكذب. فأمّا قوله [من الرجز]:

٩٨ ـ مـا زِلْـتُ أَسعَـى بَينهـم وأختَبِـطْ حتّـى إذا جَـنَّ الظـلامُ واختلْـطْ
جـاؤوا بمَـذْقٍ هـل رأيـتَ الـذئـبَ قَـطْ

---

٩٨ ـ التخريج: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩؛ والدرر ٦/ ١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥؛ وخزانة الأدب =

فوصف «المذق» بما لا يحتمل الصدق والكذب، كأنه قال: «بمَذْقٍ أغبرَ». والمَذْقُ: اللبن الذي مُذِقَ بالماءِ، أي: مُزِجَ بالماء، فإنّه يتخرّج على إضمار القول، كأنّه قال: بمَذْقٍ تقولُ فيه إذا رأيته: هل رأيتَ الذئبَ قَطّ؟ والقولُ كثيراً ما يُحذف.

ويشترط كونه في الجمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف، وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلاّ أن يكون مرفوعاً فإنه لا يجوز حذفه أصلاً، مبتدأ كان أو خبراً.

واعلمْ أنه لا يوصف بما هو في تقدير الاسم إلاّ النكرة، فإن أردت أن تصف به المعرفة، فلا بدَّ من جَعله في صلة موصول، وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو قولهم: «مررت بزيد الذي قام أبوه وبزيد الذي في الدار وبزيد الذي عندك».

وقولنا: «لتخصيص نكرة»، مثاله: «مررتُ برجلٍ عاقلٍ»، ألا ترى أنه كان يحتمل جميع الرجال، فلما وصفته بـ «عاقل» صار لا يقع إلاّ لمن هذه صفته.

وقولي: «ولإزالة اشتراك عارض في معرفة»، مثاله: «مررتُ بزيدٍ الخيّاط»، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زيدين أحدهما خياط والآخر ليس كذلك.

= ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)؛ والمحتسب ٢/ ١٦٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

شرح المفردات: جنّ الظلام: اشتدّ سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

المعنى: يقول هاجياً قوماً بخلاء: لمّا حلّ الظلام قدّموا لنا لبناً ممزوجاً بالماء فصار شبيهاً بلون الذئب في كدرته.

الإعراب: . . . «حتى»: حرف ابتداء وغاية. «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «جنّ»: فعل ماض. «الظلام»: فاعل مرفوع. «واختلط»: الواو حرف عطف، «اختلط»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «جاؤوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. «بمذق»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جاؤوا». «هل»: حرف استفهام. «رأيت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «الذئب»: مفعول به منصوب. «قط»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب، متعلّق بـ «رأيت».

وجملة «إذا جن. . . جاؤوا» الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «جن الظلام» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «اختلط» معطوفة على جملة «جنّ». وجملة: «جاؤوا. . .» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «هل رأيت» في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الذي هو نعت لـ «مذق» تقديره: «بمذق مقول فيه هل رأيت. . .».

الشاهد فيه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب» حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهاميّة وكأنّه نعت للنكرة «مذق»، والحقيقة هي مقول قول محذوف تقديره: «جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط».

وإنما قلنا إنَّ الاشتراك في مثل هذا عارض، لأن المعرفة إنّما وضعت على أن تخصَّ مسماها، والنكرة بعكس ذلك.

وقولنا: «أو مدح»، مثاله: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فالرحيم نعت لله على جهة المدح.

وقولنا: «أو ذم»، مثاله: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيمِ». فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم، لأنَّ الشيطان لا يعرض فيه الاشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به.

وقولنا: «أو ترحّم»، مثاله: «مررت بزيد المسكينِ»، إذا كان زيد معلوماً عند المخاطب، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحّم والتحنُّن عليه.

* * *

واعلمْ أنّه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً، نحو ما ذُكِرَ، أو مُنزلاً منزلة المعلوم، نحو: «مررتُ برجلٍ عاقلٍ»، إذا قدَّرت في نفسك أنّه لِعِظَم شأنه لا يحتاج إلى النعت بل هو معلوم وإنْ أتى باسم نكرة. أو كان الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو الترحّم قد تقدمه وصف آخر في معناه، فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص، والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم، نحو: «مررت برجلٍ شجاعٍ وبَطلٍ»، فـ «شجاع» إذ ذاك نعت أوّل على جهة التخصيص، و «بطل» ثناء ومدح له.

وقولنا: «أو تأكيد»، مثاله قوله تعالى: ﴿نَفَخةٌ واحدة﴾(١). فواحدة نعت على جهة التأكيد لأنه قد علم أن النفخة واحدة. ومثاله أيضاً قول الشاعر [من الكامل]:

٩٩ - [خَبَلَتْ غَزَالَةُ قَلْبَهُ بِفَوارِسٍ] تَرَكَتْ مَنَازِلَهُمْ كَأَمْسِ الدّابِرِ

---

(١) الحاقة: ١٣.

٩٩ ـ التخريج: البيت لعمران بن حطان في الأغاني ١٨/ ١٢٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٧.

اللغة: خبلته: جعلته مجنوناً، خَبَله وخَبَّلَه واختبله: أفسد عقله وعضوه. الدابر: الماضي.

المعنى: لقد أفسدت هذه الغزالة قلبه، فصار يخشى فوارساً تجعل ديارهم كما لو أنها لم تكن، كيوم أمس مضى وكأنّه لم يكن.

الإعراب: **خبلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **غزالة**: فاعل مرفوع بالضمّة. **قلبه**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **بفوارس**: جار ومجرور متعلّقان بـ (خبلت). **تركت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **منازلهم**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. =

أي: الماضي، ومعلوم أنَّ «أمسِ» ماضٍ، لكنه جاء على طريق التأكيد.

وقولنا: «مما يدلّ على حِليتِهِ»، الحلية: الصفة الثابتة كالزَرَقِ والكَحَلِ والطولِ والقصَرِ والسواد والبياض.

وقولنا: «أو نسبه»، النسب قد يكون إلى بلد، نحو: «رجل بغدادي»، وإلى قبيلة، نحو: «قُرشي»، وإلى صنعة، وأكثر ما يكون هذا على وزن «فَعّال»، نحو: «خيّاط»، و «نجّار».

وقولنا: «أو فعله»، نحو: «قائم» و «قاعد».

وقولنا: «أو خاصّة من خواصّه»، مثاله: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ»، أو «برجلٍ قائم أبوه»، لأن ماله وقيام أبيه من خواصه.

* * *

[٢ ـ النعت المشتق وغير المشتق]:

واعلمْ أن النعت لا يخلو من أن يرفع ضمير المنعوت أو ظاهراً من سبب المنعوت. فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقًّا أو في حكم المشتق. والمشتق ما أُخذ من المصدر، نحو: «قائم»، من القيام، و «قاعد» من القعود، والذي في حكم المشتق ما هو في معنى ما أُخذ من المصدر، نحو: «رجلٌ أسدٌ»، أي: شجاع، فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال، أي: صاحب مال، وصاحب مشتق من الصحبة.

فإن كان مشتقًّا فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أو غير جار، ومعنى «الجاري» أن يكون مجيئه مشتقًّا من فعله على قياس مطّرد في بابه نحو: «فاعِل» من «فَعَلَ»، كضارب من «ضَرَبَ»، و «فعيل» من «فَعُلَ»، كظريف من «ظَرُف»، وشبه ذلك.

وغير الجاري ما لا يكون مجيئه في بابه مطرداً، نحو: «مِفْعال» من «فَعَلَ»، كمِضراب

= كأمس: «الكاف»: اسم بمعنى (مثل) مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل (تركت)، «أمس»: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. **الدابر**: صفة (أمس) مجرورة بالكسرة.

وجملة «خبلت»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «تركت»: في محلّ جرٌ صفة لـ (فوارس).

والشاهد فيه قوله: «كأمس الدابر» حيث وصف (أمس) بأنه (الدابر) من باب التوكيد.

من «ضَرَبَ». فإن كان جارياً فإنّه يتبع النعت في أربعة من عشرة، وهي: الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو قولهم: «مررتُ برجلٍ قائمٍ وبرجلين قائمين وبامرأةٍ قائمةٍ وبامرأتينِ قائمتَينِ وبنساءٍ قائماتٍ».

وإنْ كان غير جارٍ، نحو: «فَعُول» بمعنى «فاعِل»، كضروبٍ بمعنى: ضارِب، و «فعيلٌ» بمعنى «مَفْعول» كجَريح بمعنى مجروح، أو «مِفْعَال» أو «مِفْعِيل»، نحو: «رجلٌ مِضْراب»، و «ناقةٌ مِخطيرٌ»(١)، فإنّه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية، وهي الرفع والنصب والخفض، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، نحو: «مررت برجلٍ صبورٍ، وبامرأةٍ صبورٍ، وبرجُلَيْنِ صبورَيْنِ، وبامرأتَينِ صبورينِ وبرجالٍ صُبرٍ وبنساءٍ صبُرٍ». ما عدا «أفْعَل» التي للمفاضلة، فإنّها لا تخلو من أن تكون مع «مِنْ» أو مضافة أو معرفةً بالألف واللام. فإن كانت معرَّفة بالألف واللام، تبعت ما قبلها في أربعة من تسعة، لأنّها إنما تكون معرفة في كل حال؛ فأمّا مع «مِنْ» فإنّها تتبع الموصوف في اثنين من خمسة، وهي: الرفع والنصب والخفض، والتعريف والتنكير، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكّر والمؤنّث بلفظٍ واحدٍ.

وأما إذا كانت مضافة فأنّه يجوز فيها أن تتبع ما قبلها في أربعة من العشرة المذكورة، وأَن تكون بمنزلتها مع «مِنْ» فلا تتبع إلا في اثنين من خمسة: «مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجُلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ وبامرأةٍ أفضلِ القومِ وبامرأتَينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أَفضلِ القومِ».

فإن أتبعتها في أربعة من عشرة قلت: «مررتُ برجلٍ أَفضل القومِ وبرجُلَينِ أفضلي القوم وبرجالٍ أفاضلِ القومِ وبامرأةٍ فُضلى القومِ وبامرأتَيْنِ فُضلَيَيْ القومِ وبنساءٍ فُضلياتِ القَومِ».

وإن كان في حكم المشتق، فلا يخلو أَن يكون منسوباً أَو غير منسوب، فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله، فيتبع ما قبله في أَربعةٍ من عشرةٍ؛ وإن كان غير منسوب فلا يتبع ما قبله إلا في اثنين من خمسة، فتقول: «مررتُ بامرأةٍ حَجَرِ الرأسِ»،

(١) الناقة المخطير: التي ترفع ذنبها مرّة بعد مرّة، وتضرب به ما ظهر من فخذيها (لسان العرب (خطر)).

وكذلك: «مررتُ بامرأةٍ أسدٍ»، ولا تقول: «حَجَرةِ الرأس»، قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٠ ـ مِئْبَـرَةُ العُـرْقُـوبِ إشْفَـى المِـرْفَـقِ

فقال: «إشفَى» ولم يقل: إشفاة، وهو من صفات المؤنث. ما عدا «أيًا» فإنّها تفرد وتذكر على كل حال، ولا تثنى ولا تجمع ولا يلزم تأنيثها، فتتبع في اثنين من خمسة، واحد من وجوه الإعراب والتنكير.

وما عدا «مثلاً»، فإنها تذكر على كلّ حال، فتكون كـ «أيّ»، وقد تفرد على كل حال. وقد يجوز جمعها وتثنيتها، وأما إذا كانت غير مضافة فيلزم تثنيتها وجمعها، نحو: «مررتُ برجُلَين مِثلَيْنِ وبرجالٍ أمثالٍ».

والوصف بالمصدر ـ عندنا ـ من قبيل ما هو في حكم المشتق، وله في الوصف طريقان: أحدهما: أن تريد المبالغة، والثاني: أن لا تريدها.

فإن لم ترد المبالغة فهو ـ عندنا ـ على حذف مضاف، نحو: «مررتُ برجلٍ عَدْلٍ»، تريد: ذي عَدْلٍ.

فإن أردتَ المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه، نحو: «مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ»، تريد أنَّ الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِن عَجَلٍ﴾[1]. فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه، خلافاً لأهل الكوفة، فإنّهم يزعمون أنَّ المصدر وقع موقع الصفة، فيجعلون «ضَرباً» و «عَدلاً»

---

١٠٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥؛ والممتع في التصريف ١/ ٧٤.

اللغة: المئبرة: موضع الإبر، وما رقّ من الرّمل. العرقوب: عصب غليظ فوق عقب الإنسان. المرفق: موصل الذراع في العضد. الإشفى: المثقب.

المعنى: إنها امرأة عجفاء، ضئيلة الحجم، رفيعة العرقوب والمرفق حتى لكأن عرقوبها إبرة، ومرفقها مثقب.

الإعراب: مئبرة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي (أو سابق) مرفوع بالضمّة. **العرقوب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إشفى**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هي) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **المرفق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «إشفى المرفق» حيث ذكّر الصفة (إشفى)، ولم يؤنّثها، والوصف لامرأة.

(١) الأنبياء: ٣٧.

واقعين موقع «ضارِب» و «عادل»، وذلك إخراج للمصدر عن أصله، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى.

ومما يبيِّن أنّه باق على أصليته أنه لا يُثنّى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل أن تصف به إلاّ ما حُكِيَ شاذّاً، فقد حُكِي: «فرسٌ طَوْعَة القِيادِ»، بتأنيث «طوع»، وإن كان في الأصل مصدراً. وأنشدوا أيضاً [من البسيط]:

١٠١ ـ وَالحَيَّـةُ الحَتْفَـةُ الـرَّقْشَـاءُ أَخْـرَجَهـا مِـن جُحْـرِهـا آمنـاتُ اللّـهِ والكَلِـمُ

وقد حُكِي أيضاً: أضياف وضيوف وضِيفان في ضَيْفٍ، وهو في الأصل مصدر أَضافَهُ يُضِيفُهُ ضيفاً. ومثل هذا موقوف على السماع.

وإن رفع النعت ظاهراً من سبب المنعوت، نحو: «مررتُ برجلٍ قائم أبوهُ»، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة، وهي: الرفع والنصب والخفض، والتعريف والتنكير. وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال: «أكلوني البراغيثُ»، وفي اللغة

---

١٠١ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٧ (وفيه «والقسم» مكان «والكلم»)؛ والأشباه والنظائر ٢/٣٨٩؛ ولسان العرب ٩/٣٨ (حتف)، ١١/٤٣١ (عدل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/١٥٤، ٢/٢٠٥.

اللغة: الحتفة: المهلكة، مؤنّث الحتف. الرّقشاء: المنقّطة بسواد وبياض. والحجر: ما تحتفره منزلاً لها (الحيّة والضبّ...). آمنات الله: كلمات يقولها الحاوي ليخرج الأفاعي من جحورها. الكلم: جمع كلمة.

المعنى: لقد أخرج الحيّة المهلكة المنقّطة كَلام الحاوي وقوله: أنت في أمان الله.

الإعراب: **والحية**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «الحية»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **الحتفة**: صفة (الحية) مرفوعة بالضمّة. **الرقشاء**: صفة (الحية) مرفوعة بالضمّة. **أخرجها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **من جحرها**: جار ومجرور متعلقان بـ (أخرج)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **آمنات**: فاعل (أخرجها) مرفوع بالضمّة. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والكلم**: «الواو»: للعطف، «الكلم»: اسم معطوف على (آمنات) مرفوع بالضمّة.

وجملة «الحية أخرجها»: ابتدائية لا محلّ لها (أو بحسب ما قبلها). وجملة «أخرجها»: في محلّ رفع خبر (الحيّة).

والشاهد فيه قوله: «الحية الحتفة» حيث أنّث المصدر (الحتف) وهو الهلاك فجعله صفة لـ (الحية)، وهذا شاذّ أو نادر.

الفصيحة يكون مفرداً على كل حال، ويتبع في التذكير والتأنيث.

* * *

[٣ ـ إعراب النعت]:

والنعت يكون إعرابه أبداً على حسب إعراب المنعوت في اللفظ إلاّ فيما كان له من المنعوتين لفظ وموضع، فإنه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه فيتفق إعرابهما، وأن يتبعه على الموضع فيختلف إعرابهما، وسنبيِّن ما له لفظ وموضع في باب العطف إن شاء الله تعالى.

* * *

[٤ ـ مراتب المعارف]:

واعلمْ أن النعت لا يكون إلاّ مشتقًّا أو في معناه، وقد تقدم، ومساوياً للمنعوت في التعريف وأقلَّ منه تعريفاً، فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في التعريف. فالمعارف خمسة أشياء: المضمرات، وأسماء الإشارة، والأعلام، وما عُرِّف بالألف واللام، وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة.

* * *

[٥ ـ الموصولات]:

فأما الموصولات فمن قبيل ما عُرِّف بالألف واللام، وفي الذي تعرفت به خلاف، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل «الذي» أو المرادة معنى في مثل «مَنْ» و «ما»، وسنبيِّن ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.

وأما الموصولات فقد تقدَّم ذكرها في باب «نوع منه آخر».

* * *

[٦ ـ الضمائر]:

وأما المضمرات فتنقسم ثلاثة أقسام: ضمير متكلّم، وضمير مخاطب، وضمير غائب. وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض. والمرفوع ينقسم قسمين: متصل ومنفصل، فالمنفصل: هو، هي، هما، هم، هنَّ، والمتصل: «هو» المستتر في مثل «فَعَلَ»، و «هي» المستترة في مثل «فَعَلَتْ»، والألف في مثل «فَعَلا» و «فعَلتا»، والواو في مثل «فعلوا»، والنون في مثل «فَعَلْنَ».

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين: متصل ومنفصل، فالمنفصل: إيّاه، إيّـاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهن. والمتصل ما بعد الفعل في مثل: ضربَهُ، ضَرَبَها، ضَرَبَهما، ضَرَبَهم، ضَرَبَهُنَّ.

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: به، بها، بِهِم، بِهِنَّ.

وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض.

فالمرفوع ينقسم قسمين: متصل ومنفصل. فالمنفصل: أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتم، أنتُنَّ والمتصل ما بعد الفعل في مثل: فَعَلتَ، فعلتُما، فعلتُم، فعلتُنَّ.

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين: متصل ومنفصل، فالمنفصل: إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكم، إياكُنَّ. والمتصل: ما بعد الفعل في مثل: ضَربَكَ، ضَرَبكِ، ضربكما، ضربكنَّ.

والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: بِكِ، بكما، بكم، بكُنَّ.

وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض.

فالمرفوع ينقسم قسمين: متّصل ومنفصل، فالمنفصل: أنا، نحن، والمتصل ما بعد «فَعَلَ» في مثل: فَعَلتُ، فَعَلْنا. والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين: متصل ومنفصل. فالمنفصل: إيّايَ، إيّانا. والمتصل ما بعد الفعل في مثل ضَرَبَني، ضَرَبَنَا.

والمخفوض كله متّصل، وهو ما بعد الخافض في مثل «بي»، «بنا».

واختلف في الياء مِنْ «تفعلِين» هل هي ضمير أو علامة تأنيث. والصحيح أنّها ضمير على ما نُبيِّن في بابه إن شاء الله تعالى. فجملة المضمرات على هذا أحد وستون مضمراً.

* * *

[٧ ـ أسماء الإشارة]:

وأما أسماء الإشارة: فتنقسم أيضاً ثلاثة أقسام، قسم للبعيد، وقسم للمتوسط، وقسم للقريب.

والذي هو للقريب ينقسم قسمين: مذكّر ومؤنث. والمذكّر ينقسم ثلاثة أقسام: مفرد ومثنى ومجموع، وكذلك المؤنث.

فللواحد المذكّر: ذا وهذا، وللاثنين: ذانِ وهذانِ، وللجماعة: أولاءِ وهؤلاءِ.

وللواحدة المؤنثة: ذِي وتِي وتا وهذِي وهاتِي وهاتا وهذه في الوصل، وذِهْ وهذِه بسكون الهاء في الوقف. وللاثنتين: تانِ وهاتانِ. والجمع كالجمع.

والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين: مذكّر ومؤنث. وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام، فالمذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث، فللواحد المذكر: ذاك، وللاثنين: ذانِكَ، وللجمع: أولاكَ وأولاّك، بتشديد اللام وتخفيفها، وعليه قوله [من الرجز]:

١٠٢ ـ مــن بيــن أولاّكَ إلــى أولالِكــا

وأولئك، وقد قيل: إنَّ أولئك للبعيد. وللواحدة المؤنثة: تيكَ. وللاثنتين: تانِكَ، والجمع كالجمع.

والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين: مذكر ومؤنث. والمذكر مفرد ومثنى ومجموع. وكذلك المؤنث. فللواحد المذكر: ذلكَ. وللاثنين: ذانّكِ بتشديد النون وذانَيْكَ، بإبدال ياء من إحدى النونين. وقد قرىء ﴿فَذَانَيْكَ بُرهانانِ مِن ربّكَ﴾ (١). بإبدال إحدى النونين ياء. وفي الجمع: أولالك، وعليه قوله [من الطويل]:

١٠٣ ـ أولئكَ قومي لَم يَكونوا أُشابَةً وهَلْ يَعِظُ الضلِّيلَ إلا أولالِكَا

---

١٠٢ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ٥٠.

الإعراب: «منْ»: حرف جرّ. «بين»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بما قبلهما. **أولاكَ**: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **إلى**: حرف جرّ. **أولالكا**: اسم إشارة مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بما يتعلق به (من بين).

والشاهد فيه قوله: مجيء اللام في «أولاك» مشدّدة مرّة، ومخفّفة مرّة أخرى.

(١) القصص: ٣٢.

١٠٣ ـ التخريج: البيت للأعشى في شرح المفصل ١٠/ ٦؛ ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب ١/ ٣٩٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢؛ والدرر ١/ ٢٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٤٨؛ واللامات ص ١٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (ألى وألاء)؛ والمنصف ١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

اللغة: الأُشابة: الأخلاط من الناس. الضليل: الكثير الضلال.

المعنى: هؤلاء قومي الأصفياء الأنقياء، وهم ليسوا أخلاطاً كغيرهم، وهل يقوّم الفاسقَ غيرُ قومي ليردّوه إلى جادّة الصواب.

وللواحدة المؤنثة: تِلكَ وتلكَ، بفتح التاء وكسرها، وتَلْكَ، وعليه قوله [من الوافر]:

١٠٤ - إلـى الجُـوديِّ حَتَّـى عـادَ صَخْـراً وَحـانَ لِتـالِـكَ الغُمْـرِ انْحِسـارُ

وللاثنتين «تانّك» بتشديد النون، و «تانِيْك» بإبدال إحدى النونين ياء، والجمع، كالجمع. فهذه جميع المشارات.

* * *

= الإعراب: أولئك: اسم إشارة مبني على الكسرة في محلّ رفع مبتدأ، و «الكاف»: حرف خطاب. قومي: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. لم يكونوا: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يكونوا»: فعل مضارع ناقص مجزوم بحذف النون من آخره لأنّه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (يكون)، والألف فارقة. أشابة: خبر (يكون) منصوب بالفتحة. وهل: «الواو»: للاستئناف، «هل»: حرف استفهام. يعظ: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. الضليل: مفعول به منصوب بالفتحة. إلا: حرف استثناء مهمل. أولالكا: اسم إشارة في محلّ رفع فاعل، و «الكاف»: حرف خطاب، والألف للإطلاق.

وجملة «أولئك قومي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم يكونوا»: خبر ثان للمبتدأ (أولئك) محلها الرفع. وجملة «وهل يعظ»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أولئك» و «أولالكا» حيث جاء باسمي الإشارة للدلالة على الجمع البعيد.

١٠٤ - التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ١٤٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٠ (غمر)، ١٥/ ٤٤٧ (تا)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٧٩؛ وتاج العروس ١٣/ ٢٦١ (غمر)، (تا).

اللغة: الجودي: جبل بالجزيرة استوت عليه سفينة نوح عليه السلام. الغمر: جمع غمرة وهي من كلّ شيء شدّته. الانحسار: التقلّص، والانكشاف.

المعنى: لقد فاضت الشدائد حتى صارت كجبل الجوديّ، وآن لهذه الشدائد أن تنجلي وتنكشف، كما يتقلّص الماء بعد الطوفان.

الإعراب: إلى الجودي: جار ومجرور متعلّقان بـ (عامت) في بيت سابق. حتى: حرف غاية وابتداء. عاد: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). صخراً: خبر (عاد) منصوب بالفتحة. وحان: «الواو»: للعطف، «حان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. لتالك: «اللام»: حرف جر، «تالك»: اسم إشارة في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بحال من (انحسار)، و «الكاف»: للخطاب. الغمر: بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة. انحسار: فاعل (حان) مرفوع بالضمة.

وجملة «عاد صخراً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «حان»: معطوفة على جملة (عاد) في محلّ جرّ.

والشاهد فيه مجيء «تالك» اسم إشارة للواحدة المؤنثة البعيدة.

[٨ ـ العلم]:

وأما العَلَم فهو ما علق في أول أحواله على مسمّى بعينه في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب.

فقولي: «ما عُلّق في أوّل أحواله على مسمى»، يحترز من المعرَّف بالألف واللام أو بالإضافة، فإنه كان نكرة قبل ذلك.

وقولي: «في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب» تحرز من المشار إليه الذي لا يقع على المسمّى إلاّ في حال الإشارة ومن المضمر لأنّه لا يقع أيضاً على المسمى إلاّ في حال الغيبة إن كان ضمير غائب، أو التكلّم إن كان ضمير متكلم أو الخطاب إن كان ضمير مخاطب.

* * *

[٩ ـ المعرف بالألف واللام والمعرَّف بالإضافة]:

وأما المعرف بالألف واللام: فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف واللام، فإذا زالت عنه صار نكرة. وهذا تحرّز من مثل: الحارث والعباس فإنَّ كلَّ واحد منهما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل، فهو إذن من قبيل الأعلام.

* * *

وأما المعرَّف بالإضافة: فهو كل ما أضيف إليه معرفة من هذه المعارف إضافة محضة. والإضافة كلّها محضة إلاّ في أماكن محصورة، وهي: إضافة اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، وإضافة غيرك، وشِبهُكَ، ومِثلُكَ، وخدْنُكَ، وتربكَ، وهدُّك، وَكَفيْكَ بفتح الكاف وكسرها، وكُفُيُكَ بضم الكاف والفاء، وكَفائِكَ، وشَرعُكَ، وحَسبُكَ، ونَاهِيكَ من رجلٍ، وواحد أُمِّه، وعبدُ بطنِه، وعُبْرُ الهَواجِرِ، وقيدُ الأوابدِ. وهذه كلّها لا خلاف في أنّ إضافتها غير محضة. والذي في إضافته خلاف وهو «أَفْعَل» التي للمفاضلة إذا أضيفت إلى معرفة إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «أفضل القوم»، والصفة المضافة للموصوف، نحو قراءة من قرأ: ﴿وأنه تعالى جُدُّ ربّنا﴾(١). بضم الجيم، أصله: ربُّنا الجُدُّ أي العظيم،

---

(١) الجن: ٣.

فقدّمت الصفة على الموصوف. وكذلكَ قول الشاعر [من الكامل]:

١٠٥ - يا قُرَّ إنَّ أباكِ حَيُّ خُوَيْلِدٍ قد كُنْتُ خائفَهُ على الأحْمَاقِ

أراد: خويلداً الحيَّ، فقدّم الصفة وأضافها إلى الموصوف. والموصوف المضاف إلى صفته، نحو قوله تعالى: ﴿ولَدَارُ الآخرةِ خيرٌ﴾(١)، وقولهم: صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامعِ، المعنى: الدارُ الآخرة، والصلاةُ الأولى، والمسجدُ الجامعُ.

والصحيح أنّ إضافة ذلك كله غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأعرفُ هذه المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم المشار، ما عُرِّف بالألف واللام. وقد تقدّم أن الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام. وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلاّ المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم. هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح(٢).

وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف إلى معرفة؛ فأمّا المُشار فزعم الفراء أنه

---

١٠٥ - **التخريج**: البيت لجبار بن سلمى في خزانة الأدب ٤/ ٣٣٤؛ وذيل سمط اللآلي ص ٥٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦١؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٣؛ والخصائص ٣/ ٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣؛ والمقرب ١/ ٢١٣.

اللغة: قرّ: مرخّم قرّة وهي الضفدع. الأحماق: جمع حَمِق وهو الخفيف اللحية.

المعنى: أيتها الضفدع، ها هو أبوك خويلد حيّ يرزق، كنت أخاف منه على الصغار الذين لم تنبت لحاهم بعد.

الإعراب: **يا قرّ**: «يا»: حرف نداء، «قر»: منادى مرخم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم، في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **إن أباك**: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، «أبا»: اسمها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **حي**: خبر (إنّ) مرفوع بالضمّة. **خويلد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قد كنت**: «قد»: حرف تحقيق، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **خائفة**: خبر (كان) منصوب بالفتحة، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل (خائف) أو مضاف إليه على اللفظ. **على الأحماق**: جار ومجرور متعلّقان بـ (خائف).

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إنّ أباك حيّ»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «قد كنت خائفه»: خبر لـ (إنّ) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أباك حيُّ خويلد» حيث قدم الصفة (حي) على الموصوف (خويلد) ثم جعل الموصوف مضافاً إلى الصفة، والتقدير (أباك خويلداً الحيَّ).

(١) يوسف: ١٠٩. (٢) انظر المسألة الواحدة بعد المئة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٠٧ - ٧٠٩.

أعرف من العَلَم. وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة. وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرّد أنه أدون ممّا أضيف إليه في التعريف قياساً على المضاف إلى المضمر لأنه دونه في التعريف. والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله [من الطويل]:

١٠٦ ـ [فأَدْرَكَ لم يجهدْ ولم يثنِ شأوه يمرُّ] كخُذروفِ الوليدِ المُثقّبِ

و «المثقبُ» نعت للخذروف، وقد تقدم أنَّ النعت لا بدَّ أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلَّ منه تعريفاً، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه لم يجز، لأن «المثّقب» على مذهبه هو نعت أعرف من «خذروف»، وهو المنعوت. وقوله أيضاً [من الطويل]:

١٠٧ ـ كَتَيْسِ الظِّباءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عُقابٌ تَدَلَّتْ من شَماريخِ ثَهْلانِ

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام.

---

١٠٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٥١.

اللغة والمعنى: أدرك: الضمير في «أدرك» يعود إلى الفرس. يجهد: يتعب. الشأو: الغاية. الخذروف: لعبة تدار بخيط يلعبها الصغار، فتدور بسرعة حتى لا تكاد ترى من سرعتها.

يقول واصفاً فرسه، بأنّه استطاع اللحاق بطريدته دون مشقّة أو حثّ من فارسه، لأنّ سرعته شبيهة بسرعة الخذروف.

الإعراب: **فأدرك**: **الفاء**: حرف عطف، أدرك: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **يجهد**: فعل مضارع للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: هو. **ولم**: الواو: حرف عطف، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **يثن**: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلّة. **شأوه**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **يمرّ**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هو. **كخذروف**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لموصوف محذوف تقديره: يمرّ مرّاً كائناً كخذروف، وهو مضاف. **الوليد**: مضاف إليه مجرور. **المثقّب**: نعت «خذروف» مجرور.

وجملة (أدرك...) الفعليّة معطوفة على جملة سابقة. وجملة (لم يجهد) الفعليّة في محلّ نصب حال. وجملة (لم يثن شأوه) الفعليّة معطوفة على جملة (لم يجهد). وجملة (يمرّ كخذروف) الفعليّة في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كخذروف الوليد المثقَّب» حيث اكتسب المضاف «خذروف» التعريف بإضافته إلى ما فيه «أل»، وهو «الوليد»، فنُعت بالمعرفة، وهو قوله: «المثقَّب».

١٠٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣١٤ (ضرج)، ١١/ ٩٤ (ثهل)؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ٥٥٤؛ وتاج العروس ٦/ ٧٨ (ضرج)؛ والمخصص ١٧/ ١٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٠.

وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أنّ ما أُضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف.

* * *

[١٠ ـ أقسام الاسم بالنسبة إلى النعت به]:

واعلم أنَّ الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام، قسم ينعت لا يُنعت به. وقسم لا يُنعت ولا يُنعت به. وقسم يُنعت ويُنعت به.

فالذي لا يُنعت ولا يُنعت به خمسة: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و «كم» الخبرية، وكل اسم متوغل في البناء، نحو: الآن وأينَ ومنْ.

والذي يُنعت ولا يُنعت به: الأسماء الأعلام، نحو: زيدٍ وعمرو ومكة وعُمانَ.

والقسم الذي يُنعت وينعت به: المشارات وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقاً أو في حكمه.

والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة؛ فأما النكرة فلا تنعت إلا بالنكرة وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة.

وأما المضمر فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدّم؛ وأما المضاف فبمنزلة العلم فيوصف بما يوصف به العلم، والعلم يوصف بما فيه الألف واللام، وبالمشار وبما أُضيف إلى

= **اللغة**: التيس: الذكر من الظباء والمعز والوعول إذا أتى عليه سنة. الأعفر: ما لونه بين الحمرة والغبرة. انضرجت له: انقضّت عليه. شماريخ الجبل: رؤوسه. ثهلان: اسم جبل لبني نمير. العقاب: طائر جارح كالصقر.

المعنى: يصف فرسه بأنه يشبه ذكر الظباء الأعفر الخائف من العقاب المنقضّة عليه من رؤوس جبل ثهلان، فهو يجري بأقصى سرعة ممكنة.

الإعراب: **كتيس**: جار ومجرور متعلّقان بما قبلهما. **الظباء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الأعفر**: صفة (تيس الظباء) مجرورة بالكسرة. **انضرجت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **له**: جار ومجرور متعلقان بـ (انضرجت). **عقاب**: فاعل مرفوع بالضمّة. **تدلّت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **من شماريخ**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تدلّت). **ثهلان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «انضرجت»: في محلّ جرّ صفة لـ (تيس). وجملة «تدلّت»: في محلّ رفع صفة لـ (عقاب).

والشاهد فيه قوله: «كتيس الظباء الأعفر» حيث وصف (تيس) المضاف إلى ما فيه «أل» باسم معرّف بـ (أل) هو (الأعفر).

معرفة؛ وأما المشار فلا يوصف إلاّ بما فيه الألف واللام خاصة. والمضاف إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف واللام وبما أضيف إليهما.

أما المعرف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام. والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرّف بالألف واللام.

* * *

[١١ ـ تعدّد النعت]:

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر. فإن لم تتكرر فلا يخلو المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولاً، فإن كان مجهولاً فالإتباع ليس إلا، نحو: «مررتُ برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقلِ»، إذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب إلا أن تقدّره، وإن كان مجهولاً، تقدير المعلوم فإنه إذ ذاك يجوز الإتباع والقطع وكأنَّ المخاطب يبني على أنَّ الصفة يتبين بها الموصوف وإن لم تورد تابعة لأنها لا تتبيّن إلاّ به وذلك نحو: «مررتُ برجلٍ كريمٍ وكريماً». وإن كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح أو ترحم أو ذم أو غير ذلك. فإن كانت غير ذلك فالإتباع ليس إلاّ نحو: «مررتُ بزيدٍ الطويل وبزيدٍ الأزرق». وإن كانت الصفة صفة مدح أو ذمّ أو ترحمّ وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الإتباع والقطع، فإذا قطعت فإنَّ القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره «أمدح» إن كانت الصفة صفة مدح، أو «أذمَّ» إن كانت الصفة صفة ذم. أو «أرحم» إن كانت الصفة صفة ترحّم.

ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة وذلك فاسد لأنه قد حكي من كلامهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ»، و «الحمدُ للّهِ الحميدَ»، بنصب «الحميد» و «أهل الحمد»، وحكى ذلك سيبويه.

فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولاً، فإن كان مجهولاً فالإتباع، إلا في موضعين، فإنه يجوز الإتباع والقطع: أحدهما أن يقدره وإن كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنَّ المخاطب يبني على أنَّ الصفة وإن لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأنها لا تتبين إلا به، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ كبيرِ الأقدام شريفِ الآباء».

والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى وذلك نحو

قولك: «مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٌ»، لأنَّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن ذلك [من المتقارب]:

١٠٨ ـ ويـأْوي إلـى نِسْـوَةٍ عُطـلٍ   وشُعْثاً مـراضيـعَ مِثْـلَ السعـالـي

فنصب «شعْثاً» على القطع لأنه لما وصفهنّ بالعطل فهم من ذلك أنّهن شُعث. فإنْ كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحّم أو لا تكون. فإن لم تكن فالإتباع ليس إلا، نحو: «مررت بزيدٍ الطويل الأبيض الأشمِ».

وإن كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم، أو ذم كالفاسق والخبيث، أو ترحم كالمسكين والفقير، جاز لك ثلاثة أوجه: إتباع الجميع، وقطع الجميع، وإتباع بعض وقطع بعض.

وإذا أتبعت بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالإتباع قبل القطع، ولا يجوز القطع ثم الإتباع، لأنَّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ألا ترى أنَّ الصفة إذا قطعت إلى النصب فإنَّ الصفة منصوبة بإضمار فعل فتكون قد فصلت بجملة فعلية أجنبية. وإذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمر، فتكون الجملة اسمية أجنبية. فمثال قطع

---

١٠٨ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٢/ ٤٢، ٤٣٢، ٥/ ٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ والكتاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٦٦؛ ولأبي أميّة في المقاصد النحوية ٤/ ٦٣؛ وللهذلي في شرح المفصّل ٢/ ١٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٤١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ والمقرب ١/ ٢٢٥.

شرح المفردات: يأوي: ينزل، يلجأ. العطّل: ج العاطل، وهي من النساء من لا حلي عليها. الشعث: ج الأشعث مؤنثها الشعثاء، وهي المرأة السيئة الحال، والمتلبّدة الشعر لعدم اعتنائها به. السعالي: ج السعلاة، وهي أنثى الغول.

المعنى: يقول: إنه يأوي إلى نسوة مهملات، سيّئات الحال، متلبّدات الشعر، يرضعن أطفالاً لهنّ، ويشبهن السعالي لقبح منظرهنّ.

الإعراب: **«ويأوي»**: الواو بحسب ما قبلها، «يأوي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو». **«إلى نسوة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يأوي». **«عطّل»**: نعت «نسوة» مجرور. **«وشعثاً»**: الواو حرف عطف، **«شعثاً»**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أعني» مثلاً. **«مراضيع»**: نعت «شعثاً» منصوب. **«مثل»**: نعت ثانٍ لـ«شعثاً» منصوب، وهو مضاف. **«السعالي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد قوله: «نسوة **عطّل** وشعثاً» حيث نصب «شعثاً» على القطع لأنها قد تقدمها صفة تقاربها في المعنى وهي **«عطّل»**.

الجميع: «مررت بزيدِ الكريمُ الشجاعُ الطويل»، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض.

وأما إتباعها كلها فأن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور، وأما إتباع البعض وقطع البعض فأن تخفض «الكريم» في المثال المذكور وتقطع ما بعده، ولا يجوز أن تنصب «الكريم» أو ترفعه على القطع ثم تخفض ما بعده على الإتباع لما يؤدي إليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالجمل الأجنبية كما تقدم.

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض، لأنَّ ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه، إلا أن تختلف معاني النعوت، نحو قولك: «مررت بزيدِ الكريمِ والشجاع والعاقلِ»، وسواء كانت متبعة أو مقطوعة.

* * *

[١٢ ـ تعدد النعت والمنعوت]:

وإذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرّقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين. فإن جمعتها، نحو قولك: «قام الزيدون العقلاءُ»، أو فرقتها، نحو قولك: «زيدٌ العاقلُ وعمرٌو الكريمُ وعبدُ اللّهِ الظريفُ»، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت، نحو قولك: «الزيدونَ العاقلُ والكريمُ والشجاعُ»، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الإتباع والقطع في أماكن القطع، إلا أنه يجوز جمع المنعوتين وتفريق النعوت في جميع الأسماء، نحو قوله [من الوافر]:

١٠٩ ـ بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ ... على ربْعَينِ مسلوبٍ وبالِ

---

١٠٩ ـ **التخريج**: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٤؛ ولرجل من باهلة في الكتاب ١/ ٤٣١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٢/ ٢٩١؛ والمقرب ١/ ٢٢٥.

شرح المفردات: الربع: المنزل. البالي: الدارس. المسلوب: الذي لم يبق منه شيء.

الإعراب: «بكيت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «وما»: الواو اعتراضيّة أو استئنافية، «ما»: اسم استفهام في محل خبر مقدم. «بكا»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «رجل»: مضاف إليه مجرور. «حزين»: نعت «رجل» مجرور. «على ربعين»: جار ومجرور متعلّقان بـ«بكيت». =

إلا في أسماء الإشارة، فإنه لا يجوز ذلك فيها. فلا يجوز أن تقول: «مَررت بهذين الطويلِ والقصيرِ»، لعلةٍ تذكر بعدُ إن شاء الله تعالى.

فإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الإعراب من أن يتفق أو يختلف، فإن اختلف فالقطعُ ليس إلاّ، نحو: «ضرب زيدٌ عمراً العاقلانِ»، بالرفع على خبر ابتداء مضمر تقديره: هما العاقلان، والنصب بإضمار فعل تقديره: أعني العاقلين.

هذا مذهب أهل البصرة وأما أهل الكوفة فيفصلون المختلف الإعراب لمتفق في المعنى ومختلف. فما اختلف فالقطع ليس إلا، نحو ما تقدم من: «ضربَ زيدٌ عمراً». وما اتفق أجازوا فيه الإتباع بالنظر إلى المعنى، والقطع في أماكن القطع وذلك نحو: «ضاربَ زيدٌ عمراً»، فإنَّ كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى.

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو، فيغلب المرفوع خاصة لأنه عمدة وهو مذهب الفراء.

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الإتباع، فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كلّ واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب، وهو مذهب ابن سعدان.

والصحيح أنه لا يجوز إلا القطع، بدليل أنه لا يجوز: «ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلة»، برفع «العاقلة»، على أن تكون نعتاً لهند على المعنى، باتفاق من البصريين والكوفيين.

فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أُفرد الحمل على المعنى، كذلك لا يجوز إذا ضممته إلى غيره. فإن اتفق الإعراب فلا تخلو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتنكير أو تختلف في التعريف أو التنكير.

= «مسلوب»: نعت «ربعين» مجرور. «وبالِ»: الواو حرف عطف، «بال»: معطوف على «مسلوب» مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

وجملة: «بكيت» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بكا رجل» اعتراضيّة أو استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «على ربعين مسلوب وبال» حيث نعت المثنّى «ربعين» بنعتين مفردين «مسلوب» و «بال» مع العطف بالواو.

فإن اختلفت فالقطع ليس إلا، نحو: «قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان»، على أنه خبر ابتداء مضمر، والكريمين على النصب بإضمار فعل ولا يجوز الإتباع لأنَّ المعرفة تطلب نعتاً معرّفاً والنكرة تطلب نعتها منكراً، وذلك لا يمكن في اسم واحد في حال واحدة.

فإن اتفق الإعراب أو التعريف أو التنكير، فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره. فإن كان البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجز إلا القطع، نحو قولك: «من أخوكَ وهذا محمدٌ العاقلانِ»، على أنه خبر ابتداء مضمر، و «العاقلين» على النصب بإضمار فعل: «أعني» ولا يجوز أن يكون «العاقلان» نعتاً لمحمد وأخوك، لما نذكر بعد إن شاء الله تعالى.

فإن اتفق المنعوتون في الإعراب أو التعريف أو التنكير أو الاستفهام أو غيره، فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد، فإن كان واحداً فالإتباع والقطع في أماكن القطع، نحو: «أعلمتُ زيداً بكراً أخاكَ العقلاء»، ونحو قولك: «قام زيدٌ وعمرو وجعفر العقلاءُ»، لأن «قامَ» هو العامل في «زيد» بنفسه وفي «عمرو» و «جعفر» بواسطة حرف العطف، فإن كان العامل أزيد من واحد فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف، واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدها من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف. والحروف المختلفة المعاني أيضاً بمنزلة العوامل المختلفة الجنس. فإن اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا خلافاً للجرمي، فإنه يجيز الإتباع والقطع في أماكن القطع، وذلك نحو قولك: «قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان»، على أنه خبر ابتداء مضمر، و «العاقلين» على النصب بإضمار فعل، لأنَّ العامل في زيد «قام».

وكذلك لو قلت: «مررت بزيد ودخلتُ إلى أخيك العاقلين» لم يجز إلاّ القطع كما تقدّم لمخالفة معنى الباء لمعنى «إلى».

فإن اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى، نحو: «قَامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو»، أو في اللفظ لا في المعنى، نحو: «وَجَدَ الضالةَ زيدٌ ووجَدَ زيدٌ على عمرو»، أي: غَضِبَ عليه. أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ، نحو: «ذهب زيدٌ وانطلَقَ بكرٌ»، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو: «أقبلَ زيدٌ وأدبَرَ عمروٌ». فإن اختلفت في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ، فمذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه القطع والإتباع في أماكن القطع، ومذهب المبرد وأبي بكر السراج القطع ليس إلاّ لما يذكر بعد، إن شاء الله تعالى.

وإن اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدّم من: «ذهب زيد وانطلق عمرو»، فمذهب سيبويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الإتباع والقطع في أماكن القطع. ومذهب أبي بكر القطع ليس إلاّ لما نبيّن بعدُ.

وإن اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من: «قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ»، فمذهب كافة النحاة الإتباع والقطع في أماكن القطع، إلاّ أبا بكر فإنّه يقطع ولا يجيز الإتباع إلا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأول غير عامل في الاسم الثاني، فحينئذ يجوز الإتباع والقطع، لأن العامل واحد، نحو: «قام زيدٌ قامَ عمرٌو»، إذا جعلت «قام» الثاني تأكيداً للأول.

فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الإشارة، فسبب ذلك أن كل نعت لا بد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به، إلاّ أسماء الإشارة فإنها لا توصف إلاّ بالجوامد، نحو: «مررتُ بهذا الرجلِ»، وإن وصفت بالمشتق فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد، نحو: «مررتُ بهذا العاقلِ»، تريد بهذا الرجلِ العاقلِ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، ولذلك يقل مجيئه بالمشتق في صفة المشار إليه. فإذا تقرر أنها توصف بالجوامد والجوامد لا تحتمل الضمير، جعلوا نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الإفراد والتثنية والجمع، فلذلك لم يجز أن تقول: مررت بهذينِ الطويلِ والقصيرِ، لأنك لو فعلت ذلك لزالت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الإشارة كما تقدم.

وأما امتناع الإتباع إذا اختلف الإعراب فلأن أحد المنعوتين يطلب النعت مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع.

وأما امتناع الإتباع إذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه فمن قبل أنَّ النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى، فإذا قلت: منْ أخوكَ العاقل؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأخ، حتى كأنك قلت: «من العاقلُ»؟ والمستفهم عنه مجهول. وإذا قلت: «هذا زيدٌ العاقلُ»، فالعاقل خبر هذا كزيد، حتى كأنك قلت، «هذا العاقلُ»، فالعاقل معلوم، فلو قلت: «هذا زيدٌ ومن أخوكَ العاقلانِ»، على النعت لزيد والأخ، لوجب أن يكون «العاقلان» معلوماً مجهولاً في حالة واحدة، فلذلك عدل إلى القطع.

وأما امتناع الإتباع إذا اختلف جنس العامل فسببه أن النعت داخل في معنى المنعوت، كما تقدم، فإذا قلت: «قام زيدٌ العاقلُ»، فالعاقلُ فاعل في المعنى، كأنك قلت: قامَ العاقلُ.

فإذا قلت: «هذا زيدٌ وقام عمروٌ العاقلانِ»، على الإتباع، لكان «العاقلان» خبراً من حيث هو نعت للخبر، ومخبراً عنه من حيث انه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه، واسم واحد لا يكون خبراً ومخبراً عنه في حال واحدة. وكذلك حرفا الجر المختلفا المعنى بمنزلة العامل المختلف الجنس، وذلك أنك إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ العاقلِ»، فالعاقل ممرور به حتى كأنك قلت: «مررتُ بالعاقلِ». وإذا قلت: دخلتُ إلى أخيكَ الكريمِ، فالكريم مدخول إليه كأنك قلت: «دخلتُ إلى الكريمِ»، فلو قلت: «مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى أخيكَ العاقلينِ»، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجرور على الإلصاق وعلى انتهاء الغاية، واسم واحد لا ينجر على معنيين مختلفين.

وتوهّم الجرميّ أن منع ذلك إنما هو من طريق أنَّ عاملين لا يعملان في معمول واحد، وتقرر عنده أن العامل في النعت إنّما هو التبع كما نذهب نحن إليه، فأجاز الإتباع وإنّما الامتناع عندنا لما ذكرت.

وأما امتناع الإتباع عند المبرد إذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى، نحو: «أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمرٌو». أو في المعنى لا في اللفظ، نحو: «وجدَ الضالةَ زيدٌ ووجدَ على بكرٍ عمرٌو»، فمن طريق أنك إذا قلت: «أقبل زيدٌ العاقلُ»، فالعاقل في المعنى مقبل، فكأنك إذا قلت: «أدبرَ زيدٌ العاقلُ»، فالمعنى أيضاً: أدبرَ العاقلُ. فلو قلت: «أقبل زيدٌ وأدبرَ عمرٌو العاقلانِ»، على الإتباع لزيد وعمرو لكان «العاقلان» فاعلين، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر، وذلك غير جائز عنده إذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم، وهو عندنا جائز بدليل قولهم: اختلف الزيدانِ، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر.

فإن قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف، قيل له: وكذلك في مسألتنا قد اتفق زيد وعمرو في جنس الفعل.

وأما امتناع الإتباع إذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما، أو اتفق اللفظ والمعنى عند أبي بكر في نحو: «ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو»، فلأنَّ العامل عنده في النعت العامل في المنعوت، فيؤدي الإتباع عنده في ذلك إلى إعمال عاملين في معمول واحد، فلذلك بطل الإتباع للمنعوتينَ إذا لم يعمل فيهم عامل واحد؛ ولم يجز «قامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو العاقلانِ»، على الإتباع إلاّ بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً على أنَّ هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد، فكان ينبغي أن يكون: «قامَ زيدٌ وعمرٌو»، ولمّا كان العامل عندنا في النعت إنّما هو الإتباع أجزنا الإتباع في هذه المسائل.

والذي يدل على أنَّ العامل في النعت إنما هو التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت، أنّا قد وجدنا في النعوت ما لا يصحّ دخول العامل عليه، نحو: «مررتُ بِهِم الجَمّاءَ الغَفيرَ»، ولا يجوز في «الغفير» إلاّ أن يكون نعتاً للجمّاء.

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون: «ما زيدٌ بأخيكَ العاقل»، بالنصب على موضع الخبر، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت، وهو الباء، لأن الباء إذا عملت في شيء جرته، فدلّ ذلك على أنّ العامل فيهِ إنَّما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى.

* * *

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يُنعَت المضمر ولم يُنعَت به؟

فالجواب: إنّه إنّما امتنع أن ينعت لأنَّ المضمر ينقسم ثلاثة أقسام كما تقدّم. ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب.

فأما ضمير الغائب فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم، فكما أنَّ الاسم إذا كُرّر فلا ينعت، فكذلك المضمر النائب منابه، ألا ترى أنّك إذا قلت: «رأيتَ رجلاً فضربتُ الرجلَ»، لا يجوز أن تقول: «فضربتُ الرجلَ العاقلَ»، لئلا يوهم من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره. وإذا قلت: «رأيت رجلاً عاقلاً فضربتُ الرجلَ العاقل»، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولاً، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن لا يزاد كما لا يزاد على الاسم المكرر، فإنّه كذلك لا يجوز أن تقول: ضَربتُهُ العاقلَ.

فإن قيل: وأنت قد تقول: «لقيتُ رجلاً فضربتُ الرجلَ المذكورَ»، فتصفه بالمذكور.

فالجواب: إنكَّ قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنّك تعني الرجلَ المتقدّم الذكر لا غيره، وإذا قلت: «زيدٌ ضربتُهُ»، فقد عُلِم أنّه لا يمكن أن يراد بالضمير إلاّ المتقدم الذكر فلذلك لم تحتج إلى نعته بالمذكور.

وأمّا ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنّهما لم يدخلهما لبس.

فإن قيل: فهلاّ نُعتا على جهة المدح أو الذم أو الترحم، إذ كونهما لا يدخلهما لبس إنّما يوجب أن لا يُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك.

فالجواب: إنَّ نعت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعاً، لأنَّ الموضع

موضع تعظيم، فالأولى به أن تكثر فَيه الجمل؛ وإنما جاز الإتباع فيهما تشبيهاً بالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما أنّه نعت، فلما لم يجز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة إزالة الاشتراك لم يجز أن ينعتا بما أشبهه، إذ من المحال وجود المُشبّه دون المُشبّه به، فلهذا لم ينعت المضمر.

وامتنع أن ينعت به لأمرين: أحدهما أنّه ليس بمشتق ولا في حكمه. والآخر: أنه أعرف المعارف كما تقدَّم فمن المحال أن ينعت به غيره من المعارف، لأنَّ النعت إنما يكون مساوياً للمنعوتَ في التعريف، أو أقل منه تعريفاً.

* * *

[١٣ ـ الأسماء التي لا تُنعت]:

واعلم أنه لم تنعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء، نحو: الآن وأين ومَن ومَتَى، لأنَّها وضعت على الإبهام، فلو وُصفت لكان الوصف لها تخصيصاً، فيخرجها عما وضعت له من الإبهام. ولم ينعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها.

* * *

وأما العلم فلم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه، لأنَّ العلمية تذهب منه معنى الاشتقاق وإن كان لفظه لفظاً مشتقاً، ونُعت لأجل أنه قد يدخله اللبس. وكذلك سائر أسماء الجوامد لم يُنعَت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها، ونُعتت لأجل اللبس الذي يدخلها.

وأما سائر الأسماء المشتقة وما في حكم المشتق، فَنُعِتَت لأن اللبس أيضاً يدخلها. ونُعتَ بها لأجل الاشتقاق أو حكمه.

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم، قدَّمتَ ما هو اسم على ما هو في تقديره، وذلك نحو قولك: «مررتُ برجلٍ قائمٍ في الدارِ»، إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول: «مررتُ برجلٍ في الدارِ قائمٍ» إلا في

ضرورة شعر أو في نادر كلام: قال امرؤ القيس [من الطويل]:

١١٠ ـ وَفَـرْعٍ يُغَشِّـي المَتْـنَ أَسْـوَدَ فـاحِـمٍ [أثيـثٍ كَقِنْـوِ النَّخْلَـةِ المُتَعثْكِـلِ]

فقدّم يُغَشِّي على أسود.

* * *

[١٤ ـ تقدّم الصفة على الموصوف]:

ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمع، وذلك قليل. قال الأستاذ[1]: وللعرب فيما وجد منه وجهان: أحدهما أن تُقدِّمَ الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله [من الرجز]:

١١١ ـ وَبـالطَّـويـلِ العُمْـرِ عمْـراً حَيْـدَرا

---

١١٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦؛ ولسان العرب ٢/ ١١٠ (أثث)، ١١/ ٤٢٥ (عثكل)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ٤١٥؛ وكتاب العين ٢/ ٣٠٨، ٨/ ٢٥٣؛ وتاج العروس ٥/ ١٥٣ (أثث)، ٢١/ ٤٨٠ (فرع).

اللغة: الفرع: الشعر التام. يغشّي: يغطّي. المتن: الظهر. الفاحم: الشديد السواد. أثيث: كثير، كثيف. قنو النخلة: عنقودها. المتعثكل: المتداخل بعضه في بعضه لكثرته، المتراكب.

المعنى: وشعر حلوقي شديد السواد يغطّي ظهرها، كثيف كأنه عنقود نخلة متراكب التمر.

الإعراب: **وفرع**: «الواو»: للعطف، «فرع»: اسم معطوف على (جيد) في البيت السابق له، مجرور بالكسرة. **يغشي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)؛ وفي رواية (يزين). **المتن**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أسود**: صفة (فرع) مجرورة بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **فاحم**: صفة (أسود) مجرورة بالكسرة. **أثيث**: صفة (فرع) مجرورة بالكسرة. **كقنو**: جار ومجرور متعلّقان بصفة أخرى لـ (فرع). **النخلة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **المتعثكل**: صفة (قنو) مجرورة بالكسرة.

وجملة «يغشي»: في محلّ جرّ صفة لـ (فرع).

والشاهد فيه قوله: «وفرع يغشي المتن أسود» حيث قدّم الجملة «يغشّي» الوصفية على الصفة الاسم «أسود»، وهذا من ضرورات الشعر، أو من نادر الكلام.

(١) يريد شيخهُ الشلوبين.

١١١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في المقرب ص ٦٧.

اللغة: الحيدر والحادر والحيدرة: الأسد، والغلام السمين، أو الحسن الجميل. =

فقدّم، وقول الآخر [من البسيط]:

١١٢ ـ وَالْمُؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ [تَمْسَحُها رُكْبانُ مَكَّةَ بينَ الغِيلِ والسَّنَدِ]

فقدم. وفي إعراب مثل هذا وجهان، أحدهما: أن تعرب «العائذات» نعتاً للطير مقدماً، والثاني: أن تجعل «الطير» مجروراً بالبدل، و «العائذات» مجروراً بإضافة «المؤمن» إليه وتجعل ما بعدها «بدلاً» منها.

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين: أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها

= **المعنى**: يدعو له بالعمر الطويل، والعمر الحسن.

الإعراب: **وبالطويل**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «بالطويل»: جار ومجرور متعلّقان بما قبلهما. **العمر**: بدل من (الطويل). **عمراً**: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف تقديره (أعني عمراً). **حيدرا**: صفة (عمراً) منصوبة بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «وبالطويل العمر» حيث قدّم الصفة (الطويل) على الموصوف (العمر) وأبقاها كما هي، فالمقصود (وبالعمر الطويل).

١١٢ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥ وفيه «والسعدِ» مكان «والسندِ»؛ وخزانة الأدب ٥/ ٧١، ٧٣، ١٨٣، ٨/ ٤٥٠، ٤٥١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١١.

اللغة: المؤمن: اسم من أسماء الله ـ جلّ وعلا. العائذات: اللاجئات، المستجيرات. الركبان: راكبو الإبل، جماعة المسافرين. الغيل والسند: موضعان قرب مكّة.

المعنى: يقسم بالله ـ جل وعلا ـ الذي يجعل الطير المستجيرات به آمنات من اصطياد المسافرين إلى مكّة بين الغيل وبين السند.

الإعراب: **والمؤمن**: «الواو»: عاطفة، «المؤمن»: مجرور لأنه معطوف على مضاف إليه ذكر فيما تقدم، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **العائذات**: صفة مقدّمة لـ (الطير) منصوبة بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، أو هو مضاف إلى (المؤمن) مجرور بالكسرة. **الطير**: مفعول به لاسم الفاعل (المؤمن) منصوب بالفتحة، أو بدل من (العائذات). **تمسحها**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **ركبان**: فاعل مرفوع بالضمّة. **مكة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. **بين**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (تمسحها). الغيل: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والسند**: «الواو»: للعطف، «السند»: **معطوف على** (الغيل) مجرور بالكسرة.

وجملة «تمسحها»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «العائذات الطير» حيث قدّم الصفة (العائذات) **على** موصوفها (الطير)، فأعربت حسب موقعها وأعرب الموصوف بدلاً منها.

عليه، كقراءة من قرأ: ﴿وأنّه تعالى جُدُّ رَبِّنا﴾[١] بضمّ الجيم، أصله: ربُّنا الجدُّ، أي: العظيم، فقدِّمتْ الصفة وحذفتْ منها الألف واللام وأضيفت إلى الموصوف، ومثل ذلك قوله [من الكامل]:

يـا قُـرَّ إنَّ أبـاكَ حـيُّ خـوَيلـدٍ قـد كنـتُ خـائفـهُ علـى الأحمـاقِ[٢]

يريد: خويلدُ الحيُّ، فقدّم وأضاف، وتكون الصفة إذ ذاك معمولة للعامل الذي قبلها، وتخرج عن كونها صفة.

* * *

[١٥ ـ حذف المنعوت]:

قال رضي الله عنه: ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره، فإنْ كانت في تقدير اسم، فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع «مِنْ»، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعمَ، نحو قولك: «نعمَ الرجلُ يقومُ»، تريد: نعمَ الرجُل رجلاً يقومُ، وقولهم: «منّا ظعنَ ومنّا أقامَ». يريد منّا إنسانٌ ظعنَ ومنّا إنسانٌ أقام. قال، رضي الله عنه[٣]: وما عدا ذلك لا تُقام الصفة فيه مقام الموصوف إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الرجز]:

١١٣ ـ لـو قُلـتَ مـا فـي قـومِهـا لـم تِيْثَـمِ يَفْضُلُهـا فـي حَسَـبٍ وميسـمِ

(١) الجن: ٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٥.

(٣) يريد أستاذه الشلوبين.

١١٣ ـ **التخريج**: الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣؛ وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/ ١٩؛ ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/ ٥٩، ٦١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧١؛ ولأبي الأسود الجمالي (وهذا تصحيف) في شرح التصريح ٢/ ١١٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧؛ والكتاب ٢/ ٣٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

شرح المفردات: لم تيثم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيدها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: يقول: لو قلت إنّها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطىء، فهي في الحقيقة تفوقهنّ حسباً وجمالاً.

الإعراب: **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«قلت»**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«ما»**: حرف نفي. **«في قومها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: **«ما في قومها أحد...»**، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لم»**: حرف جزم. **«تيثم»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة. **«يفضلها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **«في حسب»**: جار ومجرور متعلّقان =

يريد: أَحدٌ يفضلُها، على لغة من قال: أَنَا أعلم وأَنَت تعلمُ. ومثله قول النابغة [من الوافر]:

١١٤ ـ كـأنّـكَ مـن جِمـالِ بَنِـي أقَيْـشٍ [يُقَعْقَـعُ خَلْـفَ رِجْلَيـه بِشَـنِّ]

وقول الآخر [من الرجز]:

١١٥ ـ والله مـا ليلـي بنـامَ صـاحبـهْ ولا مُخـالِـطِ اللّيـان جـانِبُـهْ

= بـ «يفضلها». «وميسم»: الواو حرف عطف، «ميسم»: معطوف على «حسب» مجرور بالكسرة.

وجملة: «لو قلت...» الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ما في قومها» في محلّ نصب مقول القول. وجملة: «يفضلها» في محل رفع نعت المبتدأ المحذوف. وجملة «لم تيثم» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «ما في قومها يفضلها» حيث حذف المنعوت، وأبقى النعت وهو جملة «يفضلها»، وأصل الكلام: «لو قلت ما في قومها أحد يفضلها».

١١٤ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٥/٦٧، ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٨؛ وشرح المفصل ٣/٥٩؛ والكتاب ٢/٣٤٥؛ ولسان العرب ٦/٣٧٣ (وقش)، ٨/٢٨٦، ٢٨٧ (قعع)، ١٣/٢٤١ (شنن)؛ والمقاصد النحوية ٤/٦٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٤؛ وشرح المفصل ١/٦١؛ ولسان العرب ٤/٢٣١ (خدر)، ٦/٢٦٤ (أقش)، ١٤/٢٧٢ (دنا)؛ والمقتضب ٢/١٣٨.

اللغة: قعقع: صات. الشنّ: القربة اليابسة.

المعنى: يقول: إنّك جبان وضعيف تنفر كما تنفر جمال بني أقيش إذا ما سمعت صوت الشنّ وقعقعته.

الإعراب: **كأنّك**: حرف مشبّه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متّصل في محلّ نصب اسم «كأنّ»، وخبرها محذوف. من: حرف جرّ. **جمال**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت خبر «كأنّ»، وهو مضاف. **بني**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **أقيش**: مضاف إليه مجرور. **يقعقع**: فعل مضارع للمجهول. **خلف**: ظرف مكان متعلّق بـ «يقعقع»، وهو مضاف. **رجليه**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **بشنّ**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقعقع».

وجملة «كأنك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقعقع»: في محلّ رفع نعت خبر كأنّ المحذوف.

الشاهد: قوله: «كأنك من جمال بني أقيش» حيث حذف المنعوت «جمل» وأبقى النعت، والتقدير: «كأنّك جمل من جمال بني أقيش»، وهذا للضرورة.

١١٥ ـ التخريج: الرجز للقنانيّ (أبي خالد) في شرح أبيات سيبويه ٢/٤١٦؛ وبلا نسبة في أسرار =

يريد برجلٍ نامَ صاحبُه. وقول الآخر [من الرجز]:

١١٦ ـ [ما لكَ عندي غيرُ سوطٍ وحَجَرْ وغَيْرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ]

ترمي بكفّي كانَ مِنْ أرمَى البَشَرِ

يريد: بكفّيْ رجلٍ كانَ من أرمَى البَشرِ، وسنبيّن ذلك في الضرائر إن شاء الله تعالى.

العربيَّة ص ٩٩، ١٠٠؛ والإنصاف ١/ ١١٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩؛ والخصائص ٢/ ٣٦٦؛ والدرر ١/ ٧٦، ٦/ ٢٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٥ (نوم)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٦، ٢/ ١٢٠.

اللغة وشرح المفردات: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.

المعنى: يقسم بأنّه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللّين أيضاً.

الإعراب: **والله**: الواو: واو القسم حرف جرّ، الله: اسم الجلالة مجرور بالكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف تقديره «أقسم». **ما**: حرف نفي. **ليلي**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء لانشغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وقد تكون «ليلي» اسم «ما» العاملة عمل «ليس» على رأي الحجازيين مرفوعاً. **بنام**: الباء: حرف جرّ زائد، مجروره محذوف تقديره: «ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه». **نام**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة. **صاحبه**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **ولا**: الواو حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **مخالط**: معطوف على «ليلي» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وقد تكون نعتاً لـ «الليل» المحذوف تبعاً للفظه، وهو مضاف. **الليان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **جانبه**: فاعل «مخالط» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة القسم ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما ليلي بليل» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «نام صاحبه» الفعليّة في محلّ رفع أو جر صفة لـ «ليل» المحذوف.

الشاهد فيه قوله: «ما ليلي بنام صاحبه» حيث حذف المنعوت «ليل» وأبقى النعت، والتقدير: «وما ليلي بليل نام صاحبه».

١١٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٦/ ٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)، ٤٢١ (منن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٦؛ والمقتضب ٢/ ١٣٩؛ والمقرب ١/ ٢٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: فعل تفضيل من رمى يرمي، أي الأشدّ رماية وإصابة.

=

وإن كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف إلا بشرط أن يقدم الموصوف في الذكر، نحو: «أعطني ماءً ولو بارداً»، يريد: ولو ماءً بارداً، فحذف «ماءً» لدلالة المقدَّم عليه. أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو: «مررتُ بكاتبٍ»، يريد: برجلٍ كاتبٍ، لأنَّ الكَتْبَ خاص بجنس العقلاء، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمالَ الأسماء، وحُفِظَ ذلك عنها، نحو: «الأبطح»(١) و «الأبْرَقِ»(٢)، في صفةِ المكان، والأدهَمَ يعنون القيدَ، والأسود يعنون الحَيّةَ، والأخْيَلَ(٣) يعنون الطائر. وسنبيّن كونها صفات في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، إن شاء الله تعالى.

وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة الشعر،

المعنى: يهدّد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرّماة.

الإعراب: «ما»: نافية لا عمل لها. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «**عندي**»: «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**غير**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**سهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وحجر**»: «الواو»: حرف عطف، «**حجر**»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر. «**وغير**»: «الواو»: حرف عطف، «**غير**»: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله بالضمّة. «**كبداء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**شديدة**»: صفة «كبداء» مجرورة بالكسرة. «**الوتر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر. «**جادت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة، و «**الفاعل**»: ضمير مستتر تقديره (هي). «**بكفي**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ «جادت». «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**من أرمى**»: جار ومجرور بالكسرة المقدّرة على الألف، متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. «**البشر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «ما لك عندي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جادت»: في محلّ جرٍّ صفة لـ «كبداء». وجملة «**كان**»: في محل جرٍّ صفة للمضاف إليه المحذوف (بكفي رجلٍ كان).

والشاهد فيه قوله: «بكفي كان» حيث حذف الموصوف (رجل) وأبقى صفته، وهي جملة: (كان من أرمى البشر)، والتقدير: (بكفّي رجل كان من أرمى البشر).

(١) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقائق الحصى.
(٢) الأبرق: أرض غليظة فيها حجارة ورمل.
(٣) الأخيل: طائر من الشقراق منقّط.

نحو قوله [من الهزج]:

١١٧ ـ وقُصْــــرَي شَنِـــجِ الأنْســـا ءِ نَبَّـــاجٍ مِـــنَ الشُّعْـــبِ

يريد: وقُصرَيْ ثورٍ شَنِجِ الأنساء، وشَنِجُ الأنساءِ ليس بخاصٍّ ببقر الوحش، بل قد يوصف بشنِجِ النَساء الفرسُ والغزالُ.

* * *

[١٦ ـ الفصل بين النعت ومنعوته]:

قال(١): واعلمْ أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبيين لمعنى من معانيه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنّهُ لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم﴾(٢)، ففصل بين القسم وصفته وهو «عظيم» بقوله: «لو تعلمون»، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبينتم أنّه عظيم وقوله: لو تعلمون ذلك لتبيّنتُم أنّه عظيم وتأكيد لمعنى قوله تعالى:

---

١١٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٢٨٨؛ وأدب الكاتب ص ١١٧؛ والدرر ٦/ ٢٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٢ (شعب)، ٢/ ٣١٠ (شنج)، ٦٠٩ (نبح)، ٥/ ١٠٣ (قصر)؛ والمعاني الكبير ص ١٤٢؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢٨٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: القصريان والقصيريان والقصيرتان: ضلعان يليان الترقوتين، أو هما آخر أضلاع الجنب. شنج الأنساء: متقبِّضها، وهو مدح له، فإذا تقبَّض نساه وشنج لم تسترخِ رجلاه. النباج: الشديد الصوت. الشعب: جمع أشعب وهو المتباعد القرنين.

المعنى: يصف ثوراً وحشيًّا، بأنه شديد الصوت، متباعد القرنين.

الإعراب: **وقصري**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «قصري»: بحسب ما قبل الواو، وحذفت النون لأنه مضاف. **شنج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة (أو صفة لموصوف محذوف). **الأنساء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **نباج**: صفة ثانية للموصوف المحذوف (أو بدل من شنج) مجرورة بالكسرة. **من الشعب**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للموصوف المحذوف.

والشاهد فيه قوله: «قصري شنج» حيث أراد: وقصري ثور شنج الأنساء فحذف الموصوف وهو (الثور)، وأقام الصفة (شنج) مقامه. وهذا غير جائز إلاّ في ضرورة الشعر.

(١) يريد أستاذه الشلوبين.

(٢) الواقعة: ٧٦.

﴿وإنّه لَقَسَمٌ لَو تعلمونَ عظيمٌ﴾[1]. ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر، نحو قوله [من الطويل]:

١١٨ ـ أَمَرَّتْ مِنَ الكتّانِ خيْطاً وَأَرسَلَتْ رَسُولاً إلى أُخْرَى جَرِيًّا يُعينُها

ففصل بالمجرور الذي هو «إلى أخرى» بين «رسول» وصفته وهو «جَرِيّ»؛ وقول الآخر وهو لبيد [من الرمل]:

١١٩ ـ فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً وَصُداءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بالثَّلَلْ

---

(١) الواقعة: ٧٦.

١١٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٩٦؛ والمحتسب ٢/٢٥٠؛ والمقرب ١/٢٢٨.

اللغة: أمرّت: جعلته يمرّ، أو فتلته. جريًّا: مسرعاً في الجري، والجريّ: الرسول، والوكيل، والأجير (للواحد والمؤنّث والجمع).

المعنى: بدأت تتزين بجعل خيط الكتان يمرّ مفتولاً على أماكن الشعر الناعم لينتزعه، وأرسلت رسولاً مسرعاً في جريه إلى صاحبتها تطلب عونها؛ أو أرسلت رسولاً إلى أجيرتها أو وكيلتها أو ماشطتها لتساعدها.

الإعراب: **أمرّت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **من الكتان**: جار ومجرور متعلّقان بحال من (خيط). **خيطاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وأرسلت**: «الواو»: للعطف، «أرسلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **رسولاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **إلى أخرى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف متعلّقان بـ (أرسلت). **جرياً**: صفة (رسولاً) منصوبة بالفتحة. **يعينها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على «الجريّ».

وجملة «أمرت»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وأرسلت»: معطوفة عليها. وجملة «يعينها»: في محلّ نصب صفة أو نصب حال من (رسولاً) بعدما وصفه.

والشاهد فيه قوله: «رسولاً إلى أخرى جريًّا» حيث فصل بين الموصوف (رسولاً) وصفته (جريًّا) بالجار والمجرور (إلى أخرى) وهذا من ضرورات الشعر.

١١٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٩٣؛ ولسان العرب ١/١٠٨ (صدأ)، ١٠/٢٠٥ (صلق)، ١١/٩٠ (ثلل)؛ وتهذيب اللغة ٨/٣٧٠، ١٥/٦٥؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤؛ ومقاييس اللغة ١/٣١٩، ٣/٣٠٦؛ وديوان الأدب ٢/١٧٦؛ وتاج العروس (ثلل)؛ ومجمل اللغة ٣/٢٣٩؛ وكتاب العين ٥/٦٣، ٨/٢١٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٩٤.

اللغة: صلقهم: أوقع بهم وقعة شديدة منكرة، وصلقه بالعصا: ضربه. صداء ومراد: قبيلتان عربيتان. الثلل: الهلاك.

=

ففصل بين «صَلْقَةٍ» وصفته وهو «ألحقتهم» بالمعطوفِ.

ولا يقاس على شيء من ذلك.

* * *

[١٧ ـ إضافة المنعوت إلى نعته]:

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته، إلا أنَّ ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، لأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه، لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى، فمن ذلك: «صلاةُ الأولى»، و «مَسجِدُ الجامِعِ»، و «دارُ الآخِرَةِ»، يريدون: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، والدار الآخرة.

= **المعنى**: أوقعنا بقبيلتي صداء ومراد وقعة منكرة، فأهلكنا منهم الكثير، وألحقناهم بمن أهلكنا قبلهم.

الإعراب: **فصلقنا**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «صلقنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **في مراد**: جار ومجرور متعلقان بـ (صلقنا). **صلقة**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **وصداء**: «الواو»: حرف عطف، «صداء»: اسم معطوف على (مراد) مجرور بالكسرة. **ألحقتهم**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بالثلل**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ألحق)، وسكّن المجرور لضرورة القافية.

وجملة «فصلقنا»: بحسب الفاء. وجملة «ألحقتهم»: في محلّ نصب صفة لـ (صلقة).

والشاهد فيه قوله: «صلقة وصداء ألحقتهم» حيث فصل بين الموصوف (صلقة) وصفته (ألحقتهم) بحرف العطف والاسم المعطوف، وهذا الفصل من ضرورات الشعر.

باب العطف

[١ ـ تعريف عطف النسق]:

العطف ينقسم قسمين: عطف بيان، وعطف نسق. فعطف النسق: هو حَمل اسمٍ على اسمٍ، أو فعلٍ على فعلٍ، أو جملةٍ على جملةٍ، بشرط توسّط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك.

فقولنا: «حَملُ اسمٍ على اسمٍ أَو فعلٍ على فعلٍ أَو جُملةٍ على جُملةٍ»، لأنّه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك، فإن وجد اسمٌ معطوفاً على فعل، أَو فعل معطوفاً على اسم، فلا بدَّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم. وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة، فلا بدَّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة. وسنبيّن ما جاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى.

* * *

[٢ ـ حروف العطف]:

والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة: الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتى، وأو، وإمّا، وأَم. وبل، ولا، ولكِنْ. وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق النحويون على أَنّه ليس بحرف عطف إلاّ أَنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها، وهو إمّا. والذي يدل على أَنّه ليس بحرف عطف، شيئان: أحدهما: مجيئه

مباشراً للعامل فتقول: «قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، فتلي «إمّا» «قامَ»، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه.

والآخر: أنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو، فقلت: «وإمّا عمرو»، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف.

وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو «لكنْ»، فمذهب يونس أنّها ليست بعاطفة، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها، قال تعالى: ﴿ما كانَ محمدٌ أَبا أَحدٍ من رجالِكُمْ ولكنْ رسولَ اللّهِ وخاتَم النَبيينَ﴾(١). فـ «رسولُ اللّهِ» معطوف على خبر «كان»، ولو كانت «لكن» هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف.

ومذهب سيبويه أنّها عاطفة لأنّها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة، ومثال العاطفة: «ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو»(٢). فإن قيل: إنَّ العرب لا تستعمل «لكنْ» إلاّ مع الواو، فالجواب: إنّه قد حكي من كلامهم: «ما مررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ»، بغير واو.

فإن قيل: فلعل «لكنْ» هنا غير عاطفة، و «طالح» هنا محمول على إضمار فعل لدلالة ما تقدَّم عليه، كأنّه قيل: «لكنْ مررتُ بطالحٍ». فالجواب: إن إضمار الخافض وإبقاءَ عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الخفيف]:

١٢٠ ـ رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ [كِدْتُ أقضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهِ]

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) انظر المسألة الثامنة والستين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٨٤ ـ ٤٨٨.

١٢٠ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٨/ ٩٤؛ وأمالي القالي ١/ ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠؛ والدرر ٤/ ٤٨، ١٩٩؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٠ (جلل)؛ ومغني اللبيب ص ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠؛ ورصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٨، ٧٩، ٨/ ٥٢؛ ومغني اللبيب ص ١٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧.

شرح المفردات: الرسم: بقيّة الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالوتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم. =

يريد: رُبَّ رسمِ دارٍ. أَو في نادر كلام لا يقاس عليه، نحو: «خيرٍ عافاكَ اللَّهُ»، يريد: بخيرٍ عافاكَ اللَّهُ، فتبيّن إذن أَنَّ الصحيح في لكن أَنّها من حروف العطف.

وقسم لا خلاف بينهم أَنّه من حروف العطف وهو ما بقي. قال الأستاذ(١): وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس»، واستدلّوا على ذلك بقوله [من الرمل]:

١٢١ ـ وإذا وُلِّيتَ قرضاً فاجْزِهِ إنّما يَجزِي الفتى ليسَ الجَمَلْ

فـ «الجمل» عنده معطوف على «الفتى» بـ «ليس»، كأنه قالَ: لا الجملُ، وهذا لا حجة فيه لاحتمال أَن يكون «الجمل» اسم «ليس» وخبره محذوف لفهم المعنى، كأنه قال:

= **المعنى**: يقول: ربّ آثار دار غادرها أهلها، وقفت أتأمّل أطلالها فكدت ممّا أصابها من بلاء أموت حزناً عليها.

الإعراب: «**رسم**»: اسم مجرور لفظاً بـ «ربّ» المحذوفة مرفوع محلاًّ على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «**دار**»: مضاف إليه مجرور. «**وقفت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**في طلله**»: جار ومجرور متعلقان بـ «وقفت»، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**كدت**»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كاد». «**أقضي**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «**الحياة**»: مفعول به منصوب. «**من جلله**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقضي»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «رسم دار وقفت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «وقفت في طلله» في محل رفع نعت «رسم». وجملة: «كدت...» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «أقضي» في محلّ نصب خبر «كاد».

الشاهد فيه قوله: «رسم دار» حيث أضمر الخافض وأبقى عمله فقد جرّ «رسم» بـ «ربّ» المحذوفة.

(١) يريد أستاذه الشّلوبين.

١٢١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩؛ والأزهية ص ١٨٢، ١٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/١٩٠، ١٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠؛ وشرح التصريح ٢/١٣٥؛ والكتاب ٢/٣٢٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٦٩، ٥١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/١٧٦؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤١٠.

شرح المفردات: فاجزه: كافئة بمثله. الفتى: الإنسان اللبيب. الجمل: الجاهل.

الإعراب: «**وإذا**»: الواو بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**وُلّيتَ**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير في محلّ نائب فاعل. «**قرضاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**فاجزه**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «اجزه» فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «**إنّما**»: حرف حصر. «**يجزي**»: فعل =

ليس الجمل جازياً. وقد يجوز حذف خبر «ليس» في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الكامل]:

١٢٢ ـ لَهْفِي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائفٍ   يَبغِي جِوارَكَ حينَ ليس مجيرُ

يريد: ليس في الدنيا مجيرٌ، فحذف «في الدنيا» وهو الخبر، لفهم المعنى.

وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيفَ وأينَ وهَلاّ، واستدلوا على ذلك بأَنَّ العرب تقول: «ما أكلتُ لحماً فكيفَ شحماً»، و «ما يُعجِبني لحمٌ فكيفَ شَحمٌ»، و «لقيتُ زيداً

= مضارع مرفوع. «الفتى»: فاعل مرفوع. «ليس»: حرف عطف ينفي عمّا بعده ما ثبت لما قبله. «الجمل»: معطوف على الفتى مرفوع، وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة: «إذا ولّيت... فاجزه» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «ولّيت...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اجزه» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يجزي» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ليس الجمل» حيث وردت «ليس» حرف عطف بمعنى «لا» النافية.

١٢٢ ـ التخريج: البيتُ للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح ١/ ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٣؛ وللتميميّ الحماسيّ في الدرر ٢/ ٦٣؛ وللتَّيمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣١؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٦.

شرح المفردات: اللهفة: التحسّر. يبغي: يريد. المجير: المعين.

المعنى: يقول: إنّي أتحسّر عليك تحسّر خائف يريد الاستجارة بك في وقت عزّ فيه المجير.

الإعراب: «لهفي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لهف». «للهفة»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «من خائف»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لهفة» أو بمحذوف نعت لـ «لهفة». «يبغي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «جوارك»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «حين»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «يبغي». «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «مجير»: اسم «ليس» مرفوع، وخبر «ليس» محذوف للضرورة.

وجملة: «لهفي عليك...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يبغي جوارك» في محلّ جرّ نعت «خائف». وجملة: «ليس مجيرٌ موجوداً» في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ليس مجير» حيث حذف خبر «ليس»، ضرورةً.

فأَينَ عمراً»، و «هذا زيدٌ فأَينَ عمرٌو»، و «ضربتُ زيداً فهلاّ عمراً»، و «جاءَكَ زيدٌ فهلاّ عمرٌو»، وقالوا: فمجيء الاسم الذي بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف، قلت: وهذا خطأ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: «ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأةٍ»؟ ولا يقولون: فكيفَ امرأةٍ، فدلَّ ذلك على أنها ليست بعاطفة، وأَنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أَو منصوباً محمول على إضمار فعل، فكأنّك قلت: فكيفَ آكلُ شحماً؟ و فكيف يُعجِبُني عمرٌو؟ و فأَينَ أَلقى عمراً؟

وأما «فأَينَ عمرو»؟ فعمرو مبتدأ و «أَين» في موضع خبره، فكأنّك قلت: فهلاّ لقِيتُ عمراً و فهلاّ جاء عمروٌ»؛ فإن قيل: فهلا قلت: فكيف امرأةٍ، على تقدير: فكيفَ مررتُ بامرأةٍ؟ فالجواب: إنَّ إضمار الخفض وإبقاء عمله لا يجوز كما تقدم إلا في ضرورة الشعر أَو نادر الكلام.

ومما يدلّ على أَنَّ «كيف»، و «هلاّ»، و «أَين» ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء.

قال الأستاذ: والحروف المذكورة تنقسم قسمين؛ قسم يَشرَك في اللفظ والمعنى، وقسم يَشرَك في اللفظ لا في المعنى. فالذي يَشرَك في اللفظ والمعنى هو الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتى، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: «قام القومُ حتى زيدٌ»، و «قام زيدٌ فعمرٌو، أو ثُمَّ عمرٌو»، فإنَّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الإعراب والقيام؟

والحروف المُشرِكة في اللفظ لا في المعنى ما بقي، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: «قام زيد أو عمرو» أو «قام زيد لا عمروٌ»، فإنَّ القائم أحدهما والآخر ليس كذلك، وكذلك سائر ما بقي.

* * *

[٣ ـ الواو]:

قال الأستاذ: **فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة. فإذا قلت: «قامَ زيدٌ وعمرٌو»، احتمل الكلام ثلاثة معانٍ، أعني أن يكون زيد قام قبل عمرو، أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونا قاما معاً.**

وزعم بعض الكوفيين أنّها للترتيب، فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرٌو»، فالقائم أولاً ـ على مذهبه ـ زيد وعمرو بعده بلا مهلة. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ زِلزالَها وأخرَجَتِ الأرضُ أثقالَها﴾(١)، قال: فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقَالَها والواو هي التي دلَّت على ذلك.

قلت: وهذا عندنا خطأ، وإنّما فُهِم أنَّ زلزالَ الأرضِ قبل إخراجها أثقالَها من طريق المعنى. والذي يدل على أنَّ الواو ليست بمنزلة الفاء أنّها لو كانت بمنزلتها لم يجز: «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو»، كما لا يجوز «اختصمَ زيدٌ فعمرٌو». ومما يدلّ أيضاً على أن الواو لا تُرتّب قول أميّة بن أبي الصلت [من المتقارب]:

١٢٣ ـ فَمِلَّتُنــــا أنّنــــا المُسْلِمُــــو نَ علـــى دِيـــنِ صِـــدِّيقِنـا والنَّبِـــي

(١) الزلزلة: ١ ـ ٢.

١٢٣ ـ التخريج: البيت للصلتان العبدي في الكامل ص ١١٠١؛ والشعر والشعراء ص ٥٠٧؛ ولم أقع عليه في ديوان أمية بن أبي الصلت.

اللغة: الملّة (بكسر الميم): الشريعة أو الدين. صدّيقنا: أبو بكر الصدّيق، أوّل خليفة للمسلمين بعد وفاة النبي محمد (ﷺ).

المعنى: ندين بدين الإسلام، دين نبيّنا محمد (ﷺ) وصديقه وخليفته أبي بكر.

الإعراب: **فملتنا:** «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ملّة»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أننا:** «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (أنّ). **المسلمون:** خبر (أنّ) مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. **على دين:** جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ (المسلمون)، بتقدير (المسلمون السائرون على دين). **صديقنا:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **والنبي:** «الواو»: للعطف، «النبي»: اسم معطوف على (صديق) مجرور بالكسرة وسكّن لضرورة القافية، والمصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها خبر للمبتدأ (ملة).

وجملة «فملتنا...»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «صديقنا والنبي» حيث لم تأت (الواو) للترتيب.

ولو كانت أيضاً للترتيب لقدّم النبيَّ ﷺ على الصِّدِّيق لشرفه. وقول الآخر أيضاً، وهو حسان بن ثابت [من الطويل]:

١٢٤ ـ بهاليلُ منهُمْ جعفرٌ وابنُ أمِّهِ عَليٌّ ومنهُمْ أحْمَدُ المُتَخَيَّرُ

ولو كانت للرتيب لقدّم النبيَّ ﷺ على جعفر وابن أمّه. وقوله [من الطويل]:

١٢٥ ـ فَقُلْتُ لَهُ لَمّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ وأَرْدَفَ أَعْجازاً وناءَ بكَلْكَلِ

---

١٢٤ ـ التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٢٤؛ وأساس البلاغة (بهل).

اللغة: البهاليل: جمع بهلول وهو السيد الشريف الجامع لكل خير. جعفر: هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب، أخو الخليفة الرابع علي بن أبي طالب. أحمد: هو النبيّ العربي محمد (ﷺ).

المعنى: إنهم سادة جامعون لكل خير، نذكر منهم النبي المصطفى (ﷺ)، وعليّ بن أبي طالب وأخاه جعفر الطيّار.

الإعراب: **بهاليل**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، بتقدير (هم بهاليل). **منهم**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ (جعفر). جعفر: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف، تقديره (جعفر بهلول منهم). **وابن**: «الواو»: حرف عطف، «ابن»: اسم معطوف على (جعفر) مرفوع بالضمة. **أمّه**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **علي**: بدل من (ابن) مرفوع بالضمّة. **ومنهم**: «الواو»: حرف عطف، «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف لـ (أحمد). **أحمد**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **المخيّر**: صفة (أحمد) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «هم بهاليل»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «جعفر منهم»: صفة لـ (بهاليل) محلها الرفع، أو خبر ثان للمبتدأ (هم) المحذوف. وجملة «وأحمد منهم»: معطوفة على سابقتها في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «جعفر وابن أمّه علي وأحمد» حيث لم تأت (الواو) لتفيد الترتيب، فلو كانت للترتيب لقال: أحمد وعلي وجعفر.

١٢٥ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٨؛ ولسان العرب ١١/٥٩٧ (كلل)؛ والمقاصد النحوية ٤/١٢٧.

اللغة: تمطّى: تمدّد. الجوز: وسط الشيء، ومعظمه. أردف: أتبع. الأعجاز: جمع عجز وهو المؤخّر من كلّ شيء. ناء: تعب، أو نهض مجهداً مما يحمل. الكلكل: الصدر.

المعنى: يتابع وصف الليل الذي بدأ به في البيت السابق، فيصفه بأنه كالبعير الذي يمدّد وسطه، ويتبعها بتمديد آخر فقرات ظهره، متعباً مما يحمله صدره، وهذا كناية عن طول ليله، وبالتالي كناية عن كثرة همومه ومشاغله التي تمنعه من النوم.

الإعراب: **فقلت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **له**: جار ومجرور متعلّقان بـ (قلت). **لما**: ظرفيّة بمعنى (حين) في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (قلت). **تمطى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: =

ولو كان للترتيب لقدَّم «الكلكل» وهو الصدر، ثم «الجوز» وهو الوسط، ثم «الأعجاز» وهي المؤخَّرة. ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿واسجُدِي واركَعي﴾[1] ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ما ادعيناه أنّها لغير الترتيب.

* * *

[٤ ـ حتى]:

وحتى بمنزلة الواو في أنّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة، فإذا قلت: «قام القومُ حتّى زيدٌ»، احتمل أن يكون القائم أولاً زيداً، وأن يكون القائم أولاً القوم، بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونوا قاموا في وقت واحد؛ إلاّ أنّها تفارق الواو في أنَّ ما بعدها لا يكون أبداً إلا جزءاً مما قبلها، فلو قلت: «قامَ زيدٌ حتّى عمرٌ»، لم يجز، لأنَّ «عمراً» ليس بعضَ زيد. وأن يكون ما بعدها إمّا حقيراً أو عظيماً، فلا تقول: «قام القومُ حتى زيدٌ» إلاّ وزيدٌ عظيمٌ أو حقيرٌ. فمثال العظيمِ: «خرج الناسُ حتّى الأميرُ»، ومثال الحقير «استنتِ الفِصالُ حتى القَرعَى»[2]. والقرعى هي التي أصابها القَرعُ وهو جُدريُّ الفِصال. وقولهم: كلُّ شيء يُحِبُّ ولدَهُ حتى الحُبَارَى لأنَّ الحُبارى توصف بالحمق.

* * *

= ضمير مستتر تقديره (هو). **بجوزه**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تمطّى)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **وأردف**: «الواو»: للعطف، «أردف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **أعجازاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وناء**: «الواو»: للعطف، «ناء»: فعل ماض مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بكلكل**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ناء).

وجملة «فقلت له»: بحسب الفاء. وجملة «تمطى»: في محلّ جرٌ بالإضافة. وجملة «أردف»: معطوفة على جملة «تمطّى» في محلّ جرٌ مثلها؛ وكذلك جملة «ناء». وجملة مقول القول آتية في البيت التالي من معلّقته.

والشاهد فيه قوله: «بجوزه وأردف أعجازاً وناء بكلكل» حيث جاءت (الواو) لتفيد معنى العطف دون ترتيب، فلو كانت للترتيب لجاء بالكلكل ثم الجوز ثم الأعجاز.

(١) آل عمران: ٤٣.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/١٠٨، ٢/٦٣؛ جمهرة اللغة ص ٧٦٩، ٨٩١؛ وزهر الأكم ٣/١٨٠؛ وفصل المقال ص ٤٠٢؛ وكتاب الأمثال ص ٢٨٦؛ ولسان العرب ٨/٢٦٣ (قرع)، ١٣/٢٢٨ (سنن)؛ والمستقصى ١/١٥٨؛ ومجمع الأمثال ١/٣٣٣، ٢/٣٩. يضرب لمن تعدَّى طورَه وادّعى ما ليس له.

[٥ ـ الفاء]:

وأما الفاء ففيها خلاف. فمذهب البصريين أنّها للترتيب في كل موضع، والفراء موافق لهم في أنّها للترتيب إلاّ في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد، فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مُرتبة. وذلك نحو قولك: «أعطيتَني فأحسنَت إليَّ»، و «أحسنَت إليَّ فأعطيتَنِي»، يجوز أن يتقدم عنده الإحسان على الإعطاء وإن كان الإحسانُ إنّما وقع بعد الإعطاء، لأن الإعطاء سبب الإحسان، وهو إحسانٌ في المعنى.

وذهب الجَرميّ أنّها للترتيب إلاّ في الأماكن والمطر، فإنه زعم أنّك تقول: «عفا موضعُ كذا فموضعُ كذا فكذا»، وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد؛ و «نزل المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا»، وإن كان المطرُ إنما نزل في هذه الأماكن في وقت واحد. وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لا تُرتّب بمنزلة الواو.

والصحيح من ذلك كلّه القولُ الأول على ما نبيِّن.

واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى: ﴿فإذا قرأتَ القرآن فاستعِذْ باللَّهِ﴾[(١)]. وبقوله جلّ ذكره: ﴿وكم مِن قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنَا﴾[(٢)]. فقدم «الإهلاك» على مجيء البأس، وقدم القراءة على الاستعاذة، ومعلوم أنّهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الإهلاك، وهو الهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعاً وهي قراءة في المعنى.

ولا حجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون «قرأت» بمعنى: أردتَ أن تقرأ لأن العرب قد تقول: فَعلَ فلانٌ، بمعنى: قاربَ أن يفعلَ، أو أراد أن يفعلَ، فمن ذلك قولهم: «قد قامتِ الصلاةُ»، أي: قد قرب قيامُها، أو: أريد قيامها. ومنه قول الفرزدق [من الطويل]:

١٢٦ ـ إلى ملكٍ كادَ النجومُ لِفَقْدِهِ يَقَعْن وزال الراسيات من الصخر

(١) النحل: ٩٨.

(٢) الأعراف: ٤.

١٢٦ ـ **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع الفزاري في شرح أبيات المغني ٨/ ٩٠، ٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤.

اللغة: الفقد: الموت. الراسيات: الجبال.

=

يريد: وأرادت الراسياتُ من الصخر أن تزولَ، أو قاربت أن تزولَ. فيكون التقدير: فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستَعِذْ باللّهِ، وتكون الفاء إذ ذاك باقية على بابها من الترتيب.

وأما قوله تعالى: ﴿وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسُنا﴾[1]. فيحتمل أمرين: أحدهما أن تكون كما تقدّم، كأنه قال: أردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا.

والآخر: أن يريد بقوله تعالى: «أهلكناها»، أنه أهلكها هلاكاً من غير استئصال، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال. وعلى مثل هذا يتخرج ما جاء في هذا النوع. واستدل الجرمي على أنها ترتب في الأماكن بقول النابغة [من الطويل]:

١٢٧ ـ عَفا ذو حُسىً من فَرْتَنَى فَالفَوارِعُ فَجَنْبا أَرِيكَ فالتِّلاعُ الدَّوافِعُ

= **المعنى**: إلى ملك عظيم القدر والمجد إذا مات تزلزلت الأرض حزناً.

الإعراب: **إلى ملك**: جار ومجرور متعلقان بما قبلهما. **كاد**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **النجوم**: اسم «كاد» مرفوع بالضمة الظاهرة. **لفقده**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقعن» و «فقد»: مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«يقعن»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل مبني، في محل رفع فاعل. وزال: «الواو»: استئنافية، «زال»: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. **الراسيات**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **من الصخر**: جار ومجرور متعلقان بصفة من (الراسيات) لأن (أل) جنسية.

وجملة «كاد النجوم لفقده يقعن»: في محل جر صفة. وجملة «يقعن»: في محل نصب خبر «كاد». وجملة «زال الراسيات» استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وزال الراسيات» والمقصود (تكاد تزول الراسيات) فهي لم تزل بعد فعبر عن الفعل بمشارفة وقوعه.

(١) الأعراف: ٤.

١٢٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٨٠؛ والجنى الداني ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥١؛ ولسان العرب ٨/ ٣٧ (تلع)، ١٠/ ٣٩٠ (أرك)، ١٢/ ١٣٥ (حسم)، ١٣/ ٣٢٢ (فرتن)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٥١؛ ورصف المباني ص ٣٧٧، ٤٣٥؛ والمقرب ١/ ٢٣٠.

اللغة: عفا: درس وامحى أثره. ذو حسى والفوارع وأريك: مواضع. فرتنى: اسم امرأة، أو المرأة الزانية. التلاع: جمع تلعة وهي مجرى الماء من أعلى الوادي. الدوافع: أسافل الأرض السهلة حيث تدفع فيه التلاع.

المعنى: لم يبق من آثار (فرتنى) وقومها شيء في هذه المواضع: ذو حسى، الفوارع، جنبا أريك، ومجاري الماء السائلة إلى أسفل الوادي.

الإعراب: **عفا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **ذو**: فاعل مرفوع بالواو لأنه من =

ومعلوم أنَّ هذه الأماكن لم تعفُ على ترتيب، إذ الوقوف على مثل هذه صعب متعذر، أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير مهلة بينهما. وبما ذكرناه أولاً من قول العرب: «نزل المطر مكان كذا فمكان كذ فمكان كذا»، وإن كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد.

والصحيح أنَّ الفاء قد استقرّ لها الترتيب، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقرَ لها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن تَجعلَ الترتيبَ بالنظر إلى الذكر، وذلك أنَّ قولهم: «عفا موضع كذا فموضع كذا فموضع كذا»، قد لا تحضره أسماءُ الأماكن في حين الإخبار دفعةً واحدةً، فهو في حين الإخبار متذكرٌ لها متتبّعاً، فما سبق إلى ذكره أتى به أوّلاً وما تأخّر في ذكره أتى به بالفاء، وتجعل الفاء منبئة عن هذا المعنى لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى.

واستدلّ من ذهب إلى أنّها لا ترتّب في جميع الأماكن بما استدلّ به الفراء والجَرميّ، إلا أنّهم حملوا سائر الأماكن على ذلك.

والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء أنّ العرب تقول: «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو»، ولا تقول: «اختصم زيدٌ فعمرٌو». فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء.

* * *

[٦ ـ ثُمَّ]:

وأما «ثم» فللجمع والترتيب والمهلة، فإذا قلت: «قام زيدٌ ثمَّ عمرٌو»، فالقائم أوّلاً «زيدٌ»، و «عمرٌو» بعده بمهلة. وزعم بعضهم أنَّها بمنزلة الواو لا تُرتب، واستدل على ذلك

= الأسماء الستّة. **حسى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لفظاً لا رسماً. **من فرتنى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بـ (عفا). **فالفوارع**: «الفاء»: حرف عطف، «الفوارع»: معطوف على (ذو) مرفوع بالضمّة. **فجنبا**: «الفاء»: للعطف، «جنبا»: معطوف على (الفوارع) مرفوع بالألف لأنه مثنى. **أريك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فالتلاع**: «الفاء»: للعطف، «التلاع»: معطوف على (جنبا) مرفوع بالضمّة. **الدوافع**: صفة (التلاع) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «عفا»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «عفا ذو حسى فالفوارع فجنبا أريك...» حيث جاءت «الفاء» لترتيب الأماكن كما يرى الجرمي.

بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِن نفسٍ واحدةٍ ثُمَّ جَعلَ منها زوجها﴾[١] ومعلوم أنَّ جعل زوج آدم منه إنّما كان قَبلَ خَلقِنا؛ وبقوله تعالى: ﴿ولقد خَلقناكُم ثُمَّ صوَّرناكم ثُمَّ قلنا للملائكة اسجُدوا لآدَم﴾[٢]. ومعلوم أنَّ أمرَ الملائكة بالسجودِ لآدَم إنَّما كان قبل خَلقِنا وتصويرِنا، فدلَّ ذلك على أنَّ «ثُمَّ» بمنزلة الواو. ولا حجة في شيء من ذلك. أما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعلَ منها زوجَها﴾[٣]، فالفعل الذي هو «جَعَلَ» معطوف على ما في «واحدة» من معنى الفعل، كأنه قال: من نفس وحِّدتْ، أي: أفرِدَتْ، ثمَّ جَعَلَ منها زَوجها. ومعلوم أنَّ «جعَلَ زوجها منها» إنّما كان بعد إفرادها. وأما قوله تعالى: ﴿ثم قلنا للملائكة اسجُدوا لآدم﴾[٤]. فمعطوف على «خلقناكم»، إلاّ أنَّ الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى، كأنه قال: ولقد خَلَقناكم ثُمَّ صوَّرنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم. ومعلوم أنَّ أمر الملائكة بالسجود إنّما كان بعد خَلقه وتصويرِه. ومما يدلّ على فساد مذهبهم أنَّ «ثُمَّ» لو كانت بمنزلة الواو، لجاز: «اختصَم زيدٌ ثُمَّ عمرو»، كما يجوز: «اختصَمَ زيدٌ وعمرٌو»، بالواو. فامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بمنزلة الواو.

* * *

[٧ ـ إمّا]:

وأمّا «إمّا» فلها ثلاثة معان: الشك، وذلك نحو قولك: «قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، إذا كنت لا تعلم القائم منهما.

والإبهام: نحو قولك: «قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو»، إذا كنت قد علمتَ القائمَ منهما إلا أنّك قصدت الإبهام على المخاطب.

والتخيير: نحو قولك: «خُذْ من مالِي إمّا ديناراً وإمّا درهماً».

والأفصح فيها كسر همزتها. وقد حُكي فتحها قليلاً، وأنشدوا في ذلك [من الطويل]:

١٢٨ ـ تُنَفِّحُها أمّا شمالٌ عَرِيّةٌ ... وأمّا صَبا جُنْحِ الظَّلامِ هبوبُ

---

(١) الزمر: ٦.
(٢) الأعراف: ١١.
(٣) الزمر: ٦.
(٤) الأعراف: ١١.

١٢٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي القمقام الأسدي في خزانة الأدب ١١/ ٨٧؛ والدرر ٦/ ١٢٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

=

بفتح الهمزة، لكنّ ذلك قليل جدًّا.

وكذلك أيضاً الأفصح فيها أن تستعمل مكرّرة وقد تستعمل بخلاف ذلك، وذلك إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها نحو «أو» و «إلا»، فمن ذلك قول المُثَقّبِ [من الوافر]:

١٢٩ ـ فـإمّـا أن تكـون أخـي بحـقٍّ فـأعـرِفَ مِنـكَ غَثّـي مِـنْ سمينـي

وإلاّ فـاطّـرِحْنِـي واتّخِـذنِـي عَـدُوّاً أتّقيـكَ وتتّقينـي

فلم يكرّر «إمّا» استغناءً عنها بـ «إلاّ».

= **اللغة**: تنفحها: تدفع بها. العريّة: الريح الباردة. الصَّبا: ريح تهب من مطلع الثريّا إلى بنات نعش (نجمان سماويّان). جنح الظلام: طائفة منه.

المعنى: تدفع (بهذه الرائحة) إمّا ريح شماليّة باردة، وإما ريح الصبا عندما تهبّ في ظلام الليل.

الإعراب: **تنفّحها**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أمّا**: حرف تفصيل. **شمال**: فاعل مرفوع بالضمّة. **عرية**: صفة (شمال) مرفوعة بالضمّة. وأما: «الواو»: للعطف، «أما»: تفصيل. صبا: معطوف على (شمال) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **جنح**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الظلام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. هبوب: صفة (صبا) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «تنفحها»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «أما شمال... وأما صبا» حيث جاءت (أمّا) مفتوحة الهمزة، وهذا قليل والأكثر كسر الهمزة.

١٢٩ ـ **التخريج**: البيتان للمثقّب العبدي في ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢؛ والأزهية ص ١٤٠ ـ ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ والدرر ٦/ ١٢٩؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦ ـ ١٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٠، ١٩١؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ٤/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٤١٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: الغث: الرديء من كلّ شيء؛ والسمين ضده. اطرحني: أبعدني. واتركني. أتّقيك: أتجنّبك وأحذرك.

المعنى: يبين المثقّب لنا معنى الأصدقاء الحقيقيين، فإمّا أن تكون صديقي الحقيقي الذي يعرّفني مساوئي وعيوبي فأتركها، ومحاسني ومكارمي فأزيد منها، وإما دعني وشأني، بل كن عدوّي الذي أحذره ويحذرني.

الإعراب: **فإما**: «الفاء»: استئنافية، «إما»: حرف تفصيل. **أن**: حرف مصدريّة ونصب. **تكون**: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (أنت). والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تكون) خبر لمبتدأ محذوف تقديره إما شأنك كونك أخاً بحق، وإما كونك عدواً، ويجوز أن يكون المصدر =

وقد تستعمل غير مكررة وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها، وذلك قليل جدًّا. فمن ذلك قوله [من الطويل]:

١٣٠ ـ تُهاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وإمّا بِأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها

= مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير: اختر إمَّا كونك أخاً، وإمّا كونك عدواً. **أخي**: خبر (تكون) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **بحقٍّ**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تكون). **فأعرف**: «الفاء»: للعطف، «أعرف»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **منك**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أعرف). **غثي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من سميني**: جار ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء، متعلّقان بمحذوف حال، بتقدير (غثي واضحاً من سميني). **وإلا**: «الواو»: استئنافية، «إلا»: «إن»: حرف شرط، و «لا»: نافية لا عمل لها، وفعل الشرط محذوف بتقدير (وإن لا تفعل فاطرحني). **فاطرحني**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «اطرح»: فعل أمر مبني على السكون، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **واتخذني**: «الواو»: للعطف، «اتخذني»: نفس إعراب (اطرحني). **عدوًّا**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **أتقيك**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **وتتقيني**: «الواو»: للعطف، «تتقي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت).

وجملة «اختر إما كونك أخاً» بحسب ما قبلها. وجملة «فإما أن تكون»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تكون»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «فأعرف»: معطوفة على جملة (تكون). وجملة «فاطرحني»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «واتخذني»: معطوفة على جملة (فاطرحني) في محلّ جزم مثلها. وجملة «أتقيك»: حالية محلها النصب. وجملة «وتتقيني»: معطوفة عليها في محلّ نصب كذلك. وجملة «تفعل» المقدرة لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «إلا تفعل فاطرحني»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيهما قوله: «فإما... وإلا» حيث استغنى عن تكرار (إمّا) وذكر ما يغني عنها وهو (إلا).

١٣٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والمنصف ٣/ ١١٥؛ ولذي الرمّة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨؛ والدرر ٦/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٢؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: تهاض: يعاودها الحزن. تقادم عهدها: بعد زمن معرفتها أو بنائها. ألم خيالها: طاف.

المعنى: فإما أن ينزل خيالي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإما أن يستعرض أشخاص أحبهم قد ماتوا، فتبقى روحي حزينة منكسرة.

=

يريد: تُهاضُ إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتِ. وقال الآخر [من المتقارب]:

١٣١ ـ سَقَتْــهُ الــرواعــدُ مِــن صَيِّــفٍ   وإنْ مِــن خَــريــفٍ فلــن يَعــدَمــا

فحذف «إمّا» من الأول ثم حذف «ما» من الثانية لأنَّ «إمّا» مركّبة من «إنْ» و «ما»، ثم أدغمت النون من «إنْ» في الميم من «ما».

* * *

= الإعراب: تُهاض: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى نفس الشاعر التي ذكرها قبلاً. بدار: جار ومجرور متعلّقان بـ (تهاض). قد تقادم: «قد»: حرف تحقيق، «تقادم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. عهدها: فاعل مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وإما: «الواو»: للعطف، «إما»: حرف تفصيل. بأموات: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (تهاض) المحذوف. ألمّ: فعل ماضٍ مبني على الفتح. خيالها: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «تهاض بدار»: في محل جرٍّ صفة لـ (نفس) في البيت السابق. وجملة «تقادم»: في محل جرٍّ صفة لـ (دار). وجملة «ألمّ»: في محلّ جرٍّ صفة لـ (أموات).

والشاهد فيه قوله: «تهاض بدار... وإمّا تهاض» حيث حذف (إمّا) الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير (إمّا تهاض بدار، وإمّا تهاض بأموات).

١٣١ ـ التخريج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١؛ والأزهيَّة ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٩٣ ـ ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٦٧؛ والمعاني الكبير ص ١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧، ٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٤٤١؛ والدرر ٦/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والكتاب ٣/ ١٤١؛ والمنصف ٣/ ١١٥.

اللغة: الرواعد: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصيِّف: مطر يهطل صيفاً.

المعنى: يتحدّث عن وعل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك.

الإعراب: سقته: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، و «التاء»: للتأنيث، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. الرواعد: فاعل مرفوع بالضمّة. من صيف: جار ومجرور متعلّقان بـ (سقته). وإن: «الواو»: للعطف، «إن»: حرف تفصيل، أصلها (إمّا). من خريف: جار ومجرور متعلّقان بـ (سقته). فلن: «الفاء»: للاستئناف، «لن»: حرف نصب ونفي. يعدما: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «سقته»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يعدما»: استئنافية أيضاً، أو تعليلية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «إن من» حيث حذف (ما) في الشطر الثاني، وكان قد حذف (إما) من الشطر الأول، و (إما) تتكرّر، والحذف ضرورة. والصواب قوله «سقته الرواعد إمّا من صيّف وإما من خريف».

[٨ ـ أو]:

أما «أو» فلها خمسة معان:

الشك، نحو قولك: «قام زيدٌ أو عمرٌو»، إذا كنت لا تعلم القائم منهما، إلا أنَّ الفرق بين «أو» في الشكّ وبين «إمّا» أنّك بنيت كلامك على الشك في «إمّا ابتداء» وأنّك في «أو» بنيت كلامَكَ على اليقين، فقلت: «قام زيدٌ»، ثم أدركك الشك، فقلت: أَو عمرٌو.

والإبهام: نحو قولك: «قام زيدٌ أَو عمرٌو»، وأَنت تعلم القائم منهما إلاّ أَنّك أبهمتَ على المخاطب.

والتخيير، نحو قولك: «خُذ من مالي ديناراً أَو حَبّةً».

والإباحة نحو قولك: «جالِسِ الحَسَنَ أَو ابنَ سِيرين».

والفرق بين الإباحة في أَو والتخيير أنّك لا يجوز لك الجمع بين الشيئين في التخيير، فلا يجوز للمخيَّر الجمع بين أَخذ الحبّةِ والدينار معاً، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً، لأنّه إنّما أَراد جالِسْ هذا الصنفَ من الناسِ، أَي: جالس الفضلاءَ. وكذلك لو قال: «جالِس الفقهاءَ أَو النحويينِ»، لجاز له أَن يجالسهما معاً، لأنّه إنّما أَراد أَن يقول له: جالِسْ هذا الصنفَ من الناسِ، أَي: جالِسِ العلماءَ.

فإن قيل: هل بين «أَو» للإباحة وبين الواو فرق، أَو يجوز الجمع بين الشيئين كما يجوز مع الواو؟ قلت: الفرق بينهما أَنّه لو قال له: جالِس الحسنَ وابنَ سيرين، لم يجز له مجالسة أَحدهما دون الآخر، وإذا قال له: «جالِسِ الحَسَنَ أَو ابنَ سيرين»، جازَ له أَن يجالسهما معاً أَو أَحدَهما أَو أَن يجالِسَهما وغيرَهما ممن هو مثلهما في الفضل.

والتفصيل: نحو قوله تعالى: ﴿وقالوا كونوا هوداً أَو نصارى﴾[1]. أَلا ترى أَنَّ «أَو» هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشكّ، لأنّه ليس من الأمم من يُخَيِّر بين اليهوديّة والنصرانية ولا من أباحهما معاً ولا من شكَّ فيهما بل اليهود يقولون: «كونوا هوداً»، والنصارى يقولون: «كونوا نصارى».

وكذلك أَيضاً الإبهام غير متصوَّر هنا وقصد كل طائفة من المِلّتين الحضّ على اتّباع

(١) البقرة: ١٣٥.

مِلّتها، وتعلم أَن ذلك هو الحق في زعمها، فلم يبق إلاّ تكون «أو» للتفصيل.

وذلك أَنَّ الله تعالى أَخبر عن اليهود والنصارى بأنّهم قالوا، ثُمَّ فَصّلَ ما قالت اليهود مما قالت النصارى.

فهذه جملة معاني «أَو» وزاد الكوفيون في معانيها معنيين:

أَحدها: أَن تكون للجمع بمنزلة الواو، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

١٣٢ ـ فَلَوْ كَانَ البُكَاءُ يَرُدُّ شَيئاً بَكَيتُ عَلى بُجَيْرٍ أَو عِفَاقِ
عَلى المَرْأَيْنِ إذْ هَلَكا جَميعاً لِشَأْنِهِما بِشَجْوٍ وَاشْتِياقِ

قالوا: بكيتُ على بُجير وعَفاقٍ. بدليل قوله بعد ذلك: على المرأَيْنِ، ألا ترى أَنَّ المرأَيْنِ بدل من بُجَيرٍ وعفاقٍ، كأَنّه قال: بكيتُ على المرأَيْنِ. قلت: يحتمل أَن تكون «أَو»

---

١٣٢ ـ التخريج: البيتان لمتمّم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٤؛ والأزهيَّة ص ١١٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣١؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٤ (عفق)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ٥٨.

اللغة: بجير وعفاق: أخوان قتلهما بسطام بن قيس في إغارته على بني يربوع؛ ويقال: إنّ عفاقاً رجل أكلته قبيلة باهلة في قحط أصابهم (اللسان ١٠/ ٢٥٤ (عفق)). الشجو: الحزن والانشغال.

المعنى: لو ردّ البكاء شيئاً راح، لبكيت على بجير وعفاق اللذين ماتا وراحا لشأنهما، بكاء حزيناً مشتاقاً.

الإعراب: **فلو**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع). **كان**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **البكاء**: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. **يردّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **شيئاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **بكيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **على بجير**: جار ومجرور متعلّقان بـ (بكيت). **أو عفاق**: «أو»: حرف عطف، «عفاق»: معطوف على (بجير) مجرور بالكسرة. **على المرأين**: جار ومجرور بالياء لأنّه مثنى بدل من (على بجير أو عفاق). **إذ**: ظرفية في محلّ نصب مفعول فيه (بمعنى حين) متعلقة بـ (بكيت). **هلكا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **جميعاً**: حال منصوبة بالفتحة. **لشأنهما**: جار ومجرور متعلّقان بـ (بكيت)، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **بشجو**: جار ومجرور متعلّقان بمصدر محذوف بتقدير (بكيت بكاء بجشو). **واشتياق**: اسم معطوف على (شجو) بواو العطف، مجرور بالكسرة.

وجملة «كان البكاء»: فعل شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «يردّ»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة «بكيت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «هلكا»: في محل جرّ مضاف إليه. وجملة «لو كان... بكيت»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «بجير أو عفاق» حيث جاءت (أوِ) بمعنى الواو للعطف، بدليل قوله: (على المرأين).

هنا للتفصيل، كأنه قال: بكيتُ على بجيرٍ تارةً وعلى عفاقٍ أُخرى، ثم فصل بـ «أو» بكاءه على بجير من بكائه على عفاق.

والمعنى الثاني: أن تكون بمنزلة «بل»، واستدلوا بقوله [من الطويل]:

١٣٣ ـ بدَتْ مثل قَرنِ الشمس في رَونق الضُحَى وصورتِها أَو أَنتِ في العينِ أملحُ

قالوا: معناه: بل أنتَ في العين أَملح، ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني، قلت: والصحيح أَنَّ «أَو» هنا للشك، ويكون المعنى أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقَرن الشمس: لا أدري هل هي مثلها أَو أَملح، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه، فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة [من الطويل]:

١٣٤ ـ فيا ظَبيةَ الوَعْسَاءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَقا آأَنتِ أَم أُمّ سالِمِ

أَلا ترى أَنَّ قوله: «أَأَنتِ أَمْ أُمُّ سالمِ»، أَبلغ من أَن يقول: هي كأنّها أُمُّ سالم، لأن الشك يقتضي إفراط الشبه حتى يلتبس أَحد الشيئين بالآخر.

---

١٣٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٥٧؛ والأزهيّة ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٥ ـ ٦٧؛ والخصائص ٢/٤٥٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٥.

اللغة: بدت: ظهرت. قَرْن الشمس: أولها عند طلوعها، وقيل: هو أول شعاعها، وقيل: ناحيتها. رونق الضحىٰ: أوله.

المعنى: لقد ظهرت بجمالٍ أخّاذ وكأنها شعاع شمس تشرق في أول الضحى، وهي أجمل في العين وأبهىٰ من ذلك.

الإعراب: «بدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي». «مثل»: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة. «قرن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «الشمس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في رونق»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الشمس». «الضحى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «وصورتها»: الواو عاطفة، «صورتها»: اسم معطوف على (قرن) مجرور بالكسرة و «ها»: مضاف إليه. «أو»: حرف استئناف وإضراب بمعنى «بل». «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «في العين»: جار ومجرور متعلقان بالخبر (أملح). «أملح»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «بدت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت أملح»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أو أنت أملح» حيث جاءت «أو» بمعنىٰ «بل».

١٣٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٦٧؛ وأدب الكاتب ص ٢٢٤؛ والأزهيّة ص ٣٦؛ والأغاني ١٧/٣٠٩؛ والخصائص ٢/٤٥٨؛ والدرر ٣/١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧؛ وشرح المفصل ١/٩٤، ٩/١١٩؛ والكتاب ٣/٥٥١؛

وكذلك أيضاً استدلّوا بقوله تعالى. ﴿وَأَرسلناهُ إلى مائةِ أَلفٍ أَو يَزيدونَ﴾[١]. قالوا معناه: بل يزيدون، ولا يُتصوَّر هنا الشك لأن الشك من الله تبارك وتعالى مستحيل.

قلت: والجواب عن هذا أَنَّ الشك قد يَرِد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطَبينَ، كأنه قال: وأَرسلناه إلى مائةِ أَلفٍ، جمعٍ تشكُّون في مَبلَغِهِ، فيكون نظير قوله تعالى: ﴿فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكرُ أَو يَخشَى﴾[٢]، والله تعالى قد علِمَ أَنّه لا يتذكر ولا يَخشَى، كأَنّه قال له ـ وهو أعلم ـ لعلّه يتذكر أو يخشَى على رجائكما وطمعكما.

ويحتمل أن تكون «أَو» من قوله: «أَو يزيدونَ»، للإبهام.

* * *

= ولسان العرب ١١/ ١٢٣ (جلل)، ١٥/ ٤٣٠ (أ)، ٤٩١ (يا)؛ واللمع ص ١٩٣، ٢٧٧؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٨٨؛ والمقتضب ١/ ١٦٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٢١٠؛ والجنى الداني ص ١٧٨، ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧؛ ورصف المباني ص ٢٦، ١٣٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٢.

اللغة: الوعساء: رملة. جلاجل: جبل بالدهناء.

المعنى: أيهما أجمل أهذه الظبية المتنقلة بين رمال جبال الدهناء أمْ أم سالم تلك المرأة الحسناء.

الإعراب: «فيا»: «الفاء» بحسب ما قبلها، «يا»:حرف نداء. «**ظبية**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة في محل نصب. «**الوعساء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بحال محذوفة من «ظبية». «**جلاجل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**وبين**»: الواو عاطفة، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب معطوف على الظرف السابق. «**النقا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**آأنت**»: حرف المد: حرف استفهام، «**أنت**»: ضمير منفصل مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «**أم**»: حرف عطف. «**أمُّ**»: اسم معطوف على (أنت) مرفوع بالضمة. «**سالم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا ظبية الوعساء»: بحسب ما قبلها. وجملة «آأنت...» مع الخبر المحذوف: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِم»: أخرج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك؛ ليدل على قوة الشبه. ويسمى ذلك «تجاهل العارف». فالشاعر يعرف أن أم سالم أجمل، لكنه تجاهل ليأخذ الإقرار بأنها أجمل.

(١) الصافات: ١٤٧.

(٢) طه: ٤٤.

[٩ ـ أَمْ]:

وأما «أم» فتكون متّصلة ومنفصلة، فالمنفصلة يتقدمها الاستفهام والخبر، ولا يقع بعدها إلا الجملة، وتقدّر وحدها بـ «بلْ» والهمزة وجوابها «نعم» أو «لا»، ومثال ذلك: «أَقامَ زيدٌ أَم عمرٌو قائمٌ»؟ و «قامَ زيدٌ أَم عمرٌو منطلقٌ»؟

فـ «أَمْ» في المسألة الأولى قد تقدَّمها الاستفهامُ وفي الثانية الخبرُ، ووقع بعدها في المسألتين جملةٌ، وتقدّر فيهما بـ «بَلْ» والهمزة، كأنّك قلت: بل أعمرو قائمٌ، أَو بل أَعَمْرو مُنطلقٌ، وجوابها «نَعَمْ»، أَو «لا»، ألا ترى أَنَّ القائل: «أَعمرٌو قائم»؟ و «أَعَمْرو منطلقٌ»؟ أَنَّ جوابه «نعم» أو «لا»؟.

وسُمِّيتْ «أم» هذه المنفصلة لأنَّ ما بعدها كلام مستأنف منقطع ممّا قبلها، وليست بعاطفة، لأنَّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد.

والمتّصلة لا يتقدمها إلاّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاّ المفرد أَو ما هو في تقديره وتقدَّر مع الهمزة بـ «أيْ». وجوابها أَحد الشيئين أو الأشياء. ومثالها: «أَقامَ زيدٌ أم عمرٌو»، فـ «أَمْ» هذه قد تقدَّمتها الهمزة ووقع بعدها «عمرو» وهو مفرد، وتقدر مع الهمزة بـ «أيّ»، كأنّه قال: «أيُّهما قامَ زيدٌ أم عمرٌو»؟ وجوابُها أَحدُ الشيئين، وهو زيدٌ أَو عَمرٌو، أو الأشياء إن قلتَ: «أَقامَ زيدٌ أَم عمرٌو أَم جعفرٌ أم خالدٌ»؟

ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها: «أَقامَ زيدٌ أم قَعَدَ»؟ تريد أيُّهما فَعلَ القيامَ أم القعودَ؟ فوقع «أم قَعدَ» موضع القعود في المعنى، وهذه هي العاطفة لأنَّ ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول. فإن قال قائل: فكيف قال ذو الرمة [من الطويل]:

١٣٥ ـ تقول عجوزٌ مدرجي مُتَروِّحا ... على بابها من عند أهلي وغاديا
أذو زَوجةٍ في المصر أم ذو خصومةٍ ... أراكَ لها بالبصرةِ العام ثاوِيا
فقلت لها: لا إنَّ أهلي جِيرةٌ ... لأكثبَةِ الدَهنا جَميعاً ومالِيا
[وما كنتُ مذْ أبصرتني في خصومةٍ ... أراجعُ فيها يا ابنة الخيرِ قاضِ]

---

١٣٥ ـ التخريج: الأبيات لذي الرمة في ديوانه ص ١٣١١ ـ ١٣١٣؛ والأوّل منها مع نسبته في =

. . . .

= المحتسب ٢/٢٦٦؛ وأمالي الزجاجي ص ٨٩. والثاني منهما مع نسبته في المزهر ٢/٣٧٦؛ وشرح شواهد المغني ١/١٣٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٩٤.

اللغة: مدرجي: مصدر درج الرجل بمعنى مشى. متروحاً: من يروح في أوّل العشيّ. الغادي: المبكّر، السائر في أوّل الصباح. ذو زوجة: متزوّج. الثاوي: المقيم. الأكثبة: جمع كثيب وهو تلّة الرمل. البصرة والدهناء: موضعان.

المعنى: تسألني امرأة عجوز ـ تراني أمرّ على بابها صباحاً ومساءً، في طريقي إلى أهلي ـ هل لديك زوجة، أو أنك متنازع مع أحدهم. فتذهب إلى البصرة للإقامة من أجلها؟ فأجبتها لا هذا ولا ذاك، فأهلي بدو مقيمون في جوار رمال الدهنا (الصحراء)، ومعاشي وأموالي كذلك، وليس لدي نزاع مع أحد، فأراجع القاضي من أجلها، يا ابنة الأخيار.

الإعراب: **تقول**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **عجوز**: فاعل مرفوع بالضمّة. **مدرجي**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **متروحاً**: حال منصوبة بالفتحة سدت مسدّ خبر المبتدأ (مدرجي). **على بابها**: جار ومجرور متعلّقان بـ(مدرجي)، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من عند**: جار ومجرور متعلّقان بـ(مدرجي)، أو بـ(متروّحاً). **أهلي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **وغاديا**: «الواو»: للعطف، «غاديا»: معطوف على (متروحاً) منصوب مثله بالفتحة.

وجملة «تقول عجوز»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «مدرجي...»: في محلّ رفع صفة لـ(عجوز).

أذو: «الهمزة»: حرف استفهام، «ذو»: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والمبتدأ محذوف بتقدير (أأنت ذو زوجة). **زوجة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **في المصر**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة للزوجة (أذو زوجة مقيمةٍ في المصر). **أم**: حرف عطف. **ذو**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة. **خصومة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أراك**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **لها**: جار ومجرور متعلّقان بـ(ثاوياً). **بالبصرة**: جار ومجرور متعلّقان بـ(أراك). **العام**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. **ثاوياً**: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «أأنت ذو زوجة»: في محل نصب مقول القول. وجملة «أنت ذو خصومة»: معطوفة عليها في محل نصب. وجملة «أراك»: في محلّ جرٍّ صفة لـ(خصومة).

فقلت: «الفاء»: استئنافية، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **لها**: جار ومجرور متعلقان بـ(فقلت). **لا**: حرف جواب لا محل له. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **أهلي**: اسم (إنّ) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **جيرة**: خبر (إنّ) مرفوع بالضمّة. **لأكثبة**: جار ومجرور متعلّقان بـ(جيرة). **الدهنا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الهمزة المحذوفة. **جميعاً**: حال منصوبة بالفتحة. **وماليا**: «الواو»: للعطف، «ماليا»: معطوف على (أهلي) منصوب مثله بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «فقلت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إن أهلي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). =

فأجاب «أم» من قوله: «أذو زوجة أم ذو خصومةٍ»، وهي المتصّلة بقوله: لا، وهي متصلة، ألا ترى أنّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد؟

فالجواب: إنَّ قوله: «لا»، جواب لاعتقادها، وذلك أنها لم تسأل بـ «أم» المتصلة إلاّ بعدما قطعت في ظنّها أنّه إما ذو زوجةٍ وإما ذو خصومةٍ، فأَجابها عن ذلك بـ «لا»، كأنّه قال: «لستُ ذا زوجةٍ ولا ذا خصومةٍ». ولو كان سؤالها بـ «أمْ» سؤالاً صحيحاً، لم يكن الجواب إلاّ بأن يقول: «ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ».

فإن قال قائل: فلعل «أم» هذه منفصلة، ويكون «ذو خصومة» خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: أم أنتَ ذو خصومةٍ، فيكون ما بعدها جملة ولذلك أجاب بـ «لا». فالجواب: أنَّ أم المنفصلة إنّما يجاب ما بعدها خاصة لأنَّ ما قبلها مضرب عنه، فلا يحتاج إلى جواب، وهو هنا قد أجابَ عن قولها: أذو زوجة؟ وعن قولها: أم ذو خصومةٍ؟ فنفى أن يكون «ذا زوجةٍ» بالمصر بقوله: إنَّ أهلي جيرةٌ لأكثبة الدَهنا، ونفى أن يكون «ذا خصومة» بقوله [من الطويل]:

وما كنتُ مُذْ أبصَرْتني في خصومةٍ [أراجعُ فيها يا ابنة الخيرِ قاضيا]

فلم يَبقَ إلا أن يكون محمولاً على ما ذكرنا.

والأحسن في «أم» المتصلة أن توسط ما لا تسأل عنه وتؤخّر أحد المسؤولين عنهما، وتقدم الآخر، فتقول: «أزيدٌ قامَ أم عمرٌو»؟ فتوسط «قامَ» لأنّك لا تسأل عنه. وقد يجوز

= وما: «الواو»: للعطف، «ما»: نافية لا عمل لها. كنت: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. مذ: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (كنت). **أبصرتني**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **في خصومة**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (كنت). أراجع: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **فيها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أراجع). **يا ابنة**: «يا»: حرف نداء، «ابنة»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **الخير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قاضيا**: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «كنت»: معطوفة على جملة «إن أهلي» في محلّ نصب. وجملة «أبصرتني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أراجع»: في محلّ جرّ صفة لـ (خصومة).

والشاهد في الأبيات قوله: «أذو زوجة، أم ذو خصومة... لا» حيث يكون الجواب على (أم) بالإيجاب، لا بـ (نعم)، ولا بـ (لا)، و (لا) هنا هي جواب لاعتقاد المرأة.

تقديم لا تسأل عنه وتأخيره، فتقول: «أزيدٌ أمْ عمرٌو قائم»، أو «أقائمٌ زيدٌ أم عمرٌو»؟ إلا أن الأفصح ما ذكرناه أوّلاً.

وكذلكِ تقول: «أقامَ زيدٌ أم قعدَ»؟ فتوسّط «زيداً»، لأنّك لا تسأل عنه، وقد يجوز تقديمه وتأخيره، فتقول: «أقامَ أم قَعَدَ زيدٌ»؟ و «أزيدٌ قامَ أم قَعَدَ»؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع «أم» المتّصلة لفهم المعنى، وذلك قليلٌ فتقول: «قامَ زيدٌ أم عمرٌو»؟ تريد: أقام زيد أم عمرٌو؟ ومن ذلك قوله [من الطويل]:

١٣٦ ـ لَعَمْـرِكَ مـا أدري وإن كُنـتُ داريـاً بِسَبْـعٍ رميـنَ الجمْـرَ أم بثمـانِ

يريد: أبسبع رمينَ الجمرَ؟

* * *

[١٠ ـ «بَلْ» و «لاَ بَلْ»]:

وأما «بل» و «لا بل»: فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد، فإن كان الواقع جملة

١٣٦ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١؛ وشرح المفصل ٨/١٥٤؛ والكتاب ٣/١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/٥٠؛ والمقتضب ٣/٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

المعنى: يقول من شدّة ذهوله إنّه لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها أسبع أم ثمان.

الإعراب: «لعمرك»: اللام حرف ابتداء وقسم، «عمرك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسم». «ما»: نافية. «أدري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «وإن»: الواو حاليّة، «إن»: زائدة. «كنت»: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «دارياً»: خبر «كان» منصوب. «بسبع»: جار ومجرور متعلقان بـ «رمين». «رمين»: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. «الجمر»: مفعول به منصوب. «أم»: حرف عطف. «بثمان»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رمين».

وجملة القسم «عمرك...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أدري» جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة: «وإن كنت دارياً» في محلّ نصب حال. وجملة: «رمين» سدت مسدّ مفعولي «أدري».

الشاهد فيه قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: «أبسبع».

كانا حرفي ابتداء، وكان معناهما الإضراب عن الأول وإثبات القصة التي بعدهما، فتقول: «قامَ زيدٌ بل قَعدَ عمرٌو ولا بل قَعَدَ عمرٌو»، و «ما قامَ زيدٌ بل خَرجَ بكرٌ»، وإن كان الواقع مفرداً كانا حرفي عطف.

ولا يخلو أن يقعا بعد إيجاب أو نفي، فإن وقعا بعد إيجاب كانا للإضراب في حق الأول والإثبات في حق الآخر، نحو قولك: «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، فأضربتَ عن القيام في حقّ «زيدٍ» وأثبتّه في حق «عمرو».

وإن وقعا بعد نفي فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حقّ الأول والإيجاب في حق الثاني، كما كان ذلك بعد الإيجاب، نحو قولك: «ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو»؟ ومعناه عنده: بل قام عمرو. والمعنى عند المبرد الإضراب في حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني، فإذا قلت: «ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، فالمعنى عنده: بل ما قامَ عمرٌو، فأوجبتَ في حقِ الثاني نفيَ القيام الذي أضربتَ عنه في حقِّ الأول، ويجوز عنده ما ذهب إليه سيبويه.

والصحيح أنَّ الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنّه كلام العرب وما انفرد به لا يحفظ له ما يدلُّ عليه.

* * *

[١١ ـ لا]:

وأما «لا»: فلإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يعطف بها إلاّ بعد إيجاب، وذلك نحو قولك: «يقومُ زيدٌ لا عمرٌو». فـ «لا» أخرجت «عمراً» من القيام الذي دخل فيه زيد.

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: «قامَ زيدٌ لا عمرٌو»، فمنهم من أجاز ذلك، وهم جُلُّ النحويين، ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب أبو القاسم الزجّاجي في «معاني الحروف»، واستدل على ذلك بأنَّ «لا» لا يُنْفَى الماضي بها، وإذا عطفتَ بها بعده كانت نافية له في المعنى، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي، لأنك إذا قلت: «قامَ زيدٌ لا عمرٌو»، فكأنك قلت: لا قامَ عمرو، و «لا قام عمرو» لا يجوز، فكذلك ما في معناه.

والذي يدل على فساد مذهبه أنّه قد يُنفى بها الماضي قليلاً، نحو قول تعالى: ﴿فلا

صَدَّقَ ولا صَلّى﴾[١]، يريد: فلم يصدِّقْ ولم يُصَلِّ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى.

ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله [من الطويل]:

١٣٧ ـ كـأنَّ دِثـاراً حَلّقَـتْ بِلَبـونِـهِ عُقـابُ تَنـوفَـى لا عقـابُ القَـواعِـلِ

فعطف بـ «لا» بعد «حلّقتْ» وهو ماضٍ.

* * *

[١٢ ـ لكن]:

وأما «لكن»: فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد؛ فإن وقع بعدها جملة، كانت

---

(١) القيامة: ٣١.

١٣٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٩٤٩؛ والجنى الداني ص ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤؛ والخصائص ٣/ ١٩١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤١، ٢/ ٦١٦؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤٢ (ملع)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢٧؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ١٠٤.

شرح المفردات: دثار: اسم رجل كان يرعى إبل امرىء القيس. اللبونة: ذات اللبن. تنوفى: اسم موضع في جبال طيّىء معروف بارتفاعه. القواعل: اسم موضع قليل الارتفاع.

المعنى: يصف الشاعر إبله التي أغار عليها الأعداء فتفرّقت بقوله: كأنّ عقاباً من عقبان تنوفى قد خطفت تلك الإبل وحلّقت بها بعيداً بحيث يصعب الوصول إليها، وليس عقاب القواعل المعروفة بقلّة ارتفاعها.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«دثاراً»**: اسم «كأنّ» منصوب. **«حلّقت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«بلبونه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلقت». **«عقاب»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«تنوفى»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: حرف عطف. **«عقاب»**: معطوف على «عقاب» السابقة، وهو مضاف. **«القواعل»**: مضاف إليه.

وجملة: «كأنّ دثاراً...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة **«حلّقت عقاب...»** في محلّ رفع خبر «كأنّ».

الشاهد فيه قوله: «عقاب تنوفى على عقاب القواعل» حيث عطفت «لا» قوله: **«عقاب القواعل»** على **«عقاب تنوفى»** الواقعة معمولاً للفعل الماضي **«حلّقت»**، وفيه ردّ على الزجاجي الذي اشترط أن يكون المعطوف عليه بـ «لا» غير معمول للفعل الماضي.

حرف ابتداء، وخرجت من باب العطف، ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادّة لما قبلها في المعنى، نحو قولك: «قامَ زيدٌ لكن عمرٌو لم يَقُمْ»، و «ما قَعدَ بكرٌ لكن قَعدَ عَمرو». ولا يجوز أن تكون موافقة لها، لا تقول: «ما قامَ زيدٌ لكن ما قامَ عمرو».

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادّة لما قبلها أو لا يجوز، نحو: «قامَ زيدٌ لكن خَرجَ عَمرو»، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، وهذا الصحيح، لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب.

وإن وقع بعدها مفرد، كانت حرف عطف، ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي، نحو قولك: «ما قامَ زيدٌ لكن عمرو»، فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو بـ «لكن»، ولو قلت: «قامَ زيدٌ لكن عمرو»، لم يجز[1].

* * *

[١٣ ـ عطف الأسماء بعضها على بعض]:

واعلم أنّه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط، إلاّ ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض.

فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلاّ بعد تأكيد، بضمير رفع مثله منفصل، أو بطول يقوم مقام التأكيد، فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى: ﴿اسكُنْ أنتَ وزوجكَ الجنّةَ﴾[2]، فـ «أنتَ» تأكيد للضمير المستتر في «اسكن»، و «زوجك» معطوف على ذلك الضمير المستتر.

والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه، أو يقع بعد حرف العطف «لا».

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى: ﴿هو الذي يُصَلّي عليكم وملائكتُه﴾[3]، فقوله تعالى: ﴿وملائكته﴾، معطوف على الضمير الذي في

---

(١) وجوّز ذلك الكوفيون. انظر المسألة الثامنة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٨٤ ـ ٤٨٨.
(٢) البقرة: ٣٥.
(٣) الأحزاب: ٤٣.

«يُصلّي»، فلم تحتج إلى تأكيد لطول الكلام بـ «عليكم» الذي هو معمول لِـ «يُصلّي» العامل في الضمير المعطوف عليه «الملائكة».

ومثال الفصل قوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾(١). فقوله: ﴿ولا آباؤنا﴾، معطوف على الضمير في «أشركنا»، ولم يحتج إلى التأكيد للطول بـ «لا» التي بعد الواو، وإنّما احتيج إلى التأكيد أو الطول لأنّهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يُعطف عليه، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه.

فإن قلت: إنّما يُتصور هذا إذا كان الضمير مستتراً في نحو: «زيدٌ قامَ»، فإنّكَ لو قلت: «زيدٌ قامَ وعمرو»، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه «عمرو».

وأما في مثل: «قمتُ وعمرو»، فكان ينبغي أن لا يُحتاج إلى تأكيد ولا لطول لتقدم المعطوف عليه في الذكر. فالجواب عن هذا شيئان:

أحدهما: أنّ الضمير المتّصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنه قد تنزّل من الكلمة منزلة جزء منها، بدليل أنه سُكّن له آخر الفعل في مثل: «ضربتُ» هروباً من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك، وذلك لا يُكره إلاّ في كلمة واحدة.

والآخر: أنّه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع، كما حذفوا الواو من «يَعِد» وأصله «يَوعِد»، لاستثقال الواو بين ياء وكسرة، ثم حذفوه في «أعِد» و «نَعِد». حملاً على الياء.

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة الشعر(٢)، نحو قوله [من الخفيف]:

١٣٨ ـ قلتُ إذْ أقبلَتْ وزهرٌ تَهادَى   كنعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) جوَّزَ الكوفيّون ذلك في الاختيار. انظر المسألة السادسة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٧٤ ـ ٤٧٨.

١٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٨؛ وشرح المفصل ٣/٧٦؛ واللمع ص ١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/١٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٧٩؛ والخصائص ٢/٣٨٦؛ وشرح الأشموني ٢/٤٢٩؛ والكتاب ٢/٣٧٩.

فـ «زهر» معطوف على الضمير في «أقبَلَت»، من غير تأكيد ولا طول. وقول الآخر [من الكامل]:

١٣٩ ـ ورجا الأُخَيطِلُ مِن سَفاهةِ نفسِهِ ما لم يكن وأبٌ لهُ لينالا

فـ «أب» معطوف على الضمير في «يكن» من غير تأكيد ولا طول.

= **اللغة**: الزهر: ج الزهراء، وهي البيضاء المشرقة. تهادى: تتهادى، أي تتمشّى. النعاج: بقر الوحش. تعسّفن: سرن على غير هدى.

الإعراب: «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «إذ»: ظرف زمان متعلّق بـ «قلت». «أقبلت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «وزهر»: الواو حرف عطف، «زهر»: معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت» مرفوع. «تهادى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «كنعاج»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير في «أقبلت»، وهو مضاف. «الملا»: مضاف إليه. «تعسّفن»: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. «رملا»: مفعول به.

وجملة: «قلت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أقبلت» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «تهادى» في محلّ نصب حال. وجملة: «تعسّفن» في محلّ نصب حال.

الشاهد: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: «أقبلت هي وزهر»، لتأكيد الضمير المستتر.

١٣٩ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٧؛ والدرر ٦/ ١٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٠؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٧٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٩؛ والمقرب ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.

شرح المفردات: السَّفاهة: الجهل والخفة والطيش.

المعنى: يقول: إنّ سفاهة نفس الأخطل جعلته يطلب ما لم يكن هو ولا أبوه ليحصلا عليه.

الإعراب: «ورجا»: الواو بحسب ما قبلها، «رجا»: فعل ماضٍ. «الأخيطل»: فاعل مرفوع. «من سفاهة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رجا»، وهو مضاف. «نفسه»: مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ما»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «لم»: حرف جزم. «يكن»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على الأخيطل، وخبره محذوف. «وأب»: الواو حرف عطف، «أب»: معطوف على الضمير المستتر الذي هو اسم «يكن». «له»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «أب». «لينالا»: اللام لام الجحود، «ينالا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، وعلامة نصبه حذف النون، والألف ضمير في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «رجا».

=

وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلاّ بإعادة الخافض[1]، نحو قولك: «مررتُ بكَ وبزيدٍ»، ولا يجوز أن تقول: «مررتُ بكَ وزيدٍ». والسبب في ذلك أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزّل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفتَ اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ، إذ لا يُتصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدتَ الخافض حتى تكون قد عطفتَ اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله.

وزعم المازني أن امتناع ذلك لأجل أنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه، فلا يجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فيجوز مثل: «قام زيدٌ وعمرٌو»، لأنك لو عكست لقلت: «قام عمرٌو وزيدٌ»، وذلك مستقيم.

ولا يجوز: «مررتُ وزيدٍ»، لأنّك لو قلت: «مررت بزيدٍ وكَ»، لم يجز، فإذا قلت: «مررتُ بكَ وبزيدٍ»، جاز، لأنّكَ لو قلت: «مررتُ بزيدٍ وبكَ»، جاز.

وهذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات، وإلاّ فقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه، ألا ترى أنّك تقول: «رُبَّ رَجُلٍ وأخيهِ»، و «كلُّ رجُلٍ وضَيْعتُه»، ولا يجوز عكس ذلك، لأنَّ «رُبَّ» و «كلاًّ» لا يدخلان مباشرة إلا على النكرات، فلذلك كان الأولى ما علّلنا به أوّلاً.

ولا يجوز العطف مِن غير إعادة الخافض إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من البسيط]:

١٤٠ ـ الآن قــرَّبــتَ تَهجــونــا وتشتِمُنـــا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ

= وجملة: «رجا الأخيطل» بحسب ما قبلها. وجملة: «لم يكن...» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «لينالا» في محل نصب خبر «كان». وجملة «ينالا» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع «أب» على الضمير المرفوع المستتر في «يكن» والذي هو اسمها من غير أن يؤكّد ذلك الضمير بضمير منفصل، أو أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذا متفشٍّ في الشعر.

(١) وأجازه الكوفيّون. انظر المسألة الخامسة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٦٣ ـ ٤٧٤.

١٤٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤؛ وخزانة الأدب ٥/١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، =

وكان الوجه أن يقول: «وما بِكَ وبالأيّامِ»، وقول الآخر [من الرجز]:

١٤١ ـ آبَــكَ أيِّــهْ بِــيَ أو مُصَــدَّرِ مــن حُمُــرِ الجِلَّــة جَــأْبٍ حَشْــوَرِ

= ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩؛ والكتاب ٢/ ٣٨٢؛ واللمع في العربية ص ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣؛ والمقرب ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.

اللغة: قرّبت: شرعت. شتم: سبّ.

المعنى: يقول: الآن شرعت في هجائنا وسبّنا، وهذا الأمر ليس بعجيب، لأنّ الهجاء من طبعك، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

الإعراب: **«الآن»**: ظرف زمان متعلّق بـ«قرّبت». **«قرّبت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «قرب». **«تهجونا»**: فعل مضارع مرفوع، و«نا»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». **«وتشتمنا»**: الواو حرف عطف، «تشتمنا»: فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره: «أنت» و«نا» ضمير مفعول به. **«فاذهب»**: الفاء استئنافية، **«اذهب»**: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: **«أنت»**. **«فما»**: الفاء استئنافية، **«ما»**: حرف نفي. **«بك»**: جار ومجرور في محلّ رفع خبر مقدّم. **«والأيام»**: الواو حرف عطف، «الأيام»: معطوف على الكاف في **«بك»** مجرور. **«من»**: حرف جرّ زائد. **«عجب»**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاًّ على أنّه مبتدأ مؤخّر.

وجملة: **«قرّبت تهجونا»** ابتدائية لا محل لها. وجملة: **«تهجونا»** في محلّ نصب خبر **«قرّب»**. وجملة: **«تشتمنا»** معطوفة على سابقتها. وجملة: «اذهب» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «ما بك والأيام من عجب» تعليلية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث عطف «الأيام»، على الكاف في «بك» المجرورة بحرف الجر دون إعادة الخافض.

١٤١ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٤؛ والكتاب ٢/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٢١ (أوب)؛ والمعاني الكبير ص ٨٣٢.

اللغة: آبك: ويلك وويحك. أيّه: صِحْ ونادِ، أيّهَ تأييهاً: صاح به وناداه. المصدّر: القويّ الصدر، والسابق من الخيل. الجلّة: الكبار السنّ منّا ومن الإبل. الجأب: كل جافٍ غليظ. الحشور: المنتفخ الجنبين.

المعنى: ويلك، نادني واستنجدني وبقويّ الصدر، كبير السنّ، جافٍ، منتفخ الجنبين، قادر على ردّ العدا.

الإعراب: **آبك**: مفعول مطلق لفعل مهمل، منصوب بالفتحة، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أيّه**: فعل أمر مبنيّ على السكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **بي**: جار ومجرور متعلّقان بـ(أيّه). **أو مصدر**: «أو»: حرف عطف، «مصدّر»: اسم معطوف على ضمير المتكلم المجرور من (بي)، مجرور بالكسرة. **من حمر**: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ(مصدر). **الجلة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **جأب**: صفة لـ(مصدّر) مجرورة بالكسرة. **حشور**: صفة ثانية لـ(مصدر) مجرورة بالكسرة. =

وكان الوجه أن يقول: وبمصدرٍ. وقول الآخر [من الطويل]:

١٤٢ ـ تُعَلَّقُ في مثلِ السواري سيوفُنا ... فما بينها والأرضِ غوْطٌ نَفانِفُ

وكان الوجه أن يقول: «فما بينها وبين الأرض».

وأما قوله تعالى: ﴿وكفرٌ به والمسَجِدِ الحرام﴾[1]. بخفض «المسجدِ»، وقوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون بِهِ والأرحامِ﴾[2]، بخفض «الأرحام» في قراءة حمزة، فقد يتخرّج ذلك على القسم، وقد يتخرّج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف

= وجملة «أيّه بي»: ابتدائيّة لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بي أو مصدر» حيث عطف على الضمير المجرور بحرف الجر دون إعادة الخافض (حرف الجر)، وكان الأصوب أن يقول: بي أو بمصدر.

١٤٢ ـ التخريج: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣ (وفيه «تنائف» مكان «نفانف»)؛ والحيوان ٦/ ٤٩٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٣؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٥ (غوط).

اللغة: السواري: ج سارية، وهي الأسطوانة (العمود). الغوط: ج غائط: وهو المطمئن من الأرض. ونفانف: ج نفنف وهو الهواء بين الشيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوىً فهو نفنف، والمعنى هنا: واسعة.

المعنى: إن قومي قوم طوال، والسيف على الفارس منا كأنه على سارية من طوله، وبين السيف والأرض مسافة طويلة.

الإعراب: **«تعلّق»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. **«في مثل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعلق. «السّواري»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. **«سيوفنا»**: نائب فاعل مرفوع بالضمة. **«فما»**: «الفاء»: استئنافية و«ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. **«بينها»**: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل الصلة المحذوف المقدر بـ«استقرّ»، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«والأرض»**: «الواو»: عاطفة، «الأرض»: اسم معطوف على الضمير «ها» مجرور بالكسرة. **«غوط»**: خبر مرفوع بالضمة. **«نفانف»**: صفة لـ(غوط) مرفوعة بالضمة.

وجملة «تعلق.. سيوفنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بينها غوط»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الصلة المحذوفة: «استقر» صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فما بينها والأرض» عطف «الأرض» بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف ـ وهو قوله: بينَ ـ إليه، من غير أن يعيد العامل، وكان الأصوب أن يقول: بينها وبين الأرض.

(٤) البقرة: ٢١٧.
(٥) النساء: ١.

منابه، وذلك أيضاً قليل، وسنبين الدليل على أَنَّ العرب تحذف الخافض لدلالة ما تقدم عليه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

* * *

[١٤ ـ تقديم المعطوف على المعطوف عليه]:

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة، وذلك بثلاثة شروط:

أحدها: أن لا يؤدّي إلى وقوع حرف العطف صدراً، فلا تقول: «وعمرٌو زيدٌ قائمان»، وأنت تريد: زيدٌ وعمرٌو قائمانِ.

والآخر: أن لا يؤدّي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا تقول: «إنَّ وعَمْراً زيداً قائمانِ»، تريد: إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ.

والآخر: أن لا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا تقول: «مررتُ وعمرٍو بزيدٍ»، تريد: مررتُ بزيد وعمرٍو.

فهذه الأماكن لا يجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ويجوز فيما عدا ذلك. فمن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

١٤٣ ـ جمعتَ وفُحشاً غيبةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوي

---

١٤٣ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ٣/ ١٣٠، ١٣٤؛ والدرر ٣/١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٨٦، ٢٦٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.

اللغة: الفحش: القول القبيح. الغيبة: الاغتياب. النميمة: الوشاية والإفساد. ارعوى عن الجهل: امتنع عنه وانصرف.

الإعراب: **جمعت**: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **وفحشاً**: «الواو»: للعطف، وقيل: للمعيّة، و «فحشاً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله، أو مفعول معه منصوب. **غيبة**: مفعول به منصوب. **ونميمة**: «الواو»: حرف عطف، و «نميمة»: معطوف على «غيبة» منصوب. **ثلاث**: بدل من «فحشاً» و «غيبة» و «نميمة» منصوب، وهو مضاف. **خصال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لست**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «ليس». **عنها**: جار ومجرور متعلقان بـ «مرعوي». **بمرعوي**: «الباء»: حرف جرّ زائد، و «مرعوي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً، و «الياء»: للإطلاق.

=

يريد: جمعتَ غيبةً وفُحشاً ونميمة. وقول الآخر [من الوافر]:

١٤٤ ـ ألا يـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ عليـكِ ورحمـةُ اللّـهِ السّـلامُ

يريد: عيك السلامُ ورحمةُ اللَّهِ. وقول ذي الرمة [من الطويل]:

١٤٥ ـ كـأَنّـا علـى أولادِ أحْقَـبَ لاحَهـا وَرَمْـيُ السَّفـا أنفـاسهـا بِسِهـامِ
جنوبٌ ذوتْ عنها التناهي فأنزلت بهـا يـوم ذبّـاب السبيـب صيـامِ

= وجملة «جمعت...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لست عنها بمرعوي»: في محلّ نصب نعت «ثلاث».

الشاهد فيه قوله: «جمعت وفحشاً غيبة» حيث تقدّم المعطوف «فحشاً» على المعطوف عليه «غيبة»، والمراد: جمعت غيبةً وفحشاً ونميمةً.

١٤٤ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ (الهامش)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١؛ والدرر ٣/ ١٩، ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧؛ ولسان العرب ٨/ ١٩١ (شيع)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ والدرر ٦/ ٧٩، ١٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، ٢٢٠، ٢/ ١٣٠، ١٤٠.

اللغة: ذات عرق: اسم مكان بالحجاز وهو أحد مواقيت الحج المكانية.

المعنى: الشاعر ينادي من يتغزل بها، فيقول: أيتها المرأة المقيمة في ذات عرق السلام عليك ورحمة الله.

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **يا**: حرف نداء. **نخلة**: منادى نكرة مقصودة منصوب. **من ذات**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة. **عرق**: مضاف إليه مجرور. **عليك**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. **ورحمة**: «الواو»: حرف عطف «رحمة»: معطوف على السلام وقدّم عليه للضرورة. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور. **السلام**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «يا نخلة من...» ابتدائية لا محل لها. وجملة «عليك السلام»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «عليك ورحمة الله السلام» حيث تقدم المعطوف «رحمة» على المعطوف عليه «السلام»، وهو يريد: عليك السلام ورحمة الله.

١٤٥ ـ **التخريج**: البيتان لذي الرمة في ديوانه، ص ١٠٧١ ـ ١٠٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣؛ والكتاب ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٠ (سهم) (البيت الأول)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٢ (البيت الأول).

اللغة: الأحقب: حمار الوحش. لاحها: أخمرها. السفا: الشوك الصلب. الجنوب: الريح الجنوبيّة. التناهي: المكان الذي ينتهي إليه الماء ويجفّ صيفاً.

المعنى: يصف الشاعر رحلته المضنية على مطيّة ضامرة سريعة، تشبه الحمر الوحشيّة التي أضمرتها ريح الجنوب القاسية التي جفّفت المياه في التناهي، وأدمت أنوفها الأشواك الصلبة كالسهام.

الإعراب: **كأنّا**: حرف مشبّه بالفعل، و «نا» ضمير متصل في محلّ نصب اسم «كأن». **على أولاد**: جار =

يريد: لاحها جنوبٌ ورَمْي السفا، وقول ذي الرمة أيضاً [من الطويل]:

١٤٦ - وأنـتِ غـريـمٌ لا أظـنُّ قضـاءَهُ ولاالعـنزِيَّ القـارظُ الـدَهـر جـائيـا

يريد: لا أظن قضاءَه جائياً هو والعَنَزِيّ.

فإن قيل: فقد جاء التقديم في «أو»، قال الشاعر [من الوافر]:

١٤٧ - فَلَسْـتُ بِنـازِلٍ إلاّ أَلَمْـتْ بِـرَحْلـي أو خيـالَتُهـا الكَـذوبُ

= ومجرور متعلّقان بخبر «كأنّ» وهو مضاف. أحقب: مضاف إليه مجرور بالكسرة عوضاً من الفتحة لأنه ممنوع من الصرف لاحها: فعل ماضٍ، و «ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. ورمي: «الواو»: حرف عطف، و «رمي» اسم معطوف مرفوع، وهو مضاف. السفا: مضاف إليه مجرور. أنفاسها: مفعول به، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. بسهام: جار ومجرور متعلّقان بـ «رمي». جنوب: فاعل «لاحها» مرفوع. ذوت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. عنها: جار ومجرور متعلّقان بـ «ذوت». التناهي: فاعل مرفوع. فأنزلت: الفاء حرف عطف، أنزلت: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء للتأنيث. بها: جار ومجرور متعلّقان بـ «أنزل». يوم: ظرف زمان متعلّق بـ «أنزل»، وهو مضاف. ذباب: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. السبيب: مضاف إليه. صيام: نعت «أولاد» مجرور.

وجملة «كأن» ومعموليها ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لاحها» في محل جرّ نعت «أولاد»، وجملة «ذوت» في محل رفع نعت «جنوب»، وجملة «وأنزلت» معطوفة في محل رفع.

الشاهد فيه قوله: «لاحها ورمي السفا أنفاسها بسهام جنوب» حيث قدَّم المعطوف «ورمي» على المعطوف عليه «جنوب» للضرورة الشعرية.

١٤٦ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٠٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧.

اللغة: الغريم: المغرم. قضاء الدين: تأديته. القارظ العنزي: يضرب مثلاً للمفقود الذي لا رجاء منه.

المعنى: يقول الشاعر مخاطباً محبوبته: إنّ لي عليك ديناً لا أظنّك تقضينه، ولا أمل لي فيه حتى يعود القارظ العنزي، أي هي عودة ميئوس منها.

الإعراب: وأنت: الواو حالية من قوله في البيت السابق «تطيلين لياني». أنت: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. غريم: خبر المبتدأ مرفوع. لا: حرف نفي. أظنّ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». قضاءه: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ولا: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتأكيد النفي. العنزي: معطوف على مفعول به أظنّ الأول منصوب. القارظ: نعت «العنزي» منصوب. الدهر: ظرف زمان متعلّق بـ «جائياً». جائياً: مفعول به ثانٍ منصوب.

وجملة «وأنت الغريم» في محل نصب حال. وجملة: «لا أظنّ قضاءه» في محل رفع نعت «غريم».

الشاهد فيه قوله: «لا أظنّ قضاءه ولا العنزيّ القارظ الدهر جائيا» حيث قدَّم المعطوف وهو «العنزي» على المعطوف عليه، وتقدير الكلام: لا أظن قضاءه، جائياً هو ولا العنزيّ ما بقيت أو ما بقي الدهر.

١٤٧ - التخريج: البيت لرجل من بني بحتر في الدرر ٦/ ١٥٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١١٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠؛ ولسان العرب ١١/ ٢٣٠ (خيل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١.

=

يريد: إلاّ ألّمت الكذوبُ برَحْلي أو خيالتُها، فالجواب: إنَّ الكذوبَ صفةٌ لخيالتها، وقوله: أو خيالتُها عطف على الضمير في «ألمت»، ولم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور، وهو «برحلي».

* * *

ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلاّ بالقَسَمِ خاصّة أو بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد، نحو قوله: «قامَ زيدٌ ثُمَّ واللَّهِ عَمرٌو»، أو «بل والله عمرو»، و «قامَ زيدٌ في السوق ثم في الدار عمرٌو»، ولا يجوز أن تقول: «قامَ زيدٌ فواللَّهِ وعمرٌو»، ولا: «وواللَّهِ عمرٌو»، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُّ افتقارهما، فكرهوا الفصلَ لذلك.

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والمعطوف بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعر، نحو قوله [من المنسرح]:

١٤٨ ـ يَوْماً تَراها كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ ... ـعَصْبِ وَيَوْماً أديمَها نَغِلاَ

= **اللغة**: ألمّ به: نزل. الرحل: أدوات الركوب للناقة أو الجمل. الخيالة: الطيف.

المعنى: في كلّ مرّة أنزل عن راحلتي، وأنزل رحلي من فوق ظهرها، يحلّ بي طيفها المتخيّل، فأراها ماثلة أمامي خيالاً كاذباً.

الإعراب: **فلست**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (ليس). **بنازل**: «الباء»: حرف جرٍّ زائد، «نازل»: مجرور لفظاً، منصوب محلاًّ على أنه خبر (ليس). **إلا**: حرف حصر. **ألمت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **برحلي**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ألمت)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أو خيالتها**: «أو»: حرف عطف، «خيالة»: معطوف على فاعل (ألمت) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **الكذوب**: صفة (الخيالة) مرفوعة بالضمة.

وجملة «فلست بنازل»: بحسب ما قبلها. وجملة «ألمّت»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «ألمت برحلي أو خيالتها الكذوب» حيث اعتبر البعض أن (الكذوب) فاعل (ألمت)، وأن (خيالتها) معطوف على الفاعل، وردّ عليه.

١٤٨ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤؛ ولسان العرب ٦/ ٧٠ (خمس)، ١١/ ٦٧٠ (نغل)، ١٢/ ٢٠ (أدم)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٦.

اللغة: أردية العصب: نوع من الملابس اليمانية. الأديم: الجلد، وأراد به وجه الأرض. نغل: فاسد. =

ففصل بـ «يوماً» بين الواو و «أديمها» المعطوف على الضمير في «تراها».

* * *

وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فلا يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ أو بحتى أو بغير ذلك من حروف العطف، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم، نحو قولك: «زيدٌ وعمرٌو قاما»، «زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ قاموا»، لا يجوز أن تُفرِد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلاّ حيثُ سمع، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، نحو قوله تعالى: ﴿واللَّهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يرضوه﴾(١) كان الوجه أن يقول: يُرضُوهما، فأفرد بتقدير: واللَّهُ أحقُ أن يُرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه.

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر [من الخفيف]:

١٤٩ ـ إنَّ شَـرْخَ الشبَـابِ والشَعَـرَ الأسـ ـوَدَ مـا لـم يُعـاصَ كـانَ جُنـونـا

= **المعنى**: يصف أرضاً فيقول: تراها حيناً جميلة زاهية كملابس يمانية، وطوراً جافة جرداء كالجلد الفاسد.

الإعراب: **يوماً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (تراها). **تراها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **كشبه**: جار ومجرور متعلّقان بحال من (ها) في (تراها). **أردية**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **العصب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ويوماً**: «الواو»: للعطف، «يوماً»: معطوف على (يوماً) السابق. **أديمها**: اسم معطوف منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **نغلاً**: نعت منصوب بالفتحة.

وجملة «تراها»: ابتدائية لا محل لها على رأي ابن عصفور، والذي أراه ان (يوماً) متعلق بفعل (تراها) المحذوف، وأن العطف عطف جمل لا عطف مفردات، وعلى ذلك لا شاهد له في البيت.

والشاهد فيه قوله: «ويوماً أديمها نغلا» حيث فصل بـ «يوماً» بين الواو و «أديمها» المعطوف على الضمير في «تراها».

(١) التوبة: ٦٢.

١٤٩ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٨٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٩ (شرخ)؛ وتهذيب اللغة ٧/ ٨١؛ وجمهرة اللغة ص ٩٢، ٥٨٥؛ وتاج العروس ٧/ ٢٨١ (شرخ)؛ وديوان الأدب ١/ ١٠١؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٩؛ والمخصص ١/ ٣٨.

اللغة: شرخ الشباب: قوّته. يعاصى: يُضارب ويُغلَب.

المعنى: إن قوّة الشباب وحداثة العمر جنون ما لم يُضارب ويُغلب. =

كان الوجه أن يقول: «ما لم يُعاصيَا»، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه تقديره: إنَّ شَرْخَ الشبَابِ ما لم يُعاصَ كان جنوناً والشعَرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كان جنوناً.

و «حتى» في ذلك بمنزلة الواو.

فإن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو، فتقول: «زيدٌ فعمرٌو قاما»، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى. ويجوز أن تقول: «زيدٌ فعمرٌو قامَ»، فتفرد وتحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. وإنّما جاز ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني، وكلاهما حسن.

وإن كان العطف بـ «ثمَّ» جاز الوجهان معاً، والأحسن الإفراد لما في «ثُمَّ» من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني، فتقول: «زيدٌ ثُمَّ عمرٌو قامَ»، وهو الأحسن، ويجوز أيضاً: قاما.

وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فإنّما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة، فتقول: «زيدٌ أو عمرٌو قامَ»، و «زيد لا عمرو قام».

وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف. وإنّما لم يجز أن تقول: «قاما»، فتجعل الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ «أو» لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى، ألا ترى أنَّ القائم إنّما هو أحدهما لا غير، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلا في «أو» خاصة، وذلك شذوذ لا يقاس عليه. قال الله تعالى: ﴿إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى

= **الإعراب**: **إن شرخ**: حرف مشبّه بالفعل، واسمها المنصوب بالفتحة. **الشباب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والشعر**: «الواو»: حرف عطف، «الشعر»: معطوف على (شرخ) منصوب بالفتحة. **الأسود**: صفة (الشعر) منصوبة بالفتحة. **ما لم**: «ما»: حرف مصدري وزماني، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. **يعاص**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره (الألف المقصورة)، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **كان**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). والمصدر المؤول من (ما) والفعل (يعاص) مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل (كان). **جنونا**: خبر كان منصوب بالفتحة.

وجملة «إنّ شرخ الشباب... كان»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «مَا لم يعاص»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «كان جنوناً»: في محل رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «ما لم يعاصَ» حيث أفراد مع أنه ذكر مثنى (شرخ الشباب والشعر الأسود) وقدّر المراد: إن شرخ الشباب ما لم يعاص، والشعر الأسود ما لم يعاص، كان ذلك جنونا.

بهما﴾[١]. فأعاد الضمير على «الغني» و «الفقير» لتقديمهما في الذكر.

* * *

[١٥ ـ عطف الاسم على الفعل والعكس]:

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل.

فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا في صفة الألف واللام، نحو: «الضارب» و «المضروب»، فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا، فتقول: «جاءني الضاربُ وقامَ»، و «قامَ زيدٌ الذي ضربَ وقائم»، قال الله تعالى: ﴿إنَّ المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقرضوا الله قَرضاً حَسَناً﴾[٢] فعطف «وأقرضوا» على «المُصَّدِّقينَ»، كأنّه قال: إنَّ الذينَ تصدّقوا وأقرضوا اللَّهَ.

والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لذي خبر، أعني خبراً لمبتدأ أو لكان وأخواتها أو لأنّ وأخواتها أو لـ «ما» أو حالاً لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لِـ «ظننت» أو الثالث من باب «أعلمت».

فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع الفعل موقع الاسم قوله [من الطويل]:

١٥٠ ـ فألفيتُهُ يوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وبَحْرَ عطاءٍ يَستخِفُّ المعابِرا

---

(١) النساء: ١٣٥.

(٢) الحديد: ١٨.

١٥٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤١١؛ والمقاصد النحوية ٤/١٧٦.

اللغة: ألفيته: وجدته. يبير: يزيل، يقضي، يهلك. المعابر: ما يعبر عليه كالسفينة ونحوها.

المعنى: يقول: وجدته يهلك العدوّ، وهو في عطائه كأنه بحر تعبره السفن الكثيرة، ممهّداً لها من نفسه السبل لتعيش.

الإعراب: «فألفيته»: الفاء بحسب ما قبلها، «ألفيته»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. «يوماً»: ظرف زمان متعلّق بـ «ألفيت». «يبير»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «عدوّه»: مفعول به، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وبحر»: الواو حرف عطف، «بحر»: معطوف على «يبير» الواقعة مفعولاً به ثانياً لـ «ألفى». «عطاء»: مضاف إليه. يستخفّ: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «المعابرا»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وقول الآخر [من الرجز]:

١٥١ - باتَ يُغَشّيها بعَضْبٍ باتِرِ باشر راعٍ وسطَها لجابرِ
يقصِدُ في أسْوُقِها وجائرِ

يريد: قاصدٍ في أسواقها وجائرٍ.

ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله تعالى: ﴿أولم يَرَوْا إلى الطَيرِ فوقَهم صافّاتٍ ويَقبِضْنَ﴾[1]. تقديره: صافّاتٍ قابضاتٍ، أي: وقابضاتٍ.

ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان، فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماضٍ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان، فتقول: «زيدٌ قامَ وخَرَجَ»، و «زيدٌ يقومُ ويخرجُ».

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان، نحو: «إن قامَ زيدٌ ويخرُجْ يقُمْ بكرٌ»، فعطف «يخرج» على «قامَ» لاتفاقهما في الاستقبال. ومن ذلك قوله

= وجملة: «ألفيته» بحسب ما قبلها. وجملة: «يبير» في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «ألفى». وجملة «يستخفّ المعابرا» في محل نصب نعت «بحر».

الشاهد فيه قوله: «يبير عدوّه وبحر...» حيث عطف الاسم «بحر» على الفعل «يبير» لوقوع الفعل موقع الاسم «مبيراً».

١٥١ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٤٠، ١٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٠٠ (كهل)، ١٥/ ٦٢ (عشا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٤.

اللغة: يغشّيها: يغطّيها. العضب: السيف. الباتر: القاطع.

الإعراب: ... «بات»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «يغشّيها»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «بعضب»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يغشّي». «باتر»: نعت «عضب» مجرور. «يقصد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «في أسوقها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقصد»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وجائر»: الواو حرف عطف، «جائر»: معطوف على «يقصد» الواقعة نعتاً لـ «عضب».

وجملة: «بات يغشيها» في محل نصب حال. وجملة: «يغشّيها» في محلّ نصب خبر «بات». وجملة: «يقصد» في محلّ جرّ نعت «عضب».

الشاهد فيه قوله: «يقصد في أسوقها وجائر» حيث عطف اسم الفاعل «جائر» على الفعل «يقصد» وذلك لوقوع الفعل موقع الاسم «قاصدٍ».

(١) الملك: ١٩.

تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السماءِ ماءً فَتُصبِحُ الأرضُ مُخضرةً﴾[1] ألا ترى أنَّ المعنى: أنزلَ من السماء ماءً فأصبحتِ الأرضُ مخضرةً، وقول الشاعرِ [من الكامل]:

١٥٢ ـ ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسبُّني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يَعنِيني

فعطف «فمضيتُ» وهو ماضٍ على «أمرّ»، لأن «أمرّ» في المعنى ماضٍ، ألا ترى أن المعنى: لقد مررتُ على اللئيم يسبّني فمضيت؟

وأما إذا اختلف الزمان، فلا يجوز العطف، فلا تقول: «زيدٌ قامَ ويخرجُ»، تريد: قامَ فيما مضى ويخرجُ فيما يستقبل.

* * *

(١) الحج: ٦٣.

١٥٢ ـ التخريج: البيت لرجل من سلول في الدرر ١/٧٨؛ وشرح التصريح ٢/١١؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١٠؛ والكتاب ٣/٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفيّ في الأصمعيّات ص١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٢٦٣؛ والأشباه والنظائر ٣/٩٠؛ والأضداد ص ١٣٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٠٧؛ وخزانة الأدب ١/٣٥٧، ٣٥٨، ٣/٢٠١، ٤/٢٠٧، ٢٠٨، ٥/٢٣، ٥٠٣، ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣؛ والخصائص ٢/٣٣٨، ٣/٣٣٠؛ والدرر ٦/١٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/٧٨١ (ثم)، ١٥/٢٩٦ (منن)؛ ومغني اللبيب ١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥؛ وهمع الهوامع ١/٩، ٢/١٤٠.

شرح المفردات: اللئيم: الدنيء، الخسيس. يعنيني: يقصدني.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو بحسب ما قبلها، واللام رابطة جواب القسم، و «قد» للتحقيق. «**أمر**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله... وجوباً «أنا». «**على اللئيم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أمرّ». «**يسبّني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء في محلّ نصب مفعول به، وفاعله... جوازاً «هو». «**فمضيت**»: الفاء حرف عطف، «مضيت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ثمت**»: حرف عطف. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**لا**»: حرف نفي. «**يعنيني**»: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء في محلّ نصب مفعول به. وفاعله... جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «أمر» جواب قسم لا محل لها. وجملة: «يسبّني» في محلّ جر نعت «اللئيم» لأن «اللئيم» نكرة في المعنى. وجملة «مضيت» معطوفة على جملة «أمر»، فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قلت» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يعنيني» في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «أمرّ فمضيت» حيث عطف الفعل الماضي «مضيت» على الفعل المضارع «أمرّ» لأن «أمرّ» ماض في المعنى.

[١٦ ـ حذف حرف العطف والمعطوف، وحرف العطف والمعطوف عليه]:

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهم المعنى، كقوله تعالى: ﴿سرابيلَ تقيكم الحَرَّ﴾(١) تقديره: تقيكم الحرَّ والبردَ، فحذف والبرد لفهم المعنى، ألا ترى أنّه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحرّ. ومن كلام العرب: «راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ»، أي: مُعْييانِ تقديره: راكب الناقةِ والناقةُ طَلِيحان، فحذف «والناقة» لفهم المعنى.

وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فأوحينا إلى موسى أنْ اضرِبْ بعصاكَ البَحر فانفلقَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أَن اضرِبْ بعصاكَ الحَجَرَ فانبجَسَتْ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿فمَنَ كانَ منكُم مريضاً أوْ على سَفَرٍ فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ﴾(٤).

التقدير: فَضَرَبَ فانفلَقَ، فضَرَبَ فانبجَسَتْ، وفأفطرَ فَعِدَّةٌ. فحذف «ضرب» و «أفطر» وفاءَ العطفِ مما بعدها «من أيّام أُخَر». وعلى ذلك يتخرّج ما رواه قطرب من قول النابغة [من البسيط]:

١٥٣ ـ قالَتْ ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا أو نصفُهُ فَقَدِ

(١) النحل: ٨١.
(٢) الشعراء: ٦٣.
(٣) الأعراف: ١٦٠.
(٤) البقرة: ١٨٤.

١٥٣ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤؛ والأزهيّة ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٨؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة والمعنى: فقد: هنا اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى: «كافٍ»، أو: بمعنى الواو.

قالت: ألا ليت هذا الحمام كلّه لنا، أو نصفه مضافاً إلى حمامتنا فهو كاف [لأن يصير مئة].

الإعراب: **قالت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث، والفاعل: هي. **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **ليتما**: حرف مشبّه بالفعل. و «ما»: زائدة. وقد تكون غير عاملة. **هذا**: اسم إشارة في محل نصب اسم «ليت»، أو مبتدأ إذا اعتبرت غير عاملة. **الحمام**: بدل من «هذا» منصوب أو مرفوع. **لنا**: جار ومجرور متعلّقان =

تقديره: أو هذا الحمامُ ونصفُه، فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف وهو الواو.

وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى، نحو قوله [من الرجز]:

١٥٤ - ضَـرْبـاً طِلَخْفـاً فـي الطُّلَـى سَخينـا

يريد ضرباً طِلَخْفاً وسخيناً، والطلَخْفُ: الشديد والسَخِين: دونَه في الشدة، والطُّلى: جمع طُلْيَة وهي صفحة العنق، وقول الآخر [من الخفيف]:

١٥٥ - كيـفَ أمسيـتَ كيـفَ أصبحـتَ ممـا يـزرعُ الـوُدَّ فـي فـؤادِ السقيـمِ

= بمحذوف خبر «ليت» أو خبر المبتدأ. **إلى حمامتنا**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو بمحذوف حال من اسم «ليت»، وهو مضاف، ونا: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **أو**: حرف عطف. **نصفه**: معطوف على «هذا»، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **فقد**: **الفاء**: فاء الفصيحة. **قد**: اسم بمعنى «كافٍ» مبنيّ في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وإن حصل فهو كاف لـ «كذا».

وجملة (قالت...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ألا ليتما...) الاسميّة في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «هذا الحمام أو نصفه» حيث يمكن تخريجه على تقدير: «هذا الحمام أو هذا الحمام ونصفه» فحذف «هذا الحمام» وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف «الواو».

١٥٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٩/ ٢١٣ (طخف).

الإعراب: ضرباً: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **طلخفاً**: صفة (ضرباً) منصوبة بالفتحة. **في الطلى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف متعلّقان بـ (ضرباً) أو بعامله المحذوف. **سخينا**: معطوف على (طلخفاً) بحرف جر محذوف، منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «ضرباً طلخفاً في الطلى سخيناً» حيث حذف حرف العطف بين المعطوف «سخيناً» والمعطوف عليه «طلخفاً».

١٥٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤؛ والخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠؛ والدرر ٦/ ١٥٥؛ وديوان المعاني ٢/ ٢٢٥؛ ورصف المباني ص ٤١٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٠.

المعنى: يقول: إنّ التحيّة والسؤال عن الأحوال ممّا يغرس المحبّة بين الناس.

الإعراب: **كيف**: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. **أصبحت**: فعل ماضٍ تام، والتاء ضمير متّصل =

يريد: كيفَ أمسيتَ وكيفَ أصبحتَ، فحذفَ الواو.

* * *

[١٧ ـ إعراب الاسم المعطوف]:

والمعطوف أبداً يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فإنّه يجوز أن يعطف تارة على لفظه وتارة على موضعه. فلا بدّ إذن من تبيُّن ما له لفظ وموضع.

والذي له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام: قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم «إنَّ» و «لكنّ» و «لا» التي للتبرئة. فإن عطفتَ على اللفظ نصبتَ وإن عطفتَ على الموضعِ رفعتَ. وقد قرىء: ﴿إنَّ اللَّهَ بَريء من المشركينَ ورَسولُه﴾[1]. برفع «رسوله» على موضع إنَّ على أحد الوجوه الجائزة فيه. وسنتبين ذلك إنْ شاء الله تعالى في بابه. ومن ذلك قول الشاعر [من السريع]:

١٥٦ ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خِلّةٌ إتّسعَ الخَرقُ على الراقِعِ

مبنيّ في محلّ رفع فاعل. كيف أمسيت: معطوفة على «كيف أصبحت» وتعرب إعرابها، وذلك بحرف عطف مقدّر. ممّا: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف تقديره: «قولك». يغرس: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». الودّ: مفعول به منصوب. في فؤاد: جار ومجرور متعلّقان بـ «يغرس» وهو مضاف. السقيم: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «كيف أصبحت» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أصبحت» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «كيف أمسيت» معطوفة على جملة: «كيف أصبحت». وجملة: «يغرس» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «كيف أصبحت، كيف أمسيت» حيث حذف حرف العطف والتقدير: «كيف أصبحت وكيف أمسيت».

(١) التوبة: ٣.

١٥٦ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ٦/١٧٥، ٣١٣؛ وشرح التصريح ٢٤١/١؛ وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢؛ والكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩؛ ولسان العرب ١١٥/٥ (قمر) ٢٣٨/١٠ (عتق)؛ والمقاصد النحوية ٣٥١/٢؛ وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة في شرح أبيات =

رُوي برفعِ «خِلّة» على موضع «نَسَبَ»، ونصبه على لفظِهِ.

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب، وهو المنادى المبني على الضم، نحو: «يا زيدُ والرجلُ»، بنصب «الرجل» على موضع «زيد»، ورفعه على لفظه، وقد قُرِىء: ﴿يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطير﴾[1]. بنصب «الطير» على موضع «جبال» ورفعه على لفظه.

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب، وهو الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمرو»، بالخفض على اللفظ و «عمراً» بالنصب على الموضع، وعليه قوله [من البسيط]:

١٥٧ ـ هل أنتَ باعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أو عبدَ رَبٍّ أخا عَونِ بنِ مخراقِ

= سيبويه ١/٥٨٣، ٥٨٧؛ ولأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤١٢؛ وأوضح المسالك ٢/٢٠؛ وشرح الأشموني ١/١٥١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥، ٩٦٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصّل ٢/١٠١، ١٣٥، ٩/١٣٨؛ واللمع في العربيّة ص ١٢٨؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٤، ٢١١.

اللغة والمعنى: الخلّة: الصداقة. الخرق: الفجوة بين شقّين. الراقع: المصلح.

يقول: لم يعد بالإمكان إصلاح ذات البين، لأنّ الخطب قد تفاقم، فلا يفيد هذا نسب ولا خلّة.

الإعراب: **لا**: النافية للجنس. **نسب**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **اليوم**: ظرف متعلّق بمحذوف خبر «لا». **ولا**: الواو: حرف عطف، **لا**: زائدة لتأكيد النفي. **خلّة**: معطوفة على محلّ اسم «لا». **اتّسع**: فعل ماضٍ. **الخرق**: فاعل مرفوع. **على الراقع**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اتّسع».

وجملة (لا نسب اليوم) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (اتّسع الخرق...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «ولا خُلَّة» حيث روي البيت بزفع «خلة» وعطفها على محل اسم «لا»، وبنصبها وعطفها على لفظه.

(١) سبأ: ١٠.

١٥٧ ـ التخريج: البيت لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًّا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٨/٢١٥؛ ولجرير بن الخطفى، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحويّة ٣/٥١٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٥٦؛ والدرر ٦/١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٤؛ والكتاب ١/١٧١؛ والمقتضب ٤/١٥١؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٥.

اللغة: دينار وعبد ربّ: رجلان.

الإعراب: **«هل»**: حرف استفهام. **«أنت»**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«باعث»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«دينار»**: مضاف إليه مجرور. **«لحاجتنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «باعث»،

فنصب «عبد» على موضع «دينار».

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كلّ اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل لا يتعدى إليه، نحو قولك: «يُعجِبُني قيامُ زيدٍ وعمرو»، بالخفض على لفظ «زيد» والرفع على موضعه، و «عمرٌو» على الموضع، كأنك قلت: يُعجِبُني أَنْ قامَ زيدٌ وعمرٌو.

وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً، وهو كلُّ اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل مُتَعدٍّ إليه، فيكون الموضع رفعاً إن قدَّرت المصدر مضافاً لفاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعلهُ، ونصباً إن قدَّرته مضافاً إلى المفعول، نحو قولك: «يُعجِبُني ضرب زيدٍ»، تريد: أَن ضَرَبَ زيدٌ، ويكون في موضع نصب إن قدَّرته، مضافاً للمفعول، نحو قولك: «يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمرٌو»، تريد: أَنْ ضَرَبَ زيداً عمرٌو، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله [من الرجز]:

١٥٨ ـ قد كنتُ داينتُ بها حَسّانا مخافةَ الإفلاسِ واللّيّانَا

= وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أو»: حرف عطف. «عبد»: معطوف على محلّ «دينار»، أو على إضمار فعل تقديره: «تبعث عبد»، وهو مضاف. «ربّ»: مضاف إليه مجرور. «أخا»: نعت «عبد»، أو عطف بيان، وهو مضاف. «عون»: مضاف إليه مجرور. «بن»: نعت «عون»، وهو مضاف. «مخراق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «عبد ربّ» حيث نصب «عبد» حملاً على موضع «دينار».

١٥٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢؛ ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٥؛ وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١٠٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٨؛ وشرح المفصّل ٦/٦٩؛ ومغني اللبيب ٢/٤٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

شرح المفردات: داينت بها: أخذتها بدلاً من دين لي عنده. اللّيان: المطل. القيان: ج القينة، وهي الجارية.

المعنى: يقول: إنّه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حسّان خوفاً من إفلاسه ومماطلته.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «داينت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«داينت». «حسّانا»: مفعول به. «مخافة»: مفعول لأجله، وهو مضاف. «الإفلاس»: مضاف إليه مجرور. «واللّيانا»: الواو حرف عطف، «الليانا»: معطوف على «الإفلاس» تبعه في المحلّ على أنه مفعول به لـ«مخافة» منصوب، والألف للإطلاق. «يحسن»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «بيع»: =

يُحسِــنُ بَيــعَ الأُصْــلِ والقِيــانــا

فعطف «والقيانا» على موضع «الأُصُلِ»، كأنه قال: يُحسِنُ أن يبيعَ الأصل والقيان.

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجرّ منصوباً، ويكون في موضع رفع إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً.

فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجرّ قولك: «ليسَ زيدٌ بقائمٍ»، لأنَّ أصلَه: ليس زيدٌ قائماً، ومن العطف في مثل ذلك قوله [من الوافر]:

١٥٩ ـ مُعــاوِيَ إنّنــا بَشَــرٌ فــأسْجِــحْ فَلَسْنــا بــالجِبــالِ ولا الحَــدِيــدا

فعطف «الحديد» على موضع «الجبال».

= مفعول به منصوب، وهو مضاف. «الأصل»: مضاف إليه مجرور. «والقيانا»: الواو حرف عطف، «القيانا»: معطوف على «الأصل» تبعه في المحل على أنه مفعول به لـ «بيع»، منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة: «قد كنت داينت» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «داينت» في محلّ نصب خبر «كان». وجملة: «يحسن. . .» في محلّ نصب نعت «حسّانا».

الشاهد فيه قوله: «والقيانا» حيث عطفه على «الأصل» فتبعه على المحل.

١٥٩ ـ **التخريج**: البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ص ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: اعفُ، والإسجاح: حُسْن العفو.

المعنى: اعف عنّا يا معاوية واصفح، فلسنا جبالاً ولا حديداً، بل نحن بشر نحبّ ونكره ونحسن ونخطىء.

الإعراب: «معاوي»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محلّ نصب. «إننا»: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «بشر»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «فأسجح»: «الفاء»: استئنافية، «أسجح»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). «فلسنا»: «الفاء»: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و «نا»: ضمير متصل في =

ومثال ما هو في موضع رفع: «ما جاءني مِن أَحدٍ»، لأنّه كان قبل حرف الجر: ما جاءني أحدٌ، ولو عطفتَ على موضعه لقلت: «ما جاءني من أحدٍ ولا امرأةٌ»، برفع امرأة.

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في قوله: «إن يقُمْ زيدٌ فيقومُ عمرٌو»، فلفظه رفع وموضعه جزم، بدليل أنّه لولا الفاء لكان مجزوماً، فلو عطفت على الموضع لجزمت، وقد قُرِيء: ﴿فيغفِر لِمَنْ يَشاء ويُعَذّبْ مَنْ يَشَاء﴾[1]، برفع «يُعذّبُ» وجزمِه، وسنبيّن ذلك في بابِه إن شاء الله تعالى.

* * *

[١٨ ـ تعدّد العطف]:

ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول: «ضَربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً»، فتعطف بالواو بكراً وخالداً على زيد وعمرو. وتقول: «ظَنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً وبكرٌ جعفراً مُقيماً»، فتعطف بالواو بكراً وجعفراً ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق، وتقول: «أعلَمَ عبدُ اللّهِ بِشْراً أخاكَ مُنطَلِقاً وزيدٌ عمراً بَكراً ضاحِكاً»، فتعطفِ بالواو زيداً وعمراً وبكراً وضاحكاً على عبدِ اللّهِ وبشر وأخيكَ ومنطلقٍ.

وكلّ ذلك جائز ما لم يؤدِّ إلى العطف على عاملين، فإنَّ ذلك لا يجوز، فلا يجوز أن تقول: «مرَّ زيدٌ بعمرو وبكرٍ خالدٌ»، فتعطف «بكراً» على «عمرو» و «خالداً» على «زيدٍ»، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى نيابة الواو مناب «مرَّ»، وهو العامل في «زيد» ومناب الباء، وهي العاملة في «عمرو»، ويكون التقدير: «ومرَّ ببكر خالدٌ»، فتكون الواو تعطي معنى الباء ومعنى الفعل،

محل رفع اسم (ليس). «بالجبال»: «الباء»: حرف جر زائد، «الجبال»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنه خبر (ليس). «ولا»: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية لا عمل لها. «الحديدا»: معطوف على محل خبر (ليس) منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة النداء: «يا معاوي» ابتدائية. وجملة «إننا بشر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فأسجح»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لسنا بالجبال»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بالجبال ولا الحديدا» حيث عطف «الحديد» المنصوبة، على «الجبال» المجرورة لفظاً، على أساس محلّها، وهو النصب.

(١) البقرة: ٢٨٤.

فيجيء حرفٌ واحدٌ يُعطي في حينٍ واحدٍ أزيدَ من معنى واحد. وحرفٌ واحدٌ لا يدلُّ في حينٍ واحدٍ على أزيد من معنى واحد.

فإن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بُدَّ من ذكر الباء، فتقول: «مرَّ زيدٌ بعمرٍو وببكرٍ خالدٌ»، حتى لا تنوب الواو إلاّ منابَ عامل واحد.

وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويقول: لمّا ناب حرف العطف مناب عامل واحد، فكذلك ينوب مناب أزيد، إلاّ أنه إذا اجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدّم المخفوض على غيره، ولا يجيز غير ذلك، وذلك نحو: «مرَّ زيدٌ بعمرٍو وبكر خالد»، ولا يجيز: وخالدٌ بكر، لئلا يكون كأنّك قد فصلتَ بين الخافضِ والمخفوضِ، ألا ترى أن بكراً كأنّه مخفوض بالواو. ويستدل على ذلك بقول الفرزدق [من الطويل]:

١٦٠ - وبَاشَرَ راعيها الصِّلَى بلبانِهِ وَجَنْبَيْهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ

فعطف «وجنبيه» على «لِبانه»، وعطف «حر النار» على «الصِلى»، ونابت الواو مَنابَ باشَرَ ومناب الباء.

---

١٦٠ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٨.

اللغة: الصلى والصلاء (بفتح الصاد وكسرها): مقاساة حرّ النار. اللبان: الصدر. يتحرّف: يبتعد وينحرف.

المعنى: كاد الراعي يلامس النار بصدره وكفّيه، بسبب شدّة البرد، لا يحيد عنها ولا يبتعد.

الإعراب: **وباشر**: «الواو»: حرف عطف، «باشر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **راعيها**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **الصلى**: مفعول به منصوب بالفتحة. **بلبانه**: جار ومجرور متعلّقان بـ (باشر)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وجنبيه**: «الواو»: للعطف، «جنبيه»: اسم معطوف على (لبانه) مجرور بالياء لأنه مثنى، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **حرّ**: اسم معطوف على (الصلى) منصوب بالفتحة، أو بدل من (الصلى). **النار**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ما يتحرف**: حرف نفي، فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «هو».

وجملة «باشر»: معطوفة على جملة «وراحت» في البيت السابق لا محلّ لها. وجملة «ما يتحرف»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الصلى بلبانه وجنبيه حرّ النار» حيث عطف (جنبيه) على (لبانه) دون تكرار الخافض، وعطف (حرّ النار) على (الصلى) بدون حرف عطف.

وكذلك استدل بقوله تعالى: ﴿إنَّ في السموات والأرضِ لآياتٍ﴾[١]. ثم قال بعد ذلك: ﴿وتصريف الرياح آياتٌ﴾[٢]. في قراءة من قرأ بخفض «آيات»، فنابت الواو من «تصريف» مناب «في» ومناب «إنَّ» كأنه قال: وإنَّ في تصريف الرياح آياتٍ. والجواب: إنَّ الآية تتخرَّج على أن تكون «آيات» توكيداً لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها. فلم يَعطِف إذَنْ إلاّ «تصريف الرياح» على «السماوات»، فنابت الواو مناب «في» خاصة، وأما البيت فيتخرَّج على أنْ يكون الأصل: وبِجَنْبَيهِ حَرَّ النارِ، فنابت الواو مناب «باشَرَ» خاصة، فحُذِفت الباءُ، ولم يَنُب منابَها حرف العطف، فيكون من باب:

رَسْــــم دارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــه[٣]

يريد: رُبَّ رسمِ دارٍ، فحذَف «رُبَّ» من غير أن ينيب شيئاً منابها، وأبقى عملها. ومن قبيل قولهم: «خيرٍ عافاك الله»، يريد: بخيرٍ عافاكَ اللَّهُ، فحذف الباء من «بخير» من غير أن يُعوِّض عنها شيئاً، وأبقى عملها، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا ولم يجيء إلاّ نادراً في الشعر، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر [من المتقارب]:

١٦١ ـ أَكُـلَّ امـرىءٍ تَحْسَبِيـنَ امـرَأً ونـارٍ تـوقَّـد بـالليـلِ نـارا

(١) الجاثية: ٣.
(٢) الجاثية: ٥.
(٣) تقدم بالرقم ١٢٠.

١٦١ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣؛ والأصمعيات ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١؛ والدرر ٥/ ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٦؛ والكتاب ١/ ٦٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠؛ ورصف المباني ص ٣٤٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠؛ والمقرب ١/ ٢٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

شرح المفردات: تحسبين: تظنّين. توقد: أي تتوقّد، أي تشتعل.

المعنى: يقول: لا تحسبي أنّ كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كلّ نار هي نار، وإنما الرجل هو من تحلّى بالصفات الحقيقيّة للرجل، والنار هي التي توقد للقرى.

الإعراب: «**أكلّ**»: الهمزة: للاستفهام، «**كلّ**»: مفعول به مقدّم، وهو مضاف. «**امرىء**»: مضاف إليه. «**تحسبين**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء في محلّ رفع فاعل. «**امرأ**»: مفعول به منصوب. «**ونار**»: الواو حرف عطف، «**نار**»: معطوف على «امرىء» مجرور. «**توقد**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله =

فعطف «ناراً» على قوله: «توقّد بالليل ناراً»، لا على أنه عطف قوله: «ونارٍ» على «امرىء» و «ناراً» على قوله «امرأً» لما في ذلك من العطف على عاملين.

فإن قلت: إنما يَثْبُت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق أنّه يؤدّي إلى أن يكون للحَرف في حين واحدٍ أزيدَ من معنى واحد. وقد وجدنا الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد، ألا ترى أنَّ الواو في قولك: «الزيدون»، تعطي الجمع والسلامة والإعراب والعقل والتذكير. فالجواب: إنَّ الواو إنّما أعطت الجمع خاصّة بدليل أنّها لو زالت لبطل معنى الجمع؛ وأمّا الإعراب فقد تبيّن أنه بالتغيير والانقلاب، وأما السلامة والتذكير والعقل لا تُعطي شيئاً من ذلك الواو، بدليل أنّها لو زالت من الجمع لبقي الاسم لمذكر عاقلٍ سالم، فهذه الواو مصاحبة لهذه الخمسة الأشياء، فلا تُعطي منها إلا معنى واحداً وهو الجمع.

فإذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني، رحمه الله، أن الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله. فنقول في نفي: «قام زيدٌ فعمرٌو»: «ما قامَ زيدٌ فعمرٌو»، وفي نفي: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»: «ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو».

وفي نفي: «قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو»: «ما قام زيدٌ ثُـمَّ عمر». وسيبويه يوافقه في ذلك كلّه إلاّ في الواو إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، فإنّه يفصل، فيقول: لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين أعـني أن يكون مررتَ بزيدٍ على حـدتِهِ ومررتَ بعمرٍو على حدتِه، أو يكون على فعلٍ واحد أعني أن يكون مررتَ بزيدٍ وعمرٍو على مرورٍ واحد. فتقول في النفي إذا عنيت مرورين: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو، فتكرر الفعل، وتقول في النفي إذا عنيت مروراً واحداً: «ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو».

= ضمير مستتر تقديره: «هي». «بالليل»: جار ومجرور متعلّقان بـ «توقّد». «ناراً»: مفعول به منصوب. وجملة: «تحسبين» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «توقّد» في محل جرّ نعت «نار».

الشاهد فيه قوله: «ونار» حيث حذف المضاف «كلّ» وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأنّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو: «كلّ امرىء». وانظر ما قاله المؤلف في المتن.

وإنما لم يكن في الأول بدٌّ من تكرير العامل لحذف اللبس، لأنّك لو قلت: «ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، لاحتمل أنْ تريد أنّك لم تمر بهما ولا بواحد منهما، وإنّك لم تمرّ بهما معاً بل مررتَ بأحدِهما. فلما كان النفي من غير إعادة العامل مُلبِساً، لذلك لم يكن بُدٌّ من إعادة النفي.

وحجّة المازني أن حرف النفي لا يُغيّر ما بعده على ما كان عليه قبل دخوله، نحو: «ما قامَ زيدٌ»، ألا ترى أنّه قبل دخول «ما»: «قامَ زيدٌ».

والصحيح ما ذهبَ إليه سيبويه لأنّه قد وُجِدَ النفي مُغيّراً لما دخل عليه عن حالة قبل ذلك. ألا ترى أنّك تقول في نفي «سيفعل»: «لن يفعلَ»، وفي نفي «قد فَعَلَ»: «لمّا يفعل»، وفي نفي «فَعَلَ»: «لم يَفعَلْ»، ولا تقول: لنٍ سيفعلَ، ولا لمّا قد فَعلَ، ولا لم فَعَلَ، فإذا كانوا يُغيرون ما بعد حرف النفي عمّا كان عليه مع أنّه لم تدعُ إليه ضرورة، فالأحرى أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورةٌ، وهو خوف اللبس.

* * *

[١٩ ـ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه]:

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي، فتقول: «قامَ زيدٌ وعمرٌو»، فتفصل بين «زيد» و «عمرو» بالظرف، لأنّه ليس بأجنبي من الكلام، ومن ذلك قوله [من الرمل]:

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلقَةً وصُداءٍ ألحقَتْهُم بالثَلَلْ[١]

ففصل بين «مُراد» و «صُداء» بالمصدر وهو «صَلقَة» لأنّه ليس بأجنبي.

وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، نحو قوله تعالى: ﴿فاغسِلوا وجوهَكُم وأيديَكُم إلى المَرافِقِ وامسَحوا برؤوسِكُم وأرجُلَكم﴾[٢]. ففصل بين «أرجلكم» وبين المعطوف عليه وهو: «وجوهكم» بالجملة، وهي: «وامسحوا برؤوسكم»، لأنه ملتبس بالكلام، لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء، ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على «امسحوا»، ألا ترى

---

(١) تقدم بالرقم ١١٩.

(٢) المائدة: ٦.

أنها تربط ما بعدها بما قبلها. وحروف العطف كلّها مُشرِّكة في العامل.

وكل موضع لا يُتصوَّر فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حالٍ من الأحوال، فإنّ العطف لا يتصوَّر فيه إلاّ بالواو خاصة، فتقول: «المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو». ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو، لأنّك لو قلت: «المالُ بينَ زيدٍ»، لم يستقل الكلام، وكذلك «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو»، لا يجوز العطفُ فيه إلاّ بالواو، لأنّك لو قلت: «اختصمَ زيدٌ»، لم يستقل الكلام. فإن قلتَ: «المالُ بينَ الزيدَيْنِ فالعمرَيْنِ»، جاز العطف بالفاء، لأنّك لو قلت: «المالُ بينَ الزيدَيْنِ»، لكان الكلام مستقلاً، فأما قوله [من الطويل]:

١٦٢ ـ [قِفا نبكِ مِنْ ذكرى حَبيبٍ ومَنْزِلِ بِسقطِ اللِّوى] بين الدَّخُولِ فحَوْملِ

١٦٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨ (آ)؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦؛ والدرر ٦/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦؛ والمنصف ١/ ٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

اللغة وشرح المفردات: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من الرمل واسترقّ منه. الدخول وحومل: مكانان.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعداه على البكاء عند منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل.

الإعراب: **قفا**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **نبك**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «نحن». من: حرف جرّ. **ذكرى**: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نبك»، وهو مضاف. **حبيب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ومنزل**: الواو: حرف عطف. منزل: معطوف على «حبيب» مجرور بالكسرة. **بسقط**: الباء: حرف جرّ، «سقط»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «قفا»، وهو مضاف. **اللوى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **بين**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف حال من «سقط اللّوى»، وهو مضاف. **الدخول**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **فحومل**: الفاء: حرف عطف، «حومل»: معطوف على «الدخول» مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «قفا نبك...» فعليّة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نبك» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب طلب أو شرط مقدّر. وجملة الشرط استئنافية لا محل لها من الإعراب.

=

فإنّما جاز العطف هنا بالفاء لأنَّ الكلام على حذف مضاف، كأنّه قال: بينَ نواحِي الدخول. ونظير ذلك قوله [من الخفيف]:

١٦٣ ـ رُبّمـا ضَـرْبَـةٍ بِسيـفٍ صقيـلٍ بيـنَ بُصـرَى وطعنـةٍ نَجْـلاءِ

يريد بين نواحي بُصرَى، وقد يجوز ألا تحتاج إلى هذا التقدير لأن الفاء قد تكون مُرتّبة بالنظر إلى الذكر، فتكون إذ ذاك بمنزلة الواو، وممّا يؤكد أنَّ الفاءَ هنا بمنزلة الواو رواية الأصمعي: «بين الدَخُولِ وحومَلِ» بالواو.

* * *

[٢٠ ـ الاشتراك بحروف العطف]

وجميع حروف العطف يشترك ما بعدها مع ما قبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفردٍ، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قامَ زيدٌ فعمرٌو»، أنَّ التقدير: فقامَ عمرٌو، وكذلك في سائر مسائل العطف إلاّ بالواو فإنّها تنقسم قسمين: جامعة غير مشرِّكة وجامعة مُشرِّكة، فمثال المشرِّكة: «قام زيدٌ وعمرٌو»، ألا ترى أنك لو قلتَ: «قامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو» لساغَ، وغير المشرِّكة في مثل: «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو».

ألا ترى أنكَ لو قلت: «اختصمَ زيدٌ واختصمَ عمرو»، لم يجز، لأن «اختصم» لا يستقل بفاعلٍ واحد. وكذلك أيضاً: «هذانِ زيدٌ وعمرو»، الواو غير مشركة. ألا ترى أنّك لو

= الشاهد فيه قوله: «بين الدخول فحومل» حيث جاز العطف هنا بالفاء لأن الكلام يجري على حذف مضاف، والتقدير: بين نواحي الدخول.

١٦٣ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، ٩٤؛ والاشتقاق ص ٤٨٦؛ والأصمعيات ص ١٥٢؛ والحماسة الشجرية ١/ ١٩٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، ٥٨٥؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ والجنى الداني ص ٤٥٦؛ ورصف المباني ص ١٩٤، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ ومغني اللبيب ص ١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

شرح المفردات: الصقيل: المجلوّ. بصرى: اسم مدينة من أعمال الشام. النجلاء: الواسعة.

الإعراب: «ربّما»: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: زائدة. «ضربة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «بسيف»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضربة»، أو بمحذوف نعت «ضربة». «صقيل»: نعت «سيف» «بين»: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف نعت «ضربة» وهو مضاف. «بصرى»: مضاف =

قلت: «هذانِ زيدٌ وهذانِ عمرٌو». لم يجز، لأنك لا تخبر عن اثنين بواحد. فلو قلت: «هذانِ ضاحكانِ وقائمانِ»، كانت مشرّكة لأنّك لو قلت: «هذانِ ضاحكانِ وهذانِ قائمانِ» لساغَ.

* * *

[٢١ ـ العامل في المعطوف]:

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فإذا قلت «قام زيدٌ وعمرٌو»، فالعامل في «عمرو»: «قام» بواسطة الواو، وكذلك تفعل مع سائر حروف العطف.

فإن قال قائل: فهلاّ كان العاملُ حرفَ العطف نفسَه، فالجواب: إنّه لا يعمل الحرف حتى يختص ـ في مذهبنا ـ وحروف العطف ليست بمختصة لأنّها تدخل على الأسماء والأفعال.

فإن قال قائل: فلعلّ العامل مضمر بعد حرف العطف، فإذا قلت: «قامَ زيدٌ وعمرو»، فالعامل في «عمرو»: «قام» مضمرة، كأنّه قال: «وقامَ عمرٌو»، فالجواب إنّه قد تبينَ أنّه لا يسوغ تكرير العامل في مثل: «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو». فإذا تبيّن في هذه المسألة أنّه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم اختصاصه ولا عامل مضمر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبيّن أنَّ العامل إنّما هو العامل في المعطوف عليه، وهو «اختصم»، بواسطة حرف العطف، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف.

* * *

إليه. «وطعنة»: معطوفة على «ضربة». «نجلاء»: نعت «طعنة» مجرور.

الشاهد فيه قوله: «بين بصرى» حيث يريد الشاعر «بين نواحي بصرى» فالكلام يجري هنا على حذف مضاف.

باب التوكيد

[١ ـ تعريف التوكيد وقسماه]:

التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدَّث عنه، وذلك أنَّ التوكيد ينقسم قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنويّ. فالتوكيد اللفظيّ يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم، ويكون في المفرد والجملة.

فمثاله في المفرد قوله تعالى: ﴿دكّاً دكّاً﴾[1]، ﴿صفّاً صفّاً﴾[2]، ومنه قوله [من الوافر]:

١٦٤ ـ أبـوكَ أبـوكَ زَيْـدٌ غَيْـرَ شـكٍّ ... أحَلَّـكَ فـي المَخـازي حَيْـثُ حَـلاّ

(١) الفجر: ٢١. (٢) الفجر: ٢٢.

١٦٤ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٢.

اللغة: المخازي: الفضائح والبلايا التي يستحى منها.

المعنى: لقد أنزلك أبوك ـ من دون ريب ـ في ذات الدرجة التي نزلها من الخزي والعار والفضائح.

الإعراب: **أبوك**: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **أبوك**: توكيد لفظي لسابقتها. **زيد**: خبر (أبو) مرفوع بالضمّة الظاهرة. **غير**: اسم منصوب بنزع الخافض. **شك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أحلك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **في المخازي**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء، متعلّقان بـ (أحلك). **حيث**: ظرف مكان مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول فيه ظرف مكان بدل من قوله (في المخازي). **حلا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «الألف»: للإطلاق.

وقول الآخر من [الطويل]:

١٦٥ ـ أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أخا لَهُ   كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ

و «قامَ قامَ زيدٌ»، إلاّ أنّه لا يؤكّد الحرف إلا بإعادة ما دخل عليه أو ضميره، نحو قولك: «مررتُ بزيد بزيد»، أو «مررتُ بزيد به»، قال الله تعالى: ﴿وأمّا الذين سُعِدُوا ففي الجَنّة خالدِينَ فيها﴾[1]، فـ «فيها» تأكيد لقوله: «في الجَنّة»، ولا يجوز تأكيد الحرف من غير

= وجملة «أبوك زيد»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أحلك»: خبر ثانٍ للمبتدأ (أبوك) محلها الرفع. وجملة «حلا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «أبوك أبوك» حيث أكّد كلمة (أبوك) بتكرارها ثانية.

١٦٥ ـ **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، ٦٧؛ والدرر ٣/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٦٢؛ والخصائص ٢/ ٤٨٠؛ والدرر ٦/ ٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٣٤؛ والكتاب ١/ ٢٥٦.

اللغة والمعنى: ساع: قاصد. الهيجا: الحرب.

يقول: يجب على الإنسان أن يلزم أخاه في جميع الأمور، لأنّ المرء الذي يتخلّى عن أخيه يكون كالإنسان الذي يذهب إلى الحرب بغير سلاح.

الإعراب: **أخاك**: مفعول به منصوب على الإغراء تقديره: «الزم أخاك»، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **أخاك**: توكيد للأولى. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. من: اسم موصول في محل نصب اسم «إنّ». **لا**: نافية للجنس. **أخا**: اسم «لا» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة. **له**: **اللام**: حرف مقحم بين المضاف والمضاف إليه، **والهاء**: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. والتقدير: إنّ الذي لا أخاه موجود. **كساع**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **إلى الهيجا**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ساع». **بغير**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ساعٍ». وهو مضاف. **سلاح**: مضاف إليه.

وجملة (... أخاك أخاك) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (إنّ من لا أخا له) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو استئنافيّة. وجملة (لا أخا له) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ.

والشاهد فيه قوله: «**أخاك أخاك**» حيث أكّد كلمة(أخاك) بتكرارها ثانية.

(١) هود: ١٠٨.

إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضّرورةِ، نحو قوله [من الوافر]:

١٦٦ ـ فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لِما بِي ولا لِلما بِهِمْ أَبَداً دَواءُ

فأدخل لام الجر عليها من غير إعادة المجرور.

ومثاله في الجملة قوله: «اللَّهُ أكبرُ اللَّهُ أكبرُ»، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

١٦٧ ـ بئسَ مَقامُ الشيخِ أمرِسْ أمرِسِ إما على قَعوٍ وإمّا اقْعَنْسِسِ

---

١٦٦ ـ التخريج: البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨، ٣١٢، ٥/١٥٧، ٩/٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/١٩١، ١١/٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠؛ والدرر ٥/١٤٧، ٦/٥٣، ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١؛ والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥؛ والخصائص ٢/٢٨٢؛ ورصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤١٠؛ وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦؛ والمحتسب ٢/٢٥٦؛ ومغني اللبيب ص ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/١٠٢؛ والمقرب ١/٣٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٥، ١٥٨.

شرح المفردات: أُلفي: وجد. لما بي: أي للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي للذي عندهم من الحقد أيضاً. دواء: علاج.

المعنى: يقول: ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «**لا**»: حرف نفي. «**والله**»: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. «**لا**»: حرف نفي. «**يلفى**»: فعل مضارع للمجهول. «**لما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يلفى». «**بي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ«استقر». «**ولا**»: الواو حرف عطف، «**لا**»: حرف نفي. «**للما**»: اللام الأولى حرف جرّ، واللام الثانية توكيد لفظي للأولى. «**ما**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «**بهم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ«استقر». «**أبداً**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ«يلفى». «**دواء**»: نائب فاعل مرفوع.

وجملة: «والله» ابتدائية لا محل لها. وجملة: «لا يلفى» جواب القسم لا محل لها. وجملة «استقر بي» المحذوفة صلة الموصول لا محل لها. وجملة: «استقر بهم» مثلها لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «للما بهم» حيث أكّد الشاعر اللام الجارّة، وهي حرف جوابي، توكيداً لفظياً، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير إعادة المجرور. والتوكيد على هذا الشكل شاذّ.

١٦٧ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٢، ١٩٧؛ والدرر ٥/٢١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٨٩؛ وشرح عمدةِ الحافظ ص ٧٩٦؛ ومجالس ثعلب ١/٢٥٦؛ والمنصف ٣/١٤؛ وهمع الهوامع ٢/٨٧.

اللغة: مقامه: موضع إقامته. أمرس حبلك: أعده إلى مجراه؛ ويقال: مرس الحبل إذا وقع في أحد جانبي البكرة على محورها. القعو: البكرة من خشب، أو المحور من حديد. اقعنسس: تأخّر، وارجع إلى الخلف.

وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس. وذلك أَنَّ القائل: «قامَ زيدٌ»، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه المخاطب، فإذا أكّد فقال: «قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ»، كان في ذلك محافظة على الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام، وأنّه لم يكن عن ظن.

* * *

[٢ ـ قسما التوكيد المعنويّ]:

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه.

فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر، نحو قولك: «ماتَ زيدٌ موتاً»، و «قتلتُ عمراً قتلاً»، وذلك أنَّ الإنسان قد يقول: «ماتَ فلانٌ»، مجازاً وإن كان لم يَمُت، أي: كاد يموت. وكذلك «قتلتُ زيداً»، قد يقوله ولم يقتله، أي: بلَغتُ به القتلَ، فإذا قال: «مات عمرو موتاً»، و «قتلتُ زيداً قتلاً»، كان الموت والقتل حقيقيين.

فإن قال قائل: فكيف قال الشاعر [من الطويل]:

١٦٨ ـ بَكَى الخَزُّ مِن رَوْحٍ وأَنْكَرَ جِلْدَهُ وعَجَّتْ عَجيجاً مِن جُذامِ المطارِفُ

= **المعنى**: يذم الشيخ الفاني الذي يحاول ما لا يقدر عليه، فيزجره بقوله: أعد حبلك إلى مجراه، أو عد إلى الخلف فأنت لا تحسن استخراج الدلو.

الإعراب: «بئس»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم. «مقام»: فاعل مرفوع بالضمّة. «الشيخ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أمرس»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنت». «أمرس»: توكيد لفظي. «إمّا»: حرف للتفصيل. «على قعو»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أمرس». «وإما»: «الواو»: حرف عطف، «إما»: حرف للتفصيل. «اقعنسس»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر للضرورة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت).

وجملة «بئس مقام الشيخ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أمرس»: في محلّ نصب مفعول به (أو نائب فاعل) لاسم فاعل محذوف والتقدير: (بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس). وجملة «اقعنسس»: معطوفة على جملة «أمرس».

والشاهد فيه قوله: «أمرس» حيث أكّد الجملة «أمرس» بتكرارها ثانية.

١٦٨ ـ **التخريج**: البيت لحميدة بنت النعمان في سمط اللآلي ص ١٨٠؛ ومعجم الأدباء ١١/ ٢٠؛

فأكّد «عجّتْ» بـ «عجيج» وإن لم يكن أراد به الحقيقة.

فالجواب: إنَّ هذا من مُرشّح المجاز وإلحاقه بالحقيقة، فكأنه قال: عجّت حقاً لا تَجوُّزاً مبالغة في المجاز. وكذلك ينبغي أن يُحمل قوله [من الطويل]:

١٦٩ ـ نَعَمْ صادِقاً وَالقَائِلُ الفاعِلُ الّذي إذا قـالَ قَـوْلاً أَنْبـطَ المـاءَ فـي الثَّـرَى

= وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٤٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٤.

اللغة: الخزّ: نوع من الثياب تُنسج من صوف وإبريسم. روح: هو روح بن زنباع، أمير فلسطين في عهد عبد الملك بن مروان. عجّت: رفعت صوتها. جذام: قبيلة روح. المطارف: الثياب التي مُيِّزت أطرافها، والأغلب أن تكون من الخزّ.

المعنى: لقد كره الثوب الصوفي جلد روح بن زنباع وبكى لكثرة ملازمته جسده، وصاحت ثياب بني قومه صياحاً منكراً بسبب رائحته.

الإعراب: **بكى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **الخز**: فاعل مرفوع بالضمة. **من روح**: جار ومجرور متعلّقان بـ (بكى). **وأنكر**: «الواو»: للعطف، «أنكر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **جلده**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وعجّت**: «الواو»: للعطف، «عجت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء» للتأنيث. **عجيجاً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **من جذام**: جار ومجرور متعلّقان بـ (عجت). **المطارف**: فاعل (عجت) مرفوع بالضمّة.

وجملة «بكى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنكر»: معطوفة عليها لا محلّ لها؛ وكذلك جملة «عجّت».

والشاهد فيه قوله: «عجّت عجيجاً» حيث أكّد الفعل بالمفعول المطلق رغم عدم حصول العجيج على الحقيقة، بل على المجاز.

١٦٩ ـ **التخريج**: البيت لسويد المراثد الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٤٠؛ ولأعرابي في الكامل ص ١٣٩٦.

اللغة: أنبط الماء: أظهره بعدما كان مختفياً. الثرى: الأرض.

المعنى: نعم، أقول قولاً صادقاً، فهو يقول ما يفعل، ويفعل ما يقول، حتى لو قال سأخرج الماء من الأرض لأخرجها فعلاً.

الإعراب: **نعم**: حرف جواب مبني على السكون في محلّ نصب مقول القول لفعل القول المحذوف (أقول صادقاً: نعم). **صادقاً**: حال منصوبة بالفتحة وصاحب الحال فاعل عامله المحذوف، والتقدير: قلت صادقاً. **والقائل**: «الواو»: حرف استئناف، «القائل»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، بتقدير (وهو القائل). **الفاعل**: صفة (القائل) مرفوعة بالضمّة. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع صفة ثانية لـ (القائل). **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل (أنبط). **قال**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **قولاً**: مفعول مطلق =

على غير التوكيد، فيكون قولاً مصدراً مُبيناً محذوفَ الصفة، كأنّه قال: إذا قال قولاً ما أيّ الأقوال كان حقيقةً أو مجازاً أنبط الماءَ في الثرى، ولا يكون من باب التوكيد لدفع المجاز، لضعف المعنى. ألا ترى أنَّ المراد: إن قولَه وإشارته وجميع ما يرد منه يقوم مقام القول الذي يُنبطُ الماءَ في الثرى، لا أنَّ الذي يُنبط الماء إنما هو قولُه الحقيقي.

والتوكيد الذي يراد به إزالة الشكّ عن المُحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر: نفْسُهُ، عينُهُ، كلّه، أجمعُ، أكتعُ. وزاد أهل الكوفة: أَبصَع، وأهلُ بغداد أبتع. وللاثنين: أَنفسُهما، أعينُهما، كلاهما خاصة، وأجاز أهلُ الكوفة وبغداد تثنية ما بقي قياساً.

وللجماعة من المذكّرين: أَنفُسُهم، أعينُهم، كلُّهم، أجمعون، أكتعون. ومن زاد: أبتَع وأبصع، في حالة الإفراد أجازَهما في حالِ الجمعِ.

وللواحدة المؤنثة: نفسُها، عينُها، كلُّها، جَمْعاءُ، بصعاء، بتعاء عند من يقول في المذكّر: أبتَع وأَبصع.

وجماعة ما لا يعقل تُعامل تارةً معاملة جماعة المؤنث، وتارةً معاملة الواحدة المؤنثة، فتقول: «انكسرتِ الجذوعُ كلّهُنَّ وكُلّها»، وللاثنين: أنفسُهما أعينُهما كِلتاهُما خاصّة.

وأهل الكوفة وبغداد يَثنّون ما بقي من الألفاظ قياساً. والصحيح أنّه لا يجوز ذلك لا في المـذكر ولا في المؤنث لاستغناء العرب عنه بكلا وكِلتا، كما تقول: «زيدٌ كعمرٍو»، ولا يجوز: «زيدٌ كَهُ»، لاستغناء العرب بمثلِهِ ولا يجوز أيضاً في: «سرتُ حتّى الصباحِ»: «حتّاهُ»، لاستغنائهم عنه بـ «إليه». ويُجيزون أيضاً: «كِلاهما» في المؤنّثين ويستدلون على ذلك أيضاً

= منصوب بالفتحة. أنبط: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). الماء: مفعول به منصوب بالفتحة. في الثرى: جار ومجرور متعلّقان بـ (أنبط).

وجملة «أقول صادقاً»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «إذا قال.. أنبط»: لا محلّ لها (صلة الموصول). وجملة «قال»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «أنبط»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: «إذا قال قولاً أنبط الماء» حيث أكّد (قال) بـ (قولاً) رغم عدم إرادة القول، فهو أراد العمل لا القول.

بقول الشاعر [من الطويل]:

١٧٠ ـ كِلاَ عَقِبَيْهـا قـد تَشَعَّـبَ رَأسُهـا   من الرَّكْضِ في جَنْبَيْ ثِفالٍ مُباشِرِ

وبقول الآخر [من الطويل]:

١٧١ ـ يَمُـتُّ بِقُـربَـى الـزَيْنَبَيْـنِ كِلَيْهِمـا   إليـكَ وقُـربـى خـالـدٍ وحَبِيـبِ

وذلك قليل جداً لم يجيء إلاّ في الشعر، وينبغي أن يُحملَ على التذكير على المعنى، كأنّه لحظ في «الزينَبَيْنِ» معنى الشخص.

ولجمع المؤنثات: أنفسُهنَّ، أعيُنُهنَّ، كُلُّهنّ، جُمَعُ، كُتَعُ. ومن زاد بَتْعاءَ وبَصْعاء في

---

١٧٠ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: تشعب: تفرّق. الثفال: البطيء الثقيل الذي لا ينبعث إلا كرهاً.

المعنى: لقد تفرّق كلا طرفيها لكثرة الضرب بها على جنبي بعير بطيء الحركة.

الإعراب: **كلا**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. **عقبيها**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **قد**: حرف تحقيق. **تشعّب**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **رأسها**: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من الركض**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تشعّب). **في جنبي**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (الركض). **ثفال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **مباشر**: صفة (ثفال) مجرورة بالكسرة.

وجملة «كلا عقبيها. . .»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «تشعّب»: في محل رفع خبر (كلا).

والشاهد فيه قوله: «كلا عقبيها» حيث جاءت (كلا) محلّ (كلتا).

١٧١ ـ **التخريج**: البيت لهشام بن معاوية في المقاصد النحوية ١٠٦/٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٥٩؛ والمقرب ٢٣٩/١.

اللغة: يمتّ: يتقرّب، يتوسّل. الزينبين: مثنى «زينب» اسم امرأة.

الإعراب: **يمت**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **بقربى**: جار ومجرور متعلقان بـ «يمت»، وهو مضاف. **الزينبين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى. **كليهما**: توكيد لـ «الزينبين» مجرور بالياء لأنّه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **إليك**: جار ومجرور متعلقان بـ «يمتّ». **وقربى**: «الواو»: حرف عطف، و «قربى»: معطوف على «قربى» الأولى مجرور، وهو مضاف. **خالد**: مضاف إليه مجرور. **وحبيب**: «الواو»: حرف عطف، و «حبيب»: معطوف على «خالد» مجرور بالكسرة.

وجملة «يمت. . .»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: **قوله**: «الزينبين كليهما» حيث أكّد المثنّى المؤنث «الزينبين» بمثنى مذكّر، وذلك لأنّ المعنى مفهوم، أو التقدير أنّ «الزينبين» شخصان أو نحوهما ممّا هو مذكّر.

حال الإفراد قال في الجمع: بُتَعُ، بُصَعُ.

وهذه الألفاظ تنقسم قسمين، قسم يراد به العموم والإحاطة، وقسم لا يراد به ذلك.

فالذي يُراد به الإحاطة والعموم: «كلٌّ» وما في معناها، والذي لا يُراد به الإحاطة والعموم: النفسُ والعَينُ وتثنيتهُما وجمعُهما.

فالذي يُراد به العموم لا يؤكّد به إلاّ ما يتبعض بذاته كالدراهم، لأنّها تتبعّض مع كلّ عامل، أو بحسب عامِلِهِ، نحو: «رأيتُ زيداً»، ألا ترى أنَّ «زيداً» يتبعَّض مع «رأيتُ» ولا يتبعض مع تكلَّم. فتبعُّض «زيدٍ» إذن بحسب العامل الداخل عليه، فتقول: «قبضت الدراهِمَ كلَّها»، و «رأيتُ زيداً كُلَّه».

والذي لا يُراد به العموم يؤكّد به ما يتبعضُ وما لا يتبعّض، تقول: «تكلَّمَ زيدٌ نفسُه»، و «قَبَضتُ المالَ نفسَه».

فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المُخبَر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة، ألا ترى أنّك تقول: «ضربتُ زيداً»، فيحتمل أن يكون المضروب زيداً نفسَه أو من هو بسببه. فإذا قلت: «ضربتُ زيداً نفسَهُ»، كان المضروب «زيداً» لا غيره. وفائدةُ التوكيد بـ «كلّ» وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضيّة به.

ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: قبضتُ المالَ، احتمل أن يكون المقبوض بعضه وأن يكون جميعَهُ، فإذا قلتَ: «قبضتُ المال كلَّه»، ارتفع ذلك الاحتمال، وثبت أنَّ المراد الجميع.

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثُمَّ بالعين ثم بكل ثم بأجمعَ ثمَّ بأكتعَ. وأمّا «أبصَعُ» و «أبتَعُ» عند من يزيدهما فلا تُبالِ أيهما قدَّمتَ على الآخر. فإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب المتقدم. فإن لم تأتِ بالعين ولا بالنفس أتيتَ بما بقي على الترتيب المتقدّم. فإن لم تأتِ بكلّ أتيت بـ «أجمع» وما بقي، فإن لم تأتِ بـ «أجمع» لم تأتِ بما بعده، وسبب ذلك أن «أكتع» تابع لِـ «أجمع» فلا يؤتى به إلاّ بعده، إذ لا يجوز أن يؤتّى بالتابع المرفوع على التّبعية دون المتبوع.

فـ «أكتع» بمنزلة «بَسَنٍ» من قولك: «زيدٌ حَسَنٌ بَسَن»[1]، فكما لا يؤتى بـ «بَسَنٍ» إلا بعدَ

(١) «بَسَن» كلمة لا معنى لها، وإنّما أُتي بها في هذا القول للإتباع.

«حَسَنٍ» فكذلك لا يؤتى بـ «أكتع» إلاّ بعد «أجمع». فأما قوله [من الطويل]:

١٧٢ ـ تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأسَهُ وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أكتَعُ

فاستعمل «أكتع» غير تابع لـ «أجمع»، ووجهُه أنّه محمول على البدل لا على التأكيد.

* * *

[٣ ـ الأسماء المؤكدة]:

ويجوز تأكيد الأسماء كلِّها إلاّ النكرة، فإنّها لا تؤكَّد على كلّ حالٍ خلافاً لأهل الكوفة، فأنَّهم يُجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون مُتَبَعّضة ويكون التوكيد بـ «كلّ» وما في معناها، نحو قولك: «أكلتُ رغيفاً كلّه». ولا يجوز أن تقول: «أكلتُ رغيفاً نَفَسهُ». وسببُ ذلك أنَّ التوكيد بالنفسِ والعينِ لا فائدة فيه في النكرة، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: «ضربتُ زيداً نفَسَهُ»، أفدتَ بالتأكيدِ بالنفس أَنَّ المضروبَ زيدٌ لا من هو منه بسبب. فإذا قلتَ: «أهنتُ زيداً»، احتمل أن تريد أنّك أهنت أباه فتجوَّزت، فجعلتَ إهانتك لأبيه إهانةً له.

وإذا قلتَ: «رأيتُ رجلاً نفسَهُ»، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ المفهوم من: «رأيتُ رجلاً»، ومن: «رأيتُ رجلاً نفسَه»، واحد وهو رجل غيرُ مُعَيّن، وفي توكيد النكرة المتبعّضة بـ «كلّ» وما في معناها فائدة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «أكلتُ رغيفاً»،

---

١٧٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٢١٦؛ وخزانة الأدب ٤/٢٣٥؛ والدرر ٦/٣٧؛ والكتاب ١/١٨١؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٣. ويروى «أجمع».

المعنى: في وقت الهاجرة، وقت اشتداد الحر، ترى الثور قد أدخل رأسه في الظل، وبقي جسمه كلّه ظاهراً تحت الشمس المحرقة.

الإعراب: **ترى**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **الثور**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فيها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ترى). **مدخل**: حال منصوبة بالفتحة. **الظلّ**: اسم منصوب بنزع الخافض. **رأسه**: مفعول به لاسم الفاعل (مدخل) منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **وسائره**: «الواو»: حاليّة، «سائر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **بادٍ**: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة. **إلى الشمس**: جار ومجرور متعلّقان بـ «(بادٍ)». **أكتع**: توكيد (سائر) مرفوع بالضمّة، أو بدل منه.

وجملة «ترى الثور»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «سائره بادٍ»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «وسائره.. أكتع» حيث أكّد بـ (أكتع) دون أن تكون تالية لـ (أجمع)، وخرّج أنّه محمول على البدل لا على التوكيد.

أمكن أن تريد أنّك أكلتَ جميعَه وأنّك أكلتَ بعضَه. فإذا قلت: كُلَّه، أفاد ذلك العموم والإحاطة. واستدلّوا على جواز ذلك من طريق السماع بقوله [من الرجز]:

١٧٣ ـ * قـدَ صَـرَّتِ البكـرةُ يـومـاً أجمَعـا *

فأكد «يوماً» وهو نكرة بأجمعَ. وبقول الآخر [من الرجز]:

١٧٤ ـ أرمِـي عليهـا وَهْـيَ فـرْعٌ أجْمَـعُ وهـي ثـلاثُ أذْرعٍ وإصبِـعُ

---

١٧٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٩١؛ والإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٤٤، ٤٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤.

اللغة: صرّت: صوّتت. البكرة: ما يستقى عليها من البئر.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «صرّت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «البكرة»: فاعل مرفوع. «يوماً»: ظرف زمان متعلّق بـ «صرّ». «أجمعا»: توكيد معنوي لـ «يوماً»، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه قوله: «يوماً أجمعا» حيث أكّد النكرة «يوماً» بـ «أجمعَ».

١٧٤ ـ **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٤١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣١٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢١٤؛ والخصائص ٢/ ٣٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧٦؛ ولسان العرب ٨/ ٩٣ (ذرع)، ٨/ ٢٤٧ (فرع)، ١٤/ ٣٣٥ (رمى).

شرح المفردات: الفرع: القوس عُملت من طرف القضيب، أو من رأسه، والمقصود أنّها من خير القسيّ. ثلاث أذرع وإصبع: أي كاملة ووافية.

المعنى: يقول: إنّه يرمي على قوس جيّدة يبلغ طولها ثلاث أذرع وإصبع.

الإعراب: «أرمي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «عليها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرمي». «وهي»: الواو حاليّة، «هي» ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «فرع»: خبر المبتدأ مرفوع. «أجمع»: توكيد لـ «فرع» مرفوع. «وهي»: الواو حرف عطف، «هي»: ضمير منفصل مبنيّ في محل رفع مبتدأ. «ثلاث»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «أذرع»: مضاف إليه مجرور. «وإصبع»: الواو حرف عطف، «إصبع» معطوف على «ثلاث» مرفوع.

وجملة: «أرمي عليها» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «وهي فرع» في محلّ نصب حال. وجملة: «هي ثلاث أذرع» معطوفة على «هي فرع».

الشاهد فيه قوله: «فرع أجمع» حيث جاء بـ «أجمع» توكيداً للنكرة «فرع».

فأكدَّ «فرعاً» وهو نكرة بأجمَع، وبقول الآخر [من الرجز]:

١٧٥ - يـا ليتَنـي كنـتُ صَبيّاً مُـرضَعـاً تَحمِلُنـي الـذَلفـاءُ حـولاً أجمعـا

. فأكد «حولاً» وهو نكرة بأجمع.

والصحيح أنّه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا. ولا بـ «كلّ» ولا ما في معناها، لأن أسماءَ التأكيد كلَّها معارف إمّا بالإضافة، نحو: نفسه وعينه وكله، وإمّا بالعَلَمِيّةِ، نحو: أجمَعَ وأكتَع، أو بِنيَّة الإضافة تريد أجَمْعُه وأكتعُهُ. وسنبيِّن الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى.

والتأكيد يشبه النعت في أنّه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن يُنَوى بالأول الطرح، وكما أنَّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكّد بشيء من هذه الأسماء. فأمّا ما أنشدوا من قوله: «حولاً أكتعا»، و «يوماً أجمعا»، و «فرعٌ أجمع»، فشاذ وينبغي أن يُحمَل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء. فإذا خرجت إلى

---

١٧٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٥، ٤١؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢، ٥٦٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٠٥ (كتع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٣؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤.

اللغة: الذلفاء: اسم امرأة. الحول: العام.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف. «ليتني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «ليت». «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «صبيّاً»: خبر «كان» منصوب. «مرضعاً»: نعت «صبياً» منصوب. «تحملني»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «الذلفاء»: فاعل مرفوع. «حولاً»: ظرف زمان متعلّق بـ «تحمل». «أجمعا»: توكيد معنوي لـ «حولاً».

وجملة: «كنت صبياً...» في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة: «تحملني...» في محلّ نصب نعت «صبياً».

الشاهد فيه قوله: «حولاً أجمعا» حيث أكّد النكرة المحدودة بـ «أجمعا» على المذهب الكوفيّ. والبصريّون لا يُجيزون تأكيد النكرة محدودة كانت أو غير محدودة.

البدل ساغَ إبدال المعرفة من النكرة. ويكون الشذوذ إذ ذاك في استعمال «أجمع» و «أكتع» في غير باب التوكيد، ولا يُقاس على شيء من ذلك. فإذا تبيَّن أنَّ «أجمع» و «أكتع» قد يُستعملان في غير التأكيد ساغَ لنا إذ ذاك أن نجعل «أجمع» من قوله: «باد إلى الشمسِ أجمعُ»[(١)] بدلاً من الضمير في «بادٍ»، لا تأكيداً.

* * *

وما بقي من الأسماء المعارف فإنّه يجوز تأكيده من غير شرط إلا ضمير الرفع المتّصل فإنّه لا يؤكد بالنفس والعينِ إلاّ بعد تأكيده بضمير رفعٍ منفصل، نحو قولك: «قمتَ أنتَ نفسُكَ»، و «قمتُم أنتُم أنفُسكم»، و «زيدٌ قامَ هو نفسُه»، ولا يجوز أن تقول: «قمتُم أنفُسكم»، ولا «قمتَ نفسُكَ»، ولا «زيدٌ قامَ نفسُه».

فإن أكَّدت بـ «كلّ» وما في معناها، لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل فقلت: «قمتُم كلُّكم أجمعونَ»، و «قمتُما كِلاكُمَا». والسبب في ذلك أنَّ النفس والعين يستعملان يَلِيانِ العامل، فلو لم تأكّد إذا أردتَ التأكيد بهما ـ بضمير الرفع المنفصل لأدّى ذلك إلى التباس في بعض المواضع، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: «زيدٌ قُبِضَ نفسُه»، و «هندٌ ذهَبَتْ نفسُها»، احتمل أن يكون «النفس» تأكيداً للضمير في «قُبِضَ» وفي «ذهبت»، وأن يكون مرفوعاً بهما، فإذا أكّدت بالضمير المنفصل، قلت: «قُبِضَ هو نفسُه»، و «ذهبتْ هي نفسُها» ارتفع اللبس، ثم حُمِلَ ما ليس فيه لبس في نحو: «قمتَ أنتَ نفسُك»، على ما فيه لبس.

وأمّا «أجمع» فلا تستعمل أبداً تلي العامل، فإذا قلت: «المال قُبِض أجمع»، و «الدار انهدَمَتْ جمعاءُ»، عُلِمَ أنَّ «أجمعَ» و «جمعاءَ» تأكيدان لا مرفوعان بـ «قُبِضَ» و «انهدَمَتْ».

وأما «كلّ» فلم تحتج مَعَها إلى أنَّ تؤكد بالضمير المنفصل لأنَّ ولايتها للعامل ضعيفة ولأنها بمنزلة «أجمع» في العموم، فلمّا كانت في معناها حُمِلَت عليها.

* * *

---

(١) تقدم بالشاهد رقم ١٧٢، والرواية فيه: «وسائره بادٍ إلى الشمس أكتع».

ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغني عن التأكيد، فتقول: «قامَ الزيدانِ كلاهُما»، لأنّه قد يجوز أن تقول: «قامَ الزيدانِ»، وإنّما قام أحدهما. قال الله تعالى: ﴿يخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجان﴾(١)، وإنّما يخرجُ من أحدهما. وقال تعالى: ﴿نَسِيا حوتَهما﴾(٢). وإنّما الناسي الفتى، بدليل قوله: ﴿فإني نسيتُ الحوتَ﴾(٣). فإذا قلت: «قامَ الزيدان كلاهُما» أفاد التأكيد العمومَ والإحاطة، ولا تقول: «اختصمَ الزيدانِ كلاهُما»، إذ لا يُتصوَّر أن يختصِمَ الزيدانِ وأنتَ تعني أحدَهُما، لأنَّ الاختصام لا يُتصور من واحدٍ.

وأَبو الحسن يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد، وذلك فاسد لأنّك إذا قلت: «قام الزيدونَ كلُّهم»، جاز أن تعني بذلك البعضَ وأكَّدت بـ «كلّ» مبالغةً، فإذا قلت: «أجمعون»، أَزال ذلكَ الاحتمالَ.

وكذلك ما بقي من أَلفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال إليه تطرّقاً ضعيفاً، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ، زالَ ذلك الاحتمال، وعُلِمَ أنَّ المقصود العموم. وإذا قلت: «اختصَم الزيدانِ كلاهما»، لم يتَطرق الاحتمال أَصلاً إلى أَنَّ المراد أَحدهما فهذا فرق ما بينهما.

* * *

ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر من الكلام، نحو قولك: «ضربتُ عبدَ الزيدَيْن كلَيْهما». لا يجوز ذلك لأنّك لم تقصد الإخبار عن الزيدين فلو أكدْتهما لكنت كالمتناقض، لأنّك من حيث أكدت ينبغي أَن تكون قاصداً نحوهما، ومن حيث لم تنوِ الإخبار عنهما لم يكونا مقصودين، فلذلك لم يجز تأكيده.

* * *

---

(١) الرحمن: ٢٢.
(٢) الكهف: ٦١.
(٣) الكهف: ٦٣.

[٤ ـ اجتماع التوابع]:

وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، ثمَّ بالتوكيد، ثمَّ بالبدل، ثمَّ بالعطف، وسبب تقدّم النعت على التوكيد أنّك لا تؤكِّد الشيء إلاّ بعد معرفته واستقراره، ولذلك لم تؤكّد النكرة كما تقدم.

وسبب تقدّم التأكيد على البدل أنّك لو قدَّمت البدل، لكنتَ من حيث أبدلتَ قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكّدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنوِ به طرحاً، وذلك تناقض. وقُدّم البدل على العطف لأنَّ البدل على كل حال مبيِّن للأول، وكأنه من كماله، ولا يعطف على الاسم إلاّ بعد كماله، والعطف ليس بمُبَيِّن له، فلم يجر لذلك مجرى المكمِّل له.

فإن لم تأتِ ببعض هذه التوابع أتيتَ بما بقي على الترتيب المذكور.

وينبغي أن يعلم أنّ التأكيد بكلّ وأجمع لا فرق بينهما في المعنى، فإذا قلت: «قام القوم كلُّهم»، أَو «قامَ القومُ أَجمعون»، فالمعنى واحد.

وذهب بعض النحويين إلى التفريق بينهما، فقال: إذا قلت: «قام القوم كلُّهم»، احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين، فإذا قلت: «قامَ القومُ أجمعونَ»، أَفاد ذلك أَنَّ القوم مجتمعون في وقتِ القيامِ. والصحيح أَنّه لا فرق بينهما بدليل قوله تعالى: ﴿لأملأنَّ جهنّم من الجِنّة والناسِ أجمعين﴾[1]، ومعلوم أنّهم ليسوا مجتمعين في جهنّم بل منهم من هو في الدَرَكِ الأسفل منها، ومنهم من هو بخلاف ذلك، فدلَّ ذلك على فسادِ مذهبه.

* * *

[٥ ـ ألفاظ التوكيد الممنوعة من الصرف]:

وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن «أفعل» كأجمع، أو «فَعْلاء» كجمعاء، أو «فُعَل» كجُمَع فإنه لا ينصرف.

(١) السجدة: ١٣.

أمّا أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف، فإن قيل: فبِمَ تعرَّف أجمَعُ وأكتَعُ؟ فالجواب: إنَّ في ذلك خلافاً: منهم من جعل تعريفهما بالعَلَميّة كأنّه عُلِّق على معنى الإحاطة لما يتبعه. ومنهم من جعل تعريفهما بنيّة الإضافة لأنّكَ إذا قلتَ: «قُبِضَ المالُ أجمعُ»، فمعناه: أجمعُهُ. فإن قيل: فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف إنّما هو تعريف العَلَميّة؟ فالجواب: إنَّ هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العَلَميّة من حيث لم تكن له أداة يتعرَّف بها في اللفظ كما أنَّ «سَحَرَ»، إذا أردته ليومٍ بعينه امتنع من الصرف للعدل، وشُبِّهَ تعريفه بتعريف العَلَميّة من حيث كانَ تعريفه بغير أداةٍ في اللفظ، وإن كان تعريفه في رتبةِ تعريفِ ما فيه الألف واللام.

وأما «جمعاءُ» و «كتعاءُ» فامتنعا من الصرف لأجلِ الهمزة، وهي تمنعُ الصرفَ وحدَها من غير علّة تضاف إليها.

وأما «جُمَعُ» فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبهِ لتعريف العَلَميّة، لأنَّ «جُمَعَ» لا يُتصور أن يكون عَلَماً لأنَّه جَمْعٌ، والجموع لا تكون أعلاماً، فلم يبق إلاّ أن يكون مُعرَّفاً بنيّة الإضافة، وكذلك «كُتَع» ألا ترى أنَّ قولك: «مررتُ بالهنداتِ جُمَعَ كُتَعَ» معناه: جُمَعَهُنَّ كُتَعَهُنَّ.

فإن قيل: فعن أيّ شيء عُدلَ؟ فالجواب: إنَّ فيه خلافاً، فمنهم من قال: هو معدول عن «فَعَالَى»، وذلك أنّ «جمعاء» اسم كصحراء، بدليل أنَّ التوكيد قد يكون بالجوامد كالنفس والعين، فليس حكمه حكم النعت، فإذا كان بمنزلة «صحراء» كان القياس أن يقال في جمعه: جَماعَى كصحَارى، فعُدِل عن ذلك إلى «جُمَعَ».

ومنهم من قال: إنّهُ معدولٌ عن «جُمْع» الساكن العين إلى «جُمَعَ»، وجَعَلَ «جمعاء» بمنزلة «حمراء» لشبهها بها في أنّها تابعة، وفي أنها مشتقة، وفي أن مذكّرها على وزن «أفعَلَ»، فإذا كانوا قد جمعوا «أَحوَص» الذي هو عَلَم على «حُوص» وأجروه في ذلك مجرى الصفة، فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا. وهذا عندي أولى، لأنّه قد ثبت العدل في كلامهم من «فُعْل» الساكن العين إلى «فُعَل»، قالوا: «ثلاثٌ دُرَعُ»، وهو جمع «دَرْعاء»[1]، وكان

(١) الأدرع من الخيل وغيره: ما اسودّ رأسه وابيضّ سائره.

القياس «دُزَعُ»، ولم يثبت العدل عن «فَعَالى» إلى «فُعَل» في موضع من المواضع.

* * *

[٦ ـ ما يجري مجرى «كل»]:

وقد تُجري العرب ـ مجرى «كلّ» في التأكيد ـ اليدَ، والرجلَ، والذراعَ، والضرعَ، والظهرَ، والبَطنَ، والسَهلَ، والجَبَلَ، والصغيرَ، والكبيرَ، والقَويَّ، والضعيفَ، فتقول: «ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبَطنُ»، و «ضُرِبَ عمرو اليدُ والرجلُ»، وكذلك: «ضربتُ القومَ كبيرهم وصغيرَهم وقويّهم وضعيفَهم»، و «مُطِرنا السهل والجَبلُ». والدليل على أنَّ مجيئَها الأول على معنى التأكيد كونُكَ قد أخرجتها عن معناها إلى العموم، ألا ترى أنّها لو لم تخرج عن أصلِها وتلحق بباب التأكيد، لم تُعطِ العموم.

وكذلك أيضاً تُجرِي العربُ مجرى التأكيد كلَّ أسماءِ العدد من الثلاثة إلى العشرة، فتقول: «مررتُ بالقومِ ثلاثَتِهم وأربعَتِهم إلى العشرة». فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف. فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من لم يجزه، والصحيح إجازته، وقد فعل ذلك الأخفش. وفيه ـ إذا كان العدد مفسراً بواحد منصوب ـ ثلاثة أوجه:

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكَّد، فيقول: «أحدُ عَشَرِهم وعِشروهم»، وهذا أضعف الأوجه لخروج العدد بذلك عمّا استقر فيه من نصب تمييزه. ومنهم من يبقي التمييز ظاهراً. ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى، فيقول: «مررتُ بالقومِ أحدَ عشرَ رجلاً وأحدَ عَشَرَ»، و «مررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرينَ»، فإن قالَ قائل: ما الدليلُ على أنّكَ إذا قلت: «مررت بالقومِ ثلاثتهم»، على جهة التأكيد ولعلّه بدل؟ فالجواب: إنَّ الذي يدلُّ على ذلك أنّك لا تقول: «مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم» إلاّ إذا كانوا ثلاثة، فلولا أنه قد أخرج عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك، لما يلزم من إضافة الشيء إلى نفسه، لأنَّ الثلاثة هم القوم من غير زيادة ولا نقصان، فلمّا لُحِظَ فيه معنى كلّهم جازت الإضافة كما يجوز في «كلّ»، وإن كان ما بعد «كلّ» هو كلّ في المعنى. وجاز ذلك في «كلّ» حَمْلاً على نقيضها وهو «بعض»، وأيضاً فإنّ كلَّ الشيء هو جميع أبعاضه، فكما تقول: «استوفيت أبعاضَ القومِ بالضَربِ»، فتضيف «الأبعاض» إلى «القوم»، فكذلك تفعل في «كلّ».

* * *

[٧ ـ «كلا» و «كلتا»]:

وفي «كِلا» و «كلتا» خلاف بين الكوفيين والبصريين، فمذهب أَهل البصرة أَنّهما مفردان في اللفظ مُثنيان في المعنى كـ «زوج» الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، ومذهب أَهل الكوفة أَنَّهما مُثنيان لفظاً ومعنى كرجُلَينِ(١).

واستدلّ أَهل الكوفة على أنّهما مثنيان لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال إضافتهما إلى المضمر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، فتقول: «جاءني الرجلانِ كلاهُما»، و «رأيتُ الرجلَينِ كلَيْهِما»، و «مررتُ بالرجُلَيْنِ كِلَيهِما».

واستدل أَهل البصرة على أَنّهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلّة:

أحدهـا: أنّهما إذا كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يُجعلا من باب المثنّى الذي لا واحد له نحو اثنين، ألا ترى أنهم لا يقولون: «إِثْنٌ»، وكذلك لا يقولون: «كِلْ» ولا «كلْتَ» في الواحد. وذلك قليل بل باب التثنية أن يكون مبنيًا على واحد ملفوظ به كرجُلَينِ. فأما ما زعم البغداديون من أنَّ واحد «كِلتا»: «كلتَ» واستدلّوا على ذلك بقوله [من الرجز]:

١٧٦ ـ فـي كلـتَ رجلَيْهـا سُـلامـى واحِـدَهْ كلتـاهمـا قـد قُـرِنَـت بـزائـدهْ

ففاسد، لأنَّ «كِلتَ» في البيت محذوفة من «كلتا» وليست بمفرد لها، ألا ترى أنَّ المعنى: في كِلتا رجلَيْها. ولو كانت مفردة كلتا، لكان المعنى: إحدى رِجلَيْها، وذلك غير

---

(١) انظر المسألة الثانية والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠.

١٧٦ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٩، ١٣٣؛ والدرر ١/ ١٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٩ (كلا)؛ واللمع في العربية ص ١٧٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٤١.

اللغة: سلامى: واحدة السلاميات، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل.

الإعراب: «في»: حرف جر. «**كلت**»: اسم مبني على الفتح في محل جر بـ (في) وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**رجليها**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و «ها» ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «**سلامى**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذر. «**واحدة**»: صفة لـ «سلامي» مرفوعة. «**كلتاهما**»: «كلتا» مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، «هما»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «**قد**»: حرف تحقيق. «**قُرنت**»: فعل ماض للمجهول مبني على الفتح والتاء للتأنيث. ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**بزائدة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «قرنت».. =

متصوّر في البيت بدليل قوله بعد: «كِلتاهما قد قرِنَت بزائدة».

والدليل الثاني: أنّهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين فتقول: «كلا الرجلين»، لئلا تكون قد أضفتَ الشيء إلى نفسه من غير مسوِّغ، وإنّما سوّغَ ذلك عندنا كون «كِلا» و «كِلتا» مفردين في اللفظ وما بعدهما مثنى، فلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإضافة، ألا ترى أنّه لا يجوز: «اثنا رجلين» في ضرورة ولا في فصيح كلام، وقد جاء في الشعر مثل قوله [من الرجز]:

* ظَــرفُ عجــوزٍ فيــه ثِنتــا حَنظَــلٍ[1] *

لما لم يكن «حنظل» مثنّى اللفظ وإن كان إنّما يغني عن حنظلتين.

والدليل الثالث: كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض.

فإن قيل: فلعل ذلك على لغة من يقول: الزيدانِ، بالألف في الأحوال كلها فالجواب: إنَّ ذلك إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خثعم وهي فَخِذ من طيِّىء وجميع العرب تستعمل «كلا» و «كلتا» بالألف في كل حال إذا أُضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال، فدلَّ ذلك على أَنهما ليسا بمثنيين.

والدليل الرابع: كون العرب تخبر عنهما إخبار المفرد، قال الله تعالى: ﴿كلتا الجَنّتَيْنِ آتَتْ أُكُلها﴾[2]. ولم يقل «آتتا»، ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنّكَ لا تقول: «الهندان قامت والزيدانِ قامَ».

فإن قيل: لا حجّة في ذلك لأنَّ العرب قد تُخبر عن الاثنين إخبار المفرد، قال

= والجملة الفعلية «قد قرنت» في محل رفع خبر لـ «كلتاهما».

والشاهد فيه قوله: «في كلت» حيث وردت مفردة، فدلّ على أن «كلتا» تثنية كما يرى الكوفيون.

(١) تقدم بالرقم ٤٣.

(٢) الكهف: ٣٣.

الفرزدق [من الوافر]:

١٧٧ - وَلَــوْ رَضِيَـتْ يَـدَايَ بِـهِ وَضَنَّـتْ لكَــانَ عَلَــيَّ للقَــدَرِ اخْتِيَــارُ

ولم يقل: «وضنّتا». وقال الآخر [من الهزج]:

١٧٨ - لِمَــنْ زُحْلُــوفَــةٌ زُلُّ بهــا العَيْنــانِ تَنْهَــلُّ

---

١٧٧ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٩٤ (وفيه «الخيارُ» مكان «اختيارُ»)؛ والخصائص ١/ ٢٥٨؛ والمحتسب ٢/ ١٨١؛ والمقرب ١/ ٢٥٢.

اللغة: ضنت به: بخلت لكرمه عليها.

المعنى: ولو رضيت بي نوار، وفضّلتني على غيري، لكنت أختار من القدر أياماً سعيدة.

الإعراب: ولو: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. رضيت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. يداي: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنّى، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. به: جار ومجرور متعلّقان بـ (رضيت). وضنّت: «الواو»: للعطف، «ضنت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). لكان: «اللام»: رابطة لجواب الشرط، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. عليّ: جار ومجرور متعلّقان بخبر (كان) المحذوف. للقدر: جار ومجرور متعلّقان بـ (اختيار). اختيار: اسم (كان) مؤخّر مرفوع بالضمة.

وجملة «ولو رضيت... لكان لي اختيار»: بحسب الواو. وجملة «رضيت»: فعل الشرط لا محل لها، وعطف عليها جملة (ضَنَّت). وجملة «كان.. اختيار»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «رضيت يداي وضنت» حيث أفرد الفعل المتأخر عن فاعله المثنّى.

١٧٨ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٦؛ والدرر ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦ (ألل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ٧/ ٥٥٢؛ ولسان ا لعرب ١١/ ٣٠٦ (زلل)؛ والمحتسب ٢/ ١٨٠.

اللغة: الزحلوفة: مكان منحدر مملّس. مقام زل: يُزَلُّ فيه ويزلق. تنهل العينان: تدمعان، وانهل المطر: اشتدّ انصبابه.

المعنى: يتساءل امرؤ القيس لمن هذا المكان المنحدر المملس الذي ينزلق فيه، حتى تدمع العينان به وتنسكب عليه الدموع.

الإعراب: **لمن**: «اللام»: حرف جر، «من»: اسم استفهام في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر. **زحلوفة**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **زل**: صفة (زحلوفة) مرفوعة بالضمّة. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تنهلّ). **العينان**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **تنهل**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «لمن زحلوفة»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «تنهلّ»: في محلّ رفع خبر (العينان).

ولم يقل: «تَنهلّان»، وقال الآخر [من الكامل]:

١٧٩ ـ فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرنفُلٍ أَو سُنْبُلاً كُحلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

ولم يقل: «كُحلتا» ولا «ذانهلّتا».

فالجواب: إنَّ الإخبار عن «كلا» و «كلتا» إخبار المفرد كثير، وما أنشدناه قليل بابه الشعر، وهو مع ذلك لا يجوز إلا في الشيئين المتلازمين كالعينين واليدين، وليس كذلك أمر «كلا» و «كلتا».

فإن قيل: فالذي يدلّ على أنّهما مُثنيانِ إخبار العرب عنهما إخبار المُثَنَّى، قال: [من الرجز]:

١٨٠ ـ * كلاهما لا يطلقان *

فالجواب: إنَّ ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى، لأنَّ «كِلا» و «كِلتا» وإنْ كانا مفردي اللفظ، فهما مثنيان في المعنى، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمعونَ

= والشاهد فيه قوله: «العينان تنهل» حيث أفرد الضمير في الفعل المتأخر عن فاعله، فلم يقل: العينان تنهلّان.

١٧٩ ـ التخريج: البيت لسلميّ بن ربيعة في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٣، ٥٥٥؛ وسمط اللآلي ص ١٧٣، ٢٦٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢١؛ ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٦١؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ١١/ ٣٤٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٣؛ ولسان العرب ١١/ ٧٠٢ (هلل).

اللغة: القرنفل: زهر معروف. السنبل: نبات طيّب الرائحة. انهلّت: انسكبت.

المعنى: فكأنّ أحدهم قد ذرّ في العينين حبّ القرنفل فانهلّتا دامعتين، أو كحلهما بنبات السنبل فانسكبت دموعهما.

الإعراب: فكأن: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. في العينين: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف لـ (كأن). حبّ: اسم (كأن) منصوب بالفتحة. قرنفل: مضاف إليه مجرور بالكسرة. أو سنبلاً: «أو»: حرف عطف، «سنبلاً»: معطوف على (حبّ) منصوب بالفتحة. كحلت: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). به: جار ومجرور متعلّقان بـ (كحلت). فانهلّت: «الفاء»: حرف عطف، «انهلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «كأنّ في العينين حبّ قرنفل»: بحسب ما قبلها. وجملة «كحلت»: في محلّ نصب حال من (العينين). وجملة «فانهلت»: معطوفة على جملة (كحلت) في محل نصب.

والشاهد في قوله: «كحلت به فانهلّت» حيث جاء ضميرا الفعلين مفردين مع أنهما تأخّرا عن فاعليهما (فاعلهما).

١٨٠ ـ التخريج: لم أقع لا على قائله ولا على تتمته فيما عدت إليه من مصادر.

إليكَ﴾[١]. فحملَ على المعنى، وقال في موضع آخر: ﴿ومنهم مَنْ يَستَمِعُ إليكَ﴾[٢]. فحمل على اللفظ. وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد فقال [من الكامل]:

١٨١ ـ إن المنيّةَ والحتوفَ كلاهما يُوفِي المَنِيّةَ يرقُبانِ سَوادِي

فقال: «يوفي» حملاً على اللفظ و «يرقبان» حملاً على المعنى.

فإن قيل: فلأيّ شيء كانا بالألف في الرفع، والياء في النصب والخفض مع إضافتهما إلى المضمرِ؟ فالجواب: إنَّ العرب قد تقلب الألف ياء مع المضمر في نحو: «علَيهِ»، و «إليهِ» و «لَدَيْهِ»، وإنّما تفعل ذلك إذا كان اللفظ الذي في آخره ألف شديد الاتصال بالمضمر، ألا ترى أنّ «لدى» و «إلى» و «على» لا تستعمل واحدة منها مفردة فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها. والمضمر أيضاً لاتصاله شديد الافتقار لما قبله. فغيّروا آخر هذه الألفاظ بقلب آخرها، كما غيّروا آخر الفعل لضمير الفاعل كـ «ضربْت»، ولم يفعلوا ذلك مع المفعول، فكذلك أيضاً قلبوا الألف من «كِلا» ياء مع المضمر، كما فعلوا ذلك في «لَديهِ» و «عليهِ»

---

(١) يونس: ٤٢.

(٢) الأنعام: ٢٥.

١٨١ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٣؛ والصاحبي ص ٢١٤.

اللغة: المنية والحتف: الموت. السواد: الشخص.

المعنى: تعدّدت الأسباب والموت واحد، فأن تموت في فراشك، أو تموت ميتة أخرى، كلاهما معادل للموت، هذه الميتات ترتقب شخصي بلا انقطاع.

الإعراب: **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **المنية**: اسم (إن) منصوب بالفتحة. **والحتوف**: «الواو»: للعطف، «الحتوف»: معطوف على (المنية) منصوب بالفتحة. **كلاهما**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **يوفي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **المنية**: مفعول به منصوب بالفتحة. **يرقبان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **سوادي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «إنّ المنية...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كلاهما يوفي»: في محلّ رفع خبر (إن). وجملة «يوفي»: في محلّ رفع خبر أول لـ (كلا). وجملة «يرقبان»: في محلّ رفع خبر ثان لـ (كلا).

والشاهد فيه قوله: «كلاهما يوفي المنية، يرقبان» حيث أفرد الضمير في (يوفي) على اللفظ وثناه في (يرقبان) على المعنى.

لشدّة افتقار المضمر لما قبله، ولأنَّ «كلا» أيضاً لا تستعمل إلاّ مُضافة.

فإن قال قائل: فلو كان الأمر على ما ذكرتهم، لقلبوا مع المضمر في حالة الرفع، فقالوا: «جاءني الرجلانِ كلَيْهما»، فالجواب: إنَّ «كِلا» و «كلتا» في الباب مشبَّهان بـ «عَلَى» و «لَدَى» لأنّهما أشدّ اتصالاً بما بعدهما من «كلا» و «كلتا»، فلذلك لم تقلب إلا في النصب والخفض، ولأنَّ «لَدى» منصوبة، وقد تكون مخفوضة في مثل: «مِن لَدَيهِ»، ولا تكون مرفوعة، فلذلك لم تقلب إلاّ في الموضع الذي حملتها عليه.

باب البدل

[١ ـ تعريف البدل]:

البدل إعلام السامع بمجموع الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن يُنَوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

فقولنا: إعلام السامع بمجموع الاسمين، مثال ذلك: «قام زيدٌ أخوكَ»، ألا ترى أنّ السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيدٍ وأخيك.

وقولنا: «أو فعلين»، مثال ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

١٨٢ ـ متى تأْتِنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا   تَجِد حَطَباً جَزْلاً وناراً تأججا

---

١٨٢ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠ ـ ٩٩؛ والدرر ٦/ ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ص ٤٤٠؛ وشرح المفصل ١٠/ ٢٠؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)؛ والمقتضب ٢/ ٦٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.

الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ «تجد». «تأتنا»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «تلمم»: بدل من «تأتنا» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «تلمم». «في ديارنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «تأتنا»، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «تجد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «حطباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «جزلاً»: نعت منصوب بالفتحة. «وناراً»: «الواو»: حرف عطف، و «ناراً»: اسم معطوف

ألا ترى أنَّ السامع أعلمته الشرط بمجموع «تأتِنا» و «تُلِمْ».

وقولنا: «على جهة البيان»، تحرّز من العطف، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قامَ زيدٌ وعمرٌو» أعلمته بالقيام بمجموع «زيد» و «عمرو»، إلاّ أنَّ الثاني وهو «عمرو» ليس فيه بيان لزيد كما في قولك: «قامَ زيدٌ أخوكَ»، بيانٌ لزيد بالأخ. وقولنا: على أن يُنَوى بالأول منهما الطرح، تحرز من النعت والتأكيد، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قامَ زيدٌ العاقلُ» أو «قامَ زيدٌ نفسُهُ»، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه. لكنه لم يُنْوَ بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل لأنّك إذا قلت: «قامَ زيدٌ أخوك»، فإنما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد. فكأنك قلت: «قامَ أخوكَ»، فأضربت عن قولك أولاً: زيد. فإن قال قائل: وما الدليل على ذلك؟

فالجواب أن تقول: الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو: «مررتُ بزيدٍ بأخيك»، قال الله تعالى: ﴿قال الملأُ الذين استكبروا مِن قومِهِ للذين استُضْعِفوا لِمَنْ آمن منهم﴾[1] فأعاد لام الجر مع «مَنْ» وهو بدل من «الذي»، فلولا أنَّ النية في الأول الطرح لما جاز ذلك، إذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه لئلا يؤدّي إلى إدخال العامل بين شيئين قد جُعلا كالكلمة الواحدة، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على النعت لأنّه مع المنعوت كالشيء الواحد، فهو من كمال المنعوت كما أنَّ الصلة من كمال الموصول.

منصوب. «تأجحا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى النار، و «الألف»: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعاً، وأصله: تتأجحن، فحُذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفاً.

وجملة «متى تأتنا... تجد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأتنا»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تجدْ» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا. وجملة «تأجحا»: في محل نصب نعت «ناراً».

والشاهد فيه قوله: «متى تأتنا تلمِمْ» حيث أبدل الفعل «تلمم» من الفعل «تأتنا».

مقدم محذوف. حوّة: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **لعس**: بدل من «حوّة» مرفوع. **وفي اللثاث**: «الواو» حرف عطف، و «في اللثاث»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. **وفي أنيابها**: جار ومجرور معطوفان على «في اللثاث» وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **شنب**: مبتدأ مؤخر مرفوع.

(١) الأعراف: ٧٥.

وقولنا: «من جهة المعنى لا من جهة اللفظ»، لأنّه لو نوى بالأول الطرحَ لفظاً ولم يعتدّ به أصلاً لما جاز مثل: «ضربتُ زيداً يَدَهُ»، إذ لو لم يعتد بـزيد لم يكن للضمير في «يده» ما يعود عليه.

* * *

[٢ ـ أقسام البدل]:

والبدل ينقسم ستة أقسام: ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع، وواحد ورد به السماع إلا أن النحويين اختلفوا فيه، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف.

فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء، وهو أن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراطَ المستقيم صِراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم﴾(١). والصراط الثاني هو الأول.

وبدل البعضَ مِن الكلّ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أنَ يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول، نحو قولك: «ضربتُ زيداً يدَهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سَبيلاً﴾(٢). فـ «مَنْ» بدل من «الناس» وهو واقع على بعض ما يقع عليه الناس، لأنّ الناس منهم المستطيع وغير المستطيع.

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين، فمنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج، نحو قولك: «أعجبَني عبدُ اللّهِ عِلمُه»، ألا ترى أنّه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم.

وذلك فاسد، لأنّهم يقولون: «سُرِقَ عبدُ اللّهِ ثَوبُه»، والثوب ليس بمصدر. ومنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هو أن تُبدلَ اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول

(١) الفاتحة: ٦ ـ ٧.
(٢) آل عمران: ٩٧.

ومحيطاً به، فيدخل في هذا الحد: «سُرق عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ»، لأنَّ الثوب مشتمل على عبدالله. وهو فاسد، وذلك لأنه يجوز أن تقول: «سُرِقَ عبدُ اللَّهِ فَرَسُهُ»، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله.

والصحيح أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو: «سُرِقَ عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ أو فرسُهُ»، لأنه قد يجوز أن تقول: «سُرِقَ عبدُ اللَّهِ»، وأنت تعني الثوب أو الفرس.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصحابُ الأخدودِ * النارِ ذاتِ الوقودِ﴾[1]. فالنار بدل الأخدود لأنه يجوز أن تقول: «قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ»، وأنت تعني النار، ولأنّه قد علم إنمّا كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين والمؤمنات، لا الأخدود نفسه.

وعلى هذا يجوز: «أعجبَني عبدُ اللَّهِ حُسنُهُ»، لأنّه قد يجوز أن تقول: «أعجبني عبدُ اللَّهِ»، وأنت تعني الحسن، ولا يجوز أن تقول: «أعجبني عبدُ اللَّهِ غلامُه»، لأنه لا يجوز أن تقول: «أعجبَني عبدُ اللَّهِ» وأنت تعني الغلامَ لأنّه لا يفهم من الأول.

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول، بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة. ويكون الثاني مفهوماً منه، فلا تقول: «أَسرَجْتُ القومَ دابّتَهم»، وإن كان معلوماً من قولك: «أسرَجتُ القومَ»، أنّك إنّما تقصد الدابّة، لأنه لا يجوز: «أسرجتُ القومَ»، وأنت تعني الدابة وتقول: «سُرِقَ عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ»، لأنك قد تقول: «سُرِقَ عبدُ اللَّهِ»، وأنت تعني الثوب.

والاثنان الجائزان قياساً ولم يرد بهما السماع: بدلُ الغَلَطِ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للأول على جهة الغلط.

---

(١) البروج: ٥ ـ ٦.

وبدل النسيان: أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان، ومثال ذلك أن تقول: «مَرَرتُ بزيدٍ حمارٍ»، وذلك أن تكون قد توهمت أنَّ الممرور به زيد، ثم تذكرت بعدُ أَنَّ الممرورَ به حمارُ وأتيت به على جهة البدل.

والأحسن في مثل هذا أن تأتي بـ «بَلْ» فنشعر بالإضراب عن الأول لئلاّ يتوهّم في ذلك أنك قصدت الصفة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «رأيتُ رجلاً حماراً أو ثوراً» أمكن أن تتوهّم أنك رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً.

ومن النحويين من زعم أنّ ذلك قد ورد في كلامهم، واستدلَّ على ذلك بقول ذي الرمة [من البسيط]:

١٨٣ ـ لَمياءُ في شفتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثاثِ وفي أنْيابِها شَنَبُ

فقال: الحُوَّة السوادُ الخالص، واللعَسُ سوادٌ يضرب إلى الحُمرة، فإبداله «اللّعس» من «الحُوَّة» على جهة الغلط.

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعَس صفة للحُوَّة كأنّه قال: حُوَّةٌ لَعْساءُ، أي: حُوَّة مشوبة بحُمرة، كما قالوا: «رجلٌ عَدْلٌ»، يريدون عادل، فيكون من باب الوصف بالمصدر.

---

١٨٣ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٣٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩١؛ والدرر ٦/ ٥٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٧ (شنب)، ٦/ ٢٠٧ (لعس)، ١٤/ ٢٠٧ (حوا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.

اللغة: اللمياء: التي في شفتيها سمرة. الحوّة: الحمرة المائلة إلى السواد في الشفة. اللعس: السمرة في باطن الشفة. اللثاث: ج اللّثة، وهي ما حول الأسنان من اللحم. الشنب: صفاء الأسنان.

الإعراب: **لمياء**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي». **في شفتيها**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **حوّة**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **لعس**: بدل من «حوّة» مرفوع. **وفي اللثاث**: «الواو» حرف عطف، و «في اللثاث»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. **وفي أنيابها**: جار ومجرور معطوفان على «في اللثاث» وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **شنب**: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة «هي لمياء»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في شفتيها حوّة»: في محلّ رفع نعت «لمياء». وجملة «في أنيابها شنب»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «حوّة لعس» حيث وقعت «لعس» بدل غلط من «حوّة».

والواحد الذي ورد به السماع واختُلِف فيه بدل البَداء، وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره، وذلك نحو ما ذكره أبو زيد من قولهم: «أكلتُ لحماً سمكاً تمراً»، وذلك أنّه أخبر أولاً عن أكله اللحم، ثم بدا له في ذلك، فأخبر عن أكله السمك ثم بدا له فأخبر عن أكله التمر، وقول الشاعر [من الرجز]:

١٨٤ - ما لِي لا أبْكي عَلى عَلاّتي صَبَائِحي غَبائِقي قَيْلاتِي

وذلك أنّه أبدل «الصبائح» من «العَلاّت» أوّلاً، فكأنه قال: ما لِيَ لا أبكي على صبائحي، ثم بدا له في ذلك فأبدل الغبائق.

ومن الناس من جعل هذا من باب العطف، وحذف منه حرف العطف. والصحيح أنَّ الوجهين ممكنانِ.

والذي يُستَدل به على بدل البَداء قوله عليه السلام: «إنَّ الرجُلَ لَيُصلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلُثها رُبعُها إلى العُشرِ» إذ معلوم أَنه ليس المعنى: وما كُتب له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء، لأنَّ ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد، وأيضاً فإنه مناقض لمقصود الحديث من أنَّ الرجل قد يصلّي الصلاة وما كُتِبَ له إلاّ بعضُها، وكأنّه لما قال: إنَّ الرجل ليصلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُهَا، أضرب عن ذلك، وأخبر أنّه قد يُصلّي

---

١٨٤ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٠، / ٢٨٠؛ ورصف المباني ص ٤١٤؛ ولسان العرب ٢/ ٥٠٣ (صبح)، ١٠/ ٢٨٢ (غبق)، ١١/ ٥٧٩ (قيل).

اللغة: علاتي: جمع عَلّة وهي ما يُتعلّل به. الصبائح: جمع الصبوح وهو ما حُلب من اللبن صباحاً. غبائقي: جمع غبوق وهو ما يُشرب بالعشيّ. قيلاتي: جمع قيلة وهي ما يشرب وقت الظهيرة (القائلة).

المعنى: كيف لا أبكي على فقداني ما أسكّن به عطشي في الصباح والظهر والمساء؟!

الإعراب: **ما لي**: «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر (ما) المحذوف (ما حال لي). **لا أبكي**: «لا»: حرْف نفي، «أبكي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **على علاتي**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أبكي)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **صبائحي**: بدل من (علاتي) وكذلك **غبائقي** و **قيلاتي**؛ أو هي معطوفة عليها ولكن حذفت حروف العطف.

وجملة «ما لي»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أبكي»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «على علاتي صبائحي غبائقي قيلاتي» حيث جاء ببدل البداء فعدّده.

وما كُتِبَ له ثُلثُها وكذلك يتنزَّل ما بعد ذلك إلى العُشر.

* * *

[٣ ـ بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، وبالعكس]:

والبدل لا يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعتُ المنعوت إلا في الإعراب خاصة، فيجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، وبالعكس.

فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشيء من الشيء: «ضَرَبتُ زيداً أخاكَ».

ومثال النكرة من النكرة فيه: «ضربتُ رجلاً صالحاً».

ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه: «ضربتُ زيداً رجلاً صالحاً».

ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه: «ضربتُ رجلاً زيداً».

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكل: «أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ».

والنكرة من النكرة فيه: «أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه»، وبدل المعرفة من النكرة فيه: «أكلتُ رغيفاً ثُلثَهُ»، وبدل النكرة من المعرفة: «أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه».

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال: «أعجبتني الجاريةُ حُسنُها»، والنكرة من النكرة فيه: «أعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها»، والنكرة من المعرفة فيه: «أعجبتني الجاريةُ حسنٌ لها»، والمعرفة من النكرة: «أعجبتني جاريةٌ حسنُها».

ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال أن يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على المبدل منه، ولا يأتي دون ضمير إلاَّ قليلاً. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأخدود النَّارِ﴾(١)، ولم يقل نارِهِ، وأما قوله تعالى: ﴿ولِلَّهِ على الناسِ حِجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً﴾(٢). فـ «مَنْ» بدل من «الناس» وحُذف الضمير لفهم المعنى، كأنه قال: من استطاع إليه سبيلاً منهم. وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون «منْ» شرطاً، والجواب محذوف، فكأنه قال: فعليهم ذلك، ورأى أنَّ حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً.

---

(١) البروج: ٤ ـ ٥.
(٢) آل عمران: ٩٧.

ومن الناسِ من جعل «مَنْ» فاعلة بـ «حجّ» كأنه قال: أن يحجّ البيتَ من استطاعَ إليه سبيلاً. وذلك فاسد من جهة المعنى؛ لأنه يجيء على هذا معنى الآية: إنَّ اللَّهَ لَهُ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجَّ البيت المُستطيع. وهذا خلف.

واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول، واستدلّوا على ذلك بأنه لم يجىء شيء من بدل النكرة إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿لنسفعاً بالناصيةِ ناصيةٍ﴾(١)، وقول الشاعر [من الطويل]:

١٨٥ ـ وكنتُ كذي رِجلَيْنِ رجلٍ صَحيحةٍ ورجْـلٍ رَمَـى فيهـا الـزَمـانُ فشُلَّـتِ

واشترطوا أيضاً فيها الوصف، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل، إلا أن تكون موصوفة، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررتُ بمحمدٍ رجُلٍ»، لم يكن مفيداً إذ معلوم أنَّ «محمداً» رجلٌ فإذا وصفته أفاد.

وما ذهبوا إليه فاسد، بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون في البدل فائدة. والدليل على

(١) العلق: ١٥.

١٨٥ ـ التخريج: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٩٩؛ وأمالي المرتضى ١/٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/٢١١، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٢؛ والكتاب ١/٤٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٣٨؛ وشرح المفصل ٣/٦٨؛ والمقتضب ٤/٢٩٠.

المعنى: كنت كصاحب رَجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازماً لها.

الإعراب: وكنت: «الواو»: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. كذي: «الكاف»: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. رجلين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. رجل: بدل مجرور بالكسرة. صحيحة: صفة مجرورة بالكسرة. ورجل: «الواو»: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور بالكسرة. رمى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. فيها: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). الزمان: فاعل مرفوع بالضمة. فشلت: «الفاء»: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء» للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محلّ جر صفة (رجل). وجملة «فشلت»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «رجلين رجل صحيحة ورجل رمى...» حيث جاء البدل النكرة من لفظ المبدل منه.

فساد ما ذهبوا إليه قول الشاعر [من الوافر]:

١٨٦ ـ فَــلا وَأبيــكِ خَيْــرٍ مِنــكِ إنّــي لَيُــؤذِينــي التَّحَمْحُــمُ والصَّهيــلُ

فـ «خير منكِ» بدل من «أبيك» وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً، ولا يتصور أن يكون نعتاً لأنه نكرة و «الأب» معرفة. ومنه قول الآخر [من البسيط]:

١٨٧ ـ إنّــا وجَــدْنَــا بَنــي سَلمــى بِمَنْــزِلَــةٍ كَســاعِــدِ الضَّــبِّ لا طُــولٍ ولا قِصَــرِ

---

١٨٦ ـ **التخريج**: البيت لشمير بن الحارث في خزانة الأدب ٥/١٧٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٤؛ ولسان العرب ١٣/ ١٠ (أذن)؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨١؛ والمقرب ١/ ٢٤٥.

اللغة: التّحمحم: صوت الفرس حين يقصّر في الصهيل؛ والصهيل: صوت الفرس.

المعنى: أقسم بأبيك الذي هو أفضل منك، أن صوت الفرس في هياجه وتقصيره يؤذيني، ويجعلني حزيناً.

الإعراب: **فلا**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. **وأبيك**: «الواو»: حرف جر وقسم، «أبيك»: اسم مجرور بالواو، وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء الستّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. خير: بدل من «أبيك» مجرور بالكسرة. **منك**: جار ومجرور متعلّقان بـ (خير). إني: «إنَّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **ليؤذيني**: «اللام»: المزحلقة، «يؤذي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **التحمحم**: فاعل مرفوع بالضمّة. **والصهيل**: «الواو»: حرف عطف، «الصهيل»: معطوف على (التحمحم) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أقسم وأبيك»: بحسب الفاء. وجملة «إني ليؤذيني»: جواب القسم لا محلّ لها. وجملة «ليؤذيني»: في محلّ رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «وأبيك خير» حيث جاءت كلمة (خير) بدلاً من (أبيك) وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً.

١٨٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١٨٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢١ (جلل)؛ والحيوان ٦/ ١١٢ (وفيه «عِظَمُ» مكان «قصرِ»).

اللغة: المنزلة: المكانة. الضّب: دويبة زاحفة معروفة؛ وقال: كساعد الضبّ: لأنّها ذات طول واحد في جميع الضِّباب.

المعنى: لقد عرفنا منزلة بني سلمى، وعرفنا أنهم متساوون جميعاً بمقدرتهم وقدراتهم كسواعد الضِّباب.

الإعراب: **إنا**: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **وجدنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بني**: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **سلمى**: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف. **بمنزلة**: جار ومجرور متعلّقان بحال من «بني سلمى» أو بمفعول به ثانٍ لـ (وجد). كساعد: جار ومجرور بدل من قوله (بمنزلة). =

فـ «لا طول ولا قصر» نكرة وهما بدلان من «ساعد الضب»، ولم ينعتا ولا هما من لفظ الأول، ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن «ساعد الضب» معرفة.

وأيضاً فإنَّ قولك: «مررتُ بمحمدٍ رَجُلٍ»، مفيد لأنّه قد يمكن أن يكون «محمد» اسم امرأة لأنَّ الرجل يُسَمَّى باسم المرأة وكذلك المرأة تُسَمَّى باسم الرجل، قال الشاعر [من الطويل]:

١٨٨ ـ تجـاوزتُ هنـداً رغبـةً عـن قِتـالِـهِ إلـى مَلِـكٍ أَعْشُـو إلـى ضَـوءِ نـارِهِ

وقال الآخر [من الرجز]:

١٨٩ ـ يـا جَعْفَـرٌ يـا جَعْفَـرٌ يـا جَعفـرُ إنْ كُنْـتُ دَحْـداحـاً فَـأنْـتِ أَقْصَـرُ

* * *

= الضب: مضاف إليه مجرور. لا طول: «لا»: حرف نفي، «طول»: بدل من (ساعد) مجرور مثله بالكسرة. ولا قصر: «الواو»: للعطف، «لا»: للنفي، «قصر»: معطوف على (طول) مجرور.

وجملة «إنّا وجدنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وجدنا»: في محلّ رفع خبر (إنّ).
والشاهد فيه قوله: «كساعد الضبّ لا طولٍ ولا قصر» حيث جاء بالبدل (لا طول) نكرة غير موصوفة.

١٨٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٣٣٩؛ وشرح المفصل ٥/٩٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٥٨.

شرح المفردات: رغب عن: مال. عشا النار: رآها ليلاً فقصدها. هند: علم رجل.

المعنى: يقول: لقد اجتزت هذا الرجل تحاشياً لقتاله إلى ملك كريم مضياف.

الإعراب: «تجاوزت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «هنداً»: مفعول به منصوب. «رغبة»: مفعول لأجله منصوب. «عن قتاله»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رغبة»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «إلى ملك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تجاوزت». «أعشو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أعشو»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «تجاوزت» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعشو» في محلّ جرّ نعت «ملك».

الشاهد فيه قوله: «تجاوزت هنداً رغبه عن قتاله» حيث جاء الاسم «هند» اسماً لرجل.

١٨٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٥/٩٣.

اللغة: جعفر: علم لامرأة. الدحداح والدَّحْدَحُ: القصير. =

[٤ ـ أقسام البدل من حيث الإظهار والإضمار]:

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام: ظاهر من ظاهر، ومضمر من مضمر، ومضمر من ظاهر، وظاهر من مضمر، إلاّ أنَّ في بدل المضمر من غيره أو في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال تكلّف وهو إعادة الظاهرة على حسب ما تبيَّن.

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء: «ضربتُ زيداً أخاكَ».

ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: «زيدٌ ضربتُه إيّاه».

ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: «ضربتُ زيداً إيّاه».

ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه: «زيدٌ ضربتهُ أخاكَ».

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض في الكل: «أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ».

ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه: «الرغيفُ أكلتُهُ ثُلُثهُ».

ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: «ثلثُ الرغيفِ أكلتُه إياه»، فالضمير في «أكلته» يعود على «الرغيف»، و «إياه» يعود على «الثلث».

ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: «ثلثُ الرغيف أكلتُ الرغيفَ إياه»، فتعيد الضمير على الثلث، ألا ترى أنك قد تكلَّفْتَ تكرار «الرغيف» في المسألتين الأخيرتين. ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه: «القومُ ضربتهن ثُلُثهم».

= **المعنى**: لعلّه يخاطب رجلاً بعينه اسمه جعفر، ولعلّه يهجو القبيلة، قائلاً: إن كنت قصيراً فأنتِ أيتها القبيلة لا تصلي إلى مجدي ورفعتي؛ أو أنت يا جعفر أقصر مني وأقلّ شأناً.

الإعراب: **يا جعفر**: «يا»: حرف نداء، «جعفر»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ ونوِّن للضرورة **في محلّ** نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **يا جعفر**: توكيد للأولى، وكذلك (الثالثة) توكيد للأولى. **إن**: حرف شرط جازم. **كنت**: فعل ماض ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **دحداحاً**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **فأنت**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «أنت»: ضمير منفصل في **محلّ** رفع مبتدأ. **أقصر**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كنت دحداحاً»: **في محلّ** جزم فعل الشرط. وجملة **«فأنت أقصر»**: **في محلّ** جزم جواب الشرط. وجملة «إن كنت دحداحا فأنت أقصر»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فأنت أقصر»: حيث خاطب جعفر بضمير التأنيث (أنت).

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال: «عجبتُ من الجاريةِ حسنها».

ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه: «الجاريةُ عجبتُ منها حُسنِها».

ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: «حُسنُ الجاريةِ عَجبتُ منها منهُ».

ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: «حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منهُ»، فتتكلّف أيضاً تكرار «الجارية» في الوجهين الأخيرين.

وهذه المسائل التي تؤدّي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز.

فالذي منعها حمله على ذلك خلوّ الجملة الواقعة خبراً من ضمير يعود على المخبر عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: «ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إياهُ»، لم يكن في الجملة التي هي: «أكلتُ الرغيفَ»، الواقعة خبراً لِـ «الثلث» ضمير عائد على «الثلث». فإن قلت: فإنَّ «إياه» المبدل من «الرغيف» عائد على «الثلث»، فلا يحتاج معه إلى عائد. فالجواب: إنَّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف، فكأنّكَ قلت: «إياه أكلتُ»، فخلت الجملة الخبرية من ضمير.

وكذلك مسألة: «ثلثُ الرغيفِ أكلتُهُ إياه»، ألا ترى أنَّ «أكلته» في موضع خبر الرغيف والضمير في «أكلتُه» عائد عليه، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر «الثلث» ولا ضمير فيها. ولا يعتدّ بـ «إيّاه»، لأنّه على نيّة الاستئناف، والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة. والصحيح المنع لأنّ النية بالبدل كما تقدم الاستئناف، بدليل تكرار العامل.

* * *

[٥ ـ البدل من المضمر]:

وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة، فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الأخفش. ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل

منهما إبدال شيء من شيءٍ؛ وأما غيره من أقسام البدل فجائز كقوله [من الوافر]:

١٩٠ - ذَرِيني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا وما ألفَيتِني حلْمي مضاعا

فأبدل «حلمي» من الياء في «ألفيتني».

وإنّما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأول، وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيهما إذ لا فائدة فيه.

والأخفش يستدلّ على جوازه بالسماع والقياس، فأما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف، نحو قوله [من الطويل]:

١٩١ - على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً على جودِهِ لضنَّ بالماءِ حاتمُ

---

١٩٠ - **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤؛ والدرر ٦/ ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٧؛ ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/ ١٥٦؛ ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٠٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة والمعنى: ذريني: دعيني. ألفيتني: وجدتني. حلمي: عقلي، أو تعقّلي.

يقول: دعيني وشأني فإني لن أطيعك، ولن أخضع لأوامرك، لأنّ عقلي لم يُفقد بعد.

الإعراب: ذريني: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، **والياء**: فاعل، **والنون**: للوقاية. **والياء الثانية**: في محلّ نصب مفعول به. إنّ: حرف مشبّه بالفعل. **أمرك**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **لن**: حرف نفي ونصب. **يطاعا**: فعل مضارع للمجهول منصوب، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل: هو. **وما**: **الواو**: حرف عطف، **ما**: حرف نفي. **ألفيتني**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به. **حلمي**: بدل من «ياء» المتكلّم في «ألفيتني»، وهو مضاف، **والياء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **مضاعا**: مفعول به ثانٍ لـ «ألفيتني».

وجملة (ذريني...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (إنّ أمرك...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (لن يطاعا) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة (ما ألفيتني...) الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعاً» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير، وهو الياء في «ألفيتني» بدل اشتمال.

١٩١ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١١٥ (حتم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٦؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٦٩؛ واللمع ص ١٧٤، ٢٦٦.

اللغة والمعنى: حاتم: هو حاتم الطائي المشهور بجوده وكرمه. ضن: بخل.

=

فـ «حاتم» بدل من الضمير في «وجوده»، فكما جاز ذلك ثمَّ يجوز هنا، لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبس، ولهذا منعوا من نعته، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب.

وهذا فاسد، لأنَّ نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث نابَ مناب ما لا ينعت وهو الظاهر المعاد، ألا ترى أنَّ قولكَ: «لقيتُ رجلاً فضربتُه»، الهاء نائبة مناب قولك: «فضربتُ الرجلَ»، وأنتَ لو قلتَ: «فضربتُ الرجُلَ العاقلَ»، لم يجز، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه، وقد تقدم في باب النعت. وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنّه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب، فإذن تبيَّن أنَّ ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه، فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله. وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز الإبدال منه، إذ لا مانع منه. وتبيَّن أنَّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما يمتنع نعتهما.

وأما السماع فقولُه تعالى: ﴿كتب على نفسه الرحمةَ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريبَ فيه الذينَ خسروا أنفسَهم﴾[1]، فـ «الذين» عنده بدل من الضمير المنصوب في

= يقول: لو كان حاتم بين القوم في تلك الساعة لامتنع عن عطاء الماء لشدّة حاجته إليه.

الإعراب: على حالة: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من فاعل «آثرته» في بيت سابق. لو: حرف امتناع لامتناع. أنّ: حرف مشبّه بالفعل. في القوم: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. حاتماً: اسم «أن» منصوب. على جوده: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال، وهو مضاف. والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. لضنّ: اللام: واقعة في جواب «لو»، ضنّ: فعل ماضٍ. بالماء: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضنّ». حاتم: فاعل مرفوع.

والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «لو ثبت كون حاتم موجوداً». وجملة «ضنّ بالماء حاتم» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «على جوده لضنّ بالماء حاتم» حيث يرى الأخفش جواز مجيء «حاتم» بدلاً من الضمير في «جوده» بدل شيء من شيء.

(١) الأنعام: ١٢.

«ليجمعنكم». وقول حُمَيد [من الوافر]:

١٩٢ ـ أنا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

فـ «حميد» بدل من الياء في «فاعرفوني»، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون «الذين» محمولاً على الاستئناف وأن يكون «حُميداً» منصوباً بإضمار فعل على الاختصاص، كأنه قال: أعني حميداً، فيكون نحو قول الآخر [من الطويل]:

١٩٣ ـ أناساً بِثَغْرٍ لا تَزالُ رِماحُهُمْ [شَوارعَ من غَيْرِ العَشيرةِ في الدَّمِ]

* * *

---

١٩٢ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣؛ وأساس البلاغة (ذرى)؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنن)؛ ولحميد بن بحدل في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٤، ٤٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٣، ٩/ ٨٤؛ والمقرب ١/ ٢٤٦؛ والمنصف ١/ ١٠.

اللغة: تذرّيت: صعدت إلى الذروة وهي الرأس من كلّ شيء. السنام: حدبة الجمل أو الناقة، ويضرب مثلاً للشيء المرتفع.

المعنى: يفخر بنفسه قائلاً لقومه: اعرفوا قدري فأنا البطل المدافع عن العشيرة، وأنا من صعد إلى ذروة المجد.

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **سيف**: خبر مرفوع بالضمّة. **العشيرة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فاعرفوني**: «الفاء»: استئنافية، «اعرفوا»: فعل أمر مبني على حذف لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **حميداً**: بدل من (الياء) في (اعرفوني). **قد**: حرف تحقيق. **تذريت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **السناما**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «أنا سيف العشيرة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فاعرفوني»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «قد تذريت السناما»: خبر ثانٍ لـ (أنا) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «حميداً» حيث جاء بدلاً من (الياء) في الفعل الذي سبقه؛ ويحتمل، كما قال الشارح، أن يكون «حميداً» منصوباً بإضمار فعل على الاختصاص، كأنه قال: «أعني حميداً».

١٩٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٦؛ والكتاب ٢/ ١٥١.

اللغة: الثغر: مكان الخوف من هجوم الأعداء. الشوارع: المسدّدة والمصوّبة. =

[٦ ـ البدل من اسم الاستفهام]:

وإذا أبدلتَ من اسم الاستفهام لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى، كقولك: «كم مالكَ أعشرونَ أم ثلاثون»؟ و «متى تخرج أيوم الخميس أم يوم الجمعة»؟ و «مَنْ ضربتَ أزيداً أم عمراً»؟

* * *

[٧ ـ البدل من عدد أو جمع]:

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع بأسماء تريد إبدالها منها، فلا يخلو أن يكون ما ذكرته بعد العدد يفي بالعدد، أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع أو لا. فإن كان جاز فيه وجهان: الإبدال مما تقدّم والرفع على القطع، وذلك قولك: «لقيتُ من القومِ ثلاثةً، زيداً وعمراً وخالداً»، على البدل. ولك أن ترفع، كأنك قلت: أحدهم زيدٌ، والآخرُ عمرٌو، والآخرُ خالدٌ. ونحو قولك: «لقيت رجالاً، زيداً وعمراً وخالداً»، على البدل. ولك أن ترفع كأنكَ قلتَ: أحدهم زيدٌ، والآخرُ عمرٌو، والآخر خالدٌ.

فإن لم يَفِ بالعددِ فالقطع ليس إلاّ، كقولك: «لقيتُ من القوم ثلاثةً: زيدٌ وعمرٌو»، ولا يجوز الإبدال لأنَّ «زيداً» و «عمراً» لا تقع عليهما ثلاثة.

وإن لم يكن ما بعد الجمع يقع عليه الجمع، فالرفع أيضاً على الاستئناف، نحو: «لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمرٌو»، ولا يجوز البدل، لأنَّ «زيداً» و «عمراً» لا يقع عليهما «رجال»

= **المعنى**: إنهم ما يزالون على الحدود المتاخمة للأعداء يسدّدون رماحهم إلى صدور الأعادي تدخل في دمائهم.

الإعراب: **أناساً**: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني. **بثغر**: جار ومجرور متعلّقان بصفة (أناس) المحذوفة. **لا تزال**: «لا»: حرف نفي، «تزال»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة. **رماحهم**: اسم (تزال) مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **شوارع**: خبر (تزال) منصوب بالفتحة. **من غير**: جار ومجرور متعلّقان بـ (شوارع). **العشيرة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **في الدم**: جار ومجرور متعلقان بـ (شوارع).

وجملة «أعني أناساً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا تزال...» في محلّ رفع خبر (أناس).

والشاهد فيه قوله: «أناساً» حيث نصبه بفعل محذوف.

إلاَّ أن يُسمع ذلك من العرب فيتوقَّف عنده، ولا تتعداه، فيكون إذ ذاك ممّا وقع فيه لفظ الجمع على الاثنين، وإن لم يكن من باب ما الشيئان فيه من شيئين، نحو: «قطعتُ رؤوس الكبشين»، لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس، بل يكون إذ ذاك نظير قولهم: «رجلٌ عظيمُ المناكب»، وإن لم يكن له إلاّ منكبان، وعليه يحمل قول النابغة [من الطويل]:

١٩٤ ـ تـوهـمـتُ آيـاتٍ لهـا فعـرفتُهـا   لِستَّـةِ أعـوامٍ وذا العـامُ سـابـعُ
رمـادٌ كَكُحْـلِ العَيـن لأيـاً أُبِينُـه   ونـؤيٌ كجِـذمِ الحـوضِ أثلَـم خـاشعُ

فإنّه رُوي برفع «رماد» و «نؤي» ونصبهما.

واعلمْ أنَّ كلَّ شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا، وقد تقدم ما له ـ من الأسماء ـ موضع خلاف لفظه في باب العطف. فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالإتباع ليس إلاّ، نحو: «قامَ زيدٌ أخوكَ»، و «رأيتُ زيداً أخاكَ»، وإن كان له موضع خلاف لفظه جازَ البدلُ على اللفظ والموضع، نحو: «يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ أخوكَ عَمراً»، على الموضع، و «أخيكَ» على اللفظ، إلاّ في موضعين فإنّه لا يجوز البدل منهما إلاّ على الموضع خاصة.

---

١٩٤ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/٤٥٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣؛ والكتاب ٢/٨٦؛ ولسان العرب ٤/٥٦٩ (عشر)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٠٦، ٤/٤٨٢؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨؛ والمقتضب ٤/٣٢٢؛ والمقرب ١/١٤٧.

شرح المفردات: الآيات: ج الآية، وهي العلامة. توهّمت: تصوّرت، تخيّلت.

المعنى: يقول: إنني تخيّلت معالم الدار فعرفتها بعد غياب دام سبع سنوات تقريباً.

الإعراب: **«توهّمت»**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«آيات»**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «آيات». **«فعرفتها»**: الفاء حرف عطف، «عرفتها»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل، و «ها»: في محلّ نصب مفعول به. **«لستة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «توهمت»، وهو مضاف. **«أعوام»**: مضاف إليه مجرور. **«وذا»**: الواو حرف استئناف، «ذا» اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«العام»**: بدل من «ذا» مرفوع. **«سابع»**: خبر المبتدأ مرفوع...

وجملة: «توهّمت...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عرفتها» معطوفة على جملة «توهمت» فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ذا العام سابع» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رماد... ونؤي» حيث روي البيت بنصبهما على البدل من «آيات» وبرفعهما على الخبريّة لمبتدأ محذوف.

أحدهما: أنْ تبدل الاسم الواقع بعد «إلاّ» من اسم مخفوض بحرف جر زائد لا يزاد إلاّ في النفي، وذلك نحو: «ما جاءني مِنْ أحدٍ إلاّ زيدٌ»، بالرفع لأنّك لو خفضت «زيداً» بالحمل على لفظ «أحد» للزم من ذلك زيادة «مِنْ» في الواجب، لأنَّ البدل على تقدير تكرير العامل، فيكون التقدير إذ ذاك: إلاّ من زيدٍ، وزيادتها في الواجب لا تجوز. ومن ذلك: «ليس القائمُ بأحدٍ إلاّ زيداً»، على الموضع، ولا يجوز «إلاّ زيدٍ» على اللفظ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى زيادة الباء في خبر «ليس» في الواجب، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

١٩٥ - يـا ابْنَـيْ سُلَيْمَـى لَسْتُمـا بِيَـدٍ ... إلا يَـداً لَيْسَـتْ لهـا عَضُـدُ

فنصب «يداً» بعد «إلاّ» على موضع «يد».

والآخر: أن تُبدل الاسم المعرفة الواقع بعد «إلاّ» من الاسم المبنيّ مع «لا»، نحو: «لا رُجلَ في الدارِ إلاّ عمرو» على البدل من موضع «لا رَجل»، ولا يجوز النصب لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل و «لا» لا تعمل في المعارف؛ فأما قولهم: «لا رجلَ في الدارِ إلا عمراً»، فعلى الاستثناء.

---

١٩٥ - **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٨؛ ولطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١؛ والكتاب ٢/ ٣١٧؛ والمقتضب ٤/ ٤٢١.

اللغة: ابنا سليمى: لعلّهما ابنا امرأة بعينها، وفي الديوان (ابني لبينى)؛ وبنو لبينى قوم من بني أسد بن واثلة. العضد (بكسر الضاد وضمّها): ما بين المرفق والكتف، والمعين الناصر.

المعنى: أنتم لستم يداً يعتمد عليها، بل يداً مشلولة لا عضد لها، أي لا ناصر لكم ولا معين.

الإعراب: يا ابني: «يا»: حرف نداء، «ابني»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنّه مثنى. سليمى: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف. لستما: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و «تما»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (ليس). بيد: «الباء»: حرف جرّ زائد، «يد»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (ليس). **إلا يداً**: «إلا»: حرف استثناء، «يداً»: بدل من (يد) على المحلّ، منصوب بالفتحة. **ليست**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: للتأنيث. **لها**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف. **عضد**: اسم (ليس) مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لستما بيد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ليست لها عضد»: في محلّ نصب صفة لـ (يداً).

والشاهد فيه قوله: «يداً» حيث أبدل على محلّ «يد» المجرورة لفظاً.

باب عطف البيان

[١ ـ التعريف بعطف البيان]:

عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيِّنه كما يُبينه النعت، نحو: «جاءني أبو حفص عُمرُ».

فتولي: «جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة» تحرّز من النعت، لأن النعت لا يكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه، وعطف البيان لا يكون إلاّ بالجوامد.

والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً، وعطف البيان لا يكون إلاّ أعرف من المعطوف عليه.

وإنّما قلت: «في الأكثر»، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات.

وقد أجاز الفارسي في «زيتونة» من قوله تعالى: ﴿من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ﴾[1]. أن يكون عطف بيان على «الشجرة».

وقولي: «يُبيِّنه كما يبيّنه النعت» تحرّز من البدل، فإنَّ البدل يبينه بياناً مع أنّك تنوي بالأول الطرح، وليس عطف البيان كذلك. فهذا فرق ما بينهما. والفرق بينهما أيضاً أنَّ عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف، والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حدٍ سواء.

* * *

---

(١) النور: ٣٥.

[٢ ـ الفرق بينه وبين التوكيد]:

والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بَين جدًّا، إذ التأكيد قد وضعت له العرب ألفاظاً مختصة به لا يجوز أن يكون بغيرها.

* * *

[٣ ـ الفرق بينه وبين البدل]:

ومما يتبيَّن به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت أنَّ نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك، فإذا قلت: «قام زيدٌ العاقلُ»، فكأنّك قلت: قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في أنّه عاقل، وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام. وإذا قلت: «قام زيدٌ صديقُ عمروٍ»، فكأنك قلت: قامَ زيدُ الذي بيني وبينك العهدُ في صداقته لعمرو.

وعطف البيان إنما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك. فإذا قلت: «قام أبو حفصٍ عمرُ»، فكأنه لما وقع الاشتراك في «أبي حفص» أزلته عنه بعطف «عُمرَ» الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلاّ أنّه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يُسَمَّى «عمر» بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعني بأبي حفص.

وأما البدل فإنَّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك لم تذكره.

ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعل المعرَّف بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أُضيف إليه اسماً ليس فيه الألف واللام، نحو قولك: «هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ»، فإنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البدل، وذلك أنَّ البدل في نية أن يباشر العامل، فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير: هذا الضاربُ زيدٍ، ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

١٩٦ ـ أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطَّيرُ ترقُبُهُ وُقوعا

١٩٦ ـ **التخريج**: البيت لِلمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، =

فـ «بشر» عطف بيان على «البكري» لا بدل، لما ذكرناه.

وكذلك أيضاً يتبيّن الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب: «يا زيدُ زيداً»، إنْ جعلت «زيداً» بدلاً لم ينون، لأنّه في نية تكرار حرف النداء، وأنت لو أوليته حرف النداء لم يكن إلاّ غير منون، وإن جعلته عطف بيان كان منوناً لأنه ليس في نـية تكـرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين. ومن ذلك قوله [من الرجز]:

١٩٧ ـ إنـــي وأسطـــارٍ سُطـــرنَ سَطـــرا   لقـــائـــلٌ يـــا نصـــرُ نصـــراً نصـــرا

= ٢٢٥؛ والدرر ٦/ ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٦١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣؛ وشرح المفصّل ٣/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٩؛ والمقرب ١/ ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة والمعنى: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأنّ الطيور لا تقع إلاّ على الموتى.

يقول: أنا ابن ذلك الفارس المغوار الذي ترك بشراً جريحاً ترقبه الطيور ليلفظ أنفاسه كي تقع عليه وتنهشه.

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **التارك**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **البكريّ**: مضاف إليه مجرور. **بشر**: عطف بيان على «البكريّ» مجرور. **عليه**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ «الطير». **الطير**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **ترقبه**: فعل مضارع مرفوع. والفاعل: هي، **والهاء**: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **وقوعاً**: حال منصوبة.

وجملة (أنا ابن. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (عليه الطير) الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة (ترقبه وقوعاً) الفعليّة في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «التارك البكري بشر»، فإنَّ قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكريّ»، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنَّ البدل على نيّة تكرار العامل، فكان ينبغي لكي يصحّ أن يكون بدلاً أن يحذف المبدل منه ويوضعَ البدل مكانه، فتقول: «التارك بشر»، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ «أل» إلى اسم خالٍ منها، وذلك غير جائز.

١٩٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ والدرر ٦/ ٢٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣٦٣ (سطر)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١.

اللغة والمعنى: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيّار. =

فالثاني عطف بيان على الأوّل، والثالث منصوب على الإغراء، كأنه قال: عليك نصراً، فإن قيل: فكيف يبيّن الشيء بنفسه، ألا ترى أنَّ «نصراً» الثاني لا يفهمُ منه إلاّ ما يُفهم من الأول، فالجواب: إنَّ البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين، ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يعلم مَن المخاطَبُ إذا كان بحضرتك مسميّان بـ «نصر» فصاعداً.

* * *

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الأعلام إذا جرت على الكنى في الإعراب، أو في الألقاب إذا جرت على الكنى أيضاً، أو على الأسماء الأعلام. فمثال الأول: «قام أبو حفصٍ عُمرُ»، ومثال الثاني: «قام أبو حَفصٍ قُفّةُ»، أو «قام عبدُ اللَّهِ قُفةُ»، إذا كان «قُفةُ» لقباً لأبي حفص وعبد الله.

وأمّا اللقب المفرد إذا اجتمع مع الاسم المفرد، فإنَّ العرب تضيف الاسم إلى اللقب،

= يقول: أقسم بأسطار سُطِرْن سطراً بأنّه سينادي نصراً ليعطيه ويساعده.

الإعراب: إنّي: حرف مشبّه بالفعل، **والياء**: ضمير فيَ محلّ نصب اسم «إنّ». **وأسطار: الواو**: للقسم حرف جرّ، **أسطار**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». **سُطرن**: فعل ماضٍ للمجهول، **والنون**: نائب فاعل. **سطراً**: مفعول مطلق منصوب. **لقائل: اللام**: المزحلقة، **قائل**: خبر «إنّ» مرفوع. **يا**: حرف نداء. **نصر**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء. **نصراً**: عطف بيان على «نصر» منصوب باعتبار المحلّ. **نصراً**: عطف بيان على «نصر» باعتبار المحلّ، أو منصوب على الإغراء.

وجملة (إنّي وأسطار...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (... أسطار) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (سطرن سطراً) الفعليّة في محلّ جرّ نعت لـ «أسطار». وجملة (يا نصر...) الفعليّة في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «يا نصراًنصراً»، فإنَّ قوله: «نصر» الأوّل منادى، وقوله: «نصراً» الثاني عطف بيان عليه باعتبار محله، وقوله: «نصراً» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه، أو منصوب على الإغراء. ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يجعل بدلاً من المنادى، وذلك لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين لما جاز رفع الأوّل ونصب الثاني، إذ كلّ واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضمّ، لكنّ عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيرفع، والإتباع على المحل فيُنصَب.

ولا تُجري أحدها على الآخر، فتقول: «هذا قيسُ قُفّةَ وهذا سَعيدُ كُرزٍ»، ولا يجوز: قيسٌ قُفةٌ ولا سَعيدٌ كرزٌ.

وسبب ذلك أنّ العرب قد تضع للمسمَّى الواحد اسمين مضافين، نحو: «عبد الله وأبي محمد»، أو اسمين: أحدهما مفرد والآخر مضاف، نحو: «محمد وأبي بكر»، ولم يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد، أضافوا أحدهما إلى الآخر، وكان المضاف الاسم لأنّ اللقب أشهر، وباب الإضافة أن يضاف فيه الاسم الأعمّ إلى الأخصّ، نحو: «غلامُ زيدٍ».

* * *

وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف، ولذلك أجاز النحويون في مثل: «مررتُ بهذا الرجلِ»، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان.

فمَنْ حملَهُ على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومَنْ جَعَلَهُ نعتاً لحَظَ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله: «الرجل»، بعد «هذا» بمنزلة الحاضر المشار إليه. فإن قيل: فقد زعمتَ أنَّ عطفَ البيان أخصُّ من النعت، وقد أجزت في «الرجل» وهو معرَّف بالألف واللام أن يكون عطف بيان على «هذا»، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام، فالجواب: إنَّ الألف واللام لمّا كانت للحضور ساوى المعرَّف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور، ويعطي أنَّ الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار إليه إذن أعرف من «هذا».

فإن قيل: فإذا قدَّرته أعرف من «هذا»، فكيف أجزت أن يكون نعته، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟ فالجواب: إنّك إذا قدَّرته نعتاً، فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدَّم في بيان معنى النعت، وكأنّكَ قلت: «مررتُ بهذا الرجلِ»، وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهدُ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدَّرته عطف بيان بل تجعلها للحضور، وهذا الذي ذكرتُه هو معنى كلام سيبويه.

باب أقسام الأفعال في التعدي

[١ ـ الفعل المتعدِّي وغير المتعدِّي]:

التعدِّي في اللغة: التجاوز، يقال: عدا فلانٌ طورهُ، أي: جاوزهُ. ومنه قوله عليه السلام: «منْ طلبَ القوتَ لم يتعدَّ». معناه لم يتجاوز ما يجب له. وهو في اصطلاح النحويين: تجاوُزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعول به.

فإن تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ولم يتجاوزه إلى مفعول به لا يسمونه متعدياً.

فالأفعال على هذا تنقسم قسمين: قسم يتعدَّى، وقسمٌ لا يتعدى.

فالذي لا يتعدّى هو الذي لا يُبنى منه اسم مفعول، ولا يصحّ السؤال عنه بأي شيء وقع، نحو: «جلس» و «قامَ»، لا يبنى منهما اسم مفعول فيقال: «مجلوس»، أو «مقوم»، ولا يقال: بأيّ شيء وقع قيامُ زيد، ولا: بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ. والمتعدِّي عكسه، وهو الذي يُبنى منه اسم مفعول، ويصحّ السؤال عنه بأي شيء وقع، نحو: «ضربَ زيدٌ عَمْراً»، ألا ترى أنّه يصح أن تبني منه اسم مفعول، فيقال: «مضروبٌ»، ويقال: بأي شيء وقع ضربُ زيدٍ؟

* * *

[٢ ـ أقسام الفعل المتعدِّي]:

والمتعدّى ثلاثة أقسام: قسم يتعدَّى إلى واحد بنفسه، وقسم يتعدَّى إلى واحدٍ بحرف

الجرّ، وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر. فالذي يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسه هو الذي يطلب مفعولاً به واحداً، ويكون ذلك المفعول يحلّ به الفعل، نحو: «ضربتُ زيداً» ألا ترى أنَّ «ضربت» تطلب مضروباً: زيداً أو غيره، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ. فإن قيل: فإنك تقول: «ذكرتُ زيداً»، وتوصل «ذكرتُ» إلى «زيد» بنفسه، والذكر لا يحِلُّ بزيد. فالجواب: إنَّ الأشخاص لا تذكر فإذا قلت: «ذكرت زيداً»، فإنما هو على حذف مضاف تقديره: ذكرتُ أمر زيدٍ أو شأنه أو قصته، والذكر يحل بشأن زيدٍ وقصته أي يتسلَّط عليهما.

والذي يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لا يكون محلاً للفعل، نحو: «مررتُ بزيدٍ»، و «جئت إلى عمرٍو»، و «عجبت من بكرٍ». ألا ترى أنَّ المرور لا يحلّ بزيد، والمجيء لا يحل بعمرو، والتعجب لا يحلّ ببكر.

والقسم الذي يتعدَّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع، نحو: «نصحتُ زيداً ونصحتُ له»، وأمثاله.

وإنَّما جُعل هذا قسماً برأسه ولم يُجْعل من القسمين، لأنه قد وجد الفعل يصل تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرّ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، أعني أنه لم يقل: «نصحتُ زيداً» أكثر من: «نصحتُ لزيدٍ»، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً، ولا «نصحتُ لزيدٍ» أكثر من: «نصحتُ زيداً»، فيجعل الأصل، ثم حذف حرف الجر. فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه.

وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجر، لأنّه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حالٍ واحدة، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حينٍ واحدٍ، وهو الصحيح.

فينبغي على هذا أن يُجعل: «نصحتُ زيداً»، وأمثاله الأصل فيه: «نصحتُ لزيدٍ»، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال، وكثر فيه الأصل والفرع، لأنَّ النصح لا يحلُّ بزيد. فإن كان الفعل يحلُّ بنفي المفعول، ويوجد تارة متعدّ بنفسه وتارة بحرف جرٍ، جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً، نحو: «مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي»، و «خشّنتُ بصدرِهِ وصدرَهُ»، لأنَّ التخشين يحلّ بالصدر والمسح يحل بالرأس.

وزعم ابن درستويه أنَّ «نصحتُ لزيدٍ» من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرّ، وأنَّ الأصل: «نصحتُ لزيدٍ رأيه»، واستدلّ على ذلك بأنه منقول من قولك: «نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ»، بمعنى: خِطْتهُ، فشبّه إصلاحَ الرأي لزيد بخياطة الثوب، لأنَّ الخياطة إصلاح للثوب في المعنى، فكما أنَّ نصحت من قولك: «نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ»، بمعنى: خِطتُه من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرّ، فكذلك ما نُقِل منه، ثم حذف المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «نصحت لزيدٍ»، معناه: نصحت لزيد رأيه.

وهذا فاسد لأنّه دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع: «نصحتُ لزيدٍ رأيهُ»، فتوصل «نصحت» إلى منصوب بعد المجرور، فإذ لم يسمع ذلك دليل على فساده.

* * *

[٣ ـ أقسام الفعل المتعدّي إلى اثنين]:

والذي يتعدَّى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين: قسمٌ يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، وقسم يتعدى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، فالذي يتعدى إلى اثنين بنفسه ينقسم قسمين: قسم يجوزُ فيه الاقتصار على أحد المفعولين، وقسم لا يجوز فيه ذلك، فالذي لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين هو «ظَنَنْتُ»، إن لم تكن بمعنى «اتهمت»، و «علمتُ» إذا لم تكن بمعنى «عرفتُ»، و «حسبتُ»، و «زعمتُ»، و «خلتُ»، و «رأيتُ»، إذا كان بمعنى «ظننتُ» أو بمعنى «علمتُ»، و «وجدتُ» بمعنى «علمتُ»، و «أعلمتُ»، و «أريتُ»، و «أنبأتُ»، و «نبأتُ»، و «أخبرتُ»، و «خبّرتُ»، و «حـدَّثتُ» إذا كانت بمعنى «أعلمتُ».

وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال: «هَبْ» بمعنى «ظُنَّ»، و «ألفى» بمعنى «وَجَد»، و «عَدَّ» بمعنى «حَسِبَ»، نحو: «هَبْ زيداً شجاعاً»، و «ألفيتُ زيداً ضاحكاً»، و «عددتُ زيداً عالماً»، ولا حجة في شيء من ذلك لأن «شجاعاً» و «ضاحكاً» و «عالماً» أحوال، والدليل على ذلك التزام التنكير فيها، لا تقول: «هَبْ زيداً الشُجاعَ»، ولا «ألفيتُ زيداً

الضحّاكَ»، ولا «عددتُ زيداً العالِمَ»، فأما قوله [من الطويل]:

١٩٨ ـ تعدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُم بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

فـ «أفضلُ مجدكم» نعت لِـ «عقر النِيب»، و «عدَّ» بمعنى «حسِبَ»، كأنه قال: «تحسبون عَقْرَ النيبِ الذي هو أفضلُ مجدِكم، ممّا تفخرونَ بِهِ».

وأما «سمِعتُ» فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمَع أو من قبيل ما لا يُسمَع، فإن كان من قبيل المسموعات تعدَّت إلى واحدٍ باتفاق، نحو: «سمِعتُ كلامَ زيدٍ»، و «سمعتُ قراءةَ بكرٍ»، وإن كان من قبيل ما لا يُسمع، نحو: «سَمِعتُ زيداً يتكلّم»، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين.

---

١٩٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٩؛ وشرح المفصل ٢/٣٨، ٨/١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤/٤٩٨ (ضطر)؛ ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ٨/١٤٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢١؛ وشرح المفصل ٢/١٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤.

اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النيب: ج ناب وهي الناقة المسنّة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكميّ: الفارس المدجّج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنّة، فهل لهم قدرة على التصدّي للفارس المدجّج بالسلاح؟!

الإعراب: **«تعدّون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. **«عقر»**: مفعول به منصوب وهو مضاف. **«النيب»**: مضاف إليه مجرور. **«أفضل»**: نعت لـ «عقر» منصوب، وهو مضاف. **«مجدكم»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بني»**: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا بني» منصوب بالياء، وهو مضاف. **«ضوطرى»**: مضاف إليه مجرور. **«لولا»**: حرف تحضيض. **«الكميّ»**: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: «لولا تعدّون الكميّ». **«المقنّعا»**: نعت «الكمي» منصوب.

وجملة: «تعدون» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا بني» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تعدون» المحذوفة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تعدون عقر النيب أفضل مجدكم» حيث يرى ابن عصفور أن **«أفضل مجدكم»** نعت لـ «عقر النيب» وليس مفعولاً به ثانياً لـ «عدّ».

فمنهم من جعلها مما يتعدّى إلى اثنين كـ «ظننت»، وحجته أنَّ «سمعتُ» لما دخلت على ما لا يُسمع أتيتَ لها بمفعُولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المسموع، كما أن «ظننتُ» لما دخلت على «زيدٍ»، وهو غير مظنون في المعنى، أتيتَ بعد ذلك بمفعولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المظنون، فقلت: «ظننتُ زيداً منطلقاً».

على هذا يكون «يتكلّم» من قولك: «سمعتُ زيداً يتكلّم» في موضعِ مفعول ثانٍ لِـ «سمعت». ومنهم من جعلها متعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، فإذا قلت: «سمعتُ زيداً يتكلّم»، فإنَّ «زيداً» مفعولٌ لِـ «سمعت»، على تقدير حذف مضاف، كأنّك قلت: «سمعتُ صوتَ زيدٍ يتكلّم»، ويكون في موضع الحال، أي: سمعتُ صوتَ زيدٍ في حال أَنَّ زيداً يتكلّم، وتكون هذه الحال مبينة، لأنّه قد سمع صوتَه في حال أنّه يصيح أو يقرأ أو غير ذلك، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى إذ معلوم أن زيداً في نفسه لا يسمع، فيكون نحو قولِه تعالى: ﴿هل يسمعونكم إذ تدعونَ﴾(1). ألا ترى أنَّ المعنى، هل يسمعونَ دعاءكم؟ فحذف الدعاء لدلالة قوله: «إذ تدعون» عليه. وهذا المذهب أولى، لأنَّ «سمع» من أفعال الحواس، وهي كلُّها متعدّية إلى مفعول واحدٍ، تقول: «ذُقتُ طَعامَكَ»، و «شَمِمتُ طِيباً»، و «لَمَستُ حريراً»، و «أبصرتُ زيداً»، فينبغي أن تكون «سمِعتُ» مثلها.

وأيضاً فإنّها لو كانت مما يتعدّى إلى مفعولين، لم تخلُ أن تكون من باب «أعطيت»، أو من باب «ظنَنت»، فباطِلٌ أن تكون من باب «أعطيت» لأنَّ «يتكلم» فعل والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب «أعطيت» وأمثاله.

وباطلٌ أن يكون من باب «ظننت»، لأنَّ «ظننت» وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء «سمعت»، وأيضاً تقول: «سمعت زيداً»، ولا يجوز ذلك في باب «ظننت»، فثبت أنّها مما يتعدّى إلى واحد، فأمّا قوله [من الوافر]:

١٩٩ ـ سَمِعْتُ النّاسُ يَنتَجِعونَ غَيثاً فقُلتُ لِصَيْدَحَ انتَجِعِي بِلالا

---

(1) الشعراء: ٧٢.

١٩٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرّمة في ديوانه ص ١٥٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/١٦٧، ١٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٣٢؛ وشرح التصريح ٢/٢٨٢؛ ولسان العرب ٢/٥٠٩ (صدح)، ٨/٣٤٧ (نجع)؛ والمقتضب ٤/١٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٩/٢٦٨، ٣٩٣.

فليس بإلغاء وإنّما هو على الحكاية، ألا ترى أنَّ المعنى: سمعتُ هذا الكلام الذي هو الناسُ ينتَجِعونَ غيثاً، فليس معنى: «سمعتُ زيدٌ يتكلم»، على هذا المعنى: «سمعتُ زيداً يتكلّم»، لأنّك إذا رفعت، فالمسموع هذا الكلام الذي هو زيدٌ يتكلّم، وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو «زيدٌ يتكلم»، فلو كان إلغاء لكان معناهما واحداً، كما أنَّ قولك: «ظننتُ زيداً قائماً»، و «زيدٌ ظَننتُ قائمٌ»، لا فرق بينهما، وأيضاً فإنَّ الفعل لا يُلغَى في أول الكلام.

* * *

والذي يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين، الأول منهما فاعل في المعنى، نحو: «كسوتُ زيداً ثوباً»، و «أعطيتُ عمراً درهماً»، ألا ترى أنَّ «زيداً» و «عمراً» آخذانِ في المعنى للثوب والدرهم.

والقسم الذي يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، ما عدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين، نحو: «أمرتُكَ بالخير».

والذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ: «أعلَمَ»، و «أرَى» المنقولان من «علمَ» و «رأى» المتعدِّيان إلى مفعولين، و «أنبأ»، و «نَبّأَ»، و «أخبر»، و «خَبّرَ»، و «حدَّث» إذا ضُمنت معنى «أعلمت».

* * *

= **اللغة**: انتجعه: قصده طلباً للمعروف. الغيث: المطر، وهنا العطاء. صيدح: اسم ناقة الشاعر. بلال: اسم ممدوح الشاعر.

الإعراب: **سمعت**: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **الناس**: مبتدأ مرفوع. **ينتجعون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و «الواو»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **غيثاً**: مفعول به منصوب. **فقلت**: «الفاء»: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **لصيدح**: جار ومجرور متعلقان بـ «قلت». **انتجعي**: فعل أمر، و «الياء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **بلالاً**: مفعول به منصوب.

وجملة «سمعت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الناس ينتجعون غيثاً»: في محل نصب مفعول به. وجملة «ينتجعون»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «قلت»: معطوفة على جملة «سمعت». وجملة «انتجعي»: في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «سمعت الناس» حيث جاءت الحكاية ملفوظة، أي أن القول الذي سمعه هو (الناس ينتجعون غيثاً).

وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال ما بقي من أخوات «رأيتُ» و «علمتُ» إذا نُقِلت بالهمزة، وأجاز «أظننتُ زيداً عمراً قائماً»، و «أحسبتُ أخاكَ بكراً منطلقاً»، و «أخلتُ عبد اللّهِ بشراً مُقِيماً»، و «أوجدتُ مُحمّداً عَمراً ضاحكاً»، قياساً على «أعلمتُ» و «أريتُ». وذلك غير جائز عندنا، لأنّه لم يوجد من الأفعال المتعدّية إلى مفعولين ما نُقِل بالهمزة لا من هذا الباب، أعني ما لا يجوز فيه الاقتصار عليه، ولا من غيره إلا «أعلمَ» و «أرى»، ولفظان لا ينبغي أن يُقاس عليهما.

فصل

[٤ ـ حذف حرف الجرّ من الفعل المتعدي بالحرف]:

وينبغي أن يُعلم أنّه ما كان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جرٍّ لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاّ مع «أنَّ» و «أنْ»، نحو: «عجِبتُ أنّكَ قائمٌ»، و «عجبت أنْ قائمٌ زيدٌ»، وذلك لطول «أنَّ» و «أنْ» بالصلة، والطول يستدعي التخفيف، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهي: «اختارَ»، و «استغفر»، و «سَمّى»، و «كَنّى»، بمعنى «سَمّى»، و «أمرَ». تقول: «أمرتُكَ الخيرَ»، تريد بالخيرِ، قال [من البسيط]:

٢٠٠ ـ أمَرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ فَقَدْ تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

---

٢٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١؛ وشرح المفصّل ٨/ ٥٠؛ وكتاب اللامات ص ١٣٩؛ والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢؛ والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

اللغة والمعنى: النشب: المال الأصيل من نقود وماشية.

يقول الشاعر لأحد أقربائه: كن كريماً، وافعل ما أُمرت به، لأنني تركت لك الكثير من الأموال والماشية. وأغلب الظنّ أنّ هذا الكلام وجّهه الشاعر إلى بنيه.

=

وتقول: «اخترتُ الرجالَ زيداً»، تريد: من الرجالِ، قال الله تعالى: ﴿واختارَ موسى قومَهُ سَبعينَ رجلاً﴾[1]، معناه: من قومِهِ، و «سمّيتُكَ زيداً»، تريد: بزيدٍ، قال الأخطل [من المتقارب]:

٢٠١ - وَسُمِّيتَ كَعْباً بِشَرِّ العِظامِ   وَكانَ أَبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

يريد: سُميّتَ بكَعبٍ ويُسمّى بجُعَل.

= **الإعراب**: **أمرتك**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل، **والكاف**: في محلّ نصب مفعول به أول. **الخير**: مفعول به ثانٍ، أو منصوب بنزع الخافض. **فافعل**: **الفاء**: الفصيحة، **افعل**: فعل أمر، والفاعل: أنت. ما: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ «افعل». **أمرت**: فعل ماضٍ للمجهول، **والتاء**: نائب فاعل. به: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمر». **فقد**: **الفاء**: حرف عطف أو تعليل، **قد**: حرف تحقيق. **تركتك**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، **والكاف**: في محلّ نصب مفعول به أول. ذا: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. مال: مضاف إليه مجرور. وذا: الواو: حرف عطف، ذا: معطوف على «ذا» السابقة منصوب بالألف مثلها، وهو مضاف. **نشب**: مضاف إليه.

وجملة (أمرتك الخير) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (**افعل**...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (أمرت به) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة (قد تركتك...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة.

والشاهد فيه قوله: «أمرتُك الخيرَ» حيث حذف الجارّ، والأصل: أمرتك بالخير.

(١) الأعراف: ١٥٥.

٢٠١ - **التخريج**: البيت للأخطل في الأغاني ٨/ ٢٩١؛ وليس في ديوانه؛ ولجرير في العقد الفريد ٣/ ٣٦٠؛ وليس في ديوانه.

اللغة: الكعب: العظم الناشز فوق القدم. الجعل: الرجل الأسود الدميم، ودويبّة سوداء.

المعنى: لقد سمّوك كعباً، لتفاهة منزلتك، كما الكعب أسفل العظام، وكذلك سمّوا أباك جعلاً لوضاعته كما الجعل بسواده وحقارته.

الإعراب: **وسميت**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «سميت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **كعباً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **بشرّ**: بدل من (كعباً). **العظام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وكان**: «الواو»: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. **أبوك**: اسم (كان) مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **يسمّى**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). **الجعل**: مفعول به منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «وسميت»: بحسب ما قبلها. وجملة «وكان...»: معطوفة عليها. وجملة «يسمى»: في محلّ نصب خبر (كان).

و «كنّيتُك أبا عبد الله»، تريد: بأَبي عبد الله، قال [من الوافر]:

٢٠٢ ـ وَما صَفْراءُ تُكْنَى أُمَّ عَمْرٍو كَأنَّ سُوَيقَتَيْهَا مِنْجَلانِ

يريد: تُكنَى بأمِّ عمروٍ، و «أستغفِرُ اللَّهَ ذَنبي»، يريد: من ذنبي، قال الشاعر [من البسيط]:

٢٠٣ ـ أستَغْفِر اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجهُ والعَمَلُ

= **والشاهد في قوله**: «سميت كعباً» و «يسمى الجعل» حيث تعدى الفعل إلى مفعوله مباشرة بدون حرف الجر.

٢٠٢ ـ التخريج: البيت لأبي عطاء السندي أو لحماد الراوية في لسان العرب ٩/٢٥٩ (عوف)؛ ولحماد عجرد في تاج العروس ٢٤/١٩٢ (عوف)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/٤٦٢ (صفر)؛ وتاج العروس ١٢/٣٢٧ (صفر).

اللغة: أم عمرو: الأصوب ـ كما ورد في اللسان ٤/٤٦٢ (صفر) ـ أم عوف: وهي كنية الجرادة؛ والصفراء: الجرادة إذا خلت من البيض. سويقتيها: تصغير ساقَيْها. المنجلان: مثنى منجل وهي أداة الحاصد ـ قديماً ـ للقمح والشعير...

المعنى: يلغز اللغز عن الجرادة، فيقول: ما هي الصفراء التي تكنى بأمّ عوف (أمّ عمرو)، ولها ساقان تحصد بهما الزرع حصداً كأنهما منجلان.

الإعراب: وما: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. صفراء: خبر مرفوع بالضمّة. تكنى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بفتح مقدّر على الألف، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). أم: مفعول به منصوب بالفتحة. عمرو: مضاف إليه مجرور بالكسرة. كأن: حرف مشبّه بالفعل. سويقتيها: اسم (كأن) منصوب بالياء لأنه مثنى، و «ها»: ضمير متصل في محل جرٌّ بالإضافة. منجلان: خبر (كأن) مرفوع بالألف والنون لأنه مثنى.

وجملة «وما صفراء»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تكنى»: في محلّ رفع صفة لـ (صفراء). وجملة «كأن سويقتيها منجلان»: صفة ثانية لـ (صفراء) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «تكنى أمَّ عمرو» حيث جاء بمفعول به (أمّ) للفعل (تكنى) مباشرة دون وساطة حرف الجر.

٢٠٣ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤؛ والأشباه والنظائر ٤/١٦؛ وأوضح المسالك ٢/٢٨٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وخزانة الأدب ٣/١١١، ٩/١٢٤؛ والدرر ٥/١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢٠؛ وشرح التصريح ١/٣٩٤؛ وشرح المفصل ٧/٦٣، ٨/٥١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١؛ والكتاب ١/٣٧؛ ولسان العرب ٥/٢٦ (غفر)؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢٢٦؛ والمقتضب ٢/٣٢١؛ وهمع الهوامع ٢/٨٢.

اللغة والمعنى: لست محصيه: لست أعرف عدده. إليه الوجه والعمل: أي إليه تتوجّه الوجوه والأعمال الصالحة.

=

يريد: من ذنبٍ، ودعوتُكَ أبا عبد الله يريد بأبي عبد الله. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٠٤ ـ دَعَتْنِي أخاها أمُّ عمرٍو ولم أكنْ أخاها ولم أرضَعْ لها بلبانِ

يريد: دعتني بأخيها، أي: سمّتني بذلك. فإن أردتَ بـ «دعا» من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً، نحو: «دعوتُ زيداً»، أي: استدعيته.

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلاّ بشرط تَعيُّن موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ، فإن نقَصَ هذانِ الشرطانِ أو أحدهُما، لم يجز حذف حرف الجر أصلاً، وما

= يقول: إنّي أستغفر الله من ذنوبي العديدة، وهو ربّ العباد الذي إليه تتوجّه الوجوه والأعمال الصالحة.

الإعراب: **أستغفر**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **الله**: اسم الجلالة مفعول به أوّل. **ذنباً**: مفعول به ثانٍ. **لست**: فعل ماضٍ ناقص. **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **محصيه**: خبر «ليس» منصوب، وهو مضاف، **والهاء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **ربّ**: بدل من «الله» منصوب، أو نعت «الله» منصوب، وهو مضاف. **العباد**: مضاف إليه مجرور. **إليه**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره «حاصل». **الوجه**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **والعمل**: **الواو**: حرف عطف، **العمل**: معطوف على «الوجه» مرفوع.

وجملة (أستغفر الله) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (لست محصيه) الفعليّة في محلّ نصب نعت «ذنباً». وجملة (إليه الوجه والعمل) الاسميّة في محلّ نصب حال من «الله».

والشاهد فيه قوله: «أستغفر الله ذنباً» حيث حذف الجارّ من ثاني مفعولي «أستغفر» الذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، والأصل: أستغفر الله من ذنب.

٢٠٤ ـ **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن الحكم في معجم شواهد العربية ص ٣٩٧؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٠؛ وشرح المفصل ٦/ ٢٧؛ والمقرب ١/ ١٢١.

اللغة والمعنى: دعتني: سمّتني.

يقول: إنّ أمّ عمرٍو قد سمّتني أخاها علماً بأنّي لست أخاها بالطبيعة ولا بالرضاعة.

الإعراب: **دعتني**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محل نصب مفعول به أوّل. **أخاها**: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. **أمّ**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **عمرو**: مضاف إليه مجرور. **ولم**: **الواو**: حالية، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **أكن**: فعل مضارع مجزوم ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». **أخاها**: خبر «أكن» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **ولم**: **الواو**: حرف عطف، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **أرضع**: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنا. **لها**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرضع». **بلبان**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرضع».

وجملة (دعتني أخاها) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (لم أكن أخاها) الفعليّة في محلّ نصب حال. وجملة (لم أرضع...) الفعليّة معطوفة على «لم أكن». =

عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعولِهِ إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الوافر]:

٢٠٥ ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذنْ حَرامُ

يريد: على الديار فحذف «على»، وقول الآخر [من الطويل]:

٢٠٦ ـ تَحِنُّ فتُبْدِي ما بها من صَبابةٍ وأُخفِي الذي لولا الأَسَى لَقضاني

= والشاهد فيه قوله: «دعتني أخاها» حيث تعدّى الفعل «دعا» الذي بمعنى «سَمَّى» إلى مفعولين، وهما الياء في «دعتني»، وقوله: «أخاها». وبعده في شرح المفصل ٦/ ٢٧:

دعتني أخاها بعدما كان بيننا من الأمر ما لا يفعل الأخَوانِ

وفيه شاهد مماثل.

٢٠٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١؛ والدرر ٥/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١؛ ولسان العرب ٥/ ١٦٥ (مرر)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨؛ ورصف المباني ص ٢٤٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، ٢/ ٤٧٣؛ والمقرب ١/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣.

اللغة: عاج: مال، أو أقام.

المعنى: يقول الشاعر لأصحابه إذا مرّوا بديار الحبيبة ولم يميلوا فإنّه سيقطع علاقته بهم، ولن يكلّمهم بعد ذلك.

الإعراب: «**تمرّون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. «**الديار**»: مفعول به منصوب على نزع الخافض تقديره: «تمرّون بالديار». «**ولم**»: الواو حاليّة، «**لم**»: حرف جزم. «**تعوجوا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كلامكم**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «كم» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**عليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حرام». «**إذن**»: حرف جواب. «**حرام**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «تمرّون» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ولم تعوجوا» في محلّ نصب حال. وجملة: «كلامكم علي حرام» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تمرّون الديار» حيث حذف حرف الجرّ، وأوصل الفعل اللازم إلى المجرور فنصبه، وأصل الكلام «تمرّون بالديار»، وهذا مقصور على السماع.

٢٠٦ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠؛ والدرر ٤/ ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٢؛ ولرجل من بني حلاف في تلخيص الشواهد ص ٥٠٤؛ وللكلابي في لسان العرب ٧/ ١٩٥ (غرض)، ١٥/ ١٨٧ (قضى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٠؛ والدرر ٥/ ١٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٨. =

يريد: لقَضَى عليَّ، وقول الآخر [من الطويل]:

٢٠٧ - فَبِتُّ كأَنَّ العائِداتِ فَرَشْنَنِي هَراساً بِهِ يُعْلَى فِراشي وَيُقْشَبُ

يريد: فرشنَ لي.

اللغة: تحنّ: تشتاق. تبدي: تظهر. الصبابة: حرارة الشوق. الأسى: (بفتح الهمزة) الحزن، و (بضمّ الهمزة): جمع أسوة وهي القدوة. قضاني: أصلها قضى عليّ، أماتني.

المعنى: إن اشتاقت (ناقتي) أظهرت ما فيها من حرارة الشوق، وباحت بعواطفها، بينما أخفي ما أقاسيه من الهوى، الذي يكاد يقضي عليّ لولا اقتدائي بمن سبق؛ أو لولا ما أظهره من الحزن عندما أكون وحدي.

الإعراب: **تحنّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **فتبدي**: «الفاء»: للعطف، «تبدي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به. **بها**: جار ومجرور متعلقان بصلة الموصول المحذوفة، بتقدير (ما استقرّ بها). **من صبابة**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (تبدي). **وأخفي**: «الواو»: للعطف، «أخفي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **الذي**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. **لولا**: حرف امتناع لوجود (امتنع القضاء والهلاك لوجود الأسى). **الأسى**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، وخبره محذوف. **لقضاني**: «اللام»: رابطة لجواب لولا، «قضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «تحن»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فتبدي»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «وأخفي»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «لولا الأسى لقضاني»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «لقضاني»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم). وجملة «الأسى موجود»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لقضاني» حيث حذف حرف الجر، وأوصل الفعل اللازم «قضى» إلى المجرور فنصبه، وأصل الكلام: «لقضى عليّ».

٢٠٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٢؛ ولسان العرب ١/ ٦٧٣ (قشب)، ٦/ ٢٤٧ (هرس)؛ وتهذيب اللغة ٦/ ١٢٤، ٨/ ٣٣٤؛ وكتاب العين ٤/ ٦؛ وتاج العروس ٤/ ٣٤ (قشب)، ١٧/ ٢٩ (هرس).

اللغة: العائدات: زائرات المريض. فرشنني: أراد فرشن لي وبسطن. الهراس: شجر كبير الشوك. يقشب: يخلط.

المعنى: لقد قيل لي: إنك وجّهت لي لوماً، فسهرت ليلي قلقاً مريضاً كأنّ من زرنني في مرضي، قد فرشن لي وخلطن فراشي بالشوك.

الإعراب: **فبتّ**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «بتّ»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها (ولك اعتبارها فعلاً تاماً والتاء فاعلها). **كأن**: حرف مشبّه بالفعل. **العائدات**: اسم (كأن)

وزعم عليُّ بن سليمان الأخفش أنّه يجوز حذف حرف الجرّ إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاءَ من ذلك، نحو: «بريتُ القلمَ السكّينَ»، يريد بالسكين، لأنّه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكّين. فإن اختلَّ الشرطان أو أحدُهما منع، نحو: «رغِبتُ الأمرَ»، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل أردت: رغِبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ، وكذلك لا يجوز: «اخترتُ إخوتكَ الزيدين»، لأنه لا يُعلم هل أردتَ: اخترتُ إخوتَكَ من الزيدينَ أو الزيدينَ من إخوتَكَ، فلم يتعيّن موضع الحذف. والصحيح أنّه لا يجوز شيء من ذلك، وإن وُجِدَ الشرطان فيه، لقِلّة ما جاءَ من ذلك، إذ لا يُحفظ مِنهُ إلاّ الأفعالُ التي ذكرناها.

* * *

وأمّا ما يصل إلى مفعول بنفسه، فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدّى إلى واحدٍ أو من باب ما يتعدَّى إلى أكثرَ، فإن كان من باب ما يتعدّى إلى واحد، نحو: «ضربتُ زيداً»، فلا يخلو أن تقدّم المفعول أو تؤخره، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه، فتقول: «زيداً ضربتُ»، و «لزيدٍ ضربتُ»، قال الله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبُرونَ﴾[1]، وإن لم يقدَّم لم يجز دخول اللام عليهِ إلا في ضرورة شعر، أو في نادر كلام، نحو قوله [من الوافر]:

٢٠٨ ـ فَلَمّا أنْ تَواقَفْنا قَليلاً ... أَنَخْنا لِلكَلاكِلِ فارْتَمَيْنا

منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. فرشنني: فعل ماض مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **هراساً**: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. به: جار ومجرور متعلّقان بـ(يعلى). **يعلى**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. فراشي: نائب فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. ويقشب: «الواو»: للعطف، «يقشب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، مبني للمجهول، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «فبتّ»: بحسب الفاء. وجملة «كأنّ العائدات فرشنني»: في محلّ نصب خبر (بات)، أو في محلّ نصب حال (إن اعتبرنا (بات) تامًّا). وجملة «فرشنني»: في محلّ رفع خبر (كأنّ). وجملة «يعلى»: في محلّ نصب صفة لـ (هراساً). وجملة «ويقشب»: معطوفة على جملة «يعلى»: في محلّ نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «فرشنني» حيث حذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور فنصبه، وأصل الكلام: «فرشن لي».

(١) يوسف: ٤٣.

٢٠٨ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في رصف المباني ص ١١٦، ٢٢٢؛ والمقرب ١/ ١١٥.

اللغة: أنخنا: جعلنا الإبل تبرك. الكلاكل: جمع كلكل وهو الصدر، أو ما بين الترقوتين، أو ما يمس

يريد: أنخنا الكلاكِلَ.

وإنّما تدخل اللام عليه إذا تقدَّم لأنَّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله، فيقوى باللام، فإذا تقدم العامل على معموله كان في، أقوى أحواله، فلم يحتج إلى تقوية، ولا يجوز دخول حرف الجرّ عليه خلاف اللام، إلاّ أن يُحفَظَ فيكون من باب ما زِيدَ فيه حرف الجرّ فلا يتجاوز، نحو: «مَسحتُ رأسَه وبرأسِهِ»، و «خشّنت صدرَهُ وبصدرِهِ»، أو في ضرورة شعر، نحو قوله [من البسيط]:

٢٠٩ ـ هُـــنَّ الحــرائـــرُ لا رَبّـــاتُ أَخمِـــرَةٍ سُــودُ المحــاجِــرِ لا يقــرأنَ بــالسُّــوَرِ

الأرض من الدابّة حين تبرك.

المعنى: ما إن توقفنا عن القتال والمناضلة قليلاً، حتى جعلنا رواحلنا تبرك وارتمينا نحن متعبين.

الإعراب: فلمّا: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لما»: ظرف زمان مبني متضمن معنى الشرط، في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ (أنخنا). أن: حرف زائد. **تواقفنا**: فعل ماض مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **قليلاً**: صفة منصوبة لمفعول مطلق محذوف بتقدير (تواقفنا تواقفاً قليلاً). **أنخنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **للكلاكل**: جار ومجرور متعلقان بـ (أنخنا). **فارتمينا**: «الفاء»: حرف عطف، «ارتمى»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «فلمّا تواقفنا... أنخنا»: ابتدائية لا محلّ لها، أو بحسب ما قبلها. وجملة «تواقفنا»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أنخنا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «فارتمينا»: معطوفة على جملة (أنخنا).

والشاهد فيه قوله: «أنخنا للكلاكل» حيث دخلت اللام الجارّة على المفعول به «الكلاكل» دون أن يتقدّم على فعله.

٢٠٩ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٢١؛ ولسان العرب ٤/٣٨٦ (سور)؛ والمعاني الكبير ص ١١٣٨؛ وللقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٣؛ وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب ٩/١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٧؛ وخزانة الأدب ٧/٣٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٩١، ٣٣٦؛ ولسان العرب ١/١٢٨ (قرأ)؛ ٣/٣٨٩ (لحد)، ١١/٥٤٧ (قتل)، ١٢/٢٦٤ (زعم)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٥؛ والمقتضب ٣/٢٤٤.

اللغة: الحرائر: جمع حرّة وهي السيدة الشريفة. ربات أخمرة: صاحبات أخمرة، وهي جمع خمار (غطاء رأس المرأة). المحاجر: جمع محجر وهو ما أحاط بالعين. السور: جمع سورة وهي الجزء المعروف من القرآن الكريم. =

يريد: لا يقرأنَ السورَ. وقول الاخر [من الرجز]:

٢١٠ ـ * نَضـرِبُ بـالسيفِ ونـرجـو بـالفَرَجْ *

يريد: ونرجو الفَرجَ.

= **المعنى**: إنهنّ سيّدات شريفات يقرأن سور القرآن الكريم، ولسن بجوار يشددن رؤوسهن بأغطيتها بسبب العمل، ولا يقرأن القرآن.

الإعراب: **هنّ**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الحرائر**: خبر مرفوع بالضمّة. **لا ربات**: «لا»: حرف نفي وعطف، «ربات»: معطوف على (الحرائر) مرفوع بالضمّة. **أخمرة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **سود**: صفة (ربات) مرفوع بالضمّة. **المحاجر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا**: نافية لا عمل لها. **يقرأن**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بالسور**: «الباء»: حرف جرٍّ زائد، السور: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الراء منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الجر المناسبة لحرف الجر الزائد.

وجملة «هنّ الحرائر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا يقرأن»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ (ربات).

والشاهد فيه قوله: «بالسور» حيث جاء حرف الجرّ زائداً، على تقدير (لا يقرأن السور).

٢١٠ ـ **التخريج**: الرجز للنابغة الجعديّ في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٢؛ والإنصاف ١/ ٢٨٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٠، ٥٢١؛ ورصف المباني ص ١٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٩.

اللغة: الفرج: انكشاف الكرب وذهاب الغمّ.

المعنى: نحن أبناء الأعزاء من ضبة من تميم، ونحن أصحاب هذه المياه، ندافع عنها بشجاعة، ونصبر على القتال حتى يكشف الله غمّنا وشدّتنا.

الإعراب: **نضرب**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **بالسيف**: جار ومجرور متعلّقان بـ (نضرب). **ونرجو**: «الواو»: للعطف، «نرجو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **بالفرج**: «الباء»: حرف جرٍّ زائد، «الفرج»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الجيمْ، منع من ظهورها الكسرة المناسبة لحرف الجر، وسكّن لضرورة القافية.

جملة «نضرب»: في محلّ نصب حال من اسم سابق. وجملة «ونرجو»: معطوفة عليها في محلّ نصب حال، وتجوز الخبرية فيهما، فمحلهما الرفع.

والشاهد فيه قوله: «بالفرج» حيث زاد (الباء) الجارّة على المفعول به (الفرج).

فإن كان من باب ما يتعدّى إلى أكثر من واحدٍ، لم يجز إدخال اللام على مفعوله، تقدَّم أو تأخرّ، وسبب ذلك عندي أنّك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أَو أَحدهما، وكذلك فيما تعدَّى إلى ثلاثة. فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير، لأنّه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد.

وإن أدخلتها على أحدهما وتركتَ الآخر، صار كأنّه قويٌّ ضعيف في حين واحد: قويٌّ من حيث قوِيَ في حق الأول، ضعيفٌ من حيث لم يَقْوَ في حقّ الآخر، وذلك تناقض. لكنه يجوز في باب «علمت» أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى «في»، وتصيّره كأنه ظرف للفعل، وتستغني به عن المفعولين، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً، فتقول: «ظننتُ بزيدٍ» و «عِلمتُ ببكرٍ»، أي: جعلته موضعَ علمي وزيداً موضعَ ظنّي، ومنه قوله [من الطويل]:

٢١١ ـ فَقُلْتُ لهُمْ ظُنّوا بأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ بالفارسيِّ المُسَرَّدِ

يريد: ظنُّوا في أَلفَيْ مدججٍ، أي: اجعلوهم موضِعَ ظَنّكم.

* * *

٢١١ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٢ (ظنن)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٦؛ وشرح المفصل ٧/ ٨١؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٢؛ ومجالس ثعلب ص ١٩٩.

اللغة: المدجّج: المسلّح كثيراً، والقنفذ. سراة القوم: سادتهم. المسرّد: الدرع المحكم النسج.

المعنى: اجعلوا هؤلاء الفرسان المسلّحين، والذين يرتدي سادتهم وقادتهم الدروع الفارسية المحكمة النسج، موضِع ظنّكم.

الإعراب: **فقلت**: «الفاء»: استئنافية، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **لهم**: جار ومجرور متعلّقان بـ(قلت). **ظنوا**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بألفي**: جار ومجرور متعلّقان بـ(ظنوا)، (علامة الجرّ الياء لأنه مثنّى). **مدجّج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **سراتهم**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **بالفارسي**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (سراة) المحذوف، بتقدير: (متدرعون). **المسرّد**: صفة (الفارسي) مجرورة بالكسرة.

وجملة «فقلت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ظنوا»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «سراتهم متدرّعون»: في محلّ جرّ صفة.

والشاهد فيه قوله: «ظنّوا بألفي» حيث دخل حرف الجر على المفعول به الأول لـ (ظنّ) فسدّ الجار والمجرور مسدَّ مفعولي (ظنّ).

[٥ ـ حذف المفعول به]:

والفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذفَ اقتصار أو حذفَ اختصار. فحذفُ الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له.

فمثال حذف الاختصار أن تقول: «ضربتُ»، في جواب من قال: «أضربتَ زيداً»؟ فتحذف «زيداً» لفهم المعنى، ومثل ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

٢١٢ ـ مُنَعَّمَـــةٌ تَصُـــونُ إليـــكَ مِنهـــا كَصَـــوْنِـــكَ مـــن رِداءٍ شَـــرْعَبـــيِّ

يريد: تصون إليك منها الحديث.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: «ضربتُ» و «أكلتُ»، تريد أَنَّ هذين الفعلين قد وقعا مني. ولا تخبر بأيّ شيءٍ وِقع، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُوا واشرَبُوا﴾(١)، أي: أوقِعُوا هذَينِ الفعلينِ.

وأمّا الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين، فلا يخلو أن يكون من باب «أعطيتُ» أو من

---

٢١٢ ـ التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٣٨؛ والخصائص ٢/ ٣٧٢؛ والمحتسب ١/ ١٢٥، ٢٤٥، ٣٣٣؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ١١٤.

اللغة: المنعّمة: الحسنة العيش والغذاء. تصون: تحفظ. الشرعبي: نوع من الثياب، والطويل الحسن الجسم.

المعنى: إنها فتاة حسنة العيش، غنيّة، تصون حديثك إليها، كما يحفظ ثوب طويل ما يخفيه من جسدك.

الإعراب: **منعمّة**: خبر لمبتدأ محذوف. **تصون**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **إليك**: جار ومجرور متعلقان بـ (تصون). **منها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تصون). **كصونك**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، و «صون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **من رداء**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (صون). **شرعبي**: صفة (رداء) مجرورة بالكسرة.

وجملة **«هي منعمة»**: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة **«تصون»**: في محلّ رفع صفة لـ (منعمة).

والشاهد فيه قوله: «تصون إليك» حيث حذف المفعول به لدلالة الجملة عليه.

(١) الطور: ١٩.

باب «علمتُ»، فإن كان من باب «أعطيتُ» جاز حذفُ مفعوليه وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذفَ اقتصارٍ وحذفَ اختصارٍ.

فمثال حذف مفعوليه حذفَ اختصار أن تقول في جواب من قال: «هل كسوتَ زيداً ثوباً»؟ «كسوتُ». وفي جواب من قال: «هل أعطيتَ زيداً درهماً»؟ «أعطيتُ». فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه في السؤال.

ومثال حذفهما حذفَ اقتصار أن تقول: «أعطيتُ أو كسوتُ»، لا تريد أن تخبر أكثر من أنّه وقع منكَ هذانِ الفعلانِ. قال الله تعالى: ﴿فأمّا مَنْ أعطى واتّقى﴾(١). أَي: منْ وقع منه الإعطاء.

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول: «أعطيتُ زيداً»، في جواب من قال: «لمن أعطيتَ الدِرهم»؟ تريد: أعطيتهُ زيداً، فحذفت لفهم المعنى. ومثال حذفه حذف اقتصارٍ أن تقول: «أعطيت زيداً»، ولا تُريد أن تخبر بما أعطيت، و «أعطيتُ درهماً»، فلا تخبر لمن أعطيته.

وإن كان من باب «علمتُ» فلا يخلو أن تحذِفَ المفعولين أو أحدهما، فإن حذفت المفعولين، فلا يخلو أن تحذفهما حذفَ اقتصارٍ أو حذفَ اختصارٍ، فإن حذفتهما حذفَ اختصار جازَ، ومنه قول الكميت [من الطويل]:

٢١٣ ـ بأيِّ كتابٍ أم بأيّةِ سُنّةٍ ترى حُبَّهمْ عاراً عَلَيَّ وتَحسبُ

(١) الليل: ٥.

٢١٣ ـ **التخريج**: البيت للكميت في خزانة الأدب ٩/ ١٣٧؛ والدرر ١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

شرح المفردات: «ترى»: هنا من الرأي بمعنى الاعتقاد.

الإعراب: «**بأيّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ترى»، و «أي»: مضاف. «**كتاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أمْ**»: حرف عطف. «**بأيّةِ**»: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين، و «أية»: مضاف. «**سنة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**حبهم**»: «حب»: مفعول به أوّل لـ «ترى»، و «هم» ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه. «**عاراً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**عليَّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «عاراً». «**وتحسب**»: الواو حرف عطف، و «تحسب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

يريد: وتحسَب حُبهُم عاراً عَلَيّ، فحذف لدلالة ما تقدم.

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين: منهم مَنْ منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه، ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين، ومنهم من فصّل فأجازَ في «ظننتُ» وما في معناها ومنَعَ في «علِمتُ» وما في معناها، وهو مذهبُ الأعلم وَمَنْ أخذَ بمذهبِهِ.

فأما الأخفش فحجّته أَنَّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أَنَّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم. قال الله تعالى: ﴿وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[1]، فأجرى «ظنَّ» مجرى واللَّهِ، كأنه قال: واللَّهِ ما لهم مِن مَحيصٍ. ومثل ذلك كثير. فكما لا يبقى القَسَمُ دونَ جواب، فكذلك لا تَستَغنِي هذه الأفعال عن مفعولاتها.

وهذا لا حُجَّة فيه، لأنَّ العرب لا تُضمِّنُها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القَسَم؟

وأمّا الأعلم ومن أخَذَ بمذهبه فحجّتهم أنَّ كلَّ كلام مبنيّ على الفائدة. فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلُّم به، قال: فإذا قلت: «ظَننتُ»، كان مُفيداً لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله: «ظَنَنتُ» أنّه وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: «عَلِمتُ»، كان غير مفيد لأنَهُ معلوم أنَّ الإنسانَ لا يخلو من علـمٍ إذ له أشياء يعلمها بالضرورة، كعلمِه أَنَّ الاثنين أكثر من الواحد.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنه يجوز: «عَلِمتُ»، وتحذف المفعولين، حذفَ اقتصار لأنَّ الكلام إذا أمكن حملهُ على ما فيه فائدة كان أولى.

فإذا قال قائل: علمتُ، علِمنا أنّه أراد أنّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد.

وجملة «ترى» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «تحسب» معطوفة على جملة «ترى» لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: «وتحسب حبّهم عاراً عليّ».

(١) فصلت: ٤٨.

والصحيح أنّه يجوز حذف المفعولين في «علِمتُ» و «ظنَنتُ» وما في معناهما، وقد جاء ذلك في كلامهم، حكى سيبويه أنّهم يقولون: «مَنْ يسمع يَخَل»، معناه: أي يقع منه خَيْلَةٌ، وقال تعالى: ﴿أعندَهُ عِلمُ الغَيبِ فهو يَرَى﴾[1]. أي: يعلم، وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه.

وأَما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً، فأما الاختصار فجائز قليل، فمن ذلك قوله [من الكامل]:

٢١٤ ـ ولقــد نَــزَلــتِ فــلا تظُنّــي غيــرَه مِنِّــي بمنــزلــةِ المُحَــبِّ المُكــرَمِ

تقديره: فلا تظُني غيرَهُ كائناً أو واقعاً. وقوله [من الوافر]:

٢١٥ ـ مَــنْ را مِثْــلَ مَعْــدانَ بْــنِ يَحْيَــى إذا مــا النِّسْــعُ طــالَ علــى المَطِيَّــهْ

(١) النجم: ٣٥.

٢١٤ ـ التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١؛ وأدب الكاتب ص ٦١٣؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٥؛ والاشتقاق ص ٣٨؛ والأغاني ٩/ ٢١٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٧، ٩/ ١٣٦؛ والخصائص ٢/ ٢١٦؛ والدرر ٢/ ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٩ (حبب)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥؛ والمقرب ١/ ١١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

المعنى: يقول: إنّكِ قد نزلت من قلبي منزلة من يحبّ ويكرم، فتيقّني هذا ولا تظنّي غيره على الإطلاق.

الإعراب: **ولقد**: **الواو**: بحسب ما قبلها، **واللام**: موطّئة للقسم، **قد**: حرف تحقيق. **نزلت**: فعل ماضٍ. **والتاء**: فاعل. **فلا**: **الفاء**: حرف عطف أو استئناف، **لا**: ناهية. **تظنّي**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، **والياء**: فاعل. غيره: مفعول به أوّل، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **منّي**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نزلت». **بمنزلة**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نزلت»، وهو مضاف. **المحبّ**: مضاف إليه مجرور. **المكرم**: نعت «المحب» مجرور.

وجملة (لقد نزلت. . .) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة (لا تظنّي. . .) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة أو معطوفة على جملة «نزلت».

والشاهد فيه قوله: «فلا تظنّي غيره» حيث حذف المفعول الثاني لِـ «تظنّ» لقيام الدليل على المحذوف، وتقدير الكلام: ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيره واقعاً.

٢١٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٩١؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٩١ (رأى).

اللغة: معدان بن يحيى: اسم الممدوح. النسع: سير (حزام) ينسج عريضاً على هيئة أعنّة النعال تُشدّ به الرّحال. المطيّة: كلّ دابة تُركب. =

يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود، فحذف لفهم المعنى، و «رأى» بمعنى «عَلِمَ» لأنَّ العرب لا تحذف همزة «رأى» إلاّ إذا كانت بمعنى «عِلم».

وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين، فلا يجوز أن تقول: «ظننت زيداً»، تريد: وقع مني ظنٌّ بزيد، ولا «ظننته»، وسبب ذلك أنَّ هذه داخلة على المبتدأ والخبر، فكما أَن المبتدأ لا بدّ له من خبر والخبر لا بُدَّ له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاتُه أو اثنان منها ويبقى واحد، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان.

فإن حُذفت كلها جاز على حذف الاقتصار وعلى حذف الاختصار. فمثال حذف الاختصار قولك: «أعلمتُ»، في جواب من قال: «هل أعلَمت زيداً عمراً منطلقاً»؟ فحذفت المعفولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل. ومثال حذف الاقتصار أن تقول: «أعلمتُ»، لا تريد أكثرَ من أن تعلم أنّه وقع منك إعلامٌ خاصة، ولم تتعرّضْ إلى مفعولين.

وأما حذف اثنين منها أو واحدٌ فجائز على الاختصار، وأمّا على الاقتصار فغير جائز، فمثالُ حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال: «هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً»؟

= **المعنى**: إنّه شخص لا مثيل له، فهل رأى أحدكم مثله؟! عندما تجوع الناس والدواب حتى يغدو حزامها طويلاً عليها.

الإعراب: من: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. رأ: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). مثل: مفعول به منصوب بالفتحة. **معدان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. بن: صفة (معدان) مجرورة بالكسرة. **يحيى**: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل (رأى). ما: زائدة لا محلّ لها. **النسع**: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، مرفوع بالضمّة. **طال**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **على المطيّة**: جار ومجرور متعلّقان بـ(طال)، وسكّن المجرور لضرورة القافية.

وجملة «من رأ مثل»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «رأ مثل»: في محلّ رفع خبر لـ(من). وجملة «طال النسع»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «طال على المطيّة»: تفسيرية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «را مثل معدان بن يحيى» حيث حذف المفعول به الثاني بتقدير: (من را مثل.. كائناً في الوجود).

«أعلمتُ زيداً»، أو «أعلمتُ زيداً عمراً»، وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: «أعلمتُ زيداً»، أو «أعلمتُ زيداً أخاكَ»، من غير دلالة على المحذوف، وإنّما لم يجز ذلك لالتباس «أعلمتُ» المتعدِّية إلى ثلاثة بـ «أعلمت» المتعدية إلى اثنين المنقولة من «علِمتُ» بمعنى «عرفتُ» فلم يجز لذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: «أعلمتُ زيداً أخاكَ»، لم تدرِ: هل هي «أعلمتُ» المنقولة من «علِمتُ» بمعنى «عرفتُ»، فلم تحذف شيئاً، أو المنقولة من «علِمتُ» المتعدّية إلى مفعولين، فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً؟

وإذا قلت: «أعلَمتُ زيداً»، لم تدرِ أيضاً: هل هي المتعدِّية إلى ثلاثة، فتكون قد حذفتَ مفعولين، أو المتعدية إلى مفعولين، فتكون قد حذفتَ مفعولاً واحداً، فلّما كان ذلك يؤدِّي إلى اللبس لم يجز.

ولم يجز في أخوات «أعلمتُ»، وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس، حملاً على «أعلمتُ» لأنّها إنما تعدَّت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمّنها معناها.

هذا مذهب سيبويه ومن أخذَ بمذهبه، وأما غير سيبويه، فإنّه أجاز ذلك ما لم يؤدِّ إلى بقاء أحد المفعولين اللذين أصلهما المُبتدأ والخبر وحذف الآخر. وأجازوا: «أعلمتُ زيداً»، إذا قدَّرت زيداً المفعول الأول، فإن قدَّرته الثاني أو الثالث لم يجز، لأنَّ الثاني لا يستغني عن الثالث، ولا الثالث عن الثاني، لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر.

وكذلك أجازوا: «أعلمتُ زيداً أخاكَ»، إذا قدَّرت هذين المفعولين هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، فإن قدَّرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً، لما ذكرنا من أنَّ المفعولين الثانيين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وذلك عندنا كلّه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره.

* * *

[٦ ـ إلغاء عمل بعض الأفعال]:

وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنيّة للمفعول، وُسِّطت أو أُخِّرت، بجواز الإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت، نحو:

«زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، أو تأخرت، نحو: «زيدٌ قائمٌ ظننتُ»، إلاّ أنَّ الإلغاء أحسن مع التأخير والإعمال أحسن مع التوسّط، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال، نحو: «ظننتُ زيداً قائماً»، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك، فإنّهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن، ويستدلّون على ذلك بقوله [من البسيط]:

٢١٦ ـ كذاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي أَنّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ

برفع مفعولي «وجدتُ»، وذلك لا حجة فيه، لأنَّ «وجدتُ» متوسّط بين اسم «أنَّ» وخبرها، وهي الجملة من قولك: «مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ»، ولم يُغْنَ بالتوسّط إلاّ أن تجيء

٢١٦ ـ **التخريج**: البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ٩/١٣٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥؛ والدرر ٢/٢٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٣٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٤٩؛ وشرح الأشموني ١/١٦٠؛ وشرح التصريح ١/٢٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩؛ والمقرب ١/١١٧؛ وهمع الهوامع ١/١٥٣.

شرح المفردات: أدّب: هذّب. الملاك: الأمر الذي يُملك. الشيمة: الخصلة الحميدة، الخلق.

المعنى: يقول: على هذا المنوال نشأت وتعلّمت حتى صارت مكارم الأخلاق من شيمتي، والأدب منهج سلوكي.

الإعراب: «**كذاك**»: الكاف اسم بمعنى «مثل» مفعول مطلق نائب عن المصدر، وهو مضاف، «ذاك»: اسم إشارة في محلّ جرّ بالإضافة، أو الكاف حرف جرّ، «ذاك» اسم إشارة في محل جرّ بحرف الجر والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف نعت للمفعول المطلق. «**أدبت**»: فعل ماض للمجهول، والتاء في محلّ رفع نائب فاعل. «**حتى**»: حرف غاية وجر. «**صار**»: فعل ماضٍ ناقص. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أدبت». «**من خلقي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «صار»، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء في محلّ نصب اسم «أنّ» «**وجدت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ملاك**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الشيمة**»: مضاف إليه مجرور. «**الأدب**»: خبر المبتدأ مرفوع. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل رفع اسم «صار».

وجملة المبتدأ والخبر سدّت مسدّ مفعولي «وجدت»: وجملة «أدبت» ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «صار» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» حيث ألغى عمل «وجدت» مع تقدّمه، ولو أعمله لقال: «وجدت ملاكَ الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدبا» على أنهما مفعولان لـ «وجدت». وخرّجه البصريون على ثلاثة أوجه: الأول أنّه من باب التعليق، ولام الابتداء مقدّرة الدخول على «ملاك». والثاني أنّه من باب الإعمال، والمفعول الأوّل ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ نصب مفعول ثانٍ. والثالث أنّه من باب الإلغاء، ولكن سبب الإلغاء أنّ الفعل لم يكن في أوّل الكلام، بل قد سبقه قول الشاعر «أنّي».

وسط كلام لا صدره، وإن كان توسّطها بين مفعولين أقوى من إلغائها.

وقد أجاز البصريون: متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ؟ برفع المفعولين لكون تظنّ لم تجيء صدر الكلام، وأيضاً فإنّه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ، في موضع المفعول الثاني لوجدت، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره: وجدتُه ملاكُ الشِيمةِ الأدبُ، أي: وجدت الأمر هكذا.

وإنما أُلغيتْ هذه الأفعال ولم تلغ «أعطيت» و «كسوت»، وما كان نحوهما، لأنَّ بابها أن لا تعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك: «قال زيدٌ عـمرٌو منطلق»، و «قرأتُ الحمدُ للّهِ رَبِّ العالمين»، لكنّها شُبِّهت بـ «أعطيت» وبابها في أنّها أفعال كما أنّها أفعال، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك.

فإن قيل: فهلاّ نصبت «قرأتُ وقالَ» المبتدأ والخبَرَ تشبيهاً بـ «أعطيت» كما فعلت ذلك بـ «ظننت» وأخواتها؟ فالجواب: إنَّ «ظننتُ» وأخواتها لا يليها إلاّ اسمان أو ما هو بمنزلتهما، كما أن «أعطيتُ» وبابه لا يطلَب إلاّ اسمين، و «قرأتُ» و «قالَ» قد يقع بعدهما الجمل الفعلية، نحو: «قال زيدٌ: قامَ عمروٌ»، و «قرأت: اقتربَت الساعةُ». فلما كانت ظننتُ وأخواتها أشبه بـ «أعطيت» من «قلتُ» و «قرأتُ» وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها، فإذا ثبت أَنَّ الأصل فيها أن لا تعمل تبيّنَ لِمَ انفردت بالألغاء، لأنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل.

فإن قيل: فلأيّ شيءٍ لم تُلغَ إلاّ متوسِّطة أو متأخرة؟ فالجواب: إنّها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً عليها، وإن لم تكن أول الكلام فإنك إن أعلمتَها قدَّرت أيضاً أنّ الكلام مبنيّ عليها، وإذا ألغيتَها قدَّرت أَنَّ الكلام مبنيّ على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم أو فيما تظنُّ أو فيما تزعم، فكأنك إذا قلت: «زيدٌ منطلقٌ ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ»، أردت أن تقول أوّلاً «زيدٌ منطلقٌ»، ثم أردت بعد ذلك أن تبيِّن أنَّ ما ذكرته من قولك: «زيدٌ منطلقٌ» معلوم عندك أو مظنون أو مزعوم، فكأنّك قلتَ عُقَيب قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، فيما أظن، أو فيما أزعم، أو فيما أعلم.

فـإن أكَّدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلاّ، تقدَّمَتْ أو توسَّطتْ أو تأخَّرتْ، نحو قولك: «ظننتُ ظناً زيداً قائماً»، و «زيداً ظننتُ ظناً قائماً»، و «زيداً قائماً ظننتُ ظناً»، وإنّما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض، وذلك أنّك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر، لكنتَ مُعملاً لها مُلغياً لها في حين واحد. وأيضاً فإنّك من حيث تُلغي لم تبن الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدِّر أنّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه، ومن حيث تؤكّد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة.

فإن أُكِّدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال، ولا يجوز الإلغاء إلاّ قليلاً جدّاً، إلاّ مع التوسط والتأخر. والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر، وذلك نحو قولك: «زيداً ظننتُهُ قائماً»، أو «زيداً ظننتُ ذاكَ قائماً»، فالضمير عائد على المصدر الدالّ عليه «ظننت»، وكذلك «ذاك» إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير إليه.

فمثال إعادة الضمير عليه قوله تعالى: ﴿اعدِلوا هو أقربُ للتقوى﴾[1] أي: العدلُ أقرب للتقوى.

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى: ﴿ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لمِنْ عزمِ الأمور﴾[2]، أي: إنَّ صبره.

فإن قال قائل: فلأيّ شيء جاز الإلغاء معهما ولا يجوز مع المصدر؟ فالجواب: إنّهما لمّا كانا مبنيّين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك إلغاؤها، إذ لا تكون كأنّك مُعمِلٌ مُلغٍ في حال واحد، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين وكالملغاة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما. فإن قال قائل: فلأيّ شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة؟ فالجواب: إنَّ الضمير وإن كان مبنيًّا فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبىء عن النصب، فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر، ألا ترى أنَّ كل واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب. فشابه الضمير المصدر من هذه الجهة.

---

(١) المائدة: ٨.

(٢) الشورى: ٤٣.

أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة تقوم مقامَ الإعراب فبعد شبهه عن المصدر، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير.

* * *

[٧ـ حكم الأفعال المتعدية إلى مفعولين]:

وانفردت الأفعال المتعدِّية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، والمتعدِّية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث.

ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلافَ هذين المفعولين، والسبب في ذلك أنَّ المفعول الثاني من باب «ظَنَنت»، والثالث من باب «أعلَمتُ» هما في الأصل خبر ابتداء، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها.

* * *

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنيابة «أنَّ» واسمها وخبرها و «أن» الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب «ظننتُ» والمفعولين الثاني والثالث من باب «أعلمتُ»، ولا يسدّ في غير ذلك إلاّ مسدّ اسم واحد، فتقول: «ظننتُ أنَّ زيداً قائم»، و «أعلمتُ عمراً أنَّ أباه قائم».

وإنّما جاز ذلك لطول «أنَّ» بالاسم والخبر، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف، فكأنَّ الأصل أن تقول: «ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ واقعاً»، و «أَعلمتُ زيداً أنَّ أباه منطلقٌ واقعاً»، أي: ظننتُ قيامَ زيدٍ واقعاً، وأعلمته انطلاقَ أبيهِ واقعاً، إلاّ أنّك حذفت للطول. وممّا سَهَّلَ ذلك أيضاً جَرَيان المفعولين بالذكر في صلة «أنَّ»، ألا ترى أنّك تقول: «ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ»، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك: «ظننتُ زيداً قائماً»، في صلة «أنَّ».

وكذلك إذا قلت: «أعلمتُ زيداً أباه قائم»، قد جرى ذكر المفعولين في قولك: «أعلمتُ زيداً أباه قائماً»، في صلة «أنَّ».

* * *

وأجاز المازني إنابة «ذلك» مناب مفعولي «ظننتُ»، ومفعولي «أعلمتُ» الثاني والثالث، فأَجاز أَن تقول: «ظننتُ ذلك»، في جواب من قال: «هل ظننتَ زيداً قائماً»؟ وأَشرتَ بـ «ذلك» إلى مفعولَي «ظننتُ»، وكذلك «أعلمتُ زيداً ذلك» في جواب من قال: «هل أَعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً»؟ فتشير بـ «ذلك» إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد، كما فعلت ذلك في «أَنَّ» واسمها وخبرها وهي تُقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة، وأجاز الإشارة بـ «ذلك» وهو مفرد إلى اثنين لأنَّ العرب قد تفعل ذلك، قال الله تعالى: ﴿لا فارضٌ ولا بِكرٌ عَوانٌ بين ذلك﴾(١)، فأشار بـ «ذلك» وهو مفرد إلى الفارضِ والبِكرِ.

وهذا عندنا غير جائز، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس، وأيضاً فإنّ «ذلك» ليس فيه ما سُوِّغَ في «أَنَّ» وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة.

فإذا لم يكن ذلك قياساً، حملنا قول العرب: «ظننتُ ذاكَ»، على أنَّ «ذاك» إشارة إلى المصدر، لأنَّ ذلك قد ثبتَ في مثل قوله تعالى: ﴿ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَر إنَّ ذلكَ لمِن عَزمِ الأمورِ﴾(٢) أي: صبره.

ومما يدل على فساد مذهبه قوله [من الكامل]:

٢١٧ ـ يا عَمْرو إنّكَ قد مَللتَ صَحابتي وصَحَابَتَيْكَ، إخالُ ذاكَ قَليلُ

---

(١) البقرة: ٦٨.
(٢) الشورى: ٤٣.

٢١٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢؛ والمقرب ١/ ١١٨.

المعنى: لقد سئمت من صحبك إياي وسئمت من صحبتي إياك، وهذا نادر بين الأصحاب.

الإعراب: يا عمرو: «يا»: حرف نداء «عمرو»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **إنك**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **قد**: حرف تحقيق. **مللت**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **صحابتي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وصحابتيك**: «الواو»: حرف عطف، «صحابتي»: اسم معطوف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لـ «صحابتي». **إخال**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **ذاك**: «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ و«الكاف»: للخطاب. **قليل**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. =

فأتى مع ذكر المفعولين بـ «ذاك»، ولو كانت إشارة إلى المفعولين لم يحتج إلى ذكره مع المفعولين، وهما «صحابتيك» و «قليل»، فدلّ ذلك على أنَّ ذاك إشـارة إلى المصدر، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنّه يجوز الإلغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر.

وقد ردّ الفارسي أيضاً على المازني بأنّه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها، فكنت تقول في جواب من قال: «هل زيدٌ قائمٌ»؟ ذاكَ، أي: زيدٌ قائمٌ، فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه.

وللمازني في الانفصال عن هذا بأنَّ جَعْلَ العرب لفظاً بدلاً عن لفظ ليس بقياس، ولو كان قياساً لجاز أن تُناب «أَنَّ» واسمُها وخبرُها مناب اسمين في مثل: «لعلَّ أنَّ زيداً قائم»، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنَّ ذلك ليس بقياس، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدمناه.

* * *

[٨ ـ التعليق في أفعال القلوب]:

وانفردت أفعالُ القلوبِ بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه. والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام، أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام، أو مضافاً إليه اسم استفهام، أو تدخل عليه لام الابتداء، أو «أَنَّ» وفي خبرها اللام أو «ما» النافية، فهذا كلّه لا يجوز معه إلاّ التعليق، أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى. ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وأن يعمل بالنظر إلى المعنى.

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه: «علمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمرو»، ومثال كونه اسم استفهام: «علمتُ أيّهم في الدارِ»، ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام: «علمتُ أبو أيّهم

= وجملة «إنك مللت صحابتي»: استئنافية لا محل لها. وجملة «مللت صحابتي»: في محل رفع خبر. وجملة «يا عمرو»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «صحابتي... وإخال ذاك قليل» حيث جاء اسم الإشارة «ذاك» إشارة إلى المصدر وليس نائباً مناب مفعولي «إخال».

زيدٌ»، ومثال دخول اللام عليه: «علمتُ لزيدٌ قائمٌ»، ومثال دخول «ما» النافية عليه: «علمتُ ما زيدٌ قائمٌ»، و «ظننتُ ما عمرٌو منطلقٌ»، ومثال دخول «إنَّ» وفي خبرها اللام: «علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ»، فجميع هذا لا سبيل إلى إعمال الفعل معه.

ومثال كونه مستفهماً عنه في المعنى: «عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو»، ألا ترى أنَّ زيداً لم تدخل عليه همزةُ الاستفهام، ولا أُضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام، لكنه في المعنى مستفهم عنه، لأنكَ إذا قلت: «عرفتُ زيداً أبو من هو»، فمعناه: أزيدٌ أبو عمرو أم أبو غيره؟ فلذلك جازَ أن تقول: «عرفتُ زيداً أبو من هو»، برفع «زيدٍ» ونصبه، نظراً إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى.

ولا يعلق من غير أفعال القلوب إلاّ «سَلْ»، نحو: سَلْ زيداً أبو من هو، وذلك أنّه سببٌ لفعل القلب، ألا ترى أنَّ السؤال سببٌ من أسبابِ العلم، فأجرى السَّبَب مجرى المسبِّب.

وزعم المازني أنه يجوز أن تعلّق «رأيت» بمعنى «أبصرت»، وإن لم تكن من أفعال القلوب، فتكون في ذلك بمنزلة «سَلْ»، لأنها سبب من أسباب العلم، واستدلَّ بقول العرب: «أما ترى أيَّ برقٍ هاهنا»؟

وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون «ترى» بمعنى «تعلم»، كأنه قال: «أما تعلم أيَّ برقٍ هاهنا»؟ وإذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى، لأنَّ التعليق بابه أن يكون في أفعالِ القلوبِ.

* * *

وإذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر، نحو: «فكرت»، أو من باب ما يتعدى إلى واحدٍ بنفسه، نحو: «عرفتُ»، أو من باب ما يتعدَّى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: «علمتُ».

فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر، كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر، نحو: «فكرتُ أيّهم زيدٌ»، كأنه في الأصل: فكرتُ في أيّهم زيدٌ، إلاّ أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه، فحذفوه، وأوصلوا الفعل إليه بنفسه وموضعه نصب، لأنَّ ما يصلِ إليه الفعلُ بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه،

نحو: «أمرتكَ بالخيرِ»، و «أمرتكَ الخير»، وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله، نحو: «عرفتُ أيّهم زيدٌ».

وإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، سدَّت الجملة مسدّ المفعولين، نحو: «علمتُ أيّهم زيدٌ».

فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه، ثم أعملت الفعل فيه فنصبته، فإنَّ ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أن يكون متعدِّياً إلى واحد بنفسه، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر، فلا تقول: «فكرتُ زيداً أبو مَنْ هوَ»، لأنَّ «فكّرت» لا يصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرفِ الجرّ قياساً كما تقدّم.

فإن كان الفعل من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: «علمتُ زيداً أبو من هو»، كان الاسمُ المنصوبُ المفعولَ الأولَ وسدَّت الجملة مسدَّ المفعول الثاني.

وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه، نحو: «عَرفتُ زيداً أبو مَنْ هو»، كان الاسم مفعولاً بـ «عرفت» باتفاق، وأما الجملة ففيها خلاف.

فمنهم من ذهب إلى أنها في موضع الحال، وذلك فاسد، لأنَّ جملة المبتدأ والخبر إذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها، ولا يتغيَّر المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول الواو، نحو: «جاءَ زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ»، وإن شئتَ قُلتَ: «ويدُهُ على رأسِهِ»، والمعنى واحدٌ، وأنتَ لو قلتَ: «عرفتُ زيداً وأبو مَنْ هو»، لم يكن معناه كمعنى: «عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو»، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو: عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ، ومع الواو: عرفتُ زيداً وعرفتُ أبو مَنْ هوَ، فدلَّ ذلك على أنَّ الجملة ليست في موضع الحال.

ومنهم من ذهبَ إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ، وأنَّ «عرفتُ» ضُمِّنتْ معنى «علمتُ»، فتعدّت إلى مفعولين، كما ضُمّنتْ «نَبّأت» و «أنبأتُ»، و «أخبرتُ» معنى، «أعلمتُ»، فتعدَّت تعديها. وذلك فاسد لأنَّ التضمين ليس بقياس، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من «زيد» كأنّك قلت: «عرفتُ زيداً عرفتُ أبو مَنْ هو».

فإن قيل: من أي أقسامِ البدلِ هذا؟ فالجواب: إنّه من باب بدل الشيء من الشيء، فإن قيل: فـ «زيد» ليس بالجملة التي هي «أبو من هو»، فالجواب: إنَّ ذلك على مضاف محذوف تقديره: عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو مَنْ هو، والقصة هي الجملة.

* * *

[٩ ـ ما يجوز في الاسم المستفهم عنه]:

ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الإعمال، كما تقدّم إلاّ مع «أريتَكَ»، من قول العرب: «أريتَكَ زيداً أبو مَنْ هو»، فإنَّ العرب التزمت في الاسمِ النصبَ، وذلك أنَّ «رأيتُ» وإن كانت بمعنى «علمتُ» فإنَّ العربَ أدخلتها معنى «أخبِرْني»، ألا ترى أنَّ المعنى: أخبرني أبو منْ زيدٌ، فلما دَخَلها معنى «أخبرني»، و «أخبرني» لا تُعلق لأنّه ليس من أفعالِ القلوبِ [لم تعلق هي].

وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمّنها معنى القسم، فإذا فعل بها تلقيت بما يتلقى به القسم، فتقول: «علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ»، و «ظننتُ لقد قامَ عمرٌو»، كما تقول: «واللّهِ ليقومنَّ زيدٌ»، و «واللّهِ لقد قامَ عمرٌو».

ولا يخلو أن يكون الفعل المضمَّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدٍّ فإن كان غير متعدٍّ فلا موضع لجملة الجواب من الإعراب، نحو قولك: «بدا لي ليقومَنَّ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآيات ليسجُنّنّهُ حتّى حينٍ﴾[1]، فقولك: «ليقومنَّ زيدٌ» لا موضع له من الإعراب، لأنَّ «بدا» لا يتعدّى.

وإن كان متعدِّياً، نحو: «علمتُ ليقومنَّ زيدٌ»، و «عرفتُ ليخرجنَّ عمرٌو»، ففي ذلك خلاف بين النحويين. منهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل. فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين، نحو: «علمتُ»، كانت الجملة في موضع المفعولين، وإن كان يتعدى إلى واحدٍ، نحو: «عرفت»، كانت الجملة في موضع ذلك المفعول.

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب، لأنَّ الفعل وإن كان متعدّياً قد ضُمِّن معنى ما لا يتعدّى، فلذلك لم يتعدَّ، كما أنَّ «أنبأتُ» وإن كانت في الأصل لا تتعدّى لما ضُمِّنت معنى ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت تعدّيه، وهذا هو الصحيح عندي.

---

(١) يوسف: ٣٥.

باب ما تتعدى إليه الأفعالُ المتعدية وغيرُ المتعدية

[١ ـ الأسماء التي تتعدّى إليها الأفعال]:

جميع ما تتعدى إليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية ثمانية أشياء: المصدر، وظرفُ الزمان، وظرفُ المكانِ، والحالُ، والتمييز، والاستثناءُ، والمفعولُ معه، والمفعولُ من أجله، إلاّ أنَّ الذي يذكر منه في هذا البابِ أربعة، وهي المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، وما عدا ذلك يُفرد له مكان يذكر فيه خلاف هذا.

وإنما لم يذكر في هذا الباب إلاّ هذه الأربعة لأنَّ الفعل يتعدّى إليها على اللزوم، والأربعة الأخرى لا تلزم، ألا ترى أنَّ كلَّ فعل مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه، وأنه لا بدَّ له من زمان ومكان يكون فيهما. وكذلك أيضاً لا بدَّ للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها. وأمّا التمييز فقد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلى تمييز.

وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه. وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً فيحتاج الفعل إلى مفعول معه، وقد لا يكون فلا يحتاج إذ ذاك إلى مفعول معه.

وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله.

فقد تبيَّن أنَّ اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة.

* * *

[٢ ـ المصدر]:

فأما المصدر فهو اسم الفعل، نحو: «ضَربٍ»، و «قيامٍ»، أو الاسمُ القائم مقامه، نحو: «سرتُ قليلاً»، و «ضَرَبت سوطاً»، الأصل: «سِرتُ سيراً قليلاً»، فحذف المصدر وأُقيمت الصفة مقامه، و «ضَرَبتُ ضربةَ سوطٍ»، فحذف المضاف وهو «ضربة» وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه.

أَو عددُه، نحو: «ضَربتُ عشرينَ ضَربةً»، فـ «عشرين» مصدر لأنّه عدد لمصدر. أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى، نحو: «ضَربت كلّ الضَربِ»، فـ «كلّ» مضافٍ إلى الضربِ، وهو والضرب في المعنى شيء واحد.

أَو بعضُه، نحو: «ضَربتُ بعضَ الضربِ»، فـ «بعض» مضاف إلى «الضربِ»، وهو في المعنى جزء من الضرب، بشرط أَن يكون منصوباً بعد فعله الذي أُخذ منه، نحو: «ضَربتُ ضرباً»، أو بعد معنى الفعل الذي أُخذ منه، نحو: «أَتيتُ مشياً»، فـ «مشياً» منصوب بعد «أَتيت»، و «أَتيتُ» في معنى «مشيتُ».

أَو اسمٍ جارٍ مجرى الفعل الذي أُخذ منه.

* * *

[٣ ـ ظرف الزمان]:

وظرف الزمان: وهو اسم الزمان نحو: «اليوم» و «الليلة»، أَو ما قام مقامه، نحو: «سِرتُ قليلاً»، تريد: زمناً قليلاً، فحذفت الموصوف، وهو «زمان»، وأقمتَ صفته مقامه، وهو قليل، ونحو: «أتيتُ قدومَ الحاجِ»، فحذفت اسم الزمان وهو «وقت»، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو «قدوم»؛ أو عدده، نحو: «سِرتُ عشرينَ يوماً»، أو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى، نحو: «سِرتُ جميعَ الشَهرِ»، فـ «جميع» مضاف إلى «الشهر»، وهو والشهر في المعنى شيء واحد

أو بعضُهُ، نحو: «سرتُ بعضَ الشهرِ»، فـ «بعض» مضاف إلى «الشهر»، وهو في المعنى جزءٌ من الشهر، بشرط أن يكونَ في جواب من سأَلَ: بـ «كم» نحو: «سِرتُ عشرينَ يوماً»، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب من قالَ: كَم سرتَ؟ أو في جواب من سأل:

بـ «متى»، نحو: «سِرتُ يومَ الجمعة»، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب من قال: «متى سِرتَ»؟

* * *

[٤ ـ ظرف المكان]:

وظرف المكان: هو اسم المكان، نحو: «جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ»، أو ما قامَ مقامه، نحو: «جلستُ مكاناً قريباً منك»، أصله جلست مكاناً قريباً منك، ثمَّ حُذِف الموصوف وهو «مكان»، وأقيمت صفته مقامه، وهو قريب، ولا يُتصوّر إلاّ في الصفة خاصة؛ أو عدده، نحو: «سِرتُ عشرينَ ميلاً»، فـ «عشرين» ظرف مكان لأنّه عدد للميل وهو مكان؛ أو ما أُضيفَ إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى، نحو: «سِرتُ جميعَ الميلِ»، فـ «جميع» مضاف إلى «الميل»، وهو الميل في المعنى؛ أو بعضُه، نحو: «سِرتُ بعضَ الميلِ»، فـ «بعض» مضاف إلى الميل، وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب «كَمْ»، نحو: «سِرتُ عشرينَ ميلاً»، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب: كم سرتَ؟ أو في جواب «أينَ»، نحو: «جلستُ خلفَكَ»، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب من قال: أينَ جلستَ؟

* * *

[٥ ـ الحال]:

والحال: وهو كلّ اسمٍ منصوب على معنى «في» مفسِّر لما أُبهم من الهيئات، نحو: «جاءَ زيدٌ ضاحكاً»، ألا ترى أنّك لو لم تذكر «ضاحكاً»، لكانت هيئة زيدٍ في وقت المجيء مبهمة. ومثال المؤكِّدة: «قامَ زيدٌ قائماً»، ألا ترى أنَّ المعنى: قامَ زيدٌ في حال أنّه قائم. ومعلومٌ من قولك: «قام زيدٌ» بأنه قائم، إلاّ أنّك أتيت بـ «قائم» تأكيداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناسِ رسولاً﴾[١]، ألا ترى أنَّ المعنى: أرسلناكَ في حالِ أنّك رسولٌ. ومعلوم من قوله تعالى: ﴿أرسلناكَ﴾ أنّه كان رسولاً، لكنه أكَّد بذكر الرسول.

* * *

---

(١) النساء: ٧٩.

[٦ ـ أقسام المصدر]:

والمصدرَ ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم، ومختص، ومعدود.

فالمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه، نحو: «قيام»، و «ضربٍ»، ألا ترى أنَّ قياماً يقع على ما قلَّ وكثُر، وكذلك «ضَرْب». والمختص: ما كان اسماً لنوع، نحو: «القهقرى»، فإنه اسمٌ لنوع من الرجوع. والقُرفصاء فإنّه اسم لنوع من القعود، والصمّاء اسم لنوع من الاشتمال؛ أو ما تخصص بإضافةِ نحو: «ضربتُ ضربَ شُرطيّ»، أو بالألف واللام، نحو: «الضَّرْب»، أو بالنعت، نحو قولك: «ضربتُ ضرباً كثيراً، أو شديداً». والمعدود: ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد، نحو: «ضربةً وضربتين»، أو كان اسم عدد، نحو: «عشرين ضربة».

* * *

[٧ ـ أقسام ظرف الزمان]:

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم، ومختص، ومعدود. فالمبهم ما يقع على قدر من الزمان غير معيَّن، نحو: في وقت وزمان وأمثال ذلك. والمختص: أسماء الشهور كالمحرم وصَفَر، والأيام كالسبت والأحد، أو مختص بالإضافة، نحو: يوم الجمل أو يوم حليمة[1] ويوم قيام زيد وأمثال ذلك؛ أو بالألف واللام، نحو: اليومِ والليلة أو بالنعت، نحو: «جلست مَعَك يوماً اجتمعنا فيه بزيد»، وأمثال ذلك. والمعدود ما له مقدارٌ معلوم من الزمان، نحو: سنة وشهر ويوم الجمعة.

* * *

[٨ ـ أقسام ظرف المكان]:

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً: مُبهَم، ومختص، ومعدود. فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تُحيط به، نحو: خلفَكَ وقدّامه وأمثال ذلك. والمختص عكسه وهو ما له أقطار تحصره ونهايات تُحيط به. نحو: الدار والمسجد. والمعدود: ما له مقدار

(١) يوم الجمل معركة حدثت بين علي بن أبي طالب وعائشة أمّ المؤمنين، ويوم حليمة إحدى وقائع العرب في الجاهليّة بين غسّان والضجاعم.

معلوم من المسافة، نحو: ميل، وفرسخ، وبريد.

* * *

[٩ ـ أقسام الحال]:

والحال تنقسم قسمين: مؤكِّدة ومبيِّنة، فالمبيِّنة هي التي تفيد من المعنى ما لا يُفيده الكلام الذي تكون فيه، نحو: «جاءَ زيدٌ ضاحكاً»، ألا ترى أنّه لو لم تجيء بـ «ضاحك» لم يكن قولك: «جاءَ زيدٌ»، مفيداً معناه.

والمؤكِّدة: هي التي يعطي معناها الكلام الذي تكون فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وأرسَلناك للناسِ رسولاً﴾[١]، ألا ترى أنّه لو لم يذكر «رسولاً» لكانَ قوله تعالى: ﴿وأرسلناكَ للناسِ﴾ يُعطي معناه.

* * *

واعلمْ أنَّ الأفعال كلّها تتعدَّى إلى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود وإلى ضربَي الحال المؤكّدة والمبيّنة بنفسها، إلاّ ظروف المكان المختصَّة، فإنَّ الفعل لا يصل إليها إلاّ بواسطة، نحو: «قمتُ في الدارِ» و «قعدتُ في المسجدِ»، لا يقال: «قمتُ الدارَ ولا قعدتُ المسجِدَ»، وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص، إلا أنَّ العرب شَذَّت من ذلك في نحو: «ذهبتُ» مع الشام، و «دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص.

وزعم أبو الحسن أنَّ «دخلت» متعدِّية إلى مفعول به، وأنَّ الدار وأشباهها منصوب بعدها على أنّه مفعول، والذي حمل على ذلك اطراد وصول «دخلت» إلى ما بعدها بنفسها، نحو: «دخلتُ المسجدَ»، و «دخلتُ الحَمّامَ»، فجعلها من قبيل ما يتعدّى بنفسه، لذلك فـ «البيتُ» بعد دخلت ـ عنده ـ منصوب على حدّ انتصابه بعد «هَدَمتُ»، ولم يجعل: «دخلتُ البيتَ»، من قَبيل: «ذهبتُ الشامَ»، لقلّته.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد من غير جهة.

وذلك أنَّ «دخلت» نقيض «خرجت»، و «خرجت» غير متعدٍّ، فكذلك نقيضه، لأنَّ النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدلّ على الامتلاء

---

(١) النساء: ٧٩.

والتعظيم، نحو: «ريّان»، و «رجلُ جُمّاني» للعظيم الجُمّة[1] و «رقباني» عظيم الرَقَبَة. ثم قالوا: «عطشان»، فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابه ذلك، حملاً على نقيضه وهو «ريّان». ومنها أنَّ نظيرها «عَبَرتُ»، وهي غير متعدّية فكذلك «دخلت»، لأنَّ النظير أيضاً كثيراً ما يجري مجرى نظيره.

ومنها أنَّ مصدر «دخلت» الدخول، والفعول في الغالب مصدر ما لا يتعدّى، نحو: «القعود» و «الجلوس»، ولا يجيء في المتعدّي إلاّ قليلاً، نحو: «اللزوم»، و «النهوك»، والحمل على الأكثر أولى.

ومما يدلّ دلالة قطعية على فساد مذهبه أنَّ «دخلت» تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف، ألا ترى أنَّ الفرق بين الظرف وبين المفعول به أنَّ المفعول به محل للفعل خاصة، نحو: «ضربتُ زيداً»، فـ «زيداً» محلّ للضرب، والظرف محلّ للفعل والفاعل، نحو: «قمتُ خلفَكَ»، فـ «الخلف» محلّ للقائم وقيامه، فكذلك «دخلتُ» يتعدّى إلى ما بعده على أنّه ظرف، لأنّك إذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل، وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنّهم يقولون: «دخلتُ في الأمرِ»، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلاّ بـ «في»، فلو كانت «دخلتُ» متعدِّية بنفسها لما عدَّوها إلى الأمر بـ «في»، فدلّ ذلك على أنّها غير متعدّية بنفسها.

فإن قيل: فلأيّ شيءٍ لم يقولوا: «دخلتُ الأمرَ»، كما قالوا: «دخلتُ الدارَ»؟ فالجواب: إنَّ قولَك: «دخلتُ في الأمرِ»، مجاز من جهة المعنى، لأنَّ الدخول حقيقة إنّما يُتصوَّر في الأجسام وحذفُ حرف الجرّ مجازٌ، فكرهوا التجوّز بعد التجوّز.

وما عدا «دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص، و «ذهبتُ» مع الشام لا يصل إلاّ بواسطة، ولا يصل بنفسه أصلاً إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الخفيف]:

٢١٨ ـ قِلْنَ عُسْفانَ ثُمَّ رُحْنَ سِراعاً   يَتَطلَّعْنَ مِن نِقابِ الثُّغورِ

---

(١) الجمّة: مجتمع شعر الرأس أو ما سقط منه على المنكبين.

٢١٨ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: قلن: نمن في القائلة (وقت الظهر واشتداد الحرّ). عسفان: موضع. النقاب: جمع النَّقْبِ وهو الثقب.

المعنى: نمن وقت اشتداد الحرّ في عسفان، ثم مضين مسرعات ناظرات من فتحاتٍ في ستورهن. =

فأوصلَ الفِعلَ إلى «عسفان» بنفسه وهو ظرف مكان مختص. ونحو قول الآخر [من الطويل]:

٢١٩ ـ جَزى اللَّهُ بالإحسانِ ما فعلا بكم رفيقَيْنِ قالا خَيْمَتي أمِّ مَعبَدِ

= **الإعراب**: **قلن**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **عسفان**: اسم منصوب بنزع الخافض. **ثم**: حرف عطف. **رحن**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **سراعاً**: حال منصوبة بالفتحة. **يتطلعن**: فعل مضارع مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **من نقاب**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يتطلعن). **الثغور**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قلن»: بحسب ما قبلها. وجملة «رحن»: معطوفة عليها. وجملة «يتطلعن»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «قلن عسفان» حيث حذف حرف الجر (في) وأوصل الفعل إلى (عسفان) بدونه.

٢١٩ ـ التخريج: الأبيات لرجل من الجنّ في الدرر ٣/٨٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٥٧٨ (قيل)؛ والمقرب ١/١٤٧؛ وهمع الهوامع ١/٢٠٠.

اللغة والمعنى: جزى: أثاب. الرفيقان: هما الرسول (ﷺ) وأبو بكر الصديق في الهجرة من مكّة إلى المدينة. قالا: نزلا في وقت القيلولة، أي عند الظهر. أم معبد: هي عاتكة بنت خالد الخزاعيّة.

يقول: أثاب الله الرسول (ﷺ) وأبا بكر (رض) اللذين نزلا خيمة أم معبد ليستريحا في وقت الظهيرة في أثناء هجرتهما من مكّة إلى المدينة.

الإعراب: **جزى**: فعل ماضٍ. **الله**: اسم الجلالة فاعل مرفوع. **بالإحسان**: جار ومجرور متعلقان بـ (جزى). «**ما**»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «جزى». **فعلا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **بكم**: جار ومجرور متعلقان بـ «فعلا». **رفيقين**: مفعول به أوّل لـ «جزى» منصوب بالياء لأنّه مثنّى. **قالا**: فعل ماضٍ، والألف: فاعل. **خيمتي**: ظرف منصوب بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. **أمّ**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **معبد**: مضاف إليه.

وجملة (جزى الله...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «فعلا بكم» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة (قالا خيمتي...) الفعليّة في محلّ نصب نعت لـ «رفيقين».

والشاهد فيه قوله: «قالا خيمتي» حيث أسقط الشاعر حرف الجرّ «في»، والتقدير: قالا في خيمتي، وهذا الإسقاط اضطراريّ بخلاف قولهم: «دخلتُ الدّار».

فأوصل «قالَ» بـ «خيمتي» وهو ظرف مكان مختص بنفسه، ونحو قول الآخر [من الكامل]:

٢٢٠ ـ لَدنٌ بهزِّ الكفِّ يَعسِلُ مَتنُهُ فيه كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلبُ

يريد: في الطريق، فأوصل الفعل إلى «الطريق» بنفسِهِ وهو مختصّ، ولا يجوز شيء من ذلك في الكلام.

* * *

وزعم بعض النحويين أنَّ قول العرب: «ذهبتُ الشامَ»، على معنى: في الشام وليس بشاذّ، واستدلّوا على ذلك بأنَّ الشام في معنى شأمة فكأنّك إذا قلت: «ذهبتُ الشامَ» قد قلت: «ذهبتُ شَأمةً»، و «ذهبت» ينبغي أن يصل إلى شأمةٍ بنفسه لإبهامه، فكذلك الشام، وأجاز: «ذهبت اليَمَن»، قياساً على: «ذهبتُ الشامَ»، لأنَّ اليَمَن فيه أيضاً معنى يَمْنَةٍ، وأنتَ لو قلت: «ذهبتُ يمنَةً»، لوصل الفعلُ إليه بنفسه لإبهامه، فكذلك اليَمَنُ.

---

٢٢٠ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦؛ والدرر ٣/ ٨٦؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢٨ (وسط)، ١١/ ٤٤٦ (عسل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والخصائص ٣/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ص ١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

شرح المفردات: اللدن: اللين. يعسل: يتحرّك. المتن: الظهر.

المعنى: يقول واصفاً رمحه بأنّه يهتزّ بيده للينه كما يهتزّ ظهر الثعلب السائر على الطريق.

الإعراب: «لدن»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «بهزّ»: جار ومجرور متعلقان بـ «لدن»، وهو مضاف. «الكف»: مضاف إليه مجرور. «يعسل»: فعل مضارع مرفوع. «متنه»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فيه»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يعسل». «كما»: الكاف اسم بمعنى «مثل» في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، و «ما»: مصدريّة. «عسل»: فعل ماضٍ. «الطريق»: اسم منصوب بنزع الخافض تقديره: «في الطريق»، وقيل: مفعول به. «الثعلب»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

وجملة: «هو لدن» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعسل متنه» في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجرّ «في» المقدّر، ثم نصب الاسم الذي كان مجروراً به «الطريق»، والأصل: «كما عسل في الطريق».

وممّا قوّى عنده مذهبه هذا ـ أعني أنّ اليَمَن فيه بمعنى يَمْنةٍ ـ قوله [من الطويل]:

٢٢١ ـ [أغَرَّكُما مِنّي قميصٌ لَبستُهُ جَديدٌ] وبُرْدا يَمْنَةٍ عَطِرانِ

يريد: بردَيْنِ يمَانِيّينِ.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ «يمنة» و «شأمة» أنفسهما لو سُمِّي بهما لخرجا من إبهامهما إلى التخصيص، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة «في»، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن، وليس قول الشاعر في «اليمن»: «يَمْنةً» دليل على أنّهما في معنى واحد، وذلك من التحريف الجائز في الشعر، ونحو قول الآخر [من الكامل]:

٢٢٢ ـ [وَدَعا بمُحْكَمةٍ أمينٍ نَسْجُها] مِن نَسْجِ داودٍ أبي سَلاّمِ

---

٢٢١ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن حزام في ديوانه ص ٣٥ (وفيه «زهوان» مكان «عطران»)؛ وتزيين الأسواق ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٧.

اللغة: أغركما: هل خدعكما؟! البرد: الثوب. يمنة: يريد يمنيّ أو يماني. عطران: مثنى عطر وهو المطيّب.

المعنى: هل خدعكما القميص الجديد الذي ألبسه، والثوبان العطران اليمنيان؟!

الإعراب: **أغركما**: «الهمزة»: حرف استفهام، «غرّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «كما»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. مني: جار ومجرور متعلّقان بحال من (قميص). **قميص**: فاعل مرفوع بالضمّة. **لبسته**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **جديد**: صفة (قميص) مرفوعة بالضمة. **وبردا**: «الواو»: حرف عطف، «بردا»: اسم معطوف على (قميص) مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون بسبب الإضافة. **يمنة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **عطران**: صفة (بردا) مرفوعة بالألف والنون لأنّه مثنى.

وجملة «أغركما قميص»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لبسته»: في محلّ رفع صفة لـ (قميص).

والشاهد فيه قوله: «بردا يمنة» حيث استبدل موضع (اليمن) بمعناه (يمنة).

٢٢٢ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٠٠ (سلم)؛ وتاج العروس (سلم)؛ وبلا نسبة في تاج العروس ٤/ ٨١ (قنب)؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢٧؛ ولسان العرب ١/ ٦٩١ (قنب).

اللغة: المحكمة: المانعة، ويريد بها الدرع. سلاّم: هو سليمان بن داود.

المعنى: فأمر أن يأتوه بدرع نسجت نسجاً ممتازاً محكماً، بحيث يأمن لابسها الضربات، وكأنها من صنع داود أبي سليمان.

=

يريد: سليمان عليه السلام.

وزعم الفراء أنَّ «ذهبت» تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن، نحو: «عُمان»، و «خُراسان»، و «العراق» وأمثال ذلك، فتقول: «ذهبت عمانَ»، و «ذهبتُ العراقَ»، وحكى ذلك عن العرب.

وأهل البصرة لا يحفظون ذلك، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم، فقاس عليه النثر، لأنَّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا، أعني أنهم يجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلاّ في الشعر. فإذا تبيَّن أنَّ هذا مذهبه، لم يصرّح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر، لم يكن في ذلك حجة، لا سيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونَجران والعِراق وأمثالِها وصولُ الفعل إليها بواسطة «في» إذا أردت بها معنى الظرفية.

* * *

فإن عدَّيتَ الفعل إلى ضمير المصدر أوصلتَ الفعلَ إليه بنفسه فقلت: «ضربتُهُ زيداً»، تريد: ضربت الضَربَ زيداً.

وأما الحال فلا تُضمر لأنّها لا تكون إلاّ نكرة مشتقة، والضمير ليس كذلك، وأمّا ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل إلى ضميرهما إلاّ بواسطة «في». وذلك أنَّ الأصل في الظروف كلّها أن يَصِلَ الفعل إليها بواسطة «في»، لأنَّ الفعل لا يطلبها إلاّ على معنى الوعاء، وحرفُ الوعاء هو «في»، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، وسنبيِّن ذلك في غير موضع إن شاءَ الله تعالى، فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بـ «في». فإن قيل:

= **الإعراب: ودعا**: «الواو»: حسب ما قبلها، «دعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بمحكمة**: جار ومجرور متعلقان بـ (دعا). **أمين**: صفة لـ (محكمة) مجرورة بالكسرة. **نسجها**: نائبُ فاعل لـ (أمين) لأنه بمعنى (مأمون)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من نسج**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (محكمة). **داود**: مضاف إليه مجرور بالكسرة للضرورة. **أبي**: صفة (داود) مجرورة بالياء لأنه من الأسماء الستّة. **سلام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «دعا»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «سلام» حيث أراد «سليمان» فحرّفها إلى (سلاّم).

فلأيّ شيء حُذِفت مع الظرف إذا كان ظاهراً؟

فالجواب: إنَّ ظرف الزمان لمّا أشبه المصدر، وصل الفعل إلى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعدود بنفسه كما يصل إلى المصدر. ووجه الشبه بينهما أنَّ المصدر يدلّ عليه الفعل بحروفه، نحو: «ضربت»، ألا ترى أنّه يدلّ على الضرب بحروفه. وظرف الزمان يدلّ عليه الفعل بصيغته، ألا ترى أنَّ صيغة «قام» تُعطِي أنَّ الزمان ماضٍ، وصيغة «يقومُ» تعطي أنَّ الزمان غير ماضٍ. فاجتمعا في أن الفعل يدلّ عليهما بلفظه وأيضاً فإن الزمان فعلُ الفَلَكِ، لأنَّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار، وهما موجودان في قُرب الشمس وبُعدها، وذلك كائن عن حركة الفلك، والمصادر حركات الفاعلين، نحو: القيام والقعود، فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة.

وأمّا ظرف المكان، فلا شبَهَ بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين، ألا ترى أنَّ المكان لا يدل عليه الفعل بلفظه، ولا هو حركة فاعل. لكنّه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل، كما أنَّ الزمان كذلك، فوصل الفعل إلى مبهمه ومعدوده بنفسه كذلك.

فإن قيل: فهلاّ شُبِّهَ مختصّ المكان بمختصّ الزمان، فيصل الفعل إليه بنفسه؟ فالجواب: إنَّ هذا الشبه لمّا لم يكن قويًا لأنّه شبّه بمشبّه لم يؤثّر إلاّ فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم، ألا ترى أنَّ الفعل إنّما يطلب مكاناً مبهماً، وأُلحق به المعدود لأنّه قريب من المبهم، لأنَّ فيه إبهاماً من حيث يمكن أن يقعَ على كل مكان، ألا ترى أنَّ «ميلاً» يمكن أن يقع على كل موضع إذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بـ «ميل»، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبيّن في نفسه.

فأمّا المختصّ، فلمّا لم تَقْوَ دلالة الفعل عليه ولا قريب ممّا تقوى دلالة الفعل عليه، لم يؤثِّر الشبه الضعيف فيه، فوصل الفعل إليه بحرف الجرّ، على أصله، إلاّ ما شذَّت العرب فيه من ذلك، وقد تقدَّم ذكره، أو في ضرورة.

* * *

[١٠ ـ ما يعمل في المصدر]:

ولا يعمل في المصدر إلاّ فعلٌ أو ما جرى مجراه، ظاهراً أو مضمراً. فمثال عمله فيه ظاهراً: «ضربتُ زيداً ضرباً»، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم: «ما أنتَ إلاّ سيراً»، تقديره: ما أنتَ إلاّ تَسيرُ سيراً، فأُضمِر الفعلُ. ويجوز تقديمه على العامل وتأخيره ما لم يمنع من ذلك مانع.

* * *

[١١ ـ ما يعمل في ظرف الزمان وظرف المكان والحال]:

فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل، فمثال عمل الفعل فيها: «قامَ زيدٌ خلفَكَ يومَ الجمعة ضاحكاً»، ألا ترى أن العامل في «خلفك» و«يوم الجمعة» و«ضاحك»: «قامَ» وهو فعل. ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك: «هذا زيدٌ قائماً»، ألا ترى أنَّ العامل في «قائماً» ما في «ذا» من معنى الفعل الذي هو أشير أو «ها» من معنى «تنبّهْ».

ومثال عمله في الظروف قوله [من الرجز]:

٢٢٣ ـ * أنـا أبـو المِنهـالِ بعـضَ الأحيـان *

---

٢٢٣ ـ التخريج: الرجز لأبي المنهال في لسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٧٠؛ والدرر ٥/ ٣١٠؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧.

اللغة: أبو المنهال: لَقَبٌ لعوف بن محلم الخزاعي.

الإعراب: **أنا**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **أبو**: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف. **المنهال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **بعض**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب متعلق بـ (أبو المنهال) وهو مضاف. **الأحيان**: مضاف إليه مجرور وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «أنا أبو المنهال»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (بعض الأحيان) فقد تعلق الظرف بما فيه رائحة الحدث، فقد تعلق بـ (أبو منهال) لأنه بمعنى (المشهور).

وقوله [من الرجز]:

* أنــا ابــنُ مــاوِيَّــةَ إذْ جَــدَّ النّقُــرْ *

ألا ترى أنَّ العامل في «بعض الأحيان» و «إذ» ما في «المنهال» وفي «ابن ماويّةَ» من معنى المشهور والمعروف. كأنّه قال: أنَا المشهور بعضَ الأحيان، وأنا المعروفُ إذْ جدَّ النَقْرُ.

فإذا كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل ما لم يمنع من ذلك مانع، نحو قولك: «خَلفَكَ قَعَدْتُ»، و «يومَ الجُمعةِ جئتُ» و «ضاحِكاً خرجَ زيدٌ».

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً، فتقول: «إذ جدّ النَقْرُ أنا ابنُ ماويّةَ»، و «بعضَ الأحيانِ أنا أبو المِنهال». ومن كلامهم: «أكلّ يومٍ لكَ ثوبٌ تلبسه»؟ العامل في «كل يوم» ما في «لك» من معنى الفعل، كأنه قال: «أكلَّ يومٍ مُستِقرٌ لك ثوب تلبسه»؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه «تلبسه»، لأنه صفة وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فيؤدِّي ذلك إلى تقديم الصفة على الموصوف، وذلك غير جائز. فلا يجوز أن يكون العامل في «أكلّ يومٍ» مضمراً يفسره «تلبسه» لأنّه لا يُفسّر إلا ما يعمل، و «تلبسه» لا يصحّ له العمل، فلا يصحّ له التفسير.

* * *

[١٢ ـ تقديم الحال على العامل]:

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى، فلا تقول في قولك: «هذا زيدٌ ضاحكاً»: «ضاحكاً هذا زيدٌ»، ولا «ها ضاحكاً ذا زيدٌ»، إن قدَّرتَ العامل ما في «ذا» من معنى «أُشير»، فإنْ قدَّرتَ العامل ما في «ها» من معنى «تَنَبَّه»، جاز ذلك لأنَّ «ضاحكاً» قد وقع بعد العامل وهو «ها».

وكذلك أيضاً لا يجوز مثل: «زيدٌ ضاحكاً في الدارِ»، لأنَّ العامل في «ضاحكاً» ما في الدار من معنى الفعل، فكأنّكَ قلت: «زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار»، وإنّما لم يجز ذلك في الحال لأنَّ الباب في المعاني ألاّ تعمل إلاّ في المجرورات والظروف، لأنَّ الظروف

---

(١) تقدم بالرقم ٢٥.

مجرورات في التقدير بنيّة «في»، وأمّا الحال فليست كذلك، ألا ترى أنّه ليس التقدير: «زيدٌ في الدار في ضاحك».

وإنّما أُعمِلت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى «في» لا على تقديرها، ألا ترى أنَّ المعنى: زيد في الدار في حال أنّه ضاحك، فلّما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرّفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرَّفوا في المجرورات والظروف لأنَّ المشبه لا يقوى قوَّة ما شبّه به.

وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف، واستدلّ على ذلك بقراءَة مَنْ قرأَ: ﴿والسَماواتُ مَطويّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾(١)، بنصب «مطويّات»، وبقول الشاعر [من الكامل]:

٢٢٤ ـ رهـطُ ابـنِ كُـوزٍ مُحقِبِـي أدراعِهِـم فِيهِـم [ورهْـطُ ربيعـةَ بـن حـذارِ]

ألا ترى أنّه قدَّم «مطويّات» وهو منصوب على الحال، والعامل فيه ما في «بيمينه» من معنى الفعل. وكذلك قوله: «مُحقِبي أدراعِهِم»، العامل فيه ما في قوله: فيهم من معنى الفعل وقد تقدَّم عليه. وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح، لأنّه لا يُحفظ منه إلاّ هذا وما لا بالَ له لِقلته، فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل.

---

(١) الزمر: ٦٧.

٢٢٤ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٧، ٥٥٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٠.

اللغة: رهط الرجل: قومه. كوز: اسم رجل من ضبَّة. المحقب: المتاع الذي يوضع خلف الراكب في مؤخّر الرحل. الأدراع: ج الدرع.

الإعراب: رهط: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. ابن: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **كوز**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **محقبي**: حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف. **أدراعهم**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **فيهم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. ورهط: «الواو»: حرف عطف، و «رهط»: معطوف على «رهط» الأولى مرفوع، وهو مضاف. ربيعة: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. بن: نعت «ربيعة» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. حذار: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «محقبي أدراعهم» حيث وردت «محقبي» حالاً من الضمير المستكنّ في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهو «فيهم»، وهذا الضمير فاعل بالجار والمجرور، لأنّ الجار والمجرور نابا مناب اسم فاعل أو فعل ماضٍ، ولمّا حذفا وأنيب عنهما الجار والمجرور انتقل الضمير الذي كان مستكناً في أحدهما إلى الجار والمجرور.

وأيضاً فإنّه قد يتخرَّج على أنّه قد يُضمر لِـ «محقبي» ولِـ «مطويّات» عامل تقديره: أعني مطوياتٍ، وأعني محقبي. وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأو الخبر، لأنَّ فيها تشديد الكلام وتبيانه.

* * *

[١٣ ـ شروط الحال المبيِّنة]:

ويشترط في الحال المبيِّنة أن تكون نكرة أو في حكمها، مشتقة أو في معناها، منتقلة أو في حكمها، قد تمَّ الكلام دونها، أو في حكم ذلك من معرفةٍ أو مقاربةٍ للمعرفة إن جاءَت بعد ذي الحال، ويقلُّ وجودها من نكرةٍ غير مقاربة للمعرفة وهي بعد ذي الحال، فإن تقدَّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة. والمؤكّدة مثل ذلك إلاّ في الانتقال، فإنَّ ذلك لا يشترط فيها.

فمثال مجيئها نكرة: «جاءَ زيدٌ ضاحكاً»، ومثال مجيئها في حكم النكرة: «أرسَلَها العِراكَ»، و «طلبتُه جَهدِي»، و «كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ»، وأمثال ذلك ممّا يُحفظَ ولا يقاس عليه.

وإنّما كانت هذه في تقدير النكرة لأنّها ليست بالحال في الحقيقة، وإنّما هي قائمة مقامها، ألا ترى أنَّ الحال في الأصل إنّما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة، وأنَّ الأصل: «كلّمتُه جاعلاً فاهُ إلى فِيَّ»، و «أرسلَهَا معتركةً العِراكَ»، و «طلبتُه مجتهداً جَهدِي»، و «جاعل» و «معتركة» و «مجتهد» أسماءٌ نكرة، لكن لمّا حذفناها وأقَمنا هذه المعمولات مَقامَها أعربناها بإعرابهما، ولذلك لا يجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه، فلا تقول: «قامَ زيدٌ الضاحكَ»، خلافاً ليونس فإنّه يجيز ذلك قياساً على «أرسلها العِراكَ» وأمثالِه، والفرق بينهما قد تقدَّم.

والمشتقّة هي الأسماء التي أُخِذَت من المصادر، وذلك نحو قولك: «جاء زيدٌ ضاحكاً»، ألا ترى أنَّ «ضاحكاً» مأخوذٌ من الضحك.

والتي في حكم المشتقّة هي التي في معنى ما أُخِذَ من المصدر، ومثال ذلك: «عَلّمتُهُ الحسابَ باباً باباً»، ألا ترى أنَّ «باباً» ليس بمشتق. لكن المعنى: علّمتُه الحساب فصلاً فصلاً، فـ «فصلاً» مشتقٌ من التفصيل.

ومثال مجيئها منتقلةً: «جاءَ زيدٌ مسرعاً»، ألا ترى أنَّ الإسراع صفة غير لازمة لزيد.

ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك: «وُلدَ زيدٌ أزرَقَ»، ألا ترى أنَّ «الزَرقَ» غيرُ منتقل، إلاّ أنّه في هذا الموضع يشبه المنتقل، لأنّه قد كان يجوز أن يولد أزرقَ وغير ذلك. ولو قلت: «جاءَ زيدٌ أزرقَ»، لم يجز، لأنَّ زيداً أبداً استقرَّ له الزَرقَ قبل مجيئه، فمحال أن يجيء إلاّ وهو أزرقُ، وإنّما يجوز ورود «أزرق» وأمثاله أحوالاً بعد «ولِد» أو ما في معناه.

ومن كلام العرب: «خلقَ اللّهُ الزرافَةَ يَدَيْها أطولَ مِن رجلَيْها»، فـ «أطول» حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد «خَلَقَ»، ومثل ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٢٢٥ ـ فجاءَتْ به سَبْطَ العظامِ كأنَّما عمامَتُهُ بَيْنَ الرِجالِ لِواءُ

ألا ترى أنَّ معنى «سبط العظام»: طويلٌ، لكنّه ساغ ذلك لأن معنى «جاءت به»: ولَدته كذلك.

ومن الناس من زَعم أنَّ الحال لا يُشترط فيها الانتقال، واستدلَّ على ذلك بمجيء: «دعوتُ اللّهَ سميعاً»، ألا ترى أنَّ «سميعاً» من صفات الله تعالى. فهي لازمة لا تنتقل وكذلك: ﴿هو الحقُّ مُصدِّقاً﴾[1]. لأن التصديق للحق لازم. وهذا فاسد، أما التصديق فغير لازم للحق، لأنَّ الحقَّ قد يؤتَى به لأنّه حقّ في نفسه لا لأنْ يُصدَّقَ به حقَ آخرُ، وقد يؤتى به لأن يُصدَّقَ به حقّ آخر كالمعجزات، فالتصديق إذَن غيرُ لازمٍ للحقِّ.

---

٢٢٥ ـ التخريج: البيت لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ٩/٤٨٨؛ ولرجل من بني الجناب في المقاصد النحويّة ٣/٢١١؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٥٧١؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٣؛ ولسان العرب ٧/٣٠٩ (سبط).

اللغة: سبط العظام: أي حسن الخلق والقامة.

المعنى: يقول: إنّه سويّ الخلق، طويل القامة.

الإعراب: «**فجاءت**»: الفاء بحسب ما قبلها، «جاءت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«جاء». «**سبط**»: حال منصوب، وهو مضاف. «**العظام**»: مضاف إليه مجرور. «**كأنما**»: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» الكافة عليه. «**عمامته**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بين**»: ظرف مكان منصوب على أنّه مفعول فيه، وهو مضاف. «**الرجال**»: مضاف إليه مجرور. «**لواء**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «جاءت» بحسب ما قبلها. وجملة: «كأنما عمامته لواء» في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً غير منتقل على خلاف الغالب فيه.

(١) فاطر: ٣١.

وأما «دعوتُ اللَّهَ سميعاً»، فـ «سميعاً» فيه بمعنى: مُجيباً، لأنَّ سمع قد يكون بمعنى أَجاب، ومنه: «سمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَهُ»، أي: استجابَ اللَّهُ. فمعنى «دعوتُ اللَّه سميعاً»: دعوتُهُ مُجيباً، أي: مُقدَراً لأنْ يُجيبَني، لأنَّ الحال قد يكون بالمستقبل، فيكون تقديره نحو قولك: «مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً»، ألا ترى أنَّ «صائداً» في معنى المستقبل. فلا يُتصوَّر مجيئه حالاً إلا على هذا التقدير، كأنّك قلت: «معه صقرٌ مقدَّراً الآنَ الصيد بِهِ غداً».

ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها: «جاءَ زيدٌ راكباً»، ألا ترى أنّك لو أَسقطتَ «راكباً» من هذا الكلام، فقلت: «جاءَ زيدٌ»، لبقي تامًّا.

ومثال مجيئها في حكم ما هو بعد تمام الكلام: «ضَرْبي زيداً قاعداً»، وبابه، أعني المصدر المبتدأ السادّ مسدّ خبره الحال.

وهذه الحال وإن كانت لازمة لا يجوز حذفها، فالأصل فيها أَن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر، ألا ترى أنَّ الأصل: ضربي زيداً إذا كان قائماً. أي إذا وجد على هذه الحال، فحُذِف الخبر وأُقيم الحال مقامه والخبر لازم، فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم.

ومن الناس من جعل الحال لازمة في قوله [من الخفيف]:

٢٢٦ ـ إنّمــا المَيْــتُ مُــنْ يعيــشُ كئيبــاً [كـاسِفـاً بـالُـهُ قليـلَ الـرجـاءِ]

---

٢٢٦ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن الرعلاء في تاج العروس ٥/١٠١ (موت)؛ ولسان العرب ٢/٩١ (موت)؛ والأصمعيّات ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/٥٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨، ٦٠٣؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/٣٤٣؛ وتاج العروس (حيي)؛ والتنبيه والإيضاح ١/١٧٣.

اللغة: **شرح المفردات**: الميْت: الذي فارق الحياة. الميّت: الذي يحتضر. وذهب بعضهم إلى أنّ اللفظتين بمعنى واحد. الكئيب: الحزين. الكاسف البال: المتغيّر الحال. الرجاء: الأمل.

المعنى: يقول ليس الميت من فارق الحياة واستراح من شقائها، بل الميت هو الذي يعيش في هذه الحياة فاقد الأمل، ملتحفاً باليأس والشقاء.

الإعراب: **إنّما**: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لاتصاله بـ «ما» الزائدة. **الميت**: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. **من**: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع خبر المبتدأ. **يعيش**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **كئيباً**: حال من الضمير المستتر الذي هو فاعل «يعيش» منصوبة بالفتحة. **كاسفاً**: حال ثانية من الضمير ذاته. **باله**: فاعل «كاسفاً»: مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، =

واستدلَّ على ذلك بأنّك لو قلت: «إنّما الميتُ من يعيشُ»، كان خُلفاً، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل لو أَسقطت الحال، لكان هذا الكلام تامًّا على معنًى ما، ألا ترى أنّك لو قلت: «هذا زمانٌ إنّما الميت فيه يعيش»، تشير بذلك إلى فساده، كان كلاماً مستقلاًّ.

ومثال مجيئها بعد معرفة: «أَقبلَ عبدُ اللَّهِ باكياً»، فعبدُ اللَّهِ معرفة. والذي يُقارِبُ المعرفة النكرة الموصوفة «وأَفعلُ مِنْ».

أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأمّا «أَفعلُ مِنْ» فوجه قربها من المعرفة اختصاصها، ولذلك لم تقبل الألف واللام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فيها يُفرَقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ * أَمراً مِنْ عِندِنا﴾[1].

ولا تجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخّرة عنها إلاّ حيث سُمع، ولا يقاس على شيء من ذلك، والذي سُمِعَ من ذلك: «وقَعَ أمرٌ فجأةً»، و «مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجُلٍ»[2].

فإنْ تقدَّمت الحال على صاحبها جازت من معرفة، نحو: «جاءَ ضاحكاً زيدٌ»، ومن نكرة، نحو: «جاءَ ضاحكاً رجلٌ»، لأنّها لا تكون صفة، لأنَّ الصفة لا تتقدَّم على الموصوف، فلزم النصب.

= والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. قليل: حال ثالثة منصوبة، وهو مضاف. الرجاء: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «يعيش» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء» فإنَّ هذه الأحوال (كئيباً، كاسفاً باله، قليل الرجاء) لا يستغني الكلام عنها، لأنها إذا أُسْقِطَتْ صار الكلام: «إنما الميت من يعيش»، وفي هذا تناقض. ويروى البيت باستبدال كلمة «الرخَاء» أو «الغناء» بكلمة «الرجاء».

(١) الدخان: ٤ ـ ٥.

(٢) أي: مقدار ما أخذ من الأرض قعوده.

باب الابتداء

[١ ـ تعريف الابتداء]:

الابتداء هو جعل الاسم أوَّل الكلام لفظاً أو تقديراً، مُعرّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه.

فمثال جعله في أَول الكلام لفظاً: «زيدٌ قائمٌ»، ومثال جعلِه أَولاً تقديراً: «أَقائمٌ زيدٌ»؟، فـ «زيد» وإن كان مؤخّراً في اللفظ فهو مقدّم في التقدير. والمبتدأ هو الاسم المجعول في أول الكلام لفظاً أو نيّة.

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، وذلك أَنّك إذا قلت: «زيدٌ قائمٌ»، فإنَّ المستفاد من هذه الجملة إنّما هو الإخبار عن زيد بالقيام.

* * *

[٢ ـ شروط الابتداء بالنكرة]:

والمبتدأ لا يكون إلاّ معرفة ولا يكون نكرة إلاّ بشروط وهي:

أَن تكون النكرة موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿ولعَبَدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِنْ مُشرِكٍ﴾(١).

أو مقاربة للمعرفة وهي «أَفعلُ مِنْ»، نحو: «أَفضلُ مِن زيدٍ ضاحكٌ»، و «خيرٌ من عمرٍ خارجٌ»، ومقاربتُهُ للمعرفة في كونه لا يقبل الألف واللام، لا تقول: «الأفضلُ من زيدٍ».

---

(١) البقرة: ٢٢١.

أو تتقدمها أداة استفهام، نحو قولك: «أرجلٌ في الدارِ أَم امرأةٌ»؟ أو أداة نفي، نحو: «ما أحدٌ قائمٌ»؛ أو تكون النكرة في معنى الدعاء، نحو قوله: ﴿سلامٌ على آل ياسين﴾(١). أي: سلامُ اللَّهِ على آل ياسين؛ أو يكون في الكلام معنى التعجب، نحو: «ما أحسنَ زيداً»، في مذهب سيبويه، و «عجبٌ لزيد».

أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، وذلك لا يُحفظ إلاّ في: «شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»(٢)، و «شيءٌ ما جاءَ بِكَ»، لأنَّ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ، وما جاءَ بكَ إلاّ شيء، أو تكون النكرة عامّة، نحو قوله تعالى: ﴿كلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحون﴾(٣). أو يتقدّمها خبرها بشرطِ أَن يكون ظرفاً أو مجروراً، نحو قولك: «في الدارِ رجلٌ»، و «عندك امرأةٌ»، أو تكونَ النكرة في جواب من سأل بالهمزة و «أَم»، نحو قوله: «رجلٌ»، في جوابِ من قال: «أرجلٌ عندكَ أم امرأة»؟ وذلك أنَّ الجوابَ هنا لا يكون إلا بأحد الاسمين.

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون خلفاً من موصوفها، أي: صفة في الأصل قد خلفت موصوفَها، نحو: «مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشركٍ»، لأنّه في معنى: عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ.

وزادَ الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل، نحو: «قائمٌ زيدٌ»، على أن يكون قائم «مبتدأ» و «زيد» فاعل وقد سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر. ويكون على هذا مفرداً على كلّ حال، فتقول: «قائمٌ الزيدانِ»، و «قائم الزيدون». ويستدلّ على ذلك بقراءة من قرأ: ﴿ودانيةٌ عليهِم ظِلالُهَا﴾(٤)، برفع التاء. فـ «دانية» عنده مبتدأ و «ظلالها» فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبره.

وذلك لا دليل فيه، لاحتمال أَن تكون «دانية» خبراً مقدماً و «ظلالها» مبتدأ. وهو أيضاً في القياس غير صحيح، لأنَّ اسم الفاعل إذا ثبت أَنّه أُجْرِيَ مُجرى الفعل في عمله فلا يلزم

(١) الصافات: ١٣٠.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/٤٦٩، ٩/٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/٢٦١ (هرر)؛ والمستقصى ٢/١٣٠؛ ومجمع الأمثال ١/٣٧٠. وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي: جعله يصوّت دون أن ينبح. يضرب عند ظهور أمارات الشرّ.

(٣) الروم: ٣٢.

(٤) الدهر: ١٤.

أَن يُجْرَى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء به، فلا بد من دليل آخر يدلّ على ذلك.

وأما ما أجازه أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خَلَفاً فحسنٌ جداً.

وينبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل، نحو قوله [من الطويل]:

٢٢٧ ـ [إذا ما بَكَى من خَلْفِها انْصَرَفَتْ لَهُ] بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنا لم يُحَوَّلِ

فـ «شقّ» الثاني مبتدأ، و «عندنا» في موضع الخبر، و «لم يحوّل» خبر ثانٍ في معنى الأول. فإنّما جاز الابتداء بـ «شقّ» الثاني وإن كان نكرة، للتفصيل، لأنّه في تقدير: والشقُّ الآخر عندنا. فإن قيل: فَلِمَ لا يكون «شق» مبتدأ و «عندنا» في موضع الصفة ولم يحوَّل في موضع الخبر، ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة في موضع التفصيل؟ فالجواب: إنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الخبر ينبغي أن يُعطي ما لا يعطيه المبتدأ، وأَنتَ إذا جعلتَ و «شِقٌّ عندنا» مبتدأ

---

٢٢٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٦.

اللغة: انصرفت: انحرفت ومالت. الشقّ: النصف من كلّ شيء. يحوّل: ينتقل عن موضعه.

المعنى: يتابع وصف مغامراته العاطفية، فيقول إنه لها بامرأة مرضع، بكى رضيعها فمالت إليه بنصفها ترضعه، وبقيت له بنصفها الثاني الذي لم يغيّر موضعه.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل (انصرفت). **ما بكى**: «ما»: زائدة، «بكى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **من خلفها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (بكى)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **انصرفت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **له**: جار ومجرور متعلّقان بـ (انصرفت). **بشق**: جار ومجرور متعلّقان بـ (انصرفت). **وشق**: «الواو»: حالية، «شق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **عندنا**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والظرف متعلّق بالخبر المحذوف، وهو الخبر على رأي من يجيزون وقوع الظرف والجار والمجرور خبراً. **لم يحوّل**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يحوّل»: فعل مضارع للمجهول مجزوم، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره: (هو).

وجملة «إذا ما بكى... انصرفت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بكى»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «انصرفت له»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «شق عندنا»: في محلّ نصب حال. وجملة «لم يحوّل»: في محل رفع خبر ثانٍ لـ (شق).

والشاهد فيه قوله: «وشق عندنا» حيث جاء المبتدأ نكرة، وسوّغ الابتداء بها أنها جاءت للتفصيل.

كان معنى «لم يحوَّل» مفهوماً منه، ألا ترى أَنَّ معنى «عندنا» ومعنى «لم يحوَّل» واحد.

كذلك ينبغي أَن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أَن تكون النكرة لا تُراد بعينها، نحو: «رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ»، تريد: رجلٌ واحدٌ من هذا الجنس، أي: واحدٌ من جنس الرجال هو خيرٌ من كلِّ واحدٍ من جنس النساء، إلاّ أَنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلاّ أَنّه يخالف العموم في أَنّه يدلُّ على كلّ واحد من جهة البدل أَعني أَنّه لا يتناول الجميع في دفعةٍ واحدةٍ، و «كلٌّ» يتناول الجميع دفعةً واحدةً.

* * *

ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلاً، ولا في ضرورة، لأنَّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد، وهو بالإضافة إلى الكلام والشعر واحد، وأمّا قوله [من المتقارب]:

٢٢٨ ـ مُرَسَّعَةٌ بينَ أَرساغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبا

فإنّما جاز ذلك لأنَّ النكرة هاهنا لا تراد لعينها، ألا ترى أَنّه لا يريد مُرسّعة دون مُرسّعة. بخلاف قوله: «رجلٌ قائم» ألا ترى أَنَّ «رَجُلاً» هاهنا لا يقع إلا على الذي يقع منه

---

٢٢٨ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٨؛ وإنباه الرواة ٤/١٧٤؛ ولسان العرب ٨/١٢٣، ١٢٤ (رسع)، ٨/٣١٨ (لسع)، ١٢/٤٠١ (عسم)،؛ ومجالس ثعلب ١/١٠٢؛ والمعاني الكبير ص ٢١١؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٧٣؛ وشرح الأشموني ص ٩٨؛ وشرح المفصل ١/٣٦.

اللغة: المرسّعة: التعويذة التي تعلّق بين الكوع والكرسوع مخافة العطب. الرسغ: المفصل بين الكفّ والساعد. العسم: اليبس أو الاعوجاج في الرسغ.

المعنى: يخاطب الشاعر في بيت سابق أخته، ويطلب منها أن لا تتزوّج رجلاً جباناً، يضع التعاويذ خوف العطب، ويقعد عن الحروب، وفي رسغه يبس، يبحث عن الأرانب ليتّخذ من كعابها تمائم. لأنّ العرب كانت تزعم أنّ كعاب الأرانب تبعد أذيّة السحرة والجنّ.

الإعراب: «مرسّعة»: مبتدأ مرفوع. «بين»: ظرف مكان منصوب، متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف. «أرساغه»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «به»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «عسم»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «يبتغي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أرنباً»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة: «مرسّعة بين أرساغه» في محلّ نصب نعت «بوهة» في البيت السابق. وجملة «به عسم» في محل نصب نعت «بوهة». وجملة «يبتغي أرنباً» في محلّ نصب نعت «بوهة».

الشاهد فيه قوله: «مرسّعة» حيث أتت مبتدأ وهي نكرة، وذلك لأنّها مبهمة.

القيام خاصة. وقول من قال: «إنّما جاز ذلك في الضرورة» فاسد لأنّه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد.

وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا.

إلاّ أنّه يدخل على سيبويه إجازة مثل «رجل في الدارِ»، لأنَّ فائدته وفائدة: «في الدارِ رجلٌ»، واحدة، وهو مع تقديم الظرف جائزٌ فينبغي أَن يجوزَ مع تأخيره، وقد أجمعَ النحويّون قاطبة على أَنَّ ذلك لا يجوز، وأَنّه ليس بمسموع من كلام العرب. وإنّما لم يجز ذلك وإنْ كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس. وذلك أَنّك لو قلت: «رجلٌ في الدار»، لم يعلم هل المجرور صفة أَو خبر، لأنَّ النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحملا على الصفة لأنَّ النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت.

فإن قيل: فينبغي على هذا أَن لا يجوز: «زيدٌ القائمُ»، لئلا يؤدّي إلى اللبس، لأنّه يحتمل أَن يكون «القائم» نعتاً، فالجواب: إنَّ النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إليها أَسرع منه إلى غيرها.

وقد يجوز على هذا أَن يدخل في امتناع «رجلٌ في الدار» بحث عموم قول سيبويه: إنّه لا يخبر عن النكرة إلا حيث يكون في الإخبار عنها فائدة، لأنه إذا أَدَّى إلى اللبس صارَ غير مفيد، لأنّه لا يعلم المراد به.

* * *

[٣ ـ أقسام الخبر]:

وأما الخبر فينقسم قسمين: مفردٌ وجملة. فالمفرد ينقسم ثلاثة أَقسام: قسم هو الأول نحو: «زيدٌ قائمٌ»، فزيد هو القائمُ والقائمُ زيدٌ.

وقسم منزّل منزلة الأول، نحو: «زيدٌ زهيرٌ شعراً»، فزيد ليس هو بزهير ولكنه مشبه به ومُنزل منزلته.

وقسم موضوع موضع ما هو الأول، نحو: «زيدٌ عندَكَ»، و «زيدٌ في الدارِ».

وكذلك سائر الظروف والمجرورات، آلا ترى أنَّ «عندك» ليس بزيدٍ، وكذلك «في الدار» ليس أيضاً بزيدٍ. لكنهما نُزِّلا منزلة «كائن» و «مستقر» الذي هو الأول.

وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف، فمنهم من ذهَبَ إلى أنّها من حيّز الجمل، واستدلَّ على ذلك بوصل الموصولات بهما، نحو: «جاءني الذي عندك، والذي في الدارِ»، والموصولات لا توصل إلا بالجمل. ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي نابا منابه، فإذا قلت: «زيدٌ في الدارِ»، إن قدّرت أصل المسألة: «زيدٌ مستقرٌ في الدارِ»، كان من حيّز المفردات لنيابته منابَ المفرد، وإن قدَّرت أصل المسألة: «زيدٌ استقرَّ في الدارِ»، كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة.

ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات، وهو مذهب أبي بكر بن السراج. واستدل على ذلك بأنك تقول: «إنَّ في الدارِ زيداً»، ولو كان بمنزلة «مُستقرّ» أو «استقرَّ»، لم يجز تقديمه على اسم «إنَّ» كما لا يجوز تقديمها عليه، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات[1]، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنه لا يحتمل الصدق والكذب.

* * *

وأما الجمل فتنقسم قسمين: اسمية وفعلية، فالاسميّة هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف. والفعلية هي الجملة التي صدرها الفعل.

ويشترط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ، نحو: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، أو تكرار المبتدأ، نحو: «زيدٌ قائمٌ زيدٌ»، ومنه قوله [من الكامل]:

٢٢٩ ـ لَيتَ الغُرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائماً كانَ الغُرابُ مُقَطَّعَ الأوْدَاجِ

---

(١) هي المسائل التي كتبها الفارسيّ وهو في شيراز.

٢٢٩ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٣٦.

اللغة: ينعب: يصيح. الأوداج: جمع ودج وهو عرق في العنق.

=

أو إشارة إلى المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولباسُ التّقوى ذلِكَ خيرٌ﴾[١]. في قراءة من رفع «لباساً»، كأنّه قال: هو خيرٌ منه. ومنه قولُه تعالى: ﴿ولَمَنْ صبرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِن عَزمِ الأمورِ﴾[٢]. أيَ: إنَّ صبرَه.

أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى، نحو قولك: هِجِّيري أبي بكر لا إلَه إلاّ اللَّهُ، فلا إلَه إلاّ اللَّهُ هي الهِجِّيري، ومنه: «هو زيدٌ قائمٌ»، إذا جعلتَ الضمير ضمير الأمرِ والشأنِ.

أو تكون الجملة «نِعْمَ» وفاعلَها و «بِئسَ» وفاعلَها، نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ»، و «زيد بئسَ الرجلُ»، وسنذكر السبب في أنْ لم يُحتَج في ذلك إلى ضميرٍ يعود على المبتدأ. وزاد أبو الحسن في الروابط أَن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه، نحو: «زيدٌ قامَ أبو عمروٍ»، إذا كان «أبو عمرو» كنية لِـ «زيد». واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَفَمنْ زُيّـنَ لهُ سوءُ عَملِهِ فرآهُ حَسَناً فإنَّ اللَّهَ يُضِلُّ من يَشاءُ ويهدي من يشاءُ﴾[٣]. فـ «إنَّ» وما بعدها خبرٌ لِـ «مَن» الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى عندَه: فإنَّ اللَّهَ يُضِلّه. وبقوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعمِلوا الصالحاتِ إنّا لا نُضيّع أجرَ مَنْ أحسنَ عَمَلاً﴾[٤]. فقوله تعالى: ﴿إنّا لا نضيعُ﴾، إلى آخر الآية جملة في موضع خبر «إنَّ» الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم «إنَّ»، والتقدير: إنّا لا نُضيع أجرَهم.

= **المعنى**: يتمنى لو أن طيور الغربان التي تصيح دائماً بفراق المحبّين ميتة، مذبوحة الأعناق.

الإعراب: **ليت**: حرف مشبّه بالفعل. **الغراب**: اسم (ليت) منصوب بالفتحة. **غداة**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (كان) أو (مقطع). **ينعب**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **دائماً**: ظرف لاستغراق الزمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (يَنْعَبُ). **كان**: فعل ماضٍ ناقص. **الغراب**: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. **مقطّع**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **الأوداج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة **«ليت الغراب... كان الغراب مطلع»**: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة **«ينعب»**: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة **«كان الغراب مقطّع»**: في محلّ رفع خبر (ليت).

والشاهد فيه قوله: «ليت الغراب... كان الغراب» حيث تكرر اسم «ليت» وهو «الغراب»، في جملة خبر «ليت».

(١) الأعراف: ٢٦.
(٢) الشورى: ٤٣.
(٣) فاطر: ٨.
(٤) الكهف: ٣٠.

وهذا الذي استدلَّ به لا حجة فيه. أمّا قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ له سوء عمله﴾[(١)]، فخبره محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿الذين كفروا لهم عذابٌ شديدٌ والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ﴾[(٢)]. فكأنّه في التقدير: أَفمن زُيِّنَ لَهُ سوءُ عملِهِ فلهُ عذابٌ شديدٌ أمّا مَنْ آمَنَ وعَمِلَ صالحاً فلهُ مغفرةٌ وأجرٌ كبير، فحذف لفهم المعنى، ومثل ذلك في القرآن كثير، وأما قوله تعالى: ﴿إنّا لا نُضيع أجَرَ مَن أَحسنَ عملاً﴾[(٣)]، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة، فقد حُكي من كلامهم: «أَبو سعيدٍ الذي رويتُ عَنِ الخُدْرِيُّ»، والمعنى عنه، ومنه: «الحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يُوسفَ»، أي: الذي رأيتُهُ، ومنه قوله [من الطويل]:

فيـا رَبَّ ليلـى أَنـتَ فـي كـلِّ مـوطـنٍ وأَنتَ الذي في رَحمةِ اللَّهِ أطمعُ[(٤)]

أَي في رحمته، إلاّ أَنَّ ذلك قليلٌ جداً.

* * *

وذهب بعض النحويين إلى أَنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب، فإذا وجد في كلامهم نحو: «زيد اضربْهُ»، و «زيدٌ لا تضربْهُ»، حمله على إضمار القول، تقديره: زيدٌ أقولُ لكَ: اضربْهُ، أَو أَقول لك: لا تضربه، وإلى هذا ذهب أَبو بكر بن السراج. والذي حمله على ذلك أَنَّ الجملة خبر للمبتدأ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب. وذلك فاسد، لأنَّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أَخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد، ولا يحتاج إلى تكلّف إضمار القول، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك.

فإن قيل: إنَّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنّما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قُرِن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدقَ والكذِبَ، والأمر والنهي ليسا كذلك، أَلا ترى أَنّك

(١) فاطر: ٨.
(٢) فاطر: ٧.
(٣) الكهف: ٣٠.
(٤) تقدم بالرقم ٨٥.

إذا قلت: «زيدٌ قام»، فإنَّ ذلك يحتمل الصدقَ والكذب، وليس كذلك: «زيدٌ اضربْـهُ»، و «زيدٌ لا تضرِبْهُ»، وأمثالهما.

فالجواب: إنَّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب، نحو: «أيّ رجلٍ أخوك»؟ و «كيفَ زيدٌ»؟ وأمثال ذلك.

وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة، والتامة هي التي يكون في الإخبار بها فائدة. ولا بد من إعطاء قانون تعرِفُ به ما السبب في أن كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تامًّا.

فالظروف كما تقدم لا تكون أخباراً إلاّ بنيابتها مناب الخبر، فينبغي أن تعلم أنَّ الخبر لا يجوز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلا إذا كان الحذف يفهم منه المحذوف، وإلاّ فلا بدَّ من ذكر الخبر، فعلى هذا يجوز أن تقول: «زيدٌ في الدار» إذا أردتَ: «مستقرٌ في الدارِ»، لأنَّ «في» للوعاءِ، فمعناها موافق الاستقرار، فلو قلتَ: «زيدٌ في الدارِ»، على معنى ضاحك في الدارِ لم يجز بل لا بدَّ من الإتيان بـ «ضاحك»، لأنّه لا يعلم من «في» أنَّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار وكذلك تقول: «زيدٌ لكَ»، إذا أردتَ مملوكاً أو مستحقاً لك، لأنَّ الملكَ والاستحقاقَ مفهوم من اللام، ولو قلت: «زيدٌ لكَ»، تريد: محبٌّ لكَ، لم يجز لأنَّ ذلكَ لا يفهم من اللام. فإذا كان الحرف له معنى صالح مع كل شيء على السواء، وليس هو في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً، وذلك نحو: «زيدٌ بِكَ»، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل المراد: زيدٌ واثقٌ بكَ أو مسرورٌ بكَ أو غير ذلك، لأنَّ الباء معناها الإلصاق، فهي صالحة مع كل محذوف، لأنّها تلزقه بالمجرور.

وأما الظروف فإنَّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار، وذلك أنَّ كلَّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنّك تردّها في ضمير الظرف، فتقول: «يوم الجمعةِ قمتُ فيه»، و «في» لا يحذف معها كما تقدَّم إلاّ الاستقرار أو ما في معناه، فلذلك تقول: «زيدٌ خلفَكَ»، إذا أردتَ: «مستقرٌ خلفَكَ»، ولو أردت «ضاحكاً» أو غيره لم يجز إلاّ أن تأتي به، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الجثث، لأنّك لو قتل: «زيدٌ اليومَ» تريد: مستقرٌ اليوم، لم يكن مفيداً، لأنّه معلومٌ أنَّ كلَّ موجود فإنَّ «اليوم» يكون زماناً له، لأنَّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات، وليس كذلك المكان.

وكذلك لو كان الزمان مختصّاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص، لم يقع خبراً للجثث لما ذكرنا من أنه لا فائدة فيه، وما جاء من ذلك فمؤوَّل، فقد حُكِي من كلامهم: «اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ»[1]، ومن كلامهم أيضاً: «الجبابُ شهرين، والثلج شهرين»، وقال الشاعر [من الرجز]:

٢٣٠ ـ أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قَومٌ وَتنتِجُونَهُ

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٢٧؛ وتمثال الأمثال ص ٣١٠؛ وجمهرة الأمثال ص ٢٧٢، ٤٣١؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٨/ ٣٥٦؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٣٣؛ وكتاب الأمثال للسدوسي ص ٦٨؛ والمستقصى ١/ ٣٥٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٤١٧، ٤٢١.

والمثل قاله امرؤ القيس حين أُخبر بمقتل والده، وهو يُضرب في تنقّل الدهر بحالاته.

٢٣٠ ـ **التخريج**: الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ١/ ٤٠٩؛ والكتاب ١/ ١٢٩؛ ولصبي من بني سعد قيل إنه قيس بن الحصين في المقاصد النحوية ١/ ٥٢٩؛ ولرجل ضبي في الأغاني ١٦/ ٢٥٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٩١؛ والرد على النحاة ص ١٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٥ (نعم)؛ واللمع في العربيّة ص ١١٣.

اللغة: النعم: الإبل والشّاء. تحوونه: تملكونه وتضمّونه. يلقحه: يجعله لاقحاً حاملاً. تنتجونه: تتولّون وضعه؛ ونتجتُ الناقة إذا وَلّدتها.

المعنى: أتضمّون الإبل والشاء في كلّ عام بعدما سهر عليها قوم حتى غدت لواقحَ، ثم تأتونَ أنتم فتولّدونها؛ وهي إشارة إلى ما يستولون عليه في غاراتهم على الأقوام الأخرى.

الإعراب: «أكلّ»: «الهمزة»: حرف استفهام، «كل»: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر مقدّم. «عام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نعم»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «تحوونه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «يلقحه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «قوم»: فاعل «يلقحه» مرفوع بالضمة. «وتنتجونه»: «الواو»: للعطف، «تنتجون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «أكلّ عام نعمٌ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تحوونه»: في محلّ رفع صفة لـ«نعم». وجملة «يلقحه»: في محلّ رفع صفة لـ«نعم». وجملة «تنتجونه»: معطوفة على جملة في محلّ رفع.

الشاهد فيه قوله: «أكلّ عام نعم» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل «إحرازُ نعم» أو «حوايةُ نعمٍ».

وقال الآخر [من الطويل]:

٢٣١ ـ أفي كُلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ   عَلى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضا

وذلك كله على حذف مضاف تقديره: «اليومَ شربُ خمرٍ»، و «لبس الجبابِ شهرينِ وشربُ الثلجِ شهرين»، و «أفي كلّ عامٍ حدوثُ مأتَمٍ»؟، و «أكلَّ عامٍ أخذُ نَعَمٍ»؟ وكذلك إذا قلت: كانَ الحجّاج زمنَ ابنِ مروان، تقديره: كانَ أَمْرُ الحجّاجِ زمنَ ابنِ مروان.

وإنَّما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر، نحو: «القِتالُ اليومَ»، لأنَّكَ قصدتَ أَن تُخبِر بوقتِ القتال وهو وقت وقوعها، وذَاك قد يكون غير معلوم، فيكون في الإخبار به فائدة.

فإنْ أَردت بالإخبار بظرف الزمان عن وقت وقوع الجثث، فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر، لأنَّ الوقوع من المصادر.

* * *

٢٣١ ـ التخريج: البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣، ٥٠٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٠؛ وسمط اللآلي ص ٤٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢١؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٩٣؛ والكتاب ١/ ١٢٩، ٤/ ١٨٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٤ (أتم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٠.

اللغة: المأتم: الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح. فرس محمر: هجين يشبه الحمير. ثوبتموه: أعطيتموه أجراً وثواباً. رضا: أصلها رُضِي، ثمّ قلبت الياء ألفاً على لغة طيّىء لفتح ما قبلها.

المعنى: إنكم تجمعون نساء ليبكين في كل عام على فرس هجين جعلتموه جزاءً لنا على معروف صنعناه لكم.

الإعراب: **أفي كلّ**: «الهمزة»: حرف استفهام، «في كلّ»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المقدم المحذوف. **عام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **مأتم**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **تبعثونه**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **على محمر**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تبعثونه). **ثوبتموه**: «ثوّب»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «تم»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الواو»: للإشباع، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **وما**: «الواو»: حالية، «ما»: نافية. **رضا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، مبني للمجهول، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «في كل عام مأتم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تبعثونه»: في محلّ رفع صفة لـ (مأتم). وجملة «ثوبتموه»: في محلّ جرّ صفة لـ (محمر). وجملة «ما رضا»: في محلّ نصب حال.

والشاهد في قوله: «في كل عام مأتم» حيث أخبر بـ (في كل عام) عن اسم العين «مأتم».

[٤ ـ رابط الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ]:

وقد تقدم أَنَّ الجملة لا بدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهو إمّا ضمير وإمّا اسم إشارة، وإمّا تكرير المبتدأ بلفظه، إلاّ أن تكون الجملة «نِعْمَ» وفاعلها «وبِئْسَ» وفاعلها أَو تكون هي المبتدأ في المعنى.

وأَمّا المفرد فلا يخلو أَن يكون ظرفاً أَو مجروراً أَو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أَو مجروراً، فإنّه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ، وذلك نحو: «زيدٌ عِندكَ»، و «عمرٌو في الدار»، ألا ترى أَنَّ التقدير كما تقدَّم: عمرٌو مستقرٌّ في الدار، وزيدٌ كائنٌ عندكَ. وفي «كائن» و «مستقرّ» ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، فلمّا أَنبتَ الظرف والمجرور منابَهما تحمّلا الضمير الذي كان فيهما.

فإن كان غير ظرف ولا مجرور، فلا يخلو أَن يكون مشتقًّا أَو غير مشتق، فإن كان غيرَ مشتقّ لم يتحمَّل ضميراً، نحو: «هذا زيدٌ»، و «أَخوكَ عمرٌو»، فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأَنّهما ليسا مشتقينِ، فلّما كانا كذلك لم يجز أَن يقدَّرا عاملين في ضمير مرفوع، إذ لا يعمل إلاّ الفعل أَو ما في معنى الفعل. وأَما الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أَن يعمل.

وإن كان مشتقًّا كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ، نحو: «زيدٌ قائم»، ففي «قائم» ضمير مرفوع على أَنّه فاعل به، وهو عائدٌ على «زيد»، ولو أردتَ العطف عليه، لقلت: «زيدٌ قائمٌ هو وعمرٌو»، فأَكّدْته بضمير الرفع المنفصل، ثم عطفتَ عليهِ، ولا يجوز مثل ذلك في: «هذا زيدٌ»، ونحوه. فدلَّ ذلك على أَنَّ الجامد لا يتحمَّل ضميراً.

والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أَو منصوباً أَو مخفوضاً، فإن كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلاً إلاّ أن يكون مبتدأ، نحو: «زيدٌ هو القائم»، فإنه يجوز حذفه، فتقول: «زيدٌ القائمُ»، وتجعل «القائمَ» خبراً لمبتدأ مضمر إن شئت إذ لا مانع من ذلك.

فإن كان منصوباً لم يجز حذفه إلاّ أن يكون العامل فيه فعلاً أَو ما جرى مجراه من

أسماء الفاعلينَ والمفعولين فإنّه قد يجوز ذلك في الضرورة، نحو قوله [من الرجز]:

٢٣٢ ـ قَدْ أَصْبحتْ أُمُّ الخِيارِ تدَّعي عَلَيَّ ذنباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ

يريد: لم أَصنعهُ، فحذفَ الضميرَ. وإنّما لم يجز ذلك إلاّ في ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا ترى أنّ «لم أَصنع» مفرَّغ للعمل في «كلّه»، ولم يعمل فيه.

وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخلُ أن يكون خفضه بإضافة اسم إليه أو بحرف جرّ؛ فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم إليه لم يجز حذفه، نحو: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخلُ حذفه من أن يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، أو لا يؤدِّي إلى ذلك، فإن لم يؤدِّ إلى ذلك جاز، نحو قولك: «السَمنُ مَنَوانِ[1] بدرهم»، تريد: مَنوانِ مِنهُ بدرهم، فحذفت «منه» لفهم المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأمّا مَنْ طَغَى وآثَرَ الحياة الدنيا فإنَّ الجَحِيمَ هي المأوى﴾[2]. فقوله تعالى: ﴿فإنَّ الجَحيمَ هي المأوى﴾، في موضع خبر من «طغى»، والضمير محذوف تقديره: فإنَّ الجَحيمَ هي المأوى له.

---

٢٣٢ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١/٣٥٩؛ والدرر ٢/١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٤، ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٤٤؛ وشرح المفصل ٦/٩٠؛ والكتاب ١/٨٥؛ والمحتسب ١/٢١١؛ ومعاهد التنصيص ١/١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/١٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/٢٠، ٦/٢٧٢، ٢٧٣؛ والخصائص ٢/٦١؛ وشرح المفصل ٢/٣٠؛ والكتاب ١/١٢٧، ١٣٧، ١٤٦؛ والمقتضب ٤/٢٥٢؛ وهمع الهوامع ١/٩٧.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق. **أصبحت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث. **أمّ**: اسم (أصبح) مرفوع بالضمّة. **الخيار**: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة. **تدّعي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **علي**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تدّعي). **ذنباً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كلّه**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **لم أصنع**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «أصنع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «قد أصبحت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تدّعي»: في محلّ نصب خبر (أصبحت). وجملة «كلّه لم أصنع»: في محلّ نصب صفة لـ (ذنباً). وجملة «أصنع»: في محلّ رفع خبر (كلّه).

والشاهد فيه قوله: «كلّه لم أصنع» حيث حذف الضمير المنصوب في جملة الخبر، العائد على المبتدأ وذلك للضرورة. والتقدير: كلّه لم أصنعه.

(١) المنوان: مثنى «المنا» وهو مكيال المسمن ونحوه، أو ميزان يساوي رطلين.

(٢) النازعات: ٣٧ ـ ٤٠.

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجز ذلك، نحو: «زيدٌ مررتُ بِهِ»، لا يجوز أن تقول: «زيدٌ مَررتُ»، لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى تهيئة «مررتُ» إلى العمل في «زيد» وقطعه عنه.

* * *

[٥ ـ أقسام الخبر بالنسبة إلى الإثبات والحذف]:

والخبر ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر، وذلك المبتدأ الواقع بعد «لولا»، نحو: «لولا زيد لأكرمتكَ»، التقدير: لولا زيدٌ حاضرٌ، إلا أنّه لا يجوز ذكر الخبر لأنَّ الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف تخفيفاً، ولذلك لُحّنَ المعرّي في قوله [من الوافر]:

٢٣٣ ـ [يذيبُ الرعبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ] فلولا الغِمدُ يُمسكه لسالا

فأظهر خبر المبتدأ بعد «لولا».

---

٢٣٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي العلاء المعرّي في الجنى الداني ص ٦٠٠؛ والدرر ٢/٢٧؛ ورصف المباني ص ٢٩٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٠٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٢٨؛ ومغني اللبيب ١/٢٧٣؛ والمقرب ١/ ٨٤.

شرح المفردات: الرعب: الخوف الشديد. العضب: السيف القاطع. الغمد: قراب السيف.

المعنى: يقول: إنّ سطوته وشدّة إخافته للأعداء تذيب سيوفهم، ولولا وجودها في أغمادها لسالت على الأرض.

الإعراب: **«يذيب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«الرعب»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«منه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«الرعب». **«كلّ»**: مفعول به منصوب وهو مضاف. **«عضب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فلولا»**: الفاء حرف استئناف، و«لولا»: حرف امتناع لوجود. **«الغمد»**: مبتدأ مرفوع. **«يمسكه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **«لسالا»**: اللام واقعة في جواب «لولا»، و«سالا» فعل ماضٍ والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو».

وجملة: «يذيب الرعب...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لولا الغمد...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يمسكه» في محلّ رفع خبر المبتدأ «الغمد». وجملة «السالا» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والتمثيل به في قوله: «فلولا الغمد يمسكه» حيث أظهر خبر المبتدأ بعد «لولا» وهذا غير جائز فلذلك لحّن في قوله هذا.

وكذلك المبتدأ إذا كان مصدراً قد سدَّ مسدَّ خبره الحال. وذلك نحو: «ضَربي زيداً قائماً»، و «أكثرُ شُربي السَوِيقَ ملتوتاً»، و «أكثرُ ركوبيَ الفرسَ دارعاً»، و «أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً»، ألا ترى أنَّ الأصل: إذا كان ملتوتاً، وإذا كان قائماً، وإذا كان دارعاً، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأُنيب الحال منابه، فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوَّض منه، وذلك غير جائز.

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر، وذلك كلّ خبر لا يكون له لو حذف ما يدّل عليه، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، ألا ترى أنّك لو قلت: «زيدٌ»، وحذفت «قائماً» من غير دليل عليه، لم يُدْرَ هل أردتَ: زيدٌ قائمٌ أو ضاحكٌ أو غير ذلك.

وكذلك خبر «ما» التعجبية في نحو: «ما أحسنَ زيداً»! لا يجوز حذفه وإن كان له ما يدلُّ عليه بعد الحذف، لأنّه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيّر.

وقسم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار، وهو ما عدا ما ذكرنا ممّا له دليل لو حُذِف، نحو قولك في جواب من قال: «مَنِ القائمُ»؟: زيدٌ، ألا ترى أَنَّ المعنى: زيدٌ القائم. فحذفت «القائم» استغناءً، وإن شئت أَثبتَّ «قائم»، فقلت: «زيدٌ القائم».

* * *

[٦ ـ أقسام المبتدأ بالنسبة إلى الإثبات والحذف]:

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمين: قسم يلزم فيه إثبات المبتدأ وهو «ما» التعجبية، نحو: «ما أَحسنَ زيداً»! فـ «ما» مبتدأ ولا يجوز حذفها لأنَّ التعجب جرى مجرى المثل كما تقدَّم فلا يغير، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم يكن عليه دليل.

وقسم أنت فيه بالخيار، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له ما يدلّ عليه، نحو قولك: «المسكُ، إذا شممتَ رائحته»، تريد: هذا المسكُ، وإن شئت أظهرت المبتدأ.

* * *

[٧ ـ أقسام المبتدأ بالنسبة إلى التقديم والتأخير]:

والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ، وقسم يلزم فيه تقديم الخبر، وقسم أنت فيه بالخيار. فالقسم الذي يلزم فيه تقديم

المبتدأ أن يكون المبتدأ اسمَ شرط، نحو: «مَنْ يقمْ أَقُمْ مَعَهُ»، أو اسم استفهام، نحو قولك: «أيُّ رجلٍ قائم»؟ أو «كيف» أو «كَم» الخبريَّة، نحو قولك: «كم رجلٍ عندي»، أو «ما» التعجبية، نحو قولك: «ما أحسنَ زيداً»، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين، نحو قولك: «زيدٌ أخوك»؛ أو يكون المبتدأ مشبَّهاً بالخبر، نحو قولك: «زيدٌ زهيرٌ شعراً»؛ أو يكون المبتدأ ضمير أمر وشأن، نحو قولك: «هو زيدٌ قائمٌ»، تريد: الأمرُ أو الشأنُ زيدٌ قائم. أو يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذي لم يُسمَّ فاعله مضمران، نحو قولك: «زيدٌ قامَ»، و «زيدٌ ضُرِبَ».

والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام، نحو قولك: «كيفَ زيدٌ»؟ أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوِّغ للابتداء بها إلاّ كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدّمين عليها، نحو: «في الدارِ رجلٌ»، و «عندكَ امرأةٌ»، أو يكون المبتدأ قد اتّصل به ضمير يعود على الخبر، نحو قولك: «في الدارِ ساكنُها»، أو يكون المبتدأ «أنَّ» واسمها وخبرها، نحو قولك: «في علمي أنّكَ قائمٌ»؛ أو يكون الخبر «كم» الخبرية، نحو قولك: «كم درهمٍ مالُكَ».

والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي، مفرداً كان الخبر أو جملة، فمثال تقديم الخبر مفرداً من كلامهم: «تميميٌّ أنا»، و «مَشْنوءٌ مَنْ يَشنَؤكَ». والأصلُ: أنا تميميٌّ، ومَنْ يَشْنَؤك منشوءٌ. ومثال تقديمه جملة قوله [من الطويل]:

٢٣٤ ـ إلـى مَلِـكٍ مـا أُمّـهُ مِـنْ مُحـارِبٍ أَبـوهُ ولا كَـانَـتْ كُلَيـبٌ تُصـاهِـرُهْ

تقديره: أَبوه ما أُمّهُ من محاربٍ.

* * *

٢٣٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٣٩٤؛ والدرر ٢/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٥٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٤٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

اللغة: محارب: اسم رجل، أو قبيلة. وكليب أيضاً.

المعنى: يهجو الشاعر جريراً بحيث يجعل من الممدوح بعيداً عن قوم جرير من محارب وكليب.

الإعراب: «إلى ملك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أسوق» في بيت سابق. «ما»: نافية أو من أخوات «ليس». «أمّه»: مبتدأ مرفوع إذا اعتبرنا «ما» مهملة، واسم «ما» إذا اعتبرناها عاملة، وهي مضاف، والهاء =

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان، فلا يخلو أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أنَّ المخاطب يعلمه مبتدأ والذي تقدّر أنَّ المخاطب يجهله خبراً، وذلك نحو قولك: «زيد أخو عمرو»، إذا قدّرت أنَّ المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنّهُ أخو عمرٍو، فإن قدرت أنَّ المخاطبَ يعلم أخا عمرو، ويجهل أنّه مُسمى بزيد، قلت: «أخو عمرو زيدٌ»، وذلك أنَّ المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما.

فإن كانا نكرتين، فإنّ ذلك لا يتصوّر إلا بشرط أن يكون المبتدأ منهما له ما يُسوغ الابتداء بالنكرة، نحو: «أرجلٌ قائمٌ»، وقد تقدَّم ذكر المسوِّغات للابتداء بالنكرة.

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة، نحو قولك: «زيدٌ قائمٌ»، لما ذكرنا من أنَّ الخبر ينبغي أن يجعل المجهول، ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة إلاّ في ضرورة شعرٍ، نحو قولك: «قائمٌ زيدٌ»، على أن تقدّر «قائم» هو المبتدأ لا خبراً مقدَّماً. وبيان ذلك بنواسخ الابتداء، فممّا جاء من ذلك قوله [من الوافر]:

٢٣٥ - قِفِـي قَبْـلَ التفـرُّقِ يـا ضُبـاعـا ... ولا يـكُ مـوقِـفٌ مِنـكِ الـوداعـا

= ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «من محارب»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «ما». «أبوه»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: نافية. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «كليب»: اسم «كان» مرفوع. «تصاهره»: فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هي».

وجملة: «ما أمّه...» في محلّ رفع خبر مقدّم. وجملة: «أبوه ما أمه...» في محلّ جرّ نعت «ملك». وجملة «تصاهره» في محل نصب خبر «كان». وجملة: «كانت كليب تصاهره» معطوفة على جملة «ما أمه من...» فهي مثلها..

الشاهد فيه قوله: «ما أمّه من محارب أبوه» حيث قدّم الخبر وهو الجملة الاسميّة «ما أمّه...» على المبتدأ «أبوه».

٢٣٥ - التخريج: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/٣٦٧؛ والدرر ٣/٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩؛ والكتاب ٢/٢٤٣؛ ولسان العرب ٨/٢١٨ (ضبع)، ٨/٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٩٥؛ والمقتضب ٤/٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/٤٦٨؛ وشرح المفصل ٧/٩١.

اللغة: ضباعا: اسم علم لفتاة، مرخّم: ضباعة. =

جعل «موقف» وهو نكرة اسم «يَكُ»، و «الوداع» وهو معرفة خبر «يك». ولا يكون اسم «كان» وأخواتها إلا ما هو مبتدأ في الأصل.

وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً، وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ، وذلك بالنظر إلى اللفظ. وأمّا المعنى فعلى ما ذكرتُ لك من الإخبار بالنكرة عن المعرفة. ونظير ذلك - أعني ممّا قُلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً - قوله [من الكامل]:

٢٣٦ - كانَتْ فريضَةَ ما تقول كما كانَ الزِناءُ فَريضَةَ الرَجْمِ

وإنّما المعنى كما كان فريضةُ الزِنا الرجمَ، فقلب.

* * *

= **المعنى**: تمهلي يا ضباعة لأملأ نظري منك ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: **قفي**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قبل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل قفي وهو مضاف. **التفرق**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **يا ضباعا**: «يا»: للنداء، «ضباعا»: منادى مفرد علم مرخم مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة، و «الألف»: للإطلاق. **ولا يك**: «الواو»: عاطفة «لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. **موقف**: اسم «يك» مرفوع بالضمة الظاهرة. **منك**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **الوداعا**: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «قفي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (ولا يك موقف منك الوداعا) إذ جاء اسم «كان» نكرة وجاء الخبر معرفة، وهذا للضرورة.

٢٣٦ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ١٤/٣٥٩ (زنى)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٢١٦.

اللغة: الزناء: ممارسة الفاحشة. الرجم: الضرب بالحجارة.

المعنى: هذه كانت عقوبتك على ما تقول كعقوبة الزاني حين الرجم.

الإعراب: «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: للتأنيث، واسم (كانت) ضمير مستتر تقديره (هي). «فريضة»: خبر (كانت) منصوب بالفتحة. «ما»: اسم موصول في محلّ جرّ مضاف إليه. «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). «كما»: «الكاف»: حرف جر مكفوف عن العمل، «ما»: كافّة لا محلّ لها. «كان» فعل ماض ناقص. «الزناء»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. =

[٨ ـ رافع المبتدأ والخبر]:

والمبتدأ والخبر مرفوعان، واختلف النحويون في الرفع لهما، ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال. منهم من ذهب إلى أنَّ الرافع له التهمّم والاعتناء، وتهمّمك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نيّةً. وذلك باطل لأنَّ التهمّم معنى، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الرافع له شبهه بالفاعل في أنّه مخبر عنه كالفاعل، ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل. وهذا باطل، لأنَّ الشبه معنى، والمعاني كما تقدَّم لم يثبت لها العمل. وأيضاً فإنَّ المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع، وذلك أنَّ اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر، لأنَّ المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى، ألا ترى أنَّ المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدَّم على المخبر عنه وهو الفاعل، فاللفظ ليس وفق المعنى. فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع، وذلك قليل جداً.

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بالخبر[١]، وذلك فاسد أيضاً، لأنَّ الخبر قد يرفع الفاعل، نحو: «زيدٌ قائم أبوه»، على أن يجعل «الأب» فاعلاً لِـ «قائم»، ولو جعلناه مع ذلك عامِلاً في المبتدأ لأدَّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له في كلامهم، فإذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى.

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللفظية، وهو الصحيح عندي، لأنَّ التعرِّي ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرَّى قد رُكب من وجه ما، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون: واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعةٌ، إذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد

= «فريضة»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «الرجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كانت فريضة»: ابتدائية لا محلّ لها (ولعلّها خبر مبتدأ سابق). وجملة «تقول»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كان الزناء فريضة الرجم» حيث قلب فجعل الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً، والأصل: كما كان فريضة الزنا الرجمَ.

(١) وهو مذهب الكوفيّين. انظر المسألة الخامسة من مسائل الخلاف في «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤٤ ـ ٥١.

ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف. فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة، فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة. وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، إذن قد ثبت أنّ التعرّي رافع.

وما زعم ابن كيسان من أنّ هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدّرت أن التعرية عن عامل نصب أو خفض، لأنّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدّرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض، إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع، وإن قدّرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء، وإنّما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً.

وهذا باطل لأنّا لا نعني بالتعرية أكثر من أنّ الاسم المبتدأ لا عامل له، وإنّما كان يلزم ما ذكرنا لو قدّرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف.

وفي الرافع أيضاً للخبر أربعة أقوال، فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ[١]. وهذا باطل لأنه قد تقدم إبطال إعمال الابتداء. وأيضاً فإنّه قد يؤدّي إلى إعمال عامل واحد، وهو الابتداء، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وهما المبتدأ والخبر، وذلك لا نظير له.

ومنهم من ذهب إلى أنّ المبتدأ هو الرافع للخبر[٢]، وذلك باطل بدليلين: أحدهما أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً، نحو قولك: «القائم أبوهُ ضاحكٌ»، ولو كان رافعاً للخبر لأدّى ذلك إلى إعمال عاملٍ واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له كما تقدّم، والآخر أنّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو: «زيدٍ»، والعامل إذا كان غير متصرّف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلّ ذلك على أنّه غير عامل فيه. وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه لكنّه عندي باطل لما ذكرت لك.

ومنهم من ذهب إلى أنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وذلك أيضاً فاسد، لأنّه أيضاً يؤدّي إلى منع تقديم الخبر، لأنّه لا يتقدّم المعمول إلاّ إذا كان العامل لفظاً متصرفاً، ولا يردّ على هذا المذهب بأنّه يؤدّي إلى إعمال عاملين في معمول واحد لأنّه لا يجعل

(١) قال بذلك فريق من البصريين. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٤ ـ ٥١.
(٢) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم سيبويه. انظر: الإنصاف مسائل الخلاف ٤٤ ـ ٥١.

للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك، بل يكونان، إذا اجتمعا، العاملين في الخبر ويتنزلان عنده منزلة الشيء الواحد.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الرافع له تعرّيه من العوامل اللفظية، وهو الصحيح عندي لأنّه قد تقدّم استقرار عمل الرفع للتعرّي في كلامهم.

* * *

[٩ ـ تعدّد المبتدأ]:

يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين: أحدهما: أن تذكر المبتدآت معرّاة من ضمير يتصل بها، فإذا كان كذلك فإنك تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها حتى تنتهي إلى المبتدأ الأول. وقد تقدَّم أنه لا بدَّ في الجملة من رابط فتأتي بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل، فيكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر، فتجعل أوّل الروابط لآخر المبتدآت والذي يليه من الروابط الذي يلي الأقرب من المبتدآت، وكذلك سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب، وذلك نحو قولك: «زيدٌ عمرٌو بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِهِ من أجله»[1]، فـ «هند» مبتدأ وخبره «ضاربته»، وفيه ضمير يعود على «هند» مستتر، والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هندٌ ضاربتُهُ في موضع خبر «بكر»، والضمير المنصوب في ضاربته يعود عليه، و «بكر» وخبره في موضع خبر «عمرو»، والعائد عليه الضمير الذي في «داره»، و «عمرو» وخبره في موضع خبر «زيد»، والعائد عليه الضمير في قولك: «من أجله»، فكذلك جميع ما جاء من هذه المسائل إن طالت.

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الأخير وتخبر عنه بخبره، ثم تجعل بدل كلّ مضمرٍ الظاهر الذي كان المضمر عائداً عليه.

فإذا قيل: ما معنى قولك: «زيدٌ عمرٌو بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِهِ من أجلِهِ»؟ قيل:

معنى ذلك: هندٌ ضاربةُ بكرٍ في دار عمرو من أجلِ زيدٍ.

والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه، ويكون هو وخبره في موضع خبر ما قبله إلى أن تنتهي

---

(١) تُلاحظ الصنعة في هذا المثال، ومن المؤكّد أن العرب لم تنطق به ولا بأمثاله. وإنَّما أتى به النحويون أو بعضهم لتدريب المتعلِّمين.

إلى المبتدأ الأول. ولا تحتاج في هذه المسائل إلى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقتران كلّ مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وذلك نحو قولك: «زيدٌ عمه خالهُ أخوه أبوه قائمٌ»، فـ «أبوه» مبتدأ و «قائم» خبره، والجملة في موضع خبر «الأخ»، و «الأخ» وخبره في موضع خبر «الخال»، و «الخالُ» وخبرُه في موضع خبرِ «العمّ»، و «العمُّ» وخبرُه في موضع خبر «زيدٍ». وكلّ جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً له، وهو الضمير المضاف إليه المبتدأ.

وتلخيص هذا النوع من المسائل أنَّ تضيف المبتدأ الآخر إلى الذي قبله، والذي قبله إلى الذي قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول، ثم تأتي بعد ذلك بالخبر. فإن قيل لك: ما معنى: «زيدٌ عمُّه خالُهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ»؟ فقلْ: معنى ذلك: أبو أخي خال عمِّ زيدٍ قائمٌ، وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وإنْ طالت.

* * *

واعلمْ أنَّ المبتدأ لا يقتضي أَزْيَد من خبر واحد إلاّ بالعطف، نحو قولك: «زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ» إلاّ أن تريد أنَّ الخبر مجموعهما لا كلّ واحدٍ منهما على انفراده، فيكون معنى قولك: «زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ»، جامعٌ للضحِكِ والركوب في حين واحدٍ، فلا تحتاج إلى عطف لأنّهما خبران في اللفظ، وبالنظر إلى المعنى خبرٌ واحد، فمن ذلك قول العرب: حلوٌ حامِضٌ، ألا ترى أن قولك: «حلو حامِضٌ»، نائب مناب «مُزّ»، حتى كأنّك قلت: «هذا مزٌّ». ومن ذلك قوله [من الطويل]:

ينـــام بـــإحْـــدَى مُقلتَيـــه ويَتَّقـــي　　　المنـايـا بـأُخـرَى فَهْـوَ يَقْظَـانُ هـاجـعُ[1]

كأنه قال: فهو خبيث متحرّز، أي: فهو جامع للنوم واليقظة في حينٍ واحدٍ. ومن ذلك قول الآخر [من الرجز]:

٢٣٧ ـ مَـــنْ يَـــكُ ذا بَـــتٌّ فهـــذا بَتّـــي　　　مُقَيِّـــظٌ مُصَيِّـــفٌ مُشَتِّـــي

---

(١) تقدم بالرقم: ٦٦.

٢٣٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢؛ والدرر ٢/٣٣؛ والمقاصد النحوية ٥٦١/١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢٥/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٤؛ والدرر =

أي: فهذا كسائي صالحٌ للقيظِ والصيفِ والشتاءِ، وصلاحيّته لهذا الفصول في حينٍ واحدٍ، وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٢٣٨ ـ أَتَـرْضَـى بـأَنَّـا لَـمْ تَجِـفَّ دِمـاؤنـا وَهـذا عَـروسٌ بـاليَمـامَـةِ خـالِـدُ

ألا ترى أنَّ المشار إليه قد جمع في حين واحدٍ أنّه خالد وأنّه عروس. فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف العطف، وما عدا ذلك فلا بدّ من حرف العطف.

١٠٩/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢؛ وشرح الأشموني ١٠٦/١؛ وشرح المفصل ٩٩/١؛ والكتاب ٨٤/٢؛ ولسان العرب ٨/٢ (بتت)، ٤٥٦/٧ (قيظ)، ٢٠١/٩ (صيف)، ٤٢١/١٤ (شتا)؛ وهمع الهوامع ١٠٨/١، ٦٧/٢.

اللغة: البتّ: الكساء، أو طيلسان من خزّ. المقيّظ: الذي يكفي للقيظ أي الحرّ. المصيّف: الذي يكفي للصيف. المشتّي: الذي يكفي للشتاء.

المعنى: يقول: إذا كان لامرىء كساء، فإن لي كساء يكفيني لجميع الفصول.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «ذا»: خبر «يك» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**بتّ**»: مضاف إليه مجرور. «**فهذا**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «هذا»: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. «**بتّي**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مقيّظ**»: خبر أول لمبتدأ محذوف تقديره: «هو» مرفوع. «**مصيّف**»: خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف «هو». «**مشتّي**»: خبر ثالث للمبتدأ «هو»، والياء للإشباع.

وجملة: «من يك...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يك ذا بتّ» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فهذا بتّي» في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة: «هو مقيظ» في محل رفع صفة لـ «بتي».

الشاهد فيه قوله: «فهذا بتّي مقيّظ، مصيّف، مشتي» حيث وردت أخبار متعدّدة لمبتدأ واحد من غير عطف.

٢٣٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: العروس: للمذكّر والمؤنث ما داما في إعراسهما. اليمامة: موضع.

المعنى: أتراك راضياً بنتائج هذه المعركة في اليمامة، ودماؤنا ما زالت ساخنة، وعروسنا الشهيد خالد مقيم على أرض اليمامة.

الإعراب: **أترضى**: «الهمزة»: حرف استفهام، «ترضى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **بأنّا**: «الباء»: حرف جرّ، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، =

. . . .

= و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (أنّ). لم تجف: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «تجف»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالفتح منعاً لالتقاء الساكنين. دماؤنا: فاعل مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وهذا: «الواو»: حاليّة، «هذا»: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. عروس: خبر مرفوع بالضمّة. باليمامة: جار ومجرور متعلّقان بصفة من (عروس). خالد: خبر ثانٍ لـ (هذا) مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها، مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (ترضى).

وجملة «أترضى»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «لم تجفّ»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «هذا عروس»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «وهذا عروس خالد» حيث ورد خبران لمبتدأ واحد «هذا» دون حاجة إلى حرف عطف بينهما.

باب الاشتغال

[١ ـ تعريف الاشتغال]:

الاشتغال هو أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل متصرِّف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه.

فقولنا: «فعل متصرّف»، تحرّز من غير المتصرِّف من نحو: «نِعْم» و «بِئس» وأفعال التعجّب، وما جرى مجراها في عدم التصرّف.

وقولنا: «وما جرى مجراه»، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو: «ضرباً زيداً»، تريد: «اضرب زيداً».

وقولنا: «قد عمل في ضميره»، الضمير معلوم والسببيّ هو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: «زيدٌ ضربتُ غلامَهُ»، والمضاف بواسطة: «زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيهِ». والموصوف بما فيه ضمير الأول، كقولك: «زيدٌ ضربتُ رجلاً يُكرِمهُ»، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيان، نحو: «زيدٌ ضربتُ عمراً أخاهُ»، إذا كان «عَمْراً» أخا «زيدٍ».

أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة، نحو: «زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاه»، فإن عطفتَ عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنّك إذا قلت: «زيدٌ ضربتُ رجلاً ثمَّ أخاه»، كانت الجملة من قولك: «ضربتُ رجلاً»، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ، ولا يُعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر، لأنّك عطفته بـ «ثمّ»، و «ثم» تجعل

الثاني بعد الأول بمهلة، فكأنّك قلت: «زيدٌ ضربتُ رجلاً»، واستقل الكلام ثم أخبرتَ بعد ذلك بضربك للأخ. فإذا قلت: «زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاهُ»، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو، كأنك قلت: «زيدٌ ضربتُ رجلاً مع أخيه»، وكذلك البدل لأنّه على تقدير تكرار العامل، فإذا قلت: «زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه»، وجعلت «الأخ» بدلاً، فكأنّك قلت: «زيدٌ ضربتُ عَمْرًا ضربتُ أخاهُ»، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ.

وقولنا: «ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول»، مثال ذلك: «زيدٌ ضربتُهُ»، و «زيدٌ ضربتُ أخاهُ»، ألا ترى أنَّ «ضربت» لو لم يعمل في الضمير ولا في «الأخ» لنصب «زيداً»، فكنت تقول: «زيداً ضربتُ».

وقولنا: «أو في موضع الاسم المتقدّم» تحرّز من: «زيدٌ قامَ»، لأنَّ زيداً لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون «قام» عامل في موضعه لو كان فيه ظرف أو مجرور أو حال، ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن يُفسِّر لأنّه لا يُفسّر إلا ما يصحّ له العمل به إمّا في اللفظ، وإمّا في الموضعِ، إلاّ أنَّ الفعل إذا عمل في موضع الاسم، لم يفسّر حتى يضاف إليه أمرٌ آخر، وهو أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأجِرْه﴾[1]. وإذا عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك.

* * *

[٢ ـ حكم الاسم في الاشتغال]:

واعلمْ أنَّ الاسم الذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدَّمه شيء أو لا يتقدَّمه، فإن لم يتقدَّمه شيء، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببيّ رفعاً أو نصباً أو جرّاً، فإن عملَ فيه رفعاً، فالرفع على الابتداء ليس إلاّ، نحو: «زيدٌ قام»، و «زيدٌ قامَ أخوه»، وإن عملَ نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان: الرفعُ على الابتداءِ والنصبُ على إضمار فعلٍ. فالرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلّف الإضمار، والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه

(١) التوبة: ٦.

في بعض، فـ «زيداً ضربتُه» أقوى من: «زيداً ضربتُ أخاه»، و «زيداً ضربتُ أخاه» أحسن من: «زيداً مررتُ بِهِ»، و «زيداً مررتُ بِهِ»، أحسنُ من: «زيداً مررتُ بأخيهِ»، ألا ترى أنَّ تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين: «لابستُ زيداً مررتُ به»، وأحسنُ من هذا أن تقول: «لقيتُ زيداً مررتُ به»، لأنَّ المرور به أدلّ على اللقاء منه على الملابسة.

قلت: فإن قيل: فهلاّ أجزتم في الاسم، إذا عَمِلَ في ضمير أو سببه جرٌّ، الخفضَ كما كان منصوباً إذا عَمِلَ فيه النصبُ؟

فالجواب: إنّك لو خفضت فقلت: «زيدٍ مررتُ بِهِ»، على تقدير: مررتُ بزيدٍ مررتُ بِهِ، لأدّى ذلك إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله مع أنه أضعف العوامل، وهذا لا يجوز، فإن قلت: فهلاّ قالوا: «بزيدٍ مررتُ بِهِ»، ولم يُضمر الخافض؟

فالجواب: إن الخافض قد يتَنَزَّل من الفعل منزلة الجزء منه، لأنّه يصل إلى معموله كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا. فلما تعذّر الخفض عدلوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض، ألا ترى أنّهما قد اشتركا في الضمير، نحو قولك: «ضربتُكَ»، و «مررتُ بِكَ»، وأنَّ كلَّ واحد منهما فضلة، وأنَّ المجرور في المعنى منصوب إذ لا فرق في المعنى بين قولك: «مررتُ بزيدٍ»، و «لقيتُ زيداً». هذا ما لم يدخل على العامل حرفٌ من حروف الصدور، وهي «ما» النافية، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، و «إنَّ»، و لام الابتداء، ولام القَسَم، أو يقع صلةً لموصول، أو صفة لموصوف.

فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا، أو وقع في الموضعين اللذين ذكرنا، لم يجزْ إلاّ الرفع على الابتداء، وذلك نحو قولك: «زيدٌ ما ضربتُه»، و «زيدٌ أضربتَهُ»؟ و «زيدٌ إنْ تُكرِمْهُ يُكرِمْكَ»، و «زيدٌ إنّهُ يَضرِبُه عمرٌو»، و «زيدٌ لَيَضرِبَنّهُ عمرٌو»، و «زيدٌ هلاّ ضربتَهُ»، و «زيدٌ أنا رجلٌ يحِبُّهُ»، و «أَذَكَرٌ أنْ تَلدَ ناقَتُكَ أَحَبُّ إليكَ أم أُنثى»؟

جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء، وإنّما لم يجز لهذه العوامل أن تفسّر عاملاً في اسم لأنّه لا يفسّر إلاّ ما يصلُح له العمل.

وكذلك الصفة والموصوف، لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجزْ، لأنَّ ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على

الموصوف، لأنَّ تقديم المعمولُ يُؤذِن بتقديم العامل، وكذلك الصلة والموصول.

فإنْ كان العامل في الضمير أو السببيّ غير خبر، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسمٌ في هذا المعنى، والاسم الذي في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر، كقولك: «ضرباً زيداً»، تريد: اضْربْ زيداً، فإن كان كذلك، فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببيّ رفعاً، أو نصباً، أو خفضاً، فإن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان: الرفعُ بالابتداء والنصب بإضمار فعل. مثال ذلك: «أنتَ قُمْ»، و «أنتَ لا تَقُمْ»، و «زيدٌ لِيَقُمْ أَخوه»، و «عمرٌو لا يَقُمْ أَخوهُ»، الأصل فيها: ليقم زيد ولِيَقُمْ أَخوهُ، ولا يقُم عمرٌو، ولا يَقُمْ أَخوه، فأضمر الفعلَ الأولَ لدلالة الثاني عليه، إلا أنَّ هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط.

وإن عملَ فيهما نصباً أو خفضاً جازَ في الاسمِ وجهان: الرفعُ على الابتداء، والنصبُ بإضمار فعل، مثال ذلك: «زيداً اضربْهُ»، و «عَمْراً لا تَشتِمْهُ»، و «بكْراً رحِمهُ اللّهُ». وكذلك حكمه مع الاسم الذي هو في معنى الأمر، أو في معنى الدعاء، كقولك: «زيداً ضرباً إيّاهُ»، و «زيداً سقياً لهُ»، تريد: اضربْ زيداً، وسقى اللّهُ زيداً.

والحمْل في هذا كلّه على الفعل أحسن منه على الابتداء، لأنَّ الأمرَ والنهي والدعاء لا يكون إلاّ بالفعل، والخبر يكون بالفعلِ وغيره، فلذلك اختير الحمل على إضمار فِعل.

وزعم بعضهم أنَّ الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل أنك إذا لم تحمل على الفعل، ورفعتَ على الابتداء، وَقَعَ موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب، لأنَّ هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب، فيُضطّر في ذلك إلى الحمل على الفعل. وهذا خطأ لما تبيّن قبلَ هذا من أنَّ الخبر لا يُشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ، ولا يحتاج إلى إضمار القول في: «زيدٌ اضْربْهُ»، و «عمرٌو لا تَشتمهُ»، و «بكرٌ غَفَر اللّهُ لَهُ»، وأمثال ذلك.

والنصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ما تقدَّم في العامل إذا كان خبراً. وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل عمل الفعلُ في ضميره رفعاً أحسن ممّا عمل الفعل في سببه رفعاً، فالرفع في مثل: «زيدٌ ليقُمْ» أَحسنُ منه في مثل: «زيدٌ لِيَقمْ أَخوه»، كما كان النصب في قولك: «زيداً اضربْهُ» أحسن من النصب في قولك: «زيداً اضْرِبْ أَخاهُ».

فإن قيل: لأيّ شيءٍ أجزتم رفع «زيدٍ» بإضمار فعل في قولك: «زيدٌ لِيقُمْ أخوه»، يفسره هذا الظاهر، ولم تجيزوا ذلك في: «زيدٌ قامَ»، وأمثاله؟ فالجواب: إنّه قد تقدَّم أنَّ الفعل الذي يفسّر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلاّ حيث يكون في الكلام مُقوٍّ لجانب الفعلية، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوَّى منه جانبَ الفعلية، جاز في الاسم معها الرفع بإضمار فعل، ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوّي لجانب الفعلية.

وينبغي أن تعلم أنَّ الضمير والسببيّ إذا كانا مجرورين، وكان موضعهما رفعاً حكم لهما بحكم المرفوع، وذلك قولك: «زيدٌ سِيرَ بِهِ»، و «عمرو دُخِلَ إليه»، لا يجوز في «زيد» و «عمرو» إلا الرفع كما لا يجوز في قولك: «زيدٌ ضُرِبَ وعمرٌو أُهِينَ»، إلاّ الرفع وليس ذلك بمنزلة: «زيداً مررتُ بِهِ»، و «زيداً دخلتُ إليهِ».

هذا حكم الاسم ما لم يتقدَّمه شيء، فإن تقدَّمه شيء، فلا يخلو المتقدّم من أن يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى، أو حرفاً لا يليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فإن تقدَّمه حرفُ عطف فلا يخلو أن يكون العطف به على جملة اسمية أو فعلية أو ذات وجهين.

فإن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل المجانسة والمشاكلة. وإن كان بعد حرف العطف «إمّا» ترك الأمر على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لأن «إمّا» من حروف الصدور، فكانت الجملة بعدها مستأنفة، وإن كان حرف العطف «إذا» التي للمفاجأة، لم يجز في الاسم إلا الرفع على الابتداء، لأنَّ «إذا» التي للمفاجأة لا يقع بعدها الفعل وإنما يقع بعدها المبتدأ.

* * *

وإذا حملتَ الاسم على إضمار فعل، كان على حسب الضمير أو السببيّ، فإن كانا مرفوعين أو في موضع رفع، رفعتَ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين نصبتَ، وذلك قولك: «قامَ زيدٌ وعَمْرًا أكرمته»، و «قام زيدٌ وعمراً مررتُ بِهِ»، فالرفع والنصب والاختيار النصب، لكونه محمولاً على الفعل، و «قامَ زيدٌ وعمرٌو سيرَ بِهِ أو ضُرِبَ»، و «قَامَ زيدٌ وعمرٌو ضُرِبَ أخوهُ أو مُرَّ بغلامِهِ»، فالنصب على إضمار فعل والرفعُ على الابتداء، والرفع على إضمار فعلٍ هو المختار لما قدَّمنا من المشاكلة، فلا سبيل إلى النصب.

وإن كان العطف على جملة اسميَّة، كان الأمر على ما كان عليه قبل أن يتقدّم الاسم شيء بل يزيد حسناً للمشاكلة.

فإن كان العطف على جملة ذات وجهين، فلا يخلو أن يقدَّر العطف على الجملة الاسمية أو الفعلية، فإن قدَّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل على إضمار فعل، فإن قدَّرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدَّمْهُ شيء.

* * *

[٣ ـ جملة الاشتغال]:

واختلف الناس في جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملة صغرى، فمذهب السيرافي أنّه لا بد في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ، لأنَّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبراً للمبتدأ، لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فلمّا كانت شريكتها، احتيج فيها إلى رابط. لأنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط، فلا يجوز: «زيدٌ ضربتُهُ وعمراً أكرمتُهُ»، على أن تقدِّر «عمراً أكرمته»، خبراً عن «زيدٍ» حتى يكون في الجملة ضمير يعود على «زيد» يربطه بها، فتقول: «زيدٌ ضربتُه وعمراً أكرمته بسببِهِ أو من أجلِهِ أو في دارِهِ»، وشبه ذلك.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء، لأنَّ القراء قد أجمعوا على نصب «السماء» من قوله عزَّ اسمه: ﴿والسماءَ رفعها ووضع الميزان﴾[١]. مع أنّه ليس في رفعها ضمير يعود على ﴿النجمُ والشجرُ﴾[٢]. فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال: إنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف.

وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الاختيار في مثل هذا النصب، ولم يشترطوا ضميراً، فإن احتجَّ عنه بأن قال: إنَّ سيبويه لم يتعرَّض لإصلاح اللفظ، ونظير هذا قول أبي القاسم: لو قلت: «مررتُ به الكريمِ»، على أن تجعله نعتاً له لم يجز ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وهو لا يجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً، فلم يتعرَّض لإصلاح اللفظ. فيقال له: هذا

---

(١) الرحمن: ٧.

(٢) الرحمن: ٦.

الذي تزعمه باطل، إذ لو كانَ هذا لنبّه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ جملة الاشتغال إن كانت معطوفة بالواو لم يحتج فيها إلى ضمير، لكون الواو بمعنى «مع»، كأنك قلت في: «زيدٌ ضربته وعَمْراً أكرمته»: زيدٌ جمعتُ بينَ ضربِه وإكرامِ عمرٍو. وإذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها، فكأنّهما جملة واحدة، والجملة الواحدة يغني فيها ضمير واحد. وهذا فاسد، لأنَّ يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب وإنْ خَلَت الجملة من ضمير.

وذهب الفارسي إلى أنَّ النصب يختار وإن كان العطف على الجملة الكبرى، وذلك أنَّ الواو قد تقدَّمها جملتان، فإن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء، وإنْ لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمْل على إضمار فعل.

ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتى تكون معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف، بدليل قولهم: «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها أكلتُه»، فقد شاكلوا بين الجملتين، وليس ثمَّ حرف عطف، لأنَّ «حتى» لا تعطف الجمل وإنّما تعطف المفردات.

وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة، وهو الذي يعضده كلام العرب.

وإن كان المتقدم حرفاً هو بالفعل أولى، كان المختار الحمل على إضمار فعل. والحروف التي هي بالفعل أولى أدواتُ الاستفهام و «ما» و «لا» النافيتان.

فإن قيل: فلأيّ شيء كانت بالفعل أولى؟ فنقول: لشبهها بأدوات الجزاء وذلك أنَّ الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء.

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصت بهما دون «ما» و «لا»، وهما أنّ الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب، وأنّها قد تضمّن معنى الشـرط، الجواب فتقول: «أينَ بيتُكَ أزرْكَ»؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم.

ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنَّ المشبّه بالشيء لا يقوى قوة ما شبّه به. فإن وقع بعدها الاسم اختير فيه الحمل على إضمار فعل لما ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببيّ.

فإن كان الاسم الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام، فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببيّ رفعاً أو نصباً. فإن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً، لأنّه لا يخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده، فقبله لا يتصور لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، ولا يجوز أن يقدَّر بعده لأنَّ الفاعل لا يعمل فيما بعده.

وإن كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً، جاز فيه وجهان: الرفع والنصب. وفيه خلاف بين سيبويه والأخفش.

فسيبويه يختار فيه الرفع، ويشببهه بـ«زيد ضربته»، والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى: «زيداً ضربتُهُ». وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأنَّ القياس يرد عليه، لأنَّ الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء، كما كان كذلك في: «أزيداً ضربته»، فلا مسوِّغ إذن لاختيار إضمار الفعل.

وليس من أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسمُ والفعلُ يلزمه الاسم في فصيح الكلام إلاّ الهمزة، وسبب ذلك أنّها أُمّ الباب، فلذلك اتُّسع فيها.

ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولا تدخل أخواتها عليها، ولا يجوز أن يلي الاسمُ أداة استفهام ما عدا الهمزة إلاّ في ضرورة، فتقول: «أزيدُ قامَ»؟ في فصيح الكلام، ولا يقال: «هل زيدٌ قامَ»؟ إلاّ في ضرورة، بل الفصيح: «هل قام زيد»؟

وأما «ما» و «لا» فليسا كذلك، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى، وسبب ذلك أنّهما لم يقويا على طلب الفعل قوَّة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات الشرط وقوّة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم.

وهذا ما لم يفصل بين الاستفهام و «ما» و «لا» والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ غير ظرف ولا مجرور، فإن فصل بينهما فلا يجوز في الاسم إلا ما كان يجوز قبل دخول «ما» و «لا»، وذلك قولك: «أأنت زيدٌ ضَربتَه»، و «ما أنتَ زيدٌ ضربتَهُ»، الاختيار في

المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهمزة و «ما».

فإن كان المتقدم حرفاً لا يليه إلا الفعل، والذي لا يليه إلاّ الفعل قسمان: قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً، ولا يجوز غير ذلك مثل «السين» و «سوف» و «قد» وأشباهها، وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب. وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمراً، مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل، فإن الاسم بعدها لا يكون أبداً إلاّ على إضمار فعل على حسب الضمير أو السببيّ، نحو: «إنْ زيداً ضربتَهُ ضربتُكَ»، و «هلاّ زيداً ضربتَهُ»، و «إذا زيداً ضربته ضربَكَ». وأدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة، قال الشاعر [من الرمل]:

٢٣٩ ـ صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائرٍ ... أينما الريحُ تميّلْها تمِلْ

---

٢٣٩ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٣/٤٧؛ والدرر ٥/٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحويّة ٤/٤٢٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٣٨، ٣٩، ٤٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٠؛ وشرح المفصل ٩/ ١٠؛ والكتاب ٣/١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٣ (حير)؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: الصعْدة: القناة التي تنبت مستوية. الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والرّيح تعبث بها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة»: خبر لمبتدأ مرفوع بالضمة. «نابتة»: صفة مرفوعة بالضمة. «في حائر»: جار ومجرور بالكسرة متعلقان بـ «نابتة». «أينما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ «تَمِلْ». «الرّيح»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «تميلها»: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم السكون، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «تملْ»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة الجزم السكون. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «هي صعدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تملْ»: في محل رفع صفة. وجملة «الريح وفعلها المحذوف»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تملْ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أينما الريحُ تُمَيِّلها»: حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة، والاسم المرفوع هذا هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط.

وقال الآخر [من الخفيف]:

٢٤٠ ـ فَمتى واغِلٌ يَنُبْهم [يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي]

فقدّم الاسم ضرورة.

إلاّ في «إنْ» من بين سائر أخواتها لأنها أمّ الباب. ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً، فإنَّ الاسم يليها في فصيح الكلام. قال الله تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارَكَ فأجِرْهُ﴾(١). فإن كان الفعل مستقبلاً لم يلها إلا في ضرورة، كسائر أخواتها.

وفي رفع الاسم الواقع بعد «إذا» خلاف بين سيبويه والأخفش. وقد تقدَّم في باب الابتداء. وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام، لأنّها لم تَقْوَ قوّة أدوات الجزاء، لأنَّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض، وتزيد

---

٢٤٠ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، ٣٩؛ والدرر ٥/ ٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٨؛ والكتاب ٣/ ١١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٢/ ٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: واغل: الرجل الذي يدخل على جماعة الشاربين من غير أن يدعى. يَنُبْهُم: ينزل بهم.

المعنى: متى يزرهم هذا الواغل المتطفل يلق التحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: **«فمتى»**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «متىٰ»: اسم شرط جازم مبني، في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ«يحيّوه». **«واغل»**: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. **«يَنُبْهُمْ»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. و «هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفعل فعل الشرط. **«يحيوه»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير رفع مبني على السكون في محل رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. **«وتُعْطَف»**: «الواو»: عاطفة، «تعطف»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. **«كأس»**: نائب فاعل مرفوع بالضمة. **«الساقي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «الفعل المحذوف مع واغل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ينبهم»: تفسيرية. وجملة «يحيوه»: جواب شرط جازم لا محل لها من الإعراب لأنها غير مقترنة بالفاء. وجملة «تعطف»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «متى واغل ينبهم»: الفصل بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط. وخُرّج ذلك على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(١) التوبة: ٦.

عليها بأنّ لها طلباً من طريق العمل. فإن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حدّه، إن كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت، وإن كانَ منصوباً نصبت، وإن كانَ مخفوضاً خفضت. هذا مذهب سيبويه.

ومذهب أبي الحسن: إن لاحظت الجملة الكبرى كان الجواب على حدها، وإن لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدّها، وهذا ليس بشيء، لأنّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها.

* * *

[٤ ـ عدم تعدّي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل]:

واعلمْ أنّه لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، نحو: «ضَرَبْتُني» و «ضَرَبْتكَ»، و «زيدٌ ضربَهُ»، يعني ضربَ نفسهُ، ولا فعل الظاهر إلى مضمره المتصل، نحو: «ضربَهُ زيدٌ»، يعني ضربَ نفسه، إلا في باب «ظننتُ» و «فقدتُ» و «عدمتُ»، نحو: «ظننتُني قائماً»، و «ظَننتك قائماً»، يعني: ظننتُ نفسي وظنَنتَ نفسكَ، و «زيدٌ ظنهُ قائماً»، و «فقدتُني»، و «فقدتَكَ»، و «عدمتُني»، و «عدمتَكَ»، يعني: فقدتُ نفسي، وفقدتَ نفسك، وعدِمتُ نفسي، وعدِمتَ نفسكَ، و «زيدٌ فقدَهُ وعدِمه»، يعني: فقدَ نفسه وعدِمها.

ولا يجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب، نحو: «زيداً ضربَ»، و «زيداً ظنَّ قائماً»، يعني: ضرب نفسَه وظنَّ نفسه قائماً، والسبب في امتناع تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل، وفعل الظاهر إلى مضمره المتّصل أنَّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى، وذلك متناقض إلا في باب الظنّ والفَقدِ والعدم فإنّه يسوغ، وسبب ذلك أنَّ المفعول الأول من مفعولي الظنّ وأخواتِه ليس بمفعول في الحقيقة، وإنّما هو مفعول في اللفظ فقط، وإنّما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة، فإن أردتَ ذلك المعنى المتقدّم قلت: «ضربَ زيدٌ نفسَهُ».

وجاز هذا لأنَّ العرب تُجري النفس مجرى الأجنبيّ، وكذلك تفعل في المضمر المنفصل أجرته مجرى الأجنبي، فتقول: «إيّاهُ ضربَ زيدٌ»، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنّ والفَقد والعَدَم، لأنَّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه، ألا

ترى أنَّ المعنى: فَقَدني غيري، وعَدمَني غيري، وظنّني غيري، ولا يُتصوَّر أن يكون هو الفاقد لنفسه لأنّه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً، ومن حيث أنه يكون فاقداً يلزمه أن يكون موجوداً، وليس كذلك: «ضَرَبتُني»، لأن الضاربَ هو المضروب لفظاً ومعنى، فلذلك تعذَّر «ضربتُني» وأشباهُه.

وامتنع تعدِّي فعل المضمر إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدِّي إليه في لزوم المفعول، فيعود عليه الضمير، فيخرج بذلك عن بابه لأنّه فضلة، والفضلات لا تلزم، فعَلَى هذا كلُّ مسألة تؤدِّي في الاشتغال إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتصل أو فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل لا تجوز إلاّ في باب الظن والفقد والعدم. وكلّ مسألة تؤدِّي إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب، نحو: «زيداً ضَرَبَهُ».

فجملة الأمر أن تقول: الفعل الذي اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون من الأبواب المستثنيات أو من غيرها، فإن كان من غيرها، فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحد، أو سببيّ واحدٌ، أو ضميران، أو سببيّان، أو ضمير وسببيّ.

فإن كان له ضميرٌ واحد، حملْته عليه، نحو: «زيداً ضربتُ أخاهُ»، فإن كان له سببيان، حملته على أيّهما شئت، نحو: «أزيداً ضربَ أخوهُ أباه»، و «أزيدٌ ضربَ أخوهُ أباهُ»؟ وإن كان له ضمير وسببيّ، فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلاً أو منفصلاً، فإن كان منفصلاً حملتَ على أيّهما شئت، نحو: «أزيداً إيّاه ضَربَ إيّاه أخوهُ»؟ و «أزيدٌ إيّاه ضَرَبَ أخوه»، لأنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى السببيّ في جميع هذه المسائل.

وإنْ كان الضمير متّصلاً حملتَ عليه ولا يجوز حمله على السببيّ، فمثال ذلك ـ والضمير منصوب ـ أزيداً ضربَهُ أخوهُ؟، ومثاله ـ والضمير مرفوع ـ أزيدٌ ضربَ أخاهُ؟ وأما قول لبيد [من الطويل]:

٢٤١ ـ فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهديكَ القرونُ الأوائلُ

---

٢٤١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/٣٤؛ والدرر ١/٢٠٠؛ وشرح التصريح ١/١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥١؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ١/٨، ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/١١٤؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/١٠٥؛ وهمع الهوامع ١/٦٣. =

فلم يحمل «أنتَ» على «علمك»، لأنّه لو فعل ذلك لأدّى إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المنفصل، ألا ترى أنّك لو وضعت «أنتَ» موضع «علمك» لكانَ التقدير فإن لم ينفعْكَ.

ولا يجوز أيضاً حمله على الكاف في «ينفعك» لأنّه لو فعل ذلك لنصب، فقال: «فإن إيّاكَ»، فلم يبقَ إلاّ أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى، فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال، كأنّه قال: «فإن ظللت لم ينفعكَ عِلمك»، فأضمر لفهم المعنى وبرز الضمير لمّا استتر الفعل، فقال: «إنْ أنتَ».

فإن كان له ضميران، فلا يخلو أن يكونا متّصلين، أو منفصلين، أو يكون أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً، فإن كانا متّصلين، فلا تجوز المسألة لما تقدَّم من أنَّ فعل الضمير المتّصل لا يتعدّى إلى مضمره المتّصل إلا في الأبواب المذكورة، وإن كانا منفصلين حملتَ على أيهما شئت، نحو: «أزيدٌ إيّاه لم يضْرِبْهُ إلاّ هو».

وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً، حملتَ على المتّصل، نحو: «أزيداً لم يضربْهُ إلا هو»، و «أزيدٌ لم يضْرِب عمرٌو إلاّ إيّاه»؟

وإن كان الفعل الذي اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة، فلا يخلو الاسم الذي

= **المعنى**: يقول: إذا لم تتّعظ بما علمت فتذكّر آباءك وأجدادك، وفكّر في مصيرهم لعلّك تهتدي.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، و «إن»: حرف شرط جازم. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده تقديره: «فإن لم تنتفع». **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **ينفعك**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الكاف»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **علمك**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **فانتسب**: «الفاء»: رابطة جواب الشرط، «انتسب»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». **لعلّك**: حرف مشبّه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب اسم «لعلّ». **تهديك**: فعل مضارع مرفوع، و «الكاف»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **القرون**: فاعل مرفوع بالضمّة. **الأوائل**: نعت «القرون» مرفوع بالضمة.

وجملة «إن أنت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم ينفعك»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «انتسب»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «تهدي»: في محل رفع خبر «لعلّ». وجملة «لعلّك تهديك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فإن أنت لم ينفعك» حيث وردت «أنت» في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده تقديره: «إن لم تنتفع لم ينفعك علمك».

اشتغل عنه الفعل من أن يكونَ له ضميرٌ واحدٌ، أو سببيّ واحدٌ، أو ضميران، أو سببيّان، أو ضمير وسببيّ.

فإن كان له ضمير واحد حملتَ عليه، نحو: «أزيداً ظَنَنْتُهُ قائماً»، وإن كان له سببيّ واحد حملتَ أيضاً عليه، مثال ذلك: «أزيداً ظننتَ أباهُ قائماً»، وإن كان له سببيّان حملتَ على أيّهما شئتَ، نحو: «أزيداً ظنَّ أخاهُ أبوهُ قائماً»، وإن كان له ضميرٌ وسببيّ فلا يخلو أن يكونَ الضمير متّصلاً ومنفصلاً؛ فإن كان متّصلاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان منصوباً حملت على أيّهما شئت، مثال ذلك: «أزيداً ظنّه أخوه قائماً»، وإن كان الضمير مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحمل على السببيّ أصلاً، مثال ذلك: «أزيداً ظنَّ أخاهُ قائماً»، وإنْ كان منفصلاً حملتَ على أيّهما شئتَ، مثالُ ذلك: «أزيداً لم يظنّ أخاهُ إلاّ هو قائماً».

وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متّصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متّصلاً، والآخر منفصلاً، فإن كانا متّصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب، مثال ذلك: «أزيداً ظنّه قائماً»، وإن كانا منفصلين حملتَ على أيّهما شئت، مثال ذلك: «أزيداً إيّاه لم يظنّ إلاّ هو قائماً». وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً، فلا يخلو من أن يكون المتّصل مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان منصوباً حملتَ على أيّهما شئت، مثال ذلك: «أزيداً لم يظنّه إلاّ هو قائماً»؛ وإن كان مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحمل على غيره، مثال ذلك: «أزيدٌ لم يظن إلاّ إيّاه قائماً».

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذفتَ ما حملته عليه، وتركته في موضعه، ونويتَ به التأخير، فإن جازت المسألة بعد ذلك، فهي جائزة قبله، وإلاّ فهي ممتنعة.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر

[١ ـ تعدادها]:

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها وينتصب الخبر على أنه خبرها، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وآض، وقعد في قولهم: «شحذَ شَفرتهُ حتى قَعَدتْ كأنها حربةٌ»، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وما دامَ، وغدا، وراح، وجاءت في قولهم: «ما جاءَت حاجتك». وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب «ماوَنيَ»، لأنَّ معناها كمعنى «ما زال»، وذلك نحو: «ما وَنيَ زيدٌ قائماً»، أي: ما فَتَرَ عن القيام، ولذلك ألحقها بها.

وهذا لا يلزم لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ آخر، ولا يكون حكمه كحكمه. ألا ترى أنَّ «ظلَّ زيدٌ قائماً» معناه: أقامَ زيدٌ قائماً النهارَ كلّه. ولا تجعل العرب لِـ «أقام» اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بـ «ظلّ».

ومما يدّل على أنّها ليست من أخوات «كان» أنّه لا يقال: «ما ونيَ زيدٌ القائمَ»، فالتزام التنكير في «قائم» وأمثاله دليل على انتصابه على الحال.

وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب «مررتُ»، إذا لم يرد بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة «كان»، وذلك نحو قولك: «مررتُ بهذا الأمرِ صحيحاً»، أي: كان هذا الأمرُ صحيحاً عندي.

وذلك لا حجة فيه، لأنَّ المرور هنا متجوّز فيه، كأنه قال: «مرّ خاطري بهذا الأمر

صحيحاً»، ويكون انتصاب «صحيحاً» على أنّه حال، وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها إلاّ أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع، فتنصب إذ ذاك بفعل مضمر، نحو: «مررتُ بزيدٍ المسكينَ»، و «مررتُ بِهِ الشجاعَ».

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر، نحو: «لئنْ ضربتَهُ لتضربَنّهُ الكريمَ»، و «لئنْ أكرمتَهُ لتُكرمنّه العاقلَ»، فجعلوا «الكريم» و «العاقل» وأمثالهما منتصبة على أنّها أخبار للفعل المكرر، وذلك لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلاً من مفعول الفعل، فإن استدلّوا بأنّه لو كان بدلاً لم يلزم الإتيان به قيل لهم: ربَّ تابعٍ لازمٍ، نحو: «الجمّاءَ الغَفيرَ»، ألا ترى أنَّ «الغفير» تابع الجَمّاءَ أبداً ولا تجيء إلا كذلك.

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو: «هذا زيدٌ قائماً»، وجعلوا «هذا» تقريباً و «زيداً» اسم التقريب، و «قائماً» خبر التقريب، واستدلّوا على ذلك بأنك قد تقول: «هذا زيدٌ قائماً»، لمن يقطع بأنه قد علم أنَّ المشار إليه زيد، لأنَّ الخبر إنّما يكون مجهولاً عند المخاطب، وحينئذ يكون مفيداً. ومما يبيّن ذلك قوله تعالى: ﴿هذا بَعلي شيخاً﴾[1]. ألا ترى أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أنَّ المشارَ إليه بعلُها، وإنّما أرادت أن تنبههم على شيخوخته. قالوا: فدلَّ ذلك على صحة ما قلناه.

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، لأنَّ «هذا» اسم فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب.

فإن قيل: فكيف جعلتم اسمَ الإشارة مبتدأ وما بعده خبراً، وليس المعنى على ذلك؟ فالجواب: إنَّ الكلام إذا ذاك محمول على معناه، فإنّك إذا قلت: «هذا زيدٌ قائماً»، فاللفظ على الإخبار عن المشار إليه بزيد، والكلام محمول على معنى: تنبّه لزيد وربَّ كلامٍ صورته لفظٌ على خلاف معناه، نحو: «غفرَ اللّهُ لزيدٍ»، فإنَّ لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء. وكذلك «اتقى اللّهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليهِ» لفظهِ لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر، وكذلك قوله تعالى: ﴿فليَمددْ له الرحمنُ مدّاً﴾[2]، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر، فكذلك: «هذا زيدٌ»، لفظه لفظ الإخبار عن «هذا» بـ «زيد» ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما.

ومما يدلّ أيضاً على أنَّ المنصوب حال التزام التنكير فيه، ولو كان خبراً لسمع من

(١) هود: ٧٢.
(٢) مريم: ٧٥.

كلامهم معرفة، وما أجازوه من الإتيان به معرفة، نحو: «هذا زيدٌ القائمَ»، لا يُلتفت إليه لأنّهم إنّما قالوه بالقياس.

فالذي يَثبُت من هذا الباب قد قدّمناه أوّلاً وهي أفعال كلها بلا خلاف إلا «ليس» فإنّ فيها خلافاً. فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنّها حرف، واستدلّ على ذلك بأنّها لا مصدر لها ولا تتصرّف، وأنها ليست على أوزان الأفعال. وذلك كلّه لا حجة فيه. أمّا كونها لا تتصرَّف وكونها لا مصدر لها، فإنّه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة، نحو التعجب في مثل: «ما أحَسنَ زيداً»، ألا ترى أنّه لا مصدر له وأنّه لا يتصرف، وقد سلم الخصم مع ذلك أنّه فعل لقيام الدليل عليه، وسنذكر ذلك في موضعه.

وأمّا كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ، فإنّه يحتمل أن تكون مخففة من «فَعِلَ»، فتكون في الأصل «لَيِسَ»، نحو: «صَيِدَ البعيرُ»(١)، و «فَعِل» قد تُخفف فيقال: «فَعْلَ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٢٤٢ ـ لـو شَهْـدَ عـاداً فـي زمـانِ عـادِ ... لابتـزّهـا مبـارِكَ الجِـلادِ

والتزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا يمكن أن تكون «فَعَلَ» في الأصل لأنّ «فَعَلَ» لا يخفّف، ولا «فَعُلَ» بضمّ العين، لأنَّ «فَعُلَ» لا يُبنى ممّا عليه ياء.

فإن قيل: وما الذي يدلّ على أنّها فِعْلٌ؟ فالجواب: إنَّ الذي يدلّ على ذلك لحاق

---

(١) أي أصابه الصيد، وهو داء يصيب عنق البعير.

٢٤٢ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٥١.

اللغة: ابتزها: سلبها. مَبَارِك الجلاد: وسط الحرب ومعظمها، وأصل الكلام: لابتزها من مبارك الجلاد، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه.

الإعراب: **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«شهد»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة والفاعل «هو». **«عاد»**: مفعول به منصوب بالفتحة. «من زمان»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «شهد». **«عاد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لابتزها»**: اللام واقعة في جواب الشرط، «ابتزها»: فعل ماضٍ و «ها»: مفعول به والفاعل «هو». «مبارك»: اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: «من مبارك». **«الجلاد»**: مضاف إليه.

وجملة «لو شهد لابتزها» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ابتزها»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «شَهْدَ» حيث خفّف الفعل لثقل كسرة عين فَعِلَ، والأصل: شَهِدَ.

علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل، أعني أنّها تثبُت مع المؤنث وتسقط مع المذكر، نحو: «ليسَ زيدٌ قائماً»، و «ليست هندٌ قائمةً»، كما تقول: «قامَ زيدٌ»، و «قامت هندٌ»، وليس لحاقُ علامةِ التأنيث الحرفَ كذلك، بل تلحق مع المؤنّث والمذكر، نحو: «قام زيدٌ ثُمّةَ عمرٌو ثُمّةَ هِندٌ».

ويدلّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها، نحو: «ليسا»، أو «ليسوا»، ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها، لأنَّ الحرف إنّما يتصل به ضمير الخفض أو النصب، نحو: إنّكَ وإنّهُ وبِكَ وبِهِ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيبويه، وقد نصّ على ذلك في مواضع من كتابه.

* * *

[٢ ـ حكمها]:

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسمها، إلا اسم الشرط، واسم الاستفهام، و «كم» الخبرية، و «ما» التعجبية، و «ايمنُ الله» في القسَم. أما «ايمُنُ اللّهِ»، فإنّها لا تتصرف بل التزم فيها الرفع على الابتداء. وأمّا «ما» التعجبية، واسم الشرط، واسم الاستفهام، و «كم» الخبرية فلها صدر الكلام، وجعلها اسماً لهذه الأفعال يُخرِجُها عمّا وَجبَ لها من الصدرية.

وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، فإنّها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال، فلا تقول: «كان زيدٌ هل ضربتَهُ»؟ ولا «أصبحَ زيدٌ اضربْهُ»، ولا «أصبحَ زيدٌ لعلّه قائم»، لمناقضة معناها هذه الأفعال. وذلك أنَّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، والطلب واقع وقت التلّفظ بها، وهذه الأفعال تدلّ على المُضيّ أو الاستقبال، فلا يمكن لذلك أن تُجعل أخباراً لهذه الأفعال. فأمّا قوله [من الوافر]:

٢٤٣ ـ ألا يــا أُمَّ فــارعَ لا تَلُــومــي ... علـى شَـيْءٍ رفعـتُ بـهِ سمـاعـي
وكُــونــي بــالمكــارمِ ذكّــرينــي ... ودِلّــي دلَّ مــاجــدةٍ صنــاعِ

---

٢٤٣ ـ التخريج: البيتان لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، ٢٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦؛ والدرر ٢/ ٥٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩؛ =

ثم جعل «الذكرني» في موضع خبر «كوني»، فإنَّ ذلك من وضع الأمر موضع الخبر، كأنه قال: «تذكريني»، فيكون قوله تعالى: ﴿فليمدُدْ له الرحمنُ مدًّا﴾[(١)]. أي: فيمُدّ، ولذلك قلَّ مجيئه لأن مع الأمر مرفوع الخبر لا يكثر ولا يُقاس عليه.

واختلف هي مرفوع الماضي بغير «قد» موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت ماضية، فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في «ليس» فإنّه يجوز ذلك فيها باتفاق إجراءً لها مجرى ما حَكَى سيبويه: «ليسَ خلقَ اللَّهُ مِثلَهُ».

واحتجّ صاحب هذا المذهب بأنَّ الفعل الذي يقع خبراً إذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى «كان» وأخواتها، لأنّها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يُعطي الزمانَ لم يُحتَج إليها، وكان ذكرها فضلاً، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ قامَ»، كان المفهوم منه ومن: «كانَ زيدٌ قامَ» واحداً، فإن جاءَ شيء من ذلك فهو عنده على إضمار «قَدْ»، لأنّها تقرّب الماضي من الحال، فإذا قلت: «كانَ زيدٌ قد قامَ»، فكأنّك قلت: «كانَ زيدٌ يقومُ».

والصحيح عندي أنَّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو «ليس»، وقسم يمتنع فيه وهو «ما زال»، و «ما انفك»، و «ما فتىء»، و «ما برح»

= وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٣.

اللغة: دلي: تدللي من الدلال. صناع: الماهرة في الأعمال اليدوية.

المعنى: شجعيني على المكارم وعمل المعروف، ومن ثم تدللي ما شئت، دلال الشريفة الماجدة، الماهرة في العمل.

الإعراب: ... وكوني: «الواو»: حرف عطف، «كوني»: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **بالمكارم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ذكريني. **ذكريني**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الياء» الأولى في محل رفع فاعل. **ودلي**: «الواو»: عاطفة، «دلي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. دل: مفعول مطلق منصوب وهو مضاف. ماجدة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. صناع: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «وكوني»: معطوفة على جملة «لا تلومي» الاستئنافية. وجملة «ذكريني»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «دلي»: معطوفة على جملة كوني لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (كوني بالمكارم ذكريني) إذ جاء خبر كوني جملة إنشائية، طلبية.

(١) مريم: ٧٥.

و «ما دام»، وذلك أنَّ هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعالُ الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها. وكذلك «جاءَ» و «قعَدَ» لأنّهما لا يستعملانِ إلاّ حيثُ سُمِعا لأنّهما جريا مجرى المثل.

وما بقي فيه خلاف، فمنهم من منع لِما ذكرنا ومنهم من أجاز. حجة المجيز أنّك إذا قلت: «أصبحَ زيدٌ قامَ»، و «أمسى زيدٌ خرجَ» أعطى من المعنى ما لم يُعطِ «زيدٌ قامَ»، و «زيدٌ خرجَ»، ألا ترى أنَّ «قام» و «خرج» لا يعطيان أكثر من المضيّ، و «أمسى» و «أصبح» يعطيان المضيّ مع «أنَّ» ذلك في مساءٍ وصباحٍ وكذلك سائر أخواتها إلا «كان» فإنّها لا تعطي معنًى زائداً أكثر من التأكيد. والتأكيد في كلامهم كثير، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلّة ذلك في كلامهم.

وأيضاً فإنَّ ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٤٤ - وكُنّا حَسِبْنَاهُمْ فَوارِسَ كَهْمَسٍ حَيَوْا بَعْدَ ما ماتوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرا

---

٢٤٤ - التخريج: البيت لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٤؛ ولأبي حزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٦٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٨ (حيا)؛ ولمودود أو لأبي خرابة في لسان العرب ٦/ ١٩٩ (كهمس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١١٦؛ وشرح المفصل ١٠/ ١١٦؛ والكتاب ٤/ ٣٩٦؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٤ (عيا)؛ والمقتضب ١/ ١٨٢؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٧٩؛ والمنصف ٢/ ١٩٠.

اللغة: كهمس: اسم فارس من قوّاد الخوارج. الأعصر: جمع عصر وهو اليوم، والليلة، والدهر.

المعنى: لقد حسبنا الفوارس القادمة إلينا فرساناً بقيادة (كهمس)، وقد عادوا للحياة بعدما ماتوا من زمن طويل.

الإعراب: وكنا: «الواو»: حسب ما قبلها، «كنا»: فعل ماضٍ ناقص، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). حسبناهم: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أوّل. فوارس: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **كهمس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. حيوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. بعدما: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل (حيوا)، و «ما»: حرف مصدري. ماتوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **من الدهر**: جار ومجرور متعلّقان بصفة (أعصرا) المحذوفة. **أعصرا**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (ماتوا) مضاف إليه.

وجملة «كنا حسبناهم»: حسب ما قبلها. وجملة «حسبناهم»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة =

فجعل «حسِبناهُم» في موضع خبر «كنّا». وقال زهير [من الطويل]:

٢٤٥ ـ وكَـانَ طَـوَى كَشْحـاً عَلـى مُسْتَكِنَّـةٍ فَـلا هُـوَ أبْـداهـا وَلَـمْ يَتَجَمْجَـمِ

فجعل «طوَى» خبراً لِـ «كان». وقال النابغة [من البسيط]:

٢٤٦ ـ أمْسَتْ خلاءً وأمْسَى أهلُها احْتَمَلُوا أَخْنَـى عليها الـذي أَخْنَى على لُبَدِ

«حيوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «ماتوا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وكنا حسبناهم» حيث جاء الفعل (حسب) مع مفعولية في محلّ نصب خبر (كان).

٢٤٥ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤؛ والدرز ٢/ ٢٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٥؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧٢ (كشح)، ١٣/ ٣٦١ (كنن)، ٣٦٨ (كون)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: طوى: أخفى. الكشح: الخاصرة، ما بين السُّرة ووسط الظهر. مستكنّة: مضمرة. لم يتجمجم: لم يتراجع عمّا أضمره.

المعنى: أخفى حصين بن ضمضم نيته على الأخذ بثأر أخيه، فلم يظهرها ولم يتراجع عنها.

الإعراب: وكان: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **طوى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **كشحاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **على مستكنة**: جار ومجرور متعلّقان بـ (طوى). **فلا**: «الفاء»: حرف عطف، «لا»: نافية. **هو**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **أبداها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ولم**: «الواو»: حرف عطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. **يتجمجم**: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «كان طوى»: بحسب الواو. وجملة «طوى»: في محلّ نصب خبر كان. وجملة «هو أبداها»: معطوفة على جملة «كان». وجملة «أبداها»: في محلّ رفع خبر لـ (هو). وجملة «لم يتجمجم»: معطوفة على جملة «أبداها» في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «وكان طوى» حيث جاء الفعل (طوى) في محلّ نصب خبر (كان).

٢٤٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥؛ والدرر ٢/ ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٦ (لبد)، ١٤/ ٢٤٥ (خنا)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

اللغة: أمست خلاء: أي أصبحت مقفرة خالية من الإنس. احتملوا: ارتحلوا. أخنى عليها: أتى عليها وأفسدها. لبَد: اسم نسر، زعموا أنّه آخر نسور لقمان السبعة، وقد عاش طويلاً.

المعنى: يقول: إنّ ديار ميّة قد أمست خراباً وخالية من أهلها، وقد عبث بها الدهر وأتى عليها كما أتى على لبد.

فجعل «احتملوا» خبراً لِـ «أمْسَى»، وقال [من الطويل]:

٢٤٧ ـ وكُنّا وَرِثْناهُ على عهدِ تُبَّعٍ طَويلاً سَوارِيهِ شَديداً دَعائِمُهْ

فجعل «ورِثناه» خبر «كُنّا»، وحكى الكسائي عن بعض العرب: «أَصبَحَتْ نَظَرتْ إلى

= **الإعراب**: أمست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». **خلاء**: خبر «أمسى» منصوب بالفتحة. وأمسى: الواو حرف عطف، «أمسى»: فعل ماضٍ ناقص. **أهلها**: اسم «أمسى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **احتملوا**: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **أخنى**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **عليها**: «على»: حرف جرّ، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بـ «أخنى». **الذي**: اسم موصول مبنيّ في محل رفع فاعل. **أخنى**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة للتعذّر. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **على**: حرف جرّ. **لبد**: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أخنى».

وجملة: «أمست خلاء. . .» ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمسى أهلها احتملوا» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «احتملوا» في محلّ نصب خبر «أمسى». وجملة «أخنى عليها» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخنى على لبد» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أمسى أهلها احتملوا» حيث جاء الفعل «احتملوا» في محل نصب خبر «أمسى».

٢٤٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٠٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٢؛ والكتاب ٢/ ٤٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٨ (كون).

اللغة: تبع: مفرد تبابعة وهم ملوك حمْيَر قديماً. السواري: مفرد سارية وهي الأسطوانة من حجارة أو آجر تركز عليها البنود والرايات.

المعنى: لقد ورثنا المجد والعزّ منذ أيام تبّع، وكان عزًّا متين الدعائم عالي الرايات.

الإعراب: وكنا: «الواو»: للعطف، «كنا»: فعل ماضٍ ناقص، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **ورثناه**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **على عهد**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ورثناه). **تبع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **طويلاً**: حال (المجد) المذكور ضميراً في (ورثناه) منصوبة بالفتحة. **سواريه**: فاعل (طويلاً) مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **شديداً**: حال ثانية منصوبة بالفتحة. **دعائمه**: فاعل (شديداً) مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «وكنّا ورثناه»: معطوفة على جملة «وما زال. . .» في البيت السابق، لا محلّ لها. وجملة «ورثناه»: في محلّ نصب خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «وكنا ورثناه» حيث جاء بالفعل (ورثناه) في محلّ نصب خبر (كان).

ذاتِ التَنانيرِ»[١]، يعني ناقَته، فجعل «نظرت» خبر «أصبحت»، وقال تعالى: ﴿إن كان قميصهُ قُدَّ من قُبُلٍ. وإن كانَ قميصُهُ قُدَّ من دُبُرٍ﴾[٢]. فجعل «قُدَّ» في الموضعين خبر «كان».

ومن اعتذر عن هذا بأنْ قال: إنَّ الذي سوَّغَ ذلك دخول أداة الشرط على «كان» لأنّها تخلّصه للاستقبال، فكأنّه قال: إن يكُنْ قَمِيصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ، فاعتذاره باطل، لأنَّ «كان» هنا ماضية لفظاً ومعنى، ألا ترى أنَّ ما كان من ذلك قد ثبتَ واستقرَّ.

وسنبيِّن كيف دخلت أداة الشرط على «كان» ولم تنقل معناها للاستقبال، والخلاف الذي في ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.

* * *

[٣ ـ تصرّفها]:

وأفعال هذا الباب كلُّها تتصرف فيستعمل منها الماضي، والمستقبل، والأمر، واسم الفاعل إلاّ «ليس»، و «ما دام»، و «قَعَد»، و «جاءَ».

أما «قَعَدَ» و «جاءَ» فإنّهما لا يستعملان من هذا الباب إلاّ في الموضعين المذكورين وهما: «ما جاءَت حاجتُكَ»، و «شَحَذَ شَفرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حربةٌ». فجريا لذلك مجرى المثل، والأمثال لا تُغيَّر عما وُضِعَت له.

وأما قولهم: «قَعَدَ زيدٌ يتهكّم بِعرضِ فلان»، فإن أبا الفتح جعل «قَعَد» فيه زائدة، وكأنّه قال: «زيدٌ يتهكّمُ بعرضِ فلانِ»، إذ لا يراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام، ولا يتصوَّر أن يكونَ «قَعَدَ» هنا بمعنى «صار» لأنّها لا تستعمل كذلك إلا في «قعدتْ كأنّها حربةٌ»، وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره.

وزعم ابن ملكون أنّها بمعنى «صار»، وذلك باطل لما ذكرناه من أنَّ ما ثبت في المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في غيره.

وأما «ليس» فإنّها لم تتصرّف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنّها حرف. ألا ترى أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع وأنّها مثل «ما» في النفي، وفي

---

(١) ذات التنانير: اسم موضع.

(٢) يوسف: ٢٦ ـ ٢٧.

أنّها تدخل على المحتمل فتخلّصه للحال فتقول: «ليس زيدٌ يقومُ»، كما تقول: «ما زيدٌ يقوم»، فتكون في الموضعين بمعنى الحال، و«ما» لا تتصرف فكذلك «ليس». وكذلك أشبهت أيضاً «ليت» في أنّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال، فكما أنَّ «ليت» لا تتصرَّف فكذلك «ليس».

وأما «ما دامَ» فإنّها لا تتصرَّف لأنّها في معنى ما لا ينصرف، وذلك أنّك إذا قلت: «أفعلُ هذا ما دامَ زيدٌ قائماً»، كان المعنى مثل قولك: «أفعلُ هذا إن دام زيدٌ قائماً». ألا ترى أنَّ الفعل المتقدم معلّق على وجود الدوام في الموضعين، فلّما كانت في معنى شرط قد تقدَّم ما يدلّ على جوابه لم تكن إلاّ بصيغة الماضي، لأنَّ الفعل إن كان كذلك إنّما تكون صيغته للماضي. تقول العرب: «أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ»، ولا تقول: «أنتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ».

وما بقي من الأفعال فهو متصرّف يستعمل منه الماضي والمستقبل واسم الفاعلِ، تقول: كان يكونُ فهو كائنٌ، وأصبحَ يُصبِحُ فهو مُصبِحٌ، وزالَ يزالُ فهو زائلٌ، وحكى الكسائي: يَزِيلُ، في مضارع «زالَ» فتقول: «ما يَزِيلُ زيدٌ يفعلُ كذا»، وهو قليلٌ جداً. وكذلك سائر أخواتها.

* * *

واختُلِفَ في اسم المفعول من هذه الأفعال، فمن الناس من أجازه ومنهم من منعه، فمِمّن منعه الفارسي، فحجَّته أنّ مفعولاً لا يُبنى إلا من فعل يجوز ردّه لما لم يُسمَّ فاعله، فلا يقال عنده: مكونٌ، كما لا يقال: «كينَ»، وامتنع عنده ما كان لما لم يُسمَّ فاعله، لأنّك لو حذفت المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدّى ذلك إلى بقاء ما أصلُه الخبر دون مبتدأ، لا في اللفظ ولا في التقدير، وذلك غيرُ جائز، لأنَّ الخبر لا بد له من المخبر عنه.

وممن أجاز ذلكَ الفراء والسيرافي وسيبويه.

أما الفراء فأجاز ذلك لأنّهُ يُجيز: «كينَ قائمٌ»، تشبيهاً بـ «ضُرِبَ عمرٌو»، لأنَّ المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول، فعاملَ الفعلَ في هذا الباب معاملة ما أشبهه، وقد تقدَّم الاستدلال على فساد ذلك.

وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذَفَ الاسم ويُحذَفَ بحذفه الخبر، إذ لا يُتصوَّر

حذفُ المخبر عنه لفظاً وتقديراً وإبقاءُ الخبرِ، ثم تُقيم ضمير الحدث مقام المحذوف، فيقال: «كِينَ». وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ هذه الأفعال قد رُفض إحداثُها، فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف. وأما سيبويه فأجاز أن يقال: «مكونٌ»، ولم يُبَيّنْ على أيّ وجهٍ ذلك، لكنه يتخرَّج ذلك ـ عندي ـ على أن يُحذف المخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر. ثم يقام ظرف أو مجرور ـ إن كان في الكلام ـ مقامَ المحذوف، فتقول على هذا: «كِينَ في الدارِ»، و «الدار مكونٌ فيها»، أي: مكونٌ فيها أمرٌ أو قصة، أي: واقع.

وكذلك ما بقِي من الأفعال المتصرِّفة، أعني أنّه يجوز بناء اسم المفعول منها على هذا الوجه.

* * *

[٤ ـ دلالتها على معنى الحدث]:

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين، هل تدلّ على معنى الحَدَث أم لا؟ فمنهم من ذهب إلى أنّها ليست بمأخوذة من حَدث وإنّما هي لمجرّد الزمان، ولذلك لم يُلفظ لها بمصدر، لا يقال: «كان زيدٌ قائماً كوناً»، ولا «أمسى عبدُ اللّهِ ضاحكاً إمساءً»، وكذلك سائر أخواتها.

والصحيح أنّها مشتقة من أحداثٍ لم يُنطق بها. وقد تقرّر من كلامهم أنّهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول.

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنّها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنّها مأخوذة من حدث. ومما يدلّ على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: «كُنْ قائماً»، و «أنا كائنٌ منطلقاً»، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يُبنَى اسم الفاعل من الزمان.

فإن قيل: لا تدلّ على معنى الحدث إذ قد رُفض النطق به، فالجواب: إنَّ الخبر الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل.

* * *

[٥ ـ أقسامها من حيث دخول أداة النفي عليها]:

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام، قسم لا تدخل عليه أداة النفي وهي: «جاءَتْ»،

و «قَعدَتْ»، و «ليسَ»، و «ما دامَ».

أما «جاءَ»، و «قَعَدَ» فإنّهما لا يستعملان إلاّ كما سُمِعا لما تقدَّم من أنَّ الكلام الذي استُعمِلتا فيه جرى مجرى المثل، فلا يُغيَّر عما وضع له.

وأما «ليس» فلأنّها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها.

وأما «ما دام» فلأنّها دخلت عليها «ما» المصدريّة، و «ما» المصدريّة لا تدخل عليها أداة النفي لأنّها تتقدَّر مع ما بعدها بالمصدر وهو مفرد، و «ما» النافية لا تدخل إلاّ على جملة لا على مفرد.

وقسم يلزم أداة النفي إمّا ملفوظاً بها وإمّا مقدَّرة، وهي «ما زال»، و «ما انفك»، و «ما فتىءَ»، فلا تقول: «زالَ زيدٌ قائماً»، ولا «انفكَّ عبدُ اللَّهِ خارجاً»، ولا «فَتِىءَ محمّدٌ ضاحكاً»، وأنت تريد الإيجاب، فإن قدَّرتَ فيه حرف نفي محذوفاً لم يجزْ ذلك إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الطويل]:

٢٤٨ ـ لَعَمـر أبـي عَفْـراء زالـت عـزيـزةً على قـومِهـا مـا فَتَّـلَ الـزنْـدَ قـادحُ

يريد: ما زالت عزيزةً. ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلاّ إذا كان الفعل مضارعاً

---

٢٤٨ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٥٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ١٠/١٠٠، ١٠١؛ والدرر ٦/٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠؛ والمقرب ١/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٦.

اللغة: أبي عفراء: والد فتاة تدعى عفراء. الزند: الخشبة العليا التي تحك لقدح النار.

المعنى: أقسم بحياة والد عفراء إن ابنته ما زالت عزيزة على مر الزمان.

الإعراب: لعمر: «اللام»: حرف ابتداء وقسم، «عمر»: مبتدأ مرفوع. **أبي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. والخبر محذوف تقديره قسمي. **عفراء**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **زالت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث لا محل لها، واسم (زال) ضمير مستتر تقديره هي. **عزيزةً**: خبر (زال) منصوب بالفتحة. **على قومها**: جار ومجرور متعلقان بـ «عزيزة». **ما**: حرف مصدري زماني. **فتّل**: فعل ماض مبني على الفتح. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب على الظرفية الزمانية. **الزند**: مفعول به منصوب بالفتحة. **قادح**: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «لعمر أبي عفراء قسمي»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «زالت عزيزة» حيث حذف حرف النفي، ضرورةً.

في جواب قَسَمٍ، نحو قوله تعالى: ﴿تاللَّهِ تَفتَؤُ تذكُرُ يوسفَ﴾[1]. أي لا تفتأ. وأما قوله [من المسنرح]:

٢٤٩ ـ ولا أَراهــا تــزالُ ظــالمــةً تُحــدِثُ لــي قُــرحــةً وتَنكَــؤُهــا

فـ «أراها» اعتراض بين «لا» و «تزال»، والمعنى: ولا تزال ظالمةً فيما أرى.

وأما «بَرِحَ» فالغالب عليها أن تكون بمعنى «زال»، وقد تستعمل بغير أداة نفي لا ملفوظة ولا مقدرة. وذلك قليل جداً، فمن كلامهم: ««بَرِحَ الخَفاءُ»، أي: زالَ الخفاء. وقال الشاعر [من الوافر]:

٢٥٠ ـ وأَبْــرَحُ مــا أدامَ اللّــهُ قَــومِــي بحَمْــدِ اللّــهِ مُنتَطِقــاً مُجِيــدا

---

(١) يوسف: ٨٥.

٢٤٩ ـ التخريج: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧؛ والدرر ٢/ ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠، ٨٢٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١١، ٢٤٨.

اللغة: القرحة: الجرح في المعدة. نكأ: أي قشر الجرح أو فتحه ثانية.

المعنى: تصد ثم ترجع، وعودها كالمصيبة، إذ ما تلبث جراح نفسي أن تبرأ حتى تعود، فتنزف من جديد.

الإعراب: **ولا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. **أراها**: «أرى»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **تزال**: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **ظالمة**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **تحدث**: فعل مضارع مرفوع بالفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **لي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تحدث. **قرحة**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **وتنكؤها**: «الواو»: عاطفة، «تنكؤها»: فعل مضارع مرفوع بالفتحة الظاهرة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «ولا تزال ظالمة»: بحسب الواو. وجملة «أراها»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «تحدث قرحة»: في محل نصب خبر ثانٍ للفعل (تزال). وجملة «تنكؤها»: معطوفة في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «ـ أراها ـ» إذ وقعت الجملة الفعلية معترضة بين لا ومنفيها.

٢٥٠ ـ التخريج: البيت لخداش بن زهير في لسان العرب ١٠/ ٣٥٤، ٣٥٥ (نطق)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦١٩؛ وجمهرة اللغة ص ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٤؛ والدرر ٢/ ٤٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ والمقرب ١/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.

اللغة: **أدام**: أبقى. منتطقاً الفرس: جعله إلى جانبه، وقيل: منتطقاً: ناطقاً.

المعنى: يقول: إنّه ما دام حيّاً سيبقى فارساً مغواراً، ناطقاً باسم قومه، معدّداً مآثرهم التي لا تحصى. =

أي: أزالُ عن أن أكون صاحبَ نطاق وصاحبَ جواد ما أدام اللّهُ قومي. وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنفيّاً.

* * *

[٦ ـ أقسامها من ناحية تقديم أخبارها عليها]:

وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه، وقسم فيه خلاف، فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه «ما دام»، و «قَعَدَ»؛ أما «ما دام» فلأنَّ «ما» مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولا تتقدَّم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: «أقومُ قائماً ما دام زيدٌ»، تريد: أقومُ ما دامَ زيدٌ قائماً.

وأمّا «قَعَدَ» فلأنّها لم تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلا يُغيَّر عما استعمل عليه من تأخير الخبر، وذلك: «شحذَ شَفرتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حَربةٌ».

والذي فيه خلاف «ليس»، و «ما زال»، و «ما انفك»، و «ما فتىء»، و «ما برح». فالمانع من تقديم خبر «ليس» أنَّ من كان مذهبه فيها أنّها حرف استدل بأنّ معمول الحرف لم يقدّم على الحرف في موضع من المواضع، وأنَّ من كان مذهبه أنّها فعل استدلَّ بأنَّ الفعل إذا لم يتصرَّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله، دليل ذلك في التعجب: «ما أحسنَ زيداً»! لا يجوز: «زيداً ما أَحسنَ»، ولا «ما زيداً أحسَنَ»، والذي يجيز التقديم احتجَّ بالسماع، ولولا

الإعراب: «وأبرح»: الواو بحسب ما قبلها، «أبرح»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره «أنا». «ما»: حرف مصدري. «أدام»: فعل ماضٍ. «الله»: اسم الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «قومي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «أبرح». «بحمد»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أبرح»، أو بفعل محذوف تقديره: «أحمَد بحمد»، أو بـ «منتطقاً»، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «منتطقاً»: خبر «أبرح». «مجيداً»: خبر ثانٍ لـ «أبرح» أو مفعول به لـ «منتطقاً» حسب المعنى الأوّل، والأصل فيه: صفة لموصوف محذوف تقديره: «لا أبرح جانباً فرساً مجيداً».

وجملة: «أبرح...» بحسب ما قبلها. وجملة: «أدام...» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «وأبرح» حيث أورده بدون نفي أو شبه نفي، وهذا شاذّ لأنّه غير مسبوق بقسم.

ذلك لم يجز تقديمه. والذي يدلّ على ذلك من السماع قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم﴾(١). ألا ترى أنَّ «يومَ يأتيهم» منصوب بخبر «ليس» الذي هو «مصروف»، وقد تقدّم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فتقديم «يوم» يؤذن بتقديم «مصروفاً»، فثبت بهذا أنّ تقديم خبر «ليس» جائز.

والمانع من تقديم خبر «ما زال»، و «ما انفك»، و «ما فتىء»، و «ما برح»، أنّها أفعال قد نُفيت بـ «ما» والأفعال إذا نفيت بـ «ما» لم يتقدَّم معمولها عليها. والذي يجيز التقديم حجته أنّها وإن كانت منفية في اللفظ فإنّها موجبة في المعنى، فكما أنَّ الفعل إذا كان موجباً يتقدَّم معموله عليه، فكذلك هنا. وأيضاً فإنَّ حرف النفي قد تنزَّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة، فكأنّه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال، فكأنّك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول.

وهذا كلُّه لا حجة فيه، لأنَّ العرب إنّما تلحظ لفظ «ما» لا معناها في معنى التقديم. ألا ترى أنّك تقول: «ما ضربتُ غيرَ زيد»، ولا تقول: «غيرَ زيدٍ ما ضربتُ»، وإن كان الضرب في حَقّ زيد موجباً، وكذلك «ما ضربَ زيداً إلا عمرٌو»، لا يجوز أن تقول: «زيداً ما ضربَ إلاّ عمرٌو»، وأما لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوٍّ لمنع التقديم لأنَّ المانع إذا كان غير لازم، كان أضعف منه إذا كان لازماً.

فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال.

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق ما بقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف من حروف المصدر، نحو: «كانَ»، و «أمسى»، و «أصبح».

* * *

[٧ ـ أقسام الأفعال التي يجوز تقديم أخبارها عليها]:

والأفعال التي ثبت أنه يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام: قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل، وقسم عرض له ما أوجب فيه تأخيره، وقسم أنت فيه بالخيار.

---

(١) هود: ٨.

فالقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط، أو ما أُضيف إليه، أو اسم استفهام، أو ما أُضيف إليه، أو «كم» الخبرية، وذلك قولك: «أيَّ رجلٍ كنتَ»؟ و «غلامَ أيِّهم كنتَ»؟ و «مَنْ تكن أكنْ»، و «مثلَ مَنْ تكُنْ أكنْ»، و «كم غلامٍ كانَ غلمانُكَ».

والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها و «ما» النافية ولام التأكيد، وذلك نحو قولك: «هل كان زيدٌ قائماً»، و «ما كان زيدٌ خارجاً»، و «إن كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمرٌو»، و «ليكونَنَّ زيدٌ قائماً». ولا يجوز أن تقول: «قائماً هل كانَ زيدٌ»؟ أو «خارجاً ما كانَ عمرٌو»، ولا «قائماً إن كانَ زيدٌ قامَ عمرٌو»، ولا «قائماً ليكونَنَّ زيدٌ».

أو يقع الفعل صلة موصول أو صفة لموصوف، فإنّه لا يقدَّم على الموصول ولا على الموصوف، وذلك نحو: «يُعجِبُني أن يكون زيدٌ قائماً»، و «يُعجِبُني رجلٌ يكون قائماً»، لا يجوز أن تقول: «يُعجِبُني قائماً أن يكون زيدٌ»، ولا «يُعجِبُني قائماً يكون رجلٌ»، لأنَّ الصلة والصفة لا يتقدم شيءٌ منها على الموصول ولا على الموصوف.

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر، أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف، فإنَّ ذلك يجوز إلاّ أن يكون حرف الصدر أداة شرط، أو لام تأكيد، أو يكون الموصول حرفاً، فإنَّ ذلك لا يجوز، وذلك نحو: «إنْ كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمرٌو»، و «ليكونَنَّ زيدٌ قائماً»، و «يعجبني أنْ يكون زيدٌ قائماً»، لا يجوز أن تقول: «إنْ قائماً كانَ زيدٌ قامَ عمرٌو»، ولا «لَقائماً يكونَنَّ زيدٌ»، ولا «يُعجِبُني أنْ قائماً يكون زيد»، لأن هذه الحروف لا يليها إلاّ الفعل.

وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر، وسنبيِّن ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.

وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متّصلاً أو مقروناً بـ «إلاّ» أو في معنى المقرون بـ «إلاّ»، وذلك نحو: «كانَكَ زيدٌ» و «لن يكونَ زيدٌ إلاّ قائماً»، و «إنّما كان زيدٌ قائماً»، لا يجوز أن تقول: «ككانَ زيدٌ»، ولا «إلاّ قائماً أن يكونَ زيدٌ»، ولا «قائماً إنّما كانَ زيدٌ».

وما عدا ذلك فأنت فيه بالخيار إن شئت قدَّمتَه، وإن شئت أخَّرْتَه، نحو: «كان زيدٌ قائماً»، وإن شئت قلت: «قائماً كان زيدٌ».

* * *

[٨ ـ أقسام الخبر بالنسبة إلى تقديمه على الاسم]:

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاثة أقسام: قسم يلزم تقديمه، وقسم يلزم تأخيره عنه، وقسم أنتَ فيه بالخيار.

فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً، نحو: «كانَكَ زيدٌ»، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً والاسم نكرة لا مسوغ للإخبار عنها إلا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها، أو يكون الاسم مقروناً بـ «إلاّ»، نحو: «ما كان قائماً إلاّ زيدٌ»، أو في معنى المقرون بـ «إلاّ»، نحو: «إنّما كانَ قائماً زيدٌ»، تريد: ما كانَ قائماً إلاّ زيدٌ.

والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك، نحو: «كُنْتُكَ»، أي: كنتُ مِثْلَكَ، أو يكون الخبر مقروناً بـ «إلاّ»، نحو: «ما كانَ زيدٌ إلاّ قائماً»، أو في معنى المقرون بـ «إلاّ»، نحو: «إنّما كانَ زيدٌ قائماً»، تريد «ما كانَ زيدٌ إلاّ قائماً»، أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر، نحو: «كان هذا هذا».

واختلف في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمر، هل يجوز تقديمه أو لا، نحو: «كان يقومُ زيدٌ»، على أن يكون «يقوم» في موضع الخبر. فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: «يقومُ زيدٌ»، على أن يكون «يقوم» خبراً مقدَّماً فكذلك هنا، لأنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.

ومنهم من أجاز، وحجته أَنَّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظيًا، والابتداء عامل معنويّ، والعامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ، وأَما «كان» وأخواتها فعوامل لفظيّة. فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً لأنَّ العرب إذا قدَّمت عاملين لفظيين قبل معمولٍ ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال. والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم.

والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي، نحو: «كان زيدٌ قائماً»، و «كان قائماً زيدٌ».

* * *

[٩ ـ تقديم معمول الخبر]:

وإذا كان للخبر معمول، وأردت تقديمه، فلا يخلو أن تُقدّمه على الاسم أو على الفعل، فإن قدَّمْته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما، فتقول: «كان في الدار زيدٌ قائماً»، و «كانَ يوم الجمعةِ زيدٌ خارجاً»، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور، فلا يخلو أن تقدّمه على الاسم مع الخبر أو وحدَه، فإن قدَّمته وحده لم يجز لأنّك تولي الفعل ما ليس بمعمول له، وتترك معموله. وقد تجنّبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنّبته في الألفاظ، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥١ ـ كَمُـرْضِعَـةٍ أَوْلادَ أُخْـرَى وَضَيَّعَـتْ بَنِـي بَطْنِهـا هـذا الضَّـلالُ عَـنِ القَصْـدِ

فكما سمّت هذا النحوَ ضلالاً كذلك تجنبته في الألفاظ، فإن جاء من ذلك شيء في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥٢ ـ قنـافـذُ هَـدّاجـونَ حـول بيـوتِهِـمْ بمـا كـانَ إيّـاهـم عَطِيَّـةُ عَـوَّدا

٢٥١ ـ **التخريج**: البيت للعديل بن الفرخ العجلي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٣٦.

اللغة: بني بطنها: أولادها؛ ويقال إن الذئبة تترك ولدها وترضع ولد الضبع. القصد: الغاية والهدف.

المعنى: إنها كمن ترضع أولاد أخرى وتترك أولادها يهلكون، أليس هذا خطأً في الهدف؟!

الإعراب: **كمرضعة**: جار ومجرور متعلّقان بما قبلهما. **أولاد**: مفعول به منصوب لـ (مرضعة). **أخرى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. **وضيعت**: «الواو»: حالية، «ضيعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بني**: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **بطنها**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **هذا**: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. **الضلال**: خبر مرفوع بالضمّة. **عن القصد**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر.

وجملة «ضيعت»: في محل نصب حال. وجملة «هذا الضلال»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «كمرضعة أولاد» حيث عملت (مرضعة) في (أولاد) ولم يكن ثمّة تقديم.

٢٥٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨، ٢٦٩؛ والدرر ٢/ ٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٤؛ والمقتضب ٤/ ١٠١؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٤٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

شرح المفردات: القنافذ: ج القنفذ، وهو حيوان صغير، أعلاه مغطّى بريش حاد يقي به نفسه، يخرج =

فأولى «كان إيّاهم» وهو معمول «عوّد»، فإن قيل: فلعلَّ في «كان» ضمير الأمر والشأن و «عطية» مرفوع على الابتداء و «عوَّدَ» في موضع الخبر، وقدَّمت معمول الخبر على المبتدأ، وتكون على ذلك قد أَوليتَ «كان» اسمها الذي هو الضمير، فالجواب: إنَّ ذلك يؤدّي إلى ما لا يجوز، وذلك أَنَّ خبر المبتدأ لا يتقدَّم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً، وقد تقدَّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال.

وإن قدَّمته مع الخبر، امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، وذلك نحو قولك: «كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ».

والذي يجيز حجَّته أَنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح.

فإن قدَّمتَ معمول الخبر قبل هذه الأفعال، فلا يخلو أَن تقدّمه وحدَه، أو مع الخبر، فإن قدَّمته مع الخبر، جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر، وذلك نحو: «في الدارِ قائماً كان زيدٌ»، فإن قدَّمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: «في الدار كانَ زيدٌ قائماً»، ولا «يومَ الجمعة كانَ زيدٌ منطلقاً»، ولا «طعامَكَ كانَ زيدٌ آكلاً»، لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر.

= من مخبأه ليلاً، يضرب به المثل في السرى فيقال: أسرى من القنفذ. هدّاجون: ج هدّاج، وهو صيغة مبالغة من هدج يهدج هدجاً، وهدج الرجل: مشى بارتعاش. عطيّة: أبو جرير الشاعر.

المعنى: يقول: إنّ قوم جرير كالقنافذ يسيرون في الليل طلباً للفحشاء وضروب الرجس كما عوّدهم عطيّة والد جرير.

الإعراب: «**قنافذ**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم». «**هدّاجون**»: نعت «قنافذ» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. «**حول**»: ظرف مكان متعلّق بـ «هدّاجون»، وهو مضاف. «**بيوتهم**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هداجون». «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**إياهم**»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به مقدّم لـ «عوّد». «**عطيّة**»: اسم «كان» مرفوع. «**عوّدا**»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله... «هو».

وجملة: «... قنافذ» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان إياهم...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عوّدا» في محلّ نصب خبر «كان».

الشاهد: قوله: «بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا» حيث قدّم الشاعر معمول خبر «كان»، وهو «إيّاهم» على اسمها، وهو «عطيّة» مع تأخير الخبر، وهو جملة «عوّد» عن الاسم أيضاً. هذا ما أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون.

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون: «كان قائماً زيدٌ»، ولا «قائماً كان زيد» على أن يكون في «قائم» ضمير يعود على اسم «كان» المؤخّر ويكون «قائماً» خبراً مقدَّماً، لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدَّم على ما يعود عليه أصلاً، ويجوز عند أهل البصرة لأنَّ المضمر مرفوع بما النية به التأخير، والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه، وسنبيِّن ذلك في بابه إن شاء الله تعالى. ولكنهم أجازوا تقديم «قائماً» على «زيد» على أن يكون «قائماً» خبر «كان»، و «زيد» مرفوع به واسم «كان» ضمير الأمر والشأن ولا يثنى «قائماً» لرفعه الظاهر.

هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه، وهو باطل عندنا، لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا يُفسّر إلاّ بجملة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة.

وأجازه الفراء على أن يكون «قائماً» خبر «كان» و «زيد» مرفوع بـ «كان» و «قائم»، و «قائم» لا يثنى عنده لرفع الظاهر مع أنّه يتقدّر بالفعل، ألا ترى أنّك تقول: «كان يقوم زيد وكان قيام زيد»، ليكون في معنى «كان قائماً زيد». وهذا فاسد لأنّه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء الله تعالى.

وكذلك أجاز الكسائي أن تقول: «قائماً كانَ زيدٌ»، على أن يكون «قائماً» خبراً مقدَّماً وقد رفع الظاهر، و «زيد» مرفوع به وفي «كان» ضمير الأمر والشأن ولا يثني «قائم» لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسّط.

وأما الفراء فإنَّ حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلاّ أنه يُثّني «قائماً» ويجمعه، لأنّه لا يسوغ في محله الفعل، فلا تقول: «قامَ كانَ زيدٌ»، ولا «يقومُ كان زيدٌ»، وهو فاسد عندنا لما تقدَّم.

فإن جعلت «قائماً» وأشباهه خَلَفاً لموصوف، جاز عندهم أن يكون خبراً مقدَّماً ومتوسّطاً، ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف، وتُثَنِّيه إذ ذاك وتجمعه، فتقول: «قائماً كانَ زيد»، و «كان قائماً زيدٌ»، والتقدير: «رجلاً قائماً كان زيدٌ»، و «كان رجلاً قائماً زيدٌ».

وهذا الذي ذهبوا إليه لا يجوز عندنا إلاّ أن تكون الصفة خاصة، فإنْ لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف.

فإن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الاسم أو الفعل، فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده، فإن كان بعده، نحو: «قائماً في الدار كان زيد»، و «كان قائماً في الدار زيد»، فإنّ الأمر فيه عندهم على ما كان عليه لو لم يكن له معمول، فإن كان قبله، نحو:

«في الدار قائماً كان زيد»، و «كان في الدار قائماً زيدٌ»، فإنَّ الأمر عندهم على ما كان عليه إلاّ أنّه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف؛ لأنَّ الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف. وأما الفراء فيفصّل، فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز أن تكون الصفة خلَفاً، وإن كان غير ظرف ولا مجرور، لم يجز أن تكون خلفاً، نحو: «طعامَك آكلاً كان زيدٌ»، و «كان طعامَك آكلاً زيدٌ».

والصحيح عندنا في جميع ذلك أنّه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً يثنَّى ويُجمع. فإن قدّمتَ الخبر وأخّرت معموله، فقلت: «آكلاً كان زيدٌ طعامك»، فإنَّ ذلك لا يجوز لفصلك بين العامل الذي هو «آكل» والمعمول الذي هو «طعامك» بأجنبيّ أعني بما ليس بمعمول لِـ «آكل». وهذا الذي فعلوه هو بمقتضى مذهب البصريين إلاّ أنْ تجعل «طعامك» مفعولاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك: «آكلاً كان زيدٌ»: يأكلُ طعامك، فإنه يجوز على كلّ مذهب.

فإن قلت: «كان كائناً زيدٌ قائماً»، فإن الكسائي يجعل في «كان» ضمير أمرٍ وشأنٍ. و «كائناً» خبر «كان»، و «زيد» اسم «كائن»، و «قائماً» خبر «كائن». والفراء يجعل «كائناً» خبر «كان»، و «زيد» مرفوعاً بـ «كان»، و «كائن» على أنّه اسمهما، و «قائماً» خبر «كان»، ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ما تقدم إلاّ أنّه لا يجوز عندهم أن تقول: «كائنٌ كانَ زيدٌ قائماً»، فتفصل بين «كائن» وبين خبرها وهو «قائم» بأجنبيّ. ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه «كائن» كما كان ذلك في «آكلاً كان زيدٌ طعامكَ»، لأنَّ «كائناً» ناقص لا يتم إلاّ بخبره، وإنّما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.

ولا يجوز عند أهل الكوفة: «كان يقومُ زيد»، على أن يكون خبراً مقدماً، لأنّه لا يتصوّر أن يكون خَلَفاً. لأنَّ الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعِل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلاّ على ما قدمناه على مذاهبهم، أعني كون زيد مرفوعاً بـ «كان» و «يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء، أو يكون «زيد» مرفوعاً بـ «يقوم» وفي «كان» ضمير الأمر والشأن و «يقوم» في موضع الخبر، ولا يجوز عندهم تقديم «يقوم» على الفعل، فتقول: «يقومُ كانَ زيدٌ»، على وجه من الوجوه، لأنَّ هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرف والمجرور جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا

يتحمَّل ضميراً جاز تقديمه وتوسيطه عندهم، نحو: «كان أَخاكَ زيدٌ»، و «أَخاكَ كانَ زيدٌ»، إذا أَردت أخوَّة النسب لا أخوّة الصداقة.

* * *

[١٠ ـ دخول «إلاّ» على الخبر]:

واعلمْ أَنَّ أَفعال هذا الباب ما عدا «ما زال»، و «ما انفك»، و «ما فتيء»، و «ما برح»، إذا كان معناها النفي كـ «ليس» أَو دخل عليها أَداة نفي، نحو: ما كان، وما أمسى، وأَمثال ذلك، فإنّه يجوز دخول «إلاّ» في خبرها إلا أَن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلاّ منفيًّا، فإنه لا يجوز دخول إلاّ عليه، لأنَّ «إلاّ» توجب الخبر، فتكون قد استعملت موجباً ما لا يستعمل إلاّ منفيًّا. فلا يجوز أَن تقول: «ما كانَ زيدٌ إلا زائلاً ضاحكاً»، و «ما أصبح عبدُ اللّهِ إلاّ منفكاً منطلقاً»، و «ما أَضحى زيد إلاّ بارحاً قائماً»، لأنَّ «بارحاً»، و «زائلاً» و «منفكاً» لا تستعمل في الإيجاب، وكذلك: «ما كانَ زيدٌ إلا أحداً»، لا يجوز لأنَّ «أَحداً» من الألفاظ التي لا تستعمل إلاّ في النفي، ولو قلت: «ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكاً»، جاز لأنَّ «ما» إذا دخلت على هذه الأفعال، نفت أَخبارها، فكأنّك قلت: «ما زال زيدٌ ضاحكاً»، ولو قلت: «ما أَضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً»، لم يجز أَيضاً، لأنَّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه، أَلا ترى أَنّك لو قلت: «ما زيد العاقلُ قائماً» لم يكن نافياً للعقل عن «زيد»، فإذا قلت: «ما أَضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً»، كان الزوال غير منفيّ، وذلك غير جائز.

ويبقى الخبر بعد دخول «إلاّ» عليه منصوباً كما كان قبل ذلك، ولا يجوز رفعه إلاّ مع «ليس» فإنّه قد يرتفع إجراءً لها مجرى «ما»، فكما أَنّ «ما» يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت، فكذلك «ليس»، وحكي من كلامهم: «ليسَ الطِيبُ إلا المِسك».

وزعم الفارسيّ أنَّ ذلك لا حجة فيه لاحتمال أَن يتخرَّج على أَوجه: أحدها أن يكون اسم «ليس» ضمير الأمر والشأن، ويكون «الطيب» مبتدأ و «المسك» خبره، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي: «الطيب المِسكُ»، فتقول: «ليس إلاّ الطِيبُ المسك». ونظير ذلك ـ أعني في دخول «إلاّ» في غير موضعها ـ قوله تعالى:

﴿إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً﴾(١). وقول الشاعر [من المتقارب]:

٢٥٣ ـ أَحَـــلَّ بِــه الشَيْــبُ أثقــالَــهُ   ومـــا اغتـــرّهُ الشَيْـــبُ إلاّ اغتـــرارا

أَلا ترى أنّه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسداً، لأنّه معلوم أنّه لا يُظَنُّ غيرُ الظنِ، ولا يغترّ الشَيبُ إلاّ اغتراراً.

وهذا عندي قد يتصوّر أن تكون «إلاّ» فيه في موضعها، ويكون ممّا حُذِفت فيه الصفة لفهم المعنى، كأنّه قال: إنْ نَظنُّ إلاّ ظنّاً ضعيفاً، وكأنه قال: وما اغترّهُ الشيبُ إلاّ اغتراراً بيّناً، وهذا أولى لأنه قد ثبت حذفُ الصفة لفهم المعنى، ولم يثبت وضع «إلاّ» في غير موضعها.

والوجه الآخر: أن يكون «الطِيبُ» اسم «ليس»، والخبر محذوف و «إلاّ المسك» بدل منه، كأنّه قال: «ليسَ الطيبُ في الوجودِ إلاّ المسكُ»، أو يكون «إلاّ المسك» نعتاً، والخبر محذوف، كأنّه قال: ليس الطِيبُ الذي هو غيرُ المسكِ طيباً في الوجود حقيقة، وحَذفُ

---

(١) الجاثية: ٣٢.

٢٥٣ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤؛ وشرح المفصّل ٧/ ١٠٧.

اللغة: أحلّ: أنزل. أثقاله: متاعبه، اغتره: خدعه.

المعنى: لقد فاجأته الشيخوخة بأعبائها وهمومها، كما داهمه الشيب على حين غرة منه ولم يكن قد فكر فيه من قبل.

الإعراب: أحل: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. به: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أحل). الشيب: فاعل مرفوع بالضمة. **أثقاله**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **وما اغتره**: «الواو»: عاطفة، و «ما»: نافية، و «اغتر» فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الشيب**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **إلا اغتراراً**: «إلا»: حرف حصر، و «اغتراراً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «أحل الشيب» ابتدائية لا محل لها. وجملة «وما اغتره الشيب» معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ما اغتره الشيب إلا اغترارا» فقد أخر «إلا» إلى ما بعد الفاعل وقبل المفعول المطلق وكان يجدر به أن يقول: «وما اغتره اغتراراً إلا الشيب».

خبر «ليس» لفهم المعنى قد يجيء قليلاً، نحو قوله [من الكامل]:

لَهْفي عَلَيْكَ لِلَهفَةٍ مِنْ خائِفٍ يَبْغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجيرُ[1]

يريد: ليس في الدنيا مجيرٌ.

قال: فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرَّج على ما ذكر، لم يقسْ عليها، وهذا الذي قاله باطل، لأن أبا عمرو قد نقل أنّه ليس في الدنيا حجازيّ إلاّ وهو ينصب، فيقول: «ليس زيدٌ إلاّ قائماً»، ولا تَميمي إلاّ وهو يرفع، فيقال: «ليسَ عمرٌو إلاّ ضاحك»، فإذا كان كذلك، فلا ينبغي أن يُتأَوَّل.

فإن كان الفعل «ما زال» وأخواتها، فإنّه لا يجوز دخول «إلاّ» في خبرها، فلا تقول: «ما زالَ زيدٌ إلاّ قائماً»، و «ما انفكَّ زيدٌ إلاّ ضاحكاً»، والسبب في ذلك أَنَّ «إلاّ» لإبطال النفي، فكأنّك قلت: «زالَ زيدٌ قائماً»، و «انفكّ زيدٌ ضاحكاً»، وهذه الأفعال لا تستعمل إلاّ في النفي، فأما قوله [من الطويل]:

٢٥٤ ـ حَراجِيجُ ما تَنفكُّ إلاّ مناخةً على الخَسفِ أَو نرمِي بها بلداً قَفْرا

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٢.

٢٥٤ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٧٧ (فكك)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠.

اللغة: حراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: تبقى هذه النوق السّمان باركة على الجوع والإهانة، حتى نركبها لنجتاز بلاداً خالية من أثر الحياة.

الإعراب: **«حراجيج»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) مرفوع بالضمة. **«ما تنفك»**: **«ما»** نافية، **«تنفكّ»**: فعل مضارع ناقص، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الحراجيج. **«إلا»**: حرف زائد لا يدلّ على معنى. **«مناخة»**: خبر (ما تنفك) منصوب بالفتحة. **«على الخسف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مناخة». **«أو»**: حرف عطف ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة. **«نرمي»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرمي». **«بلداً»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«قفراً»**: صفة منصوبة بالفتحة.

=

فـ «مناخة» ليس بخبَر بل هو منصوب على الحال، و «تنفك» تامة، فيكون المعنى: ما تنفكُّ، أي: ما يُزال بعضُها عن بعضٍ لأنّها متّصلةٌ إما للتباري في السَيرِ، أو لأنّها مُقَطّرةٌ مربوطةٌ بعضُها ببعض، فإذا أُنيخَت زالت عن الاتصال فلا تنفَك إلاّ في حال إناختها على الخسف وهو حبسُها على غيرِ عَلَف، يريد أنّها تُناخ بعد السير عليها فلا تُرسَل من أجل ذلك في المَرعى، و «أو» بمعنى «إلى أنْ»، كأنّه قال: هي في حال الإناخةِ إلى أن نرمِيَ بها بلداً قفراً، وسكّنَ الياء ضرورة.

ويحتمل أَن يريد: ما تنفكُّ عن تَعَبِ السيرِ إلاّ في حال إناخَتِها إلى أنْ نَرمِيَ بها بلداً قفراً، فحذف الصفة لفهم المعنى.

* * *

[١١ ـ اجتماع اسمين بعدها]:

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان، فإمّا أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة، فإن كان معرفتين جعلت الذي تُقدّر أنّ المخاطب يعلمه الاسم، والذي تقدّر أَنَّ المخاطب يجهله الخبر، فتقول: «كان زيدٌ أخا عمرٍو»، إذا قدّرت أَن مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنّه أخو عمرو، فإن قدّرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه «زيد»، قلت: «كان أخو عمرو زيداً».

وزعم ابن الطَراوة أنَّ الذي تريد إثباتَه تجعله الخبرَ والذي لا تريد إثباتَه تجعله الاسم، فعلى هذا تقول: «كانت عقوبتُك عَزلتَك»، إذا كنت قد عزلتَ ولم تعاقِب، و «كانت عزلتُك عقوبتَك»، إذا كنت قد عوقبت ولم تُعزَلُ.

ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٢٥٥ ـ وكـانَ مُضِلِّي مَـن هُـدِيتُ بِـرُشْـدِهِ فَلِلّـهِ غـاوٍ عـادَ بـالـرُّشْـدِ آمِـرا

= وجملة «هي حراجيج»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما تنفك»: في محلّ رفع صفة لـ (حراجيج). وجملة «نرمي بها»: صلة الموصول الحرفي.

والشاهد فيه قوله: «ما تنفكّ إلا مناخةً» حيث دخلت «إلا» على خبر (ما تنفكّ)، وهذا غير جائز، وفي تخريج الشاهد آراء عدة أورد المؤلف بعضها بالإضافة إلى الوجه الذي جعلناها فيه زائدة.

٢٥٥ ـ التخريج: البيت لسواد بن قارب في الدرر ٢/ ٥٠، ٧٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٢، ١١٩.

فأثبت الهداية لنفسه. ولو قال: فكان هاديّ من أضللتُ بِهِ، لكان قد أثبتَ الإضلال.

قال: وقد غلط في هذا جُلّةُ الشعراء، فمن ذلك قوله [من الطويل]:

٢٥٦ ـ ثِيابُ كَريمٍ لا يَصُونُ حِسانَها إذا نُشِرَتْ كانَ الهِباتُ صِوانَها

= **اللغة**: الغاوي: ضد الراشد المهتدي. الرشد: التقوى والصّلاح.

المعنى: لقد أرشدني إلى الصواب والهدى، من حاول إعادتي إلى الضلال والغوى، فيا له من ضال صار آمراً بالتقوى والصلاح.

الإعراب: **وكان**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. **مضلي**: اسم (كان) مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من**: اسم موصول في محلّ نصب خبر (كان). **هديت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **برشده**: جار ومجرور متعلقان بـ (هديت)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **فللّه**: «الفاء»: استئنافية، «لله»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. **غاو**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة. **عاد**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه: ضمير مستتر تقديره (هو). **بالرشد**: جار ومجرور متعلّقان بـ (آمراً). **آمراً**: خبر (عاد) منصوب.

وجملة «كان مضلي...»: حسب ما قبلها. وجملة «هديت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «فلله غاو»: استئنافية. وجملة «عاد بالرشد آمرا»: صفة لـ (غاوٍ) محلها الرفع.

والشاهد في قوله: «وكان مضلي من هديت» حيث أثبت الهداية لنفسه لأنه جاء بها بالخبر.

٢٥٦ ـ التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ٣٠٣.

اللغة: حسان الثياب: أجودها. الهبات: الأعطيات. الصوان: صندوق يحفظ الثياب ويصونها.

المعنى: أتتني ثياب كريم لا يحفظ أجود الثياب عنده، بل يبعثرها للمحتاجين يصونونها على أجسادهم.

الإعراب: **ثياب**: خبر لـمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. **كريم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا يصون**: «لا»: نافية، «يصون»: فعل مضارع مرفوع بـالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تـقديره (هو). **حسانها**: مـفعول به مـنصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، يتضمّن معنى الشرط متعلق بالفعل (كان). **نشرت**: فعل ماض مبني للمجهول مـبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **كان**: فعل ماضٍ ناقص. **الهبات**: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. **صوانها**: خبر (كان) منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «.... ثياب كريم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا يصون»: صفة لـ (كريم) محلها الجر. وجملة «نشرت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «كان الهبات صوانها»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا نشرت كان...» صفة لـ (ثياب) محلها الرفع.

والتمثيل به قوله: «كان الهبات صوانها» حيث جاء بالصون خبراً للهبات فأثبت الصون، ونفى الهبات؛ ومثّل به على غلط المتنبي في إثبات الخبر.

قال: فذمّه وهو يرى أنّه مدحه، ألا ترى أنّه قد أثبت الصونَ ونفى عنه الهِبات، كأنّه قال: الذي يقوم لها مقامَ الهِبات أن تُصان، ولو قال: «كان الهِباتِ صوانُها»، فكان يَهَبُ ولا يَصون، كأنّه قال: كان الذي يقوم لها مقام الصِوان أن توهب.

وهذا الذي قاله لا يتصور إلا حيث يكون الخبر عين المبتدأ، بل مُنزَّل منزلته وقائم مقامه، وذلك نحو: «كان زيدٌ زُهَيراً»، إذا أردت تشبيه زيد بزهير فيما مضى، فإن أردت عكس هذا قلت: «كان زهيرٌ زيداً».

فأما إذا كان الثاني هو الأول، فإنَّ المعنى على كل حال واحد، نحو: «كان أخو عمرٍو زيداً»، فأما قوله:

فكان مُضِلّي من هُديتُ برشدِهِ .... البيت[١]

فإنَّ المعنى واحد جعلت الخبر «مُضِلّي» أو «مَنْ هُديتُ» إذا أردت أنَّ الهداية والإضلال وقعا فيما مضى. ألا ترى أنّك إذا قلت: كان مُضِلّي فيما مضى من وقعت الهدايةُ منه إليّ، وكان من وقعتْ الهدايةُ منه إليَّ مُضِلّي فيما مَضَى، كان المعنى واحداً. وإنّما كان يختلف المعنى لو كان زمنُ الخبر في الحال وزمن المُخبر عنه فيما مضى، ألا ترى أنّك إذا قلت: كان مُضلّي فيما مضى من هُدِيتُ به الآن، كان عكس قولك: كان من هُدِيت به فيما مضى مُضِلّي الآن.

وأما قوله:

ثيابٌ كريمٍ لا يصونُ حِسانها إذا نُشِرَتْ كان الهباتُ صوانها[٢]

فإنّك إذا جعلت «الهِبات» خلاف «الصِوان»، فإنّه يبطلُ المعنى المراد من المدح بجعل الصوان خبراً، ولو جعلت «الهِبات» هي نفس «الصوان» لكان المعنى واحداً، نصبت «الصوان» أو رفعته، فكأنّك قلت: «كان الهِباتُ صواناً لها»، و «كان الصَوانُ هبةً لها».

هذا إن قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى، فإن قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم المعرفتين إلاّ أنّه يجهل نسبة إحداهما إلى الأخرى، وذلك نحو: «كان زيدٌ أخا عمرٍو»، إذا قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم زيداً بقلبِهِ كعلمنا الآن مالكاً والشافعيَّ وأمثالهما

---

(١) تقدم بالرقم ٢٥٥. (٢) تقدم بالرقم ٢٥٦.

ممن لم نعاصره، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أنَّ اسمه زيدٌ، فعرَّفته أنَّ زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه بعينه، أفلا تراه هنا إنّما جهل نسبة أخي عمرو إلى زيد.

فإذا كان الاسمان كذلك، فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر، فإنّك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر، هذا هو المختار. وقد يجوز عكس ذلك، نحو: «كان زيدٌ القائم»، و «كان القائم زيداً»، دونه في الجودة.

وقد تقدَّم ذكر مراتب التعريف، إلاّ المشار فإنّه يُجعَل المخبَرَ عنه، ويُجعَل غيرُه من المعارف الخبَرَ، فنقول: «هذا زيدٌ»، و «هذا القائم»، و «هذا أخوك»، وذلك أنَّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة، فقدَّمته.

ولا يجوز عكس هذا إلاّ مع المضمرات فإنّها لشبهها بها قد يتقدَّم بعضُها على بعض، فتقول: ها أناذا، فتقدّم المضمر. قال الشاعر [من الوافر]:

٢٥٧ ـ [أحَوْلي تَنْقُضُ استُكَ مذرويها] لِتَقتُلَني فَها أَنا ذا عُمارا

وهو الأفصح لأنّه أعرف منه.

---

٢٥٧ ـ التخريج: البيت لعنترة بن شداد في ديوانه ص ٢٣٤؛ ولسان العرب ٦٠٨/٤ (عمر)، ٢٨٥/١٤ (ذرا)؛ وكتاب العين ١٨٦/٨؛ وتاج العروس (ذرا)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٧/١٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦٩٥؛ والمخصص ٤٥/٢، ١١٤/١٥.

اللغة: الاست: العجز، أو حلقة الدبر. المذروان: طرفا الألية، ولا واحد لهما؛ ويقال: جاء ينفض مذرويه: جاء متهدّداً باغياً. عمارا: ترخيم لاسم عمارة.

المعنى: لقد جئت ـ يا عمارة بن زياد العبسي ـ مهدداً بقتلي، فها أنا منتظر منك فعلاً.

الإعراب: **أحولي**: «الهمزة»: حرف استفهام، «حول»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومتعلق بالفعل (تنفض)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **تنفض**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **استك**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **مذرويها**: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنّى، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **لتقتلني**: «اللام»: حرف جر ونصب، «تقتل»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **فها**: «الفاء»: للاستئناف، «ها»: حرف تنبيه. **أنا**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **ذا**: اسم إشارة في محل رفع خبر. **عمارا**: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، =

وقد يقدَّم المشار، ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم: «هذا أنا»، قال سيبويه: وحكى يونس تصديقاً لذلك أنَّ العرب تقول: «هذا أنت»، وهو دون الأول في الاستعمال.

فإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر، وذلك نحو: «كانَ زيدٌ أخا عمرو»، و «كان أخو عمرو زيداً»، إلاّ أنه قد تقدَّم أنَّ المُضاف إلى العلم في رتبة العلم.

وينبغي أن يعلم أنَّ «أنْ» و «لن» المصدريتين إذا تقدَّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمر، فنقول: «كان الانتصارَ من زيدٍ أن سببتُه أو أنّني سببتُه»، لأنَّ «أن سببتُه» و «أنّي سببتُه» يتقدَّر بالمصدر المعرفة، فكأنّك قلت: «كان انتصاري من زيدٍ سبّي إيّاه»، ولو قلت: «كان الانتصارُ من زيدٍ أن سببتُه او أنّي سببتهُ»، كان ضعيفاً كما كان يضعف أن تجعل الضمير خبراً لما هو دونه في التعريف.

وإنّما حكمت لهما العرب بحكم المضمر من المعارف لشبههما به في أنّهما لا ينعتان كما أنَّ المضمر كذلك. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كانَ جوابَ قومِهِ إلاّ أن قالوا﴾[١] و ﴿ما كان حُجّتَهم إلاّ أن قالوا﴾[٢]. الأفصح في «جواب قومه» وفي «حجتهم» النصب.

فإن كانا نكرتين، جعلتَ أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر إن كان لكلٍّ واحد منهما مسوّغ للإخبار عنه، نحو: «أكانَ رجلٌ قائماً»، و «كان قائم رجلاً»، فإن كان الذي له مسوّغ أحدهما جعلته المخبر عنه، وذلك نحو: «كانَ كلُّ أحدٍ قائماً»، ولا يجوز: «كان قائمٌ كلَّ أحدٍ».

= والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، والفعل (تقتل) مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تنفض).

وجملة «تنفض استك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تقتلني»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «فها أنا ذا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أنادي عمارة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ها أنا ذا» حيث تقدّم الضمير المنفصل (أنا) وأخبر عنه باسم الإشارة (ذا) وهذا جائز فصيح.

(١) الأعراف: ٨٢.
(٢) الجاثية: ٢٥.

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر، نحو: «كان زيدٌ قائماً»، ولا يجوز عكس ذلك إلاّ في الشعر.

ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوِّغ للإخبار عنها أو لا يكون، فإن لم يكن لها مسوِّغ فالمسألة مقلوبة، نحو: «كان قائمٌ زيداً»، فـ«زيد» وإن كان منصوباً هو المُخبَر عنه و«قائم» وإن كان مرفوعاً هو الخبر. فإن كان للنكرة مسوِّغ للإخبار عنها، فإنك إن بنيتَ المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً، وإن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة كان غيرَ مقلوب، وذلك نحو: «أكان قائمٌ زيداً»، إن قدَّرت أنَّ المعنى: «أكان زيدٌ قائماً»، كان مقلوباً، وإن قدَّرت المعنى: «أكانَ قائمٌ من القائمينَ يُسمّى زيداً»، كان غير مقلوب. والقلب للضرورة جائز باتفاق، وإنّما الخلاف في جوازه في الكلام، وسنبيّن صحّة ذلك في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله [من الكامل]:

كانَتْ فريضةَ ما تقولُ كما كان الزِناءُ فريضةَ الرَجْمِ[1]

أي: كما كان الرجمُ فريضةَ الزِنا.

وينبغي أن تعلم أنَّ ضمير النكرة يعامل في باب الإخبار معاملة النكرة، وذلك أنَّ تعريفه إنّما هو لفظي، ألا ترى أنّك إذا قلت: «لقِيتُ رجلاً فضربتُهُ»، عُلم أنّك تعني بالضمير الرجل المتقدّم المذكور، وأنَّ الملقيّ هو المضروب. وأما أن تُعلِمَ من هو في نفسه فلا، فلمّا علم من تعني به كان معرفة من هذا الطريق.

وأيضاً فإنّه ينوب مناب تكرار الظاهر، والظاهر إذا كُرِّر كان بالألف واللام، فلمّا ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة، فإذا ثبت أنَّ تعريفه لفظيّ والإخبار عن النكرة كما تقدَّم في باب الابتداء إنّما امتنع من طريق معناها لا من طريق لفظها، جرى ضمير النكرة مجرى النكرة. فإن جاء شيء من الإخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر، ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٢٥٨ ـ أسكرانُ كان ابنَ المراغَةِ إذْ هَجا تميماً بجوفِ الشام أم مُتساكِرُ

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

٢٥٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٩/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١؛ والكتاب ١/٤٩؛ =

فأخبر بـ «ابن المراغة» عن ضمير «السكران» وهو من المقلوب، ألا ترى أن المعنى على الإخبار عن ابن المراغة بالسكران، كأنّه قال: أكان ابنُ المراغةِ سكرانَ، ولم يرد: أكان سكرانُ من السكارَى يُعرفُ بابنِ المراغَةِ، ومثله قوله [من الوافر]:

٢٥٩ - وإنَّــك لا تُبــالــي بعــدَ حَــوْلٍ ... أظَبْــي كــانَ أُمَّــكَ أم حمــارُ

= ولسان العرب ٤/٣٧٣ (سكر)؛ والمقتضب ٤/٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٤.

اللغة: المراغة: الممرغة بالوحل. بجوف الشام: أرض الشام.

المعنى: هل كان ثملاً عندما هجا تميماً في ديار الشام، أم كان يدعي السكر، فلينظر لأمه الممرغة بالوحل الحطيطة القدر إذاً.

الإعراب: **أسكران**: «الهمزة»: حرف استفهام، «سكران»: مبتدأ مرفوع. **كان**: فعل ماض ناقص، واسم «كان» ضمير مستتر تقديره: هو. **ابن المراغة**: «ابن»: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف، «المراغة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ «كان». **هجا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **تميما**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **بجوف الشام**: «بجوف»: جار ومجرور متعلقان بالفعل هجا، و «جوف»: مضاف، «الشام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أم**: حرف عطف. **متساكر**: اسم معطوف على سكران مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «أسكران كان ابن المراغة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان ابن المراغة»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «هجا»: في محل جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كان ابن المراغة» حيث أخبر بالمعرفة «ابن المراغة» عن الضمير «هو» العائد على النكرة «سكران».

٢٥٩ - التخريج: البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨؛ والكتاب ١/٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ - ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، ١١/ ١٦٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٤.

اللغة: الظبي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك بمَنْ انتسبت إليه من شريف أو وضيع.

الإعراب: **وإنك**: «الواو»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لا تبالي**: «لا»: نافية، و «تبالي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بعد حول**: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل (تبالي)، وهو مضاف، و «حول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أظبي**: «أ»: حرف استفهام، «ظبي»: مبتدأ مرفوع. **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة واسمها: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **أمك**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر

فأخبر عن ضمير «الظبي» وهو نكرة بـ «أمّك» وهو معرفة.

وينبغي أن يعلم أن النكرة المختصة تَتنزّل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة، فلا يجوز: «كان رجلاً من إخوتِك غلامٌ»، كما لا يجوز: «كانَ زيداً غلامٌ»، ولذلك جعل سيبويه [من الطويل]:

٢٦٠ - وإنَّ شفـــاءً عَبْـــرةٌ مُهَـــراقـــةٌ وهَــلْ عِنْــدَ رَسْـمٍ دارسٍ مِــنْ مُعَــوَّلِ

ضرورةً، فأخبر عن «شفاء» وهو نكرة غير مختصة بـ «عبرة» وهي مختصة بالوصف.

= بالإضافة. أم: حرف عطف. حمار: اسم معطوف على ظبي مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «وإنك لا تبالي»: بحسب الفاء. وجملة «لا تبالي»: في محل رفع خبر. وجمله «أظبي كان»: في محل نصب مفعول به. وجملة «كان أمك»: في محل رفع خبر المبتدأ «ظبي».

الشاهد فيه قوله: «أظبي كان أمك» فقد جعل ضمير النكرة «ظبي» اسم «كان» وأخبر عنها بالمعرفة «أمك».

٢٦٠ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، ٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ١١/ ٢٩٢؛ والدرر ٥/ ١٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٥ (عول)، ٧٠٩ (هلل)؛ والمنصف ٣/ ٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٤٠.

اللغة: عبرة: دمعة. مهراقة: مصبوبة مثل مراقة. رسم: آثار الديار أو الأطلال. دارس: اسم فاعل من درس ودرس الرسم إذا عفا وانمحى. معول: بكاء أو عويل.

المعنى: إن دمعي هو ملجئي الوحيد عندما أرى آثار الديار وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنه لا فائدة من البكاء لأنه لا يرد حبيباً ولا يشفي قلب المحب.

الإعراب: وإن: «الواو»: حرف استئناف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. شفاء: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة. عبرة: خبر إن مرفوع. مهراقة: صفة لعبرة مرفوعة مثلها. وهل: «الواو»: عاطفة، و«هل»: حرف استفهام. عند: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. رسم: مضاف إليه مجرور. دارس: صفة للرسم مجرورة. من: حرف جر زائد. معول: اسم مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة «إن شفاء عبرة» استئنافية لا محل لها. وجملة «هل عند... معول»: معطوفة على جملة لا محل لها. =

ومن هذا القبيل قوله [من الوافر]:

٢٦١ ـ كأنَّ سبيئةً من بَيتِ رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

فجعل «عسل» و «ماء» اسمين لِـ«يكون» وهما نكرتان غير مختصَّتين، وجعل «مزاجها» خبراً وهو مضاف إلى ضمير «سبيئة»، والسبيئة نكرة مختصّة.

وقد تبيَّن أنّ ضمير النكرة يتنزَّل منزلة النكرة، فـ«مزاجها» أخصُّ من «عسل» و «ماء»، وقد جُعل خبراً للضرورة.

وهذا حكم النكرة مع المعرفة إذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوِّغ للإخبار عنها، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنّها يجوز الإخبار عنها بالمعرفة لأنَّ اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنّه يُسأل به عن الواحد فصاعداً، والعموم من مسوِّغات الإخبار عن

= **والشاهد فيه قوله**: «إن شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ» حيث أخبر عن «شفاء» وهو نكرة غير مختصة بـ«عبرة» وهي نكرة مختصة بالوصف، وهذا غير جائز إلا في الضرورة.

٢٦١ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٣؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (سبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩.

اللغة: السبيئة: الخمر المعتقة. المزاج: والممازجة الخلط.

المعنى: كأن على أنيابها خمراً مختلطة بالماء والعسل شربت خصيصاً لذلك.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **سبيئة**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. **من بيت رأس**: «من»: حرف جر، «بيت»: اسم مجرور وهو مضاف والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة. «رأس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **يكون**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **مزاجها**: خبر «يكون» مقدم منصوب بالفتحة وهو مضاف و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **عسل**: اسم «يكون» مرفوع بالضمة الظاهرة. **وماء**: «الواو»: عاطفة، «ماء»: اسم معطوف على **عسل** مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «يكون مزاجها عسل»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «كأن سبيئة»: في محل نصب حال لاسم «شيئاً» في البيت السابق.

والشاهد فيه قوله: (يكون مزاجها عسل) حيث أخبر عن «عسل» وهو نكرة غير مختصة بـ«مزاجها» الذي هو أخصّ من «عسل» وما ذلك إلاّ للضرورة.

النكرة، وكذلك الاستفهام، ولذلك أجاز سيبويه أن تكون «أرضك» خبراً لِـ «كَمْ» في قولهم: «كم جريباً أرضُكَ»؟

ومما جاء من ذلك في هذا الباب: «من كان أخاك»؟ و «ما جاءَت حاجَتَكَ»؟ حكاهما سيبويه بنصب «الأخ» و «الحاجة»، وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير «مَنْ» و «ما» الاستفهاميَّتين، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدَّم من الإخبار بمنزلة النكرة.

وإذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً، فالأفصح أن يجيء منفصلاً، فنقول: «كان زيدٌ إيّاكَ»، و «كنت إيّاكَ»، ومنه قوله [من مجزوء الرمل]:

٢٦٢ ـ ليـس إيّـاي وإيّـا ... كِ ولا نَخشَـى رَقيبـا

ولم يقل: «لَيْسَنِي». وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٢٦٣ ـ لَئِنْ كـانَ إيّـاه لقـد حـالَ بَعْـدَنـا ... عَـنِ العَهـدِ والإنسـانُ قـد يَتَغَيَّـرُ

---

٢٦٢ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٢؛ والدرر (برقم ١٦٥، وقد سقط منه)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٧٥، ١٠٧؛ والكتاب ٢/ ٣٥٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس)؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمنصف ٣/ ٦٢.

المعنى: يدعو ان لا يوجد سواهما، وأن يأمنا شرّ المراقب.

الإعراب: ليس: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمها»: ضمير مستتر. **إياي**: ضمير منفصل في محلّ نصب خبر (ليس)، و «الياء»: حرف للمتكلم. **وإياك**: «الواو»: حرف عطف، «إيا»: ضمير منفصل معطوف على سابقه، و «الكاف»: حرف للخطاب. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، و «لا»: نافية. **نخشى**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **رقيبا**: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «ليس غريب إلا إياي وإياك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ولا نخشى»: معطوفة على جملة «لا نرى»: في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «ليس إياي وإياك» حيث جاء بالخبر ضميراً منفصلاً، وليست هكذا رواية ديوان عمر، فهي (ليس إلاني وإياها).

٢٦٣ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣١٢، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ٩٥.

شرح المفردات: حال: تغيّر. عن العهد: عمّا كنّا عليه سابقاً. =

ولم يقل: «لئن كانه»، وإنّما كان الأفصح انفصاله لأنّه في الأصل خبر المبتدأ، فكما أنَّ خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب

وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول، فيتّصل كما يتّصل ضمير المفعول، وعليه قوله [من الطويل]:

٢٦٤ - [دع الخمرَ يشربْها الغواةُ فإنّني رأيتُ أخاها مُغْنياً بمكانِها]
فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّه بلبانِها

وقد حكي من كلامهم: «عليهِ رجلاً لَيْسَني».

وزعم ابن الطراوة أنَّ اتصاله هو الأفصح، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب.

* * *

= **المعنى**: يقول: لئن كان هو الشخص الذي كنّا نعرفه؟! لقد تغيّر، والدهر قد يغيّر الإنسان، ويبدّل أحواله.

الإعراب: «**لئن**»: اللام الموطئة للقسم، و«إن»: حرف شرط جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط. واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «**إيّاه**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب خبر «كان». «**لقد**»: اللام رابطة لجواب القسم، و«قد»: حرف تحقيق. «**حال**»: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**بعدنا**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«حال». و«نا»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**عن العهد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«حال». «**والإنسان**»: الواو حالية، و«الإنسان» مبتدأ مرفوع. «**قد**»: حرف تقليل. «**يتغيّر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله... «**هو**».

وجملة «أقسم» المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «حال...» الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. والجملة الشرطية «إن كان..» مع الجواب المحذوف اعتراضية بين القسم وجوابه، لا محل لها من الإعراب. وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم. وجملة: «الإنسان قد يتغيّر» الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة «يتغيّر» الفعليّة في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «لئن كان إياه» حيث جاء خبر «كان» ضميراً منفصلاً، والأكثر أن يكون كذلك.

٢٦٤ - **التخريج**: البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبته في أدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/٣٢٧، ٣٣١؛ والرد على النحاة ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ٣/١٠٧؛ والكتاب ١/٤٦؛ ولسان العرب ١٣/٣٧١ (كنن)، ٣٧٤ (لبن)؛ والمقاصد النحوية ١/٣١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٥٣؛ والمقتضب ٣/٩٨؛ والمقرب ١/٩٦.

اللغة: فإن لا يكنها: أي فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي أو تكن الخمر هي أخاها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.

المعنى: دعك من هذا الإثم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي العنب أو =

[١٢ ـ عملها]:

وهذه الأفعال إذا دخلت على المبتدأ والخبر، فإنَّ الخبر إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً، فإنه في موضع نصب، وإن كان مفرداً انتصب، نحو: «كان زيد قائماً»، ولا يجوز رفعه على أنّه خبر ابتداء مضمر، وتكون الجملة موضع خبر للفعل، لأنّه إضمار لا فائدة في تكلّفه، فلا تقول: «كنتُ قائم»، على تقدير: كنت أنا قائم. وقد نصَّ الخليل على أنَّ ذلك

= الزبيب، مغنياً وعنها صالحاً لأن تحلّ محلها، فإن لم يكونا شيئاً واحداً فهما أخوان رضعا من ثدي أمّ واحدة.

الإعراب: «دع»: فعل أمر مبني على السكون وحرِّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. «**الخمر**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**يشربُهَا**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب وعلامة جزمه السكون، و «ها» ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**الغواة**»: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**فإنني**»: «الفاء»: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء في محل رفع فاعل. «**أخاها**»: مفعول به أول منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**مُغنياً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**بمكانها**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «مغنياً».

وجملة «دع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشربها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، والتقدير: «دع الخمر إن تدعها يشربها». وجملة «إنني رأيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل رفع خبر إن.

«**فإن**»: الفاء استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. «**لا يكنها**»: «لا»: نافية لا عمل لها، «يكنها»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهرة و «ها» ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب خبر كان واسمها ضمير مستتر يعود على (الأخ). «**أو**»: حرف عطف. «**تكنه**»: فعل مضارع ناقص معطوف مجزوم وعلامة جزمه السكون، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب خبر كان واسمها ضمير مستتر تقديره: «هي» يعود إلى (الخمر). «**فإنه**»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**أخوها**»: خبر إن مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، و «ها» مضاف إليه. «**غذته**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والتاء تاء التأنيث الساكنة والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**أمه**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**بلبانها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (غذته).

وجملة «إن لا يكنها فإنه أخوها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يكنها»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكنه»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإنه أخوها»: في محل جزم جواب شرط مقترن بالفاء. وجملة «غذته أمه»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «يكنها أو تكنه» حيث اتصل الخبر وهو الضمير «ها» و «الهاء»، بفعل الكون عند أشبه المفعول. وأصل القياس أن يكون الخبر ضميراً منفصلاً.

لا يجوز؛ فأما قول زياد الأعجم [من المتقارب]:

٢٦٥ ـ أَمِتْهــا لــكَ الخَيْــرُ أَو أحْيِهــا كَمَــنْ لَيْــسَ غــادٍ وَلا رائــحُ

فرفع «غادياً» و «رائحاً»، فلا حجة في كلامه عِند أكثر العلماء لأنّه نزل بإصْطَخْر[1] من بلاد فارس ففسد لسانه، فلذلك لُقِّب بالأعجم، وكثيراً ما يوجد اللحن في شعره.

هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل، فأمّا في التفصيل فيجوز ذلك، وذلك مثل أن تقول: «كان الزيدانِ قائمٌ وقاعدٌ»، تريد: أَحدُهما قائمٌ والآخرُ قاعد، أو منهما قاعد ومنهما قائم. فإنّما جاز ذلك لأنّ موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار، لأنَّ معنى التفصيل يدل على أنَّ المراد: أحدهما كذا والآخر كذا أو ما أشبه ذلك. وقد نصّ سيبويه على جواز ذلك، ومما جاء من ذلك قوله [من الطويل]:

٢٦٦ ـ فَأَصْبَحَ مِن حَيثُ الْتَقَيْنا شَريدُهُمْ طَليقٌ وَمَكتوفُ اليَدَيْنِ وَمُزْعَفُ

---

٢٦٥ ـ **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١١ ورواية الصدر فيه:

* إذا قُلــت: قــد أقبلــت أدبــرت *

والشعر والشعراء ص ٤٣٧.

الإعراب: **أمتها**: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **لك**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، بتقدير (موجود لك الخير). **الخير**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **أو أحيها**: «أو»: حرف عطف، «أحيها»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة (الياء)، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **كمن**: جار ومجرور متعلّقان بحال من مفعول (أحيها). ليس: فعل ماض ناقص، واسم «ليس»: ضمير مستتر تقديره: (هو). **غاد**: مبتدأ خبره محذوف. **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **رائح**: معطوف على (غاد) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أمتها»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أحيها»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «ليس غاد»: صلة الموصول لا محلّ لها، وجملة «غادٍ مع خبره المحذوف»: خبر (ليس) محلها النصب، وجملة «لك الخير»: اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «ليس غاد ولا رائح» حيث جاء بـ (غاد) و (رائح) مرفوعين على أن (غاد) خبر لمبتدأ محذوف، يكون معه جملة في محلّ نصب خبر (ليس). والصواب: ليس غادياً ولا رائحاً.

(١) إصطَخْر: مدينة بفارس (معجم البلدان ١/ ٢١١).

٢٦٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦، ٣٨؛ والكتاب ٢/ ١٠.

=

يريد: منهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدينِ، ومنهم مُزعفٌ.

* * *

[١٣ ـ أقسام «كان»]:

وينبغي أن تعلم أنَّ «كان» تنقسم ثلاثة أقسام: تامة، وناقصة، وزائدة. **فالزائدة** تزاد بين الشيئين المتلازمين كالعامل، والمعمول، والصلة، والموصول، ولا تزاد أولاً ولا آخراً، فمن ذلك قوله [من الوافر]:

٢٦٧ ـ سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامَوْا   على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ

= **اللغة**: الشريد: المطرود. المزعف: المقتول مكانه؛ زعفه: قتله مكانه.

المعنى: فجعلناهم شريداً وأسيراً وقتيلاً في مكانه.

الإعراب: **فأصبح**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص، و«اسمها»: ضمير محذوف. **من**: حرف جر. **حيث**: ظرف مكان في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بـ (أصبح). **التقينا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **شريدهم**: اسم (أصبح)، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **طليق**: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف. **ومكتوف**: «الواو»: حرف عطف، «مكتوف»: معطوف على (طليق) مرفوع بالضمّة. **اليدين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. **ومزعف**: «الواو»: حرف عطف، «مزعف»: معطوف على (مكتوف) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أصبح...»: بحسب الفاء. وجملة «التقينا»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «طليق مع المبتدأ المحذوف» خبر (أصبح) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «فأصبح.. شريدهم طليق» حيث جاء بـ (شريدهم) مرفوعاً على أنه مبتدأ، والجملة «من المبتدأ والخبر» في محلّ نصب خبر (أصبح).

٢٦٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٣/٣٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/٢٠٧ ـ ٢١٠، ١٠/١٨٧؛ والدرر ٢/٧٩؛ ورصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥؛ وشرح الأشموني ١/١١٨؛ وشرح التصريح ١/١٩٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٧؛ وشرح المفصل ٧/٩٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٧٠ (كون)؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ والمقاصد النحويّة ٢/٤١؛ وهمع الهوامع ١/١٢٠.

شرح المفردات: السراة: ج السريّ، وهو صاحب المروءة، أو السيّد والشريف. المسوّمة: من الخيل التي جعلت لها علامة تعرف بها. العراب: الكريمة، السالمة من الهجنة ويريد بـ «المسوّمة العراب» هنا: كلّ أصيل شريف.

المعنى: يقول: إن أسياد بني بكر وأشرافهم أسمى من كلّ سامٍ وأشرف من كلّ شريف.

فزاد «كان» بين حرف الجر والمجرور. وحُكِي من كلامهم: «وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرشُبِ الكَملةَ من بني عبسٍ لم يوجد كانَ أفضلُ مِنهُمْ».

وفي «كان» هذه خلاف بين السيرافي والفارسيّ. فمذهب الفارسيّ أنَّ فاعلها مضمر فيها وهو ضمير المصدر الدالّ عليه الفعل الذي هو «كان»، كأنّك قلت: كان هو، أي: كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها.

ومذهب السيرافي أنّها لا فاعل لها، وحجته أنَّ الفعل إذا استُعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك أنَّ «قلّما» فعلٌ، لكن لما استعملته العرب للنفي، فقالت: «قلّما يقومُ زيدٌ»، في معنى: ما يقومُ زيدٌ، لم تحتج إلى فاعل، كما أن «ما» لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: «قلّما يقومُ زيدٌ»، فكذلك «كان»، لمّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة «أمس»، فكما أنَّ «أمس» لا يحتاج إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله. فإن قيل: فقد حمل الخليل قوله [من الوافر]:

٢٦٨ ـ فكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَوْمٍ وَجيرانٍ لنا كانُوا كرامِ

= **الإعراب**: «سراة»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تساموا»: فعل ماض مبني على الضم على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «على»: حرف جرّ. «كان»: زائدة. «المسوّمة»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بـ«تساموا». «العراب»: نعت «المسوّمة» مجرور بالكسرة.

وجملة: «سراة بني أبي بكر تساموا» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تساموا» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «على كان المسوّمة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور.

٢٦٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ والأزهية ص ١٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢؛ والمقتضب ٤/ ١١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥؛ وأوضح المسالك / ٣٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٧.

المعنى: يتساءل الشاعر كيف يستطيع أن يمنع دموعه من الانهمار وقد تذكّر جيرانه الكرام. =

على زيادة «كان»، و «كان» الزائدة ليس لها فاعل، وعند من يجعل لها فاعلاً فإنَّما يكون ضمير المصدر كما تقدَّم، و «كان» هذه قد اتصل بها ضمير «الجيران»، فكيف يتصوّر فيها أن تكون زائدة؟

فالجواب: إنّه تصوّر ذلك على أن يكون أصل المسألة: وجيرانٍ لنا هم كرام، على أن يكون «لنا» في موضع الصفة لِـ «جيران»، و «هم» فاعل بـ «لنا»، على حد: «مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً»، لأنَّ سيبويه قد نَّص على أنَّ «صقراً» مرفوع بـ «معه» لأنّه لو قُدّر المجرور خبراً لِـ «صقر» لكانت النيَّة به التأخير، لأنَّ النيّة في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفة و «صقر» مرفوع به، كان في موضع لا يُنوى به التأخير، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن يُنوى به الوقوع في غير موضعه، ثمَّ زيدت «كان» بين «لنا» و «هم»، لأنّها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: «لنا كان هم»، ثم اتّصل الضمير بـ «كان» وإن كانت غير عاملة فيه. لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة، نحو قوله [من البسيط]:

٢٦٩ ـ وما علينا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيّارُ

= **الإعراب**: **«فكيف»**: الفاء بحسب ما قبلها، **«كيف»**: اسم استفهام مبنيّ في محلّ نصب حال من فاعل فعل محذوف، أو خبر لفعل ناقص محذوف مع اسمه تقديره «كيف أكون». **«إذا»**: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. **«مررت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«بدار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مررت»، وهو مضاف. **«قوم»**: مضاف إليه مجرور. **«وجيران»**: الواو حرف عطف، **«جيران»**: معطوف مجرور بالكسرة. **«لنا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «جيران». **«كانوا»**: زائدة. **«كرام»**: نعت «جيران» مجرور بالكسرة.

وجملة «مررت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كيف أكون» بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث فصل بين الموصوف وهو «جيران» والصفة وهي «كرام» بـ «كانوا» الزائدة.

٢٦٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٣٢٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ١/ ١٧٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٠١؛ ومغني اللبيب ص ٢/ ٤٤١؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٧.

شرح المفردات: ما علينا: أي لا يهمّنا، لا نكترث. ديّار: أحد. =

فالأصل «إلاّ إياك»، ثمّ وصل الضمير بـ «ألاّ» اضطراراً وإن كانت غير عاملة فيه، لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام، على ما سنُبيِّن في موضعه إن شاءَ الله تعالى، وإذا اتصل الضمير بـ «ألاّ» وهو حرف فالأحرى أن يتّصل بالفعل، لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف.

فإن قيل: وما الذي أحوج إلى تكلّف هذا؟ أعني أن يتصل الضمير بغير عامله، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر «كان» مقدَّماً، وتكون الجملة في موضع الصفة لِـ «جيران»؟ فالجواب: إنّه لو جُعل خبر «كان» مقدّماً، لكانت النية به التأخير، وعلى ما ذكرناه من زيادة «كان» يكون المجرور في موضعه.

فإن قيل: فلعلّ «لنا» في موضع الصفة لِـ «جيران»، و «كانوا» جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لِـ «جيران»، وتكون «لنا» على هذا في موضعها، ولا تحتاج إلى ما ذكر من التكلف. فالجواب: إنَّ «كان» إذا كانت تامة تكون بمعنى: حدثَ، فإذا قلت: «كانَ عبدُ اللَّهِ، فالمعنى على هذا: خُلقَ عبدُ اللَّهِ، وحدَثَ عبدُ الله، فيكون معنى: «كانوا على هذا»: خلقوا وحدَثوا فيما مضى، وذلك معلوم، فتكون هذه الجملة فضلاً لا معنى لها، وإذا كان الإخلال يحتمل أن يكون في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قدّر في جانب اللفظ لأنَّ

= **المعنى**: يقول: لا يهمّنا ألاّ يجاورنا أحد سواك، لأنّ جوارك يغنينا عن جميع الناس.

الإعراب: **«وما»**: الواو بحسب ما قبلها، و «ما»: حرف نفي. **«علينا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم لمبتدأ محذوف تقديره «ما علينا ضرر» أو نحوه. ويجوز أن يتعلّق الجار والمجرور بمحذوف خبر مقدّم والمصدر المؤوّل في «ألا يجاورنا» مبتدأ مؤخر. **«إذا»**: اسم شرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. **«ما»**: زائدة. **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». **«جارتنا»**: خبر «كان» منصوب وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. **«أن»**: حرف نصب. **«لا»**: حرف نفي. **«يجاورنا»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. **«إلاّك»**: إلاّ: حرف استثناء، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب على الاستثناء. **«ديار»**: فاعل مرفوع بالضمّة. ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها منصوباً بنزع الخافض تقديره: «ما علينا في عدم مجاورة غيرك إيّانا ضرر».

وجملة «ما علينا..» الاسمية بحسب ما قبلها. وجملة: «ما كنت جارتنا» في محلّ جر بالإضافة. وجملة «يجاورنا إلاّك» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إلاك» حيث اتصل الضمير بـ «إلاّ» وإن كانت غير عاملة فيه.

المعنى أعظم حرمة من اللفظ، لأن اللفظ إنّما هو خديمُ المعنى، ولأنّه إنّما أُتي به من أجله.

والناقصة تنقسم قسمين: فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على إعرابهما ويكون في «كان» إذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة، وتكون الجملة في موضع الخبر وذلك، نحو: «كان زيدٌ قائمٌ»، فاسم «كان» ضمير الأمر والشأن، و «زيدٌ قائمٌ» في موضع الخبر، وتقول: «كانت هندٌ قائمةٌ»، إذا جعلت الضمير للقصة، فكأنك قلت: «كانت القصةُ هندٌ قائمةٌ»، وكذلك «كانت زيدٌ قائمٌ». هذا مذهب أهل البصرة، أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق علامة التأنيث أو للقصة فتلحق علامة التأنيث، كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً.

وزعم أهل الكوفة أنَّ المخبر عنه إذا كان مذكَّراً فالضميرُ ضميرُ أمرٍ، وإن كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة، فتقول: «كان زيدٌ قائمٌ»، و «كانت هندٌ قائمةٌ» للمشاكلة، ولا يقال عندهم: «كانت زيدٌ قائمٌ»، ولا «كان هندٌ قائمةٌ».

وهذا الذي منعوه جائز في القياس، وقد ورد به السماع أيضاً، وذلك في قراءة من قرأ: ﴿أولم تكن لهم آيةٌ أن يعلمهُ علماءُ بني إسرائيل﴾[1]. ألا ترى أنَّ «آية» خبر مقدم لـ «أن يعلمه» و «أن يعلمه» في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر، والضمير في «تكن» ضمير قصة.

فإن قيل: فلعل «آية» اسم «يكن» و «أن يعلمه» في موضع الخبر. فالجواب: أنَّ ذلك باطل لأنّه قد تقدم أنَّ «أنْ» وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف، وهو المضمر، فلو جعلناه خبراً لِـ «يكنْ» لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة، وذلك من أقبح الضرائر.

والآخر: أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنّه اسمها وتنصب الخبر على أنّه خبرها، وذلك نحو: «كان زيدٌ قائماً».

---

(١) الشعراء: ١٩٧.

وهذه تنقسم قسمين: أحدهما أن تكون بمعنى «صار»، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٧٠ ـ بتيهـــاءَ قَفْــرٍ والمَطِــيُّ كــأنّهـــا قطا الحَزنِ قد كانت فِراخاً بُيوضُها

أي: صارت فراخاً.

والآخر أن تكون لمجرَّد الدلالة على الزمان الماضي، فتقول: «كانَ زيدٌ قائماً»، إذا أردت أن تخبر أنَّ قيامَ زيدٍ كان فيما مضى.

واختلف النحويون في «كان» هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه، فأكثرهم على أنّها تقتضي الانقطاع، فإنّك إذا قلت: «كان زيد قائماً»، فإنَّ قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم، وهذا هو الصحيح، بدليل أنَّ العرب إذا تعجَّبت من صفة هي موجودة في المتعجَّب منه في الحال قالت: «ما أحسنَ زيداً»، فإذا قالت: «ما كان أحسنَ زيداً»، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك.

وزعم بعضهم أنّها لا تعطي الانقطاع، واستدل على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿وكان

---

٢٧٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١١٩؛ والحيوان ٥/ ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١؛ ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٢؛ والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة. وقد أضاف القطا إلى الحزن لأنّه يكون قليل الماء والقطا أشدّ عطشاً، فإذا أراد الماء أسرع. البيوض: ج البيض.

المعنى: يقول: إنّ المطيّ كانت في صحراء مقفرة تسير بخطى سريعة شبيهة بخطى القطا التي فارقت فراخها لتحمل إليها الماء لتسقيها.

الإعراب: **بتيهاء**: جار ومجرور متعلقان بـ«تجري» في البيت السابق. **قفر**: نعت «تيهاء» مجرور بالكسرة. **والمطيّ**: «الواو»: حاليّة، «المطيّ»: مبتدأ مرفوع. **كأنّها**: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «كأنّ». **قطا**: خبر «كأنّ»، وهو مضاف. **الحزن**: مضاف إليه مجرور. **قد**: حرف تحقيق. **كانت**: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: للتأنيث. **فراخاً**: خبر «كان» منصوب. **بيوضها**: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «المطيّ كأنها...»: في محل نصب حال. وجملة «كأنّها قطا الحزن»: في محلّ رفع خبر «المطيّ». وجملة «كانت فراخاً بيوضها»: في محلّ رفع نعت «قطا».

الشاهد فيه قوله: «قد كانت فراخاً بيوضها» حيث استعمل «كان» بمعنى «صار».

اللَّهُ غفوراً رحيماً﴾(١)، أي: كان وهو الآن كذلك. وقوله سبحانه: ﴿ولا تقربوا الزنا إنّه كان فاحِشةً﴾(٢). أي: كان وهو الآن كذلك.

فالجواب: إنَّ ذلك قد يُتصوَّر فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الإخبار بأنَّ هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرَّض إلى خلاف ذلك، ويكون معنى قوله: «إنّه كان فاحشة»، أي: كان عندكم في الجاهلية فاحشة، فيكون المراد الإخبار عن الزِنا كيف كان عندهم في الجاهلية، ولم يتعرض إلى أكثر من ذلك.

والتامّة هي التي تكتفي بالمرفوع عن المنصوب، وذلك نحو: «كان الأمرُ»، أي: حَدَثَ، و «كان عبدُ اللَّهِ»، أي: خُلِقَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن كانَ ذو عُسرَةٍ﴾(٣).

أي: إن حَدث ذو عُسرةٍ، وذلك أنَّ العسر إذا حدث على الشخص فكأنه قد حدث في ذلك الوقت مُعسِرٌ.

وقد تكون التامة بمعنى «حَضَرَ»، يحكى من كلامهم: «أكانَ لَبَنٌ»؟ بمعنى: أَحضَرَ شيء من هذا الجنس.

وحُكي أيضاً أنّها تكون بمعنى: «غَزَلَ»، وأنّه يقال: «كانَ زيدٌ الصوفَ»، بمعنى: غَزَلَ زيدٌ الصوفَ، و «الصوف» مفعول بـ «كان»، ويجوز حذفه حذف اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول «ضرب».

* * *

[١٤ ـ معاني أخوات «كان» وأحكامها]:

أما «أمْسَى»، و «أَصْبَحَ»، و «أَضْحَى» فإنها تُستعمل تامة فتكتفي بالمرفوع عن المنصوب، وتستعمل ناقصة فتحتاج إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، تقول في التامة: «أصبح زيدٌ»، و «أضحى عمرٌو»، و «أمَسَى عبدُ اللَّهِ»، وتكون للدلالة على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقّت من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره، فكأنّك قلت: دخل زيدٌ في الصباح أو في المساءِ أو في الضحى.

---

(١) النساء: ٩٦.

(٢) الإسراء: ٣٢.

(٣) البقرة: ٢٨٠.

وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتُقّت من اسمه، فتقول: «أصبحَ زيدٌ»، تريد: فعلَ فِعلاً في الصباح، إلاّ أنَّ ذلك لا يكون إلاّ بقرينة، ومنه قولهم: إذا سمعتَ بسُرى القَيْنِ فاعلمْ أنَّهُ مُصبحٌ[1]. ألا ترى أنَّ المعنى: فاعلمْ بأنّه مُقيم بالصباح لا داخل فيَ الصباح، لأنّه معلوم أنَّ كلَّ شخص داخل في الصباح، ودلَّ على الإقامة «السرى».

وأما الناقصة إذا دخلت على المبتدأ والخبر، كان لك فيها وجهان: أحدهما أن ترفع المبتدأ على أنّه اسم لها وتنصب الخبر على أنّه خبر لها، فتقول: «أمْسَى زيدٌ قائماً»، و «أضحى زيدٌ منطلقاً»، و «أصبح زيدٌ ضاحكاً».

والآخر أن تدخل على المبتدأ والخبر، وتضمر فيها ضمير الأمر والشأن أو القصة.

ويبقى المبتدأ والخبر على إعرابهما، وتكون الجملة في موضع الخبر كما كان ذلك في «كان»، فتقول: «أمسى زيدٌ قائمٌ»، و «أصبحَ عبدُ اللَّهِ منطلقٌ»، و «أضحى عبدُ اللَّهِ ضاحكٌ».

وتكون هذه الأفعال في الوجهين للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقت من اسمه، فكأنّك قلت: «كانَ قيام فلان في المساء أو في الصباح أو في الضحى»، وقد تكون بمعنى «صار»، فلا تتعرض للزمان الذي اشتقت من اسمه «أصبح»، فكأنّك قلت: «صارَ فلانٌ قائماً أو ضاحكاً»، ومن ذلك قوله [من المنسرح]:

٢٧١ ـ أَصْبَحْتُ لا أحْمِلُ السِّلاحَ ولا أمْلِكُ رَأسَ البَعيرِ إنْ نَفَرا

---

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في ثمار القلوب ص ٢٤٠؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٣؛ وجمهرة اللغة ص ٩٨٠؛ والدرّة الفاخرة ٢/ ٣٦٥؛ وزهر الأكم ١/ ٧٢؛ وفصل المقال ص ٣٥، ١٠٧؛ وكتاب الأمثال ص ٤٧؛ ولسان العرب ٤/ ٢٨٨ (درر)، ١٣/ ٣٥١ (قين)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤١، ٢٦٦؛ والمستقصى ١/ ١٢٤؛ والوسيط في الأمثال ص ٦٠.

والسُّرى: السَّير ليلاً. والقين: الحداد. وأصل المثل أنَّ القين بالبادية يتنقّل في مياه العرب، فيقيم بالموضع أيّاماً، فيكسد عليه عمله، ثمّ يقول لأهل الماء: إني راحل عنكم الليلة، وإنْ لم يردْ ذلك، ولكنه يشيعه ليستعمله من يريد استعماله، فكثر ذلك من قوله حتى صار لا يُصدَّق وإنْ قال الصدق، ذلك أنَّ من عُرِفَ بالصدق جاز كذبه، ومن عُرف بالكذب لم يجز صدْقه.

٢٧١ ـ التخريج: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٥؛ وحماسة البحتري ص ٢٠١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦؛ والكتاب ١/ ٨٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن)؛

ألا ترى أن المعنى: صِرت لا أحملُ السلاحَ. ومن ذلك قوله [من البسيط]:

٢٧٢ ـ أَضْحَى يُمزِّقُ أثوابي ويشْتِمُني أَبَعْدَ سِتِّينَ عندي تَبْتَغي الأدَبا

= والمقاصد النحوية ٣/٣٩٨؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٤؛ وشرح المفصل ٧/١٠٥؛ والمحتسب ٢/٩٩.

اللغة: نفر البعير: شرد وتباعد خوفاً.

المعنى: لقد صرت كبيراً غير قادر على حمل السلاح، ولا على ضبط الجمل إن تحرّك خائفاً.

الإعراب: **أصبحت**: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **لا أحمل**: «لا»: نافية، «أحمل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **السلاح**: مفعول به منصوب بالفتحة. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. **أملك**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **رأس**: مفعول به منصوب بالفتحة. **البعير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إن**: حرف شرط جازم. **نفرا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «أصبحت...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا أحمل»: في محل نصب خبر (أصبحت). وجملة «لا أملك»: معطوفة على سابقتها في محلّ نصب. وجملة «إن نفرا»: في محلّ نصب حال. وجملة «نفر» جملة الشرط غير الجازم لا محل لها، والفعل (نَفَرا) محله الجزم.

والشاهد فيه قوله: «أصبحت لا أحمل» حيث جاء الفعل الناقص بمعنى (صرت) أي ليس فيه معنى الصباح.

٢٧٢ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: **شرح المفردات**: يبغي: يريد. الأدب: أدب النفس.

المعنى: يقول: إنّه حاول تأديبي بتمزيق أثوابي وضربي بعد أن كبرت بي السنّ، وأصبح من المتعذّر ذلك.

الإعراب: **أضحى**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **يمزّق**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **أثوابي**: مفعول به منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **ويشتمني**: الواو حرف عطف، «يشتمني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والنون للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **أبعد**: الهمزة للاستفهام، «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل «تبتغي»، وهو مضاف. **ستين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **يبتغي**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره «أنت». **عندي**: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء متعلّق بالفعل «يبتغي». وهو مضاف. والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **الأدبا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

وجملة «أضحى يمزّق أثوابي» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يمزّق أثوابي» في محلّ نصب =

ألا ترى أنَّ المعنى: صار يمزّق أثوابي.

وزعم أهل الكوفة أنّ «أمسى» و «أصبح» تزادان كـ «كان»، وحكوا: «ما أصبحَ أبردَها وأمسى أدفأها». يعنون الدنيا، بزيادة «أمسى» و «أصبح» بين «ما» التعجبية وخبرها.

وهذا إذا ثبت هو من القِلّة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس لأنَّ القياس في اللفظ أن لا يزاد.

وأجاز بعض النحويين زيادة «أضحى» وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقص المعنى، وزيادة كلّ فعل مُتعدٍّ من غير هذا الباب، واستدلّ بأنَّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله [من البسيط]:

الآن قــرَّبــتَ تهجــونــا وتَشْتِمُنــا ... فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[1]

ألا ترى أنَّ المعنى: فما بِكَ والأيّام من عَجِبٍ، ولم ترد أن تأمره بالذهاب.

وكذلك قولهم: «فلانٌ قَعدَ يتهكَّمُ بعرضِ فلان»، ألا ترى أنَّ «قعد» هنا لا معنى لها، وإنّما أراد أن يقول: «فلانٌ يتهكم بعرض فلان»، وكذلك قوله [من الوافر]:

٢٧٣ ـ علــى مــا قــامَ يشتِمُنــي لَئِيــمٌ ... كخنـــزيـــرٍ تمـــرَّغَ فـــي رَمـــادِ

ألا ترى أنَّ المعنى: «علامَ يشتمُني لئيمٌ»؟ ولا فائدة لِـ «قام»؟

= خبر «أضحى». وجملة: «يشتمني» معطوفة على «يمزق». وجملة «يبتغي...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أضحى يمزّق» بمعنى «صار» للدلالة على التحوّل من حال إلى حال.

(١) تقدم بالرقم ١٤٠.

٢٧٣ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤؛ والأزهية ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ٥/١٣٠، ٦/٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٩٧ (قوم)؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٤؛ ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٧.

اللغة: تمرّغ: تقلّب وتلطّخ.

المعنى: على أي شيء يشتمني، هذا الدنيء القبيح كخنزير تلطّخ بالطين الآسن والرماد.

الإعراب: على ما: «على»: حرف جر، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يشتمني). قام: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «الفاعل»: =

وهذا الذي ذهبوا إليه باطل، لأنَّ ما جاء مما ظاهره الزيادة فإن يخرج على أنّه غير زائد - إن أمكن - حُمِل على ذلك، وإلاّ قيلَ بزيادته حيث ثبت ذلك فيه، ولا يقاس ذلك.

* * *

وأمـا «غدا» و «راح» فـيُستعملان تامَّين وناقصين، فإذا استعملا تامَّين دلاّ على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره، فنقول: «غدا زيدٌ وراح»، أي: دخل في الغدوّ والرواح. وقد يدلاّن على إيقاع الفاعل مشياً في الوقت الذي اشتقا منه، يقال: «غدا زيدٌ وراحَ»، أي: مشى في الغدوّ والرواح.

وإذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن، وأن لا يكون كما تقدَّم في أخواتهما. ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدَّم، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقّا منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً، أي وقع قيامه في وقت الغدو، وراح عبدُ اللّهِ منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح.

وقد يكونان بمعنى «صار»، فتقول: «غدا زيدٌ منطلقاً»، و «راح عبد الله ضاحكاً»، أي: صارا في حال ضحك وانطلاق.

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا الباب، وقد تقدَّم الرد عليه.

* * *

وأما «آض» فتكون تامة وناقصة، فإن كانت تامة كانت بمعنى «رجع»، وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لا يكون كما تقدَّم في أخواتها، وذلك نحو: «آض زيدٌ قائماً»، فتكون إذ ذاك بمعنى «صار».

وأما «صار» فتكون أيضاً تامة وناقصة، فإن كانت تامة كانت بمعنى «انتقل»، فتَتَعَدَّى بـ «إلى» فتقول: «صار زيدٌ إلى موضع كذا»، أي: انتقل، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال

= ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. يشتمني: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. لئيم: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. كخنزير: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. تمرغ: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. في رماد: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمرغ.

وجملة «قام يشتمني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يشتمني لئيم»: في محل نصب حال. وجملة «تمرغ في رماد»: في محل جرّ صفة خنزير.

والشاهد فيه قوله: «على ما قام يشتمني» حيث اعتبر البعض أن الفعل «قام» زائد.

الشيء من حالة إلى حالة أخرى لم يكن عليها، فتقول: «صار زيدٌ عالماً»، أي: انتقل عن الجهلِ إلى العلم.

* * *

وأمّا «قَعدَ» و «جاء» فتكونان تامّتين وناقصتين، فإن كانتا تامتين كانت «قعد» بمعنى «جَلسَ» و «جَاءَ» بمعنى «أتى»، وإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى «صار». إلا أنهما لم يستعملا كذلك إلاّ في الموضع الذي سُمِعتا فيه. وقولهم: «شَحذَ شَفرتَهُ حتّى قَعدَت كأنّها حربة»، أي: صارت؛ وأمّا «فلان قَعَدَ يتهكّم بعرض فلان». فقد تقدَّمت الدلالة على أنّها زائدة. وقولهم: «ما جاءَت حاجَتكَ»، رُوي برفع «الحاجة» ونصبها، فمن رفع «الحاجة» جعلها اسم «جاءت»، ومن نصب «الحاجة» جعلها خبر «جاءت»، وجعل في «جاءت» ضمير مؤنث عائداً على «ما» على معناها، لأنّها واقعة على «جاءت الحاجة»، كأنه قال: أيّةُ الحاجة جاءَت حاجتك؟ أي: صارت هي حاجتك. فإن قيل: فهل يجوز: «ما جاء حاجتك»، على لفظ «ما» لأنّ لفظها مذكّر؟ فالجواب: إنَّ هذا كلام جرى مجرى المثل، فلا يُغيّر عما سمع عليه.

* * *

وأما «ظلَّ» و «بات» فتكونان تامتين وناقصتين، فإن كانتا تَامتين كانت «ظلّ» تدل على إقامة الفاعل نهارَه، و «بات» على إقامة الفاعل ليلَه، وإن كانتا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير أمرٍ وشأنٍ وأن لا يكون فيهما كما تقدم في أخواتهما، وتكون «ظلَّ» للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار، و «بات» للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل، فتقول: «ظلَّ زيدٌ قائماً»، أي: وقع قيامه في النهار، و «بات زيدٌ ضاحكاً»، أي: وقع ضحكه في الليل.

وقد يكونان بمعنى «صار»، ومنه قوله تعالى: ﴿ظلَّ وجهُه مسوَدّاً وهو كظيمٌ﴾(١). أي: صار وجههُ مسوَداً. وقد حمل قوله عليه السلام: «فإنَّ أحدكم لا يدري أينَ باتَت يدُه» على ذلك، أي: صارت يدُه.

* * *

وأما «ما زال» و «ما انفك» و «ما فتيء» و «ما برح» فتستعمل تامة وناقصة، فتكون

---

(١) الزخرف: ١٧.

تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول: ما زالَ زيدٌ عن وطنه. وما زال عمرو عن الضحك، وكذلك باقي أخواتها.

وزعم بعض نظار النحويين أنّ ما برح تدل على نفي انتقال الفاعل عن مكانه، فإذا قلت «ما برحَ»، فمعناه عنده: ما انتقل زيدٌ عن المكان الذي كان فيه، واستدلَّ على ذلك بأنَّ «برحَ» مشتقٌّ من البراح الذي هو اسم المكان، فكأنك إذا قلت: «ما برح زيد»، أردتَ: ما زال زيد عن البراح الذي كان فيه.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل قوله تعالى: ﴿وإذ قال موسى لفتاهُ لا أبرحُ حتى أبلغَ مجمَعَ البحرين﴾(١). ألا ترى أنَّ من المحال أن يريد: لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين، لأنّه معلوم أنّه ما دام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين، فدلَّ ذلك على أنَّ «برح» بمعنى «زال»، وأنَّها غير مشتقة من «البراح» الذي هو المكان.

* * *

وأما «ما دام» فتستعمل أيضاً تامة وناقصة، فإنْ كانت تامة دلت على اتصال ما قبلها مدّة بقاء الفاعل، نحو: «أقوم ما دام زيد»، أي: يتصل قيامي مدة بقاء زيد. وإن كانت ناقصة فإنها قد يكون فيها ضمير الأمر والشأن، وقد لا يكون. وتدل في الحالتين على اتصال ما قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف، فتقول: «أقوم ما دام زيدٌ ضاحكاً»، أي: مدّة بقاء الضحك صفة لِـ «زيد».

* * *

وأما «ليس» فلا تكون إلاّ ناقصة، وقد يكون فيها ضمير الأمر والشأن وقد لا يكون، وهي في الحالتين لنفي الخبر. فإن كان الخبر مختصاً بزمان، نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلَّصَتْه للحال، فتقول: «ليس زيدٌ قائماً الآن»، و «ليس زيدٌ قائماً غداً»، وإذا قلت: «ليس زيدٌ قائماً»، فإنّما نفيتَ القيام عن «زيد» في الحال.

* * *

(١) الكهف: ٦٠

[١٥ ـ الرافع لأسماء هذه الأفعال]:

واختلف الناس في الرافع لأسماء هذه الأفعال، فمنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبرَ وبقي المبتدأ على رفعه وهو مذهب كوفي.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ «كان» وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً، وهو مذهب أهل البصرة، وهو صحيح. والذي يدلّ على ذلك اتصال ضمير الرفع بها، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأنَّ الضمير لا يتصل إلاّ بعامله، وأيضاً فإنَّ الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعرِّي من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء.

والتعرِّي قد ذهب بدخول العامل، وأيضاً فإنّه يؤدّي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ، أعني بما ليس بمعمول للعامل، ألا ترى أنّك إذا قلت: «كان زيدٌ قائماً»، وقدَّرت «زيداً» غير معمول لِـ «كان» فصلتَ به وهو أجنبي بين «كان» ومنصوبها.

* * *

[١٦ ـ وجوب عدم حذف أسمائها]:

وينبغي أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى. وسبب ذلك أنّه لمّا ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما أشبهه، وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً.

فإن قيل: وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا يخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن، فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنّه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كلّ حال.

فالجواب: إنَّ الذي منع من حذفه أنّه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز «كان زيدٌ قائماً كوناً»، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه، وإنّما عوّضَ منه لأنّه في المعنى المصدر، ألا ترى أنَّ القيام كونٌ من أكوان زيد، فلما كان الخبرُ المصدرَ في المعنى استُغني به عنه، كما استُغني بـ «تَرَك» عن «وَذَرَ» و «وَدَعَ» لمّا كان في معناهما. ولولا أنه عوض لصُرِّح بالمصدر إذ لا فعل إلاّ وله مصدر أُخِذَ منه، وقد تقدَّم الدليل على ذلك. فلمّا صار الخبر عوضاً من المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه، فلم يحذف

لذلك. وأيضاً فإنَّ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها.

وقد يحذف الخبر في الضرورة، نحو قوله [من الكامل]:

لَهْفِي علَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خائفٍ ... يَبغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجِيرُ[1]

يريد: ليس في الدنيا مُجيرٌ. فحذف لفهم المعنى. فأمّا قوله [من الكامل]:

٢٧٤ - إنِّي ضَمِنْتُ لِكُلِّ شخْصٍ ما جَنَى ... فأَبى فكانَ وكُنْتُ غَيرَ غدورِ

وقوله [من الطويل]:

٢٧٥ - رَماني بأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوالِدي ... بَريئاً وَمِن أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمانِي

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٢.

٢٧٤ - **التخريج**: البيت للفرزدق في الرد على النحاة ص ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢٦؛ والكتاب ١/٧٦؛ ولسان العرب ٣/ ٣٦٠ (قعد)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

المعنى: لقد كفلت لكل واحد ما حصل عليه، فأبى ورفض ذلك وكان غير غادر وكذلك أنا لم أكن غادراً.

الإعراب: «**إني**»: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم «إنّ». «**ضمنت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**لكل**»: «اللام»: حرف جر، «كل»: مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بـ«ضمنت». «**ما**»: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني في محل نصب مفعول به. «**جنى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**فأبى**»: «الفاء»: استئنافية، «أبى»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر. «**فكان**»: «الفاء»: عاطفة، «كان»: فعل ماض ناقص، و«اسمها»، ضمير مستتر تقديره: هو، و«خبرها» محذوف، تقديره: غيرَ غدور. «**فكنت**»: «الفاء»: استئنافية، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها، و«خبرها» محذوف تقديره «غير غدور». «**وكان**»: «الواو»: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص، و«اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**غير**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**غدور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إني ضمنت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جنى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «أبى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كان غير غدور» معطوفة على جملة «أبى» فهي مثلها. وجملة «كنت غير غدور» استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «فكان وكنت غير غدور» حيث استغنى الشاعر بالحذف عن خبر «كان» الأولى لدلالة خبر «كان» الثانية عليه.

٢٧٥ - **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١٨٧؛ والدرر ٢/ ٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٩؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرد الفراصيّ في لسان العرب ١١/ ١٣٢ (جول). ⇐

فإنّهُ يُتصوَّر أن يجعل مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة، كأنّه قال: فكانَ غيرَ غدورٍ وكنتُ غيرَ غدورٍ، وكأنّه قال أَيضاً: وكنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً. ويحتمل أن يكون ممّا وضع فيه المفرد في موضع الاثنين ضرورة، فيكون نحو قوله [من البسيط]:

٢٧٦ ـ كَـأَنَّـهُ وَجْـهُ تُـرْكيَّيْـنِ قَـد غَضِبـا [مُسْتَهْـدَفٌ لِطعـانٍ غَيْـرِ مُنْجَحِـرِ]

ويحتمل أن يكون «غدوراً» و «بريئاً»، من الألفاظ الواقعة على المفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ، كما قالوا: «عدوّ» في معنى أعداء، قال الله تعالى: ﴿هم

= **اللغة**: الطوي: البئر.

المعنى: لقد ألصق بي تهمة، أنا ووالدي بريئان منها، وبسبب البئر كان اتهامه لي.

الإعراب: رماني: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بأمر**: جار ومجرور متعلّقان بـ (رماني). **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **منه**: جار ومجرور متعلّقان بـ (بريئاً). **ووالدي**: «الواو»: واو المعيّة، «والدي»: مفعول معه منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **بريئاً**: خبر (كنت) منصوب بالفتحة. **ومن أجل**: «الواو»: استئنافية، «من أجل»: جار ومجرور متعلّقان بـ (رماني). **الطوي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. رماني: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «رماني»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كنت منه بريئاً»: في محلّ جرّ صفة لـ (أمر). وجملة «رماني» (الثانية): استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كنت منه ووالدي بريئاً» حيث حذف الخبر والفعل الماضي الناقص لوضوح المعنى، فالمراد (كنت بريئاً منه وكان والدي بريئاً).

٢٧٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٧١ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٥٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٦٦ (طعن).

اللغة: غير منجحر: لا تدخل الطعنات فيه.

المعنى: يهجو، فيصف مهجوّه بهن امرأة يشبه وجهي تركيين غاضبين، هذا الهنو هدف لطعنات لا تدخل فيه.

الإعراب: **كأنّه**: حرف مشبه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **وجه**: خبر (كأنّ) مرفوع بالضمّة. **تركيين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. **قد غضبا**: «قد»: حرف تحقيق، «غضبا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **مستهدف**: صفة (وجه) مرفوع بالضمّة. **لطعان**: جار ومجرور متعلّقان بـ (مستهدف). **غير**: صفة (طعان) مجرورة بالكسرة. **منجحر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

العدوُّ﴾[1]. وكما قال: ﴿فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السّعيرِ﴾[2]. في معنى مفترقَين مفترِقَيْنِ. قال الشاعر [من الوافر]:

٢٧٧ ـ [أحقاً أن جيرتنا استقلوا] فَنَيَّتُنا ونِيَّتُهم فَرِيقُ

أي: مفترقتان، وكذلك «صديق»، قال [من الطويل]:

٢٧٨ ـ [دَعَوْنَ الهَوَى ثمَّ ارتمَيْنَ قُلُوبَنا] بأعْيُنِ أعداءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ

* * *

= وجملة «كأنّه وجه تركيين»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد غضبا»: في محلّ جرّ صفة لـ (تركيين).

والشاهد فيه قوله: «وجه تركيين» حيث أراد (وجها تركيين) فوضع المفرد موضع الاثنين للضرورة.

(١) المنافقون: ٤.

(٢) الشورى: ٧.

٢٧٧ ـ **التخريج**: البيت للمفضل النكري في الأصمعيّات ص ٢٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨؛ وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر ٥/ ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٠؛ ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكريّ في تخليص الشواهد ص ٣٥١؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٣٥؛ وللعبديّ في خزانة الأدب ١٠/ ٢٧٧؛ والكتاب ٣/ ١٣٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٩١؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧١.

اللغة: استقلّوا: ارتحلوا مرتفعين صعداً. فريق: متفرّقة.

المعنى: هل ارتحل جيراننا حقًّا، وهل ستكون وجهاتنا متفرّقة، بحيث لا نلتقي ثانيةً؟!

الإعراب: **أحقًا**: «الهمزة»: حرف استفهام، «حقًّا»: منصوب على الظرفيّة متعلق بالخبر المحذوف. **أن**: حرف مشبّه بالفعل. **جيرتنا**: اسم (أن) منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها مبتدأ مؤخر، والتقدير (أفي الحق استقلال جيرتنا). **استقلّوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **فنيّتنا**: «الفاء»: للاستئناف، «نيتنا»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **ونيتهم**: «الواو»: للعطف، «نيّتهم»: معطوف على (نيتنا) مرفوع مثله، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **فريق**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أفي الحق استقلال جيرتنا» ابتدائية لا محل لها. وجملة «استقلوا»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «فنيتنا فريق»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «فنيّتنا ونيّتهم فريق» حيث استخدم «فريق» بمعنى مفترقتين.

٢٧٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٧٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٣؛ ولسان العرب ١٠/ ١٩٥ (صدق)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٤؛ والخصائص ٢/ ٤١٢.

المعنى: إنّ الأوانس يدّعين الحبّ، ولكنهم يصيبون قلوبنا بلحاظ عيونهن، وكأنهن أعداء، مع أنّهن صديقات.

. . . .

= **الإعراب**: **دعون**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **الهوى**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **ثم**: حرف عطف. **ارتمين**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نون النسوة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **قلوبنا**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **بأعين**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ارتمين). **أعداء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وهن**: «الواو»: حاليّة، «هن»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **صديق**: خبر (هن) مرفوع بالضمّة.

وجملة «دعون»: في محلّ رفع صفة لـ (أوانس) في البيت السابق. وجملة «ارتمين»: معطوفة عليها في محلّ رفع صفة. وجملة «هن صديق»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «وهنّ صديق» حيث استخدم المفرد المذكر في الإخبار عن جمع الإناث.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

[١ ـ عملها]:

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنَّ الأفعال كلّها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدلَّ ذلك على أنَّ العمل كحق للأصالة إنّما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملهاف «إنّ» وأخواتها من الحروف العاملة، فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محقّقي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكلُّ حرف مختصّ بما يدخل عليه ولا يكون كالجزء، فإنّه يعمل فيما يختصّ به من اسم أو فعل. ألا ترى أنَّ عوامل الأسماء كلّها مختصة بها ولا تدخل على غيرها، وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها.

وإنّما تحرَّزت بقولي: ولم تكن كالجزء مما دخل عليه كـ «قد» والسين وسوف والألف واللام، وكذلك إنَّ السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلاّ أنها صارت كالجزء من الفعل، والدليل على ذلك أنّه لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيء إلا «قد»، فإنه قد يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو قوله: «قد واللّهِ قامَ زيدٌ». ومما يدلّ على ذلك أنّك تقول: «لقد قامَ زيدٌ»، «لسوف يقومُ زيدٌ»، فتفصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها، ولام التأكيد لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير هذه الأشياء، فلولا أنَّ هذه الأشياء تنزَّلت من الفعل منزلة الجزء بدليل أنّك تقول: «مررتُ بالرجلِ»، فتفصل بها بين حرف الجرّ والمجرور، ولا يجوز الفصل بينهما بشيء، فلولا أنّها مع الاسم كالشيء الواحد لما جاز ذلك.

فإن قيل: إنَّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فهي مختصة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال، وذلك نحو: «هلاّ تَضرِبُ زيداً»، فالجواب: إنَّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليَها الاسم في اللفظ ويضمر معها الفعل وتارة لا يضمر الفعل بل يكون ظاهراً، فصارت مثل الحروف التي لا تختص باللفظ.

ومن النحويين من ذهب إلى أنّها أشبهت الأفعال في أنها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها، وأنّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي، وأنَّ معانيها معاني الأفعال في التأكيد، والتشبيه، والترجي، والتمنّي، وأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل، نحو: إنّني وكأنّني وليتَني ولعلّني ولكنني، وأنّها تتّصل بها ضمائر النصب كما تتّصل بالأفعال، وأنّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدّي لهما. وهذا باطلٌ، لأنَّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب، وكذلك نون الوقاية إنّما ألحقت من أجل ياء المتكلم وياء المتكلم إنّما اتصلت بها بعد العمل. وأما كونها على ثلاثة أحرف، وأنَّ أواخرها مفتوحة، وأنَّ معانيها الأفعال، فليس ذلك موجباً لعملها، ألا ترى «ثمّ» على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ «إنّ» ومعناها العطف، فكأنّك قلت: عطفتُ، وهي مع ذلك لا تعمل، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدِّي لهما، فإنْ كان يراد بذلك أنّها تطلب الاسمين على الاختصاص، فإنَّ ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه.

فإن قيل: فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلأيّ شيء رُفع أحد الاسمين ونُصِبَ الآخر، وهلاّ كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك؟

فالجواب: إنّها أشبهت من الأفعال «ضَرَبَ»، فكما أنَّ «ضَرَبَ» ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر، فكذلك هذه الحروف، وأيضاً فإنّه لا يمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أنّه لا يخلو من أن ترفعهما، أو تنصبهما، أو تخفضهما، أو ترفع أحدهما وتنصب الآخرَ، أو ترفعَ أحدَهما وتخفضَ الآخر، أو تنصب أحدَهما وتخفضَ الآخرَ، ولا يتصوَّر أكثر من ذلك، فباطل أن ترفعهما، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر.

وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً.

وكذلك أيضاً يبطل أن تنصب أحدهما وتخفض الآخر، أَو ترفع أحدهما وتخفض الآخر إذ لا يكون خفض إلاّ بواسطة حرف.

فلم يبقَ إلاّ أَن ترفع أحدهما وتنصب الآخر.

فإن قيل: فلِمَ كان المنصوب الاسمَ والمرفوعُ الخبرَ، وهلاّ كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنّه لمّا وجب رفعُ أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصبُ أحدهما تشبيهاً بالفضلة، كان أشبههما بالعمدة الخبرَ، لأنَّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنّيه أو ترجِّيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة، فلمّا رُفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نُصب الاسم تشبيهاً بالفضلات.

* * *

وزعم بعض النحويين أنّه يجوز فيها أَن تنصب الاسم والخبر معاً، وممن ذهب إلى ذلك ابن سَلام في طبقات الشعراء له، وزعم أنّها لغة، واستدلّ على ذلك بقول عمر بن أَبي ربيعة [من الطويل]:

٢٧٩ ـ إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتأتِ ولْتَكُنْ ... خُطَـاكَ خِفـافـاً إنَّ حُـرّاسَنـا أُسْـدا

٢٧٩ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ص ٣٩٤؛ والدرر ٢/١٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ١٢٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢؛ وشرح الأشموني ١/١٣٥.

اللغة: جنح الليل: أوّله، أو آخره. أسداً وأسوداً: جمع أَسَد.

المعنى: يتحدث على لسان محبوبته تخاطبه قائلة: إذا حلّ الليل بظلامه الأسود، فلتقدم علينا في أوّله (أو آخره) متيقّظاً، متسلّلاً بحذر لأنّ حراسنا شجعان كالأسود.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **اسودّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **جنح**: فاعل مرفوع بالضمة. **الليل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فلتأت**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، و «اللام»: لام الأمر تجزم الفعل المضارع، و «تأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **ولتكن**: «الواو»: للعطف، و «اللام»: لام الأمر، و «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم باللام. **خطاك**: اسم (تكن) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **خفافاً**: خبر (تكن) منصوب بالفتحة. **إن**: حرف مشبه بالفعل. **حراسنا**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أسدا**: خبر (إنّ) منصوب بالفتحة على رأي من ينصبون المبتدأ والخبر بها، وحال منصوبة عند من قدَّر الخبر فعلاً محذوفاً.

وجملة «اسودّ»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «فلتأت»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم). =

فنصب «الحُرّاس» و «الأُسد» بـ «إنّ». وكذلك قول الآخر [من الرجز]:

٢٨٠ ـ إنَّ العَجُـوزَ خَبَّـةً جَـرُوزا   تَـأكُـلُ كُـلَّ لَيلَـةٍ قَفِيـزا

فنصب بـ «إنَّ» «العجوزَ خَبّةً جروزا»، وكذلك قول أبي نُخَيلة العُماني [من الرجز]:

٢٨١ ـ كـأَنَّ أُذنَيـهِ إذا تَشـوَّفـا   قـادِمـةً أَو قَلَمـاً مُحـرَّفـا

= وجملة «ولتكن. . .»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «إن حراسنا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إذا اسودّ. . . فلتأتِ» ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إن حراسنا أسدا» حيث نصبت (إن) المبتدأ والخبر (في لغة) كما قال.

٢٨٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

اللغة: الخبة: المخادعة. الجروز: الكثيرة الأكل. القفيز: مكيال قديم؛ والقفيز من الأرض: قدر مئة وأربع وأربعين ذراعاً.

المعنى: إنها امرأة عجوز مخادعة، كثيرة الأكل، تأكل في الليلة الواحدة شيئاً كثيراً.

الإعراب: **إن**: حرف مشبّه بالفعل. **العجوز**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. **خبة**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أذم. **جروزا**: صفة لـ (خبة). **تأكل**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **كلّ**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (تأكل). **ليلة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قفيزا**: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إن العجوز. . . تأكل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تأكل»: خبر (إن) محلها الرفع، وجملة «أذم خبة»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إن العجوز خبّة» حيث نصب المبتدأ والخبر بعد دخول (إنّ) عليهما.

٢٨١ ـ **التخريج**: الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠؛ والدرر ٢/ ١٦٨؛ وللعماني في سمط اللآلي ص ٨٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٥١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٣؛ والخصائص ٢/ ٤٣٠؛ وديوان المعاني ١/ ٣٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

اللغة: تشوّف: رفع رأسه ونظر مستطلعاً. القادمة: ريشة في مقدم جناح الطائر. القلم المحرّف: القلم المبري بحيث يكون شقٌّ أطولَ من شق.

المعنى: إذا رفع عنقه ونظر مستطلعاً ما الخبر، خلت أن أذنيه ريشتا طائر، أو قلمان مبريّان.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبّه بالفعل. **أذنيه**: اسم (كأن) منصوب بالياء لأنه مثنى، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ (كأنّ) لما فيه من معنى (أشبه) أو (يشبه). **تشوّفا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر =

وزعم الفراء أَنَّ ذلك كلّه لا يجوز إلاّ في «ليت»، واستدلَّ على ذلك بقوله [من الرجز]:

٢٨٢ - يـا ليـتَ أيّـامَ الصِبـا رواجِعـا

فنصب «أيّامَ الصِبا» و «رواجعا» بـ «ليت»، ولا حجة في شيء من ذلك عندنا.

أما قوله: «إنَّ حُراسنا أُسداً»، فيكون الخبر محذوفاً، والتقدير: تجِدُهم أُسداً، أو تلَقاهم أُسداً، وكذلك قوله:

يـا ليـتَ أيّـامَ الصِبـا رواجِعـا

كأنّه قال: «أَقبلَتْ رواجِعا»، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فُهم المعنى على

تقديره (هو)، و «الألف»: للإطلاق. **قادمة**: خبر (كأن) منصوبٌ بالفتحة. **أو قلماً**: «أو»: للعطف، «قلماً»: معطوف على (قادمة) منصوب بالفتحة. **محرّفاً**: صفة (قلماً) منصوبة بالفتحة.

وجملة «كأن أذنيه قادمة»: في محلّ (رفع أو نصب أو جرٍ) صفة للحيوان المذكور سابقاً، لأنّ من عادة الحيوان أن ينصب أذنيه استشعاراً للخطر. وجملة «تشوّفا»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «كأن أذنيه قادمةً» حيث نصب اسم وخبر (كأن)، وقد لحن الشاعر في نصب الخبر.

٢٨٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ وليس في ديوانه؛ وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢؛ والجنى الداني ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٤؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقرىٰ إلى أيام الشباب ولكن هيهات، هيهات.

الإعراب: **يا ليت**: «يا»: حرف تنبيه ودعاء، و «ليت»: حرف مشبه بالفعل. **أيام**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **الصبا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. **رواجعا**: خبر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «ليت أيام الصبا رواجعا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كن رواجع»: خبر (ليت) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «ليت أيام الصبا رواجعاً» فقد نصبت ليت الاسم والخبر - كما قيل - على لغة تميم وقيل بل الخبر ليس للحرف المشبه بل لفعل الكون المحذوف والتقدير «ليت أيام الصبا، كن رواجعاً».

تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى، وممّا حُذف خبره قوله [من الطويل]:

٢٨٣ - فلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قرابَتِي ولكنَّ زِنجيًّا عَظيمَ المشافِرِ

التقدير: لا يعرف قرابتي، لدلالة ما تقدم عليه.

وأمّا قول أبي نخيلة فإنَّ الأصمعي وأبا عمرو لحّناه بحضرة الرشيد، ولولا أنّه غير فصيح لما جاز لهما ذلك.

وأما قول الآخر: «إنَّ العجوزَ خبّةً جروزاً»، فانتصاب «خَبّةً وجروزاً» على الذم، والخبر «تأكل».

* * *

---

٢٨٣ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤؛ والدرر ٢/١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٠١؛ وشرح المفصل ٨/ ٨١، ٨٢؛ والكتاب ٢/١٣٦؛ ولسان العرب ٤/٤١٩ (شفر)؛ والمحتسب ٢/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٠؛ والدرر ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص ٢٩١؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، ٢٢٣.

اللغة: ضبّيّ: منتسب إلى بني ضبّة. الزنجي: واحد الزنوج. المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

المعنى: يهجو أحدهم فيقول له: لو كنت من بني ضبّة كنت عرفت قرابتي، ولكنّك أسود وشفتاك غليظتان.

الإعراب: «فلو»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «ضبيًّا»: خبرها منصوب بالفتحة. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «قرابتي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ولكن»: «الواو»: استئنافية، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «اسمها»: ضمير المخاطب المحذوف والتقدير: (لكنّك). «زنجياً»: اسم (لكن) منصوب بالفتحة. «عظيم»: صفة منصوبة بالفتحة. «المشافر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لو كنت...» الشرطية: بحسب الفاء. وجملة «عرفت قرابتي»: جواب شرط غير جازم، لا محل لها. وجملة «لكنك زنجياً» استئنافية لا محل لها. وجملة خبر «لكن» محذوفة.

والشاهد فيه قوله: «ولكن زنجياً» حيث حذف خبر «لكن» لدلالة ما تقدّم عليه.

[٢ ـ مذاهب النحاة في «لعلّ»]:

وزعم بعض النحويين أنّ «لعلّ» قد تجرّ الاسم واستدلّ على ذلك بقوله [من الطويل]:

٢٨٤ ـ فَقُلْتُ ادْعُ أخرى وارْفَعِ الصَّوتَ دَعْوةً لعلَّ أبي المِغوارِ مِنْكَ قَريبُ

فجرّ «أبا المغوار» بـ «لعلّ»، وزعم أنّهم يكسرون لامها إذا جرّوا بها، وأنشد يعقوب [من الوافر]:

٢٨٥ ـ لَعَلِّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُم شَرِيمُ

---

٢٨٤ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦؛ والدرر ٤/١٧٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩١؛ ولسان العرب ١/٢٨٣ (جوب)، ١١/٤٧٣ (علل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٤٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥؛ وشرح الأشموني ١/٥٦؛ وشرح التصريح ١/٢١٣؛ وكتاب اللامات ص ١٣٦؛ ولسان العرب ١٢/٥٥٠ (لمم)؛ ومغني اللبيب ص ٢٨٦، ٤٤١؛ وهمع الهوامع ٢/٣٣.

الإعراب: «**فقلت**»: الفاء بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل «**ادع**»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**أخرى**»: نعت لظرف زمان محذوف تقديره: «مرّة أخرى». «**وارفع**»: الواو حرف عطف، «ارفع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**الصوت**»: مفعول به منصوب. «**دعوة**»: مفعول مطلق منصوب. «**لعل**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**أبي**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «**المغوار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**منك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قريب». «**قريب**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة: «قلت» بحسب ما قبلها. وجملة: «ادع» في محلّ نصب مفعول به. وجملة: «ارفع» معطوفة على جملة: «ادع». وجملة: «أبي المغوار...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لعلّ أبي المغوار...» حيث وردت «لعلّ» حرف جرّ على لغة عقيل.

٢٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧؛ والجنى الداني ص ٥٨٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠؛ ورصف المباني ص ٣٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٤؛ وشرح التصريح ٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥١؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢٤٧؛ والمقرب ١/١٩٣.

اللغة: **شرح المفردات**: الشريم: من النساء التي اتّحد مسلكاها، أي مسلك البول ومسلك الغائط، أو الأنف الذي قطعت أرنبته.

المعنى: يقول: قد يكون الله فضّلكم علينا بشيء هو أنّ أمّكم شرماء، وهذا أسلوب ذم في معرض المدح وذلك باستعماله «فضّلكم» حيث أوهم أنّه يمدح في حين أنّه يريد الذمّ.

الإعراب: **لعلّ**: حرف جرّ شبيه بالزائد يفيد الترجّي. **الله**: اسم الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً =

فكسر لام «لعلّ»، وجرّ اسم الله. وقد يتخرج قوله: «لعل أبي المغوار» عَلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فإن ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام، ومما جاء من ذلك في الكلام: «خيرٍ عافاكَ اللَّهُ»، و «لاهِ أنتَ». ومما جاء من ذلك في الشعر قوله [من الخفيف]:

رســـمِ دارٍ وقفـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ .... (١)

أي: رُبَّ رسمِ دارٍ، فيكون التقدير: «لعلّ لأبي المِغوارِ منك قريبٌ»، أي: جوابٌ قريبٌ فحُذِفَ الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، ويكون اسم «لعلّ»، ضمير الأمر والشأن محذوفاً في الشعر، كأنه قال: لعلّه، أي: لعلَّ الأمر، ونظير ذلك قوله [من الخفيف]:

٢٨٦ ـ إنَّ مَنْ لامَ في بَني بنتِ حسّا ن أَلُمـــهُ وأعْصِـــهِ فـــي الخُطـــوبِ

= على أنّه مبتدأ. فضلكم: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، و «كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». علينا: حرف جرّ، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «فضلكم». بشيء: الباء حرف جرّ، «شيء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «فضلكم». أنّ: حرف مشبّه بالفعل. أمّكم: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة وهو مضاف، «كم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. شريم: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة: «فضّلكم...» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «أنّ أمّكم شريم» المؤوّلة بمصدر في محلّ جرّ بدل من «شيء».

الشاهد فيه قوله: «لعلّ الله» حيث جاء «لعلّ» حرف جرّ على لغة عقيل، فكانت مكسورة اللام.

(١) تقدم بالرقم ١٢٠.

٢٨٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٣/ ٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥؛ ومغني اللبيب.

اللغة: بنت حسان: بنت أحد ملوك اليمن (تبابعتهم). ألمه: أناله باللوم والتقريع. الخطوب: جمع خطب وهو الشأن صَغُر أو عظم.

المعنى: من لامني في آل بنت التُبّع حسان ألمه وأعصه في حوادث الدهر وكروبه.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «اسمها»: محذوف تقديره ضمير الشأن (إنّه). «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «لام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، متعلّقان بـ (لام). «بنت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حسان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ألمه»: =

أي: إنه من لام في بني بنت حسان، وإنّما تُكُلّف ذلك لأنّ «لعلّ» قد استقرّ فيها نصب الاسم ورفع الخبر، فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن؛ وأما:

لعـل اللّـهِ . . . . البيـت[1]

فإن «لعلِ» المكسورة اللاّم لم يستقرّ فيها نصب الاسم ورفع الخبر، فيبقى فيها مع الظاهر من أنّها جارة ولا تتعلق بشيء، بل هي في ذلك بمنزلة «لولا» إذا جرت المضمر في مذهب سيبويه بمنزلة حروف الجر الزوائد.

* * *

[٣ ـ حكم هذه الحروف]:

وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسماً لها إلاّ اسم الشرط، واسم الاستفهام، و «كم» الخبرية، و «ما» التعجبية، و «ايمنُ اللّهِ» في القسم. وسبب ذلك أنّ هذه الأسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عمّا استقر لها من الصدريَّة.

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها إلاّ اسم الاستفهام، و «كم» الخبرية، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب. فلا يجوز أن تقول: «إنّ زيداً اضربْهُ»، و «إن عَمراً لا

= فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب شرط جازم، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «وأعصه»: «الواو»: حرف عطف، «أعصِ»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة لأنه معطوف على الفعل المجزوم: (ألمه)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «في الخطوب»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أعصه».

وجملة «إنه من لام»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «من لام. . .» الشرطية: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (من). وجملة «اعصه»: معطوفة على جملة «ألمه» لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «إن من» حيث جاء اسم «إن» ضمير الشأن محذوفاً، لأن «مَنْ» لا يجوز أن تكون اسماً لـ «إن» لأنها اسم شرط له الصدارة.

(١) تقدم بالرقم ٢٨٥.

تضربُهُ»، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تُؤَوِّل، نحو قوله [من البسيط]:

٢٨٧ ـ إن الـذيـن قتلتُـم أمـسِ سيِّـدَهـم   لا تحسبـوا لَيلَهـم عـن ليلكـم نـامـا

فأوقع «لا تحسبوا» موقع خبر «إنّ» وهي نهي، وقول الآخر [من البسيط]:

٢٨٨ ـ فَلَـو أَصـابَـتْ لَقـالَـتْ وَهْـيَ صـادِقَـةٌ   إنَّ الـرِّيـاضَـةَ لا تُنْصِبْـكَ لِلشِّيَـبِ

---

٢٨٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥.

المعنى: لا تحسبوا من قتلتم رأسهم غافلون عن الأخذ بثأرهم.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. الذين: اسم موصول في محل نصب اسمها. **قتلتم**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الميم»: علامة جمع الذكور. **أمس**: ظرف زمان مبني على الكسرة في محل نصب متعلق بالفعل قتلتم. **سيدهم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **لا تحسبوا**: «لا»: ناهية، «تحسبوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: فارقة. **ليلهم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **عن ليلكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نام» و «ليل»: مضاف و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **ناما**: فعل ماضٍ مبنيٍ على الفتحة الظاهرة، و «الألف»: للإطلاق، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «إن الذين قتلتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قتلتم سيدهم»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «لا تحسبوا»: في محل رفع خبر إن. وجملة «ناما»: في محل نصب مفعول به ثانٍ.

والشاهد فيه قوله: (لا تحسبوا) وهي خبر، وقد جاءت لتأويل النهي بنفي فاعتبرت جملة خبرية أو هي في التقدير على قول محذوف «مقول في شأنهم.. لا تحسبوا».

٢٨٨ ـ **التخريج**: البيت للجميح، الأسدي في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣٤؛ وتذكرة النحاة ص ٤٤٥؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٤٦، ٢٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٨٨؛ وشرح اختيارات المفضّل ١/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٩.

اللغة: لا تنصبك للشيب: لا تتعب بهم. الرياضة: التهذيب. الشيب: جمع أشيب.

المعنى: لو أحسنت القول، لقالت ـ وعندئذ تكون صادقة فيما تقول ـ إنّ التهذيب مفيد، فلا تهتم وتتعب بالشيب نفسك.

الإعراب: **فلو**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. **أصابت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **لقالت**: «اللام»: واقعة في جواب شرط (لو)، «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره

فأوقع «لا تنصِبْكَ» وهي نهي موقع خبر «إنّ»، فينبغي أنْ يحمل ذلك على إضمار القول، كأنه قال: أقول لكم: لا تحسبوا ليلَهم عن ليلِكم نام، وأقول لك: لاَ تُنصِبْكَ للشِيبِ، وقد تقدم أن القول كثيراً ما يضمر.

وإنّما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف، وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، فإذا قلت: اضربْ فكأنّك تطلب من المخاطب الضرب، وكذلك «ليت زيداً قائمٌ»، و «لعلّ زيداً قائمٌ»، تمنّيك له القيام ورجاؤك له طلب، فالطلب في هذه الأشياء ثابتٌ، والتمني والترجّي إنّما يكون لما لم يثبت. وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنّيه، لأن الحاصل لا يطلب، فلذلك لم يجز أن تقع هذه الجمل خبراً لِـ «ليت» ولِـ «لعلّ».

ولم تقع أيضاً خبراً لِـ «إنّ» و «أنّ» و «لكنّ»، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولا يؤكد إلاّ ما يُحتَمل أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب.

ولم تقع خبراً لـ «كأنّ» لأنّها للتشبيه، فإذا قلت: «كأنّ زيداً اضربْه»، يكون مشبّهاً بزيد بطلب الضرب ولا يتصوّر ذلك.

* * *

[٤ ـ ما تنفرد به «إنّ»]:

وانفردت «إنّ» من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً،

= (هي). وهي: «الواو»: حالية، «هي»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. صادقة: خبر مرفوع بالضمّة. إنّ: حرف مشبّه بالفعل. الرياضة: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. لا تنصبك: «لا»: ناهية جازمة، «تنصب»: فعل مضارع مجزوم، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. للشيب: جار ومجرور متعلّقان بـ (تنصب).

وجملة «لو أصابت لقالت»: بحسب الفاء. وجملة «أصابت» وجملة «القالت»: لا محلّ لهما (فعل وجواب شرط غير جازم). وجملة «هي صادقة»: في محلّ نصب حال. وجملة «إنّ الرياضة...»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «لا تنصبك»: في محلّ رفع خبر (إنّ).

والشاهد في قوله: «لا تنصبك» حيث جاءت الجملة الإنشائية في محلّ رفع خبر (إن)، ولهذا يؤولونها بإضمار فعل القول قبلها.

نحو: «إنَّ زيداً لقائمٌ»، أو فعلاً مضارعاً، نحو: «إن زيداً ليقوم»، أو جملة اسمية وذلك قليل، نحو: «إنّ زيداً لَوَجْهه حَسَنٌ»، أو فعلاً غير متصرف، نحو: «إنّ زيداً لَنِعْمَ الرجُلُ»، أو ظرفاً أو مجروراً، نحو: «إنَّ زيداً لفي الدار»، و«إنّ زيداً لَخلفَكَ». وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع خبراً لعلة تذكر بعدُ إن شاء الله تعالى، وذلك نحو: «إنّ زيداً قام ولا يجوز لَقامَ». وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر، نحو: «إن زيداً لفي الدارِ قائمٌ»، وعلى الاسم إذا وقع موقع الخبر، نحو: «إن في الدار لزيدٌ».

وأما دخولها على الخبر ومعموله معاً فشرطه تقدّمه على الخبر، فمذهب أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج منعه، وذلك نحو: «إنّ زيداً لفي الدارِ لقائمٌ»، وسنذكر دليل كل واحد منهما بعدُ إن شاء الله تعالى.

وأما أهل الكوفة فإنّهم جَوَّزوا دخول اللام في خبر «لكنَّ» حيث يجوز في خبر «إنَّ»، واستدلّوا على ذلك بقوله [من الطويل]:

٢٨٩ ـ [يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي] ولكنّني من حُبِّها لَعمِيدُ

---

٢٨٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٨؛ والإنصاف ١/٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/١٦، ١٠/٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/١٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١/١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٥؛ وشرح المفصل ٨/٦٢، ٦٤؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/٢٣٣، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١/١٤٠.

اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

الإعراب: «يلومونني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو حرف دال على الجمع، والنون الثانية للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «في حبّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلوم»، وهو مضاف. «ليلى»: مضاف إليه مجرور. «عواذلي»: فاعل «يلوم» مرفوع بالضمّة المقدرة، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ولكنني»: الواو حرف استئناف، «لكنني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب اسم «لكنّ». «من حبّها»: جار ومجرور متعلقان بـ «عميد»، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «لعميد»: اللام للابتداء، «عميد»: خبر «لكنّ» مرفوع.

=

فأدخل اللام في خبر «لكنَّ»، وهذا لا دليل فيه لأنّه لم يسمع إلاّ في هذا، فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر «أَنَّ» المفتوحة في قراءة من قرأ: ﴿إلاّ أَنّهم لَيأكلونَ الطعامَ﴾(١). وفي خبر المبتدأ في الضرورة، نحو قوله [من الرجز]:

٢٩٠ ـ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فأدخل اللام في «عجوز»، وهو خبر المبتدأ.

ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر «إنَّ»، وذلك بأَن يكون الأصل: ولكن إنّي من حبّها لعميد، فنقل حركة همزة «إنّي» إلى نون «لكن» على حد نقلها في: «قَدَ افلحَ»، فصار «ولكنِني»، ثم أدغم نون «لكن» في النون الساكنة من «إنّي» إجراء للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في «جعلَ لك»: جعلّك، وكقوله تعالى: ﴿لكنّا هو الله ربي﴾(٢).

= وجملة: «يلومونني» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لكنني لعميد» استئنافيّة لا محلّ من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكنّ» وهذا جائز عند الكوفيين.

(١) الفرقان: ٢٠.

٢٩٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ والدرر ٢/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ١١٢١؛ والجنى الداني ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٣٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٧؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤.

شرح المفردات: أم الحليس: الأتان، والحلس: كساء رقيق يوضع تحت برذعة الدابة. شهربة: عجوز كبيرة.

الإعراب: «أمّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الحليس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لعجوز»: «اللام»: حرف زائد، و«عجوز»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. «شهربة»: نعت «عجوز» مرفوع.

وجملة «أم الحليس لعجوز»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «لعجوز» حيث جاء ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء. ولهذا ذهب العلماء إلى أنّ اللام ليست للابتداء ولكنّها زائدة. وقيل: «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: «أم الحليس لهي عجوز».

(٢) الكهف: ٣٨.

أصله: لكن أنا، ثم نُقلت حركة همزة «أنا» إلى نون «لكنْ» فصار «لكنَنَا» ثم أدغم، فلمّا أراد إدغام النون من «لكن» في الساكنة بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لأنّه لا يدغم إلاّ الساكن في المتحرك، فلما سكّن التقى الساكنان: النون من لكن والنون الساكنة من «إنّي»، فحركت الثانية لالتقاء الساكنين، وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم، فصار «لكنّني».

وإنّما لم تدخل اللام إلاّ في خبر «إنَّ» من بين سائر أخواتها لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغيّر معناه ولا حكمه كسائر أخواتها، ألا ترى أنَّ «ليت» تُدخِل في الخبر التمنّي، و «لعلّ» تدخل فيه الترجّي، و «كأنَّ» تدخل فيه التشبيه، و «لكنَّ» تصيّر الجملة لا تستعمل إلاّ بعد تقدّم كلام، وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك، ألا ترى أنّك لا تقول: «لكنَّ زيداً قائمٌ»، ابتداء، وأيضاً فإنَّ الجملة قبل دخول «لكنَّ» قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم، نحو: «واللَّهِ لَزيدٌ قائمٌ»، ولا يتصوّر ذلك مع «لكنَّ».

وأما «أنَّ» فتصيِّر مع ما بعدها في تقدير مفرد، نحو: «يُعجِبني أنَّ زيداً قائمٌ»، ألا ترى أنّها تتقدَّر بالمصدر، كأنّك قلت: «يُعجِبني قيامُ زيدٍ»، وأما «إنَّ» فلا تغيِّر معنى الكلام ولا حكمه، ألا ترى أنَّ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، و «زيدٌ قائمٌ»، بمعنى واحد، وأنَّ كلَّ واحد منهما يقع جواباً للقسم، تقول: «واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ»، و «اللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، فلما لم تغيِّر «إنَّ» الحكم ولا المعنى أتَوا معها باللام المؤكّدة كما يفعلون قبل ذلك.

وكان حقُّها أن تدخل على اسم «إنَّ» لأنّه هو المبتدأ في الأصل، فلم يمكن ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكّدين، فأخّروها إلى الخبر، فقالوا: «إنَّ زيداً لَقائمٌ»، لأنَّ «قائماً» هو زيد في المعنى. وقالوا أيضاً: «إنَّ زيداً ليقومُ»، لأنَّ «يقوم» وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه «قائماً»، فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها على «قائم».

وقالوا أيضاً: إنَّ زيداً لَوجهُهُ حَسَنٌ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى، لأنها تلي الاسم في اللفظ، فأشبهت بذلك: «إنَّ زيداً لَقائمٌ».

وقالوا أيضاً: «إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ»، لأنَّ «نِعْمَ» لا تتصرّف، فأشبهت الاسم، فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً.

وقالوا أيضاً: «إنَّ زيداً لفي الدار»، و «إنَّ زيداً لخلفَكَ»، لأنّهما نائبان مناب «مستقرّ»، و «مستقرّ» هو المبتدأ في المعنى، فعوملا لذلك معاملة ما نابا منابه.

فأما: «إنَّ زيداً قـام»، وأمثاله، فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنّه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ما هو المبتدأ في المعنى.

وقالوا أيضاً: «إنَّ في الدار لزيداً قائمٌ»، لأنَّ هذه اللام كان حقها أن تدخل على الاسم وإنّما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكِّدين، فلما فَصلَ الخبرُ هنا بين «إنَّ» واسمها جاز دخول اللام على الاسم.

وقالوا أيضاً: «إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ»، لأنَّ «في الدار» من كمال الخبر، فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر، كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه.

وأَما: «إنَّ زيداً لفي الدارِ لَقائمٌ»، فأجاز ذلك المبرد على أَن يكون أعاد اللام توكيداً، ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح، لأنَّ الحرف إذا أكّد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أَو مع ضميره، نحو قوله تعالى: ﴿وأمّا الذين سُعِدُوا ففي الجنة خالدين فيها﴾(١). ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلاَّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الوافر]:

فَـلا واللَّـهِ لا يُلفَـى لمـا بِـي ... ولا لِلمـا بِهِـم أَبَـداً دواءُ(٢)

فإذا أُعيدت اللام توكيداً في مثل: «إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ»، فينبغي أَن يقال: «إنَّ زيداً لَفي الدارِ قائمٌ لَفي الدارِ قائمٌ»، فأما قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمّا لَيُوفّيَنّهم ربُّكَ أعمالهم﴾(٣). فاللام الأولى لام «إنَّ»، واللام الثانية جواب لِقَسَمٍ محذوف كأنه قال في التقدير: لمّا واللَّهِ لَيُوفّيَنّهم ربك أعمالهم.

وأجاز بعض النحويين دخول اللام على «إنَّ» إذا أُبدل من همزتها الهاء، فتقول: «لَهِنّك قائمٌ»، وكأنَّ الذي سهل ذلك زوال لفظ «إنَّ»، فكأنها ليست في الكلام. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٩١ ـ ألا يا سنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ... لَهِنّـكَ مِـنْ بَـرقٍ علـيَّ كـريـمُ

---

(١) هود: ١٠٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٦٦.

(٣) هود: ١١١.

٢٩١ ـ **التخريج**: البيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، ١٥/ ١٧٣ (قذى)؛ ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤؛

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه ليست لام «إنَّ»، وإنّما هي جواب لقَسَم محذوف، وكأنه قال: واللّهِ لَهِنّكَ، واستدلّ صاحب هذا المذهب بأنّكَ قد تأتي بلام «إنَّ» فتدخلها على الخبر، نحو قوله [من الطويل]:

٢٩٢ ـ لَهِنَّكِ مِن عَبْسِيّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يَقولُها

= وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠؛ والجنى الداني ص ١٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٣، ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩١؛ وديوان المعاني ٢/ ١٩٢؛ ورصف المباني ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، ١٠/ ٤٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١١٣، ٢/ ٤١٣؛ والمقرب ١/ ١٠٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

اللغة: السنى والسنا: البريق. القلل: جمع قلة وهي أعلى الشيء. لهنّك: لإنّك.

المعنى: يا ضوء البرق الذي تلمع على مرتفعات القبيلة، إنّك عزيز عليّ، وكريم وذو مكانة لديّ.

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح. يا سنا: «يا»: حرف نداء، «سنا»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **برق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **على قلل**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (برق). **الحمى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **لهنك**: «اللام»: للابتداء، «هنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها، و «خبرها»: محذوف. **من برق**: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الكاف في (هنك). **علي**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر (كريم). **كريم**: خبر ثانٍ لـ (هنك).

وجملة «ألا يا سنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لهنك محبوب كريم»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لهنك» حيث دخلت اللام للابتداء على (إن) المنقلبة همزتها هاء.

٢٩٢ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢؛ والدرر ٢/ ١٩٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٣٧ (وسم)، ١٣/ ٩٨ (جنن)، ٣٩٣ (لهن)، ١٣/ ٤٦٧ (أله)، ١٥/ ٣٦٧ (هنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

اللغة: **لهنك**: لإنّك، أو لله إنك. عبسية: امرأة من قبيلة عبس. الوسيمة: الحسنة الحلوة. هنوات: جمع هناة وهي الداهية أو الشرّ.

المعنى: أنت امرأة حلوة من عبس، ومن خصال الكاذب الشريرة أن يقول عكس ذلك.

الإعراب: «**لهنك**»: «اللام»: لجواب قسم محذوف. «هنك»: أصلها «إنك»: حرف مشبّه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «**من عبسية**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من ضمير المخاطبة في «لهنّك». «**لوسيمة**»: «اللام»: حرف توكيد، «وسيمة»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «**على هنوات**»: جار ومجرور. «**كاذب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من**»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ رفع فاعل لاسم الفاعل «كاذب». «**يقولها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). =

فلو كانت اللام في «لَهِنَّك» لام «إنَّ» لم يؤتَ باللام بعد ذلك في الخبر، وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٢٩٣ ـ [أبائِنَةٌ حُبَّى، نَعَمْ وَتُماضِرُ] لَهِنّا لَمَقْضِيٌّ عَلَينا التَّهاجُرُ

* * *

[٥ ـ مذاهب النحاة في هذه الحروف إذا اتصلت بها «ما»]:

وهذه الحروف إذا لحقتها «ما» كان للنحويين فيها ثلاثة مذاهب. فمنهم من ذهب إلى أنّه يجوز في جميعها الإعمال والإلغاء، فتقول: «إنّما زيدٌ قائمٌ» برفع «زيد» ونصبه، وكذلك سائر أخواتها، وهو مذهب الزجّاجي. ومنهم من ذهب إلى أنَّ «ليت»، و «لعلَّ» و «كأنَّ»

= وجملة «لهنك»: جواب قسم محذوف لا محلّ لها. وجملة «يقولها»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لهنك من عبسية لوسيمة» حيث اعتبر بعضهم أن اللام في «لهنك» واقعة في جواب قسم محذوف وليست للابتداء.

٢٩٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٥٥، ٣٤٠، ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٧ (أله).

اللغة: البائنة: المغادرة المفارقة. حبّى: اسم امرأة؛ وكذلك تماضر. لهنا: لإنّا. التهاجر: التقاطع والجفاء.

المعنى: أتفارقينا يا حُبَّى، وأنت يا تماضر، نعم أكاد أقسم بالله إنَّ هذا الهجران والفراق لمكتوب علينا.

الإعراب: **أبائنة**: «الهمزة»: حرف استفهام، «بائنة»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة. **حبّى**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **نعم**: حرف جواب. **وتماضر**: «الواو»: حرف عطف، «تماضر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف لدلالة الجملة السابقة عليه، أي: (وتماضر بائنة أيضاً). **لهنا**: «اللام»: رابطة لجواب قسم محذوف، «إن» حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إن). **لمقضيٌّ**: «اللام»: هي المزحلقة للتوكيد، «مقضيٌّ»: خبر (إن) مرفوع بالضمّة. **علينا**: جار ومجرور متعلّقان بـ (مقضيّ). **التهاجر**: نائب فاعل مرفوع لاسم المفعول (مقضي) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أبائنة حبى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وتماضر بائنة»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «القسم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إنّا لمقضي»: جواب القسم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لهنا» حيث اعتبرت اللام في «لهنا» رابطة لجواب قسم محذوف.

يجوز فيها الإلغاء والإعمال، نحو، «ليتما زيداً قائمٌ»، و «لعلّما زيداً قائمٌ»، و «كأنما زيداً قائمٌ»، برفع «زيد» ونصبه في جميع ذلك، ولا يجوز فيما عداها إلاّ الإلغاء، وهو مذهب أبي بكر وأبي إسحاق. ومنهم من ذهب إلى أن «ليت» وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال، فتقول: «ليتما زيداً قائمٌ»، و «ليتما زيدٌ قائمٌ»، وما عداها لا يجوز فيها إلاّ الإلغاء، وهو مذهب الأخفش. وذلك أنّه لم يُسمع الإلغاء والإعمال إلاّ في «ليت» وحدها. وقد روي بيت النابغة [من البسيط]:

قـالـت ألا ليتَمـا هـذا الحمـامُ لنـا إلـى حَمـامَتِنـا ونصفُـه فَقَـدِ[1]

برفع «الحمام» ونصبه. وما عدا ذلك لم يُسمع فيه إعمال.

فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على «ليت» سائر أخواتها. وأما أبو بكر بن السراج وأبو إسحاق ومن أخذ بمذهبهما فقاسوا على «ليت» أشبه أخواتها بها وهما «لعلَّ» و «كأنّ»، وذلك أنّهما غيّرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجّي والتمنّي كما أحدث «ليت» في الكلام معنى التمني. وأما الأخفش فحجّته القياس والسماع، أما السماع فإنّه لا يُحفظ إلاّ في «ليت» باتفاق من النحويين إلاّ ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء، فإنه قال: ومن العرب من يقول: «إنّما زيداً قائمٌ»، و «لعلّما بكراً قائمٌ»، فيلغي «ما» وينصب. وكذلك سائر أخواتها.

والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنه يجوز لـك أن تقول: العرب ترفع كل فاعلٍ، وإن كنت إنّما سَمِعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك.

وأما القياس فإنَّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذا لحقها «ما» فارقها الاختصاص، فينبغي ألا تعمل إلاّ «ليت» فإنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: ﴿إنّما يخشَى اللّهَ من عبادِهِ العلماءُ﴾[2]. فأولاها الفعل. وكذلك

---

(١) تقدم بالرقم ١٥٣.
(٢) فاطر: ٢٨.

قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُم أَنَّما خلقناكم عَبثاً﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿كأنّما يُساقُونَ إلى المَوتِ﴾[٢]. وكذلك «لكنّما» و «لعلّما»، قال [من الطويل]:

٢٩٤ - ولكنَّمــا أَسعــى لِمَجــدٍ مــؤثّــلٍ [وَقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المؤثَّلَ أَمْثالي]

فأولى لكنَّما الفعل. وقال الآخر قال [من الطويل]:

٢٩٥ - أَعِـدْ نظـراً يـا عبـدَ قَيـسٍ لعلّمـا أضـاءَتْ لـكَ النـارُ الحمـارَ المقيّـدا

(١) المؤمنون: ١١٥.
(٢) الأنفال: ٦.

٢٩٤ - التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص١٩٩؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

اللغة والمعنى: المؤثّل: المؤصّل. يقول: . . . أنا لا أسعى لحياة عادية بل أطلب مجداً يكون أصلاً يفتخر به من يأتي بعدي وحقيق بإدراك هذا المجد إنسان مثلي.

الإعراب: **ولكنما**: «الواو»: استئنافية، «لكنما»: للاستدراك مكفوفة عن العمل، «ما»: زائدة كافّة. **أسعى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **لمجد**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أسعى». **مؤثّل**: صفة «مجد» مجرورة بالكسرة. **وقد**: «الواو»: حالية، «قد»: حرف توقّع. **يدرك**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **المجد**: مفعول به منصوب بالفتحة. **المؤثل**: صفة «المجد» منصوبة بالفتحة. **أمثالي**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء ضمير متصل، في محل جر بالإضافة.

وجملة «أسعى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يدرك المجد. . أمثالي»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «ولكنما أسعى» حيث دخلت «ما» على «لكنّ» فكفّتها عن العمل.

٢٩٥ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠؛ والأزهية ص٨٨؛ والدرر ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١١٦؛ وشرح شواهد المغني ص٦٩٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣١٩؛ وشرح قطر الندى ص١٥١؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٤؛ ومغني اللبيب ص٢٨٧، ٢٨٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة والمعنى: عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر.

=

فأولى «لعلّما» الفِعلَ.

وأَما «ليتما» فلم تُولِها العرب الفعل قط، لا يُحفظ من كلامهم: «ليتما يقومُ زيدٌ». فقد بان إذن سداد هذا المذهب.

* * *

[٦ ـ لحوق نون الوقاية لهذه الحروف]:

وهذه الحروف إذا كان اسمها ياء المتكلم فإنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل، فتقول: «إنني» و «لكنّني». وكذلك سائر أخواتها. وهي في ذلك تنقسم قسمين: قسم تلزمه نون الوقاية وقسم لا تلزمه. والذي تلزمه نون الوقاية «ليت»، تقول: «ليتني»، ولا يجوز «ليتي» إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الوافر]:

٢٩٦ ـ كمُنْيــةِ جــابــرٍ إذ قــالَ لَيتــي ... أُصــادِفُــه وأُتْلِــفُ بَعْــضَ مــالــي

= يهجو الشاعر عبد قيس بقوله: إنّ أصحاب النار هم أصحاب حمير لا أصحاب خيول. وقيل: إنّه حقير لممارسته الجنس مع ذكر الحيوان.

الإعراب: **أعد**: فعل أمر، والفاعل: أنت. **نظراً**: مفعول به منصوب. **يا**: حرف نداء. **عبد**: منادى منصوب، وهو مضاف. **قيس**: مضاف إليه مجرور. **لعلّما**: حرف مشبه بالفعل، و «ما»: الكافّة. **أضاءت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث. **لك**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أضاءت». **النار**: فاعل مرفوع. **الحمار**: مفعول به منصوب. **المقيّدا**: نعت «الحمار» منصوب، **والألف**: للإطلاق.

وجملة (أعد نظراً) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (يا عبد قيس) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (أضاءت لك النار) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «لعلّما أضاءت لك النار» حيث دخلت «ما» على «لعلّ» فكفّتها عن العمل.

٢٩٦ ـ التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧؛ والدرر ١/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٠؛ ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣؛ ورصف المباني ص ٣٠٠، ٣٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٩؛ والمقتضب ١/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤. =

والذي لا يلزم نون الوقاية ما بقي.

وإنما حذفت النون من «إنّي» و «كأني» و «أنّي» و «لكنّي» كراهية اجتماع الأمثال. وحذفت في «لعلَّ» كراهية اجتماع المثلين مع النون المقاربة للام، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال، ولم تحذف من «ليتني» لأنّه لم يجتمع لك أمثال ولا مقاربات.

وأما الفراء فزعم أنَّ «ليت» قوي شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل، ألا ترى أنّها على وزن «عَلْم» المخفّف من «عَلِمَ»، نحو قوله [من الرجز]:

لـو شَهْـدَ عـاداً فـي زمـانِ عـادِ[1]

يريد: شَهِدَ. ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل. وأما «لكنَّ» و «كأنّ» و «لعلَّ» فليس شيءٌ منها على وزن الفعل، فلذلك لم يتأكّد لحاق النون لها تأكّده في «ليت»، فلذلك حذفت.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنّه لو كان الأمر كذلك للزمت نونُ الوقاية لأنها كـ «ردّ». فإنْ لم تلزم العرب نون الوقاية «أنَّ» دليل على أنَّ الذي حذفت له نون الوقاية هو ما ذكرناه.

* * *

= **اللغة**: المنية: ما يتمنّاه المرء. جابر: رجل من غطفان كان يتمنّى لقاء زيد، ولمّا لقيه قهره زيد.

الإعراب: «كمنية»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لمنعوت محذوف تقديره: «تمنى تمنياً مشابهاً لمنية ·جابر» وهو مضاف. «جابر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إذ»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه. «قال»: فعل ماض مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «ليتي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «ليت». «أصادفه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا»، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «وأتلف»: الواو حالية، «أتلف» فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباًتقديره«أنا». «بعض»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «مالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «قال....» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «ليتي أصادفه» في محلّ نصب مفعول به. وجملة: «أصادفه» في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة: «أتلف» في محلّ رفع خبر المبتدأ المحذوف تقديره: «أنا أتلف». وجملة «وأنا أتلف» في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية، وهذا الحذف نادر.

(١) تقدم بالرقم ٢٤٢.

[٧ ـ تخفيف هذه الحروف]:

وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعّفها سوى «لعلَّ» فإنها لم يُسمع فيها التخفيف وما عدا ذلك من مضاعفها فقد سُمع فيه التخفيف.

فأما «لكنّ» إذا خفّفت لم يجز فيها إلا الإلغاء، وذلك: «ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو قائمٌ»، وإنّما لم تعمل إذا خُفّفت لأنّها يزول عنها الاختصاص الذي عملت به، فيجوز أَن تليها الأفعال. ألا ترى أنّه يجوز أن تقول: «ما قام زيدٌ لكنْ قام عمرٌو».

وأما «أنّ» و «كأَنَّ» فإنَّهما إذا خفّفا لا يجوز فيهما إلا الإعمال، إلا أن اسمهما لا يكون إلا ظاهراً أو مضمراً محذوفاً، فتقول: «يعجبني أن زيداً قائمٌ»، و «كأنْ زيداً قائمٌ»، فإن قلت: «كأن زيدٌ قائمٌ»، أو «يعجبني أن زيدٌ قائمٌ»، فإن اسم «أن» و «كأن» محذوف تقديره: يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ قائمٌ.

وإنما التُزِم حذفه إذا كان مضمراً لأن المضمر يردّ الأشياء إلى أُصولها، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب ردّ «أنْ» و «كأنْ» إلى أُصولهما من التشديد.

فإن قيل: فما الدليل على أنّك إذا قلت: «يعجبني أَنْ زيدٌ قائمٌ»، أنَّ اسم «أَنْ» مضمر، وهَلاّ كانت ملغاة؟

فالجواب: إنَّ الذي يدلُّ على أَنّها معملة أَنَّ الموجب لعملها، وهو الاختصاص، موجود، ألا ترى أنّه لا يليها فِعلٌ، وإن وليها فالاسم مضمر، نحو: «تحقَّقتُ أَن سيقوم زيدٌ»، التقدير: أَنّه سيقوم زيد، أي: أَنَّ الأمرَ سيقومُ زيدٌ، إذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أَن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو «سوف» أو «قَدْ» في الإيجاب وبـ «لا» في النفي، إلاّ أَن يكون الفعل غير متصرف، نحو: «عسى» و «ليس» فإنّهما لا يفصلان إذ ذاك، لشبههما بالأسماء، فكأنَّها لم يلها إلاّ الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿وأَنْ ليسَ للإنسانِ إلاّ ما سَعَى﴾[١] ونحو قوله: ﴿وأَن عَسَى أن يكونَ قد اقتَرَبَ أَجَلُهُم﴾[٢]. ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر.

---

(١) النجم: ٣٩.

(٢) الأعراف: ١٨٥.

نحو قوله [من البسيط]:

٢٩٧ - أن تَقْـرَآنِ علـى أَسْمـاءَ ويْحَكُمـا مِنّـي السّـلامَ وأَنْ لا تُشْعِـرا أَحَـدا

الدليل على أن اسم «كأن» مضمر أنّه لا يجوز إلغاؤها لأنها باقية على اختصاصها الموجب لعملها، فلا بدَّ من اسمها مضمراً أو مظهراً، نحو قوله [من الطويل]:

٢٩٨ - ويـومـاً تُـوافِينـا بَـوَجْـهٍ مُقَسَّـمٍ كـأَنْ ظَبْيَـةٌ تَعْطـو إلـى وارقِ السَلَـمْ

---

٢٩٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٠؛ وشرح المفصل ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، ٩/ ١٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣ (أنن)، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠؛ والمنصف ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠.

الإعراب: «أن»: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف. «تقرآن»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف في محلّ رفع فاعل. «على أسماء»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تـقرآن». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها بحسب ما قبله. «ويحكما»: مفعول مطلق، وقيل مفعول به لفعل محذوف تقديره «ألزمكما الله ويحاً»، وهو مضاف، «كما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «منّي»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تقرآن». «السلام»: مفعول به لـ «تقرآن». «وأن»: الواو حرف عطف، «أن»: حرف مصدرية ونصب. «لا»: حرف نفي. «تشعرا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف ضمير في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. «أحداً»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة: «تقرآن» في محل رفع خبر «أن». وجملة: «... ويحكما» اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تشعرا» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أن تقرآن» حيث جاء بعد «أن» المخففة فعل دون أن يفصل بينهما فاصل، وهذا للضرورة.

٢٩٨ - **التخريج**: البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٤؛ ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢ / ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ ورصف المباني ص ١١٧، ٢١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٧؛ والكتاب ٣/ ١٦٥؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣. =

فإنّه يُروَى برفع «الظبية» على أن يكون الاسم محذوفاً، كأنّه قال: كأنّها ظبيةٌ، وبنصبها على أن تكون اسم «كأن»، وبخفضها على زيادة «أنْ».

أما «إنَّ» فإنّها إذا خُفِّفت يجوز إلغاؤها وإعمالها، فإذا أُعملت فإنّها بمنزلة المشددة في كلّ شيء، إلا أنّ اسمها لا يكون مضمراً إلاّ في ضرورة، فتقول: «إن زيداً لقائمٌ»، ولا تقول: «إنكَ لقائمٌ»، تريد: «إنَّك لَقائمٌ»، لأن المضمر كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أُصولها، ومن إعمالها قوله تعالى: ﴿وإنْ كُلاً لَيُوفيَنّهم ربُّكَ أعمالَهم﴾[1]. وإذا أُلغيت لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية، فتقول: «إنْ زيدٌ لَقائمٌ»، لأنّك لو قلت: «إنْ زيدٌ قائمٌ»، لاحتمل أن تريد: ما زيدٌ قائمٌ.

ولا تدخل الملغاة إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: «إنْ زيدٌ لَقائمٌ»، و «إنْ كانَ زيدٌ لقائماً»، و «إن نظنُّكَ لقائماً»، قال الله تعالى: ﴿وإن نظنُّك لَمِنَ

= **اللغة والمعنى:** توافينا: تأتينا. الوجه المقسّم: أي الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمدّ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يدبغ به.

يقول: تأتينا الحبيبة يوماً بوجهها الجميل، وكأنّها ظبية تمدّ عنقها إلى شجر السلم المورق.

الإعراب: ويوماً: الواو: بحسب ما قبلها، أو استئنافيّة. **يوماً:** ظرف متعلّق بـ «توافينا». **توافينا:** فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: هي، ونا: في محلّ نصب مفعول به. **بوجه:** جار ومجرور متعلّقان بـ «توافينا». **مقسّم:** نعت «وجه» مجرور. **كأنْ:** حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. **ظبية:** خبر «كأن» مرفوع. ويجوز أن تعرب مبتدأ مرفوع وخبره جملة «تعطو» الفعليّة باعتبار «كأن» زائدة. وتروى مجرورة والتقدير «كظبية». **تعطو:** فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والفاعل: هي. **إلى وارق:** جار ومجرور متعلّقان بـ «تعطو»، وهو مضاف. **السلم:** مضاف إليه مجرور وسكّن للضرورة.

وجملة (توافينا) الفعليّة في محل جرّ بالإضافة. ويمكن اعتبارها استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. والتقدير: «وتوافينا يوماً...». وجملة (كأن ظبية تعطو) الاسميّة في محلّ نصب حال، تقديره: «وكأنها ظبية» بحذف واو الحال. وجملة (تعطو...) الفعليّة في محل رفع أو نصب أو جرّ نعت لـ «ظبية».

والشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روي برفع «ظبية»، ونصبها، وجرها. أمّا الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسميّة خبر «كأنْ»، واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و «تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأنَّ الخبر مفرد. أمّا النصب فعلى إعمال «كأنْ» وهذا الإعمال مع التخفيف خاصّ بضرورة الشعر. وأمّا الجرّ فعلى أنَّ «أنْ» زائدة بين الجارّ والمجرور، والتقدير: كظبية.

(١) هود: ١١١.

الكاذِبين﴾[١]. وقال الله تعالى: ﴿وإن كانت لكبيرةً إلاّ على الذين هَدَى اللَّهُ﴾[٢].

ولأجلِ أنّها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بدَّ من دخولها على الجملة الاسمية أَو على ناسخها.

وزعم الكوفيون أنّه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ، وحكوا: «إنْ قَنَعتَ كاتِبَكَ لَسَوطاً». يريد: إنّك قَنَعتَ كاتِبَكَ سَوطاً. واستدلوا على ذلك [من الكامل]:

٢٩٩ ـ شَلّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

فأدخلت اللام على مفعول «قَتَلتَ» و «قَنَعتَ»، وليسا من نواسخ الابتداء.

وهذا عندنا من القِلّة بحيث لا يقاس عليه. على أنَّه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة

---

(١) الشعراء: ١٨٦.
(٢) البقرة: ١٤٣.

٢٩٩ ـ التخريج: البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/١١؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨؛ والدرر ٢/٩٤؛ وشرح التصريح ١/٣١١؛ وشرح شواهد المغني ١/٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩؛ والإنصاف ٢/٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦؛ وشرح المفصل ٨/٧١، ٩/٢٧؛ واللامات ص ١١٦؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٨؛ والمحتسب ٢/٢٥٥؛ ومغني اللبيب ١/٢٤؛ والمقرب ١/١١٢؛ والمنصف ٣/١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/١٤٢.

شرح المفردات: شلّت: أصيبت بالشلل. المتعمّد: القاصد.

المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام بشلّ يمينه، وبإنزال أشد العقوبات به.

الإعراب: «**شلّت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**يمينك**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله. «**قتلت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**لمسلماً**»: اللام الفارقة، «مسلماً» مفعول به منصوب. «**حلّت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«حلّت». «**عقوبة**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**المتعمّد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «شلت يمينك» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قتلت» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حلت عقوبة...» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «إن» المخفّفة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت»، وهذا شاذ لا يقاس عليه إلاّ عند الأخفش.

ويكون اسم «إنَّ» مضمراً لأن مجيء اسم «إنَّ» مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر. ومما يدل على ذلك أَنَّ لام التأكيد إنّما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر، وأَما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلاّ أن تكون زائدة.

* * *

[٨ ـ عدم تقديم معمولات هذه الحروف عليها]:

واعلمْ أَنّه لا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنّها ليست بأفعال، ولا من لفظها، وإنَّما عملت بحق الشبه، فلا يجوز أن تقول: «زيداً إنَّ قائمٌ»، ولا «قائمٌ إنَّ زيداً»، تريد: إنَّ زيداً قائمٌ، وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول: «إنَّ قائمٌ زيداً»، لما ذكرناه من ضعفها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم وذلك، نحو: «إنَّ زيداً في الدار»، يجوز لك أَنْ تقدّم «في الدار»، فتقول: «إنَّ في الدارِ زيداً»، وإنّما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً، لأنَّ العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها. والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أَنَّ كلَّ كلام لا بد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدَّر، أَلا ترى أَنّك إذا قلت: «قام زيدٌ»، فلا بدّ للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتّسعوا في غيره. والمجرورات تشبه الظروف، أَلا ترى أَنَّ كل ظرف فهو في التقدير مجرور بـ «في»، ولذلك إذا أُضمر عاد إلى أصله، فتقول: «يومَ الجمعةِ صمتُ فيهِ». فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع.

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات ـ إذا كانا معمولي الخبر ـ على الاسم، فلا تقول: «إنَّ في الدار زيداً قائمٌ»، تريد: إنَّ زيداً قائمٌ في الدارِ. وإذا جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمر من معنى الكلام، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض، وذلك جائز، نحو قوله [من الطويل]:

٣٠٠ ـ فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها أَخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُهْ

---

٣٠٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، ٤٥٥؛ والدرر ٢/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٣٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٩؛ والمقرب ١/ ١٠٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥.

في رواية من رفع «مصاب»، فإنَّ ظاهره أَنَّ تجعل «بحبّها» مُتعلّقٌ بـ «مصاب» وكأَنّه قال: فإنَّ أخاك مصاب القلب بحبّها.

لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تَجعلَ «بحبّها» متعلّقاً بعامل مضمر لا بـ «مصاب»، كأَنّه قال: أعني بحبّها، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين «إنَّ» واسمها، فيكون ذلك نحو قول الآخر [من الوافر]:

٣٠١ ـ كأنَّ وقد أَتى حَوْلٌ كَمِيلٌ ... أَثافِيَها حَماماتٌ مُثُولُ

= **اللغة**: لا تلحني: لا تلمني. الجم: الكثير. البلابل: الوساوس والأحزان.

المعنى: يقول: لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي ملكت قلبي، واستولى عليّ حبّها، فإنني عاجز عن الابتعاد عنها، أو نسيانها.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «**لا**»: الناهية. «**تلحني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تلحني». «**فإنّ**»: الفاء استئنافية، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**بحبّها**»: جار ومجرور متعلّقان بفعل مضمر محذوف تقديره: «**أعني**»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخاك**»: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مصاب**»: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**القلب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جمّ**»: خبر ثانٍ لـ «إنّ» مرفوع. «**بلابله**»: فاعل «جم» مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «لا تلحني» بحسب ما قبلها. وجملة: «إن أخاك مصاب» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أعني بحبها» اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «فإنّ بحبّها أخاك مصاب» حيث قدّم معمول خبر إنّ «بحبّها» على اسمها «أخاك»، وخبرها «مصاب»، فينبغي في هذه الحال أن يعلق الجار والمجرور بعامل مضمر من معنى الكلام.

٣٠١ ـ **التخريج**: البيت لأبي الغول الطهوي في الدرر ٤/٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٧؛ ولسان العرب ١٤/١١٣ (ثفا)؛ والمنصف ٢/١٨٥، ٣/٢٨؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٨.

اللغة: أتى: مَرّ وانقضى. الحول: العام أو السنة. أثافي: وهي أركان الموقد الثلاثة توضع فوقها القدر. مثول: واقفات أو منتصبات.

المعنى: لم تذهب أو تتكسر حجارة موقد الحبيبة رغم مرور ردح من الدهر، سنة كاملة.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **وقد**: «الواو»: اعتراضية، «**قد**»: حرف تحقيق. **أتى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **حول**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **كميل**: صفة حول مرفوعة مثله. **أثافيها**: «**أثاني**»: اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة، و «**ها**»: ضمير متصل في محل جر

ففصل بين «كأنَّ» واسمها بجملة الاعتراض التي هي: «وقد أتى حولٌ كميلٌ»، وإنّما لم يجزْ عندي أن يتعلَق بالخبر لأنّه قد تقرَّر في كلامهم أَنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. فلو كان «بحبّها» متعلقاً بـ «مصاب» لأدى ذلك إلى تقديم «مصاب» على اسم «إنَّ»، وذلك لا يجوز.

ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين، وأَعني بذلك أَن يكون بالإخبار بهما فائدة، فتقول: «إنَّ زيداً في الدارِ قائماً»، على أَن يكون «في الدار» الخبر و «قائم» حالاً، لا على أَن يكون «قائم» الخبر و «في الدار» معمولاً للخبر.

وتقول: «إنَّ زيداً بك واثقٌ»، ولا يجوز واثقاً، لأنَّ «بك» ناقص ليس في الإخبار به فائدة، أَلا ترى أَنّك لا تقول: «إنَّ زيداً بكَ»، ويتمّ الكلام، فلذلك لم يجز جعله خبراً.

وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أَنّه يجوز أَن تقول: «إنَّ زيداً بكَ واثقاً»، على أن يكون «بك» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وإن كان في المعنى خبراً، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى، فيكون من قبيل القلب، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال، فكأنه فضلة.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنَّ هذا من قبيل قلب الإعراب وباب ذلك أَن يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام. واستدلّ على ذلك بقوله:

فلا تَلحَنِي فيها .... البيت[1]

فإنّه رواه بنصب «مصاب»، فيكون «بحبّها» خبراً لِـ «إنّ» في اللفظ وإن كان ناقصاً، أَلا ترى أَنّك لو قلتَ: «إنَّ بحبّها أخاكَ»، لم يتم الكلام.

= بالإضافة. **حمامات**: خبرها مرفوع بالفتحة الظاهرة على آخره. **مثول**: صفة للحمامات مرفوعة بالفتحة الظاهرة.

وجملة «كأن أثافيها حمامات»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقد أتىٰ حول كميل»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وقد أتى حول كميل»: إذ اعترضت الجملة بين كأن واسمها.

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

والجواب: إنَّ هذا ـ لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الإعراب ـ ضرورة ولا يقاس عليه الكلام. لكنه قد يتخرَّج ذلك عندنا على أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى، فكأنه قال: فإنَّ أخاك مكلّفٌ بحبِّها، ولكنه حذف مكلّف من غير أن يُنيب منابه المجرور، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف، ويكون الدال على كلف قوله بعد: «مصابُ القَلبِ»، وما تقدَّم في القصيدة ممّا يدلّ على أنّه كَلِف بها إذْ فَهْمُ الخَبرِ إذا فُهِمَ المعنى جائزٌ.

ويجوز حذف أَسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها، نحو قوله [من الطويل]:

فلَـوْ كُنْـتَ ضَبِّيّـاً عَـرَفْـتَ قـرابتـي ... ولكـنَّ زنْجِـيٌّ عظيـمُ المشـافِـرِ(١)

يريد: ولكنّكَ زنجيٌّ، فحذف الاسم. ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٣٠٢ ـ فليـتَ دفعـتِ الهَـمَّ عَنِّـي سـاعـةً ... فَبتنا علـى مـا خيَّلَـت نـاعِمَـيْ بـالِ

(١) تقدم بالرقم ٢٨٣.

٣٠٢ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤؛ والدرر ٢/ ١٧٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، ١٤٣.

اللغة: خيّلت: تهيّأت للمطر. البال: الحال والشأن.

المعنى: أتمنّى لو أنك أبعدت الهمّ عن فكري، حتى لو لساعة واحدة، آنئذ ننام ونحن بحالةٍ حسنة ناعمة حسب ما هيّأت لنا.

الإعراب: **«فليت»**: **«الفاء»**: بحسب ما قبلها، **«ليت»**: حرف مشبّه بالفعل، و **«اسمها»**: محذوف وتقديره (فليتك). **«دفعت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و **«التاء»**: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«الهمّ»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بـ **«دفعت»**. **«ساعة»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ **«دفعت»**. **«فبتنا»**: **«الفاء»**: عاطفة، **«بتنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و **«نا»**: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«على»**: حرف جر. **«ما»**: اسم موصول بمعنى **«الذي»** في محلّ جرٍّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ **«بتنا»**. **«خيّلت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و **«التاء»**: للتأنيث لا محلّ لها، و **«الفاعل»**: ضمير مستتر تقديره (هي). **«ناعمي»**: حال منصوبة بالياء لأنه مثنى. **«بال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة **«ليتك دفعت»**: بحسب ما قبلها. وجملة **«دفعت الهمّ»**: في محل رفع خبر **«ليت»**. وجملة

يريد: فليتَكِ دفعتِ الهَمَّ إلاَّ أَن يكون الاسم ضمير أمرٍ أَو شأنٍ، فإنّه لا يجوز حذفه إلاّ في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الخفيف]:

٣٠٣ ـ إنَّ مَــنْ يَــدخــلِ الكنيســة يــومــاً يلــقَ فيهــا جَــآذِراً وظِبــاءَ

يريد: إنّه مَنْ يدخل الكنيسةَ. وكذلك قوله [من الخفيف]:

إنَّ مــن لامَ فــي بَنــي بنــت حسّــا نَ أَلُمْــهُ وأعصِــهِ فــي الخُطــوبِ[1]

= «بتنا»: معطوفة على جملة «دفعت». وجملة «خيّلت»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فليت دفعت» حيث حذف اسم «ليت» وفي الكلام ما يدل عليه. والتقدير: فليتك دفعت.

٣٠٣ ـ التخريج: البيت للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧؛ والدرر ٢/ ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٩/ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

اللغة: الجآذر: جمع جؤذر وهو ابن بقرة الوحش. الظباء: جمع ظبي وظبية وهي أحد أنواع الغزلان.

المعنى: سيجد من يدخل إلى الكنيسة نساءً جميلات، ذوات عيون واسعة، كالبقر الوحشي أو الغزلان.

الإعراب: إنّ: حرف مشبّه بالفعل، و «اسمها»: محذوف تقديره (إنّه). **من**: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **يدخل**: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) بالسكون، وحرّك بالكسرة منعاً لالتقاء الساكنين، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). الكنيسة: اسم منصوب بنزع الخافض بالفتحة، بتقدير (يدخل إلى الكنيسة). **يوماً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (يدخل). **يلق**: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بحذف حرف العلّة من آخره، والفتحة دليل على الألف المحذوفة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **فيها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يلق). **جآذراً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وظباء**: «الواو»: للعطف، «ظباء»: معطوف على منصوب منصوب مثله بالفتحة.

وجملة «إنه من يدخل.. **يلق**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «من يدخل يلق»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة (فعل الشرط وجوابه): في محلّ رفع خبر (من). وجملة «يلق»: لا محل لها (جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء). وجملة «**يدخل**» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إنّ من» حيث لا يصحّ اعتبار (من) اسمها، لأنّ (من) لها الصدارة، ولا يجوز أن يعمل بها ما قبلها، فقدروا ضمير الشأن لتعمل فيه (إنّه من يدخل).

(١) تقدم بالرقم ٢٨٦.

يريد: إنّه من لام في بني بنت حسان.

وإنّما لم يُحذَف اسم هذه الحروف إذا كان ضميرَ أَمرٍ أو شأنٍ إلا في ضرورة، لأنَّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسّرة له، فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة.

وكذلك يجوز حذف الخبر إذا فُهم المعنى، وعلى ذلك قوله [من الطويل]:

فلَـوْ كُنْـتَ ضَبيّـاً عَـرَفْـتَ قَـرابَتِـي   ولكـنَّ زِنْجِيـاً عظيـمَ المشَـافِـرِ(١)

في رواية من نصب «الزنجيّ»، كأنّه قال: ولكنَّ زنجيّاً عظيمَ المشافِرِ لا يعرف قرابتي، فحذف لفهم المعنى. ومثله قوله [من الطويل]:

٣٠٤ ـ وَمَـا كُنْـتُ ضَفّـاطـاً ولكـنَّ طـالِبـاً   أَنـاخَ وَأَقْـرَى فَـوْقَ ظَهـرِ سَبِيـلِ

فكأنَّه قال: ولكنَّ طالباً مُنِيخاً كنتُ.

---

(٥) تقدم بالرقم ٢٨٣.

٣٠٤ ـ **التخريج**: البيت للأخضر بن هبيرة الضبيّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٩؛ ولسان العرب ٢/ ٤٢٨ (جنح)، ٧/ ٣٤٤ (ضفط)؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٣٦.

اللغة: الضفاط: الجمّال، والمُكاري. أقرى: أطعم الضيوف. ظهر السبيل: جانب الطريق.

المعنى: لم أكن جمّالاً أنقل الجمال من بلد إلى بلد، بل كنت قاصداً لمكان أطلبه، أراح جماله وأطعم ضيوفه على قارعة الطريق.

الإعراب: وما: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **ضفاطاً**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **ولكن**: «الواو»: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. **طالباً**: اسم (لكنّ) منصوب بالفتحة. **أناخ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **وأقرى**: «الواو»: للعطف، «أقرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل (أناخ). **ظهر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **سبيل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «وما كنت ضفّاطاً»: بحسب ما قبلها. وجملة «ولكنّ طالباً أناخ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أناخ»: في محلّ نصب صفة لـ (طالباً). وجملة «كنت» (المحذوفة): في محلّ رفع خبر (لكنّ). وجملة «وأقرى»: معطوفة على جملة (أناخ) في محلّ نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «ولكن طالباً أناخ» حيث حذف خبر (لكن) لفهم المعنى ممّا سبق.

وأكثر ما يكون حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة، نحو قوله [من المنسرح]:

٣٠٥ ـ إنَّ محَـــلاًّ وإنَّ مُـــرْتَحَـــلا وإنَّ فـــي السَفْـــرِ إذ مَضَـــوْا مَهَـــلا

يريد: إنَّ لنا محَلاً، وحُكي من كلامهم: إنَّ إبلاً وإن شاءً.

وإنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة، لأنَّ الخبر إذ ذاك إنّما يكون ظرفا أو مجروراً مقدَّراً قبل الاسم. ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة، إذ لا مسوِّغ لذلك، فلمّا لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً، سهـل حذفه، لأنَّ العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتَّسع في غيرها، وقد تقدَّم ذكر السبب في ذلك.

وزعم أهل الكوفة أنَّ أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل، نحو قولهم: «إنَّ الزَبابَةَ وإنَّ الفأرَةَ»، يريدون: إنَّ الزَبابةَ خلافُ الفأرةِ وإنَّ الفأرةَ خلافُ

---

٣٠٥ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩؛ والخصائص ٢/ ٣٧٣؛ والدرر ٢/ ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧؛ والشعر والشعراء ص ٧٥؛ والكتاب ٢/ ١٤١؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ والمقتضب ٤/ ١٣٠؛ والمقرب ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٣ (جلل).

اللغة: محلاّ: مصدر ميمي من حلّ أي أقام، ومرتحلا: مصدر ميمي من ارتحل، أي سافر. السفر: المسافرين. مهلاً: تأخيراً وتمهّلاً.

المعنى: إن حللنا وأقمنا، وإن ارتحلنا ومتنا، فإن في المسافرين قبلنا عبرة وإمهالاً لنا لنتّعظ.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **محلاً**: اسم (إن) منصوب بالفتحة، و «خبرها» محذوف، بتقدير (إنّ لنا محلاّ). **وإن**: «الواو»: للعطف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. **مرتحلاً**: اسم (إن) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، بتقدير (إن لنا مرتحلاً). **وإن**: «الواو»: للعطف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **في السفر**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن) المتقدّم على اسمها (مهلا). **إذ مضوا**: «إذ»: حرف تعليل، «مضوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **مهلاً**: اسم (إن) مؤخّر منصوب بالفتحة.

وجملة «إنّ محلاً...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إن مرتحلاً...»: معطوفة عليها لا محل لها. وجملة «وإنّ مهلاً...»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «مضوا»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً» حيث حذف الخبر، وإنما جاز ذلك لأن الاسم نكرة. والتقدير: «إنّ لنا محلاً وإنّ لنا مرتحلاً».

الزَبابَةِ. والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صَمّاء. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٣٠٦ ـ وَهُـــمُ زَبـــابٌ حَـــائِـــرٌ لا تَسْمَـــعُ الآذانُ رَعْـــدا

وإنّما حسن الحذف عندهم لقوّة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل.

وهذا لا حجّة فيه، لأنَّ الحذف لا يكون إلاّ بعد وجود دليل على المحذوف كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن؛ وإنّما ينبغي أن يحسن الحذف حيث يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم.

وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في «إنَّ»، نحو قول ابن الزبير: «إنَّ، وصاحِبَها»، في جواب من قال له: لعنَ اللّهُ ناقةً حَمَلتني إليكَ. وفي ذلك خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنَّها بمعنى «نَعم»، كأنّه قال: نعَم وراكبها. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى. وهذا أولى عندي، لأنه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى «نَعَمْ». فإن قيل: فحذفُ الجملة حتى لا يبقى منها إلاّ حرفٌ واحدٌ وهو «إنَّ» إخلال بها. فالجواب: إنَّ العرب قد فعلت ذلك،

---

٣٠٦ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص٤٦؛ ولسان العرب ١/٤٤٦ (زبب)؛ وجمهرة اللغة ص١٠٠٠، ١١٢٠؛ وتاج العروس ٣/٦ (زبب)؛ وديوان الأدب ٣/٦٢؛ وتهذيب اللغة ١٣/١٧١؛ وأدب الكاتب ص١٩٦؛ والأغاني ١١/٤٤؛ وخزانة الأدب ٥/١١٣؛ وشعراء النصرانيّة ص٤١٧؛ وعيون الأخبار ٢/١١٢؛ والمعاني الكبير ص٦٥٦؛ ومعجم البلدان ٣/١٢٩ (الزباء)؛ وسمط اللآلي ص٥٠٤؛ وبلا نسبة في الحيوان ٤/٤١٠، ٥/٢٦٠.

اللغة: الزَّباب: جنس من الفأر، لا شعر عليه، أصمّ، يسرق كلّ ما يقدر عليه، ويقال: «أسرق من زبابة» مثلاً على شدة السرقة. الآذان: جمع أذن.

المعنى: يهجو قوماً بأنهم غير مهتدين، لا يسمعون الحقيقة، كما لا تسمع آذانُ الزَّباب الرعدَ.

الإعراب: وهم: «الواو»: حسب ما قبلها، «هم»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. زباب: خبر مرفوع بالضمّة. **حائر**: صفة (زباب) مرفوعة بالضمّة. **لا تسمع**: «لا»: نافية، «تسمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **الآذان**: فاعل (تسمع) مرفوع بالضمّة. رعدا: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «وهم زباب»: حسب ما قبلها. وجملة «لا تسمع»: في محلّ نصب حال، أو في محلّ رفع صفة ثانية لـ (زباب).

نحو قوله [من الرجز]:

٣٠٧ ـ قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلمى وإنْ كانَ عَيِيّاً مُعدَماً قالَتْ وإنْ

ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى. فإنَّ التقدير: وإن كان عَيِيّاً ولكن تمنيته، ولم يبقَ في الجملة إلاّ حرف الشرط. ومثل ذلك [من الكامل]:

أفِدَ التَّرَحُّلَ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ(٢)

---

٣٠٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦؛ والدرر ٥/ ٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٨١؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢، ٨٠.

شرح المفردات: المعدم: من لا مال له، الفقير.

المعنى: يقول: لقد قالت بنات العم لـ «سلمى» بألاّ ترفض من جاء يطلب يدها وإن كان فقيراً، فرحّبت «سلمى» به. وهذا القول قريب من المثل القائل: «زوج من عود خير من قعود».

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء للتأنيث. **«بنات»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«العم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء. **«سلمى»**: منادى مبنيّ على الضمّة المقدّرة في محلّ نصب. **«وإن»**: «الواو» حرف عطف، عطف على محذوف، و «إن» حرف شرط جازم. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط في محلّ جزم، واسمه ضمير مستتر تقديره «هو». **«عيياً»**: خبر «كان» منصوب. **«معدماً»**: نعت منصوب، أو خبر ثانٍ لـ «كان» منصوب. وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن كان عيياً معدماً أفترضين به». **«قالت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». **«وإن»**: «الواو» حرف عطف، و «إن»: حرف شرط جازم، وفعله وجوابه محذوفان تقديرهما: «وإن كان عيياً معدماً رضيت به».

وجملة: «قالت بنات العم» الفعلية ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا سلمى» في محلّ نصب مفعول به. والجملة من إن الشرطية وفعلها وجوابها المحذوف معطوفة على جملة محذوفة يدلّ عليها سياق الكلام. وجملة «قالت»: الثانية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كان فقيراً رضيت به»: الشرطية المحذوفة تعرب مثل الجملة الشرطية الأولى.

الشاهد فيه قوله: «وإن...» حيث حذف فعل الشرط وجوابه بعد «إنْ»، والتقدير: وإن كان كذلك.

وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو حذف فعل الشرط وجوابه بعد «إنْ»، والتقدير: وإن كان كذلك رضيته.

(١) تقدم بالرقم ١٤.

يريد: وكأن قد زالت، فحذف لفهم المعنى.

ومن كلامهم: «قاربتُ المدينةَ ولمّا»، أي: ولمّا أدخلها. وأما قوله تعالى: ﴿إنَّ هذان لَساحرانِ﴾[١]. فلا ينبغي أن تجعل فيه «إنَّ» بمعنى «نعم»، ويكون «هذانِ» مبتدأ و «ساحران» خبره، واللام زائدة في الخبر، لأنّه كما تقدَّم لم تثبت «إنَّ» بمعنى «نَعَمْ»، وأيضاً فإنَّ اللام لا تزاد في الخبر إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الرجز]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرضَى من اللحمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٢]

أو في نادر كلام، كقراءة من قرأ: ﴿إلاّ أنّهم ليأكلون الطعام﴾[٣] بفتح همزة «إنَّ»، فإذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى.

وكذلك لا ينبغي أن تجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون التقدير إذ ذاك: «إنَّ هذان لهما ساحرانِ»، فتكون الجملة من قوله «لهما» في موضع خبر المبتدأ الذي هو «هذان»، و «إنَّ» بمعنى «نَعَمْ»، لأنَّ في هذا الوجه أيضاً إثبات «إنَّ» بمعنى «نَعَمْ»، وذلك لم يستقر. وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد، وذلك غير جائز، لأن التأكيد من موضع الإطالة والإسهاب، فيناقضه الحذف والاختصار. وكذلك لا ينبغي أن يحمل على أن يكون اسم «إنَّ» ضمير الأمر والشأن محذوفاً، ويكون «هذان» مبتدأ و «ساحران» خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر «إنَّ»، لأنَّ في ذلك شيئين بابهما أن لا يجوزا إلاّ في الضرورة، وهما حذف اسم «إنَّ» وهو ضمير الأمر والشأن، والآخر: زيادة اللام في الخبر. وكذلك أيضاً لا يجوز في هذا الوجه جعل اللام داخلة على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد، وقد تقدم ذلك.

فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون «هذانِ» اسم «إنَّ على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، وتكون اللام لام «إنَّ» و «ساحران» الخبر.

* * *

(١) طه: ٦٣.
(٢) تقدم بالرقم ٢٩٠.
(٣) الفرقان: ٢٠.

[٩ ـ لغات «لعل»]:

وفي «لعلّ» لغات، يقال: «لَعَلّ»، قال الله تعالى: ﴿لعلّهُ يتذكّر أو يخشى﴾[1].
و «عَلَّ»، قال الشاعر [من المنسرح]:

٣٠٨ ـ ولا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أن تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

و «لعنَّ»، و «عَنَّ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٣٠٩ ـ أُغْدُ لَعَنّا في الرِّهانِ نُرْسِلُهْ

---

(١) طه: ٤٤.

٣٠٨ ـ **التخريج**: البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/١٦٤، ٥/١٧٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/٣٩٠؛ والمعاني الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٣٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢١؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦؛ ورصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/٥٠٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٩/٤٣، ٤٤؛ ولسان العرب ٦/١٨٤ (قنس)، ٨/١٣٣ (ركع)، ١٣/٤٣٨ (هون)؛ ومغني اللبيب ١/١٥٥.

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأناً، فربّما يحطّ عليك الدهر فيذلك، ويأتي معه فيرفعه.

الإعراب: **«ولا»**: **«الواو»**: بحسب ما قبلها، **«لا»**: الناهية. **«تهين»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». **«الفقير»**: مفعول به منصوب. **«علك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف ضمير في محلّ نصب اسم «علّ». **«أن»**: حرف مصدرية ونصب. **«تركع»**: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «علّ». **«يوماً»**: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «تركع». **«والدهر»**: الواو حاليّة. **«الدهر»**: مبتدأ مرفوع. **«قد»**: حرف تحقيق. **«رفعه»**: فعل ماضٍ، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «لا تهين» بحسب الواو. وجملة: «تركع» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: «علك أن...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «والدهر قد رفعه» في محلّ نصب حال. وجملة «رفعه» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «علّك...» حيث جاءت «علّ» لغة في «لعلّ».

٣٠٩ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم العجلي في الدرر ٢/١٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٣٣؛ وسمط اللآلي ص ٣٢٨، ٧٥٨؛ وشرح المفصل ٨/٧٩؛ والممتع في التصريف ١/٣٩٥؛ وهمع الهوامع ١/١٣٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٦.

و «لأنَّ»، قال امرؤ القيس [من الكامل]:

٣١٠ـ عُوجا عَلَى الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا نَبْكِي الدِّيارَ كَما بَكَى ابْنُ خِذامِ

و «أنَّ»، قال الله تعالى: ﴿وما يُشعِركُم أنّها إذا جاءَت لا يؤمنون﴾[1] المعنى: لعلّها.

و «لَغَنَّ» و «غَنَّ».

= **اللغة**: الرِّهان: المسابقة على الخيل.

المعنى: أرسل إلينا جوادك لعلّنا نرسله في المسابقات.

الإعراب: **أغد**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره، والضمّة دلالة عليه و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **لعنّا**: لغة في «لعلّنا» وهي حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **في الرهان**: جار ومجرور متعلّقان بـ(نرسله). **نرسله**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «أغد»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لعنّا نرسله»: استئنافية لا محل لها، وجملة «نرسله»: في محلّ رفع خبر (لعلّ).

والشاهد فيه قوله: «لعنّا» لغة في (لعلّنا).

٣١٠ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٤؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ والحيوان ٢/ ١٤٠ (وفيه «حمام» مكان «خذام»)؛ وخزانة الأدب ٤/٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨؛ والدرر ٢/١٦٦؛ وشرح المفصل ٨/٧٩؛ ولسان العرب ١٢/١٦٩ (خذم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١١ (وفيه «حمام» مكان «خذام»)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٩؛ ورصف المباني ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

اللغة: عوجا: أقيما، أو اعطفا رأسي بعيريكما. الطلل: آثار الديار. المحيل: الذي مضى عليه حول (سنة). ابن خذام: شاعر قديم، ويقال: ابن خدام.

المعنى: يخاطب صديقيه (المتوهَّمَين): ميلا إلى هذه الآثار، لعلّنا نبكي عليها كما بكى ابن خذام على آثار الديار قبلنا.

الإعراب: **عوجا**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بألف الاثنين، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **على الطلل**: جار ومجرور متعلّقان بـ(عوجا). **المحيل**: صفة (الطلل) مجرورة بالكسرة. **لأنّنا**: لغة في (لعلّنا): حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **نبكي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **الديار**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كما**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من (ما)، ومن الفعل (بكى) مضاف إليه. **ابن**: فاعل مرفوع بالضمّة. **خذام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عوجا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لأننا نبكي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نبكي»: في محلّ رفع خبر (لعلّنا). وجملة «بكى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لأننا» لغة في (لعلّنا).

(١) الأنعام: ١٠٩.

و «لَعَلَّ» مركّبة من اللام و «علَّ»، والدليل على ذلك أنَّ اللام لا تخلو أن تكون أصلاً أو زائدة. فباطل أن تكون أصلاً بدليل سقوطها في لغة من قال: «عَلَّ»، فثبت أنّها زائدة. فإمّا أن تكون زيادتها على أنّها حرف هجاء أو على أنّها لام للتأكيد ضُمَّت لِـ «عَلَّ». فباطل أن تكون حرف هجاء لأنَّ اللام لا تزاد إلاَّ في «ذلك» و «عبدل»، فثبت أنّها لام تأكيد، ضُمَّت إلى «علَّ».

فإن قيل: وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني؟ فالجواب: إنَّ ذلك قد جاءَ، قال [من الرجز]:

٣١١ ـ فبـادَ حَتَّـى لكـأنْ لـم يُسْكَـنِ

فأدخل لام التأكيد على «كأنْ»، فكذلك أدخلها على «علَّ».

ومعناها الترجّي في المحبوبات، نحو: «لَعَلَّ اللَّهَ يرحمُني»، والتوقّع في المحذورات، نحو: «لعلّ العدوَّ يأتي».

* * *

[١٠ ـ كأنَّ]:

وأما «كأنَّ» فهي للتشبيه، نحو: «كأنَّ زيداً الأسدُ». وذهب بعض النحويين إلى أنَّ

---

٣١١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٨.

اللغة: باد: هلك واندثر.

المعنى: لقد فني واندثر حتى كأنّه لم يكن مسكوناً في يوم من الأيام.

الإعراب: **فباد**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «باد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **حتى**: حرف غاية وابتداء. **لكأن**: «اللام»: حرف تأكيد. «كأن»: حرف مشبّه بالفعل، مخفّفة من (كأنّ)، و «اسمها»: ضمير الشأن المحذوف بتقدير: (لكأنه). **لم يسكن**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يسكن»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، وحرّك بالكسرة لضرورة الشعر، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «فباد»: بحسب الفاء. وجملة «لكأنه لم يسكن»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لم يسكن»: في محلّ رفع خبر (كأن).

والشاهد فيه قوله: «حتى لكأن» حيث دخلت (لام التوكيد) على (كأن).

«كأنَّ» تكون بمنزلة **«إنَّ»** للتأكيد، واستدلّ على ذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

٣١٢ ـ فأَصْبَحَ بَطْنُ مُكَّةَ مُقْشَعِرّاً ... كأَنَّ الأرْضَ لَيْسَ بها هِشامُ

وذلك أَنَّ هذا الشاعر يرثي هشاماً، فمعلوم أنّه ليس بالأرض، والمعنى إذن: لأنَّ الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الإنسان: كأنَّ الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه و «هشام» ليس بالأرض.

وهذا البيت لا حجّة فيه، لاحتمال أن تكون «كأنَّ» فيه للتشبيه، وذلك أنَّ هشاماً وإن كان قد مات فجسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك أن لا يتغيّر، فلما تغيّر بطن مكة واقشعرَّ، صارت الأرض كأنَّ هشاماً ليس بها.

وزعم أبو الحسن بن الطراوةَ أنَّ «كأنَّ» تكون بمعنى «ظننت»، واستدلَّ على ذلك بأنّك تقول: «كأن زيداً قائمٌ»، والقائم هو زيد والشيء لا يشبَّه بنفسه. فالجواب عن ذلك: إنّ الشيء قد يشبّه في حال ما بنفسه في حال أخرى، فتكون إذ قلت: «كأنَّ زيداً قائم»، مُشبِّهاً لزيدٍ غيرَ قائم به قائماً، أو يكون قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت: كأنَّ هيئة زيدٍ قائم.

---

٣١٢ ـ التخريج: البيت للحارث بن خالد في ديوانه ص٩٣؛ والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٧١؛ وجواهر الأدب ص ٩٣؛ والدرر ٢/ ١٦٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٦١ (قثم)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٣.

اللغة: بطن مكّة وباطنها: ما غمض منها وأطمأن، سهلها وحزنها ورياضها. المقشعر: المرتعد المرتجف. هشام: هو هشام بن المغيرة المخزومي.

المعنى: ارتجفت سهول مكة ورياضها حزناً على فقيدها، فهي قد خلت من هشام بن المغيرة.

الإعراب: **فأصبح**: «الفاء»: للاستئناف، «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص. **بطن**: اسم (أصبح) مرفوع بالضمّة. **مكة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **مقشعرًا**: خبر (أصبح) منصوب بالفتحة. **كأنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **الأرض**: اسم (كأن) منصوب بالفتحة. **ليس**: فعل ماضٍ ناقص. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف. **هشام**: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة.

وجملة «فأصبح»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «كأن الأرض»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ليس بها هشام»: في محلّ رفع خبر (كأن).

والشاهد فيه قوله: «كأن الأرض» حيث جاءت (كأن) لتفيد معنى التأكيد.

وزعم بعض النحويين أنّها تكون تقريباً، وذلك في نحو: «كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ»، و «كأنّكَ بالفَرجِ آتٍ». ألا ترى أنَّ المعنى على تقريب الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، ولا يتصوَّر التشبيه إذ لا يتصوَّر أن يشبّه المخاطب بالشتاء، ولا بالفرج إذ ليس المقصود ذلك.

والصحيح عندي أنَّ «كأنَّ» للتشبيه، فكأنّك أردت أن تقول: كأنَّ الفرجَ آتٍ، وكأنَّ الشتاء مقبلٌ، إلاّ أنّك أردتَ أن تدخل الكاف للخطاب وألغيتَ «كأنّ» لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب، كما أُلغيتْ لمّا لحقها «ما» في نحو «كأنّما»، لزوال الاختصاص، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو: «كأنّي بكَ تفعلُ»، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل.

والباء في «بالشتاء مقبل»، زائدة، وكأنه قال: «كأنّك الشتاءُ مقبلٌ»، أراد أن يقول: «كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ»، فألحق الكاف للخطاب وألغى «كأنَّ»، وزاد الباء في المبتدأ، كما زيدت في «بِحسبِكَ زيدٌ».

وأما من زعم أنَّ ذلك على حذف مضاف والتقدير: كأنَّ زمانَكَ مُقبِلٌ بالشتاء، وذلك أنّه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل به، فمذهبه باطل، لأنَّ ذلك لا يطرد في كل موضع. ألا ترى أنَّ ذلك لا يتصوَّر في مثل: «كأنّي بك تفعلُ كذا»، ألا ترى أنّه لا يتصوَّر أن تقول: «كأنَّ زماني بك تفعل كذا». فتقرَّر إذن أنَّها للتشبيه.

وهي عند النحويين مركبة من «إنَّ» وكاف التشبيه. وذلك أن الأصل: «إنّ زيداً كقائم»، فاعتني بحرف التشبيه وقدم على «أنَّ»، فلمّا خرجت عن الصدر فُتِحت فصار: «كأنَّ زيداً قائمٌ». ولا يتصوّر أن تكون الكاف دخلت على «أنَّ» المفتوحة، لأنَّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك: «كأنَّ زيداً قائم».

والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو: «زيدٌ كعمرٍو»، ولم يتقرر بـ «إنّ»، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى.

* * *

[١١ ـ العطف على الاسم أو الخبر]:

وينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر. فإن عطفت على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع، نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ وضاحكٌ»، و «كأنَّ زيداً قاعدٌ وضاحكٌ».

وإن عطفتَ على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده، فإن عطفت قبل الخبر فالنصب ليس إلاّ، تقول: «إنَّ زيداً وعمراً قائمان»، وكذلك سائر أخوات «إنَّ» إلاّ فيما شذَّ من ذلك، فسمع فيه الرفع على الموضع، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه.

والذي سُمع من ذلك: «إنّك وعمرٌو ذاهبان». فأما قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هَادُوا والصابئونَ...﴾ الآية[١]. فإنَّ من الناس من جعله من قبيل: «إنّكَ وزيدٌ ذاهبانِ». فيكون قوله: والصابئون، معطوفاً على موضع اسم إنَّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِل فيه على المعنى قبل تمام الكلام، ويكون قوله تعالى: ﴿مَنْ آمنَ منهم﴾[٢] إلى آخر الآية جملة من شرط وجزاء في موضع خبر «إنَّ».

فإن قيل: فكيف يقول: «مَنْ آمنَ منهم»، والذين آمنوا لا يتصوَّر التبعيض في حقّهم، لأنّهم كلّهم مؤمنون؟ فالجواب: إنّه يتخرج ذلك على أن يكون معنى قوله: «من آمَنَ منهُم»، من دام على الإيمان، فيكون ذلك نظير قوله: ﴿وإني لغَفّارٌ لِمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً ثم اهتدى﴾[٣]. ألا ترى أن نفس الإيمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى، فدلّ ذلك على أن المعنى: ثم دام على الهدى.

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون: «من آمن منهم» بدلاً من قوله: «والصابئونَ والنصارى»، كأنّه قال: إن الذين آمنوا والذين هادوا ومَنْ آمن من الصابئينَ والنصارى، أو يكون «فلهُم أجرُهم» جملة في موضع الخبر.

والصحيح أنّه لا ينبغي أن تُحمَلَ الآيةُ على ذلك ما أمكن حملُها على ما هو أحسن منه، وقد يتصوّر ذلك بأن يكون خبر «إنّ» محذوفاً ويكون اسم «إنّ»: «الذين آمنوا»، كأنه قال: إن الذين آمنوا لهم أجرُهم عند ربّهُم، ويكون قوله: «والذينَ هادوا والصابئونَ

---

(١) المائدة: ٦٩. (٢) المائدة: ٦٩.
(٣) طه: ٨٢.

والنصارى»، معطوفات عليه، وقوله: «مَنْ آمَنَ منهم»، جملة في موضع الخبر. وهذا الوجه حسنٌ جدًّا لأنّه ليس فيه أكثر من حذف خبر «إنّ» لفهم المعنى وقد تقدم مجيء ذلك في فصيح الكلام.

وقد يتصوّر فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة. وهو أن تجعل «الصابئون» مبتدأ و «النصارى» معطوفاً عليه، والخبر محذوف، ويكون «من آمن منهم بالله»، إلى آخره في موضع خبر «إنّ»، ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه، لأن قوله: «والصابئون والنصارى»، على هذا جملة معطوفة على الجملة من «إنّ» واسمها وخبرها، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو:

جَمَعَــت وفُحشــاً غَيبَــةً ونَميمَــةً .... (١)

فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه إلاّ أنّ هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم «إنّ» وخبرها.

هذا مذهب البصريين. وزعم الكسائي ومن أخذَ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين: قسم لا يجوز فيه إلاّ العطف على اللفظ وهو «أنّ» و «كأنَّ»، و «ليتَ» و «لعلّ». تقول: «كأنَّ زيداً وعمراً قائمانِ»، و «كأنَّ زيداً وبكراً ذاهبان».

ولا يجوز الرفع، و «يعجبني أن زيداً وعمراً منطلقانِ»، و «ليتَ زيداً وعبد اللّهِ خارجانِ»، و «لعلّ عبدَ اللّهِ وبكراً ذاهبانِ»، ولا يجوز في شيء من ذلك الرفع، لأن هذه الحروف قد غيّرتْ معنى الابتداء وحكمه كما تقدم.

وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع، فتقول: «إنّ زيداً وعمراً قائمان»، و «لكنّ زيداً وعمراً ذاهِبانِ»، وإن شئت رفعت «عمراً» قياساً على قولهم: «إنّكَ وعمرٌو ذاهبانِ» لأنَّ «لكنَّ» بمنزلة «إنّ» في أنّها لم تغيِّر معنى الخبر كـ «ليت»، ولا صيّرت الجملة بتقدير مفرد مثل «أنَّ».

ومذهب الفراء كمذهب الكسائيّ في كلّ شيء إلاّ أنّه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم «إنَّ» و «لكنّ» إلاّ إذا لم يظهر الإعراب في الاسم، لأنّه لم يسمع من كلامهم الرفع

---

(١) تقدم بالرقم ١٤٣.

في المعطوف إلا حيث لا يظهر الإعراب في المعطوف عليه، وهو: «إنّكَ وعمرٌو ذاهبانِ».

والسبب في ذلك من طريق القياس أنَّ الأول إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة. وذلك عندنا باطل، ظَهَرَ الإعراب أو لم يظهر، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون الموضع مجروراً، نحو: «ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ». ألا ترى أن قولك: «بقائم» في موضع نصب بـ «ليس»، والناصب هو «ليس» ولم يذهب. وإذا قلت: «إن زيداً قائمٌ»، المعنى: زيدٌ قائمٌ، إلاّ أن الرافع لزيد إنّما كان التعري وقد ذهب. وأيضاً فإنّ الحمل على المعنى إنّما يكون بعد تمام الكلام، فتقول مثلاً: «إن زيداً قائمٌ وعمرٌو»، لأن معنى «إن زيداً قائمٌ»: زيدٌ قائمٌ.

وأما «إنّ زيداً وعمرٌو قائمانِ» فلا ينبغي أن يجوز، لأن «إن زيداً» لا معنى له، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله.

* * *

وينبغي أن تعلم أنك إذا عطفت على اسم «إنَّ» وأخواتها فإنَّه ينبغي أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: «إن زيداً وعمراً قائمان»، ولا يجوز: قائمٌ، إلاّ حيث سُمع، وذلك نحو قوله [من الخفيف]:

إن شــرخَ الشَّبــابِ والشعــرَ الأســودَ   مــا لــم يُعــاصَ كــانَ جُنــونــا[1]

يريد: ما لم يُعاصَيا. وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

٣١٣ ـ فَمَــنْ يَــكُ ســائــلاً عَنِّــي فــإنِّــي   وَجِــــزْوَةَ لا تَــــرُودُ ولا تُعـــارُ

(١) تقدم بالرقم ١٤٩.

٣١٣ ـ التخريج: البيت لشداد بن معاوية (والد عنترة) في الأغاني ١٧/ ١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٦؛ والكتاب ١/ ٣٠٢؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٠ (جرا)؛ ولعنترة أو لوالده في ديوان عنترة ص ٣٠٩؛ ولزيد الخيل في ديوانه ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٤.

اللغة: ترود: تذهب وتجيء. جروة: اسم فرس الشاعر. تعار: تُطلب للتداول.

المعنى: أقول لمن يسأل عني: أنا وفرسي (جروة) لا نذهب ولا نجيء طلباً للمأكل، ولا نرتهن لأحد يطلبنا استعارة حين يشاء.

وكان ينبغي أن يقول: لا نرودُ ولا نُعارُ، فيكنّي بالنون عن نفسه وعنها. وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٣١٤ - فمنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ ... فإنِّي وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

كان ينبغي أن يقول: لَغريبانِ.

فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة، فكأنّه قال: إن شَرخَ الشبَابِ ما لم يُعاصَ والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ، فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، وكأنّه قال: فإنّه لغريبٌ وقيّارٌ بها لغريبٌ، ولما كان بابُ الحذفِ أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه

= **الإعراب**: **فمن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **يك**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون المقدّر على النون المحذوفة، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **سائلاً**: خبر (يكن) منصوب بالفتحة. **عني**: جار ومجرور متعلّقان بـ (سائلاً). **فإني**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إن). **وجروة**: «الواو»: حرف عطف، «جروة»: معطوف على (ياء المتكلم) في (فإني) منصوب بالفتحة، ويصحّ القول: إنّ (الواو) للمعية، و (جروة): مفعول معه منصوب بالفتحة. **لا ترود**: «لا»: حرف نفي، «ترود»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **ولا تعار**: «الواو»: للعطف، «لا»: للنفي، «تعار»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «من يك... فإني...»: بحسب الفاء. وجملة «**يك سائلاً**»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فإني..»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «لا ترود»: في محلّ رفع خبر (إني). وجملة «لا تعار»: معطوفة عليها في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «فإني وجروة لا ترود ولا تعار» حيث جاء بالفعلين (ترود) و (تعار) مفردين مؤنّثين، علماً أنّ الحديث على مثنى (هو وجروة).

٣١٤ - التخريج: البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/ ١٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٦؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

شرح المفردات: الرحل: الإقامة. القيّار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: يقول: إنّ من كانت إقامته في المدينة كان غريباً فيها هو وراحلته.

الإعراب: «**فمن**»: الفاء بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**أمسى**»: فعل ماض

وكان هنا بالعكس، لم ينقس. وكذلك ما جاء من هذا.

وأما الفارسي فلم يَحمِل شيئاً من هذا على الحذف بل حمله على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد. ألا ترى أن «شرخَ الشباب» ملازم للشعر الأسود، وكذلك جعل نفسه مع «قيّار» متلازمين، وكذلك جعل الآخر نفسه مع «جروة» إشارة لكثرة ملازمة الأسفار. وكأن الذي حمله على ذلك أن ما حفظه من هذا إنّما جاء في الشيئين المتلازمين، فيكون من باب قوله [من الكامل]:

فكــأنَّ فــي العَينَيــن حــبَّ قَــرَنْفُــلٍ أو سُنْبُــلاً كُحِلَــتْ بــه فــانْهَلَّــتِ[1]

وقوله:

.... بهـــا العَينـــانِ تَنهَـــلُّ[2]

وقوله:

ولـــو رضِيَـــتْ يـــدايَ بِهـــا وضَنَّـــت لكـــانَ عَلَـــيَّ للقَـــدَرِ الخيـــارُ[3]

ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن «اليدين» و «العينين» كالإخبار عن الواحد لتلازمهما.

وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى «مع»، فإذا قلت: «إنَّ

ناقص. «بالمدينة»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أمسى» المحذوف. «رحله»: اسم «أمسى» مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «فإني»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «وقيار»: الواو حرف عطف، «قيّار»: مبتدأ مرفوع بالضمّة خبره محذوف دلّ عليه خبر «إن». «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«غريب». «لغريب»: اللام المزحلقة، «غريب» خبر إنّ مرفوع بالضمّة وخبر «قيار» محذوف.

وجملة: «من يك...» بحسب ما قبلها. وجملة: «يك...» في محلّ رفع خبر المبتدأ «من». وجملة: «أمسى بالمدينة رحله» في محل نصب خبر «يك». وجملة: «إني لغريب» في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «قيار..» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لغريب» حيث كان ينبغي أن يقول: «لغريبان».

(١) تقدم بالرقم ١٧٩.

(٢) تقدم بالرقم ١٧٨.

(٣) تقدم بالرقم ١٧٧.

زيداً وعمراً قائمٌ»، فكأنّك قلت: «إنّ زيداً مع عمروٍ قائمٌ»، فليس ما يخبر عنه إلا اسم واحدٌ، ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلا أن تثنّي الخبرَ، فتقول: قائمانِ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

٣١٥ ـ فَإنَّكَ وَالكِتابَ إلى عليٍّ كدابِغَةٍ وَقَد حَلِمَ الأَديمُ

ألا ترى أن «كدابغة» لا يكون خبراً إلاّ عن الكاف، فلو أخبر عن المعطوف والمعطوف عليه، لقال: كدابغةٍ ودبغِها، فيشبِّه الكاتب بالدابغة والكِتاب بالدبْغِ، لكنّه لمّا لم يرد بالواو إلا معنى «مع»، لم يخبر إلاّ عن الاسم الأول. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير: كدابغةٍ ودبغها، فحذف حرف العطف والمعطوف، فيكون كقولهم: «راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ»، تقديره: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحانِ.

والصحيح أن الواو وإن كانت بمعنى «مع»، فإنّها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى، فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين. ويدلّ على أنَّ واو «مع» في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي من قول العرب: «كانَ زيدٌ وعمراً كالأخوينِ»، ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة «مع» بدليل نصب ما بعدها، والخبر بعد ذلك عن

---

٣١٥ ـ التخريج: البيت للوليد بن عقبة بن أبي عقبة في ديوانه ص ٧٠؛ ولسان العرب ١٢/١٤٧ (حلم)؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٥؛ وديوان الأدب ٢/ ٢٥٠؛ وتاج العروس (أدم)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/ ١٠٧؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٩٣؛ ومجمل اللغة ٢/ ١٠٢؛ والمخصص ٤/ ١٠٨.

اللغة: الكتاب: الرسالة. عليّ: هو الخليفة الرابع علي بن أبي طالب. الدابغة: من تقوم بحرفة الدباغة وهي تلوين الجلد. حلم الأديم: فسد الجلد وتثقّب.

المعنى: لا فائدة من كتابة رسالة للإمام عليّ، فإنّك ورسالتك تشبهان دابغاً لجلد فاسد، فهو لن يحصل على نتيجة مرضية.

الإعراب: **فإنك**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «إنك»: حرف مشبّه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إنّ). **والكتاب**: «الواو»: واو المعيّة، «الكتاب»: مفعول معه منصوب بالفتحة، أو معطوف على (الكاف) في «فإنك». **إلى عليّ**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لـ (الكتاب). **كدابغة**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر (إنَّ)، و (دابغة) مضاف إليه. **وقد**: «الواو»: واو الحال (حالية)، «قد»: حرف تحقيق. **حلم**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **الأديمُ**: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «فإنك.. كدابغة»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد حلم الأديم»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كدابغة» حيث جاء بالخبر مفرداً بينما يتحدّث عن مثنى (الكاف والكتاب)، على اعتبار أنّ (الواو) هنا بمعنى (مع).

«زيد» و «عمرو» إذ لا يتصوَّر أن يكون «كالأخوين» خبراً لِـ «زيد» وحده.

فإن عطفت على الاسم بعد الخبر، فلا يخلو أن تعطف على اسم «إنَّ» و «لكنَّ» أو على اسم غيرهما من أخواتهما، فإن عطفت على اسم «إنّ» و «لكنّ» فإنّه يجوز في العطف عند أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة وجهان: النصبُ عطفاً على اللفظ، والرفع عطفاً على الموضع، فتقول: «إن زيداً قائمٌ وعمراً» على لفظ «زيد»، و «عمرو»، على موضع «زيد»، لأنّ «إنَّ زيداً قائمٌ»، في معنى: زيدٌ قائمٌ، فكما تقول: «زيدٌ قائمٌ وعمرو»، فكذلك يجوز: «إن زيداً قائمٌ وعمرٌو»، فيكون ذلك عندهم نظير: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً»، عطفاً على موضع «قائمٍ»، فكأنّك قلت: «ليسَ زيدٌ قائماً ولا قاعداً».

وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ، والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه، كأنّه من الأصل: «زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قائمٌ»، فحذف «قائم» من الثاني لدلالة «قائم» الأول عليه.

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه، فتقول إذ ذاك: «إن زيداً قائمٌ هو وعمرٌو»، و «إنّ زيداً قائمٌ في الدارِ وعمرٌو»، ولا يجوز العطف من غير تأكيد ولا طول، إلا في الضرائر.

وأما المحقّقون من أهل البصرة، فأنّهم يجيزون جميع ذلك إلا العطف على الموضع، فإنّه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له مجوِّز، وذلك نحو: «ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً»، ألا ترى أن قوله: «بقائمٍ» في موضع نصب كأنه قال: «ليس زيدٌ قائماً»، فالذي يطلب النصب باق وهو «ليس»؛ وأما إذا قلت: «إنّ زيداً قائمٌ»، فإنَّ الرافع لزيد، وهو التعرِّي، قد زالَ ولم يبقَ للرفع مجوِّز، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس، بل بابه أن يجيء في الشعر، وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه.

فممّا جاء من العطف على الموضع من غير مجوِّز في الشعر قوله [من البسيط]:

٣١٦ ـ إنْ تَـرْكَبـوا فَـرُكُـوبُ الخَيـلِ عـادَتُنَـا أو تَنْـزِلُـونَ فـإنّـا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ

٣١٦ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣؛ والدرر ٥/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦؛ والكتاب ٣/ ٥١؛ والمحتسب =

فحمل على المعنى، كأنّه قال: «أتركبونَ أو تنزِلونَ»، ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم، فعطف على المعنى، وإنْ لم يكن في اللفظ ما يجوز الرفع ويطلبه. ومما جاء من ذلك في الكلام نادراً قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ إلى الذي حاجّ إبراهيمَ في ربّه﴾[1]، ثم قال بعد: ﴿أو كالذي مرَّ على قريةٍ﴾[2]. كأنّه قال: أرأيتَ كالذي حاج إبراهيمَ أو كالذي مرَّ على قريةٍ؟ ولولا ذلك لم يسغ عطف «كالذي» على الذي، لأن المعنى إذ ذاك يختَلُّ، ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه، ولو جعلت «كالذي» معطوفاً على «الذي» لكان التقدير: ألـم تَرَ كالذي مرَّ على قرية. فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرَّ على قرية وليس المعنى على ذلك، بل المراد إنكار وجود مثله، فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنّه محمول على المعنى. فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو»، على أن يكون محمولاً على معنى: «زيدٌ قائمٌ»، بل يكون رفع «عمرو» ـ عندنا ـ إمّا على الابتداء والخبر محذوف، وإمّا على العطف على الضمير إذا كان هناك توكيد أو طول كما تقدَّم.

فإنّ كان العطف على سائر أخوات «إنّ» و «لكنّ» فإنّه لا يجوز إلاّ النصبُ على اللفظ،

= ١/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٠.

المعنى: نحن قوم شجعان محاربون نتقن فنون القتال جميعاً من طعان على ظهور الخيل إلى ضراب بالسيوف للمشاة.

الإعراب: إن: حرف شرط جازم. **تركبوا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: فارقة. **فركوب**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «ركوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **الخيل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **عادتنا**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أو تنزلون**: «أو»: حرف عطف، «تنزلون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فإنا**: «الفاء»: رابطة لجواب شرط مقدر، «إنا»: حرف مشبه بالفعل و «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **معشر**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **نزل**: صفة معشر، مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «تركبوا»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «ركوب الخيل عادتنا»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «تنزلون»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنتم. وجملة «تنزلون» مع المبتدأ المحذوف: معطوفة على جملة «إن تركبوا» لا محل لها. وجملة «إنا معشر نزل»: في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه قوله: «أو تنزلون» حيث عطف الفعل المضارع المرفوع «تنزلون» على المضارع المجزوم «تركبوا»، وهذا العطف عطف على المحل، والتقدير: أتركبون أو تنزلون.

(١) البقرة: ٢٥٨. (٢) البقرة: ٢٥٩.

ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف، باتفاق من أهل البصرة والكوفة.

أَما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأنَّ ما بقي من الحروف قد غيّرَ المعنى أَو الحكم. أَلا ترى أَن «كأَن زيداً قائمٌ»، و «ليتَ زيداً قائمٌ»، و «لعلّ زيداً قائمٌ»، ليس شيء من ذلك في معنى: «زيدٌ قائمٌ»، فإذا لم يكن شيءٌ من ذلك في معنى المبتدأ والخبر، فكيف يسوغ أَن يعامل معاملة ما ليس في معناه. وكذلك قوله: «يُعجِبني أَن زيداً قائمٌ»، بتقدير اسم مفرد، كأَنّك قلت: يُعجبني قيامُ زيدٍ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة.

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف، فلأنّك إذا قلت: «كأَن زيداً قائمٌ وعمرٌو»، وقدرت «عمراً» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: وعمرٌو قائمٌ، وكانت الجملة من قولك: «وعمرٌو قائم»، معطوفة على قولك: «كأَن زيداً قائمٌ»، فلا تكون داخلة مع الكلام الأول في التشبيه، فتكون قد حذفتَ الخبر وجعلتَ الدليل عليه ما ليس في معناه.

وكذلك: «ليت زيداً قائمٌ وعمرٌو»، و «لعلَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو»، وجميع ذلك لا يتصوّر حذف الخبر فيه، لأن الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف، فلذلك لم يجز الرفع في شيء من ذلك على الابتداء، كما لا يجوز: «تباً له ووَيحٌ»، على أن يكون «ويح» مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: ويحٌ لهُ، وحُذِف لدلالة الأول عليه، لمّا كان المحذوف والمثبت تبييناً، فلم يوافق المثبت المحذوف، فلم يجز لذلك أن يجعل دليلاً عليه.

فإنْ رفعتَ على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحمله الخبر ـ إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ـ جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم.

* * *

فإن أتبعتَ اسم «إنَّ» وأخواتها بتابعٍ من التوابع غير عطف النسق، فلا يخلو من أَن تُتبعه بعد الخبر أَو قبله، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ، نحو: «إنَّ زيداً القائمَ منطلقٌ»، و «إن زيداً منطلقٌ القائمَ»، ولا يجوز غيره إلاّ أن يسمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه.

وأما أَهل الكوفة وبعض البصريين فإنَّ الإتباع عندهم فيما عدا «إنَّ» و «لكنَّ» على اللفظ ليس إلاّ، لأنّها حروف غيّرتْ معنى الابتداء والخبر وحكمه، وأَما «إنَّ» و «لكنَّ» فلا يخلو أَن يُتبع اسمُها قبل الخبر أَو بعده. فإن أَتبَعْتَه بعد الخبر، جاز عندهم النصبُ على

اللفظ والرفع على المعنى، وإن أَتبعْتَه قبل الخبر، فعلى مذهب الكسائي، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ما سُمع من قولهم: «إنّهم أَجمعونَ ذاهبونَ»، بالرفع على موضع «إنّ» قبل دخولها. وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنيّاً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع نحو: «إن هذا نفسُهُ ذاهبٌ»، وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلاّ، فقاس على قولهم: «إنّهم أَجمعون»، ما هو مثله في البناء.

والصحيح أنه لا يجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله، لما ذكرنا من أنّه لا يقاس الحمل على الموضع إلاّ حيث يكون له مجوِّز.

باب الفرق بين «إنَّ» و «أنَّ»

اعلم أنَّ النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتبيّن بذلك أماكن فتحها، وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره. والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال: كلّ موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فـ «إنّ» فيه مكسورة، وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فـ «إنّ» فيه مفتوحة. فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل: «إن زيداً قائمٌ»، ألا ترى أن «إنَّ» وقعت هنا صدراً، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارةً والفعل أخرى، فتقول: «زيدٌ قائمٌ»، و «يقومُ زيدٌ».

ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم: «بَلغَني أَنَّ زيداً قائمٌ»، ألا ترى أنَّ «أَنَّ» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم، فتقول: «بَلغَنِي قيامُ زيدٍ». ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل: لو أَنَّ زيداً قائمٌ قَامَ عمرٌو. ألا ترى أن لو لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فوقعت أن بعدها موقع الفعل، ولذلك فتحت. وهذا القانون غير صحيح، لأن إذا التي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم، وإن إذا وقعت بعدها تكون مكسورة، فينبغي على هذا أن تقول: وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلاّ بعد «إذا» التي للمفاجأة، وحينئذ يسلم هذا القانون من الكسر.

ومنهم من قال: كلّ موضع هو للجملة فـ «إنّ» فيه مكسورة، وكل موضع هو للمفرد فـ «إنّ» فيه مفتوحة. وهذا ينكسر بقولهم: لو أنَّ زيداً قائمٌ قامَ عمرٌو. ألا ترى أنَّ «أنَّ» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي «لو» على مذهب سيبويه، فإنَّه يجعل «أنَّ» مباشرة لِـ «لو» لفظاً وتقديراً، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم

مبتدأ وسدَّ الطول مسدَّ الخبر. وأمّا غير سيبويه فـ «أنّ» عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير الفعل، وأنَّ ما بعدها في موضع فاعل، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون.

إلاّ أنَّ الصحيح مذهب سيبويه، وذلك أنّك أيّ المذهبين ارتكبت كان فيه خروج لِـ «لو» عمّا استقرّ فيها في غير هذا الموضع، ألا ترى أنّها أبداً لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلاّ في ضرورة شعر. فإذا جعلت «أَن» مع معمولها في موضع مبتدأ ولِيَ «لو» الاسمُ لفظاً وتقديراً، وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع. وإذا جعلت «أَنَّ» وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقر فيها لأنّها يضمر بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنَّ ذلك لا يجوز إلاّ في الضرورة.

وإذا كان كل واحد من المذهبين يؤدِّي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلّف الإضمار.

وضبط ذلك مفصَّلاً أن تقول: إن لها ثلاثة مواضع: موضع لا تكون فيه إلاّ مكسورة، وموضع لا تكون فيه إلاّ مفتوحة، وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها.

فالموضع الذي تكسر فيه: إذا وقعت مبتدأ، نحو: «إن زيداً قائمٌ». وإذا كان في خبرها اللام، نحو: «علِمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ»، وبعد واو الحال، نحو: «جاءَ زيدٌ وإنَّ يده على رأسه» وبعد «حتى»، نحو: «مَرِضَ حتى إن الطيرَ لتَرحَمَهُ». وبعد «ألا» التي للاستفتاح، نحو: «ألا إن زيداً لقائمٌ». وبعد القول المجرد من معنى الظن.

واختلف فيها إذا وقعت بعد القسم، نحو: «واللهِ أَنَّ زيداً قائمٌ»، فمنهم من لم يجز إلا الفتح، ومنهم من أجاز الفتح والكسر، واختار الفتح، ومنهم من أجازهما واختار الكسر. ومنهم من لم يجز إلا الكسر، وهو الصحيح، لأن جواب القسم إنّما هو جملة، وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية، فينبغي أن تكون «إنّ» فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام، وعلى ذلك هو السماع، قال الله تعالى: ﴿يس * والقرآنِ * والحكيمِ * إنّكَ لَمِنَ المرسلينَ﴾[١].

والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية، وذلك فاسد لما ذكرنا من

(١) يس: ١ ـ ٣.

أَن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب، نحو قولهم: «واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ».

والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد «إذا» التي للمفاجأة، نحو قولك: «خرجتُ فإذا أَن زيداً قائمٌ»، إن شئت كسرتَ فيه «إنَّ» وإن شئتَ فتحتها. فإنْ كسرتها لم تقدر «إذا» في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة، فتكسر «إنَّ» لذلك. وإن فتحتها كانت «إذا» في موضع الخبر، وتكون «أَن» ومعمولاها تتقدّر بمصدر مبتدأ، فكأنك قلت: «خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ»، وقد رُوي قوله [من الطويل]:

٣١٧ - وكُنْتُ أرَى زَيداً كما قِيلَ سَيِّداً إذا أَنّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

بكسر «إنَّ» وفتحها.

وبعد «أما»، نحو قولك. «أَما إنَّ زيداً قائمٌ». إن شئت فتحت فيه «إنَّ»، وإن شئت كسرتها، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين. فإن جعلت «أما» استفتاح كلام كـ «ألاَ» كسرت «إنّ» بعدها، كما تكسرها بعد «ألا»، فتقول: «أَما إنَّ زيداً قائمٌ»، وإن جعلتها بمعنى «أَحقاً»

---

٣١٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥؛ والخصائص ٢/٣٩٩؛ والدرر ٢/١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/١٣٨؛ وشرح التصريح ١/٢١٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨؛ وشرح المفصل ٤/٩٧، ٨/٦١؛ والكتاب ٣/١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٤؛ والمقتضب ٢/٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/١٣٨.

اللغة والمعنى: القفا: المؤخّرة. اللهازم: ج اللهزمة، وهي العظم الناتىء في اللحي تحت الأذن. وعبد القفا واللهازم: كناية عن الخسّة والحقارة.

الإعراب: **وكنت**: **الواو**: حسب ما قبلها، **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». **أرى**: فعل مضارع مرفوع. والفاعل: أنا. **زيداً**: مفعول به أوّل لـ «أرى» القلبيّة منصوب. **كما**: **الكاف**: حرف جرّ، ما: اسم موصول في محلّ جرّ بحرف الجرّ. **قيل**: فعل ماض للمجهول، ونائب الفاعل: هو. **سيّداً**: مفعول به ثانٍ لـ «أرى». **إذا**: الفجائيّة. **أنّه**: حرف مشبّه بالفعل، **والهاء**: في محل نصب اسم «أنّ». عبد: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. **القفا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **واللهازم**: **الواو**: حرف عطف. **اللهازم**: معطوف على «القفا» مجرور.

وجملة (كنت أرى...) الفعليّة بحسب الواو. وجملة (أرى) الفعليّة في محلّ نصب خبر «كنت». وجملة (قيل) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه جواز فتح همزة «إنَّ» وكسرها بعد «إذا» الفجائية.

فتحت «إنَّ» بعدها، فتقول: «أما أَنّكَ منطلق»، كما تقول: «أحقًّا أنّكَ منطلق»؟ لأن «إنَّ» إذ ذاك مع معموليها في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك: «أحقّاً»، وفي قوله: «أَما» الذي هو بمعنى حقًّا، ويكون انتصابهما على الظرفية، كأنّه قال: أَفي حقّ أنّكَ منطلق، أي: ممّا أُحقِّقهُ انطلاقُكَ. والموضع الذي تفتح فيه ما بقي.

* * *

فإن قيل: فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك؟

فالجواب أن تقول: إنَّ القول يجريه بنو سُلَيم مجرى الظن من غير شرط، وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظنّ إلاّ بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل مضارعاً.

والآخر: أن يكون لمخاطَبٍ.

والآخر: أن يكون قد تقدّمته أداةُ استفهام.

والرابع: أَن لا يُفصَل بينه وبين أداة الاستفهام إلاّ بالظرف والمجرور، فإنّه لا يعتدّ بهما، فكأنّه لم يقع فصل، نحو: «أتقولُ أنَّ زيداً منطلقٌ»، فتفتح «إنَّ» كما تفتح بعد الظن، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٣١٨ ـ أمّا الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا

---

٣١٨ ـ التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٨٠؛ والكتاب ١/ ١٢٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)، ١٢/ ٢٦٦ (زعم)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٩.

المعنى: يقول: إن الرحيل محتّم اليوم أو غداً، فمتى يا ترى تجمعنا دار واحدة؟

الإعراب: «أمّا»: حرف شرط وتأكيد. «**الرحيل**»: مبتدأ مرفوع. «**فدون**»: الفاء رابطة جواب «أما»، «دون»: ظرف متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وهو مضاف. «غد»: مضاف إليه مجرور. «**فمتى**»: الفاء حرف استئناف، «متى»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب على الظرفية، متعلّق بـ «تجمع». «**تقول**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «**الدار**»: مفعول به أول منصوب. «**تجمعنا**»: فعل مضارع مرفوع، و «نا» ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». =

فنصب «الدار» بـ«تقول» لأنَّه أجراها مجرى الظن، وعلى اللغة السُلَيمية جاء قول امرىء القيس [من الطويل]:

٣١٩ ـ إذا ما جرى شَأوَيْنِ وابتلَّ عِطْفُه تقولُ هَزِيزَ الريحِ مَرَّتْ بأَثأَبِ

في رواية من رواه بنصب «هزيز». وعلى هذه اللغة أيضاً قوله [من الطويل]:

٣٢٠ ـ إذا قُلْتُ أنّي آيِبٌ أَهْلَ بلْدَةٍ نَزَعْتُ بها عنهُ الوليَّةَ بالهَجْرِ

= وجملة: «أما الرحيل فدون. . .» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «متى تقول. . .» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقول» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تجمعنا» في محلّ نصب مفعول به ثان لـ«تقول».

الشاهد فيه قوله: «تقول الدارَ تجمعنا» حيث استعمل الفعل «تقول» بمعنى «تظنّ»، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: «الدار»، وثانيهما جملة «تجمعنا»، ولم يقصد به الحكاية، ولولا ذلك لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محلّ رفع خبر، وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول.

٣١٩ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٤٢٤ (هزز)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٢٠.

شرح المفردات: الشأو: الجري دفعة واحدة. العطف: الجانب. هزيز الريح: صوتها. الأثأب: نوع من الشجر.

المعنى: يقول: إذا جرى هذا الفرس شوطين وتبلّل جانبه بالعرق، سمعت له صوتاً شبيهاً بمرور الريح بين الأشجار.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «جرى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «شأوين»: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالياء لأنّه مثنّى. «وابتل»: الواو حرف عطف، «ابتل»: فعل ماضٍ. «عطفه»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «تقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله. . . وجوباً «أنت». «هزيز»: مفعول به أوّل، وهو مضاف. «الريح»: مضاف إليه مجرور. «مرّت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «بأثأب»: جار ومجرور متعلقان بـ«مرّت».

وجملة: «إذا ما جرى. . .» الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جرى» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «وابتلّ عطفه» معطوفة على جملة «جرى». وجملة: «تقول» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «مرّت» في محلّ نصب مفعول به ثانٍ.

الشاهد فيه قوله: «تقول» حيث استخدمه بمعنى «تظنّ»، ونصب مفعولين: أولهما: «هزيز»، وثانيهما جملة «مرّت»، والذين يجرون هذا المجرى بغير قيد هم بنو سليم من بين العرب كافة، أمّا غيرهم فيتقيّدون بشروط فصّلها النحاة.

٣٢٠ ـ التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٢٥؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٥. =

بفتح أن.

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يجز أَن يجري مجرى الظن غير بني سُليم إلاّ بالشروط الأربعة المتقدمة؟ فالجواب: إنَّ الذي حمل على ذلك أَنَّ هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها، أَلا ترى أَنَّ المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب إلاّ مظنوناً وليس كذلك الماضي. وكذلك الاستفهام يناسب الظن، لأنَّ المستفهم أبداً إنّما يستفهم عما لا يتحقَّق.

وإذا فصل بين أَداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنّه لم يتقدَّمه استفهام، فيضعف فيه معنى الظن لذلك، وأَما الظرف والمجرور فلا يُعتد بهما في كلام العرب، فكأنه لم يقع بين أَداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل.

واشترط في الفعل المضارع أَن يكون للمخاطب لأَنَّ المخاطب قد يُستفْهم عن ظَنِّه، ولا يكاد أَن يُستفهم الإنسان عن ظنّ غيره، لأَنَّه لا يتوصّل إلى حقيقة ذلك، فتقول للمخاطب: أَتظن كذا. ولا يقال: أَيَظُن زيدٌ كذا؟ فلما كانت هذه الأشياء مُقوِّية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن إلا مع الشروط المتقدمة المذكورة إلا بنو سليم فإنّهم يستعملون القول كلّه استعمال الظنّ من غير مقوّ، لأنّ الإنسانَ قد يكون قوله عن علمٍ وقد يكون عن ظنٍّ، فأجري لذلك مجرى الظن.

شرح المفردات: الآيب: الآئب، القاصد. عنه: أي عن البعير. الوليّة: البرذعة أو نحوها. الهجر: شدّة الحرّ.

المعنى: يقول: إنّه لشدّة سرعة بعيره يصل إلى البلدة بنصف ما تقتضيه المسافة من الوقت، أي يصل عند الظهر وفي ظنّه أنّه سيصل عند الغروب.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء... فاعل. «**أنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «أن». «آيب»: خبر «**أنّ**» مرفوع. «**أهل**»: مفعول به لاسم الفاعل «آيب» منصوب، وهو مضاف. «**بلدة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نزعت**»: فعل ماضٍ، والتاء... فاعل. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نزعت». «**عنه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نزعت». «**الولية**»: مفعول به منصوب. «**بالهجر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نزعت».

وجملة «إذا قلت نزعت» الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قلت» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «نزعت...» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «أنّي آيب» حيث فتح همزة «أنّ» لأن «قلت» بمعنى «ظننت»، وهي لغة «سليم»، فإنّهم يجرون القول مجرى الظنّ مطلقاً، وعلى هذه اللغة تفتح همزة «إنّ» بعد القول.

فإن قيل: فالقول إذا استعمل استعمالَ الظنّ فهل هو بمنزلة الظنّ في العمل خاصة أَو في العمل والمعنى؟

فالجواب: إنَّ في ذلك خلافاً بين النحويين فمنهم من ذهبَ إلى أنّه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغيّر المعنى عما كان عليه. وإلى هذا ذهب ابنُ خروف. ومنهم من ذهب إلى أنّه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني. والصحيح عندي أنّه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل. ولولا ذلك لم يشترط العرب فيه - غير بني سليم - الأشياءَ الأربعةَ المقوِّية لمعنى الظن كما تقدَّم، وأيضاً فإنه إذا استقريت الأماكن التي استُعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله [من الكامل]:

أَمّـا الـرحيـلُ فـدونَ بَعْـدَ غـدٍ فَمَتَـى تقـولُ الـدارَ تجمعُنـا[1]

أَلا ترى أَنّه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ، وإنّما يريد: متى تجمعنا الدارُ فيما تظنُّ وتقدّر؟ وكذلك قول الآخر [من الرجز]:

٣٢١ - متـى تقـولُ القُلُـصَ الـرواسِمـا يُـدنِيـنَ أُمَّ قـاسـمٍ وقـاسِمـا

(١) تقدم بالرقم ٣١٨.

٣٢١ - التخريج: الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه ص ١٣٠؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٦؛ والدرر ٢/ ٢٧٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)، ١٢/ ٤٥٦ (فغم)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

اللغة والمعنى: القلص: ج القلوص، وهي الفتيّة من الإبل. الرواسم: التي تسير سيراً شديداً. أم قاسم: كنية أخت زيادة بن زيد العذريّ.

يقول: متى تظنّ القلص التي تسير سيراً شديداً، تحمل أمّ قاسم وابنها؟

الإعراب: متى: اسم استفهام مبني على السكون، في محل نصب ظرف زمان، متعلّق بـ «تقول». **تقول**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. **القلص**: مفعول به أوّل. **الرواسما**: نعت «القلص»، والألف: للإطلاق. **يدنين**: فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتّصاله بنون النسوة. **والنون**: فاعل. **أمّ**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **قاسم**: مضاف إليه مجرور. **وقاسما**: **الواو**: حرف عطف، **قاسما**: معطوف على «أم» منصوب.

وجملة (تقول القلص...) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (يدنين...) الفعليّة في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تقول».

والشاهد فيه قوله: «تقول القلص يدنين» حيث ورد الفعل «تقول» بمعنى «تظنّ»، فنصب مفعولين، هما «القلص» وجملة «يدنين».

لم يرد: متى تنطقُ بهذا؟ وإنّما يريد: متى تُدني القلصُ الرواسمُ أُمَّ قاسمٍ وقاسماً فيما تَظنُّ أَو تُقدِّرُ؟ فثبتَ أَن المعنى إذن على الظن.

ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط. فمِمّا أُجري القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه «أَنَّ» قوله:

إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بَلْدَةٍ[1] .... البيت

ومما لم يجر فيه القول مجرى الظن فكُسِرَت فيه «إنَّ» قوله تعالى: ﴿وإذ قالت الملائكةُ يا مريمُ إنَّ اللَّهَ اصطفاكِ وطَهّرَكِ﴾[2].

وتقول: «أَولُّ ما أَقول: إني أحمَدُ اللَّهَ»، بفتح إنَّ وكسرها. فإذا فتحت كانت «ما» مصدرية كأنك قلت: أوَّلُ قولي حَمدُ اللَّهِ. والقول هو الحمد في المعنى، كأنه قال: كلُّ قولٍ أَقوله فأوَّله حمدُ اللَّهِ تعالى. فإذا أَراد المتكلم هذا المعنى أَعني أَنَّ كلَّ قول يقوله فلا بدَّ أَن يتقدَّمه حمدُ اللَّهِ، فإنّه يفتح ولا يتصوَّر أَن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة «الذي»، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال: أوَّلَ الألفاظ التي أقولها حمدُ اللَّهِ، لأنَّ حمدَ اللَّهِ ليسَ من قبيل الألفاظ فكيف يتصوَّر أَن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو مُنزَّل منزلته وهو مفرد؟

فإن كسرت فإنّه لا يخلو أَن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو أَول، أو تجعلها في موضع مفعول القول. فإن جعلتها في موضع الخبر كانت «ما» بمنزلة الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول، فكأنَّه قال: أَوَّلُ الألفاظ التي أتكلّم بها إنّي أَحمدُ اللَّهَ، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإنَّ أوله هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمد الله. وكأَنَّ هذا المعنى بعيد لأنّه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أَن يبدأوا بهذا اللفظ، فيقولوا: إنّي أحمدُ الله، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه، ولا يبطل هذا الوجه بأَن يقال: يلزم فيه فتح «إنَّ» لأنّها في موضع خبر المبتدأ، لأنَّ خبر المبتدأ في الأصل إنَّما ينبغي أن يكون مفرداً، لأنّا إنَّما نعني بأَنَّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد، أن تكون في موضع تتقدَّر فيه بالمصدر، وهي هنا لا تتقدَّر به، فلذلك كُسِرَت.

(١) تقدم بالرقم ٣٢٠.
(٢) آل عمران: ٤٢.

وإن جعلتها في موضع معمول القول قدَّرت «ما» مصدريّة، ولا تقدرها بمنزلة «الذي» لأنّها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته، وليس في الصلة ضمير لأنَّ مفعول القول هو: «إنّي أحمَدُ اللَّهَ»، وهو ظاهر، فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلاّ أَن تكون حرفاً تتقدَّر مع ما بعدها بالمصدر، ويكون التقدير: أوّلُ قولي إنّي أحمدُ الله ثابتٌ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأنَّ القول قد قام مقامه. ولهذا ذهب أبو علي الفارسي.

وزعم ابن الطراوة أنَّ ذلك لا يتصور، لأنّه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أولُ قولي إنّي أَحمدُ اللَّهَ ثابتٌ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت. وذلك باطل، لأنّه قد قال: إنّي أحمدُ اللَّهَ، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً ومعلوم أنّه قد ثبت بجملته، فلا فائدة في اختصاص الأولية بالثبوت دون غيرها. وأيضاً فإنّه عندما نطق بقوله: «إنّي أحمدُ اللَّهَ»، عُلم أنَّ الأول ثابت فيكون قد أخبر بشيءٍ معلومٍ، وذلك لا يجوز لخلوّه من الفائدة.

فردَّ ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال: ليس مذهب أبي علي أَنَّ هذا المبتدأ له خبر محذوف، بل هو من قبيل المبتدآت التي سد الطول منها مسدَّ الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى، وذلك أَنَّ قوله: «إنّي أحمدُ اللَّهَ»، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أَنَّ قول العرب: «أقائمٌ زيدٌ»؟ على أَنَّ «أَقائم» مبتدأ و «زيدٌ» سدَّ مسدَّ الخبر، ويُغني عنه لا يحتاج إلى تقدير خبر لاجتماع الخبر والمخبر عنه في قولك: «أَقائمٌ زيدٌ»؟

قيل له فكيف قال أبو علي: «أَول ما أَقول» مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أول قولي إني أَحمدُ اللَّهِ ثابتٌ أو موجودٌ؟

فانفصل عن ذلك بأن قال: لما كان «أول» مبتدأ والغالب في المبتدأ أن يكون له خبر ملفوظ به، قدَّر له خبراً محذوفاً كأنه قال: ثابت أَو مستقر.

وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور لأنّه كذب محض، أعني أن يكون «أول قولي» مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف، وأن يقول: تقديره ثابت أو موجود، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره.

وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال: الخبر محذوف لكنه ليس ثابتاً ولا موجوداً، بل هو خبر لا يمكن تقديره، فلّما لم يمكن تقديره أَتى

بلفظ «ثابت» أو «موجود» وإن لم يكن المعنى عليهما لِيُبيِّنَ أن هناك خبراً محذوفاً. وهذا أَبينُ فساداً من الأول، لأنّه أيضاً كذب أعني قوله: «تقديرهُ ثابتٌ أو موجودٌ»، وهو لا يتقدر بشيءٍ من ذلك.

والآخر أنّه ادّعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره، وهذا الذي ذهب إليه خُلفٌ لأنّه لا يحذف شيء إلا أنّه مفهوم معلوم حتى كأنه ثابت، ولو أُبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمرٍ لفظيّ. وأما قوله بأنه محذوف لا يمكن تقديره لأنّه يفسد المعنى، فشيءٌ لا يتصوّر.

والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجَّه عليه اعتراض بل يريد أن أولَ قولِه إنّي أحمدُ اللَّهَ قد ثبتَ واستقرَّ منه قبل نطقه بهذا الكلام، كأنه قال: ليس قولي الآن إنّي أحمدُ اللَّهَ بأول حمدٍ حَمِدتُه بل أَولُ قولي: إنّي أَحمدُ اللَّهَ قد تقدمَ قبل هذا، فليس يريد بقوله: «إنّي أَحمدُ اللَّهَ»، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن، وإنّما يريد جنس قوله الألفاظَ التي يُحمد بها الله تعالى. وحكي عن سيف الدولة أنّه أجاز أن يكون: «إنّي أَحمدُ اللَّهَ»، معمولاً لقول مضمر يدلّ عليه ما تقدم، كأنّه قال: أَولُ ما أَقول قولي إنّي أحمدُ اللَّهَ، وأَضمر «قولي». وهذا فاسد، لأن المصدر من قبيل الموصولات، وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر، نحو قوله [من البسيط]:

٣٢٢ـ هل تذكرُنَّ إلى الدَيْرَينِ هجرتَكُم ومسحَكُم صُلبَكُمْ رحمنُ قُربانا

٣٢٢ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٣١ (رحم)، ٢٣٤ (رخم).

اللغة: **شرح المفردات**: الديران: مثنّى «الدير»، وهو مسكن الرهبان. الصلب: جُ الصليب. القربان: التقرّب.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الأخطل بقوله: هل تذكرون يوم لجأتم إلى الديرَيْن تمسحون الصلبان تقرّباً إلى الله، وتضرعون إلى الرحمن طلباً للرحمة والمعونة.

الإعراب: **هل**: حرف استفهام. **تذكرنّ**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والنون (الثانية): للتوكيد. **إلى**: حرف جرّ. **الديرَين**: اسم مجرور بالياء لأنّه مثّنى، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «هجرتكم». **هجرتكم**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **ومسحكم**: الواو حرف عطف، «مسحكم» معطوف على «هجرتكم» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **صلبكم**: مفعول به لـ «مسحكم» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «كم»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، =

تقديره: وقولكم: رحمنُ قرباناً، فأضمر «القول»، وأبقى معموله ضرورة.

= رحمن: منادى بحرف النداء المحذوف تقديره «يا» مبنيّ على الضمّة في محلّ نصب. قربانا: مفعول لأجله منصوب بالفتحة.

وجملة «يا رحمن» مقول لقول محذوف تقديره «قولكم».

الشاهد فيه قوله: «رحمن» حيث جاء معمولاً لمصدر محذوف تقديره «قولكم يا رحمن». وهذا الإعمال خروج على قاعدة إعمال المصدر، ولذلك جعله النحاة من الضرورة.

باب حروف الخفض

[١ ـ وسائط الخفض]:

الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أَشياء: حروف الجر والإِضافة والإِتباع. أَما الإِتباع فقد تقدم حكمه عند ذكر التوابع، فيبقى حكم الإِضافة وحروف الخفض.

الإِضافة على ما تبيَّن في بابها لا تكون إلا على معنى اللام، نحو: «غلامُ زيدٍ»، تريد: غلاماً لزيدٍ، وعلى معنى «مِنْ»، نحو: «ثوبُ خَزٍّ»، المعنى: ثوبٌ من خَزٍّ، فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه، فخفض كما كان الحرف يخفض. فالخفض إذن في الأَصل إنما هو بحرف الخفض، فينبغي أن يُقدم الكلام على حروف الإِضافة.

* * *

[٢ ـ حروف الجر]:

وحروف الإِضافة هي الباء، والكاف، واللام التي للجر، وواو القسم، وتاؤه، وواو رب، وفاؤها، وهمزة الاستفهام، وقطع أَلف الوصل في القسم، والميم المكسورة والمضمومة في القسم، نحو: «مِ اللهِ ومُ اللَّهِ»، على خلاف في ذلك هل هي حرف جر بدل من الباء كما أَبدلت الواو منها أَو بقية «ايمُن»، وسنبين الصحيح من ذلك بعد حصر حروف الإِضافة إن شاء الله تعالى.

هذا جملة ما جاء من حروف الجر على حرف واحد. والذي جاء منها على حرفين: مِنْ، وعَنْ، وفي، ومُذْ، وها التنبيه في القسم، وبل النائبة مناب رُبَّ على خلاف فيها، ومُنْ

فيَ القسم، على خلاف أيضاً في ذلك، هل هي حرف جر أو بقية «ايمُن»، وسنبيِّن ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف.

فهذا جملة ما جاء منها على حرفين.

والذي جاء منها على أزيد من حرفين: عَلَى، وإلى، وحتّى، وحاشا، وخَلا، وعدا، ورُبَّ، ومُنذ، ولولا مع المضمر في مذهب سيبويه. وزاد بعض النحويين فيها لَعلِّ مكسورة اللام ومفتوحتها. وسنبيِّن ما استدلوا به على ذلك إن شاء الله تعالى.

والذي ذهب إلى أن الميم من «مُ الله» و «مِ الله» بقية ايمن استدلّ على ذلك أنَّ «ايمُن» اسم معرب قد غيَّرته العرب ضروباً من التغيير، فقالوا: «أيمنُ اللَّهِ»، و «إيمنُ اللَّهِ»، و «أيمُ اللَّهِ»، و «إيْمُ الله»، فيمكن أن يكون قولهم: «مُ الله» و «مِ اللَّهِ» من جملة التغييرات. والذي ذهب إلى أنها حرف جر استدلّ على ذلك أنَّ «ايمنُ» اسم معرب والاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد إلاّ شاذًّا، بل لا يُحفظ من ذلك إلا ما حكاه ابن مقسم: «شربت ماً»، يريد: ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماً، وأيضاً فإن الاسم في القَسَم إذا حذف منه حرف الجر ولم يعوّض منه شيء لم يجز فيه إلا الرفع أو النصب، نحو: «يمينُ الله لأفعَلَنَّ»، برفع «يمين الله» ونصبه؛ وأما الخفض فلا يجوز لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر، أو نادر كلام على ما يبيّن بعد.

فقولهم: «مِ اللَّهِ»، بكسر الميم دليل على أنّه حرف إذ لو كان اسماً لكان مرفوعاً أو منصوباً. فإن قيل: فلعله مبنيّ على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب. فالجواب: إنَّ «أيُمناً» معرب، والمعرب إذا حذف بقي معرباً، فلو كانت الميم بقية «ايمنِ» لكانت معربة، وإذا ثبت أنَّ الميم المكسورة حرف خفض، فكذلك المضمومة لأنها بمعنى المكسورة.

والذي ذهب إلى أنَّ «بل» قد يجعل بدلاً من «رب» كالفاء والواو استدل على ذلك بقوله [من الرجز]:

٣٢٣ ـ بَـلْ بَلَـدٍ مِـلْءُ الفِجـاجِ قَتَمُـهْ [لا يُشْتـرى كَتّـانُـهُ وجهـرمُـهْ]

---

٣٢٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠؛ والدرر ١/١١٤، ٤/١٩٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٣٤٧؛ ولسان العرب ١١/٦٥٤ (ندل)، ١٢/١١١ (جهرم)؛ والمقاصد النحويّة ٣/٣٣٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٢٥؛ وجواهر الأدب =

يريد: بل رُبَّ بلد ملءُ الفِجاج. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن تكون «ربَّ» حذفت وأبقي عملها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الآخر [من الخفيف]:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ كدتُ أقضي الغداةَ مِنْ جَلَلِهْ[1]

يريد: رب رسمِ دارٍ، فحذف «رُبَّ» ولم يعوّض منها شيئاً، فكذلك يكون «بل بلدٍ» مما جذف منه «ربَّ»، ولم يعوَّض منها شيء، و «بل» لمجرد العطف من غير أن يكون عوضاً، وهذا هو الصحيح، إذ لو كانت «بَلْ» عِوَضاً من «ربَّ» لجاز خفض الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لا يقولون: «بل رجلٍ أكرمتُه» كما يقولون «ورجلٍ أكرمتُهُ».

والذي ذهب إلى أنَّ «مُنْ» بقية «ايمنُ» استدلّ على ذلك بأنَّ «ايمنُ» قد اتسعوا فيها بالحذف والتغيير ما لم يتَّسعوا في غيرها، فقالوا: «أيمنُ الله» و «أيمُ الله» و «إيم الله»، فيمكن أن تكون بقية من «أيمنُ»، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف خفض لأنّه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع.

والذي ذهب إلى أنّها ليست بقية «أيمن» استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها لم تستعمل إلاّ مضافة إلى «الله» كما أنَّ «أيمناً» كذلك، وهم يدخلونها على الربّ فيقولون:

= ص ٥٢٩؛ ورصف المباني ص ١٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٠٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١١٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار. الجهرم: البساط.

يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقه، لا يشترى منه كتّان ولا بسط.

الإعراب: بل: حرف عطف وإضراب. **بلد**: اسم مجرور لفظاً بـ «ربّ» المحذوفة مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **ملء**: خبر المبتدأ «قتم» مرفوع. وهو مضاف. **الفجاج**: مضاف إليه مجرور. **قتمه**: مبتدأ مؤخّر ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **لا**: حرف نفي. **يشترى**: فعل مضارع للمجهول. **كتانه**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **وجهرمه**: **الواو**: حرف عطف، **جهرمه**: معطوف على «كتّانه» مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (بل بلدٍ. . .) الاسميّة معطوفة على جملة سابقة. وجملة (قتمه ملء الفجاج) الاسميّة في محلّ جر أو رفع صفة لـ «بلد». وجملة (لا يشترى. . .) الفعليّة في محلّ رفع خبر المبتدأ «بلد».

والشاهد فيه قوله: «بل بلدٍ» حيث جرّ قوله: «بلدٍ» بـ «رُبَّ» المحذوفة بعد «بَلْ».

(١) تقدم بالرقم ١٢٠.

«مُنْ ربّي لأفعلنَّ كذا»، فدلّ ذلك على أنها ليست تلخيص «أَيمن»، وأيضاً فإنها لو كانت بقية «أَيمن» لكانت معربة لأنَّ الاسم المعرب كما تقدَّم إذا حذف منه شيء بقي معرباً، فكون «مُنْ» مبنيَّة على السكون دليل على أنها حرف خفض وليست بقية «أَيمن».

واستدلّ الذي ذهب إلى أنَّ «لَعَلَّ» مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله [من الطويل]:

فقلتُ ادعُ أخرى وارْفَعِ الصَّوتَ دعْوَةً لعـلَّ أبـي المغـوار مِنْـكَ قـريـبُ[1]

فإنّه يروى بخفض «أبي المغوار»، وهذا لا حجة فيه عندي، لأنه قد استقر في «لعلَّ» المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فإن أمكن إبقاؤها على ما استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم «لعلَّ» ضمير الأمر والشأن محذوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الآخر [من الخفيف]:

إنَّ مَـنْ لامَ فـي بَنـي بنـت حسّـ ـانَ أَلُمْـهُ وأعْصِـهِ فـي الخطـوبِ[2]

يريد: إنّه من لام، ويكون «أبي المغوار» مخفوضاً بحرف جر محذوف لفهم المعنى، تقديره: لعلَّ لأبي المغوار، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبع العدواني [من البسيط]:

٣٢٤ ـ لاه ابنُ عمّكَ لا أفضلتَ في حَسَبٍ عنّـي ولا أنـتَ دَيّـانـي فَتَخـزونـي

---

(١) تقدم بالرقم ٢٨٤.

(٢) تقدم بالرقم ٢٨٦.

٣٢٤ ـ التخريج: البيت لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣؛ والأزهيّة ص ٢٧٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٣؛ والأغاني ٣/ ١٠٨؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦؛ والدرر ٤/ ١٤٣؛ وسمط اللآلي ص ٢٨٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ٥٢٥ (فضل)، ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/ ٢٢٦ (خزا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦؛ ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣؛ والإنصاف ١/ ٣٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٤٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤؛ والخصائص ٢/ ٢٨٨؛ ورصف المباني ص ٢٥٤، ٣٦٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

شرح المفردات: لاه: أصله «الله» حذفت لام الجرّ ولام التعريف والباقية هي فاء الكلمة وذلك حسب رأي سيبويه. أفضلت: زدت فضلاً. الحسب: الشرف الثابت في الآباء. الديّان: صاحب الأمر. تخزوني: تسوسني وتقهرني.

يريد: للّهِ ابنُ عمّكَ، ويكون «قريب» صفة لموصوف محذوف، كأنّه قال: جوابٌ قريب، فيكون التقدير: لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب. وحمله على هذا أولى وإن كان فيه ضرورتان: حذفُ ضمير الأمر والشأن وحذف حرف الجر وإبقاءُ عمله. لأن لعلّ لم يستقرّ الجرُّ بها.

واستدلّ الذي ذهب إلى أن «لعل» المكسورة اللام حرف جر بقول الآخر [من الوافر]:

لعـــلّ اللّـــهِ فضّلكـــم علينـــا بشـــيء أنَّ أُمّكـــم شـــريـــمُ[1]

فخفض اسم الله تعالى.

وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه، لأنّه لم يستقر في هذه المكسورة إلاّ نصب الاسم بها ورفع الخبرَ، فيكون في جعلها جارة خروج عما استقرّ فيها.

* * *

وأما «لولا» فاستدلّ سيبويه على جرّ المضمر بها بقول العرب: لولاكَ ولولاهُ ولولايَ. وذلك أن الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع بل هي مترددة بين أن تكون ضمائر نصب

= **المعنى**: يقول: لله أمر ابن عمّك، لا أنت أفضل منّي حسباً، ولا أشرف منيّ نسباً، ولا وليّ أمري فتسوسني وتقهرني.

الإعراب: «لاه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «ابن»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «عمّك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «لا»: حرف نفي. «أفضلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «في حسب»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أفضلت». «عني»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أفضلت». «ولا»: الواو حرف استئناف، «لا»: حرف نفي. «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «دياني»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فتخزوني»: الفاء: حرف عطف، أو السببيّة، «تخزوني»: فعل مضارع مرفوع، أو منصوب، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

وجملة: «لاه ابن عمك» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا أفضلت» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا أنت ديّاني» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تخزوني» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لاهِ» حيث حذف حرف الجر اللام لفهم المعنى. والأصل: لله.

(١) تقدم بالرقم ٢٨٥.

أو ضمائر خفض وباطلٌ أن تكون ضمائر نصب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون الوقاية، نحو: إنني وليتَني، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الأمثال جاز حذف نون الوقاية، فقلت: «إنّي» وإنْ لم يؤدِّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية إلا في ضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

كمُنيةِ جابرٍ إذ قالَ ليتي ... أُصادِفُهُ وأُتلِفُ بعضَ مالي[1]

فلو كانت الياء ضمير نصب لكان «لولاني»، فثبت أنَّ الياء في موضع خفض، وإذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في «لولاك» و «لولاه» على ذلك.

وزعم الأخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتّصل موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاه من قولهم: «ما أنا كأنتَ ولا أَنتَ كأنا».

وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد، لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من البسيط]:

وما عَلَينا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ... ألاّ يجاورَنا إلاّكِ دَيّارُ[2]

يريد: إلاّ إيّاكِ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل. فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنّهما للنصب، فالأحرى إذاً كانا من بابين مختلفين، وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع.

فإن قيل: فإن «لولا» لم تعمل في المظهر شيئاً، فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمر؟ فالجواب: إنّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض، ألا ترى أن «لَدُنْ» تنصب «غُدوةً»، تقول: «لَدُنْ غدوةً»، ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من أسماء الزمان. فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنّها من جنس واحد، فالأحرى أن يعمل في المضمر ولا يعمل في المظهر، إذ هما جنسان مختلفان.

---

(١) تقدم بالرقم ٢٩٦.
(٢) تقدم بالرقم ٢٦٩.

فدل ذلك على أن ما زعم من أنّ النحويين إنّما أخذوا ذلك من قوله:

وكم موطنٍ لولايَ .... البيت[١].

فاسد.

* * *

وهذه الحروف تنقسم بالنظر إلى ما تجره ثلاثة أقسام:

قسم لا يجرّ إلا المضمر وهو «لولا»، وقد تقدم الاستدلال على ذلك. وقسم لا يجرّ إلاّ الظاهر، وهو هاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل في القسم، وواو القسم وتاؤه، وواو «رب»، وفاؤها، ومُنذُ، ومُذْ، وحتّى، وكاف التشبيه. وجميع هذه لا تجرّ إلاّ المظهر ولا تجرّ المضمر إلاّ الكاف و «حتى» فإنّهما سُمِع ذلك فيهما في ضرورة الشعر. فمما جاء من ذلك في الكاف قوله [من الرجز]:

٣٢٨ ـ فلا أَرَى بَعْلاً ولا حلائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا

= مبنيّ في محل جرّ بحرف الجرّ، وقيل: في محلّ رفع مبتدأ وخبره محذوف. **هذا**: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني، في محل نصب مفعول فيه. **العام**: بدل من «ذا» منصوب بالفتحة. **لم**: حرف جزم. **أحجج**: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا».

وجملة «لولاك لم أحجج» تفسيرية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لولاك» حيث اتصلت الكاف بـ «لولا» على خلاف ما زعم المبرد.

(١) تقدم بالرقم ٣٢٥.

٣٢٨ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦؛ والدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٣؛ وشرح التصريح ٢/٤؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦؛ وللعجاج في الكتاب ٢/٣٨٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٤؛ ورصف المباني ص ٢٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/٣٠.

شرح المفردات: البعل: الزوج. الحلائل: ج الحليلة، وهي الزوجة. حظله: منعه، أو ضيّق عليه.

المعنى: يقول: ليس هناك زوج أو زوجات كحمار الوحش وأتنه، وهو يضيّق عليهنّ، ويحفظهنّ من كلّ عدوان. =

وقول الآخر [من الرجز]:

٣٢٩ ـ [خلّى الذّنابات شمالاً كثبا] وأُمَّ أوعالٍ كَهَا أو أقربا

ومما جاء من ذلك في حتى قوله [من الوافر]:

٣٣٠ ـ فلا واللَّهِ لا يُلْفي أُناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبي يَزيدِ

= **الإعراب**: «فلا»: الفاء بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله... وجوباً «أنا». «بعلاً»: مفعول به منصوب. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «حلائلا»: معطوف على «بعلاً» منصوب، والألف للإطلاق. «كهُ»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «بعل». «ولا»: الواو حرف عطف، و «لا»: حرف نفي. «كهنّ»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «حلائل». «إلاّ»: حرف حصر. «حاظلاً»: مفعول به ثانٍ منصوب، أو حال إذا اعتبرت «أرى» بصريّة.

الشاهد فيه قوله: «كه» و «كهنّ» حيث جرّ الضمير بالكاف في الموضعين، وذلك للضرورة الشعريّة.

٣٢٩ ـ التخريج: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥؛ والكتاب ٢/ ٣٨٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٢١٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٥٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٦، ٤٢، ٤٤.

شرح المفردات: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كثباً: قريباً. أم أوعال: اسم هضبة. كها: مثلها.

المعنى: يقول واصفاً حمار الوّحش الذي هرب جاعلاً الذنابات إلى شماله قريباً منه. وأمّ أوعال مثلها في البعد أو أقرب.

الإعراب: «خلّى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «الذنابات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «شمالاً»: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ «خلّى». «كثباً»: نعت «شمالاً» منصوب. «وأم»: الواو حرف عطف، «أم»: معطوف على «الذنابات» منصوب، وهو مضاف «أوعال»: مضاف إليه مجرور. «كها»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «أم أوعال». ومنهم من روى «أم» بالرفع على أنّه مبتدأ، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «أو»: حرف عطف. «أقربا»: معطوف على الضمير المجرور محلاً بالكاف والألف للإطلاق. وإذا رويت «أمّ» بالرفع وجعلت الجار المجرور خبراً، تكون «أقرب» مجرورةً بفتحة بدلاً من الكسرة لأنّها ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، والألف للإطلاق، وإن رويت بالنصب، وجعلت الجار والمجرور حالاً فتكون منصوبة بالفتحة.

الشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهاً بلفظ «مثل»، لأنّها في معناها؛ لأنّ من شأن الكاف أن تجرّ الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل عند بعض النحاة. والذي حصل هنا هو ضرورة.

٣٣٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤، ٤٧٥؛ والدرر ٤/ ١١١؛ ورصف المباني ص ١٨٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ والمقاصد =

وزعم المبرّد أنَّ «لولا» لا تجر الظاهر ولا المضمر وأنَّ «لولاكَ» و «لولايَ» و «لولاهُ» لحنٌ، وزعم أنَّ الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٣٢٥ ـ وكم موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى   بأجرامِهِ من قُلّةِ النِيقِ منهوي

قال: وهذه القصيدة فيها لحنٌ كثير، ومن جملتها قوله: «ولولايَ»، فلا ينبغي أن يُحتجَّ بها.

وهذا الذي زعم أبو العباس باطل، بل حكى النحويّون أن ذلك لغة العرب، وأنشد

---

٣٢٥ ـ التخريج: البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/ ١٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٩٢ (جرم)، ١٥/ ٣٧٠ (هوا)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩١؛ والجنى الداني ص ٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ والممتع في التصريف ١/ ١٩١؛ والمنصف ١/ ٧٢.

اللغة: طحت: أهلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القنّة: الرأس. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.

المعنى: يعاتب الشاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصراً بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط المنهوي.

الإعراب: «**وكم**»: الواو بحسب ما قبلها، «كم»: الخبريّة في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «**موطن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والخبر محذوف تقديره: «كم موطن كنت فيه». «**لولا**»: حرف جرّ أو حرف شرط غير جازم، والياء ضمير في محلّ جرّ بحرف الجرّ (حسب رأي سيبويه)، وفي محلّ رفع مبتدأ (حسب رأي الأخفش)، وخبره محذوف وجوباً. «**طحت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كما**»: الكاف اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، «ما»: المصدريّة. «**هوى**»: فعل ماضٍ. «**بأجرامه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هوى»، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**من قنّة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هوى»، وهو مضاف. «**النيق**»؛ مضاف إليه مجرور. «**منهوي**»: فاعل «هوى» مرفوع، والياء للإطلاق. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

وجملة: «كم موطن...» بحسب ما قبلها. وجملة: «طحت» في محل جرّ نعت «موطن». وجملة: «هوى» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لولاي» حيث زعم المبرد أن هذا لحن لا يجوز ولا يقاس عليه.

الفراء في ذلك [من الطويل]:

٣٢٦ ـ [أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أراقَ دِماءَنا] ولولاكَ لم يَعرِضْ لأحْسابِنا حَسَنْ

وأنشد أيضاً [من السريع]:

٣٢٧ ـ [أَوْمَتْ بِعَيْنَيها مِنَ الهَوْدَجِ] لولاكَ هذا العامَ لَمْ أحجُجِ

---

٣٢٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٥؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إما لا).

اللغة: أراق: أسال، سفك. الحسب: الشرف.

الإعراب: «**أتطمع**»: الهمزة للاستفهام، «تطمع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنت». «**فينا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تطمع». «من»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**أراق**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**دماءنا**»: مفعول به، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولولاك**»: الواو حرف استئناف، «لولا»: حرف جرّ، أو حرف شرط غير جازم، والكاف في محلّ جرّ بحرف الجرّ (حسب رأي سيبويه)، وفي محلّ رفع مبتدأ (حسب رأي الأخفش) وخبره محذوف وجوباً. «**لم**»: حرف جزم. «**يعرض**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «**لأحسابنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يعرض»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**حسن**»: فاعل مرفوع بالضمّة وسكّن للضرورة.

وجملة: «أتطمع...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أراق...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لولاك لم يعرض» الشرطية استئنافية. وجملة: «لم يعرض» جواب شرط غير جازم، إذا اعتبرنا «لولا» شرطية، أو استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب إذا اعتبرنا «لولا» جارة.

الشاهد فيه قوله: «لولاك» حيث اتّصلت الكاف بـ«لولا»: على خلاف ما زعم المبرّد.

٣٢٧ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٩٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

اللغة: **شرح المفردات**: أومت: أومأت أي أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: يقول: أشارت إليّ بعينيها من الهودج، تدعوني إلى لقائها، مدّعية بأنّها لولا هذا اللقاء ما خرجت إلى الحجّ.

الإعراب: **أومت**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». **بعينيها**: الباء حرف جرّ، «بعينيها»: اسم مجرور بالياء لأنّه مثنّى وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أومت». من: حرف جرّ. **الهودج** اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أومت». **لولاك**: حرف جرّ، والكاف ضمير متصل

فأما هاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، وواو القسم، وتاؤه، فاستغنوا عن جرّها للمضمر بباء القسم، نحو: بِكَ وبِهِ وبِي، لأن الباء في معناها. وأما «حتّاكَ»، و «حتّاهُ»، و «حتّايَ»، فاستغنوا عنها بإليهِ وإليكَ وإليّ، لأنّها في معناها. وأما واو «رُبَّ» وفاؤها، فاستغنوا عن جرها للمضمر بـ «ربّ»، وكذلك «مُذْ» و «مُنْذُ» لأنّهما في معنى «مِنْ»، أو في معنى «أول» أو في معنى «أمَد»، نحو: «مُذ يومِنا»، أي: في يومنا، و «مُذْ يومُ الجمعةِ»، أي: أولُ ذلك يوم الجمعةِ، و «مُذْ يومانِ»، أي: أمدُ ذلكَ يومانِ.

وأما «كَهُ»، و «كَكَ»، و «كَيَ» فاستغنوا عن ذلك بـ «مثلِه» و «مثِلكَ» و «مِثلي».

وقسم يجرّ الظاهر والمضمر وهو ما بقي بعدُ من حروفِ الجر بعد إخراج ما يجر المضمر منها خاصة، وما يجر الظاهر خاصة.

والحروف التي تجرّ الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين: قسم يجرّ كل ظاهر، وقسم يجرّ بعض الظاهرات دون بعض.

فالذي يجرّ بعض الظاهرات دون بعض: هاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، وتاء القسم، ولامه، و «مُن» في القسم، والميم المضمومة والمكسورة، و «رُبَّ»، وواوها، وفاؤها.

أما هاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، وتاء القسم، فإنّها لا تجرّ إلاّ اسم الله تعالى، وذلك أنّها لا تجرّ إلاّ بحق العوضية.

أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء، فلم تتصرّف لذلك، بل اقتصروا بها على

النحوية ٣/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ١٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣.

اللغة: يلفي: يجد.

الإعراب: «فلا»: الفاء بحسب ما قبلها، «لا»: زائدة. «والله»: الواو واو القسم، حرف جرّ، «الله»: لفظ الجلالة، مجرور، وفعل القسم محذوف وجوباً. «لا»: حرف نفي. «يلفى»: فعل مضارع للمجهول مرفوع. «أناس»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «فتى»: مفعول به. «حتاك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلفي». «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى مضاف منصوب. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «زياد»: مضاف إليه.

وجملة القسم: «أقسم والله» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا يلفي ..» جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء: «يا ابن أبي...» استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «حتاك» حيث جرّت «حتى» الضمير، وهذا ضرورة.

اسم الله تعالى، وقد حكي دخولها على «الرب»، قالوا: «تَرَبِّ الكَعَبةِ لأفعلَن كذا»، وذلك قليلٌ جداً. وأما سائرها فإنّها بدل من باء القسم، فلم تتصرف لذلك أيضاً. وأما «مُنْ» فلا تجرّ إلاّ «الربّ»، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة لا تجرّانِ إلا اسم الله تعالى. والسبب في ذلك أنّهما لم يتمكّنا في الجر لكونهما لم يستعملا إلاّ في القسم. وأما «رُبّ» وفاؤها، وواوها، فلا تجرّ إلاّ النكرة.

وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى «جميع»، ولا يكون المفرد في معنى «جميع» إلاّ نكرة. وأما إذا كان معرفة، فلا يجوز ذلك فيه إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [من الرجز]:

لا تُنْكِـــروا الفَضْـــلَ وقـــد سُبينـــا   فـي حَلْقِكُـمْ عَظْـمٌ وقـد شَجِينـا[(١)]

يريد: في حلوقكم.

وما عدا ذلك من حروف الجر تجرّ كل ظاهر.

* * *

[٣ ـ أقسام حروف الجر]:

وحروف الجرّ أيضاً تنقسم أربعة أقسام: قسم لا يستعمل إلاّ حرفاً، وقسم يستعمل حرفاً واسماً، وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً، وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً.

فالذي يستعمل حرفاً واسماً «مُذْ»، و «مُنذ»، و «عَنْ»؛ أما «مُذْ»، و «مُنذُ» فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى. وأمّا «عن» فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم: جلسَ من عَنْ يمينِهِ. قال الشاعر [من البسيط]:

٣٣١ ـ فَقُلْـتُ لِلـرَّكْـبِ لَمَّـا أنْ عَـلا بِهِـمُ   مـن عَـن يَميـنِ الحُبَيّـا نَظْـرَةٌ قَبَـلُ

(١) تقدم بالرقم: ٧.

٣٣١ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٤١؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٩٥ (عنن)، ١٤/ ١٦٣ (حبا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٥٥؛ والجنى الداني ص ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٣٦٧؛ والمقرب ١/ ١٩٥.

اللغة: الركب: جماعة الراكبين المسافرين. الحبيّا: موضع بالشام. نظرة قبل: نظرة أولى لم تسبقها نظرة.

=

فدخول «مِنْ» على «عَنْ» دليل على أنّها اسم، إذ لا يجوز دخول حرف جرّ على حرف جرّ إلا إذا كان لفظهما واحداً ومعناهما، فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر، نحو قوله [من الوافر]:

فـلا واللَّـهِ لا يُلْفَـى لِمـا بِـي ولا لِلِمـا بِهِـم أبـداً دَواءُ[1]

فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيداً لأن لفظهما ومعناهما واحد، وقول الآخر [من الطويل]:

٣٣٢ ـ فـأَصْبَحْـنَ لا يَسْـأَلْنَني عَـنْ بِمـا بِـهِ أَصعَّـدَ فـي عُلُـوِّ الهَـوَى أَمْ تَصَـوَّبَـا

= **المعنى**: عندما ارتفع الطريق بجماعة المسافرين عن يمين (الحبيّا) قلت لهم: هي نظرة أوّلى رأيتها فاسمحوا لي بالثانية.

الإعراب: **فقلت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **للركب**: جار ومجرور متعلقان بـ (قلت). **لما**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (قلت). **أن**: زائدة. **علا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بهم**: جار ومجرور متعلّقان بـ (علا). **من عن**: جار ومجرور متعلّقان بـ (علا). **يمين**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الحبيّا**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **نظرة**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) مرفوع بالضمّة. **قبل**: صفة (نظرة) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «فقلت»: بحسب الفاء. وجملة «علا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هي نظرة»: في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «من عن» حيث اعتبر (عن) اسماً دخل عليه حرف الجرّ (من).

(١) تقدم بالرقم ١٦٦.

٣٣٢ ـ التخريج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ١٠٥، ١٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعد)؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨.

شرح المفردات: صعّد: ارتفع. تصوّب: انحدر.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بعد أن ضعفت همّته ووخطه الشيب بأنّ النساء لم يعدن يكترثن به، ولا يسألنه عمّا حلّ به سواء أشتدّ به الهوى أم خفت صوته.

الإعراب: «**فأصبحن**»: الفاء بحسب ما قبلها، «**أصبح**»: فعل ماضٍ ناقص، و «**النون**»: ضمير متصل مبني، في محل نصب اسم «أصبح». «**لا**»: حرف نفي. «**يسألنني**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل والنون الثانية: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**عن**»: حرف جرّ. **بما**»: الباء حرف جرّ توكيد لـ «عن». «**ما**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار =

فأدخل «عن» على الباء تأكيداً، لأنه قد يقال: «سألتُ به»، و «سألتُ عنه» في معنى واحد. نحو قوله [من الطويل]:

٣٣٣ ـ فإنْ تَسْألوني بالنِّساءِ فإنَّني [خَبيرٌ بأَدْواءِ النِّساءِ طَبيبُ]

يريد: عن النساءِ، فلما دخلتْ مِنْ على «عَنْ» وليست بمعناها، علم أَنَّ «عن» اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الإعراب، فتبيّن أنّها اسم في موضع خفض بـ «مِنْ». وزعم

= والمجرور متعلّقان بـ «يسأل». «به»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول تقديره: استقرّ «أصعّد»: الهمزة للاستفهام، «صعّد»: فعل ماضٍ، وفاعله «هو». «في علو»: جار ومجرور متعلّقان بـ «صعّد»، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه. «أم»: حرف عطف. «تصوّبا»: ماض، وفاعله «هو»، والألف للإطلاق.

وجملة «أصبحن...» بحسب ما قبلها. وجملة «لا يسألنني» في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة: «استقر به» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أصعّد» تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تصوب» معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «عن بما» حيث أكّد حرف الجرّ «عن» بإعادة لفظ مرادف له، وهو الباء التي هي بمعنى «عن» والمتّصلة بـ «ما» الموصوليّة.

٣٣٣ ـ التخريج: البيت لعلقمة بن عبدة (الفحل) في ديوانه ص ٣٥؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٨؛ والأزهية ص ٢٨٤؛ والجنى الداني ص ٤١؛ وحماسة البحتري ص ١٨١؛ والدرر ٤/١٠٥؛ والمقاصد النحوية ٣/١٦، ٤/١٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/٢٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٩؛ ورصف المباني ص ١٤٤.

اللغة: أدواء: جمع داء وهو المرض والعيب.

المعنى: فإن شئتم سؤالي عن النساء، فقد عرفتم من تسألون، فأنا الخبير بعيوبهنّ ونواقصهنّ، وأعرف كيف أداويها.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **تسألوني**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، و «النون»: للوقاية، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **بالنساء**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تسأل). **فإنني**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إنّ). خبير: خبر (إن) مرفوع بالضمّة. **بأدواء**: جار ومجرور متعلّقان بـ (خبير). **النساء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. طبيب: خبر ثان لـ (إن) مرفوع بالضمّة.

وجملة «إن وما دخلت عليه»: بحسب الفاء. وجملة «تسألوني»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «فإنني خبير»: في محلّ جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه قوله: «تسألوني بالنساء» تمثيلاً لمجيء (الباء) بمعنى (عن).

أهل الكوفة أن «رُبّ» تكون اسماً، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر [من الكامل]:

٣٣٤ - إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عاراً عَليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

فرُفعَ «عار» على أنه خبر «رُبّ»، و «رُبَّ» مبتدأ. وهذا لا حجة فيه، لأن الرواية الصحيحة: «وبعض قتل عارُ»، وإن صحت رواية من روى: «ورُبَّ قتلٍ عارُ»، لم يكن فيه حجة، لأن «عار» يكون خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: هو عارٌ. والجملة في موضع الصفة. ومما يدلّ على أن «عاراً» في هذه الرواية إنّما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك لو جعلت «عاراً» خبر «ربَّ» لم يجز إبقاء المخفوض بـ «ربّ» بغير صفة، وذلك لا يجوز لما يبيّن عند ذكر أحكام «ربَّ».

وزعم أبو الحسن الأخفش أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام، وذلك عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس.

أما السماع فلأنه لا يُحفظ أن الكاف قد جاءت في نثر موجوداً فيها أحكام الأسماء،

---

٣٣٤ - **التخريج**: البيت لثابت بن قطنة في ديوانه ص ٤٩؛ والحماسة الشجريَّة ١/ ٣٣٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧؛ والدرر ٢/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٩، ٣٩٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهيَّة ص ٢٦٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٠؛ والجنى الداني ص ٤٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٥، ٣٦٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقتضب ٣/ ٦٦؛ والمقرب ١/ ٢٢٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧، ٢/ ٢٥.

المعنى: لم ينتقص مقتلك من مقامك، ولم يسبب لك ما تُذمُّ بسببه، وبعض الميتات تسبب العار والمذمّة لصاحبها.

الإعراب: **إن يقتلوك**: «إن»: حرف شرط جازم، «يقتلوك»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **فإن**: «الفاء»: واقعة في جواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **قتلك**: اسم (إن) منصوب بالفتحة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **لم يكن**: «لم»: حرف جزم ونفي وقلب، «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **عاراً**: خبر (يكن) منصوب بالفتحة. **عليك**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر (عاراً). **ورب**: «الواو»: استئنافية، «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. **قتل**: مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظاً بـ (ربّ). **عار**: خبر (قتل) مرفوع بالضمّة.

وجملة «إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يقتلوك» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إن قتلك...»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «لم يكن...»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «رب قتل عار»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ربُّ قتلٍ عارُ» حيث زعم الكوفيون أنّ «ربّ» اسم، وهو مبتدأ، و «عار» خبر المبتدأ.

بل الذي تقرر فيها الحرفية، بدليل أنّهم يقولون: جاءَني الذي كزيد، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات. ولو كانت الكاف اسماً لم يجز ذلك إلاّ في ضرورة أو نادر كلام، كما لا يجوز: «جاءَني الذي مثلُ زيدٍ»، لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول، لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلاّ في ضرورة أو في شذوذ كلام، نحو قراءة من قرأ: ﴿تماماً على الذي أحسَنُ﴾(١)، و ﴿مثلاً ما بعوضةٌ﴾(٢). أي: تماماً على الذي هو أحسنُ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ، فكذلك لو كانت الكاف اسماً لم يكن بد من أن يقول: «جاءني الذي هو كزيدٍ».

وأما القياس فلأنَّ الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرفٍ واحدٍ إلاّ شذوذاً لا يلتفت إليه.

واستدلَّ أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام بقول الأعشى [من البسيط]:

٣٣٥ ـ أَتَنْتَهُون ولَنْ يَنهَى ذَوي شَطَطٍ كالطعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

---

(١) الأنعام: ١٥٤.

(٢) البقرة: ٢٦.

٣٣٥ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ والأشباه والنظائر ٧/٢٧٩؛ والجنى الداني ص ٨٢؛ والحيوان ٣/٤٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/١٧٠؛ والدرر ٤/١٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٨/٤٣؛ ولسان العرب ١٤/٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢٩١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٦؛ ورصف المباني ص ١٩٥؛ والمقتضب ٤/١٤١؛ وهمع الهوامع ٢/٣١.

اللغة: الشطط: الجور والغلوّ. الفتل: ج الفتيلة، وهي خرقة السراج التي تشتعل.

المعنى: يقول: انتهوا أيّها القوم، ولن ينهاكم عمّا أنتم فيه من بغي كالطعن يغور في جراحه البالغة الزيت والفتل.

الإعراب: «**أتنتهون**»: الهمزة للاستفهام، «**تنتهون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**ولن**»: الواو استئنافيّة، «**لن**»: حرف نصب. «**ينهى**»: فعل مضارع منصوب. «**ذوي**»: مفعول به منصوب بالياء، وهو مضاف. «**شطط**»: مضاف إليه مجرور. «**كالطعن**»: الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع فاعل «ينهى»، وهو مضاف، «**الطعن**»: مضاف إليه مجرور. «**يذهب**»: فعل مضارع مرفوع. «**فيه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يذهب». «**الزيت**»: فاعل مرفوع. «**والفتل**»: الواو حرف عطف، «**الفتل**»: معطوف على «الزيت» مرفوع.

وجملة: «**أتنهون**» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لن ينهى...» استئنافيّة لا محلّ لها من =

فاستعمل الكاف فاعلة بـ «يَنهى»، فكذلك قول امرىء القيس [من الطويل]:

٣٣٦ ـ وَأَنَّكَ لَم يَفْخَرْ عَلَيكَ كفاخرٍ ضَعيفٍ ولم يَغْلِبْكَ مثلُ مُغَلَّبِ

فاستعمل الكاف فاعلة بـ «يفخر»، وكذلك قوله [من الطويل]:

٣٣٧ ـ ورحْنَا بِكَابنِ الماء يُجنبُ وَسْطُنا [تَصَوّبُ فيه العَيْنُ طوراً وتَرْتَقي]

الإعراب. وجملة: «يذهب...» في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «كالطعن» حيث وردت الكاف فاعلاً لـ «ينهى»، وهذا قليل.

٣٣٦ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٤؛ والأضداد ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥١ (غلب)؛ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٤٨٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٦.

المعنى: البيت فيه هجاء وتقريع. يقول الشاعر: إن المفاخر الضعيف الذي لا يملك شيئاً من عز وفخار وجاه وأصل يمكنه أن يسبقك ويفخر عليك، وحتى الشخص الضعيف الذي يُغلب من جميع الناس بإمكانه أن يغلبك.

الإعراب: **وأنك**: «الواو»: حسب ما قبلها، «أنك»: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسم (أن). **لم يفخر**: «لم»: حرف جازم، «يفخر»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون. **عليك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يفخر). **كفاخر**: «الكاف»: فاعل للفعل يفخر، «فاخر»: مضاف إليه مجرور. **ضعيف**: صفة لفاخر مجرورة. **ولم**: «الواو»: عاطفة، «لم»: حرف جزم. **يغلبك**: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **مثل**: فاعل مرفوع بالضمّة. **مغلب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لم يفخر كفاخر»: في محل رفع خبر (أن). وجملة «لم يغلبك»: معطوفة على الجملة السابقة في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «كفاخر» حيث جعل الكاف فاعلاً لـ «يفخر».

٣٣٧ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٧٦؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٥؛ ولسان العرب ٩/ ٣١٢ (كوف)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١٦٧، ١٧١؛ ورصف المباني ص ١٩٦.

اللغة: ابن الماء: طائر يقال له: الغرنيق. يجنب: يُقاد. تصوب: تنحدر وتهبط. ترتقي: تصعد وترتفع.

المعنى: وغادرنا بفرس يشبه ابن الماء يُقاد بيننا، والعين تتأمله تارة مرتفعة وطوراً منخفضة.

الإعراب: **ورحنا**: «الواو»: حسب ما قبلها، «رحنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بكابن**: «الباء»: حرف جر، «الكاف»: اسم مبني في محل جر بالباء والجار والمجرور متعلقان بالفعل رحنا. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الماء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة **يجنب**: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة، **وسطنا**: نائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «نا»:

فاستعمل الكاف مجرورة بالياء. وكذلك قول الشاعر [من الوافر]:

٣٣٨ ـ وَزِعْتُ بِكَالْهِرَاوَةِ أعوَجِيٍّ إذا وَنَتِ الرِّيَاحُ جَرَى وِثَابا

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء. وكذلك قول الآخر [من الرجز]:

٣٣٩ ـ وصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكولْ

فأضاف «مِثْل» إلى الكاف، ولا تضاف إلاّ إلى الأسماء.

ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. تصوب: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. فيه: جار ومجرور متعلقان بـ(تصوب). العين: فاعل مرفوع بالضمّة. طوراً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ(تصوبُ). وترتقي: «الواو»: حرف عطف، «ترتقي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «رحنا»: حسب ما قبلها. وجملة «يجنب»: حالية محلها النصب. وجملة «تصوب»: حال ثانية. وجملة «وترتقي»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «بكابن» حيث جاءت (الكاف) اسماً مجروراً بالباء.

٣٣٨ ـ التخريج: البيت لابن غادية السلميّ في الاقتضاب ص ٤٢٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٨؛ ورصف المباني ص ١٩٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٨٦؛ ولسان العرب ٢٤٣ (ثوب)، ٧٩٢ (وثب)؛ والمقرب ١/ ١٩٦.

اللغة: وزع: منع وكبح، الهِراوة: العصا الغليظة. أعوجي: نسبة إلى أعوج وهو فرس كريم تنسب إليه الخيل. ونت: كلت وتعبت.

المعنى: يقول الشاعر: لقد كففت وأنا أمتطي فرساً عظيماً أصيلاً سريع الوثوب لا يتعب حتى لو تعبت الريح.

الإعراب: **وزعت**: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بكالهرواة**: «الباء»: حرف جر، «الكاف»: اسم مبني، في محل جر بالباء والجار والمجرور متعلقان بـ«وزعت»، «الهراوة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أعوجي**: صفة للكاف في «بكالهرواة»، مجرورة بالكسرة. **إذا**: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. **ونت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة وحرّكت بالكسر منعاً للالتقاء الساكنين. **الرياح**: فاعل مرفوع بالضمّة. **جرى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **وثابا**: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «وزعت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ونت الرياح»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «جرى»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها، وجملة «إذا ونت الرياح جرى»: صفة للكاف في (بكالهرواة) محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «بكالهراوة» حيث جاءت الكاف اسماً مجروراً بالباء.

٣٣٩ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، =

وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنّه شِعْرٌ، والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف، ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى، وإقامة الصفة مقامه وإن لم تكن مختصّة، فكأنه قال: ناهٍ كالطَعنِ، وفاخرٌ كفاخرٍ ضعيف، وبفرسٍ كابنِ الماء، وبفرسٍ كالهراوةِ، ومثل شيءٍ كَعَصفٍ إلاّ أن ذلك أيضاً ضرورة. فلذلك تكافأ الأمران.

على أن حذف المخفوض وإقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً، نحو [من الرجز]:

واللّــهِ مــا زيــدٌ بنــامَ صــاحبُــهُ ولا يُخــالِــطُ الليــانَ جــانِبُــهْ(١)

وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتى كأنّك لم تحذف نحو قوله [من الوافر]:

كــأنّــكَ مِــنْ جمــالِ بنــي أقَيْــشٍ يُقَعْقَــعُ خَلْــفَ رِجلَيْــهِ بِشَــنِّ(٢)

يريد: كأنّك جَمَلٌ من جمال بني أُقيشٍ، فحذف «جَمَلاً»، وأقام صفته مقامه.

والذي يستعمل حرفاً وفعلاً «خلا» في الاستثناء، فتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها، وتكون فعلاً إذا انتصب ما بعدها.

= ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٠٢؛ ولحميد الأرقط في الدرر ٢/ ٢٥٠؛ والكتاب ١/٤٠٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٠؛ وخزانة الأدب ٧/٧٣؛ ورصف المباني ص ٢٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٢٩٦؛ وشرح الأشموني ١/١٥٨؛ ولسان العرب ٩/٢٤٧ (عصف)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٠؛ والمقتضب ٤/ ١٤١، ٣٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٠.

شرح المفردات: العصف: بقل الزرع.

المعنى: يقول أصبحوا كبقل أُكل ولم يبق منه ما يستفاد منه.

الإعراب: «وصيّروا»: الواو: بحسب ما قبلها، «صيروا»: فعل ماضٍ للمجهول، والواو ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «مثل»: مفعول به ثان. «كعصف»: الكاف: اسم مبني، في محل جر مضاف إليه، «عصف»: مضاف إليه مجرور. «مأكول»: نعت «عصف» مجرور بالكسرة وسكن للضرورة الشعريّة.

وجملة «صيروا» بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «مثل كعصف مأكول» حيث اعتبر الأخفش أن الكاف اسم.

(١) تقدم بالرقم ١١٥.
(٢) تقدم بالرقم ١١٤.

فإن قال قائل: ما الدليل على أنّها إذا انتصب ما بعدها فعل وإذا انخفض حرف؟ فالجواب أن تقول: الدليل على ذلك أنّها لا تخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً. فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العاملة.

وباطل أن تكون حرفاً بمنزلةِ «إلاّ» لأنّها لو كانت كذلك لجاز في الاسم بعدها الرفع والنصب في مثل: «ما قامَ القومُ خلا زيداً وزيدٌ»، كما يجوز: «ما قام القومُ إلا زيداً وإلاّ زيدٌ»، وامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بحرف استثناء، فثبت أنّها فعل.

والذي يدلّ على أنّها ـ إذا انخفض ما بعدها ـ حرف أنّها لا يخلو أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

فباطل أن تكون فعلاً لأن الفعل لا يخفض الاسم إلاّ بواسطة حرف الخفض، وباطل أن تكون اسماً، إذ لو كان كذلك لوليت العامل كما يليه غير، فكنت تقول: «قامَ خلا زيدٍ»، كما تقول: «قامَ غيرُ زيدٍ»، فثبت أنّها حرف.

والغالب عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلاً.

وكذلك «حاشى» عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض. فمن نصبه فهي عنده فعل. وحكى من ذلك: اللهم اغفِرْ لي ولمَنْ يَسمَع حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ، بنصبِ «الشيطان» ونصب «أبا الأصبغ»، ومن خفضه فهي عنده حرف، والاستدلال على ذلك كالاستدلال في «خلا»، إلاّ أن أبا العباس استدلّ أيضاً على أن «حاشى» فعل باستعمال المضارع منها، قال النابغة [من البسيط]:

٣٤٠ ـ [ولا أرى فاعِلاً في الناسِ يشبِهُهُ] ولا أُحاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

---

٣٤٠ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠؛ وأسرار العربية ص ٢٠٨؛ والجنى الداني ص ٥٥٩، ٥٦٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥؛ والدرر ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٨١، ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

المعنى: لا أعتقد أن أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحداً.

الإعراب: «ولا»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية لا عمل لها. «أرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «فاعلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «في الناس»: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ «فاعلاً» محذوفة. «يشبهه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير

وهذه لا حجة فيه، لأن «أحاشي» فعل مأخوذ من لفظ «حاشى» التي هي أداة الاستثناء، كأنّه قال: ولا أقولُ حاشَى، كما قالوا: «سوَّفتُهُ»، إذا قلت له: سوف أفعلُ مَعَكَ كذا. وإنّما الكلام في «حاشى» التي هي بمعنى «إلاّ» لا التي هي بمعنى قلتُ: حاشَى فلاناً. وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاّ الخفض بها.

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض، نحو قوله [من الطويل]:

٣٤١ ـ غَدتْ مِنْ عَليهِ بعدَ ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قَيضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

= مستتر تقديره (هو)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «ولا»: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية لاعمل لها. «أحاشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «من الأقوام»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أحاشي). «من»: حرف جر زائد. «أحد»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاًّ على أنّه مفعول به لـ (أحاشي).

وجملة «لا أرى فاعلاً»: بحسب ما قبلها (في محلّ نصب حال من النعمان في البيت السابق). وجملة «يشبهه»: في محلّ نصب حال من «فاعلاً». وجملة «ما أحاشي»: معطوفة على جملة «ولا أرى».

والشاهد فيه قوله: «أحاشي»: حيث جاء بالفعل المضارع من«حاشى»التي تستعمل في الاستثناء، فدلّ على أنه فعل متصرّف.

٣٤١ ـ **التخريج**: البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهيّة ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥؛ وشرح المفصل ٨/٣٨؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٣/١٢؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥؛ وخزانة الأدب ٦/٥٣٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح الأشموني ٢/٣٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٤/٢٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ ومغني اللبيب ١/١٤٦، ٢/٥٣٢؛ والمقتضب ٣/٥٣؛ والمقرب ١/١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢/٣٦.

شرح المفردات: الظمء: ما بين الشربين. تصلّ: تصوّت. القيض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: ما غلظ من الأرض. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: يقول: إنّ القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوّت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتدّ بها الظمأ.

الإعراب: «غدت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «من عليه»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم «غدت»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «بعد»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «غدا». «ما»: حرف مصدري. «تمّ»: فعل =

فدخول «مِنْ» عليها دليل على أنها اسم، لأن حرف الجر كما تقدم لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم، و «مِنْ» ليست من لفظ «على» ولا في معناها.

وتكون فعلاً إذا احتاجت إلى فاعل ومفعول، نحو قوله [من الرمل]:

٣٤٢ ـ [وتَسَاقَى القَوْمُ كأساً مُرَّةً] وَعَلا الخَيْلَ دِماءٌ كالشَّقِرْ

وتكون حرفاً فيما عدا ذلك.

وما بقي من الحروف لا يستعمل إلاّ حرفاً.

فإن قيل: فلِمَ لم تجعلوا «مِنْ» و «في» من قبيل ما استُعمل حرفاً وفعلاً؟ ألا ترى أنّ «مِنْ» قد تكون أمراً من المَيْنِ وهو الكذب، فكذلك، «في» قد تكون أمراً من الوفاء، فيقال:

ماض. «ظمؤها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محل جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «تصل»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «وعن قيض»: الواو حرف عطف، وجار ومجرور معطوفان على «من عليه». «بزيزاء»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «قيض». «مجهل»: نعت «زيزاء» مجرور.

وجملة: «غدت...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تم ظمؤها» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تصلّ...» في محلّ نصب خبر «غدا».

الشاهد فيه قوله: «من عليه» حيث جاءت «على» اسماً مجروراً بـ «من».

٣٤٢ ـ **التخريج**: البيتُ لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥؛ ولسان العرب ٤/٤٢١ (شقر)، ١٤/٣٩١ (سقى)، ١٥/٨٩ (علا)؛ وتهذيب اللغة ٨/٣١٤؛ وتاج العروس ١٢/٢١٩ (شقر)، (سقى)، (على)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٠؛ وأساس البلاغة (شقر).

اللغة: تساقى: سقى كلٌّ منهم الآخر. الشقر: جمع شقرة وهي زهرة حمراء تشبه شقائق النعمان.

المعنى: لقد تبادل القوم سقاية بعضهم بعضاً هذه الكأس المرّة، وصارت ظهور الخيل حمراء لكثرة ما سال عليها من دماء القتلى.

الإعراب: **وتساقى**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «تساقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **القوم**: فاعل مرفوع بالضمّة. **كأساً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مرة**: صفة لـ (كأساً) منصوبة بالفتحة. **وعلا**: «الواو»: حرف استئناف، «علا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر. **الخيل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **دماء**: فاعل مؤخر مرفوع بالضمّة. **كالشقر**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة للدماء.

وجملة «وتساقى»: حسب ما قبلها. وجملة «علا الخيل..»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «علا» حيث جاءت هنا فعلاً واحتاجت لفاعل ومفعول.

«في يا امرأةُ»، و «فِ يا رجلُ»، على حد قوله [من الوافر]:

٣٤٣ ـ أَلَمْ يَأْتيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقَتْ لبونُ بني زيادِ

فالجواب: إنّه لم يذكر من ذلك إلا ما معناه حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء، ألا ترى أن «خلا» جرَّت أو نصبت معناها واحد وهو الاستثناء. وكذلك «على» كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً معناها واحد، وهو الاستعلاء والفوقية، وكذلك سائر ما ذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء، وليس كذلك «في» و «مِنْ» فلذلك لم

---

٣٤٣ ـ التخريج: البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠؛ والإنصاف ١/ ٣٠؛ والجنى الداني ص ٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٥٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٣١٦؛ ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧؛ والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧؛ والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

شرح المفردات: الأنباء: الأخبار. تنمي: ترتفع، تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عمّا إذا عرف الناس بما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقّه، غير مبالٍ بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

الإعراب: **«ألم»**: الهمزة للاستفهام، و «لم»: حرف جزم. **يأتيك**: فعل مضارع مجزوم بالسكون خلافاً لما هو متعارف عليه، أي: حذف حرف العلّة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو» يعود إلى المفهوم من السياق والقرائن الأخرى، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«والأنباء»**: الواو حالية، و «الأنباء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«تنمي»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الياء للثقل. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». **«بما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يأتي». وذهب بعضهم إلى القول بأن الباء حرف جر زائد، و «ما» فاعل والتقدير: ألم يأتيك الذي لاقته لبون بني زياد». وفي رأينا الوجه الأول هو الأصوب. **«لاقت»**: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث. **«لبون»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«زياد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «ألم يأتيك...» الفعلية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «والأنباء تنمي» الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة «لاقت...» الفعلية صلة الموصول.

الشاهد عند النحاة: قوله: «ألم يأتيك» حيث أثبت الياء للضرورة الشعريّة. ولكن وجه الاستشهاد هذا لا يُناسب السياق هنا.

يوردا من قبيل ما يخرج عن الحرفية. وكذلك ينبغي أن يفعل لأن اللفظ إذا كان مستعملاً في موضعين فصاعداً على معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذي استعمل غير حرف، وإذا كان معناهما في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه.

* * *

[٤ ـ ما تتعلق به حروف الجر]:

وحروف الجر لا بد لها مما تتعلّق به ظاهراً أو مضمراً، إلا حروف الجر الزوائد، نحو: «بحسبكَ زيدٌ»، وأمثاله. ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلّق به. وكذلك «مِنْ» في نحو: «هل من أحد قائمٌ»؟ ليس لِـ «مِن» ما تتعلَّق به. و «لولا» من الحروف الزوائد، نحو: «لولاك لأكرمتُ زيداً»، ألا ترى أنّها ليس لها ما تتعلّق به. فإن قيل: فلعلّها تتعلّق بالفعل الذي هو جوابها.

فالجواب: إن ذلك لا يجوز لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، لأنَّها من حروف الصدور.

وكذلك الكاف في نحو: «جاءني الذي كزيدٍ»، ألا ترى أنَّ المجرور الذي هو «زيد» ليس له ما يتعلق به ظاهراً، إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمراً إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلةً إلا ما يناسب الحرف، نحو: «جاءني الذي في الدار»، تريد: الذي استقر في الدار. لأن «في» للوعاءِ والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء، ولو قلت: «جاءني الذي في الدارِ»، تريد: الذي ضحكَ في الدار وأكل في الدار، لم يجزْ لأنّه ليس في الكلام ما يدلّ على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها وهو التشبيه، وأنتَ إذا قلتَ: «جاءَ الذي أشبه كزيدٍ»، لم يجز لأنّ «أشبه» لا تتعدَى بالكاف بل بنفسها.

وأيضاً فإنّ العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرَّف منه مع الكاف في موضع أصلاً، فدلّ ذلك على أن الكاف لا يتعلّق بشيء كـ «لولا».

وما بقي من حروف الجر فلا بد له من عامل ظاهر أو مضمر.

* * *

[٥ ـ إضمار حروف الجرّ وإبقاء عملها]:

وحروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلا في ضرورة شعر، نحو قوله [من الخفيف]:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أقضي الغداةَ مِنْ جَلَلِهْ(١)

يريد: رُبَّ رسمِ دارٍ. وقول الآخر [من البسيط]:

لاهِ ابنُ عمكَ لا أفضلتَ في حسبٍ ... عنّي ولا أنتَ دَيّاني فَتَخزُوني(٢)

يريد: للَّهِ ابنُ عَمكَ، فحذف اللام وأبقى عملها.

ومما جاء من ذلك نادراً في اللام قولهم: «خيرٍ عافاكَ اللَّهُ»، وقولهم: «لاهِ أنتَ»، يريدون: للَّهِ أنتَ، وبخيرٍ عافاكَ الله. ولا يقاس شيء من ذلك.

وإنّما لم يجز إضمار الخافض وإبقاءُ عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع، لأن الخافض أضعف، لأنّه مختص بالأسماء، فليس له تصرّف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال.

والخافض أبداً لا يكون إلاّ من قبيل الحروف في اللفظ أو في النيّة، لأن «غلامَ زيدٍ»، في نية غلامٌ لزيدٍ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال. وأيضاً فإنّ الحروف لا تعمل الخفض إلاّ بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ»، فإنّما خفضتَ «زيداً» بـ«مررت» بواسطة الباء. فلما احتاجت في عملها إلى غيرها، كان عملها ضعيفاً فلم يُتصرّف فيها لذلك.

* * *

[٦ ـ معاني «مِنْ»]:

وإذْ قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها، فينبغي أَن تُبيّن معانيها، فأما «مِنْ» فتكون زائدة ولابتداء الغاية والتبعيض. وزعم بعض النحويين أنّها تكون لانتهاء الغاية كـ«إلى».

(١) تقدم بالرقم ١٢٠.
(٢) تقدم بالرقم ٣٢٤.

فأما الزائدة فإنها لا تزاد عند البصريين إلا بشرطين، أحدهما: أن يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة. والآخر: أن يكون الكلام نفياً، نحو: «ما جاءني من أحدٍ»، أو نهياً، نحو: «لا تَضرِبْ مِنْ رجلٍ»؛ أو استفهاماً، نحو: «هل جاءَكَ من رجلٍ»؟

وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام، نحو: «إنْ قامَ من رجلٍ قام عمرٌو»، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه. فمثال كونه لاستغراق الجنس: «ما جاءَني مِن رجلٍ»، ألا ترى أنّك إذا قلت «ما جاءني رجلٌ» احتمل الكلامُ ثلاثة معانٍ: أحدها أن تكون أردتَ أن تنفي رجلاً واحداً، وكأنّك قلت: «ما جاءني واحدٌ بل أكثرُ». والآخر: أن تكون أردت: ما جاءَني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاءَ الضعفاءُ. والآخر: أن تكون أردت: ما جاءَني من جنس الرجال أحدٌ لا ضعيفٌ ولا قويّ ولا واحدٌ ولا أكثرُ.

فإذا أدخلتَ «مِنْ» زال الاحتمال، وكان المعنى: ما جاءَني من جنس الرجال أحدٌ. فهي هنا لاستغراق الجنس. فإذا قلت: ما جاءني من أحدٍ، كانت «مِنْ» هنا لتأكيد استغراق الجنس، لأنَّ «أحداً» يقتضي الاستغراق وإنْ لم تدخل عليه «مِنْ».

وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة، وأجازوا زِيادتها في الواجب، وحكوا في ذلك: «قد كانَ مِنْ مطرٍ»، و «قد كان مِنْ حَديثٍ فَخَلِّ عَنّي»، التقدير عندهم: قد كان مطرٌ، وقد كان حديثٌ فخلِّ عنّي، وهذا لا حجة لهم فيه، لاحتمال أن تكون «مِنْ» مُبعِّضَة، ويكون التقدير: قد كان كائنٌ من مطرٍ، وقد كان كائنٌ من حديثٍ، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة. وقد تقدم في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع «مَنْ».

وأمّا الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً، بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات، فأجاز: «جاءني مِن زيدٍ»، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَغفِرْ لكم من ذنوبكم﴾(١). ألا ترى أن المعنى: يغفرْ لكم ذنوبكم لا بعضها، لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار، قال عليه السلام: «الإيمان يَجُبُّ ما قبله»(٢). أي: يُذهِبُ حكمهِ ويُبطِلُه،

(١) الأحقاف: ٣١.

(٢) في النهاية في غريب الحديث والأثر: «إنّ الإسلام يَجبُّ ما قبله، والتوبة تجبّ ما قبلها»، أي: يقطعان ويمحوان ما كان قبلهما من الكفر والمعاصي والذنوب.

فالمغفور إذن لمن آمنَ منهم جميعُ ذنوبِهم،لا بعضها.

وهذا لا حجة فيه، لاحتمال أن تكون «مِنْ» مُبَعِّضَة، ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه، فكأنّه قال: يغفرْ لكم جُملة من ذنوبِكم، وذلك أن المغفور لهم بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذنوب، وما تقدّم لهم من الذنوب في حال الكفر بعضُ ذنوبِهم. على أن أهل البصرة قد يجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الرجز]:

٣٤٤ ـ أَمْهَــرْتُ مِنهــا جُبَّــةً وتَيْســا

يريد: أَمهرتُها. وإنما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام. فإن قيل: فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة «مِنْ» لأمرٍ أوجب ذلك، أو لمجرد ورود السماع على حسب ما ذكروه؟

فالجواب: إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه، أمّا التزام التنكير فلأن المفرد الواقع بعد «مِن» الزائدة في معنى «جميع»، لأنّكَ إذا قلت: «ما قامَ من رجُلٍ»، فقد نفيتَ القيامَ عن جنس الرجال، والمفرد لا يكون في معنى «جميع» إلا إذا كانَ نكرة، نحو قول العرب: «عندي عشرونَ رجُلاً»، فـ «رجلاً» واقع موقع «رجال»، لأنّه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك، فأما قوله [من الرجز]:

فــي حَلْقِكُــم عَظْــمٌ وقَــدْ شجينــا(١)

---

٣٤٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: أمهرت: أي: دفعت مهراً. الجبة: ثوب واسع الكمين، مشقوق المقدم، يلبس فوق الثياب.

المعنى: يقول: لقد دفعت لها مهراً مكوّناً من ثوب وتيس.

الإعراب: **أمهرت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **منها**: «من»: حرف جر زائد، و «ها»: ضمير متصل مبني، في محل نصب مفعول به. **جبة**: تمييز منصوب بالفتحة. **وتيساً**: «الواو»: حرف عطف، «تيساً»: اسم معطوف على سابقه منصوب مثله بالفتحة.

وجملة «أمهرت.. جبة»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: زيادة «من» حيث يريد «أمهرتها».

(٢) تقدم بالرقم ٧.

فوضع «حلقكم» في موضع «حلوقكم» وهو معرفة. وقوله [من الطويل]:

٣٤٥ - بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمّا عِظامُها ... فَبيضٌ وأَمَّا جِلْدُها فَصليبُ

يريد: جلودها، فأوقع «جلدها» موقع «جلودها» وهو معرفة، فضرورة لا يلتفت إليها.

وأما التزام كون الكلام غير موجب، فلأنك إذا قلت: «ما جاءَ من رجلٍ»، فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد، ولو قلت على هذا: «جاءَ مِنْ رجُلٍ»، لزمك أن يكون قولك: «من رجلٍ»، على حَدّهِ بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حينٍ واحدٍ: «جاءَنِي رجلٌ وحدَهُ»، و «لم يَجِئني رجلٌ وحدَهُ بل أكثر من رجل واحد»، وذلك متناقض لأنّه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنّك تقول: «ما زيدٌ أبيضَ ولا أسودَ»، ولو قلت: زيدٌ أبيضُ وأسود، لم يتصور ذلك.

---

٣٤٥ - **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٤٠؛ وخزانة الأدب ٧/٥٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٤؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٨؛ والكتاب ١/٢٠٩؛ والمقتضب ٢/١٧٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٥٠.

اللغة: جيف: جمع جيفة وهي الجثّة المنتنة. الحسرى: جمع حسير، وهي الناقة التي أعيت أصحابها فتركوها فماتت. الصليب: الجلد اليابس الذي لم يدبغ.

المعنى: يصف الشاعر طريقاً طويلة قطعها للوصول إلى الممدوح فيقول: إن بها أي الطريق جثث الإبل المتروكة التي ابيضّ عظمها بعدما اهترأ اللحم وبقي الجلد يابساً متكوماً بجانب العظم.

الإعراب: **بها**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **جيف**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. **الحسرى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. **فأمّا**: «الفاء»: استئنافية، «أمّا»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد. **عظامها**: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **فبيض**: «الفاء»: واقعة في جواب (أما)، «بيض»: خبر مرفوع للمبتدأ (عظامها). **وأما**: «الواو»: عاطفة، «أما»: حرف تفصيل. **جلدها**: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **فصليب**: «الفاء»: واقعة في جواب (أما)، «صليب»: خبر مرفوع للمبتدأ (جلدها).

وجملة «بها جيف»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عظامها بيض»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «جلدها صليب»: معطوفة على (عظامها بيض).

والشاهد فيه قوله: «جلدها» حيث أراد: جلودها.

وحجة من أجاز زيادة «مِنْ» في الشرط في نحو: «إنْ ضَربتَ مِنْ رجلٍ ضَربَكَ»، أن الشرط غير واجب، ألا ترى أنّكَ إذا قلت: «إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ»، أنَّ الضرب غير واقع كما أنّه كذلك في قوله: «ما ضربتُ زيداً». والصحيح أنّه لا يجوز ذلك، لأنك إذا قلت: «إنْ ضربتَ زيداً ضَرَبكَ» فالضرب وإن لم يكن واقعاً، فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا تناقض فيه. ألا ترى أنّك لو قلت: «إنْ قامَ من رجلٍ قامَ عمرٌو»، كان معناه: إن قُدّر وقوع هذا الخبر الذي هو «قامَ مِن رجلٍ»: قام عمرو، و «قام من رجلٍ» لا يمكن وقوعه لما ذكرناه من أنّه أن يقوم الرجل وحدَه مع غيره في حينٍ واحد. فلذلك لا يمكن تقديره، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام، فلذلك لم تجز زيادة «مِنْ» إلاّ في الأماكن الثلاثة.

والمواضع التي تزاد فيها «مِنْ»: المبتدأ، نحو: «هل مِنْ أحدٍ قائمٌ»؟ والفاعل، نحو: «ما جاءَني مِنْ أحدٍ»، والمفعول الذي سُمّي فاعله أو لم يُسَمَّ، نحو: «ما ضربتُ مِنْ أحدٍ»، أو «ما ضُرِبَ من رجُلٍ». ولذلك لُحّنَ الحسن بن هاني في قوله [من البسيط]:

٣٤٦ ـ كأنَّ صُغرى وكُبرى من فواقِعِها ... حَصْباءُ دُرٍّ على أرْضٍ مِنَ الذهبِ

فزاد «مِنْ» في الواجب وفي غير الأماكن التي ذكرنا.

---

٣٤٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨؛ وشرح المفصل ٦/١٠٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٠.

اللغة: **شرح المفردات**: فواقعها: ما يعلو الماء أو غيره من النفاخات. الحصباء: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إنّ الفقاقيع التي علت الكأس شبيهة بالحجارة الصغيرة من الدرّ منثورة على أرض ذهبيّة اللون.

الإعراب: **كأنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **صغرى**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف الألف للتعذّر. من: حرف جر زائد. **فواقعها**: اسم مجرور بالكسرة لفظاً بحرف الجر، ومحلاً بالإضافة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **حصباء**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. درّ: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **على**: حرف جرّ. **أرض**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من خبر «كأن». من: حرف جرّ. **الذهب**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «أرض».

التمثيل به في قوله: «صغرى وكبرى من فواقعها» حيث جاء أفعل التفضيل مجرداً من «أل»، والإضافة فوجب أن تكون «صغرى» مضافة إلى «فواقعها» و «من» زائدة. وقيل: إنّ الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنّما أراد معنى الصفة المشبّهة.

والذي حمل على ادعاء زيادة «مِنْ» في هذا البيت أنَّ «فُعلى» التي للمفاضلة لا تستعمل إلا بالألف واللام أو مضافة، فوجب أن تكون «صُغْرى» مضافة لِـ «فواقعها» و «مِنْ» زائدة.

وأما التي تكون لابتداء الغاية فإنها لا تدخل إلا على ما عدا الزمان من مكان أو غيره. فمثال كونها لابتداء الغاية في المكان: «سِرت من الكوفةِ إلى البصرةِ» إذا أردتَ أن السير كان ابتداؤه من الكوفة وانتهاؤه إلى البصرة.

ومثال كونها لابتداء الغاية في غير المكان. قوله: «ضَربت مِنَ الصَغيرِ إلى الكبيرِ»، إذا أردتَ أنّك ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به إلى الكبير. ومن هذا قولهم: «زيدٌ أفضل مِن عمرٍو». وإنّما أردت أن تُعلم أن زيداً يُبتدأ في تفضيله من «عمرو»، ويكون الانتهاء في أدنى مَن فيه فضل. إذ العادة أن يبتدىء التفضيل مما يقرب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة.

وزعم الكوفيون أيضاً أنّها تكون لابتداء الغاية في الزمان، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لله الأمر مِنْ قبل ومِن بعدُ﴾(١). ألا ترى أن «قبلُ» و «بعد» ظرفا زمان، وقد دخلت عليهما «مِنْ»، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمَسجِدٌ أُسِّس على التقوى من أولِ يومٍ﴾(٢). فـ «أول يوم» زمان وقد دخلت عليه «مِنْ». ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٣٤٧ ـ مِن الصُّبْحِ حتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرَى   مِـــن القَـــوْمِ إلاّ خـــارِجيًّـــا مُسَـــوَّمـــا

---

(١) الروم: ٤.
(٢) التوبة: ١٠٨.

٣٤٧ ـ التخريج: البيت للحصين بن الحمام في شرح اختيارات المفضل ص ٣٢٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٢١؛ والمقرب ١/ ١٩٨.

اللغة: الخارجي: كلّ متناه في خلقه فاق نظراءه، والخوارج: فرقة من الفرق الإسلامية، خرجوا على الإمام علي رضي الله عنه وخالفوا رأيه. مسوماً: معلماً أي ذا علامة واضحة.

الإعراب: **من الصبح**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «لا ترى». **حتى**: حرف غاية وجر. **تغرب**: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى. **الشمس**: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تغرب) مجرور بـ (حتى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل (ترى). **لا ترى**: «لا»: نافية، «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. من **القوم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ترى. **إلا**: حرف حصر. **خارجياً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مسوماً**: صفة منصوبة بالفتحة.

فأدخل «مِنْ» على «الصبح» وهو زمان. وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٣٤٨ ـ أَتَعْــرِفُ أَمْ لا رَسْـــمَ دارٍ مُعَطَّــلا مِـــن العـــامِ تَلْقــاهُ وَمِـــن عـــامِ أَوَّلا

فأدخل «مِنْ» على «العام»، وهو زمان أيضاً. وقول الآخر [من الطويل]:

[لِسَلْمـى بـذاتِ الخـالِ دارٌ عـرفتُهـا وأخـرى بـذاتِ الجـزع آيـاتُهـا سَطـرُ]

٣٤٩ ـ كــأَنَّهمــا مِــلانِ لــم يَتَغَيَّــرا وقـد مَرَّ للـداريـنِ مِنْ دارِنـا عُصْـرُ

= وجملة «تغرب»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «لا ترى»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «من الصبح» حيث أدخل «من» الجارة على «الصبح» وهو زمان.

٣٤٨ ـ التخريج: البيت للقحيف العقيلي في لسان العرب ١١/ ٢٨٧ (رعل).

اللغة: المعطل: الخالي من السكان.

المعنى: يتساءل الشاعر ويسأل صاحبه: هل تستطيع أن تعرف الديار بعدما هجرها أهلها منذ عام أو أكثر، أو لا تستطيع، لأن البلى والزمان غيّرها.

الإعراب: **أتعرف**: «الهمزة»: للاستفهام، «تعرف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **أم لا**: «أم»: حرف عطف، «لا»: نافية لا عمل لها. **رسم**: مفعول به منصوب للفعل «تعرف» المحذوف. **دار**: مضاف إليه مجرور. **معطلا**: صفة لـ (رسم) منصوبة بالفتحة. **من العام**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تلقاه. **تلقاه**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ومن عام**: «الواو»: عاطفة، «من عام»: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (تلقاه). **أوّلا**: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «أتعرف»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا تعرف»: المحذوفة معطوفة على جملة لا محل لها. وجملة «تلقاه»: صفة لـ (رسم) محلها النصب، أو حال منه.

والشاهد فيه قوله: «من العام» حيث أدخل «من» الجارّة على «العام» وهي اسم للزمان.

٣٤٩ ـ التخريج: البيتان لأبي صخر الهذليّ في الدرر ٣/١٠٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٣٩؛ وشرح أشعار الهذليّين ٢/٩٥٦؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٩؛ والمنصف ١/٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٣؛ والخصائص ١/٣١٠؛ والدرر ٦/٢٩١؛ ورصف المباني ص ٣٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٣٩، ٤٤٠؛ وشرح المفصل ٨/٣٥؛ ولسان العرب ١٣/٤٣ (أين)؛ وهمع الهوامع ١/٢٠٨، ٢/١٩٩.

اللغة والمعنى: ذات الخال وذات الجزع موضعان. آياتها: معالمها. ملآن: من الآن. يقول: إنّه لمّا مرّ بالدارين اللتين كانتا تقطنهُما حبيبته رآهما لم يتغيّرا رغم مرور زمان طويل عليهما بعد فراقه.

الإعراب: **لسلمى**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، و «سلمى»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **بذات**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «دار». **الخال**: مضاف إليه مجرور. **دار**: مبتدأ مؤخّر. **عرفتُها**: فعل وفاعل ومفعول به. وجملة (عرفتها) في محل رفع نعت «دار»، وجملة المبتدأ والخبر ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. **وأخرى**: الواو حرف عطف، **أخرى**: اسم معطوف بالضمة المقدّرة. **بذات**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لِـ «أخرى». **الجزع**: مضاف إليه =

فأدخل «من» على «الآن»، وقول زهير [من الكامل]:

٣٥٠ ـ لِمَنِ الديارِ بِقُنَّةِ الحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

فأدخل «مِنْ» على «حِجج» و «دهر»، وهما اسما زمان.

ولما رأى الفارسيّ كثرةَ مجيء هذا ارتاب فيه، فقال: ينبغي أن يُنظر فيما جاءَ من هذا، فإن كثر قيس عليه، وإن لم يكثر تُؤوّل.

مجرور. **آياتها**: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر مضاف إليه. **سطر**: خبر المبتدأ مرفوع، وجملة (آياتها سطر) في محلّ رفع نعت «أخرى». **كأنهما**: حرف مشبّه بالفعل، و «هما»: ضمير في محلّ نصب اسم «كأنّ». **ملآن**: أصلها: «من الآن» جار ومجرور متعلّقان بخبر «كأنّ» المحذوف. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **يتغيّرا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل. **وقد**: **الواو**: حالية، **قد**: حرف تحقيق. **مرَّ**: فعل ماضٍ. **للدارين**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مرّ». **من دارنا**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مرّ». و «نا»: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **عصر**: فاعل مرفوع..

وجملة (كأنّهما ملآن..) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (لم يتغيّرا) الفعليّة في محل رفع خبر ثانٍ لـ «كأنّ». وجملة (مرّ بالدارين...) الفعليّة في محلّ نصب حال.

في البيت شاهدان: «ملآن» حيث أدخل «من» على «الآن» وهو للزمان.

٣٥٠ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦؛ والأزهيّة ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية ص ٢٧٣؛ والأغاني ٦/٨٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٣، ٨/ ١١؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢١ (منن)، ٤/ ١٧٠ (هجر)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٠؛ ورصف المباني ص ٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٣١٧.

شرح المفردات: القنّة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. من حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنّة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.

الإعراب: **«لمن»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم للمبتدأ. **«الديار»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«بقنة»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الديار»، وهو مضاف. **«الحجر»**: مضاف إليه مجرور. **«أقوين»**: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. **«من حجج»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقوين»، **«ومن دهر»**: الواو حرف عطف، «من دهر» جار ومجرور متعلّقان بـ «أقوين».

وجملة: «لمن الديار» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقوين» في محلّ رفع نعت «الديار».

الشاهد فيه قوله: «من حجج ومن دهر»: حيث أدخل «من» على «حجر» و «دهر» وهما للزمان.

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس، بل لم يجىء من ذلك إلاّ هذا الذي ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذّ، فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف، كأنه قال: من تأسيسِ أول يوم. فـ «مِن» داخلة في التقدير على التأسيس وهو مصدر. وكأنه قال: من مرّ حجج ومن مرِّ دهر. والمرّ مصدر يسوغ دخول «مِن» عليه؛ ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله: حتى تغربَ الشمس، والطلوع مصدر؛ ومِن تقدُّم العام ومن تقدم عامِ أوّلَ، وكأنّه قال: من بناء الآن أي ممّا بُني الآن أو أحدِثَ الآن.

وأما «قبل» و «بعد» فليسا بظرفين في الأصل وإنّما هما صفتان فكأنّك إذا قلت: «سرت قبلَكَ» أو «سرت بعدَكَ»، أصله: سرت زماناً قبلكَ، أي: قبل زمـانك، وسِرت زماناً بعدَكَ، فلما لم يتمكنا في الظرفيّة جاز دخول «من» عليهما.

وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محلّ لابتداء الفعل وانتهائه معاً. وكذلك «أخذته من زيد»، «زيد» أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً.

وأما التي زعم النحويون أنها تكون لانتهاء الغاية، فنحو قولك: «رأيتُ الهلال من داري من خلل السحاب»، فابتداء الرؤية وقعت من الدار، وانتهاؤها من خلل السحاب. وكذلك قولك: «شَممتُ من دارِي الريحانَ من الطريق»، فابتداءُ شَمّ الريحان من الدار وانتهاؤه إلى الطريق.

وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه لأنّه يحتمل أن يكون كلٌّ واحد منهما لابتداء الغاية، فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنّما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنّما كان في خلل السحاب، لأن الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب. وكذلك ابتداء وقوع الشم إنما كان من الدار، وابتداء وقوعه بالريحان إنّما كان من الطريق لأن الشّم إنّما يسلّط على الريحان وهو في الطريق. ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام: «الغوثَ الغوثَ». وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر، فقولنا: بالشام، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول، لأنَّ الكتبَ إلى عمر إنما كان وعمر بالشام.

ومن الناس من جعل «من» الثانية لابتداء الغاية، إلا أنّه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال: رأيتُ الهلالَ من داري ظاهراً من خلل السحاب. فجعل «منْ» لابتداء غاية الظهور، لأنَّ

ظهور الهلال بدا من خلل السحاب، وكأنّه قال أيضاً: شممتُ الريحانَ من داري كائناً من الطريق. فـ «مِن» الثانية لابتداء غاية الكون. وهذا الذي ذهب إليه باطل عندي، لأنّه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنَّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنّما يكون مما يناسب معناه الحرف، و «من» الابتدائية لا يُفهم منها الكون ولا الظهور، فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه.

والذي زعم أنَّ «مِنْ» لتبيين الجنس استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ﴾[(١)]. ألا ترى أنَّ الأوثانَ كلّها رجس. وإنّما أتيت بـ «مِنْ» ليبين ما بعدها الجنس الذي قبلها، فكأنّك قلت: اجتنبوا الرِجسَ الذي هو الأوثان، أي: اجتنبوا الرجسَ الوثنيَّ.

واستدلَّ أيضاً بقوله تعالى: ﴿وعدَ اللّهُ الذينَ آمنوا منكم﴾[(٢)]. لأنَّ المعنى عنده: وعدَ اللّهُ الذين آمنوا الذين هم أنتم. لأن الخطاب إنّما هو للمؤمنين، فلذلك لم يتصوّر أن تكون «من» تبعيضية. وكقوله: ﴿وينزّل من السماء منْ جبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾[(٣)]. أي: من جبالٍ هي بَرَدٌ لأنَّ الجبالَ هي البَرَدُ لا بعضُها.

ولا حجة لهم في شيء من ذلك. أما قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ﴾[(٤)]. فهو يتخرَّج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن، فكأنّه قال: فاجتنبوا من الأوثان الرجسَ الذي هو العبادة، لأنَّ المحرَّم من الأوثانِ إنّما هو عبادتها.

إلا أنّه قد يتصوَّر أن يستعمل الوثن في بناء، أو غيرِ ذلك مما لم يحرمه الشارع، وتكون «من» غاية مثلها في قوله: «أخذتهُ من التابوتِ»[(٥)]. ألا ترى أن اجتناب عبادة الأوثان ابتداؤه وانتهاؤه في الوثن، وكذلك قوله تعالى: ﴿وعدَ اللّهُ الذينَ آمنوا منكم﴾[(٦)]، قد تكون «من» مُبَعِّضة ويُقدَّر الخطاب عامًّا للمؤمنين وغيرهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ويُنزّلُ مِن السماءِ من جبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾[(٧)]. قد يتصوّر أن تكون «مِنْ» فيه مُبعِّضة، ويكون المعنى مثله إذا جعلت «مِنْ» لتبيين الجنس، وذلك بأن يكون قوله تعالى: «من جبال» بدلاً من «السماء». لأنَّ السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنّه قال: وينزّل من جبالٍ في السماءِ. ويكون «من بَرَدٍ» بدلاً من «الجبال» بدل شيء من شيء، كأنّه قال: ويُنزّل من بَرَد في

(١) الحج: ٣٠.
(٢) النور: ٥٥.
(٣) النور: ٤٣.
(٤) الحج: ٣٠.
(٥) لم أقع على مصدر هذا القول.
(٦) النور: ٥٥.
(٧) النور: ٤٣.

السماء، ويكون من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى: ﴿قال الملأُ الذينَ استكبروا من قومه للذين استُضعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنهُمْ﴾(١). فإذا أمكن أن يُخرَّج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقرّ في «مِنْ» كان أولى من أن يُثبَتَ لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين.

* * *

[٧ ـ معاني الباء]:

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة. فالزائدة تنقسم قسمين: زائدة بقياس وزائدة بغير قياس، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر «ليس» و «ما»، نحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ»، و «ما زيدٌ بقائمٍ». وفي «حسبك» إذا كان مبتدأ، نحو: «بِحَسبِكَ زيدٌ»، أي: حسبُكَ زيدٌ. وفاعل «كفى» ومفعوله، فمثال زيادتها في فاعل «كفى» قوله تعالى: ﴿كفى باللَّهِ شَهِيداً﴾(٢) أي: كفى اللَّهُ شهيداً، ومثال زيادتها في مفعول «كفى» قول الشاعر [من الكامل]:

٣٥١ ـ فَكَفَى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا حُبُّ النبيِّ مُحَمّدٍ إيّانا

---

(١) الأعراف: ٧٥.
(٢) الرعد: ٤٣.

٣٥١ ـ التخريج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨؛ والدرر ٣/ ٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥؛ ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)؛ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١؛ ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٣٠٢؛ ولكعب أو لحسان، أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦؛ وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ١٦٧.

المعنى: يكفينا أن محمداً ﷺ يحبنا، لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

الإعراب: فكفى: «الفاء»: استئنافية، «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **بنا:** «الباء»: حرف جرٍّ زائد، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لـ (كفى) محلاً، وفي محلّ جرٍّ بحرف الجر لفظاً. **فضلاً:** تمييز منصوب بالفتحة. **على من:** «على»: حرف جر، «من»: اسم موصول في محلّ جرٍّ بحرف الجرِ، متعلّقان بـ (فضلاً). **غيرنا:** «غير»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، بتقدير (على من هو غيرنا). **حب:** فاعل (كفى) مرفوع بالضمّة. **النبي:** مضاف إليه مجرور بالكسرة. **محمد:** بدل من (النبي) مجرور مثله بالكسرة. **إيانا:** «إيا»: ضمير منفصل في =

أي: فكفانا حبُّ النبيّ محمدٍ إيانا فضلاً على مَنْ غيرنا.

فهذه الأماكن تناقس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم. وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة، فزيادتها فيه على غير قياس، نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله [من الوافر]:

ألـم يـأتيـك والأنبـاء تَنمِـي بمـا لاقَـتْ لَبـونُ بنـي زيـادِ[1]

يريد: ألم يأتِكَ ما لاقت لبون بني زياد، لقلّة ما جاء من ذلك. إلا أنَّ أحسنه أن يكون ما زيدت فيه الباء قد توجّه عليه النفي في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿أولم يروا أنَّ اللَّهَ الذي خَلَقَ السمواتِ والأرض ولم يَعْيَ بخَلقِهنَّ بقادرٍ على أن يُحيي الموتَى﴾[2]. فزاد الباء في خبر «إن» وهو «قادر»، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى، لأنَّ معنى الكلام: أو ليس اللَّهُ بقادر.

وغير الزائدة تكون لمجرّد الإلصاق، والاختلاط، والاستعانة، والسبب، والقسم، وللحال، وبمعنى «في»، وللنقل.

وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض، وبمعنى «عَن». وذلك باطل لما يُبيّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى.

فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة: «قمتُ بزيدٍ»، يريد: أقمتُ زيداً، فيصير الفاعل مفعولاً، وذلك لا يكونَ إلاّ في كلّ فعلٍ غير متعدٍّ. وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد، فإنّه يفرق بينهما في المعنى، فإذا قلت: «أقمتُ زيداً»، فالمعنى: جعلته يقوم ولا يلزمك أن تقوم معه، وإذا قلت: «قمتُ بِزيدٍ»، فالمعنى: جعلته يقوم وقمتُ معه، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعله. وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة.

ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى: ﴿ولو شاءَ اللَّه لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾[3].

محلّ نصب مفعول به للمصدر (حبّ)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «كفى حبّ النبي»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «هو غيرنا»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «كفى بنا» حيث زيدت (الباء) على المفعول به (نا)، والأصل (كفانا).

(١) تقدم بالرقم ٣٤٣.

(٢) الأحقاف: ٣٣.

(٣) البقرة: ٢٠.

ألا ترى أن الله تعالى لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم. وهذا لا يلزم أبا العباس، لاحتمال أَن يكون فاعل ذَهَب «البرق»، أي: لذهبَ البرق مع سمعهم وأبصارهم، ويحتمل أَن يكون فاعل «ذهبَ» الله تعالى، ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه، كما وصف نفسه سبحانه بالمجيء في قوله: ﴿وجاءَ ربُّك والمَلَك صفّاً صفّاً﴾[1].

والذي يبطل ما ادعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله [من الطويل]:

٣٥٢ ـ دِيارَ التي كانَتْ وَنَحْنُ عَلى مِنًى تَحِلُّ بنا لولا نجاءُ الرَّكائبِ

أي: تَحِلُّنا، ألا ترى أن المعنى: تصيّرنا حلالاً محرمينَ، وليست هي داخلَة معهم في ذلك لأنّها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك.

ولكون الباء بمعنى الهمزة لا يتصوَّر الجمع بينهما، فلا تقول: «أذهبُ بزيدٍ»، ولا «أقمت بعمرٍو»، لأنّك لو فعلتَ ذلك كانَ أحد الحرفين لا معنى له، ألا ترى أَنّك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل.

---

(١) الفجر: ٢٢.

٣٥٢ ـ التخريج: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٧٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٨؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٣ (حلل)؛ وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٨؛ وجواهر الأدب ص ٤٥.

اللغة: مِنى: اسم موضع من مناسك الحج. النجاء: المسرعة. الركائب: جمع ركيبة وهي الإبل.

المعنى: إننا بفضل سرعة إبلنا دخلنا مِنى فأصبحنا محرمين.

الإعراب: ديار: اسم منصوب على القطع بفعل محذوف تقديره (أعني). **التي**: اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة. **كانت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة، و «اسمها»: محذوف تقديره (هي). **ونحن**: «الواو»: حالية، «نحن»: ضمير رفع منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **على منى**: «على»: حرف جر، «منى»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (نحن). **تحل**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **بنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تحل. **لولا**: حرف شرط غير جازم. **نجاء**: مبتدأ مرفوع بالضمة وخبره محذوف وجوباً تقديره (موجود). **الركائب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أعني ديار»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تحل بنا»: في محلّ نصب خبر كانت. وجملة «نحن على منى»: في محل نصب حال. وجملة «نجاء الركائب موجود»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة جواب الشرط محذوفة، وجملة «لولا نجاء»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تحل بنا» حيث جاءت بمعنى تحلّنا.

فإن قيل: فكيف جاز قوله: ﴿تُنبِت بالدُّهن﴾[١]، في قراءة من ضمَّ التاء، و «تُنبِت» مضارع «أَنبتَ»، والهمزة في «أنبتَ» للنقل، فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء وهي للنقل؟ بل كان ينبغي أَن يقال تُنبِت الدهنَ أَو تَنبُت بالدهنِ. فالجواب: إن ذلك يتخرَّج على ثلاثة أوجه. أحدها: أَن تكون الباء زائدة على غير قياس، كأنّه قال: تُنبِت الدهنَ، فتكون بمنزلتها في قوله [من الرجز]:

نَضْـرِبُ بـالسيـفِ ونَـرْجـو بـالفَـرجْ[٢]

يريد: نرجو الفرج.

والآخر أن تكون الباء للحال، فكأنه قال: تُنبِتُ ثمرتَها وفيها الدُهنُ، أي في هذه الحال، أو وفيه الدهنُ، أي وفي الثَمرِ الدُهنُ، فيكون الحال إما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر.

والثالث: أن يكون «أنبتَ» بمعنى «نَبَتَ» لأنّه يقال: «نَبَتَ البقلُ» و «أنبت البقلُ» بمعنى واحد كما يقال: تَنبُتُ بالدُهنِ، فكذلك يقال: «أنبتَتْ بالدُهنِ».

ومثال التي لمجرد الإلصاق والاختلاط قوله: «مسحتُ برأسي»، تريد ألصقتُ المسحَ برأسي، من غير حائل بينهما. والإلصاق هنا حقيقة لأنَّ المراد بالآية[٣] اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما. وقد يكون الإلصاق مجازاً، نحو قولك: «مررت بزيدٍ»، ألا ترى أنَّ المرور بزيد إنـما التصق بمكان يقرب من زيد، فجُعِل كأنّه ملتصق بزيد مجازاً.

ومثال كونها للاستعانة: «كتبتُ بالقلمِ» و «بريتُ بالسكينِ»، وكذلك كل ما يدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل، ألا ترى أن ما بعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الفعل بالمفعول، والقلم هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الكتابة بالقرطاس، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع البَرْي بالقلم.

ومثال كونها للسبب قولك: «أخذتُ بزيدٍ ديناراً»، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على ما وقع الفعل بسببه.

والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أن باء السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل

(١) المؤمنون: ٢٠. (٢) تقدم بالرقم ٢١٠.

(٣) يريد الآية: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة: ٦].

إلى المفعول، ألا ترى أنّك وصلت إلى أخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلاّ أنّك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد، وباء الاستعانة كما تقدم إنما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول.

ومثال كونها للحال: «جاء زيدٌ بثيابِهِ»، أَي: ملتبساً بثيابه، و «جاء زيدٌ بنفسِهِ»، أَي: منفرداً بنفسه. وإنّما سُمِّيت باء الحال لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى ونابت منابه، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سُميت باء الحال.

ومثال كونها للقَسم: «باللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ»، وكذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقَسمِ به، وقد استوفي حكمها في باب القسم.

ومن جعل الباء للتبعيض استدلّ على ذلك بقول العرب: «أخذتُ بثوبِ زيدٍ». ومعلوم أَنَّ الأخذ إنما كان ببعض الثوب. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾[١]. فزعم أَنَّ مسح بعض الرأس يُجزِي. وهذا الذي ذهب إليه من أن الباء تعطي التبعيض فاسد، بل التبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد علم أَنَّ اليد لا تختلط بجميع الثوب، كما أَنك إذا قلت: «شربتُ ماءَ البَحرِ»، إنّما تريد شربتُ بعضَ ماءِ البحرِ، فكما أَنَّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم: «أَخذتُ بثوبِهِ»، وإنّما يقال إنّ الحرف يعطي معنى إذا كان المعنى لا يفهم إلا من الحرف، نحو قولك: «قبضتُ من الدراهمِ»، ألا ترى أَنَّ التبعيض إنّما فُهم من «مِنْ»، بدليل أَنّك لو قلت: الدراهم، وأَسقطت «مِنْ» لارتفع التبعيض، وكان المقبوض جميع الدراهم، وأَنت لو قلت: «أَخذت الثوب»، وأَسقطت الباء لعُلِم أَنَّ الأخذ إنما كان في بعض الثوب، إذ اليد لا تُحيط بجميع أجزاء الثوب.

وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى «عَنْ» استدلَّ على ذلك بأَنّك تقول: «سألتُ بِهِ»، بمعنى: سألتُ عنهُ، قال الله تعالى: ﴿فاسألْ بِهِ خبيراً﴾[٢]، أَي: عنه، وقال الشاعر [من الطويل]:

فإنْ تَسْأَلوني بالنِّساءِ فإنّني بَصِيرٌ بأَدْواءِ النِّساءِ طَبيبُ[٣]

(١) المائدة: ٦.
(٢) الفرقان: ٥٩.
(٣) تقدم بالرقم ٣٣٣.

أي: عن النساء.

ولا حجة في شيء من ذلك، لأنّه قد يتصوَّر أن تكون الباء للسبب، لأنّك إذا سألت عن شيء فقد أوقعتَ السؤالَ بسبب ذلك الشيء، فكأنه قال: فإن تسألوني بسببِ النساءِ.

فإن قيل: سألتُ بسببِ كذا، لا تدري هل السؤال عن ذلك الشيء الذي دخلت عليه الباء أو عن غيره بسببه، وأنت إذا قلت: «سألت عنه»، فإنّما السؤال عن الذي دخلت عليه «عن». فالجواب: إنّهم إذا فعلوا ذلك أعني جعلوا الباء للسبب، وحذفوا المسؤول عنه، فلا بدّ من أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف، فقوله: فإن تسألوني بسبب النساءِ، معلوم أنَّ السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله: بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ.

وكذلك ﴿فاسأل به خبيراً﴾[1]، أي: فاسأل بسببه خبيراً، لأنَّ طلب السؤال منها عام، فكأنّه قال: إذا سألتَ بسببه عن شيءٍ، فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به. وقد يتخرج ذلك على وجه آخر، وهو أن يكون الفعلُ مضمّناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته، فكأنه قال: فإن تطلبوني بالنساء، أي: بأَخبارِهِنَّ، وكأنه قال: فاطلُبْ خبيراً، لأنَّ السؤال طلبٌ في المعنى.

فإن قيل: فكما تجوّزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر، فهلاّ جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى «عن»؟

فالجواب: إنَّ التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنّك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوّغ، وهو كون الفعلين بمعنى واحدٍ، وإذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوّغ لأنّهما لا يجتمعان في معنى واحد.

* * *

[٨ ـ معاني «حتى»]:

وأما حتى الجارة فإنّها لانتهاء الغاية، ولا يخلو أن يكون ما بعدها جزء مما قبلها أو لا يكون، فإن لم يكن ما بعدها جزء مما قبلها، فإنَّ الفعل غير متوجّه عليه، وذلك نحو قولك: «سرتُ حتى الليلِ»، فالسير غير واقع في الليل، فإنَّ الليل لم يتقدمه ما يكون جزء منه.

---

(١) الفرقان: ٥٩.

وإن كان ما بعدها جزءاً مما قبلها، فلا يخلو أَن تقترن به قرينة تدلّ على أنّه داخل مع ما قبلها في المعنى، أو خارج عنه، أو لا تقترن به قرينة أصلاً.

فإن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها. فإذا قلت: «صمتُ الأيامَ حتى يوم الفِطرِ»، كان يوم الفطر غير داخل في الصوم، لأنَّ يوم الفطر لا يجوز صيامه، وإذا قلت: «صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخَميسِ صمتُه»، فقولك: صمته، يدل على أنَّ يوم الخميس داخل مع ما قبله من الأيام في الصيام.

فإن لم تقترن به قرينة كان داخلاً فيما قبله، وذلك نحو قولك: «صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخميس»، فيوم الخميس داخل مع ما تقدمه من الأيام في الصيام.

وإنّما كان ـ إذا لم تقترن به قرينة ـ على ما ذكرنا من دخول ما بعدها في معنى ما دخل فيه ما قبلها، لأنّه إذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، فحمل ـ إذا لم تقترن به قرينة ـ على الأكثر. وأيضاً فإنّهم جعلوها جارة بمنزلتها عاطفة، فكما أنّها إذا كانت عاطفة شركت ما بعدها مع ما قبلها، فكذلك يكون ما بعدها إذا كانت جارة إلاّ أن يقترن به قرينة تُبيّن أنّها بخلاف ذلك.

* * *

[٩ ـ معاني «إلى»]:

وأما إلى فإنّها أيضاً لا يخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لا تقترن. فإن اقترنت به قرينة تدل على أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة. وذلك نحو قولك: «اشتريتُ الشُقّةَ إلى طرفها[١]. والطرف داخل في الشراء لأنَّ العادة قد جرت بأن لا يشتري الإنسان شُقّةً من غير أن يكون الطرف داخلاً في الشراء.

وكذلك قوله: «اشتريتُ الفدّانَ إلى الطريق»، فالطريق غير داخل في الشراء لأنّه معلوم أنَّ الطريق ليس مما يباع.

فإن لم تقترن به قرينة فإنَّ ذلك خلافاً بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها، ومنهم من ذهب إلى أنَّ ما بعدها غير داخل فيما قبلها، وذلك نحو قولك:

(١) الشقّة: القطعة المشقوقة من خشب أو نحوه، والثياب المستطيلة، وجنس من الثياب.

«اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشَجَرةِ».

فمنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ داخلة في الشراء، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ غير داخلة في الشراء.

والصحيح أنّها غير داخلة في الشراء وعلى ذلك أكثر المحققين من النحويين. وذلك أنّه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فإنَّ الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها، وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عري ما بعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر.

وأيضاً فإنّها لانتهاء الغاية، فإذا قلت: «اشتريتُ المكانَ إلى الشجرةِ»، فما بعد «إلى» هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشترى، فلا يتصوّر بذلك أن تكون الشجرة من المكان المشترى، لأنَّ الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء. فكيف يُتَصور أن تكون الشجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنّها بعضه، إلاَّ أن يتجوز في ذلك فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء.

فإذا لم يتصوَّر أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها إلاّ مجازاً وجب أن يحمل على أنه غير داخل فيما قبلها، لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة، إلا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة، فتكون تلك القرينة مُرجِّحَة لجانب المجاز على جانب الحقيقة.

* * *

[١٠ ـ معاني «ربّ»]:

وأمّا «رُبَّ» فمعناها عند المحقّقين من النحويين التقليل، فإذا قلت: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ»، فكأنّك قلت: قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ وليس مَنْ لقيتهُ بالكثيرِ. ومثال ذلك قوله [من الطويل]:

٣٥٣ ـ ألا رُبَّ مَـولـودٍ وليـسَ لـه أبٌ   وذي وَلَـدٍ لـمَ يَلْـدَهُ أبـوانِ
وذي شـامـةٍ غَـرّاءَ فـي حُـرّ وجهِـهِ   مجلّلَـةٍ لا تنقضـي لأوانِ

٣٥٣ ـ التخريج: البيتان لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢؛ والكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥؛ وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١؛ والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩؛ والجنى الداني ص ٤٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٣٣؛ والدرر ٤/ ١١٩؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦؛ والمقرب ١/ ١٩٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦.

فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام، والذي له ولد ولم يلده أبوان هو آدم عليه السلام، وصاحب الشامة هو القمر، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى أرنب القمر بالشامة، ألا ترى أنَ «رُبَّ» في جميع هذا دخلت على ما هو واحد ولا ثاني له، فدلَّ ذلك على أنّها للتقليل.

وزعم بعض النحويين أنّها قد تكون للتكثير، وذلك في موضع المباهاة والافتخار. نحو قوله [من الطويل]:

٣٥٤ ـ فيارُبَّ يومٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بآنسةٍ كأنّها خَطُّ تِمثالِ

= **شرح المفردات**: مولود ليس له أب: ربّما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلده أبوان: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنّها تؤخذ من شجرة معيّنة.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح، أو تنبيه. «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «مولود»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «وليس»: الواو زائدة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ليس». «أب»: اسم «ليس» مرفوع. «وذي»: «الواو»: واو «ربّ»، حرف عطف، «ذي»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «ولد»: مضاف إليه مجرور. «لم»: حرف جزم. «يلده»: فعل مضارع مجزوم، ونقلت السكون إلى اللام وفتحت الدال للضرورة الشعرية، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «أبوان»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى...

وجملة: «ألا ربّ مولود...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ليس له أب» في محلّ رفع خبر المبتدأ «مولود». وجملة: «ذي ولد...» معطوفة على جملة «مولود وليس...» وجملة: «لم يلده أبوان» في محلّ رفع خبر المبتدأ «ذي».

الشاهد فيه قوله: «ربّ مولود» حيث جاءت «ربّ» للتقليل. وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «لم يلده»، والأصل: «لم يلِدْه»، فسَكّن الشاعر اللام للضرورة الشعريّة، فالتقى ساكنان، فحرّك الساكن الثاني بالفتح لأنّه أخفّ.

٣٥٤ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٤؛ والدرر ٤/ ١١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٣٩٣؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ والمقرب ١/ ١٩٩.

اللغة: لهوت: غازلت. الآنسة: التي لا تنفر، من الأنس. الخط: النقش.

المعنى: تبادلت الغزل ذات يوم وليلة مع حلوة أنيسة جميلة التقاسيم كأنها تمثال منقوش على مقاييس الجمال.

الإعراب: **فيا**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف تنبيه. **ربّ**: حرف جرٍّ شبيه بالزائد. **يوم**: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، خبره محذوف. **قد لهوت**: «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «لهوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **وليلة**: «الواو»: =

وقوله [من الطويل]:

٣٥٥ - فَيــا رُبَّ مَكْــروبٍ كَــرَرْتُ وراءَهُ وعــانٍ فَكَكْـتُ الغُـلَّ عَنـهُ فَفَـدّانِـي

ألا ترى أنَّه إنّما يريد أنَّه لها أياماً وليالِيَ كثيرة وكثر منه فكُّ الأسرى وكرّهُ وراءَ المكروبِيْن، وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه، لأنَّ «رُبَّ» في هذه الأماكن وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا تُتصوَّر إلاّ مما يقلّ نظيره من غير المفتخر، إذ ما يكثر من المفتخِر وغيره لا يتصوَّر الافتخار به، فتكون «رُبَّ» في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار للقليل النظير فكأنّه قال: الأيام التي لهوتُ فيها والليالي يقلّ وجود مثلها لغيري، فكأنّه قال: الأسرى الذي فككت والمكروبون الذي كررتُ وراءَهم من الكثرة بحيث يقلّ فكُّ غيري لهم.

= المعطف، «ليلة»: معطوفة على (يوم) مجرورة مثله بالكسرة. **بآنسة**: جار ومجرور متعلقان بـ (لهوت). **كأنها**: «كأن»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **خط**: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. **تمثال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رب يوم لهوت فيه...» ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قد لهوت»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ المجرور بـ (رب) لفظاً. وجملة «كأنها خطّ تمثال»: في محلّ جرّ صفة لـ (آنسة).

والشاهد فيه قوله: «ربّ يوم» حيث أفادت معنى التكثير، فلا مجال للافتخار بالعدد القليل.

٣٥٥ - التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣.

اللغة: المكروب: الذي أحيط به في ساحة المعركة. العاني: الأسير. فدّاني: قال: فداك أمي وأبي. الغل: القيد.

المعنى: يفخر الشاعر بحروبه ومعاركه وأفعاله، فيقول: كثيراً ما كنت أثناء المعارك أنقذ المكروبين، وأهجم على الأعداء لأفك قيد المأسورين، وكانوا يتمنون أن يفدوني بآبائهم.

الإعراب: **فيا رب**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «يا»: للتنبيه، «رب»: حرف جر شبيه بالزائد. **مكروب**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **كررت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **وراءه**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل (كررت) و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **وعان**: «الواو»: واو رب، «عان»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، و «رب» المحذوفة حرف جر شبيه بالزائد. **فككت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **الغل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **عنه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (فككت). **ففداني**: «الفاء»: حرف عطف، «فدى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). =

ويمكن أيضاً أن يريد أنَّ هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتَخِر، فإنّها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة.

فإن قيل: ولعلَّ هذا المقصود بـ «رُبّ» إنّما هو المباهاة والافتخار وانجرّ التقليل إذ لا يتصور الافتخار إلاّ بما يقلّ نظيره كما ذكرنا، فالجواب أَنْ تقول: الذي يدل على أَنَّ «رُبَّ» إنّما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أَنَّ «رُبَّ» إذا كانت لغير مباهاة وافتخار إنّما تكون للتقليل في كلامهم، فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها.

وأيضاً فإن المفرد بعد «رُبَّ» يكون في معنى جمع، ألا ترى أَن قوله [من الطويل]:

فيا رب يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ .... (١)

لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أيامٌ وليالٍ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم، نحو: «كلُّ رجلٍ»، أو يقع تمييزاً في نحو: «عشرينَ رجلاً»، أو في نفي، نحو: «ما قامَ رجلٌ»، أو في تقليل، نحو: «قلّ رجلٌ يقول ذلك إلاّ زيدٌ»، أَلا ترى أَنّ «رجلاً» في: «قلّ رجلٌ»، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه، فلولا أَنّ «ربّ» للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى جمع.

قال أبو العباس المبرد: النحويون كالمجمعين على أَنَّ «رُبَّ» جواب لكلام متقدم، فإذا قلت: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ»، هو جواب لمن قال: هل لَقِيتَ رجلاً عالماً؟ أو من قُدِّرَ سؤاله كذلكِ، فتقول له: «رب رجلٍ عالمٍ لقيت»، أي: لقيت من جنسِ الرجال العلماءَ. إلا أن ذلك ليس بالكثير. والدليل على أَنَّ «رُبَّ» جواب أَنَّ واو «رُبَّ» عاطفة نائبة عن «رُبَّ»، بدليل أَنّها لا يدخل عليها حرف عطف، لا تقول: «رُبَّ رجلٍ وثُم امرأةٍ»، فإذا تبيّن أَنّها

= وجملة «كررت»: في محلّ رفع خبر. وجملة «رب مكروب كررت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فككت»: في محل رفع خبر. وجملة «وعان فككت»: معطوفة على الابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ففداني»: معطوفة على جملة «فككت عنه الغل».

والشاهد فيه قوله: «رب» حيث جاءت للتكثير وللمبالغة.

(١) تقدم بالرقم ٣٥٤.

عاطفة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام، فتقول: «ورجلٍ أكرمتُهُ» ابتداءً، كما قال [من الرجز]:

٣٥٦ ـ وبَلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ [إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العِيسُ]

دليل على أن «رُبَّ» جواب حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدّم المقدر، ولولا أنّها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام.

ولا بد للمخفوض بـ «ربّ» من الصفة، فتقول: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ لَقِيت»، فيكون «عالماً صفة لِـ «رجلٍ» و «ربَّ» ومخفوضها متعلقة بـ «لقيت»، وذلك أنْ تحذف الفعل الذي تتعلّق به «رب» لدلالة ما تقدم عليه، فتقول: «ربّ رجلٍ»، وتحذف «لقيت» لدلالة ما تقدم

---

٣٥٦ ـ **التخريج**: الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥ ـ ١٨؛ والدرر ٣/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١؛ والإنصاف ١/ ٢٧١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١؛ والجنى الداني ص ١٦٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤؛ ورصف المباني ص ٤١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦؛ والكتاب ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس)، ١٥/ ٤٣٣ (ألا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٥٢؛ والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

اللغة والمعنى: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: ج اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشيّة أو الغزال. العيس: الإبل البيض.

يقول: ربّ بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلاّ الظباء والإبل البيض.

الإعراب: **وبلدة**: **الواو**: واو «ربّ». **بلدة**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «سكنتها». **ليس**: فعل ماض ناقص. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. **أنيس**: اسم «ليس» مرفوع. **إلاّ**: حرف حصر. **اليعافير**: بدل من «أنيس» مرفوع. **وإلاّ**: **الواو**: حرف عطف، **إلاّ**: حرف حصر. **العيس**: بدل من «أنيس» مرفوع.

وجملة (وبلدة. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ليس بها أنيس) الفعليّة في محلّ جرّ أو رفع نعت «بلدة».

والشاهد فيه قوله: «وبلدةٍ» حيث قيل إنّ «ربّ» جواب لسؤال متقدم مقدر، بدليل أن الواو العاطفة النائبة مناب «ربّ» قد وقعت أول الكلام ولو لم تكن قد عطفت الجواب على سؤال متقدم مقدر لما ساغ وقوعها أول الكلام.

عليه لأن «رُبَّ» كا تقدم إنّما تكون جواباً، فكأَن قائلاً قال: هل لقيت رجلاً عالماً، فتقول: «رب رجلٍ عالمٍ»، وتحذف «لقيت» لفهم المعنى.

وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل، والجنس في نفسه ليس بقليل، وإنّما يقل بالنظر إلى صفة ما. وقد تحذف الصفة إذا تقدَّم ما يدلّ عليها، نحو قوله [من الطويل]:

ويا رُبَّ يومٍ قد لَهوتُ وليلةٍ ... بآنسةٍ كأنّها خَطُّ تمثالِ(١)

يريد: وليلة قد لهوتُ، فحذف «قد لهوت» لدلالة ما تقدَّمَ عليه، فأما قول الأعشى [من الخفيف]:

٣٥٧ ـ ربَّ رفْدٍ هرقتُهُ ذلك اليومَ ... وأسرى مِنْ معشرٍ أقيالِ

فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «من معشر أقيال» في موضع الصفة، كأنه قال: وأسرى كائنين من معشرٍ أقيالٍ.

والآخر: أن يكون حذف الصفة لدلالة ما تقدم عليها وهو «هرقته»، كأنه قال: وأسرى من معشرٍ أقيالٍ أخذتُهم، لأنَّ هراقته للرفد أخذٌ له في المعنى. والثالث: أن يكون من

---

(١) تقدم بالرقم ٣٥٤.

٣٥٧ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر ١/٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥؛ وشرح المفصل ٨/٢٨؛ ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/٢٥١.

اللغة: رفد: دلو. القيل: الملك.

الإعراب: رب: حرف جر شبيه بالزائد. رفد: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره موجود. هرقته: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ذلك: اسم إشارة في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل (هرقته)، و«اللام»: للبعد، و«الكاف»: للخطاب. اليوم: بدل منصوب بالفتحة الظاهرة. وأسرى: «الواو»: واو «ربّ» حرف عطف، «أسرى»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، لفظاً مرفوع محلاً. من معشر: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ أسرى. أقيال: صفة «أقيال» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ورب رفد هرقته»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هرقته»: في محل رفع صفة رفد.

والشاهد فيه: أوضحه المؤلف في المتن.

«معشرِ أقيال» متعلقاً بـ «أسرى» ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة، لأنّهم إذا أسَروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم، فيؤول المعنى إلى الصفة.

ولا يخفض بـ «ربّ» إلا النكرة، لأنَّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون المفرد في معنى جمع إلا نكرة. وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة، نحو: «مثلك» وأخواته ممّا إضافته غير محضة، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٣٥٨ - يـا رُبَّ مِثْلِـكِ فـي النِّسـاءِ غَـريـرةٍ   بَيْضــاءَ قــد مَتَّعْتُهــا بِطَــلاقِ

فأدخل «رب» على «مِثْل».

وقد تدخل أَيضاً على ضمير النكرة، نحو: «ربّهُ رجلاً»، وذلك أَن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة، لأن الضمير هو الظاهر في المعنى، وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم، أَلا ترى أَنّك إذا قلت: «لقيت رجلاً فضربتُهُ»، أَغنى ذلك عن أَن تقول: وضربت الرجلَ المتقدّم الذكر، فلمّا ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك، فلمّا كان الضمير في باب «ربّ» مفسّراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه، لأنَّهُ إذ ذاك لا ينوب مناب اسم

---

٣٥٨ - التخريج: البيت لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٦؛ والكتاب ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٨٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٨٩.

اللغة: غريرة: ناعمة العيش.

المعنى: مرّ عليّ تجارب كثيرة، فمثلك ولو كانت جميلة ناعمة وأطلقها غير آسف عليها إذا لم ترضني.

الإعراب: **يا رب**: «يا»: للتنبيه، «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. **مثلك**: «مثل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **في النساء**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (مثلك). **غريرة**: صفة لمثلك مجرورة على اللفظ. **بيضاء**: صفة ثانية لمثلك مجرور على اللفظ بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف. **قد**: حرف تحقيق. **متعتها**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **بطلاق**: جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق..

وجملة «متعتها»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «مثلك قد متعتها»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يا رب مثلك» حيث أدخل «رب» على «مثل».

معرف بالألف واللام، فلذلك جاز أن تقول: «ربّه رجلاً»، و «ربه رجلين»، و «ربَّهُ رجالاً»، ويكون الضمير مفرداً على كلّ حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك.

ولا يحفظ البصريون غير ذلك. وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً، وذلك عندنا لا يجوز، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بـ «ترك» عن «وَذَرَ» و «وَدَعَ».

وقد تدخل أيضاً «رُبَّ» على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ما تقدم إلاّ أنّه يشترط أن يكون مباشراً، فتقول: «رُبَّ رجلٍ وأَخيه».

وإنّما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظيّ، وإنّما هو في الحقيقة نكرة، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو النكرة، جاز ذلك. ولو قلت: «رُبَّ رجلٍ»، و «رُبَّ أخيهِ»، لم يجز لمباشرته «رُبَّ»، ولا تدخل على معرفة مختصَّة أصلاً.

وزعم بعض النحويين أنّها تجر الاسم المعرف بالألف واللام، فتقول: «رُبَّ الرجلِ لقيت»، وأنشدوا في ذلك قوله [من الخفيف]:

٣٥٩ ـ رُبَّمـا الجـامِـلِ المـؤبّـلِ فيهـم وعنـاجيـجَ بَيْنَهُـنَّ المِهـارُ

---

٣٥٩ ـ التخريج: البيت لأبي دؤاد الإياديّ في ديوانه ص ٣١٦؛ والأزهيّة ص ٩٤، ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/٥٨٦، ٥٨٨؛ والدرر ٤/١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٠٥؛ وشرح المفصل ٨/٢٩، ٣٠؛ ومغني اللبيب ١/١٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٢٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٨؛ والدرر ٤/٢٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/٢٦.

شرح المفردات: الجامل: قطيع الجمال. المؤبّل: الإبل المعدّة للاقتناء. العناجيج: ج العنجوج وهو من الخيل الطويلة الأعناق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول ربّ قطيع من الجمال المعدّة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق بينها المهار.

الإعراب: **«ربّما»**: «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد، و «ما»: حرف كاف. **«الجامل»**: مبتدأ مرفوع. **المؤبل**: نعت «الجامل» مرفوع. **«فيهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«وعناجيج»**: الواو حرف عطف، «عناجيج»: معطوف على «الجامل» مرفوع. **«بينهن»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم. **«المهار»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة: «ربّما الجامل...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «بينهن المهار» في محلّ رفع نعت «عناجيج».

=

فخفض «الجامل». والرواية الصحيحة: الجاملُ، بالرفع على أن تكون «ما» في موضع اسم نكرة مخفوض بـ «رُبَّ»، و «الجامل» خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة، كأنه قال: رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبّل.

وإن صحّت الرواية بخفض «الجامل»، كان «الجامل» مخفوضاً بـ «رُبّ» على تقدير زيادتها كأنّه قال: ربّما جاملٍ، فيكون مثل قولهم: «إنّي لأمرّ بالرجلِ مثلِكَ فأكرِمُه»، أي: برجل مثلك.

وفي «رُبَّ» لغات: رُبَّ، ورُبَ، شديدة وخفيفة، قال الحُلَيس [من الكامل]:

٣٦٠ ـ أزُهيــرَ إن يَشِــب القَــذَالُ فــإنّــهُ رُبَ هَيضــلٍ مَــرِسٍ لَففْــتُ بهيضــلِ

= الشاهد فيه قوله: «ربّما الجامل» حيث جرّت «ربّ» الاسم المعرَّف بالألف واللام «الجامل».

٣٦٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص ٢٦٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨؛ وخزانة الأدب ٩/٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٠؛ ولسان العرب ١١/٦٩٨ (هضل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤؛ وللهذليّ في المحتسب ٢/٣٤٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢، ١٩٢؛ وشرح المفصل ٥/١١٩؛ ولسان العرب ٨/٣٣٨ (مصع)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٥؛ والمقرب ١/ ٢٠٠؛ والممتع في التصريف ٢/٦٢٧.

اللغة: القذال: شعر ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن. الهيضل: الجماعة من الناس. مرس: شديد مجرّب للحروب. لففت: جمعت.

المعنى: يا زهير حتى لو شاب شعري، فإنني ما زلت قادراً على جمع جيش بجيش في المعارك والحروب.

الإعراب: «أزهير»: «أ»: حرف نداء للقريب، «زهير»: منادى علم مبني على الضمّ على التاء المحذوفة للترخيم، في محلّ نصب. «إن»: حرف شرط جازم. «يشب»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط، وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. «القذال»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فإنه»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «هيضل»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «مرس»: صفة لهيضل مجرور مثله بالكسرة. «لففت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «بهيضل»: جار ومجرور متعلّقان بـ (لففت).

وجملة النداء: «أزهير» ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن يشب القذال فإنه...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فإنه رب هيضل»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «هيضل لففته»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «لففت»: في محل رفع خبر المبتدأ (هيضل).

وتلحقها تاء التأنيث فيقال: رُبَّما وَرُبَما وربّتما. فإذا لحقتها «ما» كانت على حكمها في خفضها النكرة إذا وقعت بعدها، ولا يجوز رفعها إلاّ على أن تكون خبر ابتداء مضمر، والجملة في موضع صفة لما وما نكرة. ومن ذلك قوله [من الخفيف]:

٣٦١ ـ رُبَّمـــا ضـــاعِـــنٌ بِهـــا ومُقِيـــمُ   طـــالِعـــاتٌ بِبَطْـــنِ فَعْـــرَةَ بُـــدْنٌ

برفع «ضاعن» و «مقيم»، كأنّه قالَ: رُبَّ شيء هو ضاعنٌ ومقيمٌ.

وقد تهيئها «ما» للدخول على الجملة الفعلية، ويكون الفعل بعدها ماضيًا لفظاً ومعنى نحو: «ربّما قامَ زيدٌ»، أو ماضياً معنى خاصة، نحو: «ربّما يقومُ زيدٌ»، تريد: قام. وأمّا أن تدخل على مستقبل اللفظ والمعنى، فلا يجوز ذلك. فأما قوله تعالى: ﴿ربّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[1]. فأدخل «رُبَّ» على مستقبل في اللفظ والمعنى لأنَّ الكفار لا يودون ذلك إلاّ في الآخرة. فإنَّ الذي سوَّغ ذلك أنَّ الدار الآخرة قريبة من الدنيا إنّما هي هذه

= **والشاهد** فيه قوله: «ربَ هيضل» حيث جاء بـ «ربّ» مخفّفة، فحذف الباء الساكنة، مبقياً على الباء المتحركة، وفي رواية من رواها بالسكون يكون الحذف للمتحركة.

٣٦١ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في الأزهية ص ٩٥؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٣٠، ٦٢٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٨٧. ورواية الصدر في هذه المصادر:

* ســــالكـــــاتِ سَبيـــــلَ قَفْــــرَةَ بُـــــدًا *

اللغة: فعرة: اسم مكان، ضاعن: ظاعن أي مسافر.

المعنى: الشاعر يصف الإبل وهن يمشين في الأودية أو يبركن بها.

الإعراب: **طالعات**: خبر مرفوع بالضمة لمبتدأ محذوف تقديره (هنّ). **ببطن**: جار ومجرور متعلقان بطالعات. **فعرة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **بدن**: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة. **ربما**: «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد «ما»، في محل رفع مبتدأ تقديره: (شيء). **ضاعن**: خبر لمبتدأ محذوف. **بها**: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (ما). **ومقيم**: «الواو»: حرف عطف، «مقيم»: اسم معطوف على (ضاعن) مرفوع مثله.

وجملة «هن طالعات»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ربما ضاعن بها»: خبر آخر للمبتدأ الرافع لـ (طالعات). وجملة «هو ضاعن» صفة لـ (ما) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «ربما ضاعن» برفع (ضاعن) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ (ما) لأنها نكرة بمعنى شيء.

(١) الحجر: ٢.

فهذه، فلذلك قال عليه السلام: بُعثتُ أنا والساعة كهاتَينِ. إشارة إلى قربها. وما قرب وقوعه فإنَّ العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه، قال الله تعالى: ﴿أتى أمر الله فلا تستعجِلوه﴾[(١)]، يريد: يأتي، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع. والدليل على أنَّ الإتيان هنا مستقبل قوله: «فلا تستعجلوه»، والاستعجال لا يتصوَّر إلا بالنظر لما يستقبل، فلذلك أوقع «ربّ» في قوله: «ربّما يودُّ» على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ما ذكرنا من القرب.

وأجاز خلف الأحمر أن يفصل بين «ربَّ» وما تعمل فيه بالقسم، نحو: «رُبَّ واللَّهِ رجلٍ عالمٍ لقيتُ». وذلك عندنا لا يجوز، لأنَّ حرف الجر قد ينزل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة، ألا ترى أنَّ المجرور في موضع منصوب، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء، فتقول: «مررتُ بزيدٍ وعمراً»، فتعامل «زيد» معاملة المنصوب، فكأنّك قلت: «لقيتُ زيداً وعمراً»، فإن جاء الفصل بين حرف الجر والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله [من الطويل]:

٣٦٢ - مُخَلَّقَــةٌ لا يُسْتطــاعُ ارْتِقــاؤُهـــا ۝ وَلَيْــس إلــى منهــا النُّــزولِ سبيــلُ

---

(١) النحل: ١.

٣٦٢ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٥، ٣/ ١٠٧؛ ورصف المباني ص ٢٥٥؛ والمقرب ١/ ١٩٧.

اللغة: مخلقة: الصخرة الملساء.

المعنى: يصف الشاعر صخرة فيقول عنها: إنها ملساء صعب الوصول إليها، وإن استطاع ذلك بأسلوب ما، فالنزول منها صعب أيضاً.

الإعراب: **مخلقة**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي). **لا يستطاع**: «لا»: نافية لا عمل لها، «يستطاع»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة. **ارتقاؤها**: نائب فاعل مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **وليس**: «الواو»: عاطفة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **إلى**: حرف جر. **منها**: جار ومجرور متعلقان بـ (النزول). **النزول**: اسم مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلقان بخبر ليس المحذوف. **سبيل**: اسم ليس مؤخر مرفوع.

وجملة «**هي مخلقة**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**لا يستطاع ارتقاؤها**»: في محلّ رفع صفة. وجملة «**ليس إلى النزول سبيل**»: معطوفة على جملة «**لا يستطاع ارتقاؤها**».

والشاهد فيه قوله: «**ليس إلى منها النزول**» حيث فصل بين الجار والمجرور، ضرورةً.

يريد: وليس إلى النزول منها سبيل.

و «ربَّ» من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول: «ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ»، وسبب ذلك أنها كما قد ذكرنا للتقليل، فالتقليل يجري مجرى النفي، فعوملت معاملة ما يجعل له الصدر لذلك. وأيضاً فإنّها للمباهاة والافتخار مثل «كَمْ»، وهي للتقليل، فهي لذلك نقيضة «كم» لأنَّ «كم» للتكثير، والشيء يجري مجرى نقيضه ومجرى نظيره، فعوملت لذلك معاملة «كَمْ».

وينبغي أن يعلم أنَّ الاسم المخفوض بـ «رُبَّ» هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم على موضعها بالإعراب، فإن كان العامل الذي بعدها رافعاً كانت في موضع رفع على الابتداء، نحو قولك: «ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ»، فلفظ «رجل» مخفوض بـ «ربّ» وموضعه رفع على الابتداء.

وإن كان العامل الذي بعدها متعدّياً فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو لم يأخذه. فإن كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد «ربَّ» في موضع نصب، ويكون لفظه مخفوضاً، نحو: «ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ».

وإن كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون لفظه مخفوضاً، نحو قولك: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه»، لأنَّ «ربّ» كأنّها زائدة في الاسم، فكأنك قلت: رجلٌ عالمٌ لقيته، فكما يجوز في الرجل في هذه المسألة أن يُرفعَ ويُنْصبَ، فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد «ربَّ» أن يحكم عليه بذلك.

فإن قال قائل: وما الدليل على أنَّ «ربَّ» بمنزلة حرف زائد على الاسم؟

فالجواب أن تقول: لو لم تكن كذلك لما جاز: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ ضربتُه»، لأنّك لو جعلت «ربَّ رجلٍ» متعلقاً بـ «ضربت»، لكنت قد عدَّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره، وذلك لا يجوز ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: «زيداً ضربتُه»، على أن يكون «زيداً» منصوباً بـ «ضربت» هذه الملفوظ بها، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز، لأنه لا يجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجروراً، لا يجوز أن تقول: «بزيدٍ مررتُ بهِ»، بل تقول: «زيداً مررتُ به»، فدلَّ ذلك على أنَّ «رُبَّ» كأنّها زائدة، وكأنّك قلت: «رجلٌ عالمٌ ضربتُهُ»، أو «رجلاً عالماً ضربتُهُ»، على

حسب ما تنوي، فكذلك يجوز أن تقول: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربته»، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ما تنوي.

ويجوز أن تقول: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربتُ»، بالنصب والخفض، فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع، لأنّك لو أسقطت «رُبَّ» كان الاسم منصوباً. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٣٦٣ - وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَسُنَّماً ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهَجيرِ نَهوضِ

بنصب «سنَّماً» عطفاً على موضع «سنّ» المخفوض بواو «ربَّ»، لأنَّ الواو لو لم تدخل عليه، لكان الاسم منصوباً بـ «ذعرت». ويجوز الخفض في «سُنّمٍ» على اللفظ.

* * *

[١١ - معاني «على»]:

وأما على فتكون بمعنى فوق حقيقةً أو مجازاً، فمثال «على» بمعنى «فوق» حقيقةً

---

٣٦٣ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٧٦؛ وجمهرة اللغة ص ٨٦١؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٥ (سنق)؛ وله أو لأبي دؤاد الإيادي في الدرر ٤/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٣؛ ولم أقع عليه في ديوان أبي دؤاد؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧.

اللغة: السن: الثور الوحشي. السنيق: الجبل. السنم: البقرة الوحشية. مدلاج الهجير: فرس كثير العدو في الهاجرة. نهوض: كثير الوثوب.

المعنى: يصف الشاعر ثوراً وحشياً ضخماً وبقرة وحشية أخافهما بفرس سريع العدو كثير الوثوب.

الإعراب: **وسن**: «الواو»: واو رب، «سن»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به مقدم للفعل ذعرت. **كسنيق**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر صفة لـ (سن)، و «سنيق»: مضاف إليه. **سناء**: تمييز منصوب بالفتحة. **وسنماً**: «الواو»: عاطفة، «سنماً»: اسم منصوب معطوف على موضع سن المجرور. **ذعرت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بمدلاج**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ذعرت). **الهجير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **نهوض**: صفة للمدلاج مجرورة.

وجملة «وسن كسنيق سناء ذعرت بمدلاج»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وسنماً» بالنصب على موضع «سن» المخفوض بواو رب، لأن الواو لو لم تدخل عليه لكان الاسم منصوباً بذعرت.

قولك: «زيدٌ على الفرسِ، وعلى القَصرِ»، أي: فوقهما.

ومثال كونها بمعنى «فوق» مجازاً قوله [من الرجز]:

٣٦٤ ـ قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلى العِراقِ مِن غَيْرِ سيفٍ وَدَمٍ مُهْراقِ

وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره، فصار قَهرُه له ارتفاعاً منه عليه. ومما يدلّ على أنَّ القهر علوٌّ وارتفاع على المقهور إطلاقهم «تحت» في حق المقهور، فتقول: فلانٌ تحتَ قَهرِ فلانٍ ـ تَحتَ مُلكِهِ، فإذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبيّن استعمال العلوّ والارتفاع في حق القاهر.

ومن ذلك أيضاً قولهم: «أعطيتُ فلاناً على أنّه أساءَ إليَّ»، وذلك أنَّ المسيء من شأنه أن لا يُعطَى بل يمنع ويقهر. فدخلت «على» لما في الكلام من معنى القهر والغلبة. وكذلك قوله [من الطويل]:

٣٦٥ ـ ألا طَرَقَتْ مِن نَحْوِ بَثْنَةَ طارِقَهْ عَلى أنَّها مَعْشوقَةُ الدَّلِّ عاشِقَهْ

---

٣٦٤ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١٤ (سوا).

اللغة: مهراق: مُراق أي مسال.

المعنى: إن هذا المسمى بشراً قد دخل العراق بقوة بلا قتال لخوف الناس من قتاله لعلمهم بقوته. وقد سالمه أهلها.

الإعراب: **قد استوى**: «قد»: حرف تحقيق، «استوى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر. **بشر**: فاعل مرفوع بالضمة. **على العراق**: جار ومجرور متعلقان بالفعل استوى. **من غير**: جار ومجرور متعلقان بالفعل استوى. **سيف**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ودم**: «الواو»: حرف عطف، «دم»: اسم معطوف على سيف مجرور مثله. **مهراق**: صفة لدم مجرورة مثله.

وجملة «قد استوى بشر»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «استوى على العراق» حيث جاءت «على» بمعنى «فوق» مجازاً.

٣٦٥ ـ التخريج: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٢؛ والكامل ص ١١٠٤، ١٢٥٠.

اللغة: طارقة: زائرة في الليل.

المعنى: هلاّ جاءنا في هذا الليل خبر يعلم أن بثينة معشوقة.

الإعراب: **ألا**: حرف لوم وإنكار. **طرقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. **من نحو**: جار ومجرور متعلقان بالفعل طرقت. **بثنة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوَضاً عن الكسرة لأنها =

يريد: طارقةٌ عاشقةٌ على أنّها معشوقةُ الدّلّ، وذلك أنَّ المعشوقة من شأنها أن تمتنع ولا تقبل لقهرها لمحبها، فدخلتْ «على» لما في الكلام من معنى القهر، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى «عَن» واستدلّ على ذلك بقوله [من الوافر]:

٣٦٦ ـ إذا رَضِيَـــتْ عَلَـــيَّ بَنُـــو تَميـــمٍ لَعَمْـــرُ اللَّـــهِ أعجَبنـــي رِضـــاهـــا

اسم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **طارقه**: فاعل مرفوع بالضمة وسكّن لضرورة الشعر. **على**: حرف جرّ. **أنها**: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم أن. **معشوقة**: خبر أن مرفوع بالضمّة. **الدل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **عاشقه**: صفة «طارقة» مرفوعة بالضمة وسكن لضرورة الشعر، والمصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها مجرور بـ(على) والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير الحقيقة كائنة.

وجملة «طرقت طارقة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «الحقيقة كائنة على كونها معشوقة» استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «على أنها معشوقة. . .» حيث دخلت «على» لما في الكلام من معنى القهر.

٣٦٦ ـ **التخريج**: البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧؛ والأزهية ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣؛ والدرر ٤/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨؛ والإنصاف ٢/ ٦٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٧؛ والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩؛ ورصف المباني ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٥؛ وشرح المفصّل ١/ ١٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ١٤٣؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.

المعنى: يقول: إذا رضيت عنّي بنو تميم سرّني رضاها، وأراح بالي لما له من تأثير عظيم عليّ.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«رضيت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«رضيت». **«بنو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«تميم»**: مضاف إليه مجرور. **«لعمر»**: اللام لام الابتداء، و«عمر»: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف تقديره: «قسم»، وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. **«أعجبني»**: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«رضاها»**: فاعل مرفوع، و«ها»: ضمير في محلّ جر مضاف إليه.

وجملة: «إذا رضيت. . .» الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رضيت» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة القسم «لعمر. . .» اعتراضية. وجملة: «أعجبني» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «رضيت عليّ» حيث جاءت «على» بمعنى «عن».

معناه عندهم: رضيتْ عنّي.

وهذا عندنا إنّما جاز لأنَّ الرِّضى عطف على المرضيّ عنه، فكأنه قال: عطفت عَلَيَّ. وقد يتخرَّج ذلك على ما خرَّجه عليه الكسائي من أَنَّ الرضى ضدّ السخط فأُجري لذلك مجراه لأنَّ الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره. فكما يقال: سَخِطَ عليه فكذلك يجوز أن يقال: رَضي عليه، وإنّما كان هذا أولى من جعل «على» بمعنى «عن» لأنَّ التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف. وأيضاً فإنَّ الفعل إذا عُدّي خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ.

وكذلك أيضاً استدلَّ على ذلك بقوله [من الرجز]:

أرمـــي عليهـــا وَهْـــيَ فَـــرعٌ أجمَـــعُ(١)

يريد: أرمى عنها، وهذا لا حجة فيه لأنَّ السهم في وقت الرمي يعلو القوس، فيتصور دخول «على» لذلك، وقد يتصور دخول «عن» لأنَّ السهم يجاوز القوس ويزول عنها. وكذلك ما جاءَ مما ظاهره أَنَّ «على» فيه بمعنى «عن» يُتأوَّل حتى تبقى على معناها من الفوقية.

وزعمت طائفة من النحويين أَنَّ «على» تكون بمعنى الباء، واستدلّ على ذلك بقولهم: «اركبْ على اسمِ الله»، أي: باسم اللّهِ، فتكون للاستعانة.

ولا حجة لهم في ذلك، لأنَّ «على» يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف، ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال: اركبْ متكلاً على اسم اللّهِ. واستدلّ على ذلك أيضاً بقوله [من الكامل]:

٣٦٧ - فكَــأَنَّهُــنّ رِبــابَــةٌ وَكــأَنَّــهُ يَسِرٌ يَفيضُ عَلى القِداحِ وَيَصْدعُ

---

(١) تقدم بالرقم ١٧٤.

٣٦٧ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٨؛ ولسان العرب ١/٤٠٦ (ربب)، ٥/٢٩٩ (يسر)، ٨/١٩٥، ١٩٦ (صدع)، ١٥/٨٩ (علا)؛ جمهرة اللغة ص ٦٧، ١٣١٤؛ وديوان الأدب ٣/٩٥، ٢١٧؛ وكتاب العين ١/٢٩١؛ وتهذيب اللغة ١٢/٧٨، ١٥/١٨٠؛ وتاج العروس ٢/٤٦٧ (ربب)، ١٨/٥٠٢ (فيض)، ٢١/٣٢٢ (صدع)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/٣٨٣، ٤/٤٦٥؛ والمخصص ١٣/٢١، ١٤/٦٨؛ ومجمل اللغة ٢/٣٦٦، ٤/٧٢.

يريد: يفيضُ بالقداحِ.

وهذا لا حجّة فيه لأنّه قد يُضمّن يَفيض معنى يحمِلُ على القِداح، وقد يُتصوَّر أن يتعلق «على القداح» بـ «يصدع»، لأنه قد حُكي أَنَّ «يصدع» يكون بمعنى يَصيح، فكأنّه قال: يصيحُ على القِداح، ثم قدّم ضرورة.

وزعم بعض النحويين أنّها تكون أيضاً بمعنى «في»، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿واتّبَعوا ما تتلو الشياطينُ على ملكِ سُليمانَ﴾(١)، المعنى: في ملكِ سليمان، لأنَّ «يتلو» بمعنى «يقول»، فكأنّه قال: ما تقول الشياطينُ في ملك سليمان، وهذا لا حجة فيه، لأنّه يمكن أن تجعل «تتلو» في معنى «تَتَقوّلُ»، لأنَّ ما تَتْلُه باطل فهو تَقوُّل، و «تَقوَّلَ» تصل بـ «على»، قال الله تعالى: ﴿ولو تَقوَّل علينا بعضَ الأقاويل﴾(٢). فكأنّه قال: ما تتقوَّل الشياطينُ على ملك سليمان.

* * *

[١٢ ـ معاني «في»]:

وأما في فتكون للوعاء نحو قولك: المالُ في الكيسِ، و «زيدٌ في الدار»، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى «على»، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ولأُصَلِبنّكُم في جذوعِ

= **اللغة**: ربابة: الخرقة التي تجمع فيها قداح الميسر. اليسر: الذي يضرب بالقداح في الميسر. يصدع: يصيح بأعلى صوته.

الإعراب: **فكأنهن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبه بالفعل، «هن»: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. ربابة: خبر كأن مرفوع بالضمة. **وكأنه**: «الواو»: حرف عطف، «كأن»: حرف مشبه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. يسر: خبر كأن مرفوع بالضمة. **يفيض**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **على القداح**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يفيض. **ويصدع**: «الواو»: حرف عطف، «يصدع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «كأنهن ربابة»: بحسب الواو. وجملة «كأنه يسر»: معطوفة على سابقتها. وجملة «يفيض»: في محل رفع صفة. وجملة «يصدع»: معطوفة على جملة في محل رفع صفة.

والشاهد فيه قوله: «على القداح» حيث جاءت «على» بمعنى «الباء» أي بالقداح.

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) الحاقة: ٤٤.

النَخلِ﴾(١)، أي: على جذوعِ النخل، وكذلك قول عنترة [من الكامل]:

٣٦٨ ـ بَطَلٌ كأَنَّ ثيابَهُ في سَرحةٍ يُحذَى نِعالَ السِّبْتِ ليسَ بِتَوْأَمِ

أَي: على سرحةٍ.

ولا حجّة لهم في ذلك، لأنَّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها، وكذلك أيضاً السَرْحةُ بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها.

وكذلك أيضاً زعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى الباء، واستدلّ على ذلك بقوله [من الطويل]:

٣٦٩ ـ وتَرْكَبُ يَوْمَ الروعِ فينا فوارسٌ بَصِيرونَ في طَعْنِ الأَباهِرِ والكُلى

---

(١) طه: ٧١.

٣٦٨ ـ التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٦؛ والأزهية ص ٢٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٥١٢، ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥، ٤٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ والمنصف ٣/ ١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢؛ ورصف المباني ص ٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٢١.

اللغة: السرحة: الشجرة العظيمة العالية. يحذي: يلبس حذاء. السبت: الجلد المدبوغ بالقرظ؛ والقرظ ورق شجر السَّلم يُدبغ به الأَدَمُ.

المعنى: إنه بطل صنديد، عظيم الجسم، ثيابه صغيرة قياساً على علوّ همته، كأنها معلّقة على شجرة، يلبس النعال الجلدية المدبوغة بالقرظ (أي هو غني من الأشراف)، لا مثيل له ولا أخاً توأماً.

الإعراب: **بطل**: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف، بتقدير (هو بطل). **كأن**: حرف مشبّه بالفعل. **ثيابه**: اسم (كأنّ) منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **في سرحة**: جار ومجرور متعلقان بخبر (كأن) المحذوف، بتقدير (كأنّ ثيابه معلّقة في سرحة). **يُحذى**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **نعال**: مفعول به منصوب بالفتحة. **السبت**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ليس**: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بتوأم**: «الباء»: حرف جرّ زائد، «توأم»: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ليس).

وجملة «هو بطل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأن ثيابه...»: في محل رفع صفة لـ (بطل). وجملة «يحذى»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ (بطل). وجملة «ليس بتوأم»: في محلّ رفع صفة ثالثة.

والشاهد فيه قوله: «في سرحة» حيث جاء «في» بمعنى «على» أي على سرحة.

٣٦٩ ـ التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٦٧؛ وأدب الكاتب ص ٥١٠؛ والأزهيّة ص ٢٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣، ٤٩٤؛ والدرر ٤/ ١٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٧ (فيا)؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ =

أَي: بصيرون بطعن الأباهر، لأن «بصير» إنّما يصل بالباء، قال [من الطويل]:

فـإنْ تَسْـأَلـونـي بـالنِّسـاءِ فـإنَّنـي بَصِيـرٌ بـأدواءِ النِّسـاءِ طَبيـبُ(١)

وهذا لا حجة فيه، لأنّه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدَّم في غير ذلك من الحروف، فكأنّه قال: مُتحكّمون في طعنِ الأباهر والكُلى، لأنّه إذا كان له تصرّفٌ في شيء تحكَّم فيه.

* * *

[١٣ ـ معاني «عَنْ»]:

وأما عن فتكون للمجاوزة، فتقول: «أطعمته عن الجوع»، أَي: أَزلت عنه الجوع، و «سقيته عن العَيْمَةِ»(٢)، أَي: أَزلت العيمة عنه، و «رميتُ عن القوسِ»، أَي: شَرختُ بها السهمَ وقذفته عنها.

وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى الباء، واستدل على ذلك بقوله [من الطويل]:

٣٧٠ ـ تَصُـدّ وَتُبْـدِي عَـن أسيـلٍ وتَتَّقِـي بنـاظِـرَةٍ مـن وَحْـشِ وَجْـرَةَ مُطْفِـلِ

= ومغني اللبيب ١/ ١٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠.

شرح المفردات: الروع: الخوف. ويوم الروع هو: يوم الحرب. بصيرون: عارفون. الأباهر: ج الأبهر، وهو عرق في الظهر، إذا انقطع مات صاحبه.

المعنى: يقول: لدينا محاربون مجرّبون، يركبون الخيل إذا ما نشبت الحرب، ويخوضون غمارها وهم ماهرون في طعن الأباهر والكلى.

الإعراب: «وتركب»: الواو بحسب ما قبلها، «تركب»: فعل مضارع مرفوع. «يوم»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «تركب»، وهو مضاف. «الروع»: مضاف إليه مجرور. «فينا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «فوارس». «فوارس»: فاعل مرفوع. «بصيرون»: نعت «فوارس» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. «في طعن»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بصيرون»، وهو مضاف. «الأباهر»: مضاف إليه مجرور. «والكلى»: الواو حرف عطف، «الكلى»: معطوف على «الأباهر».

الشاهد فيه قوله: «بصيرون في طعن» حيث جاءت «في» بمعنى الباء، لأنّ «بصيراً» يتعدّى بالباء.

(١) تقدم بالرقم ٣٣٣.

(٢) العيمة: شدّة العطش إلى اللبن.

٣٧٠ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٩؛ والأزهية ص ٢٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٥؛ ورصف المباني ص ٢٦٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٢٨٠ (وجر)، ١٢/ ١٦٧ (خدم).

المعنى عنده: تصدّ بأسيلٍ.

وهذا لا حجة فيه، لأن قوله: «عن أسيلٍ»، متعلق بـ «تبدي». يقال: أبدى عن كذا.

* * *

[١٤ ـ معنى الكاف]:

وأما الكاف فللتشبيه، يقال: «زيدٌ كعمرٍو»، أَي: مثله.

* * *

[١٥ ـ معنى واو «رب» وفائها]:

وأما واو رُبَّ وفاؤها، فبمعنى رُب، وقد ذكرنا معنى رُبَّ.

* * *

[١٦ ـ معنى حروف الجر التي للقسم]:

وأما باء القسم وواوه و «مُنْ» في القسم، والميم المكسورة والمضمومة وها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمعنى التاء التي للقسم. لأن التاء قد يدخلها

= **اللغة**: أسيل: ناعم والمقصود الخد. وجرة: موضع بين مكة والبصرة.

المعنى: يقول الشاعر: تارة تنظر، وتارة تشيح بخدها الأسيل، متقية الآخرين بسهام عيون كعيون الظبية.

الإعراب: **تصد**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هي). **وتبدي**: «الواو»: حرف عطف، «تبدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **عن أسيل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تبدي. **وتتقي**: «الواو»: حرف عطف، «تتقي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **بناظرة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تتقي. **من وحش**: جار ومجرور متعلقان بصفة من (ناظرة). **وجرة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **مطفل**: صفة للوحش مجرورة مثلها.

وجملة «تصد»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تبدي»: معطوفة على جملة لا محلّ لها. وجملة «تتقي»: معطوفة على جملة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «عن أسيل» حيث جاءت «عن» بمعنى «الباء» أي بأسيل.

مع ذلك معنى التعجب، فتقول: «تاللّهِ ما رأيتُ كزيدٍ»، متعجباً.

* * *

[١٧ ـ معنى «مُذْ» و «مُنْذُ»]:

وأما «مُذْ» و «مُنْذ» فيكونان غاية وابتداء غاية، فيكونان غاية إذا كان ما بعدهما بمعنى الحال، نحو قولك: «ما رأيته منذ يومنا، أَو مُذ يومنا». أَلا ترى أن «اليوم» هو الغاية التي انقطعت فيها الرؤية. أَو كان ما بعدهما معدوداً، نحو قولك: «ما رأيته مُذ يومين»، فغاية انقطاع الرؤية يومان.

ويكونان لابتداء الغاية إذا كان ما بعدها معرفة غير معدود ولا حالاً، نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة»، فيوم الجمعة هو أَول زمن انقطاع الرؤية، وسنشيع القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى.

* * *

[١٨ ـ معاني اللام الجارة]:

وأما اللام الجارة فتكون للإضافة على جهة الملك، نحو: «المال لزيد»، أَو على جهة الاستحقاق، نحو قولك: «الباب للدارِ». وتكون للتعجب قسماً وغير قسم إلاّ أنها يلزمها التعجب في القسم ولا يلزمها في غير ذلك، وذلك نحو قولك في القسم: «لله لا يَبقى أحدٌ»، إذا أَردت القسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك. ومثالها للتعجب في غير القسم: «للّهِ أنتَ»، تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه، وتكون مقوّية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله، نحو قوله: «لزيدٍ ضربتُ»، يريد: زيداً ضربتُ، قال الله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تَعبرون﴾[١]. أي: الرؤيا تَعبُرونَ.

ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر، نحو قوله [من الوافر]:

ولَمّا أَن تواقَفْنا قليلاً ... أَنَخْنَا للكَلاكِلِ فارتَمَيْنَا[٢]

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٨.

أَي: أَنخنا الكلاكِلَ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أن يكونَ رَدِفَ لكم﴾[١]. أَي: رَدِفكم.

وإنّما لم يقو ذاك بحرف الجر لأنّه لم يضعف لتقدّم معموله عليه، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على المعمول.

وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب «لا»، نحو قولهم: «يا بؤسَ للحربِ»، و «لا أَبا لك»، فاللام من قولهم «للحرب» و «لك» زائدة بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: يا بؤسَ الحرب، ولا أباكَ، وسنبيّن الدليل على ذلك والسبب في أَن أُقحِمَت هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في بابه إن شاء الله تعالى.

وتكون بمعنى «كي»، نحو: «جئتُ لِيقومَ زيدٌ»، أي: كي يقومَ زيد.

وللجَحْدِ، وهي التي تقدَّمها حرف نفي و «كانَ» أَو ما يتصرَّف منها، نحو: «ما كانَ زيدٌ ليقومَ»، وإنّما سُمِيت لام الجحد لأنّها إذا تقدمها «كان» أَو متصرّف منها، لم يكن بدٌّ من تقديمِ النفي، والنفي هو الجحد، فلا يجوز أَن تقول: «كان زيدٌ لِيقومَ»، بل لا بدَّ من تقديم النفي على «كان».

وإنّما جعلنا لام «كي» ولام الجحود من قبيل حروف الجرّ لأنَّ الفعل بعدها منصوب بإضمار «أَنْ» و «أَنْ» وما بعدها تتقدَّر بالمصدر، واللام إذن في الحقيقة إنّما هي جارة لِـ «أَنْ» وما بعدها.

وزاد بعض النحويين في معاني لام الإضافة أن تكون للعاقبة والمآل، نحو قوله تعالى: ﴿فَالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوّاً وحَزَناً﴾[٢]. ألا ترى أَنَّ معنى «كي» يضعف هنا، لأنَّ الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد، لكن الالتقاط كانت عاقبته إلى أَن كانَ لهم عدوّاً وحَزَناً. والجواب: إنّ اللام هنا لام «كي»، وتكون من إقامة المُسبّب مقام السبب، لأنَّ السبب الذي التقطوه له أَن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأنْ كان عدواً، فحُذِف السبب وأقيم المسبّب مقامه.

* * *

(١) النمل: ٧٢.

(٢) القصص: ٨.

[١٩ ـ معنى «حاشا» و «خلا» و «عدا»]:

وأما «حاشا» و «خلا» و «عدا» فبمعنى «إلاّ»، وذلك نحو: «قام القوم حاشى زيدٍ»، و «خلا عمرٍو وعدا بكرٍ»، ومعنى ذلك كلِّه «إلاّ».

* * *

[٢٠ ـ معنى «لعلّ»]:

وأمّا «لعلَّ» فحرف ترجٍّ وتوقّع بمنزلة الناصبة للاسم الرافعة للخبر.

* * *

[٢١ ـ معنى «لولا»]:

وأما «لولا»، نحو قولهم: «لولاكَ لأكرمتُ زيداً»، فحرف امتناع لوجود، كما كانت غير جارة.

باب حتى

تنقسم حتى أربعة أقسام:

أحدها: أن تكون حرف ابتداء، فتقع بعدها الجمل المستأنفة، وذلك نحو قولك: «قامَ القومُ حتى زيدٌ قائمٌ».

والثاني: أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنصبه وتكون بمعنى «إلى أنْ»، نحو: «سرتُ حتّى تطلعَ الشّمسُ». أي: إلى أنْ تطلعَ الشمسُ، أو بمعنى «كي»، نحو: «سرتُ حتى أَدخلَ المدينةَ»، أي: كي أدخُلَ المدينةَ.

والثالث: أن تكون عاطفة، وهي التي تحمل ما بعدها على ما قبلها فتصيّره في مثل حاله في الإعراب، وذلك نحو قولك: «قامَ القومُ حتى زيدٌ»، و «رأيت القومَ حتى زيداً»، و «مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ».

والرابع: أن تكون جارة، وهي التي تدخل على الاسم فتجره، ويكون معناها كمعنى «إلى»، وذلك نحو قولك: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسها»، أي: إلى رأسها.

وأما العاطفة فقد تقدّم حكمها في باب العطف. وأما الناصبة فسيفرد لها باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأمّا حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ما ذُكر من أنّها تدخل على الجمل فلا تؤثّر فيها، وأَما الجارة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلاّ أَن نبيّن مسائلها فنقول:

إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أَن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها أَو لا يكون، فإن

لم يكن ما بعدها جزءاً ممّا قبلها لم يجز فيه إلاّ الخفض خاصة، نحو قولك: «سرتُ حتّى الليلِ». ولا يتوجه السير على «الليل» كما ذكرنا في باب حروف الخفض، فإن كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فلا يخلو أَن تقترن به قرينة تدلّ على أَنّه غير داخل فيما قبلها أَو لا تقترن. فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أَنَّ ما بعدها غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلاّ الخفض نحو: قولك: «صمتُ الأيّامَ حتى يوم الفِطرِ»، على معنى: إلى يوم الفطر ولا يجوز النصب على العطف فتقول: «حتى يومَ الفِطر»، لأنّها في العطف بمنزلة الواو تشرك ما بعدَها فيما قبلها في المعنى، فكان يلزم من ذلك أَن يكون «يوم الفطر» مصوماً، ومعلوم أَنَّ يوم الفطر ليس مما يُصام.

وإن لم تقترن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان: الخفضُ على أَن تجعل «حتى» بمنزلة «إلى»، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول، وذلك نحو قولك: «صمتُ الأيّامَ حتى يومَ الخميسِ»، فالخفض على أن تكون «حتى» بمنزلة «إلى» والنصب على العطف، ويكون يوم الخميس مصوماً في الوجهينِ.

فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أَن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه: أحدها: الرفع بالابتداء، والآخر: الحمل على إضمار فعل، فتكون المسألة من باب الاشتغال، والآخر: العطف على ما تقدَّم، والآخر: أن يكون مخفوضاً بـ «حتى»، وذلك نحو قولك: «قامَ القومُ حتى زيدٌ قامَ»، بالرفع والخفض. فالخفض على أن تكون «حتى» خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب، والرفع على ثلاثة أوجه:

أحدها: الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت: «حتى زيدٌ قائمٌ». والثاني: أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت: «حتى قامَ زيدٌ قامَ».

والثالث: أَن يكون زيدٌ معطوفاً على ما قبلُ وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب. وذلك: «ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربته»، يجوز في «زيد» ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والخفض، فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد «زيد» تأكيداً لا موضع لها من الإعراب.

والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر، كأنّك قلت: حتى زيدٌ مضروبٌ. والنصب من وجهين: أَحدهما: النصب بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال، كأنّك قلت: حتى ضربتُ زيداً ضربتُهُ، والآخر: أَن يكون الاسم معطوفاً على ما قبله وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب. والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال، لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها، ثم الرفع على الابتداء، وأما الخفض والعطف فضعيفان لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب. والعطف أَقلّ لأنَّ العطف يجيء أقل من الخفض بها.

وزعم بعض نحاة الأندلس أَنّه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد «حتى» عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها، نحو قولك: «ضربتُ القومَ حتى زيد ضربتُهم»، كأَنّك قلت: ضربتُ القومَ ضربتُهم حتى زيد. وحجته إنْ لم يكن كذلك لم يَسُغْ أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم، أَلا ترى أنّك إذا قلت: «ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهُ»، لا يسوغ جعل ضربته تأكيداً لِـ «ضربتهم» ويزعم أنَّ الخفض في قول الشاعر [من الكامل]:

٣٧١ ـ أَلقى الصَحِيفَةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتّى نَعلِهِ أَلقاها

---

٣٧١ ـ التخريج: البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحويّ في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدرر ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤؛ ورصف المباني ص ١٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

اللغة: هذا البيت في قصّة المتلمّس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيّره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزوّدين بكتابين فيهما الأمر بقتلهما... ولمّا استقرأ المتلمّس كتابه وعلم ما فيه رمى به في نهر الحيرة. والمعنى أنّه ألقى الكتاب والزاد وحتى النعل.

الإعراب: **ألقى**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **الصحيفة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كي**: حرف نصب ومصدر. **يخفّف**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **رحله**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **والزاد**: الواو حرف عطف، «الزاد»: معطوف على «الصحيفة» منصوب بالفتحة. **حتّى**: حرف جر. **نعلهِ**: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف والهاء ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **ألقاها**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، =

إنّما جاز الخفض هنا لأنَّ الضمير عائد على «الصحيفة» ولو كان عائداً على النعل لمْ يجز الخفض عنده.

والصحيح أنّه لا يشترط أن يكون الضمير عائداً على ما قبل «حتى»، بل قد يجوز أن يكون عائداً على الاسم الذي بعد «حتى»، لأنّكَ إذا قلت: «ضربت القومَ حتى زيدٍ»، وخفضت، كان زيد داخلاً مع القوم في الضرب، لأنَّ ما بعد «حتى» داخل فيما قبلها، فكأنّك قلت: «ضربت القومَ وزيداً»، فإذا قلت بعد ذلك: ضربتُهُ، كان تأكيداً من طريق المعنى.

= و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو».

وجملة: «ألقى الصحيفة» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «كي» وما بعدها محلّ جرّ بحرف الجرّ المقدر.

الشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» (على رواية الخفض) حيث جاز الخفض هنا لأن الضمير «ها» في الفعل «ألقاها» عائد على «الصحيفة». وعلى هذا فإن جملة «ألقاها» توكيد لفظي لا محل لها.

باب القسم

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أَشياء، القَسَم، والمُقسَم به، والمُقسَم عليهِ، وحروف القَسَمِ، والحروف التي تَعلِّق المُقَسَم به بالمقسَمِ عليه.

* * *

[١ ـ القسم]:

فأما القَسَم فهو جملة يؤكّد بها جملة أُخرى كلتاهما خبرية.

فقولنا: القسم جملة، يعني في اللفظ أَو في التقدير: فأمّا في اللفظ فقولهم: «أُقسِمُ باللّهِ»، وأَما في التقدير فقولك: «باللّهِ»، «واللهِ»، لأنَّ هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالة عليه، كأنّه قال: أُقسِمُ باللّهِ.

وقولنا: يؤكّد بها جملة أُخرى، لأَنَّ المُقسَم عليه يكون جملة أَبداً، نحو قولك: «باللّهِ لأفعلَنَّ»، و «باللّهِ لَزيدٌ فاعلٌ».

وزعم أَبو الحسن أَنَّ جواب القسم قد يكون لام «كي» مع الفعل، نحو قولك: «باللّهِ ليقومَ زيدٌ»، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات، لأنَّ لام «كي» إنّما تنصب بإضمار «أنْ» و «أنْ» وما بعدها بتأويل المصدر، كأنّك قلت: باللّهِ القيامُ، إلا أَنَّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام «كي»، فوضعت لذلك «ليفعلَ» موضع «ليفعلَنَّ»، واستدلّ على ذلك بقول الشاعر [من الطويل]:

٣٧٢ ـ إذا قُلْتُ قَدْنِي قالَ: باللّهِ حَلْفَةً ... لتُغْنِيَ عنّي ذا إنائكَ أجمعا

---

٣٧٢ ـ التخريج: البيت لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣؛ =

فوضع «لتغني» موضع «لتغنينَّ عني ذا إنائكَ».

وهذا لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير: قال: باللَّهِ حلفةً لتشرَبَنَّ لتغنيَ عني ذا إنائكَ أجمعا، ويكون «لتغني» متعلّقاً بالفعل المضمر الذي هو: لتشرَبَنَّ. فكأنّه قال: لتَشرَبَنَّ لتكفيني باقي إنائكَ وكذلك أيضاً استدلّ بقوله تعالى: ﴿ولتصغَى إليه أفئدَةُ الذين لا يؤمنونَ بالآخرة﴾(١). جعل «لتصغَى» جواباً لقسم محذوف كأنه قال: واللَّهِ لتَصغى إليهِ أفئدة الذين لا يؤمنونَ، أي: لتصغَيَنَّ.

والذي دعاه إلى ذلك أنّه ليس معه ما يعطف عليه قوله: ولتصغى، لأنّه متصل بقوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكلِّ نبيٍّ عدوّاً شياطينَ الأنسِ والجنِّ﴾(٢). الآية. وليس في ذلك

والدرر ٤/٢١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/٣٥٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٩، ٨٣٠؛ وشرح المفصل ٣/٨؛ والمقرب ٢/٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/٤١.

اللغة: قدني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني. حلفة: المرّة من الحلف أي القسم واليمين. تغني عني: تصرف وتكفّ. ذا إنائك: صاحب وعائك، وهو الشراب أو اللبن.

المعنى: إذا قلت لمضيفي: يكفيني ما شربت، حلف عليّ بالله مرّة: لا بدّ أن تصرف عني كلّ ما في وعائك، أي أن تشربه جميعاً.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط يتعلق بالجواب (قال). **قلت**: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **قدني**: «قد»: اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «فاعله»: ضمير مستتر تقديره (هو). **قال**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بالله**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف، ويمكن تعليقهما بـ (قال) على تضمينه معنى (حلف)، وتكون (حلفة) نائب مفعول مطلق. **حلفة**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، بتقدير: (أحلف بالله حلفة). **لتغني**: «اللام»: حرف جرّ وتعليل، «تغني»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تغني) مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بفعل (تشرب) المقدر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **عني**: جار ومجرور متعلقان بـ (تغني). **ذا**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. **إنائك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **أجمعا**: توكيد (ذا) منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «إذا قلت قال»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قدني»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «قال»: جواب (إذا) لا محلّ لها. وجملة «أحلف بالله»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «تغني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «قلت»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «بالله... لتغني» حيث زعم الأخفش أن لام التعليل الجارة، وقعت في جواب القسم، فجاءت «لتغني» في موضع «لتغنينّ».

(١) الأنعام: ١١٣. (٢) الأنعام: ١١٢.

فعل يمكن أن يكون «ولتصغى» معطوفاً عليه، فحمله لذلك على أنّه جواب لقَسَم محذوف.

ولا حجة له في ذلك، لأنّه يمكن أن يكون «لتصغى» متعلّقاً بفعل مضمر يدلّ عليه ما قبله، كأنّه قال: فعلنا ذلك لتصغى إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرة.

وقولنا: كلتاهما خبرية، يعني أنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب، نحو: «واللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ»، ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً، فإن جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على أنّه ليس بقسم، نحو قول الشاعر [من الكامل]:

٣٧٣ ـ بـاللَّـهِ رَبِّـكَ إنْ دَخَلْـتَ فَقُـلْ لَـهُ   هـذا ابْـنُ هَـرْمَـةَ واقفـاً بـالبـابِ

ألا ترى أنّه لا يحسن هنا أن يقال: صدَقَ ولا كذب. وقول الآخر [من الوافر]:

٣٧٤ ـ بـدينـكَ هـل ضَمَمْـتَ إليـكَ لَيْلَـى   وَهَـلْ قَبَّلْـتَ قبـلَ الصُّبـحِ فـاهـا

---

٣٧٣ ـ التخريج: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٧٠؛ وشرح المفصل ٩/ ١٠١؛ وكتاب الصناعتين ص ٦٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٨، ٥٥؛ ورصف المباني ص ١٤٦.

المعنى: يقسم الشاعر على صديقه ويرجوه أن يبلغ مقصوده أنه واقف بالباب.

الإعراب: بالله: «الباء»: حرف جر للقسم، «الله»: لفظ الجلالة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أسأل. **ربك**: «رب»: بدل مجرور، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جـر بالإضافة. إن: حرف شرط جـازم. **دخلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الفعل» في محل جزم لأنه فعل الشرط. **فقل**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «قل»: فعل أمر مبني على السكون و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **له**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قل. **هذا**: «الهاء»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ مرفوع. **هرمة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **واقفاً**: حال منصوبة بالفتحة. **بالباب**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل واقف.

وجملة «أسألك بالله»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دخلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «قل له»: جواب شرط مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «إن دخلت فقل»: مفعول به للفعل (أسأل) المحذوف. وجملة «هذا ابن»: في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «بالله ربك إن دخلت فقل له» حيث جاء على صورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب، لذا حمل على أنه ليس بقسم.

٣٧٤ ـ التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢؛ والأغاني ٢/ ٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

=

اللغة: فاها: فمها.

لا يحسن أيضاً أن يقال هنا: صدقَ ولا كذبَ. فلا يمكن لذلك أن يكون قسماً لأنَّ القَسَم لا يتصوّر إلاّ حيث يتصوّر الصدق والحنثُ، والصدق والحنث لا يتصوَّر إلاّ فيما يتصوَّر الصدق والكذب.

ومما يبيّن أنَّ هذا وأمثاله ليس بقسم أنّه لا يتصور أن يكون الفعل المتعلق به المجرور «أقسم»، ألا ترى أنّه لا يتصور أن يقال: أُقسمُ باللَّهِ ربّكَ إذا دخلتَ فقل له، ولا: أُقسمُ بدينكَ هل ضممتَ إليكَ ليلى. بل الفعل الذي يتعلق به المجرور: أسألُ، كأنك قلت: أسألك باللَّهِ إن دخلتَ فقل له، وأسألك بدينكَ.

فإن قيل: مما يدلّ على أنَّ هذا وأمثاله قَسَم قول الشاعر [من الطويل]:

٣٧٥ ـ أحـارِثُ يـا خَيْـرَ البَـرِيَّـةِ كُلِّهـا أبـاللَّـهِ هَـلْ لـي فـي يَميني مـن عَقْـدِ

= **المعنى**: أسألك بدينك هل نلت من ليلى ما يتمناه العاشق من معشوقه؟!!

الإعراب: **بدينك**: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أسألك، و «دين»: مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **هل ضممت**: «هل»: حرف استفهام، «ضممت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إليك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ضممت. **ليلى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **وهل**: «الواو»: حرف عطف، «هل»: حرف استفهام. **قبّلت**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، و «التاء»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. **قبل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قبّلت». **الصبح**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فاها**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و «ها»: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة.

وجملة «أسألك بدينك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هل ضممت إليك ليلى»: سدّت مسدّ مفعولي «أسأل». وجملة «هل قبّلت فاها» معطوفة على سابقتها فهي مثلها.

والشاهد فيه قوله: «بدينك هل ضممت إليك ليلى» حيث جاء على صورة القسم، وهو غير محتمل للصدق والكذب لذا حُمل على أنه ليس بقسم.

٣٧٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: يسأل الشاعر: أبالله هل انعقدت قسمي على أنك أفضل الناس جميعاً.

الإعراب: **أحارث**: «الهمزة»: حرف نداء، «حارث»: منادى مرخم، مفرد علم مبني على الضم الظاهر، في محل نصب على النداء على لغة من لا ينتظر. **يا خير**: «يا»: حرف نداء، «خير»: منادى مضاف منصوب على النداء. **البرية**: مضاف إليه مجرور. **كلها**: «كل»: توكيد مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **أبالله**: «الهمزة»: للاستفهام، «الباء»: حرف جر وقسم، «الله»: لفظ الجلالة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (أسأل). **هل**: حرف استفهام. **لي**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف مرفوع خبر تقديره «كائن». **في يميني**: جار ومجرور متعلقان =

مراده قسمي قولي: باللّهِ هل لي في يميني من عقدٍ.

وإنّما مراده: أبالله هل لي في يميني من عقد إن حلفتُ على أنّه خير البرية.

* * *

[٢ ـ المقسم به]:

والمقسَم به هو كل اسم لله أو لما يُعظّم من مخلوقاته، نحو: «باللّهِ ليقومَنَّ زيدٌ»، «والنّبيِّ لأكرمَنَّ عمراً»، «وأبيك لتفعلنَّ كذا»، ومنه: قد أفلحَ وأبيهِ إنْ صدقَ، لأنَّ أبا المقسم له معظّمٌ عنده، هذا إذا كان المُقسمُ يريد تحقيق ما أقسم عليه وتبيينه، فإن كان مقصوده الحنثُ فيما أقسم عليه، فإنّه لا يقسم إلا بغير مُعظّم، وذلك نحو قوله [من الكامل]:

٣٧٦ ـ وحيــاةِ هَجْــرِكَ غَيْــرَ مُعْتَمِــدِ ... إلاَّ ابْتِغَــاءَ الحَنْــثِ فــي الحَلْــفِ
مــا أنــتِ أَحْسَــنُ مَــنْ رَأيْــتُ وَلا ... كَلَفــي بحُبِّــكِ مُنْتَهَــى كَلَفــي

بالمحذوف الخبر، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. من عقد: «من»: زائدة، «عقد»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مرفوع مؤخر.

وجملة «أحارث...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أسأل بالله»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «هل لي عقد»: مفعول به للفعل (أسأل) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «أبالله هل لي» حيث جاءت الصورة على شكل قسم وليس بقسم لأنه لا يتصور أن يكون التعليق بفعل أقسم.

٣٧٦ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: إن الشاعر يتعمد القسم بحياة هجر محبوبته وهو ينوي أن يرجع عن قسمه لأن المحبوبة ليست كما يشتهي وليست هي ضالّته المنشودة، لذلك لا يرى ضيراً في الحنث بالقسم.

الإعراب: **وحياة**: «الواو»: واو جر وقسم، «حياة»: مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (أقسم). **هجرك**: مضاف إليه مجرور، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **غير**: حال منصوبة بالفتحة. **معتمد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إلا**: حرف حصر. **ابتغاء**: مفعول به لاسم الفاعل (معتمد) منصوب بالفتحة. **الحنث**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **في الحلف**: جار ومجرور متعلقان بـ (الحنث). **ما أنت**: «ما»: حرف نافٍ مهمل، «أنت» ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **أحسن**: خبر مرفوع بالضمة. من: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **رأيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: نافية لا عمل لها. **كلفي**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء و «الياء»: ضمير متصل في محل جر =

فأقسم بـ «حياة هجرها» وهو غير معظّم عنده رغبة في أنَّ يحنث فيموت هجرها. إلا أنَّ القسم على هذه الطريق يقلّ فلا يلتفت إليه.

* * *

[٣ ـ المقسم عليه]:

والمقسم عليه: هو كلّ جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي، نحو: «واللّهِ ما قامَ زيدٌ»، و «والله ليقومَنَّ زيد»، وقد تبيّنَ أنَّ المفرد لا يقسم عليه.

* * *

[٤ ـ حروف القسَم]:

وحروف القسم الجارة بأنفسها هي: الباءُ، والتاءُ، والواوُ، واللام، ومُن، والميم المكسورة والمضمومة.

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمر، نحو: باللّهِ لأفعلنَّ، وبكَ لأفعلنَّ. ومن دخول الباء على المضمر قوله[من الوافر]:

٣٧٧ ـ رَأى بَـرْقـاً فـأَوْضَـعَ فـوقَ بَكْـرٍ   فَـلا بِـكِ مـا أَسـالَ ولا أغـامـا

= بالإضافة. **بحبك**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (كلفي)، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **منتهى**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة. **كلفي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة و «الياء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «وحياة هجرك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما أنت أحسن»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «كلفي بحبك منتهى»: معطوفة على جملة «ما أنت أحسن». وجملة «رأيت»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وحياة هجرك» فقد أقسم بغير معظم لأن في نيته الحنث بهذا القسم.

٣٧٧ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن يربوع في جمهرة اللغة ص٩٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٥؛ ونوادر أبي زيد ص١٤٦؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/١٨٦، ٦/١٩٧؛ وخزانة الأدب ٢/١٨؛ والخصائص ٢/١٩؛ ورصف المباني ص١٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠٤، ١٤٤؛ وشرح المفصل ٨/٣٤، ٩/١٠١؛ رلسان العرب ١١/٣١ (أهل).

اللغة: أوضع: أسرع في السير. البكر: الفتيّ من الإبل.

أي: فلا وحقّك لا أسألَ ولا أغَامَ. وقول الآخر [من الوافر]:

٣٧٨ ـ ألا نادَتْ أُمَيْمَةُ باحْتِمَالِ لِتُحْزِنَني فَلا بِكِ ما أُبالي

أي: فلا وحقكِ ما أُبالي.

= **المعنى**: يدعو النساء لديار أهل محبوبته بأن تسلم من أذى البرق والسيل، ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان شيئاً.

الإعراب: رأى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **برقاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فأوضع**: «الفاء»: عاطفة، «أوضع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بالفعل أوضع. بكر: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فلا**: «الفاء»: استئنافية، «لا»: نافية لا عمل لها. **بك**: «الباء»: حرف جر وقسم، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف (أقسم). ما: نافية لا عمل لها. **أسال**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **ولا أغاما**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: نافية لا عمل لها، «أغاما»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «الألف»: للإطلاق، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «رأى برقاً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أوضع..»: معطوفة على سابقتها. وجملة «فلا وحقك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أسال»: جوابِ قسم لا محل لها، وعطف عليها جملة (أغام).

والشاهد فيه قوله: «فلا بك» حيث دخلت «الباء» على مضمر.

٣٧٨ ـ **التخريج**: البيت لغويّة بن سلمى في لسان العرب ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ١٩؛ ورصف المباني ص ١٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣١ (أهل)؛ واللمع ص ٥٨، ٢٥٦.

اللغة: الاحتمال: الرحيل.

المعنى: إن المحبوبة أميمة قد أعلنت أنها سترحل وتتركني، وقد أعلنت ذلك لتحزنني، ولكني أقسم إنني لا أبالي ولا أكترث لما أعلنت.

الإعراب: **ألا**: حرف لوم وإنكار. **نادت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. **أميمة**: فاعل مرفوع بالضمة. **باحتمال**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نادت. **لتحزنني**: «اللام»: لام التعليل، «تحزنني»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تحزن) مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بالفعل (نادت). **فلا**: «الفاء»: استئنافية، «لا»: نافية لا عمل لها. **بك**: «الباء»: حرف جر وقسم، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بقسم مقدر. ما: نافية لا عمل لها. أبالي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «نادت أميمة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تحزنني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

وأما الواو فتدخل على كل محلوف بِهِ ظاهر، فتقول: «وزيدٍ لأقومنَّ»، و «واللَّهِ لأكرمنَّ».

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى، نحو: «تاللَّهِ لأفعلنَّ». وحكى الأخفش دخولها على الرَبّ، حكى من كلامهم: «تَرَبِّ الكَعبةِ لأفعلنَّ كذا».

وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب، نحو: «للَّهِ لا يَبقى أحدٌ»، يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك.

وأما مُنْ فلا تدخل إلا على الربّ، نحو: «مُنْ ربّي لأفعلنَّ كذا»، وزعم بعض النحويين أن «مُنْ» بقية «ايمُن»، فهي على هذا اسم. وذلك باطل لأمرين: أحدهما: أنّها لا تضاف إلا إلى الله، فيقال: «ايمُنُ اللَّهِ»، و «مُنْ» لا تدخل إلاّ على «الرب». والآخر: أن «ايمُناً» معرب والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً، فلو كانت «مُن» بقية «ايمنُ» لكانت معربة. فبناؤها على السكون دليل على أنّها حرف.

وأما الميم المكسورة والمضمومة، نحو: «مُ اللَّهِ لأفعلنَّ»، «مِ اللَّهِ لأفعلنَّ»، فلا تدخل إلاّ على الله. وزعم بعض النحويين أنّها أيضاً بقية «ايمُنِ». وذلك باطل لأنَّ الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد. وأيضاً لو كانت بقية «ايمُن» لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلاّ مرفوعاً أو منصوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية وأنّها ليست بقية «ايمَنُ».

* * *

[٥ ـ الأصل في حروف القسم]:

والأصل في حروف القسم الباء، ذلك أنَّ فعل القسم إنّما هو «أُقسم» أو «أحلِف» وهما لا يصلانِ إلاّ بالباء، فدلَّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل، ولذلك تصرَّفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها، فجرّت الظاهر والمضمر. والواو بدل من الباء وإنّما أبدلت منها لأمرين:

= وجملة «فلا وحقك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أبالي»: جواب قسم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فلا بك» حيث دخلت «الباء» على مضمر والتقدير «فلا وحقك ما أبالي».

أحدهما: أنَّ معنى الباء قريب من معنى الواو، لأنَّ الواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى.

والآخر: أنها من حروف مقدم الفم.

ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرّف الباء، لأنَّ الفرع لا يتصرَّف تصرَّف الأصل، فجرّت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر، لأنَّ المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، وقد تقدم ذلك.

والأصل هو الباء، والتاء بدل من الواو، وذلك أنّها لا يخلو من أن تكون بدلاً من الواو أو من الباء، فلا ينبغي أن تُجعل بدلاً من الباء لأنَّ التاء لم يثبت إبدالها من الباء في موضع وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل: «تُراث»، و «تُخمة»، و «تُكأة» فينبغي أن تُجعل في هذا الباب بدلاً من الواو ولم تتصرَّف تصرّفها، فلذلك لم تجرّ إلا اسم الله تعالى أو الربّ.

وأما اللام فإنها أيضاً ليست أصلاً في هذا الباب، لما تقدَّم من أنَّ فعل القسم وهو «أُقسم» و «أحلف» لا يصل باللام وإنّما يصل بالباء، لكن لما أُريد معنى التعجب، والتعجب يصل باللام ضُمِّنَ فعل القسم معنى «عجبت»، فيتعدَّى بتعديته، فقلت: «للَّهِ لا يبقى أحدٌ»، فكأنّك قلت: عجبتُ لله الذي لا يُبقي أحداً.

ولما لم تكن اللام أصلاً في هذا الباب لم تتصرَّف فلم تدخل إلاّ على اسم الله تعالى.

وأما «مُن» والميم المكسورة والمضمومة، فإنّها لم تتصرّف في الخفض فإنّها لا يخفض بها إلاّ في القَسَم خاصة، لذلك لم يدخلوا «مُن» إلاّ على «الرَبّ»، والميم المكسورة والمضمومة إلاّ على «الله».

ولما كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء، فقالوا: «أُقسم باللَّهِ»، و «أحلف باللَّهِ».

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو، فأجاز أن يقال: «أُقسمُ واللَّهِ لأفعلنَّ كذا».

وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة، ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأوَّل على أن يكون «أُقسم» كلاماً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «واللَّهِ» متعلقاً بـ «أقسم».

* * *

[٦ ـ الحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه]:

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسم عليه حرفان في النفي وحرفان في الإيجاب. ففي الإيجاب: «إنَّ» واللام، وفي النفي: «ما» و «لا». وذلك أنَّ الجملة لا يخلو أن تكون اسمية أو فعلية. فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية. فإن كانت منفية نفيت بها، نحوِ: «واللَّهِ ما زيدٌ قائماً». وإن كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه:

أن تدخل «إنَّ» على المبتدأ واللام على الخبر، فتقول: «واللَّهِ إنَّ زيداً لقائمٌ»، أو تأتي بـ «إنّ» وحدها أو باللام وحدَها، فتقول: «باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، و «واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ»، ولا يجوز حذفهما.

وإن كانت الجملة فعلية، فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فإن كان ماضياً، فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفيًّا. فإن كان منفيًّا نفي بـ «ما» فقلت: «واللَّهِ ما قامَ زيدٌ»، وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من زمن الحال أو بعيداً منه. فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلتَ عليه اللام و «قد»، فقلت: «واللَّهِ لقد قامَ زيدٌ»، فإنَّ «قد» تقرّب من زمن الحال، وإنْ كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها، فقلت: «واللَّهِ لقامَ زيدٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٣٧٩ ـ حَلفتُ لها باللَّهِ حلْفةَ فاجِرٍ لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي

فأدخل اللام على جواب «حلفتُ»، وهو «ناموا»، من غير «قد».

---

٣٧٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ والأزهية ص ٥٢؛ والجنى الداني ص ١٣٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٤٩٤؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٠، ٩٧؛ ولسان العرب ٩/ ٥٣ (حلف)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤، ٢/ ٤٢.

اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشرّ. الصالي: الذي يتدفّأ.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدفأ بنار.

الإعراب: **حلفت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: في محلّ رفع فاعل. **لها**: جار ومجرور متعلقان بـ(حلفت). **بالله**: جار ومجرور متعلّقان بـ(حلفت). **حلفة**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **فاجر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لناموا**: «اللام»: رابطة لجواب القسم، «ناموا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **فما**: «الفاء»: استئنافيّة، «ما»: =

ومن الناس من زعمَ أنّه لا بدَّ من «قد» ظاهرةً أو مقدَّرةً، فإنّه قاس ذلك على اللام الداخلة على خبر «إنَّ»، فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده. وذلك باطل، لأنَّ لام «إنَّ» إنّما لم يجز دخولها على الماضي لأنَّ قياسَها أن لا تدخل على الخبر إلاّ إذا كان المبتدأ في المعنى، نحو: «إنَّ زيداً لقائمٌ». أو مشبّهاً بما هو مبتدأ في المعنى، نحو: «إنَّ زيداً ليقومُ»، فـ «يقوم» يشبه «قائم» لأنَّ هذه اللام هي لام الابتداء، فلما تعذّر دخولها على المبتدأ دخلت على ما هو المبتدأ، وليست كذلك اللام التي في جواب القسم. وأيضاً فإنَّ «قد» تقرب من زمن الحال، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجز الإتيان بها.

فإن كان الفعلَ مستقبلاً، فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفيًّا. فإن كان منفياً نفيته بـ «لا»، فقلت: «واللّهِ لا يقومُ زيدٌ»، وإن شئت حذفتَ «لا» لأنّه لا يلبس بالإيجاب. وإن كان موجباً أتيتَ باللام والنون الشديدة أو الخفيفة، فقلت: «واللّهِ ليقومَنَّ زيدٌ». ولا يجوز حذف النون وإبقاء اللام ولا حذف اللام وإبقاء النون إلاّ في الضرورة، على ما يُبيّن بعد.

وإن كان حالاً فمن الناس من قالَ إنّه لا يجوز أن يقسم عليه، لأنَّ مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه. وهذا باطل، لأنّه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم، نحو قولك: «واللّهِ إنَّ زيداً في حال قيام»، لمن لا يدرك قيام زيد. والصحيح أنّه يجوز أن يقسم عليه، إلا أنّه لا يخلو أن يكون موجباً أو منفيًّا، فإن كان منفيًّا نفي بـ «ما» خاصة، نحو: «واللّهِ ما يقومُ زيدٌ»، ولا يجوز حذفها.

وإن كان موجباً، فإنك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيِّره خبراً لمبتدأ ثمَّ تقسم على الجملة الاسمية، فتقول: «واللّهِ إنَّ زيداً لَقائمٌ»، و «واللّهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، و «واللّهِ لزيدٌ قائمٌ».

نافية. إن: زائدة لا محلّ لها. من حديث: «من»: حرف جرٍّ زائد، «حديث»: مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف، بتقدير (فما حديث موجود). ولا: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية. صالي: معطوف على (حديث) مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، بحركة مقدّرة، والياء: للإطلاق.

وجملة «حلفت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لناموا»: لا محلّ لها (جواب القسم). وجملة «فما إن من حديث»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حلفت لها... لناموا» حيث جاء بـ (اللام) دون (قد) في جواب القسم (ناموا)، وذلك لبعده من زمن الحال.

وإنّما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنّك لو قلت: «واللّهِ ليقومُ زيدٌ»، لأدّى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع، وذلك إذا قلتَ: «إنَّ زيداً واللّهِ لَيقومُ»، لَم تدر هل «يقوم» خبر «إنَّ» أو جواب للقسم، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول: «إنَّ زيداً واللّهِ لَيقومَنَّ»، لأنَّ النون تخلّص للاستقبال.

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يُلتفت إلى اللبس، إلاّ أنَّ ذلك قليل جداً بابه الشعر. قال الشاعر [من الطويل]:

٣٨٠ ـ تَـألّـى ابـنُ أوْسٍ حلْفـةً لَيَـردُّنـي إلـى نِسْـوةٍ كـأنّهـنَّ مفـائـدُ

إلا أن يكون جواب القسم «لو» وجوابها، فإنَّ الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاكَ إنّما هو «أنْ»، نحو: «واللّهِ أنْ لو قامَ زيدٌ قـام عمْرو»، ولا يجوز الإتيان باللام كراهةَ من الجمع بين لام القسم ولام «لو»، فلا يجوز «واللّهِ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو».

* * *

٣٨٠ ـ **التخريج**: البيت لزيد الفوارس في خزانة الأدب ١٠/ ٦٥، ٧١؛ والدرر ٤/ ٢٢٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٦.

اللغة: تألّى: أقسم، حلف. ليردّني: يروى بكسر اللاّم على أنّها للتعليل تنصب بـ «أن» مضمرة. ويروى بفتح اللام على أنّها لام جواب القسم. وفي هذه الحال يجب اقتران الفعل المضارع بنون التوكيد، ولكن ترك توكيده إمّا لكونه حالاً، وإمّا جرياً على مذهب سيبويه في تجويز مجيئه غير مؤكّد. المفائد: ج المفأد، وهو الخشبة التي تحرّك بها النار، وقد شبّه بها النساء في السواد واليباس لما هنّ عليه من الهزال.

المعنى: يقول: لقد أقسم ابن أوس أن يردّني إلى نساء شبيهات بالمفائد، أي سود قبيحات وهزيلات.

الإعراب: **تألّى**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **ابن**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. **أوس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حلفة**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **ليردّني**: اللام واقعة جواباً للقسم. «يردّني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو»، والنون للوقاية، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **إلى**: حرف جرّ. **نسوة**: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «يردّ». **كأنهنّ**: حرف مشبّه بالفعل، «هن»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «كأن». **مفائد**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة: «كأنّهنَّ مفائد» في محلّ جرّ نعت «نسوة».

الشاهد فيه قوله: «ليردّني» حيث دخلت اللام وحدها على جواب القسم وهو فعل مضارع مثبت، وهذا من القليل.

[٧ ـ اجتماع القَسَم والشرط]:

وإذا اجتمع في هذا الباب القَسَم مع الشرط فيُبنى الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني لدلالة الأول عليه، فتقول: «واللّهِ إن قامَ زيدٌ لَيقومَنَّ عمرٌو»، فتجعل «ليقومَنَّ» جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً، لأنّه لا يجوز حذف جواب الشرط إلاّ إذا كان الفعل ماضياً لعلّةٍ تذكر في الشرط.

فالذي يقول من العرب: «أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ»، لا يقول: «أنتَ ظالمٌ إن تفعَلْ»، فإن قدّمت الشرط، فقلت: «إنْ قامَ زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو»، بنيتَ الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه المتقدّم في الرتبة، وإنّما لم تَبنِ الجواب على المتأخر منهما لأنّك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلاّ لتقدّم الدليل عليه. فأما قوله [من الطويل]:

٣٨١ ـ حَلَفْتُ لَها إنْ يُدْلِجِ الليْلَ لا يَزَلْ أَمامِيَ بَيْتٌ مِن بُيوتِكِ سائِرُ

---

٣٨١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٢٨، ٣٣١، ٣٤١؛ والمقرب ١/٢٠٨.

اللغة: أدلج: سار من أول الليل.

الإعراب: **حلفت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل حلفت. **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين مضارعين. **يدلج**: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **الليل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. **لا يزل**: «لا»: نافية، «يزل»: فعل مضارع ناقص مجزوم، لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون. **أمامي**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بخبر (لا يزال) المحذوف، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **بيت**: اسم (يزال) مؤخر مرفوع بالضمة. **من بيوتك**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ(بيت)، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **سائر**: صفة لبيت مرفوع مثله.

وجملة «حلفت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن يدلج لا يزل»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يدلج»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لا يزل أمامي بيت»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حلفت لها إن يدلج...» حيث جعل فعل «حلفت» غير متضمن معنى القسم بل جعله خبراً محضاً فسّره بما بعده.

فإنّما بُني على الشرط لأنه جعل «حلفت» غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض، ولو ضمنّه القسم لبني «لا يزال» عليه، لتقدّمه، فكأنّه قال: «حلفتُ»، وتَمَّ الكلام، ثم أراد أَن يبيّن بعد ذلك ما الذي حلف عليه.

فإن تقدَّم على القسم ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة، فإنّه يجوز أن يبنى الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول، فتقول: «زيدٌ واللَّهِ يقومُ»، وإن شئت قلت: «زيدٌ واللَّهِ ليقومَنَّ»، و «يُعجِبُني الذي واللَّهِ يقومُ»، وإن شئت: «يُعجِبُني الذي واللَّهِ ليقومَنَّ».

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ما تقدم عليه، وإن بنيتَ على القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنّه يؤدّي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

* * *

[٨ ـ حذف جواب القسم وحذف القسم]:

ولا يجوز حذف جواب القسم إلاّ إذا توسّط بين شيئين متلازمين كما تقدَّم، أو جاءَ عَقيب كلام يدلّ على الجواب، نحو: «زيدٌ قائمٌ واللَّهِ»، فحذف جواب «واللَّهِ» لدلالة «زيدٌ قائمٌ» عليه. ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب «لاها اللَّهِ ذا»، خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: لا ها اللَّهِ الحقُّ ذا، والجملة هي: «الحقُّ ذا»، جواب القسم، لم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش، كأنّه قال: لاها اللَّهِ الحاضرِ، فإنَّ ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب.

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلاّ إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، وذلك في موضعين: مع اللام ومع «إنَّ»، لأنّهما لا يكونانِ إلاّ على نيّة القسم، وذلك قولك: «ليقومَنَّ زيدٌ»، و «لقد قامَ زيدٌ»، و «إنَّ زيداً لقائمٌ»، جميع ذلك على نيّة قَسَمٍ محذوف، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنّه ليس عليه دليل.

وإذا جاء في كلام مثل: «وزيـدِ وعمرٍو وخالدٍ لأقومنَّ»، فينبغي أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف. فيكون القسم واحداً فيحتاج إلى جواب واحد، فيكون «لأقومنَّ الجواب. ولو جعلت كلّ واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان

«لأقومنّ» جواباً لقسم واحد عنها، وبقي سائرها بلا جواب فتحتاج أن تقدّر لكل واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً. فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿والشَمسِ وضحاها والقَمرِ إذا تلاها﴾[١].

* * *

[٩ ـ تضمين أفعال القلوب معنى القَسَم]:

وقد تُضمِّن العرب أفعال القلوب كلّها معنى القسم، نحو: «عَلِمتُ» و «ظَنَنتُ»، قال الله تعالى: ﴿وظَنُّوا ما لَهُم مِنْ مَحيصٍ﴾[٢]. وقال الشاعر [من الكامل]:

ولَقَــدْ عَلِمْــتُ لتَــأتِيــنَّ مَنِيَّتِــي إنَّ المنــايــا لا تَطيــشُ سِهــامُهــا[٣]

وغير ذلك من الجمل. إلا أنّه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع، والذي جاء من ذلك: «عليَّ عهدُ اللَّهِ لأقومنَّ»، و «في ذِمتي كذا لأفعلنَّ». قال [من الطويل]:

٣٨٢ ـ تُســاوِرُ سَــوّاراً إلــى المَجْـدِ والعُـلا وفــي ذِمَّتــي لَئِــنْ فَعَلْــتَ لَيَفْعَــلا

(١) الشمس: ١ ـ ٢.

(٢) فصلت: ٤٨.

(٣) تقدم بالرقم ٥٧.

٣٨٢ ـ التخريج: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٥؛ والشعر والشعراء ص ٤٥٦؛ والكتاب ٣/ ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١١.

اللغة: سوار: هو ابن أوفىٰ القشيري زوج ليلى. تساور: تغالب.

المعنى: تقول الشاعرة: إنك مهما حاولت أن تبلغ مكانة سوار في مآثره ومكارمه، فلن تبلغ ذلك، لأنه سيكون قد سبقك إلى خير منه.

الإعراب: **تساور**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **سواراً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **إلى المجد**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تساور. **والعلا**: «الواو»: حرف عطف، «العلا»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة المقدرة على الألف. **وفي ذمتي**: «الواو»: حرف استئناف، «في»: حرف جر، «ذمتي»: اسم مجرور، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: في ذمتي قسم. **لئن**: «اللام»: موطئة للقسم، «إن»: حرف شرط جازم. **فعلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، في محل جزم لأنه فعل الشرط، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ليفعلا**: «اللام»: واقعة في جواب القسم، «يفعلا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم جواب الشرط، وأبدلت نون التوكيد الخفيفة بألف الإطلاق.

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ما ذكر.

* * *

وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أَن تعوّض منه شيء أو لا تعوّض، فإن عُوِّض منه شيء لم يجز إلاّ الخفض لأنَّ العوض يجري مجرى المعوَّض منه. والعوض ها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل. إلاّ أنَّ العرب لم تجعل العوض إلاّ في اسم الله تعالى، نحو: «ها اللَّهِ لأقومنَّ»، و «أَفَأَللَّهِ لَيقومَنَّ زيدٌ»، و «أَللَّهِ لَيَخرُجنَّ عمرو». فإن لم تعوّض لم يجز الخفض إلاّ في اسم الله تعالى، فإنّهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم، فتقول: «اللَّهِ لأقومنَّ». حكى ذلك الأخفش إلا أنّه لا يقاس عليه، لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع. فإن لم يعوّض جاز في الاسم وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل، والاختيار النصب على إضمار فعل، لأنَّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف، فتقول: «يمينُ اللَّهِ لأخرجَنَّ». فمن الرفع قوله [من الوافر]:

٣٨٣ ـ إذا مــا الخُبْــزُ تَــأدُمُــهُ بِلَحْــمٍ   فَــذاكَ أَمــانَــةُ اللَّــهِ الثَّــريــدُ

وجملة «تساور سواراً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «في ذمتي قسم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن فعلت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «فَعْلت» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ليفعلا»: جواب القسم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وفي ذمتي» حيث أضمر القسم في الجملة وجاء بجملة مفسرة له بعده.

٣٨٣ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٩٢، ١٠٢، ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٦١؛ ولسان العرب ١٢/ ٩ (أدم).

اللغة: تأدمه: تخلطه. الثريد: نوع من الطعام.

الإعراب: إذا: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب. ما: زائدة لا عمل لها. **الخبز**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **تأدمه**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بلحم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تأدمه. **فذاك**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و «الكاف»: حرف خطاب لا محل لها. **أمانة**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وذلك لحذف القسم، وخبره محذوف تقديره «أمانة الله قسمي». **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور. **الثريد**: خبر ذاك مرفوع بالضمة.

وجملة «تأدمه»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «الخبز تأدمه» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أمانة الله قسمي»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «ذاك الثريد»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «فذاك أمانة الله» حيث رفع «أمانة» على الابتداء لأنه حذف القسم.

برفع «أمانة»، الأصل فيه: وأَمانةِ اللَّهِ، فلمّا حُذف رفع، ومن النصب قوله [من الطويل]:

٣٨٤ ـ فقلتُ يَمينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قاعداً [ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي]

فإنّه رُوي برفع «يمين» ونصبه، فرفعه على تقدير: قَسَمي يمينُ اللَّهِ، ونصبه على تقدير: أَلزِمُ نفسي يمينَ اللَّهِ. إلاّ أسماءَ شذَّت فيها العرب فالتزموا فيها الرفع أو النصب، والذي التزم فيها الرفع: «ايمنُ اللَّهِ»، و«لعمرُكَ». والذي التزم فيها النصب «أَجدَّك»، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد، لأنها لا تتصرَّف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم.

وأَما «عَوْضُ» و«جَيْرِ» فمبنيّان يجوز أَن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب.

٣٨٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٤؛ والدرر ٤/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ وشرح المفصّل ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

شرح المفردات: أبرح قاعداً: أي لا أبرح، أي يبقى قاعداً. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل من الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء بحسب ما قبلها، و**«قلت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«يمين»**: مفعول به منصوب، لفعل محذوف، بتقدير: **«ألزم نفسي يمين الله»**. ويروى بالرفع، فيكون مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: **«يمين الله قسمي»** وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أبرح»**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: **«أنا»**. **«قاعداً»**: خبر «أبرح» منصوب. **«ولو»**: الواو حالية، **«لو»**: وصلية زائدة. **«قطعوا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: فاعل، والألف فارقة. **«رأسي»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لديك»**: ظرف مكان متعلّق بـ**«قطعوا»**، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأوصالي»**: الواو حرف عطف، و**«أوصالي»**: معطوف على **«رأسي»** منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: **«فقلت...»** بحسب ما قبلها. وجملة **«يمين الله...»** في محلّ نصب مفعول به. وجملة **«أبرح»** جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة: **«لو قطعوا»** في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: **«يمين الله»** حيث روي بالنصب على أنه مفعول به، وروي بالرفع على أنه مبتدأ.

باب ما لم يُسمَّ فاعله

حُكْم ما لم يُسمَّ فاعله أن يُبنى الفعل للمفعول، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه، فيُحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء، وهي: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأَولى منها بالإقامة إذا اجتمعت، وهل فِعلُ المفعول بناءٌ برأسه أَو مُغيّرٌ من فعل الفاعل.

فأمّا السبب الذي لأجله حذف الفاعل فهو إمّا للعلم به، نحو قولك: «أُنزِلَ المطرُ»، لأنّه عُلِم أنَّ منزله الله تعالى. وإما للجهل به، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، إذا كنتَ لا تعلم الضارب، وإمّا للتعظيم، نحو قولك: «ضُرِبَ اللصُّ»، تريد ضَربَ القاضي اللصَّ، إلا أنّك لم تذكر القاضي إجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد. وإمّا للتحقير، نحو: «طُعِنَ عُمَرُ»، ولا تذكر العلج الطاعن له إجلالاً لعمرَ رضي اللّهُ عنه عن أَن يكون اسمه مع اسم العلج في كلام واحد، أَو للإبهام، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ» وأَنت عالم بالضارب إلاّ أَنّك قصدتَ الإبهام على السامع. وإمّا للخوف منه أَو عليه، نحو: «قُتِلَ الأميرُ»، ولا تذكر قاتله خوفاً من أَن يُقتصَّ منه، وإمّا لإقامة الوزن أو اتفاق القوافي، نحو قوله [من البسيط]:

٣٨٥ ـ وأَدْرَكَ المُتَبَقّي من ثَميلتِهِ ومن ثَمائِلِها واستُنْشِيء الغَرَبُ

---

٣٨٥ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥؛ ولسان العرب ١/٦٤٣ (غرب)، ١١/٩٢ (ثمل)، ١٥/٣٢٦ (نشا)؛ وتهذيب اللغة ٨/١١٣، ١٥/٩٣؛ وديوان الأدب ٤/١٢٩؛ ومقاييس اللغة ٤/٤٢٠؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٩؛ وتاج العروس ٣/٤٦٦ (غرب)، (ثمل)، (نشا). =

أَلا ترى أَنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب «الغرب» فتختلف القوافي. وإما لتقارب الأسجاع[1]، نحو قوله: «ونُبِذَت الصنائعُ وجُهِلَ قدرُ المَعروفِ»، أَلا ترى أَنّه لو ظهر الفاعل فقال: ونبذ الناسُ الصنائعَ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع، والذي بعده مثلها إذا ظهر الفاعل.

* * *

[١ ـ أقسام الأفعال بالنسبة لبنائها للمجهول]:

وأما الأفعال فإنّها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام. قسم اتفق النحويون على أنّه لا يجوز بناؤه للمفعول، وهو كل فعل لا يتصرف، نحو: «نِعْم»، و «بئس»، و «عَسَى»، وفعل التعجب، و «ليسَ»، و «حبَّذا».

وقسم فيه خلاف وهو «كان» وأخواتها. وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز بنائها للمفعول، لأنَّ في ذلك ضرباً من التصرف، والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها.

وأما «كان» وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يُسمَّ فاعله وتحذف

= **اللغة**: الثميلة: بقية الماء في الحفرة التي في الجبل. استنشىء: شمّ. الغرب: الماء يسيل من الحوض.

المعنى: في وصف حمار وحشي في الصيف حيث يشتد العطش.

الإعراب: **وأدرك**: «الواو»: حسب ما قبلها، «أدرك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود لحمار الوحش. **المتبقي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الياء للضرورة. **من ثميلته**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أدرك، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ومن ثمائلها**: «الواو»: حرف عطف، «من»: حرف جر، «ثمائل»: اسم مجرور بالكسرة و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور معطوفان على«من ثميلته». **واستنشىء**: «الواو»: عاطفة، «استنشىء»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر. **الغرب**: نائب فاعل مرفوع.

وجملة «**أدرك المتبقي**»: حسب ما قبلها. وجملة «**استنشىء الغرب**»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «**واستنشىء الغرب**» حيث لم يسم فاعل الفعل خوفاً من انكسار الوزن والقافية.

(١) يريد بالسجع هنا المزاوجة كما سيتّضح من المثل التالي.

المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه، لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنّه يؤدّي إلى بقاء الخبر دون مُخبَرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير.

ومذهب السيرافي أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنَّ «كان» الناقصة وأخواتها لا مصدر لها.

ولما رأى الفارسيّ أنَّ بناءها يؤدي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي، وكلاهما فاسد، منع من بنائها للمفعول. والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول: «كينَ في الدار»، فالأصل مثلا: كـان زيدٌ قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلقاً بـ «كان» حُذِف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دونِ مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف.

* * *

[٢ ـ المفعولات التي تقوم مقام الفاعل]:

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والمفعول به، والمجرور.

ويشترط في الظرف أن يكون تاماً متصرفاً، وأعني بذلك أن يجوز استعماله في موضع الرفع فتقول: «قِيمَ يومُ الجُمعةِ»، ولو قلت: «قيم سَحرُ» لم يجز لأنَّ «سحر» لا يتصرف.

ويشترط في المصدر أن يكون متصرِّفاً، فلا يجوز إقامة «معاذ اللَّهِ» و «ريحانهُ» و «عَمْرَكَ اللَّهِ» وأمثال ذلك مقام الفاعل، لأنَّ العرب التزمت فيها النصب على المصدر. ويشترط فيه أيضاً أن يكون مختصًا في اللفظ أو في التقدير، نحو قولهم: «قِيم قيامٌ حَسَنٌ»، و «قِيم قيامٌ»، إذا أردت قياماً ما، فحذفت الصفة وأقمت الموصوف مقامه. ولو قلت: «قيمَ قيامٌ»، ولم تصفه لا في اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنّه لا فائدة فيه، ألا ترى أنه معلوم أنه لا يقام إلا قيام.

* * *

وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرّح ويترك ما عداه. فإن قيل: قد قُرِىء: ﴿وليجزي قوماً بما كانوا يكسِبون﴾[1] بنصب «قوم»، وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا، وترك المسرّح وهو «قوم». فالجواب: أنَّ قوماً ليس بمعمول لِـ «يُجْزى» بل لفعل مضمر يدلّ عليه يُجزى، كأنه قال: جزى اللَّهُ قوماً. ويكون مفعول «يُجزَى» ضمير المصدر المفهوم منه كأنّه قال: ليُجزَى هو أو ليجزى الجزاء، ونظير ذلك قوله [من الطويل]:

٣٨٦ ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصُومَةٍ ومختَبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

---

(١) الجاثية: ١٤.

٣٨٦ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١/٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ وشرح المفصل ١/٨٠؛ والكتاب ١/٢٨٨؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ١/٣٠٣؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١/٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/١١٠؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٢/٤٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٤٥، ٧/٢٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/١٣٩؛ والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ١/١٧١؛ وشرح المفصل ١/٨٠؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١/٣٦٦، ٣٩٨؛ ولسان العرب ٢/٥٣٦ (طوح)؛ والمحتسب ١/٢٣٠؛ ومغني اللبيب ص ٦٢٠؛ والمقتضب ٣/٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/١٦٠.

شرح المفردات: الضارع: الخاضع والمستكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، او معرفة. تطيح: تهلك. الطوائح: المصائب.

المعنى: يقول: فليبك يزيد بن نهشل، لأنّ البكاء هو أقلّ شيء يجب عمله، فقد بكاه الذليل الخاضع كما بكاه العافي الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء.

الإعراب: «ليبك»: اللام للأمر، «يبك»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة. «يزيد»: نائب فاعل مرفوع. «ضارع»: فاعل لفعل محذوف تقديره: «يبكيه ضارع». «**لخصومة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضارع». «ومختبط»: الواو حرف عطف، «مختبط»: معطوف على «ضارع». «**ممّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مختبط». «**تطيح**»: فعل مضارع مرفوع. «**الطوائح**»: فاعل مرفوع.

وجملة: «ليبك...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبكيه ضارع» المحذوفة بدل من جملة «لِيُبك يزيد». وجملة: «تطيح...» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع. و «ضارع» فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المُقدَّر، كأنّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع، ثمَّ حذف الفعل، و «يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزوم بلام الأمر.

تقديره: يبكيه ضارعٌ. وكذلك قول الشاعر [من الوافر]:

٣٨٧ - وَلَـو وَلَـدَتْ قُفَيـرةُ جَـرْوَ كَلـب لَسُـبَّ بـذلـك الجَـرْوِ الكِـلابـا

ظاهره أنّه أقيم المجرور وهو «بذلك»، وترك المفعول المسرَّح، وهو الكلاب، لكنّه يتخرّج على أن يكون ضرورة فلا يُلتفت إليها، أو على أن يكون «الكلاب» منصوباً بـ «ولدت» فلا يكون لـ «سُبّ» ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور، ويكون «جرو كلب» منادى محذوفاً منه حرف النداء، كأنّه قال: ولو ولدت قُفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو.

فإن كان للفعل من المفعول بهم السرّاح أزيد من واحد، فإنك تقيم المسرّح في اللفظ والتقدير، وتترك المسرّح في اللفظ المقيَّد في التقدير. وذلك نحو قولك: «أمرتُ زيداً الخيرَ»، و «اخترت الرجالَ زيداً»، وتقول: «أُمِرَ زيدٌ الخيرَ»، و «اختيرَ زيدٌ الرجالَ». ولا يجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأنّهما مقيّدان في التقدير. قال الشاعر [من الطويل]:

٣٨٨ - مِنّا الذي اختيرَ الرِّجالَ سَماحَةً وَجوداً إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَعازِعُ

---

٣٨٧ - **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ١/٣٣٧؛ والدرر ٢/٢٩٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٧؛ وشرح المفصل ٧/٧٥؛ وهمع الهوامع ١/١٦٢.

اللغة: قفيرة: أم الفرزدق. الجرو: ولد السباع ومنها الكلب.

المعنى: يهجو جرير الشاعر الفرزدق فيقول: إن أم الفرزدق لو ولدت كلباً لكان ذلك الجرو عاراً على الكلاب لأنه أقل منها.

الإعراب: **ولو**: «الواو»: حسب ما قبلها، «لو»: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط. **ولدت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. **قفيرة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **جرو**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كلب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لسب**: «اللام»: رابطة لجواب الشرط، «سب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل محذوف تقديره (هو). **بذلك**: «الباء»: حرف جر، «ذا»: اسم إشارة في محل جر بحرف الجر، و «اللام»: للبعد و «الكاف» للخطاب، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (سب)، أو أن الجار والمجرور نائب فاعل للفعل (سب). **الجرو**: بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة. **الكلابا**: مفعول به لفعل محذوف.

وجملة «ولدت قفيرة»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لو ولدت لسب»: حسب ما قبلها. وجملة «لسب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لسُبَّ بذلك» حيث حذف نائب الفاعل للفعل «سُبَّ» وترك المفعول به المسرح «الكلابا». وهذا الشاهد ضرورة لا يلتفت إليها.

٣٨٨ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٤١٨؛ والأشباه والنظائر ٢/٣٣١؛ وخزانة الأدب =

فأقام الضمير لأنّه مسرَّح لفظاً وتقديراً، وترك الرجال لأنّه مجرور في الأصل، ألا ترى أنَّ المعنى: اختير من الرجال.

فإن كانت كلُّها مسرَّحة في اللفظ والتقدير فإنَّ المسألة لا تخلو أن تكون باب من «ظننتُ»، أو من باب «كسوتُ»، أو من باب «أعلمتُ».

فإن كانت من باب «ظننت» أو من باب «كسوت» جاز إقامة الأول إقامة الثاني والاختيار إقامة الأول، فتقول: «كُسِيَ زيدٌ ثوباً»، و «ظُنَّ زيدٌ قائماً»، و «ظُنَّ قائمٌ زيداً». والأول من باب «ظننت» هو المبتدأ في الأصل والأول من باب «كسوت» هو الفاعل في المعنى، فإذا قلت: «كسوتُ زيداً ثوباً»، كان «زيد» هو المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل، ألا ترى أنّه لابسٌ الثوبَ وآخذٌ له.

وإن كان من باب «أعلمت» لم يجز إقامة الأول خاصة، نحو: «أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً»، فتقول: «أُعلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً»، ولا يجوز خلاف ذلك. وذلك أنَّ الأول من باب «أعلمتُ» مفعول صريح والاثنان الباقيان ليسا كذلك، بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلمّا

= ٩/١١٣، ٥/١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢/٢٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢؛ والكتاب ١/٣٩؛ ولسان العرب ٤/٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/٥١؛ والمقتضب ٤/٣٣٠؛ وهمع الهوامع ١/١٦٢.

اللغة: الزعازع: الشديدة واحدتها زعزع.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماحة وجوداً عند الأزمات والنوائب فإنهم سيختارون رجلا منا بالتأكيد لأننا قوم كرام نعدّ للنائبات.

الإعراب: **منا**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. **الذي**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. **اختير**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو). **الرجال**: منصوب بنزع الخافض والتقدير من الرجال. **سماحة**: مفعول لأجله. **وجوداً**: «الواو»: حرف عطف، «جوداً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. **إذا**: ظرفية زمانية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل (اختير). **هب**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **الرياح**: فاعل مرفوع بالضمة. **الزعازع**: صفة للرياح مرفوعة مثلها.

وجملة «منا الذي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اختير الرجال»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «هب الرياح»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «اختير الرجال» حيث جاءت «الرجال» منصوبة بنزع الخافض، وجعل الضمير نائب فاعل.

اجتمع المفعول الصريح مع غيره لم يُقم إلاّ المفعول الصريح. وأما في باب «كسوت» فكلا المفعولين فيه مفعول صريح، وفي باب «ظننت» كلاهما غير صريح، لأن أصلهما المبتدأ والخبر. ولذلك تكافأ المفعولان في البابين، أعني في باب «كسوت» وفي باب «ظننت» بخلاف باب «أعلمت».

ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث. والذي ورد به السماع ويقتضيه القياس، إنّما هو ما ذكرناه من إقامة الأول. وكانت إقامة الأول في البابين أولى، لأن مرتبة الأول أن يلي الفاعل، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل ما مرتبته أن يكون بعده.

فإن اجتمع للفعل المصدر، وظرف الزمان والمكان، والمجرور، ولم يكن له مفعول به مسرَّح، كنت بالخيار في إقامة أيّها شئت، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور، قال الله تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ﴾[1]، فأقام المصدر وهو «نفخة»، ولو جاء على إقامة المجرور لجاز، فكنت تنصب النفخة.

والسبب في ذلك أنَّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير «في»، فلمّا كان تعدِّي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى، وإنّما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصّاً في اللفظ لأنّه لا بدَّ من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقلّ.

* * *

وأما فعل المفعول هل هو مغيّرٌ من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنّه مُغَيّر. ومنهم من ذهب إلى أنّه بناء برأسه غير مغيَّر من شيء، واستدلَّ على ذلك بأنّه قد يوجد فعل مفعول لم يُبنَ في موضع الفاعل، نحو: «جُنَّ» و «غُمَّ»، ولا يقال: «جَنَّ اللَّهُ زيداً»، ولا «غَمَّ اللَّهُ الهِلالَ»، فثبت بذلك عنده أنّه غير مغيّر من شيء، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون «غُمَّ» و «جُنَّ» مغيّراً منه.

وهذا الذي استدل به لا حجّة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيّر من فعل الفاعل على ما يُبيّن بعد، وجب أن يقدر «غُمَّ» و «جُنَّ» وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول، نحو: «كادَ زيدٌ يقومُ»، ألا ترى أنَّ «يقوم» في

---

(١) الحاقة: ١٣.

موضع «قائم»، إلاّ أَنَّ العربَ لم تأتِ بالاسمِ إلا في الضرورة، نحو قوله [من الطويل]:

فَـأُبْـتُ إلـى فَهْـمٍ ومـا كِـدتُ آيبـاً   وكَـمْ مثلِهـا فـارقتُهـا وهـي تَصفِـرُ(١)

لولا الضرورة لكان: وما كدت أؤوبُ.

والذي ذهب إلى أنّه مُغيّر من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين، أحدهما: أنّه قد تقرر من كلامهم أنّه متى اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، نحو: «طَوَيتُ طيّاً»، و «لويتُ ليّاً»، والأصل: طَوْياً ولَوْياً، وهم مع ذلك يقولون: «سُوير» و «بُويع»، فلا يدغمون الواو في الياء، فدلّ ذلك على أنهما مُغيّران من «ساير» و «بايع»، وأَنَّ اجتماع الواو والياء عارض، ولذلك لم يدغموا، إذ لو كانا غير مغيّرين لكان اجتماعهما لازماً، فكان يجب الإدغام.

والآخر: إنّه قد تقرّر من كلامهم أنّه أَدّى قياسٌ إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان، هُمِزَت الأولى منهما على اللزوم، فتقول في جمع «واصل»: «أَواصِل»، وفي تصغيره: «أُويصِل»، والأصل: وَواصِلٌ و وُوَيْصِلٌ، لكنه أبدل من الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين، وهم مع ذلك يقولون: «وُوريَ»، فلا يلتزمون الهمزة، فدلّ ذلك على أَنَّ «ووريَ»، مغيّر من «وارَى»، وأَنَّ اجتماع الواوين عارض، إذ لو كان بناء أَصلاً غير مغيّر من شيءٍ لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز.

* * *

[٣ ـ بناء الفعل للمجهول]:

وأما كيفية بناء الفعل للمفعول، فإنَّ الفعل لا يخلو أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد، فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً، أو يكون معتلّ الفاء، أو معتلّ العين، أو معتلّ اللام، أو معتلّ الفاء واللام، أو معتلّ العين واللام، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك.

فإن كانت حروفه كلّها صحاحاً ضَممتَ أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي، وفتحت ما قبل آخره في المضارع، نحو: «ضُرِبَ» و «يُضرَبُ»، إلاّ أن يكون مضعفاً، نحو:

(١) تقدم بالرقم ٢٧.

«رددت»، فإنّك تفعل به ما تفعل بالصحيح. وقد يجوز نقل الكسرة من العين إلى الفاء قبلها، فتقول: «رِدَّ»، بكسر الراء وقد قرىء: ﴿هذه بضاعتُنا رِدَّت إلينا﴾[1]. ومن العرب من يُشِمُّ الضم[2] في الفاءِ إشعاراً بأنّها قد كانت مضمومة.

وإن كان معتلّ الفاء فإمّا أن تكون فاؤه واواً أو ياء، فإن كانت فاؤه واواً كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنّك إذا شئتَ أبدلتَ من الواو همزة في الماضي فتقول: «أُعِدَ يوعَدُ». وإن كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنّك تبدل من الواو ياء في المضارع فتقول: يُسِرَ يُوسَرُ.

فإن كان معتل العين فإنَّ فيه ثلاثة أوجه في الماضي: أحدها أَن تضمّ أوله وتكسر ثانيه ثم تستثقل الكسرة في حرف العلة فتحذف، فتقول: «قُولَ» و «بُوعَ»، والأصل: قُوِلَ، فحذفت له الكسرة من الواو، وبُيِعَ، فحذفت له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واواً.

والثاني: أن تستثقل الكسرة في الياء فتنقل، فتقول: «قِيلَ» و «بِيعَ»، والأصل: قُوِلَ وبُيِعَ، فنقلت الكسرة إلى الفاء، فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة، فقلبت ياء.

والثالث: أن تفعل مثل ما فعلت في هذا الوجه، إلا أنّك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل، ولا يضبط ذلك إلاّ بالمشافهة.

فأما المضارع فيُفعل به ما يفعل بالصحيح، ثم تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، ويقلب حرف العلة ألفاً، فتقول: «يُقالُ» و «يُباعُ»، والأصل: يُبْيَعُ ويُقْوَلُ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها، فصارا: يُقَوْل ويُبَيْعُ، ثم انقلبت الياء والواو لتحرك ما قبلهما في اللفظ وتحركهما في الأصل.

فإنْ كان معتل اللام فإنّه إن كان من ذوات الياء، فإنّك تفعل به في الماضي ما تفعل بالصحيح، فتقول: رُمِيَ، وكذلك المضارع، إلا أنك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فتقول: «يُرمَى»، والأصل: يُرْمَيُ، فتحرّكت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً.

---

(١) يوسف: ٦٥.

(٢) الإشمام هو النطق بحركة صوتيّة تجمع بين الضمّة والكسرة على التوالي السريع بغير مزج بينهما، فينطق المتكلّم أوّلاً بجزء قليل من الضمّة يعقبه جزء كبير من الكسرة.

وإن كان من ذوات الواو فإنّك في الماضي تفعل به ما تفعل بالصحيح، إلاّ أنّكَ تقلب الواو ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فتقول: «غُزِيَ»، والأصل غُزِوَ، فقلبت الواو ياء. وفي المضارع تفعل به ما تفعل بالصحيح، إلاّ أنّك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والمعتل العين واللام كـ «طويت» و «لويت» بمنزلة المعتل اللام وحدها، والمعتل الفاء واللام كـ «يديتُ»[1]، و «وَفَيْتُ» يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاءِ معاً. فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف، فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكونِ. فإن كانت كلها صحاحاً فإنّك تضمّ أوله وتفتح ما قبل آخره في المضارع، نحو: «يُستخرَجُ» و «يُدَحرَجُ»؛ وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون. فإن كان في أوله همزة وصل ضممت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره في الماضي، فتقول: «استُخْرِج» و «انطُلِقَ».

فإنْ كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه وكسرت ما قبل آخره، نحو: «تُدُحرِجَ»، و «تُقُرطِسَ»، فإن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة، ضممتَ أوله وكسرتَ ما قبل آخره في الماضي، فتقول: «دُحرِجَ» و «قُرطِسَ».

وإن لم تكن حروفه كلها صحاحاً، فإنّك تفعل به ما تفعل بالصحيح، إلاّ أن يؤديّ ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة، فإنّك تقلبها واواً، فتقول في «ضارَبَ»، و «بَيْطَر»: «ضُورِبَ» و «بُوطِر»، أو إلى وقوع حرف علّة متحرِّك عيناً بعد ساكن صحيح، فإنّك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن، وتصيّره على حسب الحركة المنقولة، وذلك نحو: «استُقِيمَ»، أصله: استُقْوِمَ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة، ثم قلبت الواو ياء، ونحو: «استُبين» أصله، استُبْيِن، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها، ونحو: «يُستَقام» و «يُستَبان»، أصله: يُستَقْوَمُ ويُستَبْيَنُ. فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قُلِبتا ألفاً.

فإن كان الساكن حرف عِلّة، فإنّك لا تنقل الحركة إليه، نحو: بُويعَ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها.

---

(١) يدي: شك يده، ويديتُ الرجل: ضربتُ يده. ويديتُ إليه: اتخذتُ عنده يداً، أي: نعمة.

أو إلى وقوع حرف العلّة متحركاً بعد فتحة، فإنّك تقلب الياء ألفاً، وذلك نحو: «يُسْتَغْزَى» و «يُسْتَدْنى»، أصله: يُستَغزَيُ ويُستَدْنَيُ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

* * *

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحد منهما وتركت ما عداه منصوباً، فإنَّ في نصبه خلافاً.

فمنهم من ذهب إلى أنَّ الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول وذلك نحو قولك: «أُعطِيَ زيدٌ درهماً»، فـ«درهم» عند صاحب هذا المذهب باقٍ على النصب الذي كان فيه قبل بنائك «أعطى» للمفعول، لأنَّ الأصل: أعطى عَمْرو زيداً درهماً، فلمّا قلت: أُعطِي، رفعت «زيداً» لإقامتك له مقام الفاعل، ويبقى الدرهم على نصبه.

وهذا المذهب فاسد لأنَّ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير، ألا ترى أَنَّ المعنى ليس إلاّ على إسناد الفعل للمفعول.

ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب على أنّه خبر ما لم يُسمَّ فاعله، وهو مذهب أبي القاسم. وحجة صاحب هذا المذهب أنّه رأى النحويين يسمّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً، نحو: «ما زيدٌ قائماً»، فـ«قائماً» منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد، فكذلك «أُعطِيَ زيدٌ درهماً»، فـ«درهم» منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، فسمّاه لذلك خبراً وسمَّى المرفوع قبله اسم ما لم يُسَّم فاعله.

وهذا المذهب فاسد، لأنا إذا قلنا في «قائم» من قولك: «ما زيدٌ قائماً»، خبراً فإنما نعني به الخبر الذي عملت فيه «ما»، وسُمّي خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ، ولا يتصوّر مثل ذلك في «درهم» من قولك: «أعطِيَ زيدٌ درهماً»، لأنّه لم يكن خبراً قط.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ «الدرهم» منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل، وذلك أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قام مقام الفاعل، فكما أنَّ فعل الفاعل نصب المفعول، فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل.

وإذا أقمتَ الثاني من المفعولين في باب «أعطيت» فقلت: «أعطي درهمٌ زيداً»، فإنَّ بين النحويين في ذلك خلافاً. فمنهم من ذهب إلى أنَّ المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك

الأول من أنَّ زيداً هو الذي أخذ الدرهم إلاَّ أنّك أقمت الثاني. ومنهم من ذهب إلى أنَّ المعنى ينعكس، فإذا قلت: «أُعطيَ درهمٌ زيداً»، فكأنَّك قلت: أخذَ الدرهمُ زيداً.

وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داع. والذي حمل صاحب هذا المذهب على ما ذكرته عنه أنَّ سيبويه حكى أنَّ قول العرب: «أُدخِلَ فوهُ الحَجَرَ» على القلب كأنّكَ قلت: أُدخِلَ فوه في الحَجَر، وإذا قلت: أدخِلَ الحَجَرَ فاه، كان المعنى: أدخِلَ الحجرُ في فيهِ، وليس في الكلام قلب فلما رأى سيبويه قد ادعى القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني، وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب.

وذلك لا حجة فيه لأن سيبويه حمله على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروريّ لأن قولك: «أدخلت فاه الحَجَرَ»، إذا لم يكن مقلوباً كان «الحجر» مفعولاً مُسرَّحاً لفظاً وتقديراً والفم مسرَّح في اللفظ مقيَّد في التقدير لأنَّ المعنى أُدخِلَ الحجرُ في فيه، فلا يجوز إذا لم يرد القلب، إلاَّ إقامة الحجر الذي هو مسرح في اللفظ والتقدير لأنّه قد تقدَّم أنَّ المسرَّح لفظاً وتقديراً أولى من المسرَّح لفظاً لا تقديراً، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر، فتقول أدخل فوه الحَجَرَ، علم أنَّ المسألة مقلوبة وأنَّ الأصل: أدخلت فاه الحَجَر، تريد: في الحَجَر، حتى يكون الذي أقيم المسرّح لفظاً وتقديراً وبقي المقيد، فهذا هو الذي قاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب. وأمّا «أعْطَى» وأمثاله فلم يحوج إلى ادعاء القلب فيه شيء.

باب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ما قدمناه من القوانين في الباب الأول. فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه إلا ما ذكره من مسألة: «أُعْطِيَ المُعطَى» فإنّه لم يوفّها حقّها من الوجوه الجارية فيها، فينبغي لذلك أن تُبيّن بأكثر مما ذكره.

فمّما يُسهّل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم أنَّ «أُعطيَ» تحتاج إلى مفعولين: أحدهما مرفوع والآخر منصوب. وكذلك «المُعطى» لأنَّ اسم المفعول يجري مجرى الفعل الذي أخِذَ منه إذا بُني للمفعول، فيجري المُعطَى لذلك مجرى «أُعطِي»، ويجوز حذف منصوب «أُعطِي» و «المُعطَى» اختصاراً واقتصاراً. وأن تعلم أنَّ الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى «الذي» و «التي» فلا بدَّ من ضميرٍ يعود عليها، ولا يجوز الفصل بين ما دخلت عليه وبين معموله لأنّها من قبيل الموصولات، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، فعلى هذا إذا قلت: أُعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثين، فإنَّ «أُعطِي» يحتاج إلى مرفوع ومنصوب، والمعطى كذلك.

وفي المسألة أربعة أسماء وهي: المعطى، والضمير الذي فيه، والديناران، والثلاثون.

ولا يخلو من أن يُسرَّح المُعطى والضمير الذي فيه، أو يقيّد، أو يسرّح أحدُهما، ويقيَّد الآخر.

فإن سُرحا فلا يخلو من أن يقام لِـ «أُعطي» والمُعطَى الأول من المفعولين أو الثاني، أو يقام الأول للأول والثاني للثاني أو بالعكس.

فإن أقمتَ الأول لهما، قلت: «أُعطِيَ المُعَطى دينارين ثلاثين ديناراً»، فيكون المُعطى

مرفوع «أُعطِي» والضمير الذي فيه مرفوع «المُعطى»، «والديناران» منصوب «المعطى»، والثلاثين منصوب «أُعطِيَ»، ولا يجوز أن تجعل «الدينارين» منصوب «أُعطِيَ» والثلاثين منصوب «المُعطى» لأنّك لو فعلت ذلك لفصلت بين المُعطى ومعموله وهو «الثلاثون» بالدينارين وهو معمول «أُعطِي»، وقد تقدَّم أنّه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي.

وإن أقمت لهما الثاني، قلت: «أعطِيَ المُعطَى ديناران ثلاثون ديناراً»، فتجعل «المُعطى» منصوب «أُعطِي»، والضمير منصوب «المُعطى» و «الديناران» مرفوع «المُعطى»، و «الثلاثون» مرفوع «أعطي»، ولا يجوز أن تجعل «الديناران» مرفوع «أعطِي» و «الثلاثون» مرفوع «المُعطى»، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدَّم.

فإن أقمتَ الأول للأول، والثاني للثاني قلت: «أُعْطِيَ المُعطَى ديناران ثلاثين ديناراً»، فتجعل «المُعْطى» مرفوع «أُعْطِي»، والضمير منصوب «المُعطى»، و «الديناران» مرفوع «المُعطى»، و «الثلاثون» منصوب «أُعطِيَ».

وإن أقمتَ الأول للثاني والثاني للأول، قلت: «أُعطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً»، فتجعل «المُعطى» منصوب «أُعطِيَ»، والضمير المستتر في «المُعطى» مرفوع «أُعْطِيَ»، و «الدينارين» منصوب «المُعطى»، و «الثلاثين» مرفوع «أُعطِي»، و «المُعطى» في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين.

وإن قيَّدته قلت: «أُعطِيَ بالمُعطَى به ديناران ثلاثون ديناراً»، فتجعل «الدينارين» مرفوع «المُعطى»، و «الثلاثين» مرفوع «أعطي». ولا يجوز أن تجعل «الدينارين» مرفوع «أُعطِي»، و «الثلاثين» مرفوع المُعطَى لما يؤدي ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيّ، ويكون منصوب «المُعطَى» و «أُعطِيَ» محذوفاً حذف اقتصار، أو الباء باء السبب، كأنك قلت: أُعطِـيَ ثلاثون ديناراً مَنْ شاءَ اللَّهُ من الناسِ بسبب المُعطَى بسببه ديناران مَنْ شَاءَ اللَّهُ من الناسِ. فأُعطي بسبب المعطى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئاً.

ولا يجوز في هذه المسألة إلا رفع «الدينارين» و «الثلاثين» لما تقدّم من أنّه إذا اجتمع سريح ومقيَّد لم يُقَم إلاّ السّريح وترك المقيد، إلا أن يُجعل في المُعطَى ضميراً آخر يعود على الألف واللام، فإنّك إن فعلت ذلك قلت: «أُعطِيَ بالمُعطى به دينارين ثلاثون ديناراً»،

فتقيم لأُعطي الثلاثين لأنّه سريح والمعطى مقيَّد بالباء وتجعل مرفوع المعطى ضميراً مستتراً وتجعل منصوبه الدينارين.

هذا إن أقمت الأول، فإن أقمت الثاني لأنه سريح قلت: «أُعطي بالمعطاهُ ديناران ثلاثون ديناراً»، فتجعل الضمير منصوب المعطى، و «الدينارين» مرفوع «المعطى»، ويكون التقدير إذا جعلت في «المَعطى» ضميراً آخر: أُعطِيَ ثلاثون ديناراً من شاءَ اللَّهُ من الناس بسبب المعطَى هو دينارين بسبب نفسه لا بسبب غيره.

فيكون في هذه المسألة قد أخذ بسببِه ثلاثون، وأخذ هو بسبب نفسه دينارين. فإن قيّدتَ المعطى وسرّحت الضمير فقلت: «أُعطِيَ بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً»، فتجعل الضمير مرفوع «المعطى»، و «الدينارين» منصوبه، و «الثلاثين» مرفوع «أُعطِي»، ويكون منصوب «أُعطِي» محذوفاً ويكون التقدير: أُعطي ثلاثونَ ديناراً مَنْ شاءَ اللَّهُ من الناسِ بسبب المعطى هو دينارينِ.

وإن أقمتَ الثاني للمُعطَى قلت: «أُعطِي بالمعطاه ديناران ثلاثون ديناراً»، فتجعل الضمير منصوب «المعطى»، و «الدينارين» مرفوعه، و «الثلاثين» مرفوع «أُعطي»، ولا يجوز في «الثلاثين» الاّ الرفع لأنّه سريح، وليس لِـ «أُعطِي» غيره إلاّ قولك: بالمعطى، وهو مقيد، والتقدير أيضاً: «أُعطِيَ ثلاثون ديناراً مَن شاءَ اللَّهُ من الناسِ المعطاه ديناران»، ولا يكون «المعطى» في هذه المسألة قدْ أخذَ دينارين وأخذَ بسببه ثلاثون ديناراً. فإن قيدتَ الضمير، وسرَّحت المعطى، قلت: «أُعطِيَ المُعطَى به ديناران ثلاثين ديناراً»، فتجعل «المعطى» مرفوع «أُعطي»، و «الدينارين» مرفوع «المعطى»، و «الثلاثين» منصوب «أُعطيَ»، ويكون منصوب المُعطى محذَوفاً، ويكون التقدير: أُعطي ثلاثين ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَن شاءَ اللَّهُ من الناسِ.

وإنْ أقمتَ لِـ «أعطي» الثاني قلت: «أُعطِيَ المُعطى به ديناران ثلاثون ديناراً»، فتجعل «المُعطَى» منصوب «أُعطي»، و «الدينارين» مرفوع «المُعطَى»، و «الثلاثين» مرفوع «أُعطِيَ»، ويكون منصوب «المُعطَى» محذوفاً ويكون التقدير: «أُعطِيَ ثلاثون ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاء اللَّهُ من الناس، ويكون المُعطى قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين ديناراً، وأُخذ بسببه ديناران وليس للمعُطَى ما يُقام له إلاّ الديناران، لأنّه سريح والضمير مقيّد، إلا أن

يجعل في «المُعطَى» ضميرٌ آخرُ، فإنّك إذ ذاك إن أقمتَهُ قلتَ: «أُعطِيَ المُعطى به دينارين ثلاثينَ ديناراً»، فتجعل «المعطى» مرفوع «أُعطِي»، والضمير الذي فيه مرفوعه و «الدينارين» منصوب «المُعطى»، و «الثلاثين» منصوب «أُعطِيَ». وإن أقمت للمُعطى الدينارين قلت: «أُعطي المعطاهُ به ديناران ثلاثين ديناراً»، ويكون المُعطى في هذه المسألة قد أخذ الاثنين والثلاثين ديناراً.

فهرس المحتويات

باب الاشتغال

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر